مختصر

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

في النحو

لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل
العقيلي الهمداني المصري
(٦٩٨-٧٦٩هـ)

على ألفية
الإمام الحجة الثبت أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك
٦٠٠ - ٦٧٢هـ

اختصار وترتيب
عادل نويهض

عالم الكتب

الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

مختصر

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

في النحو

بسم الله الرحمن الرحيم

بيروت - المزرعة بناية الايمان - الطابق الاول - ص.ب. ٨٧٢٣
تلفون : ٣٠٦١٦٦ - ٣١٥١٤٢ - ٣١٣٨٥٩ - برقياً : نابعلبكي - تلكس : ٢٣٣٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ مُحَمَّدُ هُوَ ٱبْنُ مَالِكِ   أَحْمَدُ رَبّي ٱللهَ خَيْرَ مَالِكِ
مُصَلِّياً عَلى ٱلرَّسُولِ ٱلْمُصْطَفَى   وَآلِهِ ٱلْمُسْتَكْمِلينَ ٱلشَّرَفَا
وَأَسْتَعِينُ ٱللهَ فِي أَلْفِيَّه   مَقَاصِدُ ٱلنَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّه
تُقَرِّبُ ٱلأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ   وَتَبْسُطُ ٱلْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
وَتَقْتَضِي رِضًى بِغَيْرِ سَخْطِ   فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ٱبْنِ مُعْطي
وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ   مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ ٱلْجَمِيلاَ
وَٱللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَة   لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ ٱلآخِرَة

الكلام وما يتألف منهُ

كَـلاَمُنَـا لَفْظٌ مُفِيـدٌ كَـٱسْتَقِـمْ　　وَٱسْمٌ وَفِعْـلٌ ثُمَّ حَـرْفٌ ٱلْكَلِمْ
وَاحِـدُهُ كَـلِمَـةٌ وَٱلْقَـوْلُ عَـمّ　　وَكِلْمَـةٌ بِـهَـا كَـلاَمٌ قَـدْ يُـؤَمّ

الكلام المصطلح عليهِ عند النحاة عبارةٌ عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، فاللفظ يشمل الكلام والكلمة والكلم، ويشمل المهمل كديز، والمستعمل كعمرو، والمفيد اخرج المهمل، وفائدة يحسن السكوت عليها اخرج الكلمة وبعض الكلم، وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليهِ نحو إن قامَ زيدٌ ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو زيدٌ قائِمٌ أو من فعل واسم كقام زيدٌ وكقول المصنف كاستقم فإنهُ كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر والتقدير استقم أنت فٱستغنى بالمثال عن أن يقول فائدة يحسن السكوت عليها؛ فكأنهُ قال الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة استقم. وإنما قال المصنف كلامنا ليعلم أن التعريف إنما هو الكلام في اصطلاح النحويين لا في اصطلاح اللغويين وهو في اللغة اسم لكل ما يتكلم بهِ مفيداً كان أو غير مفيد. والكلم اسم جنس واحدهُ كلمة وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف لأنها إن دلّت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الإسم وإن اقترنت بزمان فهي الفعل وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف فالكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك إن قام زيدٌ. والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد فقولنا الموضوع لمعنى

اخرج المهمل كديز وقولنا مفرد اخرج الكلام فإنهُ موضوع لمعنى غير مفرد. ثم ذكر المصنف رحمهُ الله تعالى أن القول يعم الجميع والمراد أنهُ يقع على الكلام انهُ قول ويقع أيضاً على الكلم والكلمة انهُ قول وزعم بعضهم أن الأصل استعمالهُ في المفرد ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يُقصد بها الكلام كقولهم في لا إله إلا الله كلمة الإخلاص وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق وقد ينفرد أحدهما، فمثال اجتماعهما قد قامَ زيدٌ فإنهُ كلامٌ لافادتِه معنىً يحسن السكوت عليهِ وكلمٌ لأنهُ مركَّبٌ من ثلاث كلمات ومثال انفراد الكلم إن قام زيدٌ ومثال انفراد الكلام زيدٌ قائِمٌ.

بِـالْجَـرِّ وَالتَّنْـوِينِ وَالنِّـدَا وَأَلْ وَمُسْنَـدٍ لِـلاسْمِ تَمْيِـيـزٌ حَصَـلْ

ذكر المصنف رحمهُ الله تعالى في هذا البيت علامات الاسم، فمنها الجرُّ وهو يشمل الجرَّ بالحرف والإضافة والتبعيَّة نحو مررت بغلامِ زيدٍ الفاضلِ فالغلام مجرور بالحرف، وزيد مجرور بالإضافة، والفاضل مجرور بالتبعية، وهو اشمل من قول غيرهِ بحرف الجر لأن هذا لا يتناول الجر بالإضافة ولا الجر بالتبعية؛ ومنها التنوين وهو على أربعة أقسام: تنوين التمكين وهو اللاحق للأسماءِ المعربة كزيدٍ ورجلٍ إلّا جمع المؤنَّث السالم نحو مسلماتٍ وإلا نحو جوارٍ وغواشٍ وسيأتي حكمهما، وتنوين التنكير وهو اللاحق للأسماءِ المبنيَّة فرقاً بين معرفتها ونكرتها نحو مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر، وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنَّث السالم نحو مسلماتٍ فإنهُ في مقابلة النون في جمع المذكَّر السالم كمسلمين، وتنوين العوض وهو على ثلاثة أقسامٍ: فقسمٌ يكون عوضاً عن جملةٍ وهو الذي يلحق إذ عوضاً عن جملةٍ تكون بعدها كقولِه تعالى: ﴿وأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾[1] أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم، فحُذِف بلغت الروح الحلقوم وأُتي بالتنوين عوضاً عنهُ؛ وقسمٌ

(١) سورة الواقعة الآية (٨٤).

يكون عوضاً عن اسمٍ وهو اللاحق لكل عوضاً عمّا تُضاف إليهِ نحو: كلٌّ قائِمٌ، أي كلُّ انسانٍ قائِمٌ فحُذِف انسان وأُتي بالتنوين عوضاً عنهُ، وقسمٌ يكون عوضاً عن حرف وهو اللاحق لجوارٍ وغواشٍ ونحوهما رفعاً وجرّاً نحو هؤلاء جوارٍ ومررتُ بجوارٍ فحُذِفت الياءُ وأُتي بالتنوين عوضاً عنها، وتنوين الترنم وهو الذي يلحق القوافي المُطلقة بحرف علَّة كقولِه:ـ

أقلِّي اللَّوْمَ ـ عَـاذِلَ ـ والعِتَـابَن وقُولِي ـ إنْ أَصَبْتُ لَقد أَصَابَنْ[1]

فجيءَ بالتنوين بدلاً من الألف لأجل الترنم، وكقولِه:ـ

أزِفَ التَّرَحُّلُ غيـر أنَّ رِكابَنَـا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وكَأَنْ قَدِن[2]

والتنوين الغالي وأثبتهُ الأخفش وهو يلحق القوافي المقيَّدة كقوله:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن[3]

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كلهُ من خواص الإسم، وليس كذلك، بل الذي يختصُّ بِهِ الإسم إنما هو تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض، وأما تنوين الترنم والغالي فيكونان في الإسم والفعل والحرف، ومن خواص الإسم النداءُ، نحو يا زيدُ والألف واللام نحو الرجل، والاسناد إليه نحو زيدٌ قائِمٌ، فمعنى البيت: حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف

---

(١) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٦٤ والخزانة ١: ٣٤ و ٤: ٥٥٤ وسيبويه ٢: ٢٩٨ ونوادر ابي زيد الأنصاري ١٢٧ وهمع الهوامع ٢: ١٥٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٩ والدرر ٢: ٢١٤ وشرح المفصل ٤: ١١٥ والإنصاف ٦٥٥ وشرح شواهد المغني ٧٦٢.

(٢) البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه ٢٧ والأشموني ١: ٣١ وشرح شواهد المغني ٤٩٠ رقم ٢٧٦ والخزانة ٣: ٢٣٢ و٧٢٦ وشرح المفصل ٨: ٥، ١١٠، ١٤٨ والعيني ١: ٨٠ و ٢: ٣١٤ وهمع الهوامع ١: ١٤٣ والخصائص ٢: ٣٦١ و٣: ١٣١.

(٣) لرؤبة بن العجاج، وهو في الأشموني ١: ٣٢ وشرح المفصل ٩: ٢٩ و ٣٤ والعيني ٣: ٣٤٦ وهمع الهوامع ٢: ٨٠ والدرر ٢: ١٤٠ ويروى المخترق، في القاف الساكنة. انظر الخزانة ١: ٣٨ والعقد: ٥: ٥٠٦ وأراجيز العرب ٢٢.

بالجر والتنوين والنداءِ والألف واللام والإسناد إليهِ أي الإخبار عنهُ. واستعمل المصنف ال مكان الألف واللام وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدّمين وهو الخليل، واستعمل المصنف مسنداً مكان الإسناد.

بِتَا فَعَلْتُ وَأَتَتْ وَيَا آفْعِلِي وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنجَلِي

ثمَّ ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الإسم والحرف بتاءِ فعلت والمراد بها تاءُ الفاعل وهي المضمومة للمتكلم نحو فعلتُ والمفتوحة للمخاطَب نحو تباركتَ والمكسورة للمخاطبة نحو فعلتِ، ويمتاز أيضاً بتاءِ اتتْ والمراد بها تاءُ التأْنيث الساكنة نحو نعمتْ وبئستْ فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماءِ فإنها تكون متحرّكة بحركة الإعراب نحو: هذه مسلمةٌ ورأيتُ مسلمةً ومررتُ بمسلمةٍ. ومن اللاحقة للحرف نحو لات وربَّتْ وثمَّتْ واما تسكينها مع ربَّ وثمَّ فقليل نحو رُبَّتْ وثُمَّتْ، ويمتاز أيضاً بياءِ افعلي، والمراد بها ياءُ الفاعلة وتلحق فعل الأمر نحو اضربي، والفعل المضارع نحو تضربين، ولا تلحق الماضي، وإنما قال المصنف ياء افعلي ولم يقل ياء الضمير لأن هذه تدخل فيها ياءُ المتكلم، وهي لا تختصُّ بالفعل بل تكون فيهِ نحو اكرَمَني، وفي الاسم نحو غلامي، وفي الحرف نحو إني، بخلاف ياءِ افعلي فإن المراد بها ياءُ الفاعلة على ما تقدَّم وهي لا تكون إلَّا في الفعل، ومما يميز الفعل نون اقبلنَّ والمراد بها نون التوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة فالخفيفة نحو قولِه تعالى: **﴿لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ﴾**(١) والثقيلة نحو قوله: **﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يا شُعَيْبُ﴾** فمعنى البيت: ينجلي الفعل بتاءِ الفاعل وتاءِ التأنيث الساكنة وياءِ الفاعلة ونون التوكيد.

سِوَاهُمَا ٱلْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ
وَمَاضِيَ ٱلأَفْعَالِ بِٱلتَّا مِزْ وَسِمْ بِٱلنُّونِ فِعْلَ ٱلأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

---

(١) سورة العلق الآية (١٥).
(٢) سورة الاعراف الآية (٨٨).

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الإسم والفعل بخلوّهِ عن علامات الأسماءِ وعلامات الأفعال، ثمَّ مثَّل بهل وفي وَلَمْ منبهاً على أن الحرف ينقسم إلى قسمين، مختصٌّ وغير مختص، فأشار بها؟ إلى غير المختص وهو الذي يدخل على الأسماءِ والأفعال نحو هل زيدٌ قائِمٌ؟ وهل قام زيدٌ؟ وأشار بفي ولم إلى المختص وهو قسمان: مختصٌّ بالأسماءِ كفي نحو: زيدٌ في الدار، ومختصٌّ بالأفعال كَلَمْ، نحو: لم يقم زيدٌ. ثم شرع في تبيين أنَّ الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارع وأمر فجعل علامة المضارع صحة دخول لم عليهِ، كقولك في يَشمُّ لم يشمَّ، وفي يضربُ لم يضربْ، وإليهِ أشار بقولِهِ فعل مضارع يلي لم كيشم. ثم أشار إلى ما يميز الماضي بهِ بقولِهِ: وماضي الأفعال بالتاءِ مز، أي: ميّز ماضي الأفعال بالتاءِ والمراد بها تاءُ الفاعل وتاءُ التأنيث الساكنة وكلٌّ منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ نحو: تباركتَ يا ذا الجلال والإكرام، ونعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد، ثم ذكر في بقية البيت ان علامة فعل الأمر قبول نون التوكيد والدلالة على الأمر بصيغتِه نحو اضربنَّ واخرجنَّ، فإن دلَّت الكلمة على أمر ولم تقبل نون التوكيد، فهي اسم فعل وإلى ذلك أشار بقولِهِ:

وَٱلأَمْرُ إنْ لمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّ ... فِيهِ هُوَ ٱسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

فصه وحيهل اسمان وإن دلاَّ على الأمر، لعدم قبولهما نون التوكيد فلا تقول صهنَّ ولا حيهلنَّ وإن كانت صه بمعنى اسكت وحيهل بمعنى أقبل، فالفارق بينهما قبول نون التوكيد وعدمهُ نحو اسكتنَّ واقبلنَّ ولا يجوز ذلك في صه وحيهل.

المعرب والمبني

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ... لِشَبهٍ مِنَ ٱلحُرُوفِ مُدْنِي

يشير إلى أن الإسم ينقسم إلى قسمين: أحدهما المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف والثاني المبني وهو ما أشبه الحرف وهو المعني بقولِه: لشبهٍ من الحروف مدني، أي لشبهٍ مقرّب من الحروف؛ فعلَّة البناءِ منحصرة عند المصنّف رحمهُ الله تعالى في شبه الحرف. ثم نوَّع المصنف وجوه الشبه في البيتين اللذين بعد هذا البيت وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي حيث جعل البناءَ منحصراً في شبه الحرف أو ما تضمَّن معناهُ. وقد نصَّ سيبويهِ رحمهُ الله، على أن علة البناءِ كلها ترجع إلى شبه الحرف وممن ذكرهُ ابن أبي الربيع.

كَٱلشَّبَهِ ٱلْوَضْعِيِّ فِي ٱسْمَي جِئْتَنَا ... وَٱلمَعْنَوِيّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ ٱلفِعْلِ بِلَا ... تَأَثُّرٍ وَكَٱفْتِقَارٍ أُصِّلَا

ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الإسم بالحرف في أربعة مواضع، فالأول شبههُ لهُ في الوضع كأن يكون الإسم موضوعاً على حرف كالتاءِ في ضربتَ أو على حرفين كنا في اكرمنا، وإلى ذلك أشار بقولِه في اسمي جئتنا فالتاءُ في جئتنا اسمٌ لأنهُ فاعل وهو مبنيٌّ لأنهُ اشبه الحرف في الوضع في كونِه على حرف واحد؛ وكذلك نا اسمٌ لأنهُ مفعولٌ وهو مبنيٌّ لشبههِ بالحرف في الوضع في كونِه على حرفين. والثاني شبه الإسم لهُ في المعنى وهو قسمان: احدهما ما أشبه حرفاً موجوداً والثاني ما أشبه حرفاً غير موجود، فمثال الأول متى، فإنها مبنيَّةٌ لشبهها الحرف في المعنى، فإنها تُستعمل للإستفهام نحو. متى تقوم وللشرط نحو: متى تقم اقم، وفي الحالتين هي مشبَّهة لحرف موجود لأنهــا في الإستفهام كالهمزة، وفي الشرط كإنْ، ومثال الثاني هنا فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرفٌ يدلُّ عليها كما وضعوا للنفي ما وللنهي لا، للتمني ليت وللترجي لعلَّ ونحو ذلك فبُنيتْ اسماءُ الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً. والثالث شبههُ لهُ في النيابة عن الفعل وعدم التأثُّر

بالعامل وذلك كأسماءِ الأفعال نحو دراكِ زيداً. فدراكِ مبنيٌّ لشبههِ بالحرف في كونِه يعمل ولا يعمل فيهِ غيرهُ، كما أن الحرف كذلك. واحترز بقولِه بلا تأثُّر عمَّا ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو: ضرباً زيداً، فإنهُ نائبٌ مناب اضرب وليس بمبني لتأثرهِ بالعامل، فإنهُ منصوب بالفعل المحذوف، بخلاف دراكِ فإنهُ وإن كان نائباً عن أدرك فليس متأثّراً بالعامل. وحاصل ما ذكرهُ المصنف ان المصدر الموضوع موضع الفعل واسماءَ الأفعال اشتركا في النيابة مناب الفعل. لكن المصدر متأثر بالعامل، فأُعرب لعدم مشابهتِه الحرف. وأسماءُ الأفعال غير متأثرة بالعامل فبُنيتْ لمشابهتها الحرف في أنها نائبةٌ عن الفعل وغير متأثرة بهِ. وهذا الذي ذكرهُ المصنف مبنيٌّ على أن اسماءَ الأفعال لا محلَّ لها من الإعراب. والمسأَلة خلافيَّة وسنذكر ذلك في باب أسماءِ الأفعال. الرابع شبه الحرف في الِافتقار اللازم. وإليهِ أشار بقولِه وذلك كالأسماءِ الموصولة نحو الذي «وكافتقار أصّلا» فإنها مفتقرة في سائر احوالها إلى الصلة فاشبهت الحرف في ملازمة الإفتقار فبُنيتْ. وحاصل البيتين ان البناءَ يكون في ستة أبواب: المضمرات وأسماءِ الشرط وأسماءِ الِاستفهام وأسماءِ الإشارة وأسماءِ الأفعال والأسماءِ الموصولة.

وَمُعْـرَبُ ٱلْأَسْمَـاءِ مَـا قَـدْ سَلِمَـا مِنْ شَبـهِ ٱلْحَرْفِ كَـأَرْضٍ وسُمَا

يريد أن المُعرَب خلاف المبني. وقد تقدَّم أن المبني ما أشبه الحرف؛ فالمعرب ما لم يشبه الحرف وينقسم إلى صحيح، وهو: ما ليس آخرهُ حرف علة كأرض. وإلى معتلّ وهو ما آخرهُ حرف علة كسما. وسُما لغة في الإسم. وفيه ستُّ لغات: اسم بضم الهمزة وكسرها واسم بضم السين وكسرها وسما بضم السين وكسرها أيضاً. وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن امكن وهو المنصرف كزيد وعمرو. وإلى متمكن غير امكن وهو غير

المنصرف نحو: احمد ومساجد. فغير المتمكن هو المبني والمتمكن هو المعرب. وهو قسمان: متمكن امكن ومتمكن غير امكن.

وَفِـعْـلُ أَمْـرٍ وَمُـضِـيٍّ بُـنِـيَـا وَأَعْـرَبُـوا مُضَـارِعـاً إِنْ عَـرِيَـا
مِنْ نُـونِ تَـوكِيـدٍ مُبَاشِـرٍ وَمِنْ نُـونِ إِنَـاثٍ كَيَـرُعْنَ مَـنْ فُتِـنْ

لما فرغ من بيان المعرب والمبني من الأسماءِ، شرع في بيان المعرب والمبني من الأفعال. ومذهب البصريين إن الإعراب أصلٌ في الأسماءِ فرعٌ في الأفعال، فالأصل في الفعل البناءُ عندهم. وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصلٌ في الأسماءِ وفي الأفعال. والأول هو الصحيح. ونقل ضياءُ الدين بن العلج في البسيط، ان بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصلٌ في الأفعال فرعٌ في الأسماءِ. والمبني من الأفعال ضربان: احدهما ما اتُّفق على بنائِه وهو الماضي وهو مبني على الفتح نحو: ضرب وانطلق ما لم يتصل به واو جمع فيُضم، أو ضمير رفع متحرّك فيُسكن. والثاني ما اختلف في بنائِه. والراجح أنهُ مبني وهو فعل الأمر نحو اضرب. وهو مبني عند البصريين ومعربٌ عند الكوفيين. والمعرب من الأفعال هو المضارع ولا يُعرب إلا إذا لم تتصل بِهِ نون التوكيد أو نون الإناث. فمثال نون التوكيد المباشرة: هل تضربنَّ؟ والفعل مبني معها على الفتح ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة. فإن لم تتصل بِهِ لم يُبنَ وذلك كما إذا فصل بينهُ وبينها ألف اثنين نحو: هل تضربانّ وأصلهُ هل تضربانِنَّ فاجتمعت ثلاث نونات فحُذِفت الأولى، وهي نون الرفع، كراهة توالي الأمثال فصار هل تضربانّ. وكذلك يُعرَب الفعل المضارع إذا فصل بينهُ وبين نون التوكيد واو جمع أو ياءُ مخاطبة نحو: هل تضربُنَّ يا زيدونَ وهل تضرِبنَّ يا هندُ. وأصل تضربُنَّ تضربونَنَّ فحُذِفت النون الأولى لتوالي الأمثال كما سبق، فصار تضربونَّ، فحُذِفت الواو لإلتقاءِ الساكنين، فصار تضربُنَّ، وكذلك تضرِبنَّ أصلهُ تضربينَنَّ ففعل بِهِ ما فعل

بتضربونَّ، وهذا هو المراد بقولِه: وأعربوا مضارعاً إن عريا ـ من نون توكيد مباشر. فشرط في إعرابِهِ أن يعرى من ذلك ومفهومهُ أنهُ إذا لم يعرَ منهُ يكون مبنيّاً. فعلم أن مذهبهُ أن الفعل المضارع لا يُبنى إلاَّ إذا باشرتهُ نون التوكيد، نحو هل تضربُنَّ يازيدون، فإن لم تباشرهُ أُعرب؛ وهذا هو مذهب الجمهور. وذهب الأخفش إلى أنهُ مبنيٌ مع نون التوكيد سواءٌ اتصلت بهِ نون التوكيد او لم تتصل . ومثال ما اتصلت بهِ نون الإناث : الهندات يضربن والفعل معها مبنيٌّ على السكون . ونقل المصنف رحمهُ الله في بعض كتبهِ أنهُ لا خلاف في بناءِ الفعل المضارع مع نون الإناث وليس كذلك بل الخلاف موجودٌ وممن نقلهُ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرحهِ للإيضاح .

وَكُلُّ حَـرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَـا وَٱلأَصْـلُ فِي ٱلْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَـا
وَمِنْـهُ ذُو فَتْـحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمّ كَـأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَٱلسَّـاكِنُ كَمْ

الحروف كلها مبنية اذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليهِ إلى إعراب، نحو: أخذت من الدراهم. فالتبعيض مستفاد من لفظ «من» بدون الإعراب، والأصل في البناءِ أن يكون على السكون، لأنهُ اخفُّ من الحركة. ولا يحرّك المبني إلا لسبب كالتخلص من التقاءِ الساكنين وقد تكون الحركة فتحة كاينَ وقامَ وانَّ، وقد تكون كسرة كأمسِ وجير، وقد تكون ضمة كحيثُ وهو اسم ومنذُ وهو حرف.. وأما السكون فنحو كمْ واضربْ واجلْ. وعلم مما مثلنا بهِ أن البناءَ على الكسر والضم لا يكون في الفعل، بل في الإسم والحرف، وان البناءَ على الفتح أو السكون يكون في الإسم والفعل والحرف.

وَٱلـرَّفْـعَ وَٱلنَّبَ ٱجعلنْ إعـرَابَا لإسمٍ وَفِعْـلٍ نَحْـوُ لَنْ أَهَـابَا
وَٱلإِسْمُ قَـدْ خُصِّصَ بِٱلْجَرِّ كَمَـا قَـدْ خُصِّصَ ٱلْفِعْلُ بِـأَنْ يَنْجَـزِمَـا
فَـٱرْفَعْ بِضَمٍّ وَٱنْصِبَنْ فَتْحـاً وَجُرْ كَسـراً كَـذِكْـرُ ٱللهِ عَبْـدَهُ يَسُـرّ
وَٱجْـزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْـرُ مَـا ذُكِـرْ يَنُـوبُ نَحْـوُجَـا أَخُـو بَنِي نَمِـرْ

أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والجرّ والجزم. فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماءُ والأفعال، نحو زيدٌ يقومُ وإنَّ زيداً لن يقومَ؛ وأما الجرّ فيختص بالأسماءِ نحو يزيدٍ؛ وأما الجزم فيختصُّ بالأفعال نحو لم يضربْ؛ والرفع يكون بالضمة، والنصب يكون بالفتحة والجرّ يكون بالكسرة، والجزم يكون بالسكون؛ وما عدا ذلك يكون نائباً عنهُ كما نابت الواو عن الضمة في أخو، والياءُ عن الكسرة في بني، من قولِه جاءَ أخو بني نمر. وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة.

وَٱرْفَـعْ بِـوَاوٍ وَٱنْصِبَنَّ بِـٱلأَلِفْ وَٱجْرُرْ بِيَاءٍ ما مِنَ ٱلأَسْمَا أَصِفْ

شرع في بيان ما يعرب بالنيابة كما سبق ذكرهُ، والمراد بالأسماءِ التي سيصفها الأسماءُ الستة وهي: أبٌ وأخٌ وحمٌ وهن وفوه وذو مال ـ فهذه تُرفع بالواو نحو جاءَ أبوزيدٍ، وتُنصب بالألف نحو رأيت أباهُ، وتُجرُّ بالياءِ نحو مررتُ بأبيهِ. والمشهور أنها معربة بالحروف. فالواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياءُ نائبة عن الكسرة. وهذا الذي أشار إليهِ المصنف بقولِهِ: وارفع بواو إلى آخر البيت، والصحيح أنها معربة بحركات مقدَّرة على الواو والألف والياءِ. فالرفع بضمة مقدَّرة على الواو، والنصب بفتحة مقدَّرة على الألف، والجرُّ بكسرة مقدَّرة على الياءِ. فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شيءٌ عن شيءٍ مما سبق ذكرهُ.

مِنْ ذاكَ ذُو إِنْ صُحْـبَـةً أَبَـانَـا وَٱلفَمُ حَيْثُ ٱلْمِيمُ مِنْـهُ بَـانَـا

أي من الأسماءِ التي ترفع بالواو وتُنصب بالألف وتجرّ بالياءِ: ذو، وفم، ولكن يشترط في ذو أن تكون بمعنى صاحب نحو: جاءَني ذو مال أي صاحب مال. وهو المراد بقولِهِ: إن صحبة أبانا، أي إن أفهم صحبة، واحترز بذلك عن ذو الطائية، فإنها لا تفهم صحبة بل هي بمعنى الذي؛ فلا تكون مثل

ذي بمعنى صاحب بل تكون مبنيَّة، وآخرها الواو رفعاً ونصباً وجرّاً نحو: جاءَني ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام؛ ومنهُ قولهُ.

فاما كرامٌ موسرون لقيتهم فحسبي من ذو[1] عندهم ما كفانيا

وكذلك يُشترط في إعراب الفم بهذه الأحرف زوال الميم منهُ، نحو: هذا فوهُ ورأيت فاهُ ونظرت إلى فيهِ. وإليهِ أشار بقولهِ: والفم حيث الميم منهُ بانا أي انفصلت منهُ الميم، أي زالت منهُ. فإن لم تزل منهُ أُعرب بالحركات نحو: هذا فم، ورأيت فماً، ونظرت إلى فمٍ.

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ وَٱلنَّقْصُ في هذَا ٱلأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

يعني أن أباً وأخاً وحماً تجري مجرى ذو وفم اللذين سبق ذكرهما، فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجرّ بالياءِ، نحو هذا أبوهُ وأخوهُ وحموها، ورأيت أباهُ وأخاهُ وحماها، ومررت بأبيهِ وأخيهِ وحميها. وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة، وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين اخريين. وأما هن فالفصيح فيهِ أن يُعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون في آخرهِ حرف علّة نحو: هذا هنُ زيدٍ ورأيت هنَ زيدٍ ومررت بهنِ زيدٍ، وإليهِ أشار بقولهِ: والنقص في هذا الأخير أحسن، أي النقص في هن أحسن من الإتمام. والإتمام جائز لكنهُ قليل جدّاً نحو: هذا هنوهُ ورأيت هناهُ ونظرت إلى هنيهِ. وأنكر الفرّاءُ جواز اتمامِه، وهو محجوج بحكاية سيبويهِ الإتمام عن العرب، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. وأشار المصنف بقولهِ: وفي أب وتاليهِ يندر إلى آخر

---

(١) البيت لمنظور بن سحيم القفعسي، وهو في ذيل سمط اللآلي ١٠٥ وشرح المفصل ٣: ١٣٨ وشرح الأشموني ١: ١٥٧ وشرح شواهد المغني ٨٣٠ وشرح ديوان الحماسة ٣: ١٥٥ والعيني ١: ١٢٧.

البيت، إلى اللغتين الباقيتين في أب وتاليه وهما أخ وحم. فإحدى اللغتين النقص، وهو حذف الواو والألف والياءِ والإعراب بالحركات الظاهرة على الباءِ والخاءِ والميم، نحو هذا أبهُ وأخهُ وحمُها ورأيت أبه وأخه وحمها، ومررت بأبهِ وأخهِ وحمها، وعليهِ قولُهُ:

بأبهِ اقتدى عديٌّ في الكرم ومن يشابهْ ابهُ فما ظلم[1]

وهذه اللغة نادرة في أب وتالييهِ. ولهذا قال: وفي أب وتالييهِ يندر، أي يندر النقص. واللغة الأخرى في أب وتالييهِ أن تكون بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً، نحو هذا أباهُ وأخاهُ وحماها ورأيت أباهُ وأخاهُ وحماها ومررت بأباهُ وأخاهُ وحماها وعليهِ قول الشاعر:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد **غايتاها**[2]

فعلامة الرفع والنصب والجرّ حركة مقدَّرة على الألف كما تقرَّر في المقصور، وهذه اللغة أشهر من النقص. وحاصل ما ذُكر أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات: أشهرها أن تكون بالواو والألف والياءِ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً، والثالثة أن تُحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادر. وأن في هن لغتين: احداهما النقص وهو الأشهر. والثانية الإتمام وهو قليل.

وَشَرْطُ ذَا ٱلإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا لِلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا ٱعتِلَا

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماءِ بالحروف شروطاً أربعة: أحدها أن تكون مضافة. واحترز بذلك من أن لا تُضاف فإنها حينئذٍ تُعرب بالحركات

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه ١٨٢ والعيني ١: ١٢٩ والأشموني ١: ١٧٠ والدرر ١: ١٢.

(٢) هذا البيت ينسب لرؤبة، ولأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وقيل هو لرجل من اليمن. وهو في الخزانة ٣: ٣٣٧ وشرح شواهد المغني ١٢٧، ١٢٨، ٥٨٥.

الظاهرة، نحو: هذا أبٌ، ورأيت أباً، ومررت بأبٍ. الثاني أن تُضاف إلى غير ياءِ المتكلم نحو: هذا أبو زيد وأخوهُ وحموهُ. فإن أضيفت إلى ياءِ المتكلم أُعربت بحركات مقدَّرة نحو: هذا أبي ورأيت أبي ومررت بأبي. الثالث أن تكون مكبَّرة، واحترز بذلك من أن تكون مصغَّرة فإنها حينئذٍ تعرب بالحركات الظاهرة، نحو هذا أُبيُّ زيد وذُوَي مال، ورأيت أُبيَّ زيدٍ وذُوَي مال، ومررت بأُبيّ زيدٍ وذُوَي مالٍ. والرابع ان تكون مفردة واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مثناة، فإن كانت مجموعة أُعربت بالحركات الظاهرة نحو هؤلاءِ آباءُ الزيدين ورأيت آباءَهم ومررت بآبائهم، وإن كانت مثنَّاة أُعربت إعراب المثنى، بالألف رفعاً، وبالياءِ نصباً وجرّاً، نحو هذان أبوا زيد ورأيت أبويهِ ومررت بأبويهِ. ولم يذكر المصنف رحمهُ الله تعالى من هذه الأربعة سوى الشرطين الأوّلين. ثم أشار إليهما بقولهِ: وشرط ذا الإعراب أن يضفنَ لااللياءِ، أي شرط إعراب هذه الأسماءِ بالحروف أن تُضاف إلى غير ياءِ المتكلم، فعلم من هذا أنهُ لا بدَّ من اضافتها وأنهُ لا بدَّ أن تكون إلى غير ياءِ المتكلم. ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامهِ. وذلك أن الضمير في قولهِ: يضفنَ راجع إلى الأسماءِ التي سبق ذكرها، وهو لم يذكرها إلاَّ مفردة مكبَّرة، فكأنهُ قال: وشرط ذا الإعراب أن يضاف أب وأخواتهُ المذكورة إلى غير ياءِ المتكلم. واعلم أن ذو لا تُستعمل إلاَّ مضافة، ولا تُضاف إلى مضمر بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفة، نحو: جاءَني ذو مال فلا يجوز: جاءَني ذو قائِم.

بِـاْلأَلِفِ ٱرْفَـعِ ٱلْمُـثَنَّـى وَكِـلاَ ... إِذَا بِـمُضْـمَـرٍ مُضَـافـاً وُصِـلاَ

كِـلْتَـا كَـذَاكَ ٱثْنَـانِ وَٱثْـنَـتَـانِ ... كَـٱبْـنَيْـنِ وَٱبْـنَـتَـيْـنِ يَـجْـرِيَـانِ

وَتَخْلُفُ ٱلْيَـا فِي جَمِيعِهَـا ٱلأَلِفْ ... جَرّاً وَنَصْباً، بَعْدَ فَتْحٍ قَـدْ أُلِـفْ

ذكر المصنف ـ رحمهُ الله تعالى ـ أن مما تنوب فيهِ الحروف عن الحركات الأسماءُ الستة، وقد تقدّم الكلام عليها. ثم ذكر المثنَّى وهو مما

يُعرب بالحروف، وحدُّهُ: «لفظٌ دالٌّ على اثنين، بزيادة في آخرهِ، صالح للتجريد، وعطف مثله عليهِ» فيدخل في قولنا «لفظٌ دالٌّ على اثنين» المثنَّى نحو: الزيدان» والألفاظ الموضوعة لإثنين نحو: «شفع». وخرج بقولنا «بزيادة» نحو «شفع» وخرج بقولنا «صالح للتجريد» نحو «اثنان» فإنهُ لا يصلح لاسقاط الزيادة منهُ فلا تقول «اثن» وخرج بقولنا «وعطف مثله عليه» ما صلح للتجريد وعطف غيرهُ عليهِ، كالقمرين، فإنهُ صالح للتجريد، فتقول قمر، ولكن يُعطف عليهِ مغايرهُ لا مثلهُ، نحو قمر وشمس، وهو المقصود بقولهم القمرين.

وأشار المصنف بقولهِ: «بالألف ارفع المثنى وكلا» إلى أن المثنى يُرفع بالألف وكذلك شبه المثنى وهو: كل ما لا يصدق عليهِ حدّ المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها، فهو ملحق بالمثنى، فكلا وكلتا واثنان واثنتان ملحقة بالمثنى، لأنها لا يصدق عليها حد المثنى؛ لكن لا تلحق كلا وكلتا بالمثنى إلَّا إذا أُضيفا إلى مضمر، نحو: جاءَني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما، وجاءَتني كلتاهما ورأيت كلتيهما ومررت بكلتيهما، فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً نحو: جاءَني كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين» فلهذا قال المصنف: وكلا إذا بمضمر مضافاً وُصلاً.

ثم بيَّن أن اثنين واثنتين يجريان مجرى ابنين وابنتين، فإثنان واثنتان ملحقان بالمثنى، وابنان وابنتان مثنى حقيقة.

ثم ذكر المصنف رحمهُ الله تعالى أن الياءَ تخلف الألف في المثنى الملحق بهِ في حالة الجرّ والنصب، وان ما قبلها لا يكون إلَّا مفتوحاً نحو: رأيت الزيدين كليهما ومررت بالزيدين كليهما. واحترز بذلك عن ياءِ الجمع، فإن ما قبلها لا يكون إلَّا مكسوراً نحو: مررت بالزيدين، وسيأتي ذلك.

وحاصل ما ذكرهُ أن المثنى وما أُلحق به يُرفع بالألف ويُنصب ويُجرّ بالياءِ، وهذا هو المشهور، والصحيح أن الإعراب في المثنى والملحق بهِ بحركة مقدّرة على الألف رفعاً والياءِ نصباً وجرّاً.

وما ذكرهُ المصنف من أن المثنى والملحق بهِ يكونان بالألف رفعاً وبالياءِ نصباً وجرّاً هو المشهور من لغة العرب، ومن العرب مَنْ يجعل المثنى والملحق بهِ بالألف مطلقاً رفعاً ونصباً وجرّاً فيقول: جاءَ الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما.

وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا ٱجْرُرْ وَٱنْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف، احدهما الأسماءُ الستة، والثاني المثنى، وقد تقدم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث وهو جمع المذكر السالم وما حمل عليهِ، وإعرابهُ بالواو رفعاً وبالياءِ نصباً وجرّاً.

وأشار بقولهِ «عامر ومذنب» إلى ما يجمع هذا الجمع، وهو قسمان جامد، وصفة، فيشترط في الجامد أن يكون علماً لمذكر عاقل، خالياً من تاءِ التأنيث ومن التركيب. فإن لم يكن علماً لم يجمع بالواو والنون فلا يقال في «رجل» رجلون، نعم إذا صغِّر جاز ذلك نحو: رجيل ورجيلون لأنهُ وصف، وإن كان علماً لغير مذكر لم يجمع بهما. فلا يقال في زينب زينبون، وكذا إن كان علماً لمذكر غير عاقل فلا يقال في لاحق ـ إسم فرس ـ لاحقون. وإن كان فيهِ تاءُ التأنيث فكذلك لا يجمع بهما فلا يقال في «طلحة» طلحون، وأجاز ذلك الكوفيون. وكذلك إذا كان مركباً، فلا يقال في سيبويهِ سيبويهون، وأجازهُ بعضهم.

ويشترط في الصفة أن تكون صفة لمذكر عاقل، خالية من تاءِ التأنيث، ليست من باب افعل فعلاءَ ولا من باب فعلان فعلى، ولا مما يستوي فيهِ

المذكر والمؤنث، فخرج بقولنا «صفة لمذكر» ما كان صفة لمؤنث، فلا يقال في حائض حائضون، وخرج بقولنا «عاقل» ما كان صفة لمذكر غير عاقل، فلا يقال في سابق ـ صفة فرس ـ سابقون، وخرج بقولنا «خالية من تاءِ التأنيث» ما كان صفة لمذكر عاقل، ولكن فيهِ تاءُ التأنيث نحو: علاَّمة فلا يقال فيهِ علاَّمون. وخرج بقولنا ليس من باب افعل فعلاءَ ما كان كذلك نحو: أحمر فإن مؤنثُه حمراءُ، فلا يقال فيهِ أحمرون، وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو سكران فإن مؤنثهُ سكرى فلا يقال فيهِ سكرانون. وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث، نحو صبور وجريح، فإنهُ يقال رجل صبور وآمرأة صبور ورجل جريح وآمرأة جريح، فلا يقال في جمع المذكر السالم صبورون ولا جريحون.

وأشار المصنف رحمهُ الله إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقولهِ: عامر، فإنهُ علم لمذكر عاقل خالٍ من تاءِ التأنيث ومن التركيب، فيقال فيهِ عامرون. وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقولهِ: ومذنب فإنهُ صفة لمذكر عاقل خالية من تاءِ التأنيث ليست من باب افعل فعلاءَ ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي فيهِ المذكر والمؤنث، فيقال فيهِ مذنبون.

وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ، وَٱلأَهْلُونَا
أُولُوا، وَعَالَمُونَ، عِلِّيُّونَا ... وَأَرَضُونَ شَذَّ، وَٱلسِّنُونَا
وَبَابُهُ، وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ... ذَا ٱلْبَابُ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

أشار المصنف ـ رحمهُ الله ـ بقولهِ: وشبه ذين إلى شبه عامر، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وإبراهيم، فتقول محمدون وإبراهيمون وإلى شبه مذنب، وهو كل صفة يجتمع فيها الشروط كالأفضل

والضرَّاب ونحوهما فتقول: الأفضلون والضرَّابون؛ وأشار بقولِهِ «وبهِ عشرون» إلى ما الحق بجمع المذكر السالم في إعرابهِ بالواو رفعاً وبالياءِ نصباً وجرّاً.

وجمع المذكر السالم هو ما سلم فيهِ بناءُ الواحد ووجد فيهِ الشروط التي سبق ذكرها، فمالا واحد لهُ من لفظهِ، أوْ لَهُ واحد غير مستكمل للشروط - فليس بجمع مذكر سالم بل هو ملحق بهِ، فعشرون وبابهُ - وهو ثلاثون إلى تسعين - ملحق بجمع المذكر السالم لأنهُ لا واحد لهُ إذ لا يقال عشر، وكذلك «اهلون» ملحق بهِ، لأن مفردهُ - وهو أهل - ليس فيهِ الشروط المذكورة لأنهُ اسم جنس جامد كرجل، وكذلك «أولوا» لأنهُ لا واحد لهُ من لفظِه و«عالمون» جمع عالم، وعالم كرجل، اسم جنس جامد وعليون اسم لأعلى الجنة، وليس فيهِ الشروط المذكورة لكونهِ لما لا يعقل، وأرضون جمع أرض، وأرض اسم جنس جامد مؤَنث، والسنون: جمع سنة، والسنة اسم جنس مؤَنث، فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر، لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط. وأشار بقولهِ و«بابهُ» إلى باب سنة وهو: كل اسم ثلاثي، حذفت لامه وعوض عنها هاءُ التأنيث، لم يكسر كمئة ومئتين وثبة وثبين وهذا الإستعمال شائع في هذا ونحوهِ، فإن كسر كشفة وشفاه لم يستعمل كذلك إلا شذوذاً كظبة فإنهم كسروهُ على ظبى وجمعوهُ أيضاً بالواو رفعاً وبالياءِ نصباً وجرّاً فقالوا ظبون وظبين.

وأشار بقولهِ «ومثل حين قد يرد ذا الباب»، إلى أن سنين ونحوهُ قد تلزمهُ الياءُ ويجعل الإعراب على النون، فتقول: هذه سنين ورأيت سنيناً ومررت بسنين، وإن شئت حذفت التنوين، وهو أقل من إثباتِهِ، واختلف في اطراد هذا والصحيح أنهُ لا يطرد، وأنهُ مقصور على السماع، ومنهُ قولهُ ﷺ: **«اللهمَّ اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف»** في إحدى الروايتين، ومثلهُ قول الشاعر:

دَعَـانيَ مِن نَجْدٍ فـإنَّ سنينـهُ لَعِبْنَ بنا شيباً وشيبننا مردا[1]

الشاهد فيهِ اجراءُ السنين مجرى الحين في الإعراب بالحركات والزام النون مع الإضافة.

وَنُـونَ مَجْمُـوعٍ وَمَـا بِـهِ ٱلْتَحَقْ فَـافْتَـحْ وَقَـلَّ مَنْ بِكَسْـرِهِ نَـطَقْ
وَنُـــونُ مَـــا ثُنِّيَ وَٱلْـمُلْحَـقِ بِـــهْ بِعَكْسِ ذَاكَ ٱسْتَعْـمَلُوهُ فَـانْـتَبِـهْ

حق نون الجمع وما الحق بهِ الفتح، وقد تكسر شذوذاً، ومنهُ قولهُ:

عَـرَفْنَـا جَعْفَـراً وبني أَبِيـهِ وَأنكَـرْنَـا زَعـانِفَ آخريـنِ[2]

وقولهُ:

وَمَــاذا تَبتغي الـشُّعـراءُ مِـني وَقَـد جَاوزْتُ حـدَّ الأَربعينِ[3]

وليس كسرها لغة خلاف لمن زعم ذلك. وحق نون المثنى والملحق بهِ الكسر، وفتحها لغة، ومنهُ قولهِ:

على احـوذيينَ اسْتَقلَّتْ عَشِيـةً فما هيَ إلَّا لمحةً وتغيبُ[4]

وظاهر كلام المصنف ـ رحمهُ الله تعالى ـ أن فتح النون في التثنية ككسر

---

(١) البيت للصمة بن عبد الله القشيري. وهو في الأشموني ١: ٨٦ والعيني ١: ١٦٩ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٣ وشرح المفصل ٥: ١١.

(٢) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥٧٧ والأشموني ١: ٨٩ والعيني ١: ١٧٧ والخزانة ٣: ٢٩٠ وهمع الهوامع ١: ٧٩ وابن سلام ٥٩.

(٣) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي اليربوعي الحنظلي التميمي. وهو في الأصمعيات ١٩ والدرر ١: ٢٢ والأشموني ١: ٨٩ والخزانة ٣: ٤١٤ والعيني ١: ١٩١ وابن سلام ٥٩ وشرح المفصل ٥: ١١، ١٣.

(٤) البيت لحميد بن ثور الهلالي العامري، وهو في العيني ١: ١٧٧ وديوانه ٥٥ والأشموني ١: ٩٠ وشرح المفصل ٤: ١٣١ وهمع الهوامع ١: ٤٩ والدرر ١: ٢١.

نون الجمع في القلة، وليس كذلك، بل كسرها في الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغة، كما قدمناهُ، وهل يختص الفتح بالياءِ أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان. وظاهر كلام المصنف الثاني. ومن الفتح مع الألف قول الشاعر:

أعـرف منهـا الجيـد والعينـانـا ومنخـرين أشبهـا ظبيـانا[1]

وقد قيل انهُ مصنوع، فلا يحتج بهِ.

وَمَـا بِتَـا وَأَلِفٍ قَـدْ جُـمِـعَـا يُكْسَرُ فِي ٱلْجَرِّ وَفِي ٱلنَّصْبِ مَعا

لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيهِ الحروف عن الحركات شرع في ذكر ما نابت فيهِ حركة عن حركة، وهو قسمان: احدهما جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وقيد بـ«السالم» احترازاً عن جمع التكسير وهو: ما لم يسلم فيهِ بناءُ الواحد نحو هنود. وأشار إليهِ المصنف رحمهُ الله تعالى بقولهِ: «وما بتا وألف قد جُمِعا» أي جمع بالألف والتاءِ المزيدتين. فخرج نحو قضاة فإن ألفهُ غير زائدة بل هي منقلبة عن أصل وهو الياءُ لأن أصلهُ قُضَيَة، ونحو أبيات، فإن تاءَهُ أصلية. والمراد (منه) ما كانت الألف والتاءُ سبباً في دلالتهِ على الجمع نحو هندات، فاحترز بذلك عن نحو قضاة وأبيات، فإن كل واحد منهما جمع ملتبس بالألف والتاءِ وليس مما نحن فيهِ، لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاءِ، وليس مما نحن فيهِ، لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاءِ، وإنما هو بالصيغة، فاندفع بهذا التقرير الإعتراض على المصنف بمثل قضاة وأبيات وعلم أنهُ لا حاجة إلى أن يقول: بألف وتاءٍ مزيدتين، فالباءُ في قولهِ بتاءٍ متعلقة بقولهِ جمعا.

---

(١) البيت لرؤبة، وقيل لرجل من بني ضبّة. وهو في الخزانة ٣: ٣٣٦ والأشموني ١: ٩٠ وملحقات ديوان رؤبة ١٨٧ وشرح المفصل ٣: ١٢٩ و٤: ٦٧ ونوادر ابي زيد الأنصاري ١٥ والدرر ١: ٢١.

وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمة وينصب ويجرّ بالكسرة نحو جاءَني هندات ورأيت هندات ومررت بهندات، فنابت فيهِ الكسرة عن الفتحة وزعم بعضهم أنهُ مبني في حالة النصب، وهو فاسد، إذ لا موجب لبنائِه.

كَذَا أُولاَتُ وَالَّذِي آسْمَاً قَدْ جُعِلْ كَـأَذْرِعَـاتٍ فِيـهِ ذَا أَيْضـاً قُبِـلْ

أشـار بقـولِـه «كـذا أولات» إلى أن أولات تجـري مجـرى جمـع المؤَنث السالم في أنها تنصب بالكسرة، وليست بجمع مؤنث سالم بل هي ملحقة بهِ، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها.

ثم أشار بقولِهِ «والذي اسماً قد جعل» إلى أن ما سمي بهِ من هذا الجمع والملحق بهِ نحو اذرعات ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية بهِ، ولا يحذف منهُ التنوين نحو «هذه اذرعاتٌ ورأيت اذرعاتٍ ومررت باذرعاتٍ» .

هذا هو المذهب الصحيح، وفيهِ مذهبان آخران: احدهما أنهُ يرفع بالضمة، وينصب ويجرُّ بالكسرة ويزال منهُ التنوين نحو: هذه اذرعاتُ ورأيت اذرعاتِ ومررت بأذرعاتِ. والثاني: أنهُ يرفع بالضمة وينصب ويجرّ بالفتحة ويحذف منهُ التنوين نحو: هذه أذرعاتُ ورأيت أذرعاتَ ومررت بأذرعاتَ ويروى قولهُ:

تنـوَّرتها من أذرعـاتَ، وأهلها بيثرب، أدنى دارها نظر عـالي[1]

بكسر التاءِ منوّنة كالمذهب الأول، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث.

---

(١) البيت لامرىء القيس بن حجر الكندي، وهو في ديوانه ٣١ والأشموني ١: ٩٤ والخزانة ١: ٢٦ وشرح المفصل ١: ٤٧ و٩: ٣٤ وسيبوية ٢: ١٨ والدرر ١: ٥ وهمع الهوامع ١: ٢٢.

وَجُـرَّ بِـٱلْفَتْحَةِ مَـا لَا يَنْصَـرِفْ   مَا لَمْ يُضَفْ أو يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيهِ حركة عن حركة، وهو الإسم الذي لا ينصرف وحكمهُ أنهُ يرفع بالضمة، نحو: جاءَ احمدُ، وينصب بالفتحة نحو: رأيت أحمدَ ويجرُّ بالفتحة أيضاً نحو: مررت بأحمدَ، فنابت الفتحة عن الكسرة، هذا إذا لم يضف أو يقع بعد الألف واللام، فإن أُضيف جر بالكسرة نحو: مررت بأحمدِكم. وكذا إن دخلهُ الألف واللام نحو نحو: مررت بالأحمدِ فإنهُ يجر بالكسرة.

وَٱجْعَـلْ لِنَحْوِ «يَفْعَـلَانِ» ٱلنُّونَـا   رَفْعـاً، وَتَـدْعِيـنَ وَتَسْـأَلُـونَـا

وَحَـذْفُهَا لِلجَـزْمِ وَٱلنَّصْبِ سِمَـةْ   كَلَمْ تَكُـونِي لِتَـرُومِي مَـظْلَمَـةْ

لما فرغ من الكلام على ما يعرب من الأسماءِ بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة، وذلك في الأمثلة الخمسة. فأشار بقولهِ: يفعلان إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين، سواء كان في أولهِ الياءُ نحو يضربان أم التاءُ نحو تضربانِ. وأشار بقولهِ: وتدعين إلى كل فعل اتصل بهِ ياءُ المخاطبة، نحو أنتِ تضربين. وأشار بقولهِ: وتسألون إلى كل فعل اتصل بهِ واو الجمع نحو: أنتم تضربون، سواء كان في أولهِ التاءُ كما مثل أو الياءُ نحو: الزيدون يضربون. فهذه الأمثلة الخمسة وهي: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها. فنابت النون فيها عن الحركة التي هي الضمة نحو: الزيدان يفعلان فيفعلان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعهِ ثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها نحو الزيدان لن يقوما ولم يخرجا، فعلامة النصب والجزم سقوط النون من يقوما ويخرجا، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَٱتَّقُوا النَّار﴾[1].

وَسَمِّ مُعْتَـلًّا مِنَ ٱلأَسْمَـاءِ مَـا   كَـٱلْمُصْـطَفَى وَٱلْمُـرتَقِي مَكَـارِمَـا

(١) سورة البقرة الآية (٢٤).

فَـٱلأَوَّلُ ٱلإِعْـرَابُ فِيــهِ قُـدِّرَا   جَمِيعُـهُ وَهْـوَ ٱلَّـذِي قَـدْ قُصِــرَا
وَٱلثَّـانِ مَنْقُـوصٌ وَنَصْبُـهُ ظَهَــرْ   وَرَفْعُـهُ يُنْـوى كَـذَا أَيْضـاً يُجَــرّ

شرع في ذكر إعراب المعتل من الأسماءِ والأفعال، فذكر ان ما كان مثل المصطفى والمرتَقي يسمى معتلاًّ. فأشار بالمصطفى إلى ما في آخرهِ ألف لازمة قبلها فتحة مثل عصا ورحى. وأشار بالمرتقي إلى ما في آخرهِ ياءٌ مكسور ما قبلها نحو القاضي والداعي.

ثم أشار إلى أن ما في آخرهِ ألف مفتوح ما قبلها يقدر فيهِ جميع حركات الإعراب: الرفع والنصب والجرّ، وأنهُ يسمى المقصور، فالمقصور هو: الإسم المعرب الذي في آخرهِ ألف لازمة،فاحترز «بالاسم» من الفعل نحو يرضى، وبالمعرب من المبني نحو ذا، وبالألف من المنقوص نحو القاضي، كما سيأتي، وبـ«لازمة» من المثنى حال الرفع، نحو الزيدان، فإن الألف لا تلزم، إذ تقلب ياءً في الجرّ والنصب نحو الزيدين. وأشار بقولهِ: والثان منقوص، إلى المرتقي، فالمنقوص هو: الإسم المعرب الذي في آخرهِ ياءٌ لازمة قبلها كسرة نحو المرتقي فاحترز بالإسم عن الفعل نحو يرمي، وبالمعرب عن المبني نحو الذي، وبقولنا قبلها كسرة من التي قبلها سكون نحوِ ظَبْي ورمْي، فهذا معتل جارٍ مجرى الصحيح، في رفعهِ بالضمة ونصبهِ بالفتحة وجرهِ بالكسرة.

وحكم هذا المنقوص أنهُ يظهر فيهِ النصب نحو رأيت القاضيَ. قال الله تعالى:﴿**ياقَوْمِنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ الله**﴾[1]ويقدّر فيهِ الرفع والجر لثقلهما على الياءِ، نحو: جاءَ القاضي ومررت بالقاضي،فعلامة الرفع ضمة مقدّرة على الياءِ، وعلامة الجرّ كسرة مقدّرة على الياءِ. وعلم مما ذكر أن الإسم لا يكون في آخرهِ واو قبلها ضمة؛ نعم إن كان مبنيّاً وجد ذلك فيهِ نحو هُوَ. ولم يوجد ذلك في المعرب إلا في الأسماءِ الستة في حال الرفع نحو جاءَ أبوهُ. وأجاز

(١) سورة الأحقاف الآية (٣١).

ذلك الكوفيون في موضعين آخرين احدهما: ما سمي بهِ من الفعل نحو يدعو ويغزو، والثاني ما كان اعجمياً نحو سمندو وقمندو.

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرُ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ وَاوٌ، أَوْ يَاءُ، فَمُعْتَلًا عُرِفْ

أشار إلى أن المعتل من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة نحو يغزو، وياءٌ قبلها كسرة نحو يرمي، أو ألف قبلها فتحة نحو يخشى.

فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِمَا ثَلَاثَهُنَّ، تَقْضِ حُكْمَاً لَازِمَا

ذكر في هذين البيتين كيفية الإعراب في الفعل المعتل فذكر أن الألف يقدّر فيها غير الجزم، وهو الرفع والنصب نحو: زيد يخشى، فيخشى مرفوع وعلامة رفعهِ ضمة مقدّرة على الألف، ولن يخشى، فيخشى منصوب وعلامة نصبهِ فتحة مقدّرة على الألف، وأما الجزم فيظهر لأنهُ يحذف لَهُ الحرف الأخير نحو لم يخشَ. وأشار بقولهِ: وأَبدِ نصب ما كيدعو يرمي، إلى أن النصب يظهر فيما آخرهُ واو أو ياءٌ، نحو لن يدعوَ ولن يرميَ. وأشار بقولهِ: والرفع فيهما أنوِ إلى أن الرفع يقدّر في الواو والياءِ نحو يدعو ويرمي، فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياءِ. وأشار بقولهِ: واحذف جازما ثلاثهنَّ، إلى أن الثلاث وهي الألف والواو والياءُ، تحذف في الجزم نحو: لم يخشَ ولم يغزُ ولم يرمِ، فعلامة الجزم حذف الألف والواو والياءِ. وحاصل ما ذكرهُ أن الرفع يقدر في الواو والألف والياءِ، وان الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها، والنصب يظهر في الياءِ والواو، ويقدر في الألف.

النكرة والمعرفة

نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ، مُؤَثِّرَاً أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

النكرة ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف أو يقع موقع ما يقبل «ال».
فمثال ما يقبل «ال» رجل فتقول الرجل، واحترز بقولِهِ: وتؤثر فيهِ التعريف مما يقبل «ال» ولا تؤثر فيهِ التعريف لأنهُ معرفة قبل دخولها عليه، ومثال ما وقع موقع ما يقبل «ال» ذو التي بمعنى صاحب. نحو جاءَني ذو مال أي صاحب مال. فذو نكرة، وهي لا تقبل «ال» لكنها واقعة موقع صاحب، وصاحب يقبل «ال» نحو الصاحب.

وَغَيْـرُهُ مَعْـرِفَـةٌ كَـهُـمْ وَذِي وَهِنْـدَ وَٱبْنِي وَٱلْغُـلَامِ وَٱلَّـذِي

أي غير النكرة المعرفة وهي ستة أقسام المضمر كهم ، واسم الإشارة كذي ، والعلم كهند ، والمحلى بالألف ، واللام كالغلام ، والموصول كالذي ، وما أضيف إلى واحد منها كابني وستتكلم على هذه الأقسام .

فَمَـا لِـذِي غَيْبَـةٍ اوْ حُضُـورِ كَـأَنتَ وَهْـوَ سَمِّ بِـٱلضَّمِيـرِ

يشير إلى أن الضمير ما دل على غيبة كهو ، أو حضور ، وهو قسمان : أحدهما ضمير المخاطب نحو : أنت ، والثاني ضمير المتكلم نحو : أنا .

وَذُو اتِّصَـالٍ مِنْـهُ لَا يُبْتَـدَا وَلَا يَـلِي إِلَّا ٱخْـتِيَـاراً أَبَـدَا
كَٱلْيَاءِ وَٱلْكَـافِ مِنِ ٱبْنِي أَكْرَمَـكْ وَٱلْيَـاءِ وَٱلْهَا مِنْ سَلِيـهِ مَـا مَلَكْ

الضمير البارز ينقسم إلى متصل ومنفصل ، فالمتصل هو الذي لا يبتدأُ بِهِ كالكاف من أكرمك ، ونحوه ، ولا يقع بعد « إلا » في الإختيار ، فلا يقال ما أكرم الاك . وقد جاءَ شذوذاً في الشعر كقولِهِ :

أعوذ بربِّ العرشِ من فئةٍ بَغَتْ عليَّ فمالي عوضُ إلاه ناصـرُ[1]

وقولِهِ :

---

(١) لا يعرف قائله. وهو في التصريح ١: ٩٨.

وما علينا إذا ما كُنتِ جَارَتَنا ألا يجاورنا إلّاكَ دَيَّارُ[1]

* * *

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ ٱلْبِنَا يَجبْ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

المضمرات كلها مبنية لشبَهها بالحروف في الجمود ، ولذلك لا تصغر ولا تثني ولا تجمع . وإذا تقرر أنها مبنية فمنها ما يشترك فيهِ الجرّ والنصب وهو كل ضمير نصب أو جرّ متصل نحو أكرمتك ، ومررت بك ، وإنهُ ، ولهُ ، فالكاف في أكرمتك في موضع نصب ، وفي بك في موضع جرّ . والهاءُ في إنهُ في موضع نصب ، وفي «لهُ » في موضع جرّ ومنها ما يشترك فيهِ الرفع والنصب والجرّ وهو « نا » . وأشار إليهِ بقولِهِ :

لِلرَّفْعِ وَٱلنَّصْبِ وَجَرٍّ نَا صَلَحْ كَٱعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا ٱلْمِنَحْ

أي صلح لفظ « نا » للرفع نحو نلنا ، وللنصب نحو فإننا ، وللجر نحو بنا ومما يستعمل للرفع والنصب والجر والياءُ ، فمثال الرفع ، اضربي ، ومثال النصب أكرمني ، ومثال الجر ،مَرَّ بي . ويستعمل في الثلاثة أيضاً « هم » فمثال الرفع هم قائمون ، ومثال النصب أكرمتهم ، ومثال الجر لهم ، وإنما لم يذكر المصنف الياءَ وهم لأنهما لا يشبهان نا من كل وجه لأن نا تكون للرفع والنصب والجر . والمعنى واحد وهي ضمير متصل في الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياءِ فإنها ـ وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة ـ لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ، لأنها في حالة الرفع للمخاطب ، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم . وكذلك هم ، لأنها ـ وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ـ فليست مثل نا لأنها في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي حالتي النصب والجر ضمير متصل .

---

(١) أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، وهو في الأشموني ١: ١٠٩ والعيني ١: ٢٥٣ والخزانة ٢: ٤٠٥ وشرح المفصل ٣: ١٠١ والخصائص ١: ٣٠٧ و٢: ١٩٥.

وألف والواو والنون لما غاب وغيره كقاما وَاعلما

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب وللمخاطب. فمثال الغائب الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمنَ. ومثال المخاطب اعلما واعلموا واعلمن. ويدخل تحت قول المصنف وغيره المخاطب والمتكلم وليس هذا بجيد. لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا.

وَمِنْ ضَمِيرِ آلرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَآفْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز، والمستتر إلى واجب الإستتار وجائزهِ والمراد بجائز الإستتار ما يحل محلهُ الظاهر. وبواجب الإستتار ما لا يحل محلهُ الظاهر. وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاِستتار أربعة:

الأول فعل الأمر للواحد المخاطب كافعل، التقدير أنت، وهذا الضمير لا يجوز ابرازهُ لأنهُ لا يحل محلهُ الظاهر. فلا تقول افعل زيد، **فأما**: افعل أنت، فأنت تأكيد للضمير المستتر في «أفعل» وليس بفاعل لأفعل لصحة الإستغناءِ عنهُ، فتقول افعل. فإن كان الأمر لواحدة أو لاِثنين أو لجماعة برز الضمير نحو اضربي واضربا واضربوا واضربن.

الثاني: الفعل المضارع الذي في أولهِ الهمزة نحو «أوافق» التقدير أنا فإن قلت: أوافق أنا، كان أنا تأكيداً للضمير المستتر.

الثالث: الفعل المضارع الذي في أولهِ النون نحو «نغتبط» أي نحن.

الرابع: الفعل المضارع الذي في أولهِ التاءُ لخطاب الواحد نحو «تشكر» أي أنت، فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير نحو: أنتِ تفعلين، وأنتما تفعلان، وانتم تفعلون، وانتنَّ تفعلنَ. هذا ما ذكرهُ المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير.

ومثال جائز الاِستتار «زيد يقوم» أي هو، وهذا الضمير جائز الاِستتار لأنهُ يحل محلهُ الظاهر فتقول: زيد يقوم أبوهُ، وكذلك كل فعل اسند إلى غائب أو غائبة نحو: هند تقوم، وما كان بمعناهُ، نحو زيد قائِم أي هو.

وَذُو ٱرْتِفَاعٍ وَٱنْفِصَالٍ: أَنَا هُو وَأَنْتَ، وَٱلْفُرُوع لاَ تَشْتَبِهُ

تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز، وسبق الكلام في المستتر. والبارز ينقسم إلى متصل ومنفصل، فالمتصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً وسبق الكلام في ذلك. والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ولا يكون مجروراً وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر «انا» للمتكلم وحدهُ و«نحن» للمتكلم المشارك أو المعظم نفسهُ. و«أنتَ» للمخاطَب و«أنتِ» للمخاطَبة و«أنتما» للمخاطبين أو المخاطبتين و«أنتم» للمخاطبين و«أنتنَّ» للمخاطبات و«هو» للغائب و«هي» للغائبة و«هما» للغائبين أو للغائبتين و«هم» للغائبين و«هن» للغائبات.

وَذُو إنْتِصابٍ في ٱنْفِصَالٍ جُعِلاَ إِيَّايَ وَٱلتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر: إياي للمتكلم وحدهُ، وإيانا للمتكلم المشارك أو المعظم نفسهُ، وإياكَ للمخاطب، وإياكِ للمخاطبة، وإياهُ للغائب، وإياها للغائبة، وإياهما للغائبين أو الغائبتين، وإياهم للغائبين، وإياهنَّ للغائبات.

وَفِي ٱخْتِيَارٍ لاَ يَجِيءُ ٱلْمُنْفَصِلْ إِذَا تَـأَتَّى أَنْ يَجِيءَ ٱلْمُتَّصِلْ

كل موضع امكن أن يؤتى فيهِ بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنهُ إلى المنفصل إلا فيما سيذكرهُ المصنف. فلا يقول في اكرمتك اكرمت إياك، لأنهُ يمكن الإتيان بالمتصل فتقول اكرمتك، كقولهِ عليهِ الصلاة والسلام لابن الصياد: ان يكنهُ فلن تسلط عليهِ وإلا يكنهُ فلا خير لك في قتلِهِ، وكقولهِ عليهِ

الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: إياك يا حميراءُ أن تكونيها» فإن لم يمكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل نحو: إياك اكرمت وقد جاءَ الضمير في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان بهِ متصلاً كقولهِ:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير(1)

وَصِلْ أَوِ ٱفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ ٱلْخُلْفُ ٱنْتَمى
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ، وَٱتِّصَالَا إِخْتَارُ غَيْرِي ٱخْتَارَ ٱلإِنْفِصَالَا

أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤْتى فيها بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤْتى بهِ متصلاً. فأشار بقولهِ: سلنيهِ إلى ما تعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، وهما ضميران، نحو: الدرهم سلنيهِ فيجوز لك في هاءِ سلنيهِ الإتصال نحو سلنيهِ، والإنفصال نحو سلني إياهُ، وكذلك كل فعل اشبههُ نحو: الدرهم اعطيتكهُ، واعطيتك إياهُ، وظاهر كلام المصنف أنهُ يجوز في هذه المسألة الإتصال والإنفصال على السواءِ، وهو ظاهر كلام اكثر النحويين. وظاهر كلام سيبويه أن الإتصال فيها واجب، وان الإنفصال مخصوص بالشعر. وأشار بقولهِ «في كنتهُ الخلف انتمى» إلى أنهُ إذا كان خبر كان وأخواتها ضميراً فإنهُ يجوز اتصالهُ وانفصالهُ. واختلف في المختار منهما: فاختار المصنف الإتصال نحو: كنتهُ، واختار سيبويه الإنفصال نحو: كنت إياهُ. وكذلك المختار عند المصنف الإتصال في نحو خلتنيهِ: وهو كل فعل تعدّى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل، وهما ضميران. ومذهب سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الإنفصال، نحو: خلتني إياهُ، ومذهب سيبويه ارجح، لأنهُ هو الكثير في لسان العرب على ما حكاهُ سيبويه عنهم وهو المشافه لهم. قال الشاعر:

---

(1) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٢٦٦ والأشموني ١: ١١٦ والعيني ١: ٢٧٤ والخزانة ٢: ٤٠٩ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٠ والخصائص ١: ٣٠٧ والأنصاف ٦٩٨.

إذا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقوها فإن القولَ ما قَالَتْ حَذَامِ[1]

* * *

وَقَدِّمِ ٱلأَخَصَّ فِي ٱتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي ٱنْفِصَالِ

ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب اخص من ضمير الغائب. فإن اجتمع ضميران منصوبان احدهما اخص من الآخر، فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما فتقول: الدرهم اعطيتكهُ وأعطيتنيهِ، بتقديم الكاف والياءِ على الهاءِ لأنهما اخص من الهاءِ لأن الكاف للمخاطب والياءَ للمتكلم والهاءَ للغائب. ولا يجوز تقديم الغائب مع الإتصال فلا تقول اعطيتهوك ولا **اعطيتهوني**، واجازهُ قوم، ومنهُ ما رواهُ ابن الأثير في «غريب الحديث» **من قول** عثمان رضي الله عنه «أراهني الباطل شيطاناً». فإن انفصل احدهما كنت بالخيار، فإن شئت قدمت الأخص فقلت الدرهم أعطيتك إياهُ واعطيتني إياهُ. وإن شئت قدمت غير الأخص فقلت اعطيتهُ إياك واعطيتهُ إياي. وليهِ أشار بقولهِ: وقدمن ما شئت في انفصال وهذا الذي ذكرهُ ليس على اطلاقهِ بل إنما يجوز تقديم غير الأخص في الإنفصال عند أمن اللبس فإن خيف لبس لم يجز، فلو قلت: زيد اعطيتك إياهُ، لم يجز تقديم الغائب فلا تقول: زيد اعطيتهُ إياك لأنهُ لا يعلم هل زيد مأخوذ أو آخذ.

وَفِي ٱتِّحَادِ ٱلرُّتْبَةِ ٱلْزَمْ فَصْلَا وَقَدْ يُبِيحُ ٱلْغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا

(١) هذا البيت نسبه صاحب العقد الفريد (٣: ٨٣ و ٣٦٣) وصاحب اللسان مادة (رقش) إلى لجيم بن صعب (وهو جدٌّ جاهلي). ونسبه العدوي في حاشيته إلى سحيم بن صعب. وفي مجمع الأمثال أنه «لديسم بن طارق». والبيت في الكامل ٢: ٧١ وشرح شواهد المغني ٥٩٦ رقم ٣٥٧ وأوضح المسالك رقم ٤٨ والأشموني ٣: ٢٦٨ وشرح شذور الذهب ١٢٣ وشرح المفصل ٤: ٦٤ والخصائص ٢: ١٧٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ١١٥ والتصريح ٢: ٢٢٥ وقطر الندى رقم ١ والعيني ٣: ٣٧٠.

إذا اجتمع ضميران وكانا منصوبين واتحدا في الرتبة، كأَنْ يكونا لمتكلمين او مخاطبين أو غائبين، فإنه يلزم الفصل في احدهما فتقول: أعطيتني إياي وأعطيتك إياك وأعطيتهُ إياهُ. ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول: أعطيتنيني ولا أعطيتكك ولا أعطيتهوهُ، نعم إن كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان نحو: الزيدان الدرهم أعطيتهماهُ. وإليهِ أشار بقولهِ في الكافية.

مع اختلاف ما ونحو «ضمنتْ إياهم الأرض» الضرورة اقتضتْ

وربما اثبت هذا البيت في بعض نسخ الالفية وليس منها. وأشار بقولهِ: ونحو ضمنت إلى آخر البيت إلى أن الإتيان بالضمير منفصلاً في موضع يجب فيهِ اتصالهُ ضرورة كقولهِ:

بالبَاعِثِ الوَارِثِ الأموات قد ضَمِنَت إيَّاهُمُ الأرضُ في دهرِ الدهارِيرِ(١)

وقد تقدم ذكر ذلك.

وَقَبْلَ يَا ٱلنَّفْسِ مَعَ ٱلْفِعْلِ ٱلْتُزِمْ نُـونُ وِقَـايَـةٍ وَلَيْسِي قَـدْ نُـظِمْ

إذا اتصل بالفعل ياءُ المتكلم لحقتهُ لزوماً نون تسمى نون الوقاية وسميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر وذلك نحو: اكرَمَني ويكرمني وأَكرِمْني وقد جاءَ حذفها مع «ليس» شذوذاً كما قال الشاعر:

عَدَدْتُ قَومِي كَعِـدِيدِ الطَّيْسِ إذْ ذَهَبَ القَومُ الكرامُ لَيْسِي(٢)

واختلف في افعل التعجب: هل تلزمهُ نون الوقاية أوْ لا فتقول: ما

---

(١) راجع الحاشية رقم (١) صفحة ٣٤.

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج. وهو في ملحقات ديوانه ٧٥ وشرح المفصل ٣: ١٠٨ والخزانة ٢: ٤٢٥ و٤٥٤ ومغني اللبيب ١٧١، ٢٤٤ وهمع الهوامع ١: ٦٤ والدرر ١: ٤١ وشرح شواهد المغني ٤٨٨ و ٧٦٩.

أفقرني إلى عفو الله، وما افقري إلى عفو الله، عند من يلتزمها فيهِ،والصحيح انها تلزم.

وَلَيْتَنِي فَشَا، وليتي نَذَرا   وَمَعْ لَعَلَّ آعكِسْ وكُنْ مُخَيَّرا
فِي آلْبَاقِيَاتِ، وَآضْطِرَاراً خَفَّفَا   مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف، فذكر «ليت» وأن نون الوقاية لا تحذف معها إلا ندوراً كقولهِ:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذ قالَ لَيْتِي   أُصادِفُهُ وأتلِفُ جُلَّ مَالِي[١]

والكثير في لسان العرب ثبوتها، وبهِ ورد القرآن قال الله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾[٢] واما «لعل» فذكر انها بعكس ليت فالصحيح تجريدها من النون كقولِهِ تعالى: حكاية عن فرعون ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾[٣] ويقل ثبوت النون كقول الشاعر:

فَقلْتُ أَعِيرَاني القَدُومَ لعلَّني   أخُطُّ بها قبراً لأبيضَ مَاجِدِ[٤]

ثم ذكر انك بالخيار في الباقيات أي: في باقي اخوات ليت ولعل، وهي إنّ وأنَّ وكأن ولكن، فتقول: إني وإنني، وأني وأنني، وكأني وكأنني، ولكني، ولكنني. ثم ذكر أن «من، وعن» تلزمهما نون الوقاية فتقول مني

---

(١) البيت لزيد الخيل (زيد بن مهلهل)، سمّاه النبي (ﷺ) زيد الخير. والبيت في سيبويه ١: ٣٨٦ ونوادر أبي زيد ومجالس ثعلبَ ١٢٩ والمقتضب ١: ٢٥٠ والخزانة ٢: ٤٤٦ والعيني ١: ٣٤٦ وهمع الهوامع ١: ٦٤ ولسان العرب مادة ليت».

(٢) سورة النساء الآية (٧٣).

(٣) سورة غافر الآية (٣٦).

(٤) لا يعلم قائله، وهو في العيني ١: ٣٥٠ وهمع الهوامع ١: ٦٤ والدرر ١: ٤٣ والأشموني ١: ١٢٤ واللسان مادة «قدم».

وعني - بالتشديد - ومنهم من يخفف النون فيقول مني وعني، وهو شاذ، قال الشاعر:

أيهـا السَّـائـلُ عَنهُم وَعَنِي ... لستُ من قَيسٍ ولا قيسُ مِنِي[1]

* * *

وَفِي لَـدُنِّي لَـدُنِي قَـلَّ، وَفِي ... قَدْنِي وَقَطْنِي ٱلْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي

أشار بهذا إلى أن الفصيح في «لدني» إثبات النون كقولهِ تعالى: ﴿ **قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً**﴾[2] ويقل حذفها كقراءَة من قرأَ «من لدني» بالتخفيف، والكثير في «قد وقط» ثبوت النون نحو قدني وقطني، ويقل الحذف نحو: قدي وقطي، أي حسبي. وقد اجتمع الحذف والإثبات في قولهِ:

قَدْنِيَ مَنْ نَصْر الخُبَيْبَيْنِ قَدِي ... ليسَ الإمامُ بالشَّحيحِ المُلْحِـدِ[3]

العَلَم

إِسْمٌ يُعَيِّنُ ٱلْمُسَمَّى مُطْلَقَا ... عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ، وَخِرِيْقَا[39]
وَقَرَنٍ، وَعَدَنٍ، وَلَاحِقِ ... وَشَذْقَمٍ، وَهَيْلَةٍ، وَوَاشِقِ

---

(1) لا يعرف قائله. وقيل إنه موضوع. وهو في العيني ١: ٣٥٢ والخزانة ٢: ٤٤٨.

(2) سورة الكهف الآية (٧٦).

(3) البيت لحميد بن مالك الأرقط، أو لأبي نخيلة، أو لحميد بن ثور، أو لأبي بجدلة. وهو في سيبويه ١: ٣٨٧ واصلاح المنطق ٣٤٢ و ٤٠١ وابن الشجري ٢: ١٤٢ وشرح المفصل ١٣٩ وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤١ وضرائر الشعر ١١٣ والخزانة ٢: ٤٤٩ والكامل للمبرد ١: ١٤٤ و٣: ٣٠٥ والانصاف ٨٣ وشرح شواهد المغني ١: ٤٨٧ والروض الأنف ٢: ٢١٠.

العَلَم هو: الاِسم الذي يعين مسماهُ مطلقاً، أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة. فالاِسم جنس يشمل النكرة والمعرفة و«يعين مسماه» فصل اخرج النكرة، و«بلا قيد» اخرج بقية المعارف، كالمضمر. فإنهُ يعين مسماهُ بقيد التكلم «كأنا» أو الخطاب «كأنت» أو الغيبة «كهو». ثم مثل الشيخ باعلام الأناسي وغيرها، تنبيهاً على أن مسميات الاعلام العقلاءِ وغيرهم من المألوفات. فجعفر اسم رجل، وخرنق اسم امرأة من شعراءِ العرب، وهي أخت طرفة بن العبد لأمِه، وقرن اسم قبيلة وعدن اسم مكان، ولاحق اسم فرس، وشذقم اسم جمل، وهيلة اسم شاة، وواشق اسم كلب.

وَآسْمـا أَتَى، وكنْيَـةً، وَلَـقَبَـا وَأَخِّـرَنْ ذَا إِنْ سِـوَاهُ صَحِبَـا

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: إلى اسم وكنية ولقب. والمراد بالاِسم هنا ما ليسَ بكنية ولا لقب، كزيد وعمرو. وبالكنية ما كان في أولهِ أب أو أم كأبي عبد الله وأم الخير. وباللقب: ما أشعر بمدح كزين العابدين أو ذم كأنف الناقة. وأشار بقولهِ: واخرن ذا، إلى أن اللقب إذا صحب الاِسم وجب تأخيرهُ: كزيد أنف الناقة، ولا يجوز تقديمهُ على الاِسم، فلا تقول أنف الناقة زيد إلا قليلاً. ومنهُ قولهِ:

بان ذا الكلب عمراً خيرهم حسباً ببطن شريان يعوي حولهُ الـذيبُ(١)

وظاهر كلام المصنف أنهُ يجب تأْخير اللقب إذا صحب سواه، ويدخل تحت قولهِ سواهُ، الاِسم والكنية، وهو إنما يجب تأْخيرهُ مع الاِسم. فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب فتقول: أبو عبد الله زين العابدين واللقب على الكنية فتقول: زين العابدين أبو عبد الله. ويوجد في بعض النسخ بدل قوله «واخرن ذا ان سواهُ صحبا» «واجعل أخيراً ذا إذا اسماً

(١) البيت لجنوب أخت عمرو بن العجلان. انظر العيني ١: ٣٩٥ والأشموني ١: ١٢٩.

صحبا» وهو أحسن منهُ لسلامتهِ مما ورد على هذا، فإنهُ نص في أنهُ يجب تأخير اللقب إذا صحب الإسم. ومفهومهُ أنهُ لا يجب ذلك مع الكنية، وهو كذلك كما تقدم، ولو قال: واخرن ذا أن سواها صحبا لماِ ورد عليهِ شيءٌ إذ يصير التقدير: وأَخّر اللقب إذا صحب سوى الكنية، وهو الإسم، فكأنهُ قال: واخر اللقب إن صحب الإسم.

وَإِنْ يَكُـونَـا مُفْـرَدَيْنِ فَـأَضِفْ حَتْماً وَإِلَّا أَتْبِعِ ٱلَّـذِي رَدِفْ

إذا اجتمع الإسم واللقب: فاما أن يكونا مفردين أو مركبين، أو الإسم مركباً واللقب مفرداً، أو الإسم مفرداً واللقب مركباً. فإن كانا مفردين وجب عند البصريين الإضافة نحو: هذا سعيد كرز، ورأيت سعيد كرز، ومررت بسعيد كرز ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب. وإن لم يكونا مفردين ـ بأن يكونا مركبين نحو: عبد الله أنف الناقة، أو مركباً ومفرداً نحو عبد الله كرز، أو مفرداً ومركباً نحو سعيد أنف الناقة ـ وجب الإتباع، فتتبع الثاني الأول في إعرابهِ ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب نحو: مررتُ بزيدٍ أنفُ الناقةِ، وانفَ الناقةِ، فالرفع على اضمار مبتدأ، التقدير: هو أنفُ الناقةِ، والنصب على اضمار فعل التقدير: أعني أنفَ الناقةِ، فيقطع مع المرفوع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع، نحو هذا زيد أنفَ الناقةِ ورأيت زيداً أنفُ الناقةِ ومررتُ بزيدٍ أنفُ الناقة وأنفَ الناقةِ.

وَمِنْـهُ مَنْقُـولٌ كَفَضْـلٍ وَأَسَـدْ وَذُو ٱرْتِجَـالٍ ، كَسُعَـادَ ، وأُدَدْ
وَجُـمْلَةٌ ، وَمَـا بِـمَـزْجٍ رُكِّبَـا ذَا إِنْ بِغَيْرِ «وَيْـهِ» تَمَّ أُعْـرِبَـا
وشَـاعَ فِي ٱلْأَعْلَامِ ذُو ٱلْإِضَـافَهْ كَـعَبْـدِ شَـمْسٍ وَأَبِي قُـحَـافَـهْ

ينقسم العلم إلى مرتجل، وإلى منقول، فالمرتجل هو ما لم يسبق لهُ استعمال قبل العلمية في غيرها كسعاد وادد، والمنقول ما سبق لهُ استعمال

في غير العلمية، والنقل إما من صفة كحارث، أو من مصدر كفضل، أو من اسم جنس كأسد، وهذه تكون معربة، أو من جملة كقام زيدٌ وزيدٌ قائِمٌ، وحكمها أنها تحكى فتقول: جاءَني زيدٌ قائِمٌ، ورأيت زيدٌ قائِمٌ، ومررتُ بزيدٌ قائِمٌ. وهذا من الاعلام المركبة.

ومنها أيضاً ما ركب تركيب مزج كبعلبك، ومعدي كرب وسيبويه. وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج، إن ختم بغير «ويه» اعرب. ومفهومهُ أنهُ إن ختم بويه لا يعرب، بل يبنى. وهو كما ذكر، فتقول: جاءَني بعلبكُّ ورأيت بعلبكَّ ومررت ببعلبكَ، فتعربهُ اعراب ما لا ينصرف، ويجوز فيهِ أيضاً البناءُ على الفتح فتقول: جاءَني بعلبكَّ ورأيت بعلبكَّ ومررت ببعلبكَ، ويجوز فيهِ أيضاً أن يعرب إعراب المتضايفين، فتقول: جاءَني حضرُموت، ورأيت حضرَموت ، ومررت بحضرِموت. وتقول: جاءَني بسيبويهِ، ورأيت سيبويهِ، ومررت بسيبويه، فتبنيهِ على الكسر، وأجاز بعضهم إعرابهُ إعراب ما لا ينصرف نحو جاءَني سيبويهُ ورأيت سيبويهَ ومررت بسيبويهَ .

ومنها ما ركب تركيب اضافة كعبد شمس وأبي قحافة، وهو معرب، فتقول: جاءَني عبدُ شمس وأبو قحافة ورأيت عبدَ شمس وأبا قحافة، ومررت بعبدِ شمس وأبي قحافة. ونبه بالمثالين على أن الجزء الأول يكون معرباً بالحركات كـ «عبد» وبالحروف كـ «أبي» وإن الجزءَ الثاني يكون منصرفاً كـ «شمس وغير منصرف كـ «قحافة».

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ ٱلاجْنَاسِ عَلَمْ ۞ كَعَلَمِ ٱلأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمْ
مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ ۞ وَهٰكَذَا ثُعَالَةُ لِلثَّعْلَبِ
وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّةْ ۞ كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَةْ

العلم على قسمين: علم شخص وعلم جنس. فعلم الشخص لهُ

حكمان: معنوي، وهو أن يراد بهِ واحد بعينهِ: كزيد، وأحمد. ولفظي، وهو صحة مجيءِ الحال متأخرة عنهُ، نحو: جاءَ زيدٌ ضاحكاً. ومنعهُ من الصرف مع سبب آخر غير العلمية نحو: هذا أحمد. ومنع دخول الألف واللام عليهِ، فلا تقول جاءَ العمرو.

وعلم الجنس كعلم الشخص في حكمهِ اللفظي، فتقول: هذا أسامة مقبلاً فتمنعهُ من الصرف. وتأْتي بالحال بعدهُ ولا تدخل عليهِ الألف واللام، فلا تقول هذا الاسامة. وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة، من جهة أنهُ لا يخص واحداً بعينهِ، فكل أسد يصدق عليهِ أسامة، وكل عقرب يصدق عليهِ أم عريط، وكل ثعلب يصدق عليهِ ثعالة. وعلم الجنس يكون للشخص، كما تقدم ويكون للمعنى كما مثل بقولهِ: برة للمبرة وفجار للفجرة.

اسم الإشارة

بِــذَا لِــمُــفْــرَدٍ مُــذَكَّــرٍ أَشِــرْ   بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى ٱلْأُنْثَى ٱقْتَصِرْ

يشار إلى المفرد المذكر «بذا» ومذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة. ويشار إلى المؤنثة بـ«ذي» وذه بسكون الهاءِ وتي وتا وته وذه بكسر الهاءِ، باختلاس وباشباع، وته بسكون الهاءِ وبكسرها باختلاس وباشباع و«ذات».

وَذَانِ تَــانِ لِلْمُثَنَّى ٱلْـمُــرْتَفِــعْ   وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ ٱذْكُـرْ تُـطِعْ

يشار إلى المثنى المذكر في حالة الرفع «بذان» وفي حالتي النصب والجر «بذين» وإلى المؤنثتين بتان في الرفع وتين في النصب والجر.

وَبِــأُولَى أَشِــرْ لِجَمْــعٍ مُــطْلَقَــا   وَٱلْمَدُّ أَوْلَى ، وَلَدَى ٱلْبُعْدِ ٱنْطِقَا
بِٱلْكَافِ حَرْفاً : دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ   وَٱلَّــلامُ إِنْ قَــدَّمْتَ هَــا مُمْتَنِعَــهْ

يشار إلى الجمع مذكراً كان أو مؤنثاً «بأولى» ولهذا قال المصنف «أشر لجمع مطلقاً» ومقتضى هذا أنهُ يشار بها إلى العقلاءِ وغيرهم، وهو كذلك، لكن الأكثر استعمالها في العاقل ومن ورودها في غيرهِ قولهُ:

ذُمّ المنازل بعد منـزلة اللِوى   والعيش بعد أولئك الأيـام[1]

وفيها لغتان: المدّ وهي لغة أهل الحجاز، وهي الواردة في القرآن العزيز والقصر وهي لغة بني تميم. وأشار بقولهِ: ولدى البعد انطقا بالكاف إلى آخر البيت، إلى أن المشار إليهِ لهُ رتبتان: القرب والبعد، فجميع ما تقدم يشار بهِ إلى القريب فإذا أريد الإشارة إلى البعيد أتى بالكاف وحدها، فتقول: ذاك، أو الكاف واللام نحو، ذلك. وهذه الكاف حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب، وهذا لا خلاف فيهِ. فإن تقدم حرف التنبيه الذي هو «ها» على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها فتقول «هذاك» وعليهِ قولهُ:

رأَيت بني غبراءَ لا ينكرونني   ولا أهل هذاك الطراف الممدَّدِ[2]

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام فلا تقول «هذا لك». وظاهر كلام المصنف أنهُ ليس للمشار إليهِ إلا رتبتان: قربى، وبعدى، كما قررناه. والجمهور على أن لهُ ثلاث مراتب. قربى، وبعدى، ووسطى، فيشار إلى من في القربى بما ليس فيهِ كاف ولا لام، كذا، وذي. وإلى من في الوسطى

---

(١) البيت لجرير. وهو في ديوانه برواية الأقوام. والأشموني ١: ١٣٩ والعيني ١: ٤٠٨ والخزانة ٢: ٤٦٧ وابن يعيش ٣: ١٢٦.

(٢) البيت لطرفة بن العبد. وهو في العيني ١: ٤١٠ والهمع ١: ٧٦ والدرر ١: ٥٠وانظر معلقته.

بما فيهِ الكاف وحدها نحو «ذاك» وإلى من في البعدى بما فيهِ الكاف واللام نحو «ذلك».

وَبِـهُـنَـا أَوْ هَـهُـنَـا إِلَـى دَانِي ٱلْمَكَـانِ وَبِهِ ٱلْكَـافَ صِـلَا
فِي ٱلْبُعْـدِ أَوْ بِثَمَّ فُـهْ أَوْ هَنَّـا أَوْ بِهُنَـالِـكَ ٱنْـطِقَنْ، أَوْ هِنَّـا

يشار إلى المكان القريب «بهنا» ويتقدمها ها التنبيه فيقال «ههنا». ويشار إلى البعيد على رأي المصنف «بهناك» وهنالك، وهنا بفتح الهاءِ وكسرها مع تشديد النون، و «بثم» و«ثمت» وعلى مذهب غيرهِ «هناك» للمتوسط وما بعدهُ للبعيد.

المـوصـول

مَوْصُولُ ٱلاسْمَاءِ ٱلَّذِي، ٱلأُنْثَى ٱلَّتِي وَٱلْيَـا إِذَا مَـا ثُنِّيَـا لَا تُثْبِـتِ
بَـلْ مَا تَلِيـهِ أَوْلِـهِ ٱلْعَـلَامَـهْ وَٱلنُّـونُ إِنْ تُشْـدَدْ فَـلَا مَـلَامَـهْ
وَٱلنُّـونُ مِنْ ذَيْـنِ وَتَيْـنِ شُـدِّدَا أَيْضـاً وَتَعْـوِيضٌ بِـذَاكَ قُصِـدَا

ينقسم الموصول إلى: اسمي، وحرفي. ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية. وهي خمسة أحرف. أحدها: «أَنْ» وتوصل بالفعل المتصرف: ماضياً نحو: «عجبت من أن قام زيدٌ» ومضارعاً، نحو: «عجبت من أن يقومَ زيدٌ» وأمراً، نحو: «أشرت إليه بأن قم» فإن وقع بعدها فعل غير متصرف نحو قولِه تعالى: ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَىٰ ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾[2] فهي مخففة من الثقيلة. ومنها أَنَّ وتوصل باسمها وخبرها، نحو: «عجبت من أَنَّ زيداً قائم»، ومنهُ قولُهُ تعالى:

---

(١) سورة النجم الآية (٣٩).
(٢) سورة الأعراف الآية (١٨٥)

﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾[1] وأن المخففة كالمثقلة، وتوصل باسمها وخبرها، لكن اسمها يكون محذوفاً، واسم المثقلة مذكوراً.

- ومنها «كي» وتوصل بفعل مضارع فقط، مثل «جئت لكي تكرم زيداً» ومنها «ما» وتكون مصدرية ظرفية، نحو «لا اصحبك ما دمت منطلقاً» أي مدة دوامك منطلقاً، وغير ظرفية، نحو: «عجبت مما ضربت زيداً» وتوصل بالماضي، كما مثل وبالمضارع نحو: «لا اصحبك ما يقوم زيد، وعجبت مما تضرب زيداً». ومنهُ ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الحِسَابِ﴾[2] وبالجملة الإسمية نحو: عجبت مما زيد قائِم، ولا اصحبك ما زيد قائِم، وهو قليل. وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع المنفي بلم، نحو: لا اصحبك ما لم تضرب زيداً. ويقل وصلها - أعني المصدرية الظرفية - بالفعل المضارع الذي ليس منفيّاً بلم، نحو: لا اصحبك ما يقوم زيد، ومنهُ قولهُ:

أطوف ما أطوف ثم آوي ... إلى بيت قعيدتهُ لكاع[3]

ومنها «لو» وتوصل بالماضي، نحو: وددت لو قام زيدٌ، وبالمضارع نحو: وددت لو يقوم زيدٌ. فقول المصنف «موصول الأسماءِ» احتراز من الموصول الحْرفي - وهو أن وأَنَّ وكي وما ولو - وعلامتهُ صحة وقوع المصدر موقعهُ، نحو وددت لو تقوم، أي قيامك، وعجبت مما تصنع، وجئت لكي اقرأ، ويعجبني أنك قائِم، وأريد أن تقوم، وقد سبق ذكرهُ.

وأما الموصول الإسمي فالذي للمفرد المذكر، والتي للمفردة المؤنثة. وإذا ثنيت اسقطت الياءَ وأتيت مكانها بالألف في حالة الرفع، نحو اللذان،

---

(١) سورة العنكبوت الآية (٥١).

(٢) سورة ص الآية (٢٦).

(٣) البيت للحطيئة، وهو في ديوانه ١٢٠ والجمل ١٧٦ والاشموني ٣: ١٦٠ ٤٥ وشرح شذور الذهب ١٢٥ والتصريح ٢: ١٨٠.

واللتان، وبالياءِ في حالتي الجر والنصب، فتقول: اللذين واللتين. وإن شئت شددت النون عوضاً عن الياءِ المحذوفة فقلت: اللذانّ واللتانّ وقد قرىءَ ﴿واللذانِّ يأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ﴾[1] ويجوز التشديد أيضاً مع الياءِ - وهو مذهب الكوفيين - فتقول واللذينّ واللتينّ. وقد قرىءَ ﴿ رَبَّنَا أرِنَا اللذَيْنِّ﴾[2] بتشديد النون. وهذا التشديد يجوز أيضاً في تثنية ذا وتا اسمي الإشارة، فتقول ذانّ وتانّ، وكذلك مع الياءِ فتقول، ذينّ وتينّ، وهو مذهب الكوفيين والمقصود بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم في «الذي» و«التي».

جَمْعُ ٱلَّذِي ٱلأُولى ٱلَّذِينَ مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُم بِـٱلْـوَاوِ رَفْعـاً نَـطَقَـا
بـِالـلَّاتِ وَٱلـلَّاءِ ٱلَّتِي قَـدْ جُمِعَـا ... وَٱلـلَّاءِ كَـٱلَّـذِينَ نَـزْراً وَقَعَـا

يقال في جمع المذكر «الأولى» مطلقاً: عاقلاً كان، أو غيره، نحو «جاءني الأولى فعلوا». وقد يستعمل في جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران في قوله:-

وتبلى الأولى يستلئمون على الأولى ... تراهنَّ يومَ الروعِ كالحِدَأ القُبْـلِ[3]

فقال: «يستلئمون» ثمّ «تراهن».

ويقال في جمع المذكر العاقل «الذين» مطلقاً - أي رفعاً ونصباً وجراً - فتقول: «جاءني الذين أكرموا زيداً، ورأيت الذين أكرموه، ومررت بالذين أكرموه». وبعضُ العرب يقول: «اللذون» في حالة الرفع، و«والذين» في حالتي النصب والجر وهم بنو هذيل، ومنه قول بعضهم:

---

(١) سورة النساء الآية (١٦).

(٢) سورة فصلت الآية (٢٩).

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. وهو في ديوان الهذليين ١: ٣٧ والهمع ١: ٨٣ والأشموني ١: ١٤٨ والدرر ١: ٥٧ وشرح شواهد المغني ٢: ٦٧٢.

نحنُ اللذونَ صبَّحوا الصَّبَاحا يوم النُخَيلِ غارةً مِلحَاحـا[١]

ويقال في جمع المؤنث: «اللاتِ» و«اللاءِ» بحذف الياء، فنقول: «جاءني اللات فعلن، واللاء فعلن» ويجوز إثبات الياء، فنقول: «اللاتي» و«اللائي»، وقد ورد «اللاءِ» بمعنى الذين، قال الشاعر: ـ

فمـا آبـاؤُنـا بـأمَنَّ منـه علينا اللاء قد مهدوا الجحورا[٢]

كما قد تجيء «الألى» بمعنى «اللاء» كقوله:

فأمّا الألى يسكن غور تهامة فكل فتاة تترك الحجل أقصما

* * *

وَمَنْ، وما ، وألْ ـ تساوي مـا ذِكرْ وهكـذا « ذو » عنـد طيء شُهِــرْ

وكـالتي ـ أيضـاً ـ لـديهم ذاتُ ومـوضـوعُ الـلاتـي أَتى ذواتُ

أشار بقولهِ «تساوي ما ذكر» إلى أن من، وما والألف واللام، تكون بلفظ واحد للمذكر، والمؤنث، والمثنى، والمجموع، فتقول: جاءَني من قام، ومن قامت، ومن قاما، ومن قامتا، ومن قاموا، ومن قمن، واعجبني ما ركب، وما ركبت، وما ركبا، وما ركبتا، وما ركبوا، وما ركبن، وجاءَني القائِم، والقائمة، والقائمان، والقائمتان والقائمون والقائمات. وأكثر ما تستعمل «ما» في غير العاقل، وقد تستعمل في العاقل، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ **فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ** ﴾[٣] وقولهم سبحان ما سخركن لنا،

---

(١) قيل هو لأبي حرب بن الأعلم، وقيل لرؤبة ، وقيل لليلى الاخيلية. وانظر الأشموني ١: ١٤٩ والتصريح ١: ١٣٣ والنوادر ٤٧ وشرح شواهد المغني ٢: ٨٣٢.

(٢) البيت لرجل من بني سليم. وهو في امالي الشجري ٢: ٣٠٨ والدرر اللوامع ١: ٥٧ والأشموني ١: ١٥١ والهمع ١: ٨٣.

(٣) سورة النساء الآية (٣).

وسبحان ما سبح الرعد بحمده، ومن بالعكس فأكثر ما تستعمل في العاقل وقد تستعمل في غيره كقولهِ تعالى: ﴿**وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ**﴾(١) ومنهُ قول الشاعر:

بكيتُ على سرب القطا إذ مررنَ بي فقلتُ، ومثلي بالبكاءِ جديرُ
أَسرب القطا، هل من يعير جناحهُ؟ لَعَلّي إلى مَنْ قد هويتُ أطيرُ(٢)

وأما الألف واللام فتكون للعاقل، ولغيرهِ، نحو: جاءَني القائِم، والمركوب، واختلف فيها: فذهب قوم إلى أنها اسم موصول وهو الصحيح، وقيل: إنها حرف موصول، وقيل: انها حرف تعريف، وليست من الموصولية في شيءٍ. وأما مَنْ وَمَا غير المصدرية فاسمان اتفاقاً واما «ما» المصدرية فالصحيح انها حرف وذهب الأخفش إلى أنها اسم. ولغة طي استعمال «ذو» موصولة، وتكون للعاقل ولغيرهِ. واشهر لغاتهم فيها انها تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤَنث، مفرداً، أو مثنى، أو مجموعاً، فيقول: جاءَني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قمن. ومنهم من يقول في المفرد المؤَنث: جاءَني ذات قامت وفي جمع المؤَنث: جاءَني ذوات قمن، وهو المشار إليه، ذوا وذووا، في الرفع، وذوَي وذوِي، في النصب والجر، و«ذاتا» في الرفع، و«ذاتي» في النصب والجر، و«ذوات» في الجمع، وهي مبنية على الضم. وحكى الشيخ بهاءُ الدين بن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤَنث السالم.

والأشهر في «ذو» هذه ـ اعني الموصولة ـ أن تكون مبنية، ومنهم من يعربها بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياءِ جرّاً، فيقول: جاءَني ذو قام،

---

(١) سورة النور الآية (٤٥).
(٢) البيتان للعباس بن الأحنف. وقيل: قائلهما مجنون ليلى. انظر أمالي القالي ١: ١٤١ والدرر ١: ٦٩ والأشموني ١: ١٥١.

ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام، فتكون مثل «ذي» بمعنى صاحب، وقد روي قولهُ:

فـإمّـا كـرامٌ مـوسـرونَ لَقيتهم فحسبي من ذِي عندهُم ما كَفَانِيا[1]

بالياءِ على الإعراب، وبالواو على البناءِ، وأما «ذات» فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجرّاً مثل: «ذوات» ومنهم من يعربها إعراب مسلمات فيرفعها بالضمة، وينصبها ويجرها بالكسرة.

وَمِثْلُ مَـاذَا بَعْـدَ مَـا ٱسْتِفْهَـامِ أَوْ مَن إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي إلكَـلَامِ

يعني أن «ذا» اختصَّت من بين سائر أسماءِ الإشارة بأنها تستعمل موصولة، وتكون مثل «ما» في أنها تستعملْ بلفظ واحد: للمذكر، والمؤَنث، ـ مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً ـ فتقول «من ذا عندك» و«ماذا عندك» سواءَ كان من عندهُ مفرداً مذكراً أو غيرهُ.

وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقة بـ «ـما» أو «من» الإستفهاميتين، نحو من ذا جاءَك، وماذا فعلت. فمن: اسم استفهام. وهو مبتدأ، وذا موصول بمعنى الذي، وهو خبر من، وجاءَك صلة الموصول، والتقدير «من ذا الذي جاءَك»؟ وكذلك «ما» مبتدأٌ، وذا موصول، وهو خبر ما، و«فعلت» صلتهُ، والعائد محذوف تقديرهُ: ماذا فعلتهُ؟ أي ما الذي فعلتهُ. واحترز بقولهِ «إذا لم تُلغَ في الكلام» من أن تجعل «ما» مع «ذا» أو «من» مع «ذا» كلمة واحدة للإستفهام، نحو: ماذا عندك؟ أي أيُّ شيء عندك. وكذلك «من ذا عندك» فماذا مبتدأ، و«عندك» خبرهُ. وكذلك «من ذا» مبتدأ وعندك خبرهُ، فذا في هذين الموضعين ملغاة، لأنها جزءُ كلمة، لأن المجموع اسم استفهام.

---

(١) راجع الحاشية رقم (١) صفحة ١٥ .

وكــلهــا يَــلْزَمُ بَــعْــدَهُ صِــلَةْ عَــلَى ضَـمِـيـرٍ لاَئِـقٍ مُـشْـتَـمِـلَهْ

الموصولات كلها ـ حرفية كانت أو اسمية ـ يلزم أن يقع بعدها صِلة تبين معناها. ويشترط في صلة الموصول الإسمي أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول، إن كان مفرداً فمفرد، وإن كان مذكراً فمذكر، وإن كان غيرهما فغيرهما، نحو «جاءَني الذي ضربتهُ». وكذلك المثنَّى والمجموع، نحو «جاءَني اللذان ضربتهما، والذين ضربتهم» وكذلك المؤنث فتقول: «جاءَت التي ضربتها واللتان ضربتهما واللاتي ضربتهنَّ».

وقد يكون لفظ الموصول مفرداً مذكراً ومعناهُ مثنى أو مجموعاً أو غيرهما، وذلك نحو «من، وما» إذا قصد بهما غير المفرد والمذكر فيجوز حينئذٍ مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى، فنقول: «اعجبني من قام، ومن قامت، ومن قاما، ومن قامتا، ومن قاموا، ومن قمن» على حسب ما يعني بها.

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَـا آلَّـذِي وُصِــلْ بِـهِ كَمَنْ عِنْدِي آلَّـذِي آبْنُهُ كُفِـلْ

صلة الموصول لا تكون إلاَّ جملة أو شبه جملة، ونعني بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور، وهذا في غير صلة الألف واللام وسيأتي حكمها. ويشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط: أُحدها أن تكون خبرية، الثاني: كونها خالية من معنى التعجب، الثالث: كونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها، واحترز «بالخبرية» من غيرها: وهي الطلبية والإنشائية، فلا يجوز «جاءَني الذي آضربْهُ» خلافاً للكسائي، ولا «جاءَني الذي ليتهُ قائم» خلافاً لهشام واحترز بخالية من معنى التعجب من جملة التعجب، فلا يجوز «جاءَني الذي ما أحسنهُ» وإن قلنا انها خبرية، واحترز «بغير مفتقرة إلى كلام قبلها» من نحو «جاءَني الذي لكنهُ قائمٌ» فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى نحو «ما قعد زيد لكنهُ قائمٌ».

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين، والمعنى بالتام: أن يكون في الوصل بهِ فائدة، نحو «جاءَني الذي عندك»، «والذي في الدار» والعامل فيهما فعل محذوف وجوباً، والتقدير «جاءَ الذي استقر عندك» أو «الذي استقر في الدار» فإن لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما، فلا تقول «جاءَ الذي بك» ولا «جاءَ الذي اليوم».

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ ٱلأَفْعَالِ قَلْ

الألف واللام لا توصل إلاَّ بالصفة الصريحة، قال المُصَنِّف في بعض كتبهِ: واعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو «الضارب»، واسم المفعول نحو «المضروب»، والصفة المشبهة نحو «الحسن الوجه». فخرج نحو «القرشي، والأفضل» وفي كون الألف واللام الداخلين على الصفة المشبهة موصولة خلاف، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن ابن عصفور في هذه المسألة، فمرة قال: انها موصولة، ومرة منع ذلك. وقد شذ وصل الألف واللام بالفعل المضارع. وإليهِ أشار بقولهِ: «وكونها بمعرب الأفعال قل» ومنهُ قولهُ:

ما أنت بالحُكَم التُرضَى حكومَتهُ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجَدَلِ (١)

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر وزعم المصنِّف في غير هذا الكتاب أنهُ لا يختص بهِ بل يجوز في الإختيار، وقد جاءَ وصلها بالجملة الإسمية، وبالظرف شذوذاً. فمن الأول قولهُ:

من القومِ الرسولُ الله منهم لَهُمْ دَانَتْ رقابُ بني مَعَدِّ(٢)

---

(١) البيت للفرزدق، وليس في ديوانه. انظر العيني ١: ١١١ والأشموني ١: ١٥٦، ١٦٥ والدرر ١: ٦١ والتصريح ١: ٣٨، ١٤٢ والهمع ١: ٨٥.

(٢) لا يعلم قائله. وهو في الدرر ١: ٦١ والهمع ١: ٨٥ والعيني ١: ٤٧٧ وشرح شواهد المغني ١: ١٦١ (رقم ٦٣).

ومن الثاني قولهُ:

مَنْ لا يزالُ شاكراً على المَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بعيشةٍ ذاتِ سَعَهْ(١)

* * *

أَيٌّ كَمَا، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ ٱنْحَذَفْ

يعني أن «أيّاً» مثل «ما» في أنها تكون بلفظ واحد: للمذكر والمؤنث ـ مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً ـ نحو «يعجبني أيهم هو قائم».ثم إن «أيّاً» لها اربعة أحوال: أحدها: أن تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو «يعجبني أيهم هو قائم». الثاني: أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو «يعجبني أيٌّ قائم». الثالث: أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها نحو «يعجبني أيٌّ هو قائم». وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث نحو «يعجبني أيُّهم هو قائم، ورأيت أيَّهم هو قائم، ومررت بأيِّهم هو قائم». وكذلك «أيٌّ قائم، وأيّاً قائم، وأيٍّ قائم» وكذا «أيٌّ هو قائمٌ وأيّاً هو قائم وأيٍّ هو قائم». الرابع: أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو «يعجبني أيهم قائم» ففي هذه الحالة تبنى على الضم فتقول «يعجبني أيهم قائم، ورأيت أيهم قائم، ومررت بأيهم قائم» وعليهِ قولهُ تعالى: ﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً** ﴾(٢)، وقول الشاعر:

إذا ما لقيتَ بني مالكٍ فسَلِّم على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ(٣)

---

(١) لا يعلم قائله. وهو في الأشموني ١: ٩٥ والدرر ١: ٦١ والعيني ١: ٤٧٥ والهمع ١: ٨٥.

(٢) سورة مريم الآية (٦٩).

(٣) قال العيني في شواهده: «هذا البيت لغسان بن وعلة بن مرة، أحد بني مرة بن عباد». والبيت في «الانصاف» لابن الأنباري ٧١٥ وشرح المفصل لابن يعيش الحلبي ٣: ١٤٧، و٤: ١٢ و ٧: ٨٨ وخزانة الأدب للبغدادي ٢: ٥٢٢ وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ١: ١٦٦ وشرح شواهد المغني للسيوطي ١: ٢٣٦.

وهذا مستفاد من قولِهِ: «وأعربت ما لم تضف ـ إلى آخر البيت» أي: وأعربت إذا لم تضف في حالة حذف صدر الصلة، فدخل في هذه الأحوال الثلاثة السابقة، وهي، ما إذا أُضيفت وذكر صدر الصلة. أو لـم تضف ولم يذكر صدر الصلة أو لم تضف وذكر صدر الصلة، وخرج الحالة الرابعة، وهي: ما إذا اضيفت وحذف صدر الصلة، فإنها لا تعرب حينئذٍ.

وَبَعْضُهُمْ أَعْـرَبَ مُـطْلَقـاً ، وَفِي ذَا ٱلْحَـذْفِ أَيّـاً غَيْـرُ أَيٍّ يَقْتَفِي
إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ ، وإِنْ لَم يُسْتَطَلْ فَٱلْحَذْفُ نَزْرٌ ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَـزَلْ
إنْ صَلُحَ ٱلْبَـاقِي لِوَصْـلٍ مُكْمِلِ وَٱلْحَـذْفُ عِنْـدَهُمْ كَثِيْـرٌ مُنْجَلِي
فِي عَـائِـدٍ مُتَّصِـلٍ إِنِ ٱنْتَصَبْ بِفِعْلٍ ٱوْوَصْفٍ : كَمَنْ نَرْجُو يهَبْ

يعني أن بعض العرب أعرب «أيّاً» مطلقاً، أي: وإن اضيفت وحذف صدر صلتها فتقول: «يعجبني أيهم قائِم، ورأيت أيهم قائِم، ومررت بأيهم قائِم. وقد قرىءَ ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيَعةٍ أَيُّهُمْ﴾ بالنصب ، وروي «فسلم على أيهم أفضل » بالجر .

واشار بقوله: «وفي ذا الحذف»، إلى آخرهِ إلى المواضع التي يحذف منها العائد على الموصول، وهو: إما أن يكون مرفوعاً، أو غيرهُ. فإن كان مرفوعاً لم يُحذَف، إلا إذا كان مبتدأ وخبرهُ مفردٌ فلا تقول: «جاءَ اللذان قام» ولا «اللذان ضرب» لرفع الأول بالفاعلية والثاني بالنيابة، بل يقال: «قاما، وضربا» وأما المبتدأ فيُحذَف مع «أي» وإن لم تطل الصلة، كما تقدم من قولك: يعجبني أيهم قائِم ونحوهُ، ولا يحذف صدر الصلة مع غير «أي» إلا إذا طالت الصلة، نحو «جاءَ الذي هو ضارب زيداً» فيجوز حذف «هو» فتقول: جاءَ الذي ضارب زيداً» ومنه قولهم «ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً» التقدير «بالذي هو قائلٌ لك سوءاً» فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل، وأجازهُ الكوفيون قياساً نحو «جاءَ الذي قائِمٌ» التقدير «جاءَ الذي هو قائِمٌ» ومنهُ قولهُ

تعالى :﴿ تَمَاماً عَلَىٰ الَّذِي أَحْسَنَ ﴾[1] في قراءَة الرفع، والتقدير «هو أحسن».

وقد جوزوا في «لا سيما زيدٌ» إذا رُفِعَ زيدٌ أن تكون «ما» موصولة وزيدٌ خبراً لمبتدأ محذوف، التقدير «لاسي الذي هو زيدٌ» فحُذِف العائدُ الذي هو المبتدأ، وهو قولك هو، وجوباً. فهذا موضع حذف فيهِ صدر الصلة مع غير «أي» وجوباً ولم تطل الصلة، وهو مقيس وليس بشاذ. وأشار بقولهِ «وأبوا أن يُختَزل، إنْ صلح الباقي لوصل مكمل» إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعدهُ صالحاً لأن يكون صلة، كما إذا وقع بعدُه جملة نحو «جاءَ الذي هو أبوهُ منطلق» أو «هو ينطلق» أو ظرف، أو جارومجرور، تامان، نحو «جاءَ الذي هو عندك» أو «هو في الدار» فإنهُ لا يجوز في هذه المواضع حذف صدر الصلة فلا تقول «جاء الذي أبوهُ منطلق» تعني «الذي هو أبوهُ منطلق» لأن الكلام يتم دونهُ، فلا يدرى أَحُذِفَ منهُ شيءٌ أم لا؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة، ولا فرق في ذلك بين «أي» وغيرها، فلا تقول في «يعجبني أيهم هو يقوم» «يعجبني أيهم يقوم» لأنهُ لا يُعلم المحذوف، ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ، بل الضابط أنهُ متى احتمل الكلام الحذف وعدمهُ لم يجز حذف العائد، وذلك كما إذا كان في الصلة ضمير - غير ذلك الضمير المحذوف - صالح لعودهِ على الموصول، نحو «جاءَ الذي ضربتهُ في دارهِ» فلا يجوز حذف الهاءِ من ضربتهُ، فلا تقول «جاء الذي ضربت في دارهِ» لأنهُ لا يعلم المحذوف.

وبهذا يظهر لكِ ما في كلام المصنف من الإبهام، فإنَّهُ لم يبينِ أنهُ متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يحذف، سواء كان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وسواء كان الموصول «أيّاً» أم غيرها، بل ربما يشعر ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع وبغير أي من

---

(١) سورة الأنعام الآية (١٥٤)

الموصولات، لأن كلامهُ في ذلك، والأمر ليس كذلك، بل لا يحذف مع «أي» ولا مع غيرها، متى صلح ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم، نحو «جاءَ الذي هو أبوهُ منطلق» «ويعجبني أيهم هو أبوهُ منطلق» وكذلك المنصوب والمجرور، نحو «جاء الذي ضربتهُ في دارهِ» ومررت بالذي مررت بهِ في دارهِ» و«يعجبني أيهم ضربتهُ في دارهِ» و«مررت بأيهم مررت بهِ في دارهِ». وأشار بقوله: والحذف عندهم كثير منجلي، إلى آخرهِ، إلى العائد المنصوب، وشرط جواز حذفهِ أن يكون: متصلاً، منصوباً، بفعل تام أو بوصف، نحو «جاءَ الذي ضربتهُ، والذي أنا معطيكهُ درهم». فيجوز حذف الهاءِ من «ضربتهُ» فتقول «جاءَ الذي ضربت» ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ذَرْني وَمَن خَلَقْتُ وَحِيدَاً﴾[1] ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ الله رَسُولاً﴾[2] التقدير: خلقتهُ وبعثَهُ الله، وكذلك يجوز حذف الهاءِ من «معطيكهُ» فتقول: الذي أنا معطيك درهم، ومنهُ قولهُ:

ما اللهُ مُوليكَ فَضلٌ فَاحْمَدنْهُ بهِ فما لدى غيرهِ نفعٌ ولا ضررُ[3]

تقديرهُ: الذي الله موليكهُ فضل، فحذفت الهاءُ.

وكلام المصنف يقتضي أنه كثير، وليس كذلك، بل الكثير حذفهُ من الفعل المذكور، وأما مع الوصف فالحذف منهُ قليل. فإن كان الضمير منفصلاً لم يجز الحذف، نحو «جاءَ الذي اياهُ ضربت» فلا يجوز حذف «اياهُ» وكذلك يمتنع الحذف إن كان متَّصِلاً منصوباً بغير فعل أو وصف ـ وهو

---

(١) سورة المدثر الآية (١١).

(٢) سورة الفرقان الآية (٤١).

(٣) البيت لا يعرف قائله، وهو في التصريح بمضمون ١: ١٤٥ وهمع الهوامع، شرح جمع الجوامع، ١: ٨٩ وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ١: ١٧٠ (٣٥)

الحرف ـ نحو «جاءَ الذي إنه منطلق» فلا يجوز حذف الهاءِ، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوباً متصلاً بفعل ناقص، نحو «جاءَ الذي كانهُ زيدٌ».

كَـذَا حَـذْفُ مَـا بِـوَصْفٍ خُفِضَـا ... كَـأَنْتَ قَاضٍ بَعْـدَ أَمْـرٍ مِن قَضَى
كَذَا ٱلَّذِي جُرَّ بِمَا ٱلْمَوْصُولَ جَرّ ... كَمُـرَّ بِـٱلَّـذِي مَـرَرْتُ فَهْـوَ بَـرّ

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور، فهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة، أو بالحرف. فإن كان مجروراً بالإضافة لم يحذف إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الإستقبال، نحو «جاءَ الذي أنا ضاربهُ، الآن أو غداً فتقول: جاءَ الذي أنا ضارب، بحذف الهاءِ، وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يحذف، نحو «جاءَ الذي أنا غلامهُ، أو أنا مضروبهُ، أو أنا ضاربهُ امس». وأشار بقولهِ: كأَنت قاضٍ ، إلى قولهِ تعالى : ﴿**فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ**﴾[1] التقدير «ما أنت قاضيهِ» فحذفت الهاءُ، وكأَن المصنف استغنى بالمثال عن أن يقيدَ الوصف بكونهِ اسم فاعل بمعنى الحال أو الإستقبال. وإن كان مجروراً بحرف فلا يُحذَف إلا إن دخل على الموصول حرف مثلهُ: لفظاً ومعنىً، واتفق العامل فيهما مادَّة، نحو «مررت بالذي مررت بهِ، أو أنت مارٌّ بهِ، فيجوز حذف الهاءِ، وعاملها، فتقول «مررت بالذي مررت» قال الله تعالى: ﴿**وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ**﴾[2] أي منهُ وتقول : «مررتُ بالذي أنت مارٌّ» أي بهِ ، ومنهُ قولهُ :

وقد كنتَ تخفي حُبَّ سمراءَ حِقْبَةً ... فبُح لأنَ منها بالذي أنت بائحُ[3]

---

(١) سورة طه الآية (٧٢) .
(٢) سورة المؤمنون الآية (٣٣) .
(٣) البيت لعنترة بن شداد العبسي . وهو في الخصائي لابن جني ٣ : ٩٠ وأمالي ابن الشجري ١ : ٧ وشرح شواهد شروح الألفية للعيني ١ : ٤٧٨ .

أي أنت بائح بهِ، فإن اختلف الحرفان لم يجز الحذف، نحو «مررتُ بالذي غضبت عليهِ» فلا يجوز حذف «عليهِ» وكذلك «مررت بالذي مررت بهِ على زيدٍ» فلا يجوز حذف «بهِ» منهُ لاختلاف معنى الحرفين، لأن الباءَ الداخلة على الموصول للإلصاق والداخلة على الضمير السببية، وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضاً، نحو «مررت بالذي فرحت بهِ» فلا يجوز حذف «بهِ» وهذا كلهُ هو المشار إليهِ بقولهِ: «كذا الذي جر» أي، كذلك يحذف الضمير الذي جُرَّ بمثل ما جرَّ الموصول بهِ نحو «مرَّ بالذي مررت فهو بر» أي: بالذي مررت بهِ، فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها.

المعرَّف بأداة التعريف

أَلْ حَـرْفُ تَعْرِيفٍ أَوِ ٱلـلَّامُ فَقَطْ ... فَنَمَطٌ عَـرَّفْتَ قُـلْ فِيـهِ ٱلـنَّمَطْ

اختلف النحويون في حرف التعريف في «الرجل» ونحوهِ فقال الخليل: المعرَّف هو «ال» وقال سيبويه: هو اللام وحدها. فالهمزة عند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن. والألف واللام المعرفة تكون للعهد، كقولك «لقيت رجلاً فأكرمت الرجل» وقولهِ تعالى: ﴿ **كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رسولاً * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ** ﴾(١)، ولاستغراق الجنس، نحو ﴿**إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ**﴾(٢)، وعلامتها أن يصلح موضعها «كل»، ولتعريف الحقيقة، نحو «الرجل خير من المرأة» أي هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة. «والنمط» ضرب من البسط، والجمع انماط - مثل سبب وأسباب - والنمط - أيضاً - الجماعة من الناس الذين امرهم واحد. كذا قالهُ الجوهري.

---

(١) سورة المزمل الآية (١٥/١٦).

(٢) سورة العصر الآية (٢).

وَقَـدْ تُـزَادُ لازِمـاً : كَـالـلاَّتِ   وَٱلآنَ ، وَٱلَّـذِينَ ، ثُمَّ ٱلـلاَّتِـي
وَلِاضْـطِرَارٍ كَـبَنَـاتِ الأَوْبَـرِ   كَذَا وَطِبْتَ ٱنَّفْسَ يا قَيْسُ ٱلسَّرِي

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة، وهي - في زيادتها - على قسمين: لازمةٌ وغير لازمة.

ثم مثل للزائدة اللازمة «باللات» وهي اسم صنم كان بمكة، وبـ «الآن» وهو: ظرف زمان مبني على الفتح، واختلف في الألف واللام الداخلة عليهِ، فذهب قوم إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك «مررت بهذا الرجل» لأن قولك «الآن» بمعنى هذا الوقت، وعلى هذا لا تكون زائدة، وذهب قوم - منهم المصنف - إلى أنها زائدة، وهو مبني لتضمنِه معنى الحرف ، وهو لام الحضور. ومثل أيضاً بـ «الذين» و«اللاتي» والمراد بهما: ما دخل عليهِ ال من الموصولات، وهو مبني على أن تعريف الموصول بالصلة، فتكون الألف واللام زائدة، وهو مذهب قوم، واختارهُ المصنف، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول «بأَل» إن كانت فيهِ نحو «الذي» فإن لم تكن فيهِ فبنيتها نحو «من وما» إلا «أيّاً» فإنها تتعرّف بالإضافة، فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة، وأما حذفها في قراءة من قرأ ﴿ صِرَاطَ لَذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[1] فلا يدل على أنها زائدة، إذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذاً وإن كانت معرفة، كما حذفت من قولهم «سلام عليكم» من غير تنوين - يريدون «السلام عليكم». وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة اضطراراً - على العلم في قولهم في بنات أوبر علم لضرب من الكمأة: «بنات الأوبر» ومنهُ قولهُ:

ولقد جنيتك اكمـؤًا وعساقـلاً   ولقد نهيتك عن بنـات الأوبرِ[2]

---

(١) سورة الفاتحة الآية (٧) .

(٢) هذا البيت لم يعلم قائله. وهو في مجالس ثعلب ٦٢٤ وشرح شواهد المغني ١ : ١٦٦ والمقتضب للمبرد ٤ : ٤٨ والإنصاف ٣١٩ والخصائص ٣ : ٥٨ وشرح المفصل ٥ : ٧١ وشرح شواهد شروح الألفية للعيني ١ : ١٧٢ والمحتسب ٢ : ٢٢٤.

والأصل «بنات أوبر» فزيدت الألف واللام، وزعم المبرد أن «بنات أوبر» ليس بعلم، فالألف واللام عندهُ غير زائدة. ومنهُ الداخلة ـ اضطراراً ـ على التمييز كقولهِ:

رأيتُكَ لمّا أنْ عَرَفْتَ وُجوهَنا صَدَدتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عَمْرو[1]

الأصل «وطبت نفساً» فزاد الألف واللام، وهذا بناءً على أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وهو مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى جواز كونهِ معرفة، فالألف واللام عندهم غير زائدة. وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما اشار المصنف بقولهِ: «كبنات الأوبر» وقوله: «وطبت النفس يا قيس السري».

* * *

وَبَعْضُ ٱلاعْلَامِ عَلَيهِ دَخَلَا لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا
كَٱلْفَضْلِ وَٱلحَارِثِ وٱلنُّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

ذكر المصنف ـ فيما تقدم ـ أن الألف واللام تكون معرّفة، وتكون زائدة، وتقدم الكلام عليهما. ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصفة، والمراد بها الداخلة على ما سمي بهِ من الأعلام المنقولة، مما يصح دخول «ال» عليهِ كقولك في «حسن» «الحسن»، وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة، كقولك في «حارث» «الحارث» وقد تدخل على المنقول من مصدر، كقولك في «فضل» «الفضل» وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر، كقولك في «نعمان» «النعمان» وهو في الأصل من اسماء الدم، ويجوز دخول «أل» في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل وحذفها نظراً إلى الحال. وأشار بقولهِ:

(١) البيت للشاعر الجاهلي راشد بن شهاب الشبياني، وهو في المفضليات ٣١٠ وشرح الأشموني لألفية ابن مالك، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني ١: ٥٠٢ و٣: ٢٢٥ والتصريح بمضمون التوضيح ١ : ١٥١ و ٣٩٤ وهمع الهوامع شرح جمع الجواع ١ : ٨٠ .

«للمح ما قد كان عنهُ نقلا» إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الإلتفات إلى ما نقلت عنهُ: من صفة، أو ما في معناها.

وحاصلهُ انك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوهِ أنهُ انما سمي بهِ تفاؤلاً بمعناهُ أتيتَ بالألف واللام للدلالة على ذلك، كقولك «الحارث» نظراً إلى أنهُ إنما سمي بهِ للتفاؤل، وهو أنهُ يعيش ويحرث، وكذا كل ما دل على معنى، وهو مما يوصف بهِ في الجملة: كفضل، ونحوهِ، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونهِ علماً لم تدخل الألف واللام، بل تقول: فضل، وحارث، ونعمان، فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما فليستا بزائدتين خلافاً لمن زعم ذلك، وكذلك أيضاً ليس حذفهما واثباتهما على السواءِ كما هو ظاهر كلام المصنف. بل الحذف والإثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما، وهو أنهُ إذا لمح الأصل جيءَ بالألف واللام وإن لم يلمح لم يُؤْتَ بهما.

* * *

وَقَـدْ يَصِيـرُ عَـلَمـاً بِـالْغَـلَبَـهْ　　　مُضَافٌ اوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ
وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ　　　أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَـدْ تَنْحَذِفْ

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغلبة نحو «المدينة» و«الكتاب» فإن حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب، ولكن غلبت «المدينة» على مدينة الرسول ﷺ، و«الكتاب» على كتاب سيبويه رحمهُ الله تعالى، حتى أنهما إذا اطلقا لم يتبادر الفهم إلى غيرهما. وحكم هذه ـ الألف واللام ـ أنها لا تحذف إلا في النداءِ أو الإضافة، نحو «يا صعق» في الصعق، و«هذه مدينة الرسول ﷺ». وقد تحذف من غيـرهما شذوذاً، وسمع من كلامهم: «هذا عيوق طالعاً» والأصل العيوق، وهو اسم نجم. وقد يكون العلم بالغلبة أيضاً مضافاً: كابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود، فإنهُ غلب على العبادلة دون

غيرهم من أولادهم، وإن كان حقهُ الصدق عليهم، لكن غلب على هؤلاءِ حتى أنهُ إذا اطلق ابن عمر لا يفهم منهُ غير عبد الله، وكذلك ابن عباس وابن مسعود، رضي الله عنهم اجمعين. وهذه الإضافة لا تفارقهُ لا في نداءٍ، ولا في غيرهِ نحو «يا ابن عمر».

* * *

الإبتداءُ

مُبْتَـدَأٌ زَيْـدٌ، وَعَـاذِرٌ خَبَـرْ   إنْ قُلْتَ: زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ ٱعْتَـذَرْ
وَلأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ، وَٱلـثَّـانِـي   فَـاعِـلٌ ٱغْنَى فِي «أَسَـارٍ ذَانِ»
وقِسْ، وَكَٱسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَـدْ   يَجُوزُ نَحْوُ: «فَائِزٌ أُولُو ٱلرَّشَدْ»

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين: مبتدأ لهُ خبر، ومبتدأ لهُ فاعل سد مسد الخبر، فمثال الأول «زيد عاذر من اعتذر» والمراد بهِ ما لم يكن المبتدأ فيهِ وصفاً مشتملاً على ما يذكر في القسم الثاني، فزيد مبتدأ، وعاذر: خبرهُ، ومن اعتذر: مفعول لعاذر، ومثال الثاني «أسار ذان» فالهمزة: للإستفهام، وسار: مبتدأ، وذان: فاعل سدّ مسدَّ الخير، ويقاس على هذا ما كان مثلهُ، وهو كل وصف اعتمد على استفهام، أو نفي، نحو: اقائِم الزيدان، وما قائِم الزيدان، فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش، ورفع فاعلاً ظاهراً، كما مثل أو ضميراً منفصلاً، نحو: «أقائِم أنتما» وتم الكلام بهِ، فإن لم يتم بهِ لم يكن مبتدأ نحو: «أقائِم أبواهُ زيد» فزيد مبتدأ مؤخر، وقائِم خبرهُ مقدم، وأبواهُ فاعل بقائِم، ولا يجوز أن يكون، قائِم: مبتدأ لأنهُ لا يستغني بفاعلهِ حينئذٍ، إذ لا يقال: «أقائم أبواهُ» فيتم الكلام. وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً، فلا يقال في «ما زيد قائم ولا قاعد» إن «قاعداً» مبتدأ،

والضمير المستتر فيهِ فاعل أغنى عن الخبر، لأنهُ ليس بمنفصل، على أن في المسألة خلافاً، ولا فرق بين أن يكون الإستفهام بالحرف كما مثل، أو بالإسم كقولك: كيف جالس العمران؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف كما مثل، أو بالفعل كقولك: «ليس قائِمٌ الزيدان» فليس: فعل ماضٍ وقائِمٌ اسمهُ، والزيدان فاعل سدَّ مسد خبر ليس، وتقول «غير قائِم الزيدان» فغير مبتدأ، وقائِم مخفوض بالإضافة، والزيدان فاعل بقائِم سدَّ مسد خبر غير، لأن المعنى «ما قائِم الزيدان» فعومل «غير قائِم» معاملة «ما قائِم» ومنهُ قولهُ:

غيـر لاهٍ عِـداكَ فَـاطـرِحِ اللهـ ـو ولا تغتَـرِرْ بعـارض سَلْمِ[1]

فغير: مبتدأ، ولاهٍ: مخفوض بالإضافة، وعداك: فاعل بلاهٍ سدَّ مسد خبر غير، ومثلهُ قولهُ:

غَـيـرُ مـأسـوفٍ عـلى زَمـنٍ يـنـقـضي بـالـهـمِّ والحزنِ[2]

فغير: مبتدأ، ومأسوف مخفوض بالإضافة، وعلى زمن جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابتهِ مناب الفاعل، وقد سدَّ مسد خبر غير. وقد سأل أبا الفتح ابن جني ولدهُ عن اعراب هذا البيت فارتبك في اعرابهِ. ومذهب البصريين ـ إلا الأخفش ـ أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا

---

(١) هذا البيت لا يعلم قائله، انظر الأشموني ١: ١٩١.

(٢) البيت لأبي نواس (الحسن بن هانىء) وهو في شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١: ١٩١ والدرر اللوامع ١: ٧٢ وكتاب سيبويه وشرح شواهده للأعلم ١: ٣٢ وشرح شواهد شروح الألفية ١:٥١٣ وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع ١:٩٤. وليس في ديوانه.

«قائِم الزيدان» فقائِم: مبتدأ، والزيدان فاعل سدَّ مسد الخبر. وإلى هذا أشار المصنف بقولِهِ. «وقد يجوز نحو فائز أُولو الرشد» أي وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقهُ نفيٌ أو استفهامٌ، وزعم المصنف أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف، ومما ورد منهُ قولهُ:

فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكُم   إذا الدَّاعي المثوّبُ قال يالا[1]

فخيرٌ: مبتدأ، ونحن فاعل سدَّ مسد الخبر، ولم يسبق «خير» نفي ولا استفهام، وجعل من هذا قولهُ:

خبيرٌ بنو لهب، فلا تكُ ملغياً   مُقَالة لِهِبيٍّ إذا الطيرُ مرَّتِ[2]

فخبير: مبتدأ، وبنو لهب فاعل سدَّ مسد الخبر.

وَٱلثَّانِ مُبْتَداً وَذَا ٱلْوَصْفُ خَبَرْ   إنْ فِي سِوَى ٱلإِفْرادِ طِبْقاً ٱسْتَقَر

الوصف مع الفاعل إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً، أو لا يتطابقا وهو قسمان: ممنوع، وجائز. فإن تطابقا إفراداً ـ نحو «أقائِم زيدٌ» جاز فيهِ وجهان: احدهما: أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعدهُ فاعل سدَّ مسد الخبر، والثاني: أن يكون ما بعدهُ مبتدأ مؤَخراً ويكون الوصف خبراً مقدَّماً، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿**أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾[3] فيجوز أن يكون «أراغب» مبتدأ، و«أنت» فاعل سدَّ مسد الخبر، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤَخراً، وأراغب خبراً مقدماً. والأول ـ في هذه الآية ـ أولى، لأن قولهُ «عن

---

(١) البيت لزهير بن مسعود الضبي، وهو في النوادر ٢١ وخزانة الأدب ١: ٢٢٨ والخصائص ١: ٢٧٦ و٢: ٣٧٥ وشرح شروح الألفية ١: ٥٢٠ وهمع الهوامع ١: ١٨١ وشرح شواهد المغني ٢: ٥٩٥.

(٢) البيت في الدرر اللوامع ١: ٧٢ وهمع الهوامع ١: ٩٤ وشرح الأشموني للألفية ١: ١٩٢ والتصريح بمضمون التوضيح ١: ١٥٧. وهو لرجل من بني طيء لا يعرف اسمه.

(٣) سورة مريم الآية (٤٦).

آلهتي» معمول لـ «راغب» فلا يلزم في الوجه الأوَّل الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن أن «أنت» على هذا التقدير فاعل لـ «راغب» فليس باجنبي منه.

وإن تطابقا تثنية نحو «أقائمان الزيدان» أو جمعاً نحو «أقائمون الزيدون» فما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر مقدم، وهذا معنى قول المصنف «والثاني مبتدأ، وذا الوصف: خبر» ـ إلى آخر البيت أي، والثانِ ـ وهو ما بعد الوصف ـ مبتدأ، والوصف خبر عنهُ مقدم عليه، إن تطابقا في غير الإفراد، وهو التثنية والجمع، هذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة «أكلوني البراغيث» أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعدهُ فاعل أغنى عن الخبر. وإن لم يتطابقا ـ وهو قسمان: ممتنع، وجائز، كما تقدم ـ فمثال الممتنع «أقائمان زيد» و«أقائمون زيدٌ» فهذا التركيب غير صحيح، ومثال الجائز «أقائِم الزيدون» و«أقائِم الزيدان» وحينئذٍ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعدهُ فاعل سد مسد الخبر.

وَرَفَـعُـوا مُـبْـتَـدَأً بِـٱلِابْـتِـدَا كَـذَاكَ رَفْـعُ خَبَـرٍ بِـٱلْمُـبْـتَـدَا

مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالِابتداءِ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ. فالعامل في المبتدأ معنوي ـ وهو: كون الإسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها ـ واحترز بغير الزائدة من مثل: «بحسبك درهم» فبحسبك: مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة، فإن الباءَ الداخلة عليهِ زائدة، والعامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ واحترز «بشبهها» من مثل «رُبَّ رجلٍ قائِم» فرجل: مبتدأ، وقائِم: خبرهُ، ويدل على ذلك رفع المعطوف عليهِ نحو «ربَّ رجلٍ قائِم وامرأةٌ» والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمهُ الله، وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الإبتداءُ، فالعامل

فيهما معنوي. وقيل المبتدأ مرفوع بالإبتداءِ، والخبر مرفوع بالإبتداءِ والمبتدأ. وقيل: ترافعا، ومعناهُ أن الخبر رفع المبتدأ، وان المبتدأ رفع الخبر. وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه، وهذا الخلاف مما لا طائل تحتهُ.

وَٱلْخَبَـرُ ٱلْجُـزْءُ ٱلْمُتِمُّ ٱلْفَـائِـدَه كَـاللهُ بَـرٌّ، وَٱلْأَيَـادِي شَـاهِـدَهْ

عرّفَ المصنف الخبر بأنهُ الجزءُ المكمل للفائدة، ويرد عليهِ الفاعل نحو «قام زيدٌ» فإنهُ يصدق على زيد أنهُ الجزءُ المتم الفائدة، وقيل في تعريفهِ أنهُ الجزءُ المنتظم منهُ مع المبتدأ جملة، ولا يرد الفاعل على هذا التعريف، لأنهُ لا ينتظم منهُ مع المبتدأ جملة، بل ينتظم منهُ مع الفعل جملة، وخلاصة هذا أنهُ عرف الخبر بما يوجد فيهِ وفي غيرهِ، والتعريف ينبغي أن يكون مختصّاً بالمعرف دون غيرهِ.

وَمُـفْـرَداً يَـأْتِي وَيـأتِـي جُـمْـلَهْ حَـاوِيَـةً مَعْنَى ٱلَّـذِي سِيْقَتْ لَـهْ
وَإِنْ تَـكُـنْ إِيَّاهُ مَعْنًى ٱكْـتَـفَـى بِهَـا كَنُـطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَـفَى

ينقسم الخبر إلى: مفرد، وجملة، وسيأتي الكلام على المفرد.

فأما الجملة فاما أن تكون هي المبتدأ في المعنى، أو لا. فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا معنى قولهِ «حاوية معنى الذي سيقت له»، والرابط إما ضمير يرجع إلى المبتدأ، نحو «زيدٌ قام أبوهُ» وقد يكون الضمير مقدراً نحو «السمن منوان بدرهم» التقدير منوان منهُ بدرهم، أو إشارة الى المبتدأ، كقولهِ تعالى: ﴿ **وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ** ﴾[١] في قراءَة من رفع اللباس، أو تكرار المبتدأ بلفظهِ، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم، كقولهِ تعالى: ﴿**الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ**﴾[٢] و ﴿ **الْقَارِعَةُ * مَا**

(١) سورة الأعراف الآية (٢٦).
(٢) سورة الحاقة الآية (١/٢).

القَارِعَةُ ﴾[1] ، وقد يستعمل في غيرها ، كقولك : « زيدٌ ما زيدٌ » . أو عموم يدخل تحتهُ المبتدأ ، نحو زيدٌ نعم الرجل » .

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط، وهذا معنى قوله: «وإن تكن» إلى آخر البيت أي وإن تكن الجملة إياهُ - أي المبتدأ - في المعنى اكتفى بها عن الرابط، كقولك: «نطقي الله حسبي» فنطقي: مبتدأ، والإسم الكريم: مبتدأ ثانٍ، وحسبي: خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبرهُ خبر عن الأول، واستغني عن الرابط لأن قولك «الله حسبي» هو معنى «نطقي» وكذلك «قولي لا إله إلا الله».

وَٱلْمُفْـرَدُ ٱلْجَـامِـدُ فَـارِغٌ وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْـوَ ذُوْ ضَمِيـرٍ مُسْتَكِنْ

تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة وأما المفرد: فإما أن يكون جامداً أو مشتقّاً، فإن كان جامداً فذكر المصنف أنهُ يكون فارغاً من الضمير، نحو «زيدٌ أخوك» وذهب الكسائي والرماني وجماعة إلى أنهُ يتحمل الضمير، والتقدير عندهم «زيد أخوك هو» وأما البصريون فقالوا: إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق، أو لا، فإن تضمن معناهُ نحو «زيد أسد» - أي شجاع - تحمل الضمير، وإن لم يتضمن معناهُ لم يتحمل الضمير، كما مثل. وإن كان مشتقّاً فذكر المصنف أنهُ يتحمل الضمير نحو «زيد قائِم» أي، هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً.

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل - كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل - فأما ما ليس جارياً مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً، وذلك كأسماءِ الآلة نحو «مفتاح» فإنهُ مشتق من «الفتح» ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت «هذا مفتاح» لم يكن فيهِ ضمير، وكذلك ما كان على صيغة مفعل وقصد بهِ الزمان أو المكان.

---

(١) سورة القارعة الآية (١/٢) .

«كمرمى» فإنهُ مشتق من «الرمي» ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت: «هذا مرمى زيد» تريد مكان رميهِ أو زمان رميهِ، كان الخبر مشتقّاً ولا ضمير فيهِ. وإنما يتحمل المشتق الجاري مجرى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً، فإن رفعهُ لم يتحمل ضميراً، وذلك نحو «زيدٌ قائِم غلاماهُ» فغلاماهُ مرفوع بقائِم، فلا يتحمل ضميراً. وحاصل ما ذكر أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين إلا أن أوّل بمشتق، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مجرى الفعل، نحو «زيدٌ منطلق» أي: هو، فإن لم يكن جارياً مجرى الفعل لم يتحمل شيئاً، نحو «هذا مفتاح» و«هذا مرمى زيد».

* * *

وَأَبْــرِزَنْــهُ مُــطْلَقــاً حَيْثُ تَــلاَ   مَــا لَيْسَ مَعْنَــاهُ لَــهُ مُحَصَّــلاَ

إذا جرى الخبر المشتق على من هو لهُ استتر الضمير فيهِ، نحو «زيد قائِم» أي: هو، فلو أتيت بعد المشتق «بهو» ونحوهِ وأبرزتهُ فقلت «زيد قائِم هو» فقد جوز سيبويه فيهِ وجهين: أحدهما: أن يكون «هو» تأكيداً للضمير المستتر في «قائِم» والثاني: أن يكون فاعلاً «بقائِم» هذا إذا جرى على من هو لهُ. فإن جرى على غير من هو لهُ ـ وهو المراد بهذا البيت ـ وجب ابراز الضمير: سواء أمن اللبس، أو لم يؤْمن، فمثال مما أمن فيهِ اللبس «زيد هند ضاربها هو» ومثال ما لم يؤْمن فيهِ اللبس لولا الضمير «زيد عمرو ضاربهُ هو» فيجب ابراز الضمير في الموضعين عند البصريين، وهذا معنى قوله «وابرزنهُ مطلقاً» أي سواءٔ امن اللبس أو لم يؤْمن. وأمّا الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الأمران كما مثل بهِ من «زيد هند ضاربها هو» فإن شئت أتيت بـ «هو» وإن شئت لم تأتِ، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني، فإنك لو لم تأتِ بالضمير فقلت «زيد عمرو ضاربهُ» لاحتمل أن يكون فاعل

الضرب زيداً، وان يكون عمراً، فلما أتيت بالضمير فقلت «زيد عمرو ضاربهُ هو» تعين أن يكون زيد هو الفاعل.

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين، ولهذا قال: «وأبرزنهُ مطلقاً» يعني سواء خيف اللبس، أو لم يخف. واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين، وقد ورد السماع بمذهبهم، فمن ذلك قول الشاعر:

قومي ذُرى المَجْد بانُوها وقد عَلمت   بكُنْـه ذلـك عـدنـانُ وقحطانُ[1]

التقدير: «بانوها هم» فحذف الضمير لأمن اللبس.

وَأَخْبَرُوا ، بِظَرْفٍ ، أَوْ بِحَرْفِ جَرّ   نَاوِيْنَ مَعْنَى « كائِنٍ » أوِ « ٱسْتَقَرّ »

تقدم أن الخبر يكون مفرداً، ويكون جملة، وذكر المصنف في هذا البيت أنهُ يكون ظرفاً أو مجروراً، نحو «زيدٌ عندك» و«زيدٌ في الدار» فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف، وأجاز قوم ـ منهم المصنف ـ أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو «كائن» أو «استقرَّ» فإن قدرت كائناً كان من قبيل الخبر بالمفرد، وإن قدرت استقر كان من قبيل الخبر بالجملة.

واختلف النحويون في هذا: فذهب الأخفش إلى أنهُ من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلاًّ منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، التقدير: زيدٌ كائنٌ عندك، أو مستقرٌّ عندك، أو في الدار، وقد نسب هذا لسيبويه وقيل. . انهما من قبيل الجملة، وإن كلاًّ منهما متعلق بمحذوف هو فعل، التقدير: زيدٌ استقرَّ أو يستقرُّ عندك، أو في الدار، ونسب هذا إلى جمهور البصريين، وإلى سيبويه أيضاً. وقيل يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد فيكون المقدر مستقرّاً ونحوهُ، وإن يجعلا من قبيل الجملة فيكون التقدير

(١) البيت في شرح الشواهد للعيني ١: ١٥٧ والدرر اللوامع ١: ٧٢ وهمع الهوامع ١: ٩٦ والتصريح ١: ١٦٢.

«استقر» ونحوهُ، وهذا ظاهر قول المصنف: «ناوين معنى كائن أو استقر».

وذهب أبو بكر ابن السراج إلى أن كلاًّ من الظرف والمجرور قسم برأسهِ، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنهُ هذا المذهب تلميذهُ أبو علي الفارسي في الشيرازيات. والحق خلاف هذا المذهب، وأنهُ متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صرح بهِ شذوذاً كقولهِ:

لكَ العزُّ إن مَولاكَ عَزَّ، وإن يُهَنْ فأنت لدى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كائنُ(١)

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور - إذا وقعا خبراً - كذلك يجب حذفهُ إذا وقعا صفة، نحو «مررت برجل عندك» أو «في الدار». أو حالاً، نحو «مررت بزيدٍ عندك، أو «في الدار» أو صلة، نحو «جاءَ الذي عندك، أو في الدار» لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلاً، والتقدير: «جاءَ الذي استقرّ عندك أو في الدار، وأما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم.

* * *

وَلاَ يَكُـوْنُ إسْمُ زَمَـانٍ خَبَـرَا عَنْ جُثَّـةٍ، وَإنْ يُفِـدْ فَـأَخْبِـرَا

ظرف المكان يقع خبراً عن الجثة، نحو «زيدٌ عندك» وعن المعنى نحو «القتال عندك»، وأما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً «بفي»، نحو: القتال يوم الجمعة، أو في يوم الجمعة ولا يقع خبراً عن الجثة، قال المصنف إلاّ إن أفاد كقولهم: «الهلال الليلة» و«الرطب شهري

(١) لم يعرف قائله، والبيت في شرح شواهد المغني ١: ٨٤٦ والدرر ١: ٧٥ والعيني ١: ٥٤٤ وهمع الهوامع ١: ٩٨ وابن عقيل ١: ١٠٢.

ربيع» فإن لم يفد لم يقع خبراً عن الجثة، نحو زيد اليوم - وهو المراد بهذا البيت - وإلى هذا ذهب قومٌ منهم المصنف، وذهب غير هؤلاءِ إلى المنع مطلقاً فإن جاءَ شيءٌ من ذلك فيؤَول، نحو قولهم: «الهلال الليلة» و«الرطب شهري ربيع» التقدير طلوع الهلال الليلة. ووجود الرطب شهري ربيع. هذا مذهب جمهور البصريين. وذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلك من غير شذوذ وذلك بشرط أن يفيد كقولك: «نحن في يوم طيب، أو في شهر كذا» وإلى هذا أشار بقوله: «وإن يفد فاخبرا» فإن لم يفد امتنع نحو: «زيد يوم الجمعة».

وَلَا يَجُوزُ الابْتِدا بِٱلنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ
وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ، فَمَا خِلٌّ لَنَا ... وَرَجُلٌ مِنَ ٱلْكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِي ٱلْخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلْ ... بِرٍّ يَزِيْنُ، وَلْيُقَسْ مَا لَم يُقَلْ

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تفيد، وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة.

أحدها: أن يتقدم الخبر عليها، وهو: ظرف أو جار ومجرور نحو «في الدار رجل» و«عند زيد نمرة» فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز، نحو قائم رجل.

الثاني: أن يتقدم على النكرة استفهام نحو: «هل فتى فيكم؟»

الثالث: أن يتقدم عليها نفي نحو «ما خل لنا».

الرابع: أن توصف، نحو: «رجل من الكرام عندنا».

الخامس: أن تكون عاملة نحو: «رغبة في الخير خير».

السادس: أن تكون مضافة نحو «عمل بر يزين».

هذا ما ذكرهُ المصنف في هذا الكتاب، وقد أنهاها غير المصنف إلى أكثر من ذلك ، فذكر هذه الستة المذكورة ، والسابع : أن تكون شرطاً نحو « من يقيم أقم معهُ » .

الثامن: أن تكون جواباً نحو أن يقال: من عندك؟ فتقول: «رجل» التقدير «رجل عندي».

التاسع: أن تكون عامة نحو «كلٌّ يموت».

العاشر: أن يقصد بها التنويع، كقولهِ:

فأقبلتُ زحفاً على الركبتينِ فثوبٌ لَبِستُ وثوبٌ أجُرّ[1]

الحادي عشر: أن تكون دعاءً، نحو «سلام على آل ياسين».

الثاني عشر: أن يكون فيها معنى التعجب، نحو «ما أحسن زيداً».

الثالث عشر: أن تكون خلفاً عن موصوف، نحو: «مؤْمن خير من كافر».

الرابع عشر: أن تكون مصغرة، نحو: «رجيل عندنا» لأن التصغير فيهِ فائدة معنى الوصف، تقديرهُ «رجل حقير عندنا».

الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور، نحو «شر أهرّ ذا ناب، وشيءُ جاءَ بك» التقدير «ما أهرّ ذا ناب إلاَّ شر، وما جاءَ بك ألاَّ شيءُ» على أحد القولين والقول الثاني : أن التقدير «شر عظيم أهرّ ذا ناب، وشيءُ عظيم

---

(١) هو من قصيدة لامرىء القيس بن حجر، وقيل إنه لربيعة بن جشم، من شعراء الجاهلية . والبيت في ديوان امرىء القيس (طبعة المعارف ١٩٥٨) ص ١٥٩ وشرح الديوان للسندوي ٩٦ وكتاب سيبويه ١: ٤٤ والمحتسب ٢: ١٤٢ وأمالي ابن الشجري ١: ٩٣ والعيني ١: ٥٤٥. ويروى: فثوب نسيت.

جاءَ بك» فيكون داخلاً في قسم ما جاز الإبتداءُ بهِ لكونهِ موصوفاً، لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهراً أو مقدراً وهو ههنا مقدر.

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال كقولهِ:

سَرَينا ونجمٌ قد أضاء فمذ بَدا مُحَياكِ أخفى ضَوْؤُهُ كلَّ شَارِقِ[1]

السابع عشر: أن تكون معطوفة على معرفة، نحو «زيد ورجل قائمان».

الثامن عشر أن تكون معطوفة على وصف، نحو «تميمي ورجل في الدار».

التاسع عشر: أن يعطف عليها موصوف، نحو «رجل وامرأة طويلة في الدار».

العشرون أن تكون مبهمة، كقول امرىءِ القيس:

مُرَسَّعة بينَ أرساغِهِ بهِ عَسَم يَبْتَغي أَرنَبَا[2]

الحادي والعشرون: أن تقع بعد لولا، كقولِهِ:

لولا اصطبار لأودَى كلُّ ذي مَقةٍ لما استقَلتْ مطاياهنَّ للظعنِ[3]

---

(١) البيت لم يعرف قائله، وهو في شرح شواهد المغني ٢: ٨٦٣ وشرح ابن عقيل ١. ١٠٤ وهمع الهوامع ١: ١٠١ والعيني ١: ٥٤٦.

(٢) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٢٨ والعيني ١: ٥٤٦ وشرح الأشموني ١: ٢٠٨. وقال السندوي في شرحه لديوان امرىء القيس (ص ٣٥٠): «أثبت الآمدي في كتاب «المؤتلف والمختلف» أن القصيدة ـ التي فيها هذا البيت ـ هي لامرىء القيس بن مالك الحميري، وليس لامرىء القيس بن حجر الكندي» وانظر الحيوان للجاحظ ٦: ٣٥٨.

(٣) لا يعلم قائل هذا البيت، وهو في همع الهوامع ١: ١٠١ والعيني ١: ٣٥٢ والتصريح ١: ١٧٠.

الثاني والعشرون: أن تقع بعد فاءِ الجزاءِ، كقولهم: «إن ذهب عير فعير في الرباط».

الثالث والعشرون: أن تدخل على النكرة لام الإبتداءِ، نحو «لرجل قائِم».

الرابع والعشرون: أن تكون بعد «كم» الخبرية، نحو قولِهِ:

كم عمةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ فدعاءُ قد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[1]

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف وثلاثين موضعا وما لم اذكرهُ منها أسقطته لرجوعهِ إلى ما ذكرتهُ، أو لأنهُ ليس بصحيح.

* * *

وَٱلأَصْلُ فِي ٱلأَخْبَارِ لأَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا ٱلتَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمهُ إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوهُ، مما سنذكرهُ نحو «قائمٌ زيدٌ» و«قائمٌ أبوهُ زيدٌ» و«أبوهُ منطلقٌ زيدٌ»، و«في الدار زيدٌ» و«عندك عمرو» وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقديم الخبر الجائز التأخير عند البصريين وفيهِ نظر، فإن بعضهم نقل الإجماع ـ عن البصريين، والكوفيين، ـ على جواز «في دارهِ زيدٌ» فنقل المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح، هكذا قال بعضهم وفيهِ بحث، نعم منع الكوفيون التقديم في مثل «زيدٌ قائمٌ» و«زيدٌ قامَ أبوهُ» و«زيدٌ

---

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه (الصاوي ١٣٥٤هـ) وسيبويه ١: ٢٥٣ و٢٩٥ و ٣٩٣ وخزانة الأدب ٣: ١٢٦ وشرح شواهد ابن عقيل ١: ١٠٥والعيني ١: ٥٥٠ والتصريح ٢: ٢٨٠ وهمع الهوامع ١: ٢٥٤.

أبوهُ منطلقٌ» والحق الجواز، إذ لا مانع من ذلك، وإليهِ أشار بقولِهِ: «وجوزوا التقديم إذ لا ضرراً فتقول « قائِمٌ زيدٌ » ومنهُ قولهم « مشنوءٌ من يشنؤك » فمن مبتدأ ومشنوءٌ خبر مقدَّم ، « وقامَ أبوهُ زيدٌ » ومنهُ قولهُ :

قد ثَكِلَتْ أُمُّهُ من كُنتَ واجدهُ وبات منتشباً في بُرثُنِ الأسدِ(١)

فـ «من» كنت واجدهُ مبتدأ مؤخر، و«قد ثكلت أمهُ» خبر مقدم و«أبوهُ منطلقٌ زيدٌ» ومنهُ قولهُ:

إلى مَلك ما أمهُ من مُحاربٍ أبوهُ، ولا كانت كُلَيبٌ تُصَاهِرهْ(٢)

فأبوهُ مبتدأ، و«ما أمهُ من محارب»: خبر مقدم عليهِ، ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري الإجماع عن البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة، وليس بصحيح، وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين.

* * *

فَـامْنَعْـهُ حِينَ يَسْتَـوِي الْجُـزْآنِ عُـرْفـاً وَنُكْـراً ، عَادِمَيْ بَيَـانِ
كَـذَا إِذَا مَا الْفِعْـلُ كَـانَ الْخَبَـرا أَوْ قُصِـدَ اسْتِعْمَالُـهُ مُنْحَصِـرَا
أَوْ كَانَ مُسْنَداً : لِـذِي لَامِ ابْتِدَا أَوْ لَازِمَ الصَّدْرِ : كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

ينقسم الخبر بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيرهِ عنهُ ـ ثلاثة أقسام. قسم يجوز فيه التقديم والتأخير، وقد سبق ذكرهُ، وقسم يجب فيهِ

---

(١) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري، شاعر النبي (ﷺ) ، وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والاسلام. مات سنة ٥٤ هـ ـ ٦٧٤ م.

(٢) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٣١٢ وابن عقيل ١: ١٠٧ والعيني ١: ٥٢٥ والخصائص ٢: ٣٩٤ وشرح شواهد المغني ١: ٣٥٧.

تأخير الخبر، وقسم يجب فيهِ تقديم الخبر. فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير، فذكر منهُ خمسة مواضع: الأول: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا مبين للمبتدأ من الخبر. نحو «زيدٌ أخوك، وأفضل من زيد أفضل من عمرو» ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوهِ، لأنك لو قدمتهُ فقلت «أخوك زيد» وأفضل من عمرو أفضل من زيد» لكان المقدم مبتدأ، وأنت تريد أن يكون خبرا، من غير دليل يدل عليهِ، فإن وجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جازَ، كقولك «أبو يوسف أبو حنيفة» فيجوز تقدم الخبر ـ وهو أبو حنيفة ـ لأنهُ معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، ومنهُ قولهُ:

بَنُونا بَنُو أبنائنا، وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ ابناءُ الرجالِ الأباعدِ(١)

فقولهُ: «بنونا» خبر مقدم، و«بنو أبنائنا» مبتدأ مؤَخر، لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم. والثاني: أن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً، نحو «زيدٌ قامَ» فقام وفاعلهُ المقدَّر خبر عن زيد ولا يجوز التقديم، فلا يقال قامَ زيدٌ» على أن يكون «زيد» مبتدأ مؤخراً، والفعل خبراً مقدماً، بل يكون «زيد» فاعلاً لقام، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل، فلو كان الفعل رافعاً لظاهر، نحو «زيدٌ قامَ أبوهُ» جاز التقديم، فتقول: «قامَ أبوهُ زيدٌ» وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً، نحو«الزيدان قاما»فيجوز أن تقدم الخبر فتقول: «قاما الزيدان» ويكون «الزيدان» مبتدأ مؤخراً، و«قاما» خبراً مقدماً، ومنع ذلك قوم.

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٢١٧ وشرح الأشموني ١: ٢١٠ وشرح المفصل ١: ٩٩ و٩: ١٣٢ والخزانة ١: ٢١٣ والدرر اللوامع ١: ٧٦ وابن عقيل ١: ١٠٨ ودلائل الإعجاز ٢٤٠ والخصائص ٦٦ والتصريح ١: ١٧٣ وشرح شواهد المغني ١: ٨٤٨.

وإذا عرفت هذا فقول المصنف: «كذا إذا ما الفعل كان الخبرا» يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقاً. وليس كذلك، بل إنما يجب تأخيرهُ إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً، كما تقدم. الثالث أن يكون الخبر محصوراً بإنما، نحو «إنما زيدٌ قائِمٌ» أو بالاَّ، نحو، «ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ» وهو المراد بقولهِ «أو قصد استعمالهُ منحصرا» فلا يجوز تقديم «قائم» على «زيد» في المثالين، وقد جاءَ التقديم مع «إلاَّ» شذوذاً، قال الشاعر:

فيا رب هل الاَّ بك النصرُ يُرتَجى عَلَيهم؟ وهل الاَّ عليك المُعوَّلُ؟(١)

الأصل «وهل المعوَّل الاَّ عليك» فقدم الخبر. الرابع: أن يكون خبر المبتدأ قد دخلت عليهِ لام الإبتداءِ، نحو «لزيدٌ قائمٌ» وهو المشار إليهِ بقولهِ: «أو كان مسنداً لذي لام ابتدا» فلا يجوز تقديم الخبر على اللام، فلا تقول «قائمٌ لزيدٌ» لأن لام الإبتداء لها صدر الكلام، وقد جاءَ التقديم شذوذاً قال الشاعر:

خالي لأَنتَ، ومَنْ جَرِيرٌ خالهُ يَنلِ العلاءَ، ويُكرمِ الأَخْوَالا(٢)

فـ «لأنت» مبتدأ مؤخر و«خالي» خبر مقدم. الخامس: أن يكون المبتدأ لهُ صدر الكلام: كأسماءِ الإستفهام، نحو «من لي منجداً» فمن: مبتدأ، ولي: خبرهُ، ومنجداً حال، ولا يجوز تقديم الخبر على «من» فلا تقول «لي من منجدا».

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ ٱلْخَبَرْ

---

(١) البيت للكميت بن زيد الأسدي (٦٠ ـ ١٢٦هـ) شاعر الهاشميين. وهو في العيني ١: ٣٥٤ والتصريح ١: ١٧٣ وشرح الأشموني ١. ٢١١، وليس في ديوانه.

(٢) البيت لا يعرف قائله، وهو في العيني ١: ٥٥٦ والتصريح ١: ١٧٤ وشرح الأشموني ١: ٢١١.

كَـذَا إِذَا عَـادَ عَـلَيْـهِ مُضْـمَـرُ   مِمـا بِـهِ عَنْـهُ مُبِيْنـاً يُخْبَـرُ
كَـذَا إِذَا يَسْتَـوْجِبُ ٱلتَّصْـدِيْـرَا   كَـأَيْـنَ مَـنْ عَـلِمْتَـهُ نَـصِـيـرَا
وَخَبَـرَ ٱلْمَـحْصُـورِ قَـدِّمْ أَبَـدَا   كَمَـا لَنَـا إِلَّا ٱتِّبَـاعُ أَحْمَـدَا

أشار في هذه الأبيات إلى القسم الثالث. وهو وجوب تقديم الخبر، فذكر أنهُ يجب في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلَّا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور، نحو «عندك رجل، وفي الدار امرأة» فيجب تقديم الخبر هنا، فلا تقول «رجل عندك» ولا«امرأة في الدار» وأجمع النحاة والعرب على منع ذلك. وإلى هذا أشار بقولهِ: «ونحو عندي درهم، ولي وطر - البيت» فإن كان للنكرة مسوغ جاز الأمران، نحو «رجل ظريف عندي» و«عندي رجل ظريف».

الثاني: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيءٍ في الخبر، نحو «في الدار صاحبها» فصاحبها: مبتدأ، والضمير المتصل بهِ راجع إلى الدار، وهو جزءٌ من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر، نحو «صاحبها في الدار» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً. وهذا مراد المصنف بقولهِ: «كذا إذا عاد عليهِ مضمر» البيت أي كذلك يجب تقديم الخبر إذا عاد عليهِ مضمر مما يخبر بالخبر عنهُ، وهو المبتدأ، فكأنهُ قال: يجب تقديم الخبر إذا عاد عليهِ ضمير من المبتدأ. وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبهِ وليست بصحيحة، لأن الضمير في قولك: «في الدار صاحبها» إنما هو عائد على جزءٍ من الخبر، لا على الخبر، فينبغي أن تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف «عاد عليهِ» التقدير «كذا إذا عاد على ملابسهِ» ثم حذف المضاف - الذي هو ملابس - وأقيم المضاف إليهِ - وهو الهاءُ - مقامهُ، فصار اللفظ « كذا إذا عاد عليهِ

مضمر»، ومثل قولك «في الدار صاحبها» قولهم: «على التمرة مثلها زبداً» وقولهُ:

أهابُكَ إجلالاً، ومَا بِكَ قُدرةٌ علَيَّ، وَلكِنْ مِلءُ عَينٍ حَبِيبَهَا[1]

فحبيبها: مبتدأ، وملءُ عينٍ: خبر مقدم، ولا يجوز تأخيرهُ، لأن الضمير المتصل بالمبتدأ ـ وهو «ها» ـ عائد على «عين» وهو متصل بالخبر، فلو قلت «حبيبها ملءُ عين»، عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً. وقد جرى الخلاف في جواز «ضرب غلامهُ زيداً» مع أن الضمير فيهِ عائد على متأخر لفظاً ورتبةً، ولم يجر الخلاف ـ فيما اعلم ـ في منع «صاحبها في الدار» فما الفرق بينهما؟ وهو ظاهر، فليتأمل، والفرق (بينهما) أن ما عاد عليهِ الضمير وما اتصل بهِ الضمير اشتركا في العامل في مسألة «ضربَ غلامهُ زيداً» بخلاف مسألة «في الدار صاحبها» فإن العامل فيما اتصل بهِ الضمير وما عاد عليهِ الضمير مختلف.

الثالث: أن يكون الخبر لهُ صدر الكلام، وهو المراد بقولهِ «كذا إذا يستوجب التصديرا». نحو «اين زيدٌ» فزيد: مبتدأ، واين خبرهُ مقدم، ولا يؤَخر، فلا تقول «زيدٌ أين» لأن الإستفهام لهُ صدر الكلام، وكذلك «اين من علمتهُ نصيراً» فأين: خبر مقدم، ومن مبتدأ مؤَخر، وعلمتهُ نصيراً: صلة من.

الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً، نحو «إنما في الدار زيدٌ، وما في الدار إلَّا زيدٌ» ومثلهُ «ما لنا إلَّا اتباعُ أحمدا».

* * *

(١) البيت لنصيب بن رباح الأكبر، المتوفى سنة ١٠٨ هـ أو ١١١ أو ١١٣ هـ وكان شاعراً فحلاً، مقدم في النسب والمدائح. والبيت في العيني ١: ٥٣٧ وشرح الأشموني ١: ٢١٣ والتصريح ١: ١٧٦ وديوانه ٦٨.

وَحَـذْفُ مَا يُعْلَمُ جَـائِزُ كَمَـا تَقُـولُ زَيْدٌ بَعْـدَ «مَنْ عِنْـدَكُمَـا»
وَفِي جَوَابِ «كَيْفَ زَيْدٌ» قُلْ «دَنِفْ» فَـزَيْـدٌ آسْتُغْنِيَ عَنْـهُ إِذْ عُـرِفْ

يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليهِ دليل: جوازاً، أو وجوباً، فذكر في هذين البيتين الحذف جوازاً: فمثال حذف الخبر أن يقال «من عندكما»؟ فتقول «زيد» التقدير «زيد عندنا» ومثلهُ في رأي «خرجت فإذا السبعُ» التقدير «فإذا السبع حاضر» قال الشاعر:

نحن بما عِندَنا، وأنت بما عندكَ راضٍ، والرأيُ مُختلفُ[(١)]

التقدير «نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راضٍ». ومثال حذف المبتدأ أن يقال: «كيف زيدٌ»؟ فتقول: «صحيح» أي «هو صحيح» وإن شئت صرحت بكل واحد منهما فقلت «زيدٌ عندنا، وهو صحيح». ومثلهُ قولهُ تعالى: **﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحَاً فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾**[(٢)] أي **«من عمل صالحاً** فعملهُ لنفسهِ، ومن أساءَ فإساءَتهُ عليها». قيل: وقد يحذف الجزآن ـ أعني المبتدأ والخبر ـ للدلالة عليهما،

قيل: وقد يحذف الجزآن ـ أعني المبتدأ والخبر ـ للدلالة عليهما، كقولهِ تعالى: **﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُمْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾**[(٣)] فحذف المبتدأ والخبر وهو «فعدتهن ثلاثة أشهر»

---

(١) البيت لعمرو بن امرىء القيس الخزرجي، من قصيدة طويلة له يخاطب فيها مالك بن العجلان (الأغاني ٣: ١٩ ـ ٢٠) و (خزانةالأدب ٢: ١٨٩). ونسب في معاهد التنصيص (١: ١٨٩) والعيني (١: ٥٥٧) إلى قيس بن الخطيم، وقد ردّ عليهما صاحب الخزانة وأثبت أنه لعمرو (الخزانة ٢: ١٩٣). والبيت في جمهرة أشعار العرب ١٢٧ والمقتضب ٣:١١٢ والإنصاف ٩٥. وانظر ديوان قيس بن الخطيم (١٠١ ـ ١١٥) تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد.

(٢) سورة فصلت الآية (٤٦) والجاثية الآية (١٥).

(٣) سورة الطلاق الآية (٤).

لدلالة ما قبلهُ عليهِ، وإنما حذفا لوقوعهما موقع مفرد، والظاهر أن المحذوف مفرد، والتقدير «واللائي لم يحضن كذلك» وقولهُ «واللائي لم يحضن» معطوف على «واللائي يئسنَ» والأولى أن يمثل بنحو قولك «نعم» في جواب «أزيدٌ قائِمٌ؟» إذ التقدير «نعم زيدٌ قائمٌ».

* * *

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِباً حَذْفُ ٱلْخَبَرْ حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا ٱسْتَقَرْ
وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ»
وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا عَنِ ٱلَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
كَضَرْبِيَ ٱلْعَبْدَ مُسِيئاً وَأَتَمْ تَبْيِينِي ٱلْحَقَّ مَنُوطاً بِٱلْحِكَمْ

حاصل ما في هذه الأبيات أن الخبر يجب حذفهُ في أربعة مواضع: الأول أن يكون خبراً لمبتدأ بعد «لولا» نحو «لولا زيدٌ لاتيتك» التقدير «لولا زيدٌ موجودٌ لاتيتك» واحترز بقوله: غالباً مما ورد ذكرهُ فيهِ شذوذاً كقولهِ:

لَولا أبوكَ ولَولا قبلهُ عمرُ ألقتْ إليكَ معدٌّ بالمقاليدِ(١)

فعمر مبتدأ، وقبلهُ خبر، وهذا الذي ذكرهُ المصنف في هذا الكتاب من أن الحذف بعد «لولا» واجب إلاّ قليلاً هو طريقة لبعض النحويين، والطريقة الثانية أن الحذف واجب، وان ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤوّل، والطريقة الثالثة أن الخبر إما أن يكون كوناً مطلقاً أو كوناً مقيداً، فإن كان كوناً مطلقاً وجب حذفهُ نحو «لولا زيدٌ لكان كذا» أي «لولا زيد موجود» وإن كان كوناً مقيداً: فإما أن يدل عليهِ دليل، أوْ لا، فإن لم يدل عليهِ دليل،

---

(١) البيت لأبي عطاء أفلح بن يسار السندي، مولى بني أسد. وهو شاعر فحل، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، توفي بعد سنة ١٨٠ هـ

وجب ذكرهُ نحو «لولا زيد محسن إليَّ ما أتيت» وإن دل عليهِ دليل جاز اثباتهُ وحذفهُ نحو أن يقال «هل زيد محسن إليك؟» فتقول: «لولا زيدٌ لهلكت» أي «لولا زيد محسن إليَّ» فإن شئت حذفت الخبر. وإن شئت اثبتّهُ ، ومنهُ قول أبي العلاءِ المعري:

يُذِيبُ الرُّعبُ منهُ كلَّ عَضْبٍ   فَلَولا الغمـد يمسكـهُ لَسالا[1]

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب..

الموضع الثاني: أن يكون المبتدأ نصّاً في اليمين، نحو «لعمرك لأفعلن» التقدير «لعمرك قسمي» فعمرك: مبتدأ، وقسمي: خبرهُ، ولا يجوز التصريح بهِ، وقيل: ومثلهُ «يمين الله لأفعلن» التقدير «يمين الله قسمي» وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيهِ خبراً لجواز كونهِ مبتدأ، والتقدير «قسمي يمين الله» بخلاف «لعمرك» فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً لأن لام الابتداءِ قد دخلت عليهِ وحقها الدخول على المبتدأ؛ فإن لم يكن المبتدأ نصّاً في اليمين لم يجب حذف الخبر، نحو «عهد الله لافعلن» التقدير «عهد الله عليَّ» فعهد الله؛ مبتدأ، وعليَّ: خبرهُ، ولك اثباتهُ وحذفهُ.

الموضع الثالث: أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، نحو «كل رجل وضيعتهُ» فكل: مبتدأ، وقولهُ «وضيعتهُ» معطوف على كل، والخبر محذوف والتقدير «كل رجل وضيعتهُ مقترنان» ويقدر الخبر بعد واو المعية. وقيل لا يحتاج إلى تقدير الخبر، لأن معنى «كل رجل وضيعتهُ» كل رجل مع ضيعتهِ، وهذا الكلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر، واختار هذا المذهب ابن

---

(١) البيت لأبي العلاء المعري، وهو يمدح سيف الدولة وهو في شروح سقط الزند (ط ١٣٦٨هـ)١٠٤ والعيني ١: ٥٤٠ والمقتضب ١٣ وهمع الهوامع ١: ١٠٤ وشذور الذهب ٤٥ والأشموني ١: ٢١٥.

عصفور في «شرح الإيضاح». فإن لم تكن الواو نصّاً في المعية لم يحذف الخبر وجوباً نحو «زيدٌ وعمرو قائمان».

الموضع الرابع أن يكون المبتدأ مصدراً، وبعدهُ حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً، فيحذف الخبر وجوباً، لسد الحال مسدهُ، وذلك نحو «ضربي العبد مسيئاً» فضربي: مبتدأ، والعبد: معمول لهُ، ومسيئاً: حال سد مسد الخبر، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير «ضربي العبد إذا كان مسيئاً» إن أردت الإستقبال، وإن أردت المضي فالتقدير «ضربي العبد إذ كان مسيئاً» فمسيئاً حال من الضمير المستتر في «كان» المفسر بالعبد «وإذا كان» أو «إذ كان» ظرف زمان نائب مناب الخبر ونبه المصنف بقولهِ: «وقبل حال» على أن الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدت مسد الخبر كما تقدم تقريرهُ.

واحترز بقوله: لا يكون خبراً عن الحال التي تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو ما حكى الأخفش ـ رحمهُ الله ـ من قولهم «زيدٌ قائماً» فزيدٌ: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير «ثبت قائماً» وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً فتقول «زيدٌ قائِمٌ» فلا يكون الخبر واجب الحذف، بخلاف «ضربي العبد مسيئاً» فإن الحال فيهِ لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها فلا تقول «ضربي العبد مسيءٌ» لأن الضرب لا يوصف بأنهُ مسيءٌ.

والمضاف إلى هذا المصدر حكمهُ كحكم المصدر نحو «أتم تبييني الحق منوطاً بالحكم» فأتم: مبتدأ، وتبييني: مضاف إليهِ، والحق: مفعول لتبييني، ومنوطاً: حال سد مسد خبر أتم: والتقدير «أتم تبييني الحق إذا كان منوطاً، أو إذ كان منوطاً بالحكم». ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ، وجوباً، وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة:

الأول: النعت المقطوع إلى الرفع: في مدح، نحو «مررت بزيد

الكريم» أو ذم، نحو «مررت بزيد الخبيث» أو ترحُّم، نحو «مررت بزيد المسكين» فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوباً، والتقدير «هو الكريم، وهو الخبيث، وهو المسكين».

الموضع الثاني: أن يكون الخبر مخصوصاً «بنعم» أو «بئس» نحو «نعم الرجل زيدٌ» و«بئس الرجل عمرو» فزيد وعمرو: خبران لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير «هو زيد» أي الممدوح، «وهو عمرو» أي المذموم.

الموضع الثالث: ما حكى الفارسي من كلامهم «في ذمتي لأفعلن» ففي ذمتي، خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف، والتقدير «في ذمتي يمين» وكذلك ما اشبههُ: وهو ما كان الخبر فيهِ صريحاً في القسم.

الموضع الرابع: أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل، نحو «صبر جميل» التقدير «صبري صبر جميل» فصبري: مبتدأ، وصبر جميل: خبرهُ، ثم حذف المبتدأ الذي هو صبري وجوباً.

* * *

وَأَخْبَـرُوا بِـٱثْنَيْنِ أَوْ بِـأَكْـثَـرَا ... عَنْ وَاحِـدٍ كَهُـمْ سَـرَاةٌ شُعَـرَا

اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف، نحو «زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ» فذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى جواز ذلك، سواء كان الخبران في معنى خبر واحد نحو «هذا حلو حامض» أي مزٌّ، أو لم يكونا كذلك كالمثال الأول. وذهب بعضهم إلى أنهُ لا يتعدد الخبر إلَّا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد، فإن لم يكونا كذلك تعين العطف، فإن جاءَ من لسان العرب شيءُ بغير عطف قدر لهُ مبتدأ آخر، كقولهِ تعالى: ﴿ **وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ** ﴾[1]، وقول الشاعر:

(١) سورة البروج الآية (١٤/١٥).

مَن يَــكُ ذَا بَتٍّ فهـذا بَتِّى مُـقَـيِّظٌ مُـصَـيِّـفٌ مُشَتِّي[1]

وقولهِ:

يَنَـامُ بـإحـدى مُقْلَتَيْـهِ، ويَتَّقي بأحرى المَنَايا فهو يقظان نائِمُ[2]

وزعم بعضهم أنهُ لا يتعدد الخبر إلاّ إذا كان من جنس واحد، كأن يكون الخبران مثلاً مفردين، نحو «زيدٌ قائِمٌ ضاحكٌ» أو جملتين، نحو «زيدٌ قامَ ضحك» فأما إذا كان احدهما مفرداً والآخر جملةً فلا يجوز ذلك، فلا تقول: «زيدٌ قائِمٌ ضحك» هكذا زعم هذا القائل، ويقع في كلام المعربين للقرآن وغيرهِ تجويز ذلك كثيراً ، ومنهُ قولهُ تعالى : ﴿ **فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ** ﴾[3] فيعرفون تسعى،خبراً ثانياً . ولا يتعين ذلك لجواز كونهِ حالاً .

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من الرجز. ويروى: «من كان ذا بتٍّ. .» وهو في العقد الفريد ٣: ٤٩٦ والأشموني ١: ٢٢٢ وأمالي الشجري ٢: ٢٥٥ وملحقات ديوانه ١٨٩.

(٢) البيت لحميد بن ثور الهلالي، وصواب البيت : «فهو يقظان هاجعُ» لأنه من قصيدة عينية أولها:

إذا نــال من بهم النخيلة غـرة على غفلةٍ فيما يرى وهو طالعُ.

والبيت في ديوانه ١٠٥ والشعر والشعراء ٣٥٢ والحيوان ٦: ٤٦٧ والأشموني ١: ٢٢٢ برواية «نائم» ـ كما هنا خطأ.

(٣) سورة طه الآية (٢٠).

كانَ وأخواتها

تَرْفَعُ كَانَ ٱلْمُبْتَدَا ٱسماً ، وَٱلْخَبَرْ ... تَنْصِبُـهُ ، كَكَـانَ سَـيِّـداً عُمَـرْ
كَكَـانَ ظَلَّ بَـاتَ أَضْحَى أَصْبَحَـا ... أَمْسَى وَصَـارَ لَيْسَ زَالَ بَـرِحَـا
فَتِىءَ وَٱنْـفَـكَّ وَهَـذِي ٱلأَرْبَعَـهْ ... لِشِبْـهِ نَفْيٍ ، أَوْ لِنَفْيٍ ، مُتْبَعَـهْ
وَمِثْـلُ كَـانَ دَامَ مَسْبُـوقـاً بِمَـا ... كَـأَعْطِ مَـا دُمْتَ مُصِيبـاً دِرْهَمَا

لما فرغ من الكلام عن المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الإبتداءِ، وهي قسمان: أفعال، وحروف. فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها. والحروف: ما وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وإن وأخواتها. فبدأ المصنف بذكر كانَ وأخواتها، وكلها أفعال اتفاقاً. إلَّا «ليسَ» فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب الفارسي ـ في أحد قوليهِ ـ وأبو بكر بن شقير، إلى أنها حرف.

وهي ترفع المبتدأ، وتنصب خبرهُ، ويسمى المرفوع بها اسماً لها والمنصوب بها خبراً لها. وهذه الأفعال قسمان: منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط، وهي: كان، وظل، وبات، وأضحى، واصبح، وأمسى، وصار، وليس؛ ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلَّا بشرط، وهو قسمان: القسم الأول: ما يشترط في عملهِ أن يسبقهُ نفي لفظاً أو تقديراً، أو شبه نفي. وهو أربعة: زالَ، وبرِحَ، وفتىءَ، وانفكَّ، فمثال النفي لفظاً «ما زالَ زيدٌ قائماً» ومثالهُ

تقديراً قولهُ تعالى: ﴿قَالُوا تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[1] أي لا تفتأ، ولا يحذف النافي معها قياساً إلّا بعد القسم كالآية الكريمة، وقد شذ الحذف بدون القسم، كقول الشاعر:

وأبـرحُ مـا أدام اللهُ قَـوْمي بِحَمْـدِ اللهِ منتـطقـاً مُجيدا[2]

أي: لا أبرح منتطقاً مجيداً، أي: صاحب نطاق وجواد، ما أدام الله قومي. وعنى بذلك أنه لا يزال مستغنياً ما بقي له قومه، وهذا أحسن ما حمل عليه البيت.

ومثال شبه النفي - والمراد به النهي - كقولك: «لا تزل قائماً» ومنه قوله:

صاح شَمِّر ولا تزل ذاكر المو تِ فَنِسْيَـانُـهُ ضَلال مُبينُ[3]

والدعاءُ، كقولهِ «لا يزال الله محسناً إليك»، وقولهِ:

الا يا اسلمي، يا دَارَ مَيَّ، على البلى، ولاَ زَالَ مُنْهَلاًّ بِجَرْعائك القَطْرُ[4]

وهذا هو الذي أشار إليهِ المصنف بقولهِ: «وهذي الأربعة - إلى آخر البيت». القسم الثاني: ما يشترط في عملهِ أن يسبقهُ «ما» المصدرية الظرفية، وهو «دامَ» كقولك: «اعطِ ما دمت مصيباً درهماً» أي: اعطِ مدة دوامك مصيباً درهماً، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتَ حَيّاً﴾[5] أي: مدة دوامي حيّاً. ومعنى ظلَّ: اتصاف المخبر عنهُ بالخبر نهاراً،

---

(١) سورة يوسف الآية (٨٥).

(٢) البيت لخداش بن زهير لعامري، وهو من شعراء الجاهلية. وهو في شرح الأشموني ١: ٢٢٨ والمقرب لأبن عصفور ١٦ والمحتسب لأبن جني ١: ٢١٥ و٢: ١٤.

(٣) لا يعلم قائله وهو في شرح الأشموني ١: ٢٢٨ والعيني ٢: ١٤ والتصريح ١: ١٨٥ وهمع الهوامع ١: ١١١.

(٤) البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة (٧٧-١١٧هـ) وهو في شرح ابن عقيل ١: ١١٧ والأشموني ١: ٣٧ و٢٢٨ والعيني ٢: ٦ والعمدة ٢: ٤٨ ومجالس ثعلب ٤٢ وديوانه ٢٠٦.

(٥) سورة مريم الآية (٣١).

ومعنى باتَ: اتصافهُ بهِ ليلاً، واضحى: اتصافهُ بهِ في الضحى، وأصبحَ: اتصافهُ بهِ في الصباح، وأمسى: اتصافهُ بهِ في المساءِ، ومعنى صارَ: التحول من صفة إلى أخرى، ومعنى ليسَ: النفي وهي عند الإطلاق لنفي الحال، نحو «ليسَ زيدٌ قائماً» أي الآن، وعند التقييد بزمن على حسبهِ نحو «ليسَ زيدٌ قائماً غداً» ومعنى ما زالَ واخواتها: ملازمة الخبر المخبر عنهُ على حسب ما يقتضيهِ الحال، نحو: ما زال زيدٌ ضاحكاً، وما زال عمرو ازرق العينين، ومعنى دام: بقي واستمر.

وَغَيْــرُ مَــاضٍ مِثْلَهُ قَــدْ عَمِــلاَ ... إنْ كَانَ غَيْرُ ٱلْمَاضِ مِنْهُ ٱسْتُعْمِلاَ

هذه الأفعال على قسمين: أحدهما ما يتصرف، وهو ما عدا «ليسَ ودامَ» والثاني: ما لا يتصرف، وهو «ليس ودامَ» فنبه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منهُ عمل الماضي، وذلك هو: المضارع، نحو «يكون زيدٌ قائماً» قال الله تعالى: ﴿**وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً**﴾[1] والأمر، نحو (كونوا قوامين بالقسط) قال الله تعالى ﴿ **كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً** ﴾[2]، واسم الفاعلُ نحو «زيدٌ كائن أخاك». قال الشاعر:

وما كلُّ من يُبدي البشاشةَ كائنً ... أخاك، إذا لم تلفهِ لكَ منجداً[3]

والمصدر كذلك. واختلف الناس في «كانَ» الناقصة هل لها مصدر أو لا؟ والصحيح أن لها مصدراً، ومنهُ قولهُ:

ببذل وحلمٍ سادَ في قومهِ الفتى ... وكَــوْنُــكَ ايــاهُ عليـك يسيرُ[4]

(١) سورة البقرة الآية (١٤٣). (٢) سورة الاسراء الآية (٥٠).

(٣) لا يعلم قائله، وهو في شرح الأشموني ١: ٢٣١ والعيني ٢: ١٧ وهمع الهوامع ١: ١١٤.

(٤) لا يعلم قائله، وهو في شرح الأشموني ١: ٢٣١ والعيني ٢: ١٥ وهمع الهوامع ١: ١١٤.

وما لا يتصرف منها وهو ـ دام وليسَ ـ وما كان النفي أو شبههُ شرطاً فيهِ ـ وهو زال واخواتها ـ لا يستعمل منهُ أمر ولا مصدر.

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ ٱلْخَبَرْ أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

مرادهُ أن أخبار هذه الأفعال ـ إن لم يجب تقديمها على الإسم، ولا تأخيرها عنهُ ـ يجوز توسطها بين الفعل والإسم، فمثال وجوب تقديمها على الإسم قولك: «كانَ في الدار صاحبها» فلا يجوز ههنا تقديم الإسم على الخبر، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، ومثال وجوب تأخير الخبر على الإسم كقولك: «كانَ أخي رفيقي» فلا يجوز تقديم رفيقي ـ على أنهُ خبر ـ لأنهُ لا يعلم ذلك، لعدم ظهور الإعراب، ومثال ما توسط فيهِ الخبر قولك: «كانَ قائماً زيدٌ» قال الله تعالى: ﴿**وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[1]، وكذلك سائر أفعال هذا الباب من المتصرف، وغيرهِ، يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور، ونقلِ صاحب «الإرشاد» خلافاً في جواز تقديم خبر «ليسَ» على اسمها، والصواب جوازهُ. قال الشاعر:

سلي إن جهلتِ الناس عنا وعنهُم فليسَ سواءً عالمٌ وجهولُ[2]

وذكر «ابن معطي» أن خبر «دامَ» لا يتقدم على اسمها، فلا تقول «لا اصاحبك ما دامَ قائماً زيدٌ» والصواب جوازهُ. قال الشاعر:

لا طيب للعيش ما دامتْ مُنغصةً لذّاتهُ بادّكار المَوتِ والهَرَمِ[3]

---

(١) سورة الروم الآية (٤٧).

(٢) البيت للسموأل بن عادياء، صاحب تيماء التي عرفت بتيماء اليهودي، وهو شاعر جاهلي مشهور، والبيت في ديوانه (طبعة دار صادر ١٩٦٤) ٩٢ والأشموني ١ : ٢٣٢ والعيني ٢ : ٧٦ والأمالي ١ : ٢٦٩ وانظر الأغاني (٩: ٢٥٣) وفيه أقوال في نسبة البيت إلى آخرين.

(٣) لا يعلم قائله، والبيت في الأشموني ١ : ٢٣٢ والعيني ٢ : ٢٠ وهمع الهوامع ١ :١١٧.

وأشار بقولِهِ: «وكل سبقهُ دامَ حظر» إلى أن كل العرب ـ أو كل النحاة ـ منع سبق خبر «دامَ» عليها، وهذا إن أراد بِهِ أنهم منعوا تقديم خبر دامَ على «ما» المتصلة بها، نحو «لا اصحبك قائماً ما دامَ زيدٌ» فمسلم، وإن أراد أنهم منعوا تقديمهُ على «دامَ» وحدها، نحو «لا أصحبك ما قائما دامَ زيدٌ» .وعلى ذلك حملهُ ولدهُ في شرحهِ ـ ففيهِ نظر، والذي يظهر أنهُ لا يمتنع تقديم خبر دامَ على دامَ وحدها، فتقول: «لا اصحبك ما قائماً دامَ زيدٌ» كما تقول «لا اصحبك ما زيداً كلمت».

كَـذَاكَ سَبْقُ خَبَـرٍ مَـا ٱلنَّـافِيَـةْ فَـجِيءْ بِـهَـا مَتْلُوَّةً لاَ تَـالِـيَـهْ

يعني أنهُ لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية، ويدخل تحت هذا قسمان: أحدهما: ما كان النفي شرطاً في عملهِ نحو «ما زالَ» واخواتها، فلا تقول: «قائماً ما زالَ زيدٌ». واجاز ذلك ابن كيسان والنحّاس. والثاني: ما لم يكن النفي شرطاً في عملهِ، نحو «ما كانَ زيدٌ قائماً» فلا تقول «قائماً ما كان زيدٌ» واجازهُ بعضهم.

ومفهوم كلامهِ أنهُ إذا كان النفي بغير «ما» يجوز التقديم، فتقول: «قائماً لم يزل زيدٌ، ومنطلقاً لم يكن عمرو» ومنعهُ بعضهم.

ومفهوم كلامهِ أيضاً جواز تقديم الخبر على الفعل وحدهُ اذا كان النفي بما نحو «ما قائماً زالَ زيدٌ» و«ما قائماً كانَ زيدٌ» ومنعهُ بعضهم.

وَمَنْـعُ سَبْقِ خَبَـرٍ لَيْسَ ٱصـطُفِي وَذُو تَمَـامٍ مَـا بِـرَفْـعٍ يَكْتَفِي
وَمَـا سِـوَاهُ نَـاقِصٌ وَٱلنَّقصُ فِي فَـتِـىءَ لَـيْسَ زَالَ دَائِـمـاً قُـفِـي

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر «ليس» عليها. فذهب الكوفيون والمبرد والزجّاج وابن السرّاج وأكثر المتأخرين ـ ومنهم المصنف ـ إلى المنع. وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز، فتقول: «قائماً ليسَ

زيدٌ» واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قوم إليهِ الجواز، وقوم المنع، ولم يرد من لسان العرب ما ظاهرهُ تقديم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهرهُ تقديم معمول خبرها عليها كقولهِ تعالى: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِم لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنهُمْ**﴾[1] وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريرهُ ان «يوم يأتيهم» معمول الخبر الذي هو «مصروفاً» وقد تقدم على «ليسَ» قال: ولا يتقدم المعمول إلّا حيث يتقدم العامل.

وقولهُ: وذو تمام ـ إلى آخرهِ ـ معناهُ أن هذه الأفعال تنقسم إلى قسمين: أحدهما: ما يكون تامّاً وناقصا. والثاني ما لا يكون إلّا ناقصا، والمراد بالتام: ما يكتفي بمرفوعهِ، وبالناقص ما لا يكتفي بمرفوعهِ بل يحتاج معهُ إلى المنصوب. وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامّة إلّا «فتىءَ» و«زالَ» التي مضارعها يزال، لا التي مضارعها يزول فإنها تامّة، نحو «زالت الشمس» و« ليسَ » فإنها لا تستعمل إلّا ناقصة. ومثال التام قولهُ تعالى: ﴿ **وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ** ﴾[2] أي: وإن وجد ذو عسرة. وقولهُ تعالى: ﴿ **خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالأَرْضُ** ﴾[3]. وقولهُ تعالى: ﴿ **فَسُبحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ** ﴾[4].

وَلَا يَلِي ٱلْعَامِلَ مَعْمُولُ ٱلْخَبَرْ ۝ إِلَّا إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ

يعني أنهُ لا يجوز أن يلي «كانَ» واخواتها معمول خبرها الذي ليسَ بظرف ولا جار ومجرور، وهذا يشمل حالين: أحدهما أن يتقدم المعمول وحدهُ على الإسم ويكون الخبر مؤخراً عن الإسم، نحو، «كانَ طعامك

---

(١) سورة هود الآية (٨).

(٢) سورة البقرة الآية (٢٨٠).

(٣) سورة هود الآية (١٠٧).

(٤) سورة الروم الآية (١٧).

زيدٌ آكلاً» وهذه ممتنعة عند البصريين واجازها الكوفيون. الثاني: أن يتقدم المعمول والخبر على الإسم، ويتقدم المعمول على الخبر نحو «كانَ طعامك آكلاً زيدٌ» وهي ممنوعة عند سيبويه، واجازها بعض البصريين.

ويخرج من كلامهِ أنهُ اذا تقدم الخبر والمعمول على الإسم، وقدم الخبر على المعمول جازت المسألة، لأنهُ لم يل «كانَ» معمول خبرها، فتقول: «كانَ آكلاً طعامك زيدٌ» ولا يمنعها البصريون. فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز إيلاؤه «كان» عند البصريين والكوفيين، نحو «كانَ عندك زيدٌ مقيماً، وكانَ فيك زيدٌ راغباً».

وَمُضْمَرَ ٱلشَّانِ ٱسْماً ٱنْوِ إِنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا ٱسْتَبَانَ أَنَّهُ ٱمْتَنَعْ

يعني أنهُ إذا ورد من لسان العرب ما ظاهرهُ أنهُ ولي «كانَ» واخواتها معمول خبرها فأوَّلهُ على أن في «كانَ» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن، وذلك نحو قولهِ:

قنافِذُ هَدَّاجون حولَ بيوتِهِمْ بما كانَ اياهم عطيةُ عوَّدا[(١)]

فهذا ظاهرهُ أنهُ مثل «كانَ طعامك زيدٌ آكلاً» ويتخرَّج على أن في «كانَ» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن (وهو اسم كانَ).

ومما ظاهرهُ أنهُ مثل «كانَ طعامك آكلاً زيدٌ» قولهُ:

فأصبحوا والنَّوَى عالي معرَّسهم وليسَ كلَّ النَّوى تلقي المساكينُ[(٢)]

---

(١) البيت للفرزدق. وهو في ديوانه ٢١٤ والأشموني ١: ١٣٧ والعيني ٢: ٣٤ وخزانة الأدب ٤: ٥٧.

(٢) البيت لحميد بن ثور بن حزن الهلالي العامري. وهو في الأشموني ١: ٢٣٩ وكتاب سيبوية ١: ٣٥ و ٧٣ والعيني ٢: ٨٢.

ـ إذا قرىءَ بالتاءِ المثناة من فوق ـ فيخرج البيتان على إضمار الشأن، والتقدير في الأوَّل «بما كانَ هو» أي الشأن، فضمير الشأن اسم كانَ، وعطية، مبتدأ، وعوَّد: خبرهُ. وإياهم: مفعول عود، والجملة من المبتدأ وخبرهِ خبر كانَ، فلم يفصل بين «كانَ» واسمها معمول الخبر، لأن اسمها مضمر قبل المعمول. والتقدير في البيت الثاني «وليس هو» أي الشأن، فضمير الشأن اسم ليسَ، وكل النوى: منصوب بتلقي، وتلقي المساكين، فعل وفاعل خبر ليسَ. هذا بعض ما قيل في البيتين.

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ: كَمَا ... كَـانَ أَصَـحَّ عِلْمَ مَنْ تَـقَـدَّمَـا

كَانَ على ثلاثة أقسام: احدها الناقصة، والثاني التامَّة، وقد تقدم ذكرهما، والثالث الزائدة وهي المقصودة بهذا البيت، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين، كالمبتدأ وخبرهِ، نحو «زيدٌ كانَ قائِمٌ» والفعل ومرفوعهِ نحو «لم يوجد كانَ مثلك» والصلة والموصول، نحو «جَاءَ الذي كانَ اكرمتهُ» والصفة والموصوف، نحو «مررت برجلٍ كانَ قائِم» وهذا يفهم أيضاً من اطلاق قول المصنف: «وقد تزاد كـان في حشوٍ» وإنما تنقاس زيادتها بين «ما» وفعل التعجب، نحو «ما كانَ اصح علم من تقدما» ولا تزاد في غيرهِ إلاّ سماعاً، وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعهِ، كقولهم: «ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كانَ أفضل منهم» وسمع أيضاً زيادتها بين الصفة والموصوف كقولهِ:

فكيف إذا مررتَ بدارِ قومٍ ... وجيرانٍ لنا كَانوا كِرَامِ (١)

---

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٨٣٥ والأشموني ١: ٢٤٠ والعيني ٢: ٤ والخزانة ٤: ٣٧ وشرح شواهد المغني ٦٩٣.

وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقولِهِ:

سَراةُ بني أبي بكرٍ تَسَامى على كـانَ المسوَّمة العراب[1]

وأكثر ما تزاد بلفظ الماضي، وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب (رضي الله عنهما):

أنتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَليلْ[2]

* * *

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ ٱلْخَبَرْ وَبَعْدَ إنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا ٱشْتَهَرْ

تحذف كانَ مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إن، كقولِهِ:

قد قِيلَ ما قِيلَ إن صدقاً وإن كذباً فما اعتذارُكَ من قولٍ إذا قِيْلَا[3]

التقدير: «إن كان المقول صدقاً، وإن كانَ المقول كذباً» وبعد لو، كقولك «ائتني بدابة ولو حماراً» أي «ولو كان المَاتي بِهِ حماراً» وقد شذ حذفها بعد لدن كقولِهِ:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فالى اتلائها .... (٤)

التقدير: من لد أن كانت شولاً

---

(١) البيت لا يعلم قائله، وهو في شرح المفصل ٧: ٩٨ والأشموني ١: ٢٤١ والعيني ٢: ٤١ وخزانة الأدب ٤: ٣٣.

(٢) البيت في شرح الأشموني ١: ١٤١ والعيني ٢: ٣٩ والدرر ٨٩.

(٣) البيت للنعمان بن المنذر، أحد ملوك العرب. وهو في شرح شواهد المغني ١: ١٨٩ والأشموني ١: ٢٤٢ والعيني ٢: ٦٦ والخزانة ٢: ٧٨ وهمع الهوامع ١: ١٢١.

(٤) البيت من الخمسين التي لم يعرف لها قائل، ولا تعرف تتمته. وهو في ابن الشجري ١: ٢٢٢ والعيني ٢: ٥١ والخزانة ٢: ٨٤.

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ « ما » عَنْهَا ٱرْتُكِب كَمِثْـلِ « أَما أَنْتَ بَـرّاً فَاقْتَـرِب »

ذكر في هذا البيت أن «كانَ» تحذف بعد «أن» المصدرية ويعوض عنها «ما» ويبقى اسمها وخبرها، نحو «أما أنت برّاً فاقترب» والأصل «إن كنت برّاً فاقترب» فحذفت «كانَ» فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاءُ، فصار «إن أنت برّاً» ثم أتى «بما» عوضاً عن «كانَ» فصار «أن ما أنت برّاً» ومثلهُ قول الشاعر:

أبا خُرَاشَـةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَـرٍ فـإنَّ قومِي لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[1]

فان: مصدرية، وما: زائدة عوضاً عن «كانَ» وأنت: اسم كانَ المحذوفة، وذا نفرٍ: خبرها، ولا يجوز الجمع بين كانَ وما، لكون «ما» عوضاً عنها، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض، وأجاز ذلك المبرد فيقول: « أما كنت منطلقاً انطلقت » .

ولم يسمع من لسان العرب حذف «كانَ» وتعويض «ما» عنها وابقاءُ اسمها وخبرها إلَّا إذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل بهِ المصنف ولم يسمع مع ضمير المتكلم، نحو «اما أنا منطلقاً انطلقت» والأصل «إن كنت منطلقاً» ولا مع الظاهر نحو «إما زيدٌ ذاهباً انطلقت» والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب، والأصل «إن كان زيدٌ ذاهباً انطلقت» وقد مثل سيبويه رحمهُ الله في كتابهِ بـ«أما زيدٌ ذاهباً».

وَمِنْ مُضَـارِعٍ لِكَـانَ مُنجَـزِمْ تُحْذَفُ نُوْنُ وَهْوَ حَذْفُ مَا ٱلْتُزِمْ

---

(١) البيت للعباس بن مرداس السلمي، صحابي، شاعر فارسي، أدرك الجاهلية والاسلام. أمه الخنساء الشاعرة. توفي نحو سنة ١٨ هـ والبيت في شرح شواهد المغني ١: ١١٦ وابن عقيل ١: ١٢٤ وسيبويه ١: ١٤٨ وخزانة الأدب ٢: ٨٠ و٤: ٤٢١ والعيني ٢: ٥٥ والأشموني ١: ٢٤٤.

إذا جزم الفعل المضارع من «كانَ» قيل: لم يكن، والأصل يكون، فحذف الجازم الضمة التي على النون، فالتقى ساكنان: الواو، والنون، فحذفت الواو لالتقاءِ الساكنين، فصار اللفظ «لـم يكن» والقياس يقتضي إن لا يحذف منهُ بعد ذلك شيءٌ آخر، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الإستعمال، فقالوا: «لم يك» وهو حذف جائز، لا لازم، ومذهب سيبويه ومن تابعهُ أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاة ساكن فلا تقول: «لم يكُ الرجل قائماً» وأجاز ذلك يونس، وقد قرىءَ شاذّاً: ﴿ **لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾[1] وأما إذا لاقت متحركاً فلا يخلو : إما ان يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلاً، أو لا فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النون اتفاقاً كقولهِ ﷺ لعمر (رضي الله تعالى عنهُ) في ابن صياد : ﴿ **ان يكنهُ فلن تسلط عليهِ ، وإن لا يكنهُ فلا خير لك في قتلهِ** ﴾ فلا يجوز حذف النون فلا تقول : «إن يكهُ وإلاَّ يكهُ » ، وإن كان غير ضمير متصل جاز الحذف والاثبـات نحو «لم يكن زيدٌ قائماً، ولم يَـكُ زيدٌ قائماً» وظاهر كلام المصنف أنهُ لا فرق في ذلك بين «كانَ» الناقصة والتامَّة ، وقد قرىءَ ﴿ **وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا** ﴾[2] برفع حسنة ، وحذف النون ، وهذه هي التامَّة .

فصل في ما ولا ولات وإن ـ المشبهات بليس

إِعْمَالَ « لَيْسَ » أُعْمِلَتْ « ما » دُوْنَ « إِنْ » مَـعَ بَقَـا ٱلْنَّفْيِ ، وَتَـرْتِيبِ زُكِنْ

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اَوْ ظَرْفٍ كـ« ما بِي أَنْتَ مَعْنِيّـاً » أَجَـازَ ٱلْعُلَمَـا

تقدم في أول باب «كانَ» وأخواتها أن نواسخ الإبتداءِ تنقسم إلى أفعال

---

(١) سورة البينة الآية (١) .

(٢) سورة النساء الآية (٤٠) .

وحروف وسبق الكلام على «كانَ» وأخواتها، وهي من الأفعال الناسخة، وسيأتي الكلام على الباقي، وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة قسماً يعمل عمل «كانَ» وهو ما، ولا، ولات، وإن.

أما «ما» فلغة بني تميم أنها لا تعمل شيئاً، فتقول: «ما زيدٌ قائِمٌ» فزيد: مرفوع بالإبتداء، وقائِم: خبرهُ، ولا عمل لما في شيءٍ منهما، وذلك لأن «ما» حرف لا يختص لدخولهِ على الإسم نحو «ما زيدٌ قائِمٌ» وعلى الفعل نحو «ما يقومُ زيدٌ» وما لا يختص فحقهُ أن لا يعمل. ولغة أهل الحجاز اعمالها كعمل «ليسَ» لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الإسم، وينصبون بها الخبر، نحو «ما زيدٌ قائماً» قال الله تعالى: ﴿ **مَا هَذا بشَرَاً** ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ **مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ** ﴾[2]. وقال الشاعر:

ابنـــاؤُهـــا متكنّـفـــون أبـــاهُم حنق الصدور وما هُم أوْلادَها[3]

لكن لا تعمل عندهم إلاّ بشروط ستة، ذكر المصنف منها أربعة:

الأول: أن لا يزاد بعدها «إن» فإن زيدت بطل عملها، نحو «ما إن زيدٌ قائمٌ»، برفع قائم، ولا يجوز نصبهُ، وأجاز ذلك بعضهم.

الثاني: أن لا ينتقض النفي بألاّ، نحو: «ما زيدٌ إلاّ قائِمٌ» فلا يجوز نصب «قائِم» خلافاً لمن أجازهُ.

الثالث: أن لا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جارٍ ومجرور، فإن تقدم وجب رفعهُ، نحو «ما قائِمٌ زيدٌ» فلا تقول «ما قائِماً زيدٌ» وفي ذلك خلاف.

---

(١) سورة يوسف الآية (٣١).

(٢) سورة المجادلة الآية (٢).

(٣) نسب هذا البيت لعدي بن الرقاع، وهو في العيني ٢: ١٣٧.

فإن كان ظرفاً أو مجروراً فقدمتهُ فقلت: «ما في الدار زيدٌ» و«ما عندك عمرو» فاختلف الناس في «ما» حينئذٍ: هل هي عاملة أو لا؟ فمن جعلها عاملة قال: إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها، ومن لم يجعلها عاملة قال: إنهما في موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما. وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف، فإنهُ شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد «ما» على الترتيب الذي زكن، أي: علم، وهذا هو المراد بقولهِ «وترتيب زكن» أي: علم، ويعني بهِ أن يكون المبتدأ مقدماً والخبر مؤخراً، ومقتضاهُ أنهُ متى تقدم الخبر لا تعمل «ما» شيئاً سواء كان الخبر ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، أم غير ذلك، وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب.

الشرط الرابع: أن لا يتقدم معمول الخبر على الإسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم بطل عملها، نحو «ما طعامك زيدٌ آكلٌ» فلا يجوز نصب «آكل» ومن أجاز بقاءَ العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاءَ العمل مع تقدم المعمول بطريق الأولى، لتأخير الخبر. وقد يقال: لا يلزم ذلك، لما في الأعمال مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعمولهِ، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر. فإن كان المعمول ظرفاً أو جارّاً ومجروراً لم يبطل عملها، نحو «ما عندك زيدٌ مقيماً وما بي أنت معنيّاً» لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها. وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف، لتخصيصهِ جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمول ظرفاً أو جارّاً ومجروراً.

الشرط الخامس: أن لا تتكرر «ما» فإن تكررت بطل عملها، نحو «ما ما زيدٌ قائِمٌ» (فالأولى نافية، والثانية نفت نفي النفي فبقي إثباتاً) فلا يجوز نصب «قائِم» واجازهُ بعضهم.

الشرط السادس: أن لا يبدل من خبر ما اسم موجب، فإن أبدل بطل عملها نحو «ما زيدٌ بشيءٍ إلَّا شيءٌ لا يعبأُ بهِ» فبشيء: في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو «زيدٌ» ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن «ما» وأجازهُ قوم، وكلام سيبويه ـ رحمهُ الله تعالى ـ في هذه المسألة محتمل للقولين المذكورين، أعني القول باشتراط أن لا يبدل من خبرها موجب، والقول بعدم اشتراط ذلك ـ فإنهُ قال بعد ذكر المثال المذكور وهو «ما زيدٌ بشيءٍ» إلى آخرهِ: استوت اللغتان ـ يعني لغة الحجاز ولغة تميم ـ واختلف شراح الكتاب فيما يرجع إليهِ قولهُ: «استوت اللغتان» فقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع قبل «إلَّا» والمراد أنهُ لا عمل لـ «ما» فيهِ فاستوت اللغتان في أنهُ مرفوع، وهؤلاءِ هم الذين شرطوا في إعمال «ما» أن لا يبدل من خبرها موجب. وقال قوم: هو راجع إلى الإسم الواقع بعد «إلَّا» والمراد أنهُ يكون مرفوعاً سواءً جعلت «ما» حجازية أم تميمية، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في اعمال «ما» أن لا يبدل من خبرها موجب، وتوجيه كل من القولين، وترجيح المختار منهما ـ وهو الثاني ـ لا يليق بهذا المختصر.

وَرَفْـعَ مَعْـطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَـلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا ٱلْزَمْ حَيْثُ حَلْ

إذا وقع بعد خبر «ما» عاطف فلا يخلو: إما أن يكون مقتضياً للإيجاب أو لا، فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رفع الإسم الواقع بعدهُ، وذلك نحو «بل، ولكن» فتقول: «ما زيدٌ قائِماً لكن قاعدٌ» أو «بل قاعدٌ» فيجب رفع الإسم على أنهُ خبر مبتدأ محذوف، والتقدير «لكن هو قاعدٌ، وبل هو قاعدٌ» ولا يجوز نصب «قاعد» عطفاً على خبر «ما» لأن «ما» لا تعمل في الموجب.

وإن كان الحرف العاطف غير مقتضٍ للإيجاب ـ كالواو ونحوها ـ جاز الرفع والنصب، والمختار النصب نحو «ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً» ويجوز الرفع فتقول «ولا قاعدٌ» وهو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير «ولا هو قاعدٌ» ففهم من

تخصيص المصنف وجوب الرفع بما إذا وقع الإسم بعد «بل، ولكن» أنهُ لا يجب الرفع بعد غيرهما.

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ ٱلْبَا ٱلْخَبَرْ ... وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرْ

تزاد الباءُ كثيراً في الخبر المنفي بـ « ليس ، وما » نحو قولهُ تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾(1) و ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾(2) و ﴿ مَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾(3) و ﴿ مَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾(4). ولا تختص زيادة الباءِ بعد « ما » بكونها حجازية خلافاً لقوم . بل تزاد بعدها وبعد التميمة . وقد نقل سيبويه والفرَّاء ـ رحمهما الله تعالى ـ زيادة الباءِ بعد « ما » عن بني تميم ، فلا التفات الى من منع ذلك ، وهو موجود في أشعارهم ، وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك ، فمرة قال : لا تزاد الباءُ آلّا بعد الحجازية ، ومرة قال : تزاد في الخبر المنفي .

وقد وردت زيادة الباءِ قليلاً في خبر «لا» كقولهِ:

فَكُنْ لي شَفِيعاً يومَ لا ذُو شَفاعةٍ ... بِمُغْنٍ فتيلاً عن سَوادِ بْنِ قَارِبِ(5)

وفي خبر «كانَ» المنفية بـ «لم» كقولهِ:

وإن مُدَّتِ الأَيدِي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُن ... بأَعجَلِهِم إذ أَجْشَعُ القَومِ أعجَلُ(6)

* * *

(1) سورة الزمر الآية (٣٦) . (2) سورة الزمر الآية (٣٧) .
(3) سورة الانعام الآية (١٣٢) . (4) سورة فصلت الآية (٤٦) .
(5) البيت لسواد بن قارب السدوسي : صحابي، كان كاهناً شاعراً في الجاهلية، عاش إلى خلافة عمر، ومات بالبصرة نحو سنة ١٥ هـ والبيت في شرح ابن عقيل ١ : ١٢٨ والعيني ٢ : ١٤٤ و٣ : ٤١٧ والأشموني ١ : ٢٥١ و٢ : ٢٥٦ وهمع الهوامع ١ : ١٢٧ و ٢١٨ وشرح شواهد المغني ٢ : ٨٣٥.
(6) البيت للشنفري(عمرو بن براق الأزدي). وهو في ابن عقيل ١ : ١٢٨ وشرح شواهد المغني ٢ : ٨٩٩ والأشموني ١ : ٢٥١ و٣: ٥١ والعيني ٢ : ١١٧ و ٤ : ٥١.

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ « لَا »   وَقَدْ تَلِي « لَاتَ » و « إِنْ ذَا ٱلْعَمَلَا
وَمَا « لِلَاتَ » فِي سِوىَ حِيْنٍ عَمَلْ   وَحَذْفُ ذِي ٱلرَّفْعِ فَشَا وَ ٱلْعَكْسُ قَلْ

تقدم أن الحروف العاملة عمل «ليسَ» اربعة، وتقدم الكلام على «ما» وذكر هنا «لا» و«لات» و«إن». أما «لا» فمذهب الحجازيين إعمالها عمل «ليسَ» ومذهب تميم إهمالها، ولا تعمل عند الحجازيين إلَّا بشروط ثلاثة:

أحدها: أن يكون الإسم والخبر نكرتين، نحو «لا رجل افضل منك» ومنهُ قولهُ:

تَعزَّ فَلَا شَيءٌ عَلى الأَرْضِ بَاقِيا   ولا وَزَرٌ مما قَضَى اللهُ وَاقِيا(١)

وقولهُ:

نَصرْتُكَ إذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ   فَبُـوِّئتَ حصناً بـالكُماةِ حَصِينـا(٢)

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة، وأنشد النابغة:

بَدَتْ فِعْلَ ذي وُدٍّ فلمّا تَبِعْتُها   تولَّت وَبَقَّت حَاجَتي في فُؤَادِيا
وحلّتْ سَوادَ القلبِ لا أنا باغياً   سِوَاها، ولا عن حُبِّها مُتَراخِيا(٣)

واختلف كلام المصنف في هذا البيت، فمرة قال: أنهُ مؤَوَّل، ومرة قال: أن القياس عليهِ سائغ.

---

(١) لا يعلم قائله، وهو في ابن عقيل ١ : ١٢٨ وشرح شواهد المغني ٢ : ٦١٢ وخزانة الأدب ١ : ٥٣٠ والأشموني ١ : ٢٥٣ والعيني ٢ : ١٠٢ وشذور الذهب ٢٥٦.

(٢) لا يعرف قائله، وهو في ابن عقيل ١ : ١٢٨ وشرح شواهد المغني ٦١٢ والعيني ٢ : ١٤ والانصاف ١٠١.

(٣) البيتان للنابغة الجعدي (قيس بن عبد الله). وهما في ديوانه ١٧١، والبيت الثاني في ابن عقيل ١ : ١٢٩ والأشموني ٢ : ٢٥٣ والعيني ٢ : ٢٤١ وهمع الهوامع ١ : ١٢٥ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٨٢.

الشرط الثاني: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فلا تقول «لا قائماً رجلٌ».

الشرط الثالث: أن لا ينتقض النفي بألاَّ، فلا تقول «لا رجلٌ إلاَّ أفضل من زيد» بنصب «أفضل» بل يجب رفعهُ. ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين.

وأما ان النافية فمذهب أكثر البصريين والفراءِ أنها لا تعمل شيئاً، ومذهب الكوفيين ـ خلا الفراءِ ـ أنها تعمل عمل «ليس» وقال بهِ من البصريين أبو العباس المبرد، وأبو بكر بن السرَّاج، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح بن جني، واختارهُ المصنف، وزعم أن في كلام سيبويه ـ رحمهُ الله تعالى ـ اشارةً إلى ذلك، وقد ورد السماع بهِ، قال الشاعر:

إنْ هُـو مُستَـولِيـاً على أحـدٍ إلاَّ على أضعفِ المَجَانِينِ[(١)]

وقال آخر:

إن المرءُ ميتاً بانقضاءِ حيـاتهِ ولكن بان يُبْغَى عليهِ فَيُخْذَلا[(٢)]

وذكر ابن جني ـ في المحتسب ـ أن سعيد بن جبير ـ رضي الله عنهُ قرأ إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم، بنصب العباد.

ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة، فتقول: إن رجلٌ قائماً، وإن زيدٌ القائِمَ، وإن زيدٌ قائماً.

* * *

---

(١) لا يعرف قائله، وهو في العيني ٢: ١١٣ والأشموني ١: ٢٥٥ والخزانة ٢: ١٤٣ وهمع الهوامع ١: ١٢٥ والمقرب ١٩.

(٢) لا يعرف قائله، وهو في الخزانة ٢: ١٤٤ والأشموني ١: ٢٥٥ والعيني ٢: ١٤٥ وهمع الهوامع ١: ١٢٥.

واما «لات» فهي «لا» النافية زيدت عليها تاءُ التأنيث مفتوحة، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل «ليسَ» فترفع الإسم، وتنصب الخبر، لكن اختصت بأنها لا يذكر معها الإسم والخبر معاً، بل (إنما) يذكر معها احدهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وابقاءُ خبرها، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1] الحين فحذف الاسم وبقي الخبر، والتقدير: ولات الحينُ حينَ مناص، فالحين اسمها وحينَ مناص خبرها؛ وقد قرىء شذوذاً. ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ برفعِ الحين على أنهُ اسم «لاتَ» والخبر محذوف، والتقدير «ولاتَ حينُ مناصٍ لهم» أي: ولاتَ حينُ مناصٍ كائناً لهم، وهذا هو المراد بقولهِ: «وحذف ذي الرفع ـ إلى آخر البيت».

وأشار بقولهِ: وما للات في سوى حين عمل» إلى ما ذكرهُ سيبويه من أن «لاتَ» لا تعمل إلاّ في الحين. واختلف الناس فيهِ، فقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلاّ في لفظ الحين، ولا تعمل فيما رادفهُ كالساعة ونحوها. وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلاّ في أسماءِ الزمان، فتعمل في لفظ الحين، وفي ما رادفهُ من أسماءِ الزمان، ومن عملها في ما رادفهُ قول الشاعر:

نَدِمَ البُغَاةُ ولَاتَ ساعةَ مَنْدَمٍ والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ[2]

وكلام المصنف محتمل للقولين. وجزم بالثاني في التسهيل، ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وأنهُ إن وجد الِاسم بعدها منصوباً فناصبهُ فعل مضمَر والتقدير: لاتَ أرى حينَ مناصٍ» وإن وجد مرفوعاً فهو مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير «لاتَ حينُ مناصٍ كائن لهم» والله أعلم.

* * *

---

(١) سورة ص الآية (٣)

(٢) البيت لمحمد بن عيسى التيمي، وقيل: مهلهل بن مالك الكناني. وهو في الأشموني: ١: ٢٥٦ والعيني ١٤٦ وشذور الذهب ٢٦٠ وهمع الهوامع ١: ١٢٦ والخزانة ٢: ١٤٧.

كَكَانَ كَـادَ وَعَسَى ، لَكِنْ نَـدَرْ   غَيْـرُ مُضَـارِعٍ لِهَـذَيْنِ خَبَـرْ

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة، وهو «كادَ» واخواتها. وذكَر المصنف منها أحد عشر فعلاً، ولا خلاف في أنها أفعال، إلاَّ عسى. فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف، ونسب أيضاً إلى ابن السرَّاج، والصحيح أنها فعل، بدليل اتصال تاءِ الفاعل وأخواتها بها، نحو «عسيت، وعسيتم، وعسيتن». وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة، وليست كلها للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما دل على المقاربة، وهي: كادَ، وكربَ، وأوشكَ.

والثاني: ما دلَّ على الرجاءِ، وهو: عسى، وحرى، واخلولقَ.

والثالث: ما دلَّ على الإنشاءِ، وهو: جعلَ، وطفقَ، وأخذَ وعلقَ، وانشأَ. فتسميتها بأفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض. وكلها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ اسماً لها، ويكون خبرهُ خبراً لها في موضع نصب، وهذا هو المراد بقولهِ: ككانَ كادَ وعسى، لكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلاَّ مضارعاً، نحو «كادَ زيدٌ يقوم، وعسى زيدٌ أن يقوم» وندر مجيئهُ اسماً بعد «عسى، وكادَ» كقولهِ:

أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحّاً دَائماً   لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيتُ صَائماً[1]

وقولهِ:

(١) ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه ١٨٥ والأشموني ١: ٢٥٩ وهمع الهوامع ١: ١٣٠ والخزانة ٤: ٧٧ وشرح شواهد المغني ١: ٤٤٥ وأمالي ابن الشجري ١: ١٦٤. ويروى لا تلحني، بدل: لا تكثرن.

فَأُبتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيباً وكم مِثْلِها فَارَقْتُهَا وهي تَصْفِرُ(١)

وهذا هو مراد المصنف بقولِهِ: «لكن ندر ـ إلى آخرِهِ» لكن في قولِهِ «غير مضارع» إبهام، فإنهُ يدخل تحتهُ: الإسم، والظرف، والجار والمجرور، والجملة الإسمية، والجملة الفعلية بغير المضارع، ولم يندر مجيءُ هذه كلها خبراً عن «عسى وكادَ» بل الذي ندر مجيءُ الخبر اسماً، وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبراً عن هذين.

* * *

وَكَوْنُهُ بِدُوْنِ «أَنْ» بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ، وَكَادَ ٱلأَمْرُ فِيْهِ عُكِسَا

أي اقتران خبر «عسى» بـ«أن» كثير، وتجريدهُ من «أَن» قليل، وهذا مذهب سيبويه. ومذهب جمهور البصريين أنهُ لا يتجرد خبرها من «أن» إلّا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلّا مقترناً بـ«أن» قال الله تعالى: ﴿ **فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِي بِالفَتْحِ** ﴾(٢). وقال عزَّ وجل: ﴿ **عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ** ﴾(٣).

ومن ورودِهِ بدون أن قولهُ:

عَسَى الكَرْبُ الذي أمسيتُ فيهِ يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ(٤)

وقولهُ:

(١) البيت لتأبط شراً (ثابت بن جابر). وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٣ والأشموني ٢: ٢٢٧ والأنصاف ٥٤٤ والعيني ٢: ١٦٥ والخزانة ٣: ٥٤ و٤: ٩٠ والدرر اللوامع ١: ١٠٧.

(٢) سورة المائدة الآية (٥٢).

(٣) سورة الاسراء الآية (٨).

(٤) البيت لهدبة بن الخشرم العذري (توفي نحو سنة ٥٠هـ) وهو في العيني ٢: ١٨٤ والخزانة ٤: ٨١ وشرح شواهد المغني ١: ٢٧٧ و٤٤٣ وابن عقيل ١: ١٣٢ وسيبويه ١: ٤٧٨ والمقتضب ٣: ٧٠ وشرح المفصل لابن يعيش الحلبي ٧: ١١٧ و١٢١ والأشموني ١: ٢٦٠ و٢٦٤.

عَسَى فرَجٌ يأتي بهِ اللهُ. إنهُ   لهُ كُلَّ يومٍ في خَلِيقَتِهِ أَمرُ[١]

وأما «كادَ» فذكر المصنف أنها عكس «عسى» فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من «أن» ويقل اقترانهُ بها، وهذا بخلاف ما نص عليهِ الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ «أن» مخصوص بالشعر. فمن تجردهِ من «أن» قولهُ تعالى: ﴿ **فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ** ﴾[٢]. وقال: ﴿ **مَنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ** ﴾[٣]. ومن اقترانهِ «بأن» قولهُ ﷺ: ﴿ **ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب** ﴾. وقول القائل:

كَادَتِ النَّفْسُ أن تفيضَ عليهِ   إذ غدا حَشْوَ رَيطَةٍ وَبُرُودِ[٤]

* * *

وَكَعَسَى حَرَى، وَلَكِنْ جُعِلَا   خَبَرُهَا حَتْمَاً ب «أن» مُتَّصِلَا

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ «أَنْ» مِثْلَ حَرَى   وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا «أَنْ» نَزَرَا

يعني أن «حرى» مثل «عسى» في الدلالة على رجاءِ الفعل، لكن يجب اقتران خبرها بـ «أن» نحو «حرى زيدٌ أن يقوم» ولم يجرد خبرها من «أن» لا في الشعر ولا في غيرهِ، وكذلك «اخلولقَ» تلزم «أن» خبرها نحو «اخلولقت السماءُ أن تمطر» وهو من أمثلة سيبويه، وإما «أوشكَ» فالكثير اقتران خبرها بـ «أن» ويقل حذفها منهُ، فمن اقترانهِ بها قولهُ:

---

(١) لا يعلم قائله. وهو في العيني ٢: ٢١٤ والدرر ١: ١٠٩ والهمع ١: ١٣١. ونسبه شارح شواهد شذور الذهب (ص: ٣٥٠) إلى محمد بن اسماعيل، ولم يذكر مصدره.

(٢) سورة البقرة الآية (٧١).

(٣) سورة التوبة الآية (١١٧).

(٤) البيت لمحمد بن مناذر اليربوعي بالولاء (ت: ١٩٨هـ) وهو في الأشموني ١: ٢٦١ وشذور الذهب ٣٥٤ ولسان العرب مادة «فيظ». وشرح شواهد المغني ٩٤٨. ويروي: «مذ ثوى» بدل: «إذا غدا».

ولو سُئِلَ الناسُ الترابَ لأَوشَكُوا   إذا قِيلَ هَاتوا أن يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا(١)

ومن تجردهِ منها قولهُ:

يُــوشِــكُ من فَــرَّ من منيَّتـهِ   في بَعْضِ غِـرَّاتهِ يُوَافِقُها(٢)

* * *

وَمِثْلُ كَـادَ فِي ٱلأَصَـحِّ كَـرَبَـا   وَتَرْكُ « أَنْ » مَعْ ذِي آشْرُوْعِ وَجَبَا
كَـأَنْشَـأَ ٱلسَّــائِقُ يَحْـدُو ، وَطَفِقْ   كَــذَا جَـعَـلْتُ وَأَخَــذْتُ وَعَــلِقْ

لم يذكر سيبويه في «كربَ» إلاَّ تجرد خبرها من «أن» وزعم المصنف أن الأصح خلافهُ وهو أنها مثل «كادَ» فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من «أن» ويقل اقترانهُ بها، فمن تجريدهِ قولهُ:

كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَواهُ يَذُوبُ   حِينَ قَالَ الوُشَاةُ: هندٌ غضوبُ(٣)

وسمع من اقترانهِ بها قولهُ:

سَقَاهَا ذوو الأَحْلامِ سَجْلاً على الظَّمَا   وقد كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أن تَقَطَّعَا(٤)

---

(١) البيت مجهول القائل. وهو في الأشموني ١: ٢٠٦ وشرح شذور الذهب ٣٥٠ رقم ١٢٧ ومجالس ثعلب ٤٣٣ والعيني ٢: ١٨٢ ولسان العرب مادة «وشك» والدرر ١: ١٠٦ وأمالي الزجاجي ١٩٧ وهمع الهوامع ١: ١٣٠ ويروي: فيمنعوا، بدل ويمنعوا.

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ٤٢ والأشموني ١: ١٦٢ وسيبويه ١: ٤٧٩ والعيني ٢: ١٨٧ وشرح شذور الذهب ٣٥٢ وهمع الهوامع ١: ١٢٩، و١٣٠ والكامل للمبرد ١: ٣٤٣ والعمدة ١: ١٠٨.

(٣) البيت للكلحبة اليربوعي العريني (واسمه: هبيرة بن عبد الله) شاعر جاهلي، من فرسان تميم وسادتها والبيت في العيني ٢: ١٨٩ وشرح شذور الذهب ٣٥٣ والأشموني شاهد رقم ٢٤٢ وهمع الهوامع ١: ١٣٠ والدرر ١: ١٠٥ .

(٤) البيت لأبي زيد الأسلمي، من قصيدة يهجو بها ابراهيم بن هشام، والي المدينة. والبيت في الأشموني ١: ٢٦٢ والمقرب ١٧ واوضح المسالك رقم ١٢٨ والتصريح ١: ١٠٧ وشرح شذور الذهب رقم ١٣٢.

والمشهور في «كرب» فتح الراءِ، ونقل كسرها أيضاً. ومعنى قولِهِ «وترك أن مع ذي الشروع وجبا» أن ما دلّ على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبرهِ بـ «أن» لما بينهُ وبين «أن» من المنافاة، لأن المقصود بهِ الحال، و«أن» للإستقبال، وذلك نحو «أنشأ السائق يحدو، وطفق زيد يدعو، وجعل يتكلم، وأخذ ينظم، وعلقَ يفعل كذا».

وَٱسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأوشَكَا وَكَادَ لَا غَيْرُ، وَزَادُوا مُوْشِكَا

أفعال هذا الباب لا تتصرف إلَّا «كادَ، وأوشكَ» فإنهُ قد استعمل منهما المضارع، نحو قولهِ تعالى: ﴿ **يَكَادُونَ يَسْطُونَ** ﴾[1] وقول الشاعر:

يُوْشك مَن فَرَّ من مَنِيَّتِهِ[2]

وزعم الأصمعي أنهُ لم يستعمل «يوشك» إلَّا بلفظ المضارع، ولم تستعمل «أوشك» بلفظ الماضي وليس بجيد، بل قد حكى الخليل استعمال الماضي، وقد ورد في الشعر كقولهِ:

ولو سئلَ الناسُ الترابَ لأوشكوا إذا قيلَ هاتوا: أن يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا[3]

نعم ـ الكثير فيها استعمال المضارع (وقل استعمال الماضي) وقول المصنف: «وزادوا موشكاً» معناهُ أنهُ قد ورد أيضاً استعمال اسم الفاعل من «أوشك» كقولهِ:

فَموشِكَةٌ أَرضُنَا أن تَعودَ خلافَ الأَنيسِ وحوشاً يَبَابَا[4]

---

(١) سورة الحج الآية ٧٢.

(٢) راجع الحاشية رقم (٢) صفحة ١٠٦.

(٣) راجع الحاشية رقم (١) صفحة ١٠٦.

(٤) البيت لأسامة بن الحارث، وهو في العيني ٢: ٢١٢ وهمع الهوامع ١: ١٢٩ والدرر اللوامع ١: ١٠٤ ونسبته فيه إلى أبي سهم الهذلي، وليس في اشعار الهذليين.

وقد يشعر تخصيصهُ «أوشك» بالذكر أنهُ لا يستعمل اسم الفاعل من «كادَ» وليسَ كذلك، بل قد ورد استعمالهُ في الشعر، كقولهِ:

أموتُ أسىً يوم الرجام، وإنني   يقيناً لَرَهنٌ بالذي أنا كائدُ[1]

وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب.

وافهم كلام المصنف أن غير «كادَ وأوشكَ» من أفعال هذا الباب لم يرد منهُ المضارع ولا اسم الفاعل، وحكى غيرهُ خلاف ذلك «فحكى صاحب الإنصاف» استعمال المضارع واسم الفاعل من «عسى» قالوا: عسى يعسي فهو عاسٍ، وحكى الجوهري مضارع «طفق» وحكى الكسائي مضارع «جعلَ».

بَعْدَ عَسَى آخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ   غِنىً بـ« أَنْ يَفْعَلَ » عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

اختصت «عسى، واخلولقَ، وأوشك» بأنها تستعمل ناقصة تامَّة، فأما الناقصة فقد سبق ذكرها. وأما التامَّة فهي المسندة إلى «أن» والفعل، نحو «عسى أن يقوم، واخلولقَ أن يأتي، وأوشكَ أن يفعل» فـ«أن» والفعل في موضع رفع فاعل «عسى، واخلولقَ، وأوشكَ» واستغنت بهِ عن المنصوب الذي هو خبرها. وهذا إذا لم يلِ الفعل الذي بعد «أن» ظاهر يصح رفعهُ بهِ فإن وليهُ نحو «عسى أن يقوم زيدٌ» فذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنهُ يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد «أن» فـ«أن» وما بعدها فاعل لعسى، وهي تامَّة، ولا خبر لها. وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ما ذكر الشلوبين وتجويز وجه آخر، وهو: أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد «أن» مرفوعاً بعسى اسماً لها، و«أن» والفعل في موضع نصب بعسى،

(١) البيت لكثير عزة، وهو في ديوانه (طبعة الجزائر ١٩٢٨) ٢: ١١٤ والأشموني ١: ٢٦٥ وهمع الهوامع ١: ١٢٩ والعيني ٢: ٩٨ والتصريح ١: ٢٠٨.

وتقدم على الإِسم، والفعل الذي بعد «أن» فاعلهُ ضمير يعود على فاعل «عسى» وجاز عودهُ عليهِ ـ وإن تأخر ـ لأنهُ مقدم في الرتبة.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول ـ على مذهب غير الشلوبين ـ «عسى أن يقوما الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون، وعسى أن يقمن الهندات» فتأتي بضمير في الفعل، لأن الظاهر ليس مرفوعاً بهِ بل هو مرفوع بـ «عسى»، وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول «عسى أن يقوم الزيدان، وعسى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم الهندات» فلا تأتي في الفعل بضمير، لأنهُ رفع الظاهر الذي بعدهُ.

وَجَرِّدَنْ عَسَى ، أَوِ ٱرْفَعْ مُضْمَرَا　　بِهَا ، إِذَا ٱسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

اختصت «عسى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الإِسم السابق، وهذه لغة تميم، وجاز تجريدها عن الضمير، وهذه لغة الحجاز، وذلك نحو «زيدٌ عسى أن يقوم» فعلى لغة تميم يكون في «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» و«أن يقوم» في موضع نصب بعسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في «عسى». و«أن يقوم» في موضع رفع بعسى، وتظهر فائدة ذلك: في التأنيث والتثنية والجمع فتقول ـ على لغة تميم ـ «هند عست أن تقوم، والزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندات عسين أن يقمن» وتقول ـ على لغة الحجاز ـ «هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندات عسى أن يقمن» وأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فيجب الاضمار فيهِ، فتقول: «الزيدان جعلا ينظمان» ولا يجوز ترك الأضمار، فلا تقول: «الزيدان جعل ينظمان» كما تقول: «الزيدان عسى أن يقوما».

وَٱلْفَتحَ وَٱلْكَسْرَ أَجِزْ فِي ٱلسِّينِ مِنْ　　نَحْوِ عَسِيتُ وَٱنْتِقا ٱلْفَتحِ زُكِنْ

إذا اتصل بعسى ضمير مرفوع وهو لمتكلم نحو «عسيتُ» أو مخاطب نحو «عسيتَ، وعسيتما، وعسيتم، وعسيتن» أو لغائبات نحو: «عسين» جاز كسر سينها وفتحها، والفتح أشهر، وقرأ نافع ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾(١) بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها.

إن وأخواتها

لإنَّ أَنَّ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلْ، كَأَنَّ - عَكْسُ مَا لِكَانَ مِن عَمَلْ
كَإِنَّ زَيْداً عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ وَلَكِنَّ ٱبْنَهُ ذُوْ ضِغْنِ

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للإبتداءِ، وهي ستة أحرف: إنَّ، وَأَنَّ، وكَأَنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ، وعدها سيبويه خمسة، فأسقط أنَّ المفتوحة، لأن أصلها «إنَّ» المكسورة، كما سيأتي.

ومعنى «إنَّ، وأَنَّ» التوكيد، ومعنى «كأنَّ» التشبيه، و «لكنَّ» الإستدراك، و «ليتَ» التمني، و «لعلَّ» الترجي والإشفاق، والفرق بين الترجي والتمني أن التمني يكون في الممكن نحو «ليتَ زيداً قائِمٌ» وفي غير الممكن، نحو «ليتَ الشباب يعود يوماً» وأن الترجي لا يكون إلاَّ في الممكن، فلا تقول «لعلَّ الشباب يعود»، والفرق بين الترجي والإشفاق أن الترجي يكون في المحبوب، نحو «لعلَّ الله يرحمنا» والإشفاق في المكروه نحو «لعل العدو يقدم».

وهذه الحروف تعمل عكس عمل «كانَ» فتنصف الإسم، وترفع الخبر، نحو«إنَّ زيداً قائِمٌ» فهي عاملة في الجزئين، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باقٍ على رفعهِ الذي كان لهُ قبل دخول «إن» وهو خبر المبتدأ.

---

(١) سورة محمد الآية ٢٢.

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إلاَّ فِي ٱلَّذِي : كَلَيْتَ فِيهَا ـ أَوْ هُنَا ـ غَيْـرَ ٱلْبَذِي

أي: يلزم تقديم الإسم في هذا الباب وتأخير الخبر، إلَّا إذا كان الخبر ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً، فإنهُ لا يلزم تأخيرُه، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: أنهُ يجوز تقديمهُ وتأخيرهُ، وذلك نحو «ليتَ فيها غير البذي» أو ليتَ هنا غير البذي» أي الوقح، فيجوز تقديم «فيها وهنا» على «غير» وتأخيرهما عنها.

والثاني: أنهُ يجب تقديمهُ نحو «ليتَ في الدار صاحبها» فلا يجوز تأخير «في الدار» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الإسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور، نحو «إن زيداً آكل طعامك» فلا يجوز في إن زيداً آكل طعامك «ان طعامك زيداً آكل» وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، نحو «إنَّ زيداً واثقٌ بك» أو «جالسٌ عندك» فلا يجوز تقديم المعمول على الإسم، فلا تقول: «إنَّ بك زيداً وثقٌ» أو «إنَّ عندك زيداً جالسٌ» وأجازهُ بعضهم، وجعل منهُ قوله:

فَـلَا تَلْحَني فيها فـإنَّ بِحُبِّهـا أخاكَ مُصابُ القلبُ حمٌّ بلابله(١)

* * *

وَهَمْــزَ إنَّ افْتَـحْ لِسَــدِّ مَصْــدَرِ مَسَـدَّهَـا وَفِي سِـوَى ذَاكَ ٱكْسِـرِ

«إنَّ» لها ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، ووجوب الكسر، وجواز الأمرين، فيجب فتحها إذا قدرت بمصدر: كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل، نحو

(١) أنشده سيبويه ولم يسم قائله، وهو في الأشموني ١: ٢٧٢ وشرح شواهد المغني ٩٦٩ وهمع الهوامع ١: ١٣٥ والخزانة ٣: ٥٧٢ وسيبويه ١: ٢٨٠ والعيني ٢: ٣٠٩ والدرر ١: ١١٣ والمقرب ١٩.

«يعجبني أَنك قائِمٌ» أي: قيامك، أو منصوبِهِ، نحو «عرفت أَنك قائِمٌ» أي: قيامك، أو في موضع مجرور بحرف، نحو «عجبت من أنك قائِمٌ، أي: من قيامك، وإنما قال: «لسَدِّ مصدر مسدَّها» ولم يقل: لسد مفرد مسدها، لأنهُ قد يسد المفرد مسدها ويجب كسرها، نحو «ظننت زيداً أنهُ قائمٌ» فهذه يجب كسرها وإن سد مسدها مفرد، لأنها في موضع المفعول الثاني، ولكن لا تقدر بالمصدر، إذ لا يصح «ظننت زيداً قيامَه». فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها، بل تكسر: وجوباً أو جوازاً، على ما سنبين، وتحت هذا قسمان: أحدهما: وجوب الكسر، والثاني: جواز الفتح والكسر. فأشار إلى وجوب الكسر بقولِهِ:

فَاكسِرْ فِي ٱلْابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ ... وَحَيثُ «إِنَّ» لِيَمِيْنٍ مُكْمِلَهْ
أَوْ حُكِيتْ بِٱلْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ ... حَال، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُوْ أَمَلْ
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ... بِٱللَّامِ، كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُوْ تُقَى

يجب الكسر في ستة مواضع:

الأول: إذا وقعت «إن» ابتداءً، أي: في أول الكلام نحو «إنَّ زيداً قائِمٌ» ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداءً، فلا تقول: أَنك فاضلٌ عندي» بل يجب التأخير فتقول: عندي أَنك فاضلٌ» وأجاز بعضهم الإبتداءَ بها.

الثاني: أن تقع «إن» صدر الصلة نحو «جاءَ الذي إنهُ قائِمٌ» ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ ﴾[1].

الثالث: أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام، نحو «والله إنَّ زيداً لقائِمٌ» وسيأتي الكلام على ذلك.

الرابع: أن تقع في جملة محكية بالقول، نحو «قلت إنَّ زيداً قائِمٌ» قال

(١) سورة القصص الآية ٧٦.

تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ﴾[1] . فإن لم تُحكَ بِهِ ـ بل أُجري القول مجرى الظن ـ فتحت، نحو «اتقول أَنَّ زيداً قائِمٌ» أي أتظن.

الخامس: أن تقع في جملة موضع الحال، كقولِهِ: «زرتُهُ وإني ذو أمل» **ومنهُ قولُهُ تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾[2] . وقول الشاعر :**

ما أَعْطَيَاني وَلَا سَأَلْتُهما ... إلَّا وإنّي لحَاجِزي كَرَمي[3]

السادس: أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علّق عنها باللام. «علمت إنَّ زيداً لقائِمٌ» وسنبين هذا في باب «ظننت» فإن لم يكن في خبرها اللام فتحت، نحو «علمت أَنَّ زيداً قائِمٌ».

هذا ما ذكرهُ المصنف،وأوردعليه أنهُ نقص مواضع يجب كسر «إن» فيها. ومنه قوله تعالى ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ الثاني إذا وقعت[4] بعد حيث نحو : اجلس حيث إنّ زيداً جالس . الثالث إذا وقعت في جملة هي خبر اسم عين نحو زيد انه قائم .

انتهى، ولا يرد عليهِ شيءُ من هذه المواضع لدخولها تحت قولِه: فاكسر في الابتدا»، لأن هذه إنما كسرت لكونها أول جملة مبتدأ بها.

بَعْدَ إذَا فُجَاءَةٍ ، أَوْ قَسَمِ ... لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
مَعْ تِلوِ فالجَزَا ، وَذَا يَطَّرِدُ ... فِي نَحْوِ « خيرُ ٱلْقَوْلِ إنّي أَحْمَدُ »

يعني أنهُ يجوز فتح «إن» وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية، نحو

(١) سورة مريم الآية ٣٠ .
(٢) سورة الأنفال الآية ٥ .
(٣) البيت لكثرة عزة، وهو في ديوانه ٢ : ٦٦ والأشموني ١ : ٢٧٥ وسيبويه ١ : ٤٧٢ والعيني ٢ : ٣٠٨ والمقرب ٢ : ٣٤٦ والأغاني ٨ : ٢٨ والمصون ١٦٨ .
(٤) سورة البقرة الآية ١٣ .

«خرجت فإذا إن زيداً قائِمٌ» فمن كسرها جعلها جملة، والتقدير: خرجت فإذا زيدٌ قائِم، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدراً وهو مبتدأ خبرهُ إذا الفجائية، والتقدير: «فإذا قيام زيد» أي: ففي الحضرة قيام زيد، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، والتقدير: «خرجت فإذا قيام زيد موجود» ومما جاءَ بالوجهين قولهُ:

وكُنتُ أَرَى زَيداً كَما قِيلَ سَيِّداً   إذا إنهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهازِمِ (١)

روي بفتح «أن» وكسرها، فمن كسر جعلها جملة مستأنفة، والتقدير «إذا هو عبد القفا واللهازِمِ» ومن فتح جعلها مصدراً مبتدأ، وفي خبرهِ الوجهان السابقان، والتقدير على الأول «فإذا عبوديتُهُ» أي: ففي الحضرة عبوديتُهُ، وعلى الثاني: فإذا عبوديتهُ موجودة . وكذا يجوز فتح «إن» وكسرها إذا وقعت جواب قسم وليس في خبرها اللام، نحو «حلفت أنَّ زيداً قائمٌ» بالفتح والكسر، وقد روي بالفتح والكسر قولُهُ:

لتقعدنَّ مَقْعَد القَصيّ   مِنّيَ ذي القاذورَةِ المَقْليّ
أو تَحْلِفي بِرَبّكِ العليّ   إني أبو ذَيّالِكِ الصَّبِيّ (٢)

ومقتضى كلام المصنف أنهُ يجوز فتح «إن» وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام، سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية، والفعل فيها ملفوظ بهِ، نحو «حلفت أنَّ زيداً قائِمٌ» أو غير ملفوظ بهِ، نحو «والله انَّ زيداً قائِمٌ» ام اسمية نحو «لعمرك إن زيداً قائِمٌ».

---

(١) أنشده سيبويه ولم يسم قائله، وهو في كتاب سيبويه ١: ٤٧٢ والأشموني ١: ٢٧٦ والخزانة ٤: ٣٠٣ وشرح المفصل ٤: ٩٧ والخصائص ٢ و أوضح المسالك رقم ٣١٤ وشرح شذور الذهب ٢٦٩ والمقتضب ٢: ٣٥١.

(٢) لرؤبة بن العجاج، وهما في ديوانه ١٨٨ والعيني ٢: ٢٣٨ و٤: ٥٣٥ والأشموني ١: ٢٧٦ والتصريح ١: ٢١٩.

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «إن» بعد فاءِ الجزاءِ، نحو «من يأتني فإنهُ مكرم» فالكسر على جعل «إن» ومعمولها جملة أجيب بها الشرط، فكأنهُ قال: «من يأتني فهو مكرم» والفتح على جعل «إن» وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير «من يأتني فإكرامُه موجود» ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير «فجزاؤهُ الإكرام».

ومما جاءَ بالوجهين قولُه تعالى: ﴿ **كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ. أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ** ﴾[1] قرىءَ ﴿**فإنه غفور رحيم**﴾ بالفتح والكسر، فالكسر على جعلها جملةً جوابفا لمن، والفتح على جعلها مصدراً مبتدأ خبرهُ محذوف والتقدير «فالغفران جزاؤهُ»، أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف، التقدير «فجزاؤهُ الغفران».

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «أن» بعد مبتدأ هو في المعنى قول، وخبر «إن» قول، والقائل واحد، نحو «خير القول إني أحمد» فمن فتح جعل «أن» وصلتها مصدراً خبراً عن «خير» والتقدير «خير القول حمد الله» فـ «خير»: مبتدأ، و«حمد الله» خبرُه، ومن كسر جعلها جملة خبراً عن «خير» كما تقول: أول قراءَتي (سبح اسم ربك الأعلى). فأول: مبتدأ، و«سبح اسم ربك الأعلى» جملةً خبر عن «أول» وكذلك «خير القول» مبتدأ، و«إني أحمد الله» خبرهُ، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط، لأنها نفس المبتدأ في المعنى، فهي مثل «نطقي الله حسبي» ومثّل سيبويه هذه المسألة بقولِهِ: «أول ما أقول إني أحمد الله» وخرج الكسر على الوجه الذي تقدم ذكرهُ. وهو أنهُ من باب الإخبار بالجمل، وعليهِ جرى جماعة من المتقدمين

---

(١) سورة الأنعام الآية ٥٤.

والمتأخرين: كالمبرد والزجاج والسيرافي وأبي بكر بن طاهر، وعليهِ أكثر النحويين.

وَبَعْدَ ذَاتِ ٱلْكَسْرِ تَصحبُ ٱلْخَبرْ ... لَامُ ٱبْتِـدَاءٍ نَـحْـوُ إنِّي لَـوَزَرْ

يجوز دخول لام الإبتداءِ على خبر «إنَّ المكسورة، نحو «إنَّ زيداً لقائمٌ» وهذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام، لأن لها صدر الكلام، فحقها أن تدخل على «إن» نحو «لإن زيداً قائمٌ» ولكن لما كانت اللام للتأكيد وإن للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فاخروا اللام إلى الخبر. ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات «إن». فلا تقول «لعلَّ زيداً لقائمٌ» وأجاز الكوفيون دخولها على خبر «لكن» وأنشدوا:

يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَواذِلي ... ولكنني من حُبِّهـا لَعَمِيدُ(1)

وخرج على أن اللام زائدة، كما شذ زيادتها في خبر «أمسى» نحو قولِهِ:

مَرُّوا عَجَالى فَقَالوا كَيفَ سَيّدُكم؟ ... فقال من سئلوا: أمْسَى لَمَجْهُودَا(2)

أي: أمسى مجهوداً، وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذاً، كقولِهِ:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَـه ... تَرْضى من اللَّحم بِعَظم الرَّقَبَة(3)

---

(1) لا يعلم قائله. وهو الأشموني ١: ٢٨٠ والعيني ٢: ٢٤٧ وشرح المفصل ٨: ٦٢، ٦٤، ٦٩ وهمع الهوامع ١: ١٤٠ والخزانة ٤: ٣٤٣ وشرح شواهد المغني ٦٠٥.

(2) أنشده ثعلب ولم يسم قائله، وهو في الأشموني ٢: ٢١٤ والعيني ٢: ٣١٠ والخزانة ٤: ٣٣٠ ومجالس ثعلب ١٥٥ وهمع الهوامع ١: ١٤٤ والدرر ١: ١١٧ وشرح المفصل ٨: ٦٤ و٨٧.

(3) البيت لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٠ والدرر ١: ١١٧١ والعيني ١: ٥٣٤ و٢: ١٥١ والخزانة ٤: ٣٢٨، ٣٤٤ وشرح المفصل ٣: ١٣٠ و٧: ١٥٠ ولسان العرب مادة «شهرب». وهمع الهوامع ١: ١٤٠.

وأجاز المبرد دخولها على خبر أَنَّ المفتوحة، وقد قرىءَ شاذّاً ﴿ **إلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ** ﴾[1] بفتح «أن» وخرج أيضاً على زيادة اللام.

* * *

وَلَا يَلِي ذِي ٱللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا ... وَلَا مِنَ ٱلْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى ٱلْعِدَى مُسْتَحْوِذَا

إذا كان خبر «إن» منفيّاً لم تدخل عليهِ اللام، فلا تقول «إن زيداً لما يقوم» وقد ورد في الشعر، كقولِهِ:

وأعلمُ أنَّ تَسْلِيماً وتركاً ... للا مُتَشَابِهَانِ ولا سواءُ[2]

وأشار بقولِهِ: ولا من الأفعال ما كرضيا، إلى أنهُ إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بقد لم تدخل عليهِ اللام، فلا تقول: «إن زيداً لرضي». وأجاز ذلك الكسائي، وهشام، فإن كان الفعل مضارعاً دخلت اللام عليهِ، ولا فرق بين المتصرف نحو «إن زيداً ليرضى» وغير المتصرف، نحو «إن زيداً ليذر الشر» هذا إذا لم تقترن بِهِ السين أو سوفَ. فإن اقترنت بِهِ نحو «إن زيداً سوفَ يقوم» أو «سيقوم» ففي جواز دخول اللام عليهِ خلاف، فيجوز إذا كان «سوف» على الصحيح، وأما إذا كانت السين فقليل. وإن كان ماضياً غير متصرف فظاهر كلام المصنف دخول اللام عليهِ، فتقول: «إن زيداً لنعم الرجل، وإن عمراً لبئس الرجل» وهذا مذهب الأخفش، والفراءِ، والمنقول أن سيبويه لا يجيز ذلك. فإن قُرِن الماضي المتصرف بـ «قد» جاز دخول اللام عليه، وهذا هو المراد بقولِهِ «وقد يليها مع قد» نحو «إن زيداً لقد قام».

* * *

(١) سورة الفرقان الآية ٢٠.

(٢) البيت لأبي حزام العكلي، وهو في الأشموني ١: ٢٨١ والعيني ٢: ٢٤٤ والخزانة ٤: ٣٣١ وهمع الهوامع ١: ٨٨ والدرر ١: ٦٧ و ١١٦.

وَتَصْحَبُ ٱلْـوَاسِطَ مَعْمُوْلَ ٱلْخَبَـرْ   وَٱلْفَصْلَ ، وَٱسْمَاً حَلَّ قَبْلَهُ ٱلْخَبرْ

تدخل لام الإبتداءِ على معمول الخبر إذا توسط بين الإسم والخبر، نحو «إن زيداً لطعامك آكل»، وينبغي أن يكون الخبر حينئذٍ مما يصح دخول اللام عليهِ كما مثلنا، فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام عليهِ لم يصح دخولها على المعمول، كما إذا كان الخبر فعلاً ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ «قد» لم يصح دخول اللام على المعمول، فلا تقول: «إن زيداً لطعامك آكل». وأجاز ذلك بعضهم. وإنما قال المصنف: «وتصحب الواسط» ـ أي المتوسط ـ تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر، فلا تقول «إن زيداً آكل لطعامك».

واشعر قولُهُ بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر، فلا تقول: «إن زيداً لطعامك لآكل». وذلك من جهة أنهُ خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط، وقد سمع ذلك قليلاً، حكي من كلامهم: «إني لبحمد الله لصالح».

وأشار بقولِهِ: «والفصل» إلى أن لام الإبتداءِ تدخل على ضمير الفصل نحو «إن زيداً لهو القائِمُ» قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾[1] فـ «هذا» اسم «إن» و «هو» ضمير الفصل. ودخلت عليهِ اللام، و «القصص» خبر «إن».

وسمي ضمير الفصل لأنه يفصل بين الخبر والصفة، وذلك إذا قلت: «زيد هو القائِمُ» فلو لم تأتِ بـ «هو» لاحتمل أن يكون «القائِم» صفة لزيد، وأن يكون خبراً عنهُ، فلما أتيت بـ «هو» تعين أن يكون «القائِم» خبراً عن زيد. وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر، نحو «زيدٌ هو

(١) سورة آل عمران الآية ٦٢ .

القائمُ» أو بين ما أصلُهُ المبتدأ والخبر نحو «ان زيداً لهو القائِمُ». وأشار بقولِهِ: «واسماً حلَّ قبلهُ الخبر» إلى أن لامٍ الإبتداءِ تدخل على الإسم إذا تأخر عن الخبر نحو «إن في الدار لزيداً». قال الله تعالى: ﴿ **وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ** ﴾[1]

وكلامهُ يشعر أيضاً بأنهُ إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الإسم المتأخر لم تدخل على الخبر، وهو كذلك، فلا تقول: «إن زيداً لهو لقائِم» ولا «إن لفي الدار لزيداً».

ومقتضى إطلاقِهِ في قولِهِ: إن لام الابتداءِ تدخل على المعمول المتوسط بين الإسم والخبر، ان كل معمول إذا توسط جاز دخول اللام عليهِ. كالمفعول الصريح، والجار والمجرور، والظرف، والحال، وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال، فلا تقول «إن زيداً لضاحكاً راكب».

وَوَصْلُ «مَا» بِذِي ٱلْحُرُوفِ مُبْطِلُ إعْمَالَهَا. وَقَدْ يُبَقَّى ٱلْعَمَلُ

إذا اتصلت «ما» غير الموصولة بإن وأخواتها كفَّتها عن العمل، إلاَّ «ليتَ» فإنهُ يجوز فيها الإعمال والإهمال، فتقول «إنما زيدٌ قائِمٌ» ولا يجوز نصب «زيد» وكذلك أَنَّ وكأَنَّ ولكنَّ ولعلَّ، وتقول «ليتما زيدٌ قائِمٌ». وإن شئت نصبت «زيد» فقلت «ليتما زيداً قائِمٌ».

وظاهر قول المصنف ـ رحمهُ الله تعالى ـ: أن «ما» إذا اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل. وقد تعمل قليلاً، وهذا مذهب جماعة من النحويين كالزجاجي وابن السرَّاج، وحكى الأخفش والكسائي: «إنما زيداً

(١) سورة القلم الآية ٣.

قائِمٌ» والصحيح المذهب الأول، وهو أنه لا يعمل منها مع «ما» إلاَّ «ليتَ»، وأما ما حكاهُ الأخفش والكسائي فشاذ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة، فإنها لا تكفها عن العمل، بل تعمل معها، والمراد بالموصولة التي بمعنى «الذي» نحو «إن ما عندك حسن» أي: إن الذي عندك حسن، والتي هي مقدرة بالمصدر، نحو «إن ما فعلت حسن» أي: إن فعلك حسن.

* * *

وَجَـائِـزٌ رَفْعُـكَ مَعْطُوْفـاً عَلَى مَنْصُوْبِ «إنَّ» بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

أي: إذا أُتي بعد اسم «إن» وخبرها بعاطف جاز في الإسم الذي بعدهُ وجهان: أحدهما: النصب عطفاً على اسم «إن» نحو «إن زيداً قائِمٌ وعمراً» والثاني: الرفع نحو «إن زيداً قائِمٌ وعمرو». واختلف فيهِ: فالمشهور أنهُ معطوف على محل اسم «إن» لأنهُ في الأصل مرفوع لكونِهِ مبتدأ، وهذا يشعر بِهِ ظاهر كلام المصنف، وذهب قوم إلى أنهُ مبتدأ وخبرهُ محذوف، والتقدير «وعمرو، كذلك» وهو الصحيح.

فإن كان العطف قبل أن تستكمل «إنَّ» أي: قبل أن تأخذها خبرها، تعين النصب عند جمهور النحويين، فتقول: إن زيداً وعمراً قائِمان، وإنك وزيداً ذاهبان» وأجاز بعضهم الرفع.

وَأُلْـحِـقَـتْ بِـإِنَّ لَـكِـنَّ وَأَنْ مِـنْ دُوْنِ لَـيْـتَ وَلَـعَـلَّ وَكَـأَنْ

حكم «أَن» المفتوحة و«لكن» في العطف على اسمها حكم «إن» المكسورة، فتقول: «علمت أَنَّ زيداً قائِمٌ وعمرو» برفع عمرو ونصبهِ، وتقول: «علمت أن زيداً وعمراً قائمان» بالنصب فقط عند الجمهور، وكذلك تقول: «ما زيدٌ قائماً لكنَّ عمراً منطلقٌ وخالداً» بنصب خالد ورفعهِ، «وما زيدٌ قائماً لكن عمراً وخالداً منطلقان» بالنصب فقط.

وأمّا ليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ، فلا يجوز معها إلاَّ النصب، تقدم المعطوف، أو تأخر، فتقول «ليتَ زيداً وعمراً قائمان» و«ليت زيداً قائِمٌ وعمراً» بنصب «عمرو» في المثالين، ولا يجوز رفعهُ. وكذلك «كأنَّ» و«لعلَّ». وأجاز الفراءُ الرفع فيه متقدماً ومتأخراً، مع الأحرف الثلاثة.

وَخُفِّفَتْ إنَّ فَقَلَّ ٱلْعَمَلُ ... وَتَلْزَمُ ٱللَّامُ إذَا مَا تُهْمَلُ
وَرُبَّمَا ٱسْتُغْنِيَ عَنْهَا إنْ بَدَا ... مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

إذا خُفّفت «إن» فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول: «إنْ زيدٌ لقائِمٌ» وإذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين «ان» النافية، ويقل إعمالها فتقول: «إن زيداً قائِمٌ». وحكى الأعمال سيبويه والأخفش ـ رحمهما الله تعالى ـ فلا تلزمها حينئذٍ اللام، لأنها لا تلتبس ـ والحالة هذه ـ بالنافية لأن النافية لا تنصب الاِسم وترفع الخبر، وإنما تلتبس بأن النافية إذا أهملت، ولم يظهر المقصود بها، فإن ظهر المقصود بها، فقد يستغنى عن اللام كقولِهِ:

وَنَحْنُ أُباةُ الضَّيمِ مِن آلِ مالكٍ ... وإنْ مَالكٌ كانتْ كِرَامَ المَعَادِنِ (١)

التقدير: وإن مالك لكانت، فحذفت اللام لأنها لا تلتبس بالنافية، لأن المعنى على الإثبات، وهذا هو المراد بقولِهِ: وربما استغني عنها إن بدا ـ إلى آخر البيت.

واختلف النحويون في هذه اللام: هل هي لام الابتداءِ دخلت للفرق بين «إن» النافية، و«إن» المخففة من الثقيلة، أو هي لام أخرى اجتلبت للفرق؟ وكلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداءِ دخلت للفرق.

---

(١) البيت للطرماح (الحكم بن حكيم) وهو في ديوانه ١٧٣ والأشموني ١: ٢٨٩ والعيني ٢: ٢٧٦ والدرر ١: ١٨١ وهمع الهوامع ١: ١٤١.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخضر، وهي قولُهُ ﷺ: ﴿قد علمنا إن كنت لمؤمناً﴾ فمن جعلها لام الابتداءِ أوجب كسر «إن» ومن جعلها لاماً أخرى ـ اجتلبت للفرق ـ فتح أن، وجرى هذا الخلاف في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير، وبين أبي علي الفارسي، فقال الفارسي: «هي لام غير لام الإبتداءِ اجتلبت للفرق، وبهِ قال ابن أبي العافية، وقال الأخفش الصغير: إنما هي لام الإبتداءِ دخلت للفرق، وبهِ قال ابن الأخضر.

وَٱلْفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلاَ تُلْقِيهِ غَالِباً بِإنْ ذِي مُوْصَلاَ

إذا خففت «إن» فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداءِ، نحو كَانَ وأخواتها، وظن وأخواتها. قال تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ ﴾(1) وقال تعالى: ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾(2). وقال تعالى: ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾(3). ويقل ان يليها غير الناسخ. واليهِ أشار بقولِهِ « غالباً » ومنهُ قول بعض العرب: « إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه ». وقولهم: « إن قنعت كاتبك لسوطاً، وأجاز الأخفش « إن قام لأنا » ومنهُ قول الشاعر:

شُلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عليكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ(4)

* * *

(1) سورة البقرة الآية ١٤٣.

(2) سورة القلم الآية ٥١.

(3) سورة الأعراف الآية ١٠٢.

(4) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، وهو في الخزانة ٤: ٣٤٨ وأسماء المغتالين ١٥٨ وسيبويه ٢: ٢٥٥ والأشموني ١: ٢٩٠ والعيني ٢: ٤٧٨ وشرح المفصل ٨: ٧١، و٧٢، ٧٦ وهمع الهوامع ١: ١٤٢ والإنصاف ٦٤١ وشرح شواهد المغني ١: ٧١ والمقرب ٢٠.

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَـاسْمُهَـا اسْتَكَنْ   وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

اذا خففت أَن المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمها إلاّ ضمير الشأن محذوفاً، وخبرها لا يكون إلاّ جملةً، وذلك نحو «علمت أن زيدٌ قائمٌ» فـ «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، وهو محذوف، والتقدير «أنهُ» و «زيدٌ قائِمٌ» جملة في موضع رفع خبر «أن» والتقدير: علمت أنهُ زيدٌ قائِمٌ، وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن، كقولِهِ:

فلو أَنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سَأَلْتِنِي   طَلاَقَكِ لم أَبْخَلْ وأنتِ صديقُ[1]

* * *

وَإِنْ يَكُنْ فِعْـلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَـا   وَلَمْ يَكُـنْ تَصْـرِيفُـهُ مُمْتَنِعَـا
فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ، أَوْ نَفْيٍ، اَوْ   تَنْفِيسٍ، اَوْ لَوْ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

أذ وقع خبر «أن» المخففة جملة إسمية لم يحتج إلى فاصل، فتقول: «علمت أن زيدٌ قائِمٌ» من غير حرف فاصل بين «أن» وخبرهـا، إلاّ إذا قصد النفي فيفصل بينهما بحرف النفي كقولِهِ تعالى: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[2].

وإن وقع خبرها جملة فعلية، فلا يخلو: إما أن يكون الفعل متصرفاً أو غير متصرف، فإن كان غير متصرف لم يؤتَ بفاصل، نحو قولِهِ تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَاسَعَى﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَد

---

(١) سورة النجم الآية ٣٩.

(٢) سورة هود الآية ١٤.

(٣) أنشده الفراء ولم يسم قائله. وهو في الأشموني ١: ٢٩٠ والعيني ٢: ٣١١ والخزانة ٢: ٤٦٥ وشرح شواهد المغني ١: ١٠٥ والدرر ١: ١٢٠ وهمع الهوامع ١: ١٤٣ والانصاف ٢٠٥.

اقْتَرَبَ أَجَلُهُم ﴾[1]. وإن كان متصرفاً فإما أن يكون دعاءً أو لا ، فإن كان دعاءً لم يفصل كقولِهِ تعالى : ﴿ وَالخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا ﴾[2]. في قراءَةِ من قرأ (غضب) بصيغة الماضي، وإن لم يكن دعاءً فقال قوم: يجب أن يفصل بينهما إلا قليلاً، وقالت فرقة ـ منهم المصنف ـ يجوز الفصل وتركُهُ، والأحسن الفصل، والفاصل أحد أربعة أشياء: الأول: «قد» كقولِهِ تعالى: ﴿ وَنَعْلَمْ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾[3]. الثاني : حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف ، فمثال السين قولُهُ تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾[4]. ومثال سوف ، قول الشاعر :

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ ... انْ سَوفَ يأتي كُلُّ مَا قُدِرا[5]

الثالث : النفي ، كقولِهِ تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[6] وقولُهُ تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾[7]. وقولُهُ تعالى : ﴿ أَيَحْسُبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾[8]. الرابع : « لو » وقل من ذكر كونها فاصلة من النحويين ـ ومنهُ قولُهُ تعالى : ﴿ وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ ﴾[9] وقولُهُ تعالى : ﴿ أَوَ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ ﴾[10]. ومما جاءَ بدون فاصل قولُهُ :

---

(١) سورة الأعراف الآية ١٨٥ .
(٢) سورة النور الآية ٩ .
(٣) سورة المائدة الآية ١١٣.
(٤) سورة المزمل الآية ٢٠.
(٥) أنشده أبو علي الفارسي ولم يعزه إلى أحد. وهو في الأشموني ١: ٢٩٢ وشرح شذور الذهب ٣٦٦ رقم ١٣٩ وشرح شواهد المغني ٨٢٨ والعيني ٢: ٣١٣ ومعاهد التنصيص ١: ٣٧٧ وهمع الهوامع ١: ١٤٨.
(٦) سورة طه الآية ٨٩ .
(٧) سورة القيامة الآية ٣ .
(٨) سورة البلد الآية ٧ .
(٩) سورة الجن الآية ١٦ .
(١٠) سورة الأعراف الآية ١٠٠

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلونَ فَجَادُوا قبل أنْ يُسأَلوا بأعظمِ سُؤْلِ[1]

وقولهُ تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾[2] في قراءَة من رفع (يتم) في قول، والقول الثاني: أَنَّ «أَنْ» ليست مخففة من الثقيلة، بل هي الناصبة للفعل المضارع، وارتفاع (يتم) بعدهُ شذوذاً.

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فَنُوِي مَنْصُوبُها وَثَابِتاً أَيْضاً رُوِي

أذا خففت «كَأَنَّ» نُوِي اسمها، وأُخبر عنها بجملة إسمية، نحو «كأَنْ زيدٌ قائِم أو جملة فعلية مصدرة بـ «لم» كقولِهِ تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾[3]. أو مصدرة بـ «قد» كقولِهِ:

افِدَ التَّرحلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لمَّا تَزل بِرِحَالِنا وكأَن قَدِ[4]

أي: «وكأَن قد زالت» فإسم «كأَن» في هذه الأمثلة محذوف، وهو ضمير الشأن، والتقدير «كأنهُ زيدٌ قائِمٌ، وكأنهُ لم تغن بالأمس، وكأنهُ قد زالت» والجملة التي بعدها خبر عنها، وهذا معنى قولِهِ «فنوي منصوبها». وأشار بقولِهِ «وثابتاً أيضاً روي» إلى أنهُ قد روي اثبات منصوبها، ولكنهُ قليل ومنهُ قولُهُ:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كأن ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ[5]

---

(١) لا يعلم قائله، وهو في الأشموني ١: ٢٩٢ وهمع الهوامع ١: ١٤٣ والعيني ٢: ٢٩٤ والدرر ١: ١٢٠ والتصريح ١: ١٣٣.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٣.

(٣) سورة يونس الآية ٢٤.

(٤) راجع الحاشية رقم (٢). صفحة ٩.

أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قدن.

(٥) هذا البيت من ابيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها. وهو في الأشموني ١: ٢٩٣

فثدييهِ اسم كان، وهو منصوب بالياءِ لأنهُ مثنى، و «حقان» خبر كان، وروي: كأن ثدياه حقان فيكون اسم «كان» محذوفاً وهو ضمير الشأن، والتقدير «كأنهُ» و «ثدياهُ حقان» مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كان، ويحتمل أن يكون «ثدياهُ» اسم «كان» وجاءَ بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها.

وهمع الهوامع ١: ١٤٣ وسيبويه ١: ٢٨١ و٢٨٣ والخزانة ٤: ٣٥٨ وقطر الندى رقم ٦٠ وأوضح المسالك رقم ١٥٢ والدرر ١: ١٢٠ وابن الشجري ١: ٢٣٧ وشرح المفصل ٨: ٧٢ وشرح شذور الذهب ٣٦٩ والتصريح ١: ٢٣٤ والعيني ٢: ٣٠٥ والمحتسب ١: ٩.
ويروى: «وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان» و «نحر مشرق اللون».

لا التي لنفي الجنس

عَمَل إنَّ اجْعَلْ لِـلا في نَكِرَهْ   مُـفْـرَدَةً جَـاءَتْـكَ أَوْ مُـكَـرَّرَهْ

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداءِ، وهي «لا» التي لنفي الجنس، والمراد بها «لا» التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كلِه. وإنما قلت التنصيص احترازاً من التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً، نحو: «لا رجلٌ قائماً»، فإنها ليست نصّاً في نفي الجنس إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس، فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز «لا رجلٌ قائماً، بل رجلان» وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز، نحو: «لا رجلٌ قائماً بل رجلان»، وأما «لا» هذه فهي لنفي الجنس ليس إلا، فلا يجوز «لا رجلٌ قائِمٌ».

وهي تعمل عمل «إنَّ، فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة ـ وهي التي لم تتكرر ـ نحو «لا غلامَ رجل قائِمٌ»، وبين المكررة، نحو «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله».

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة، فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مؤول بنكرة، كقولهم «قضية ولا أبا حسن لها» فالتقدير: ولا مسمى بهذا الاسم لها، ويدل على أنهُ معامل معاملة النكرة، وصفهُ بالنكرة كقولك «لا أبا

حسن حلالاً لها» ولا يفصل بينها وبين اسمها، فإن فصل بينهما الغيت، كقولِهِ تعالى: «لا فيها غول».

فَٱنْصِبْ بِهَا مُضَافاً ، اَوْ مُضَارِعَهْ وَبَعْـدَ ذَاكَ ٱلْخَبَـرَ ٱذْكُــرْ رَافِعَـهْ
وَرَكِّبِ ٱلْمُفْــرَدَ فَـاتِحَــاً : كَـلاَ حَـوْلَ وَلاَ قُوَّةَ ، وَٱلثَّـانِي ٱجْعَـلاَ
مَرْفُوعَـاً اَوْ مَنْصُوبَـاً ، اَوْ مُرَكَّبَـا وَإنْ رَفَـعْـتَ أَوَّلاً لاَ تَـنْـصِـبَــا

لا يخلو اسم «لا» هذه من ثلاثة أحوال: الحال الأول: أن يكون مضافاً، نحو «لا غلامَ رجل حاضرٌ». الحال الثاني: أن يكون مضارعاً للمضاف، أي مشابهاً لَهُ، والمراد بِهِ: كل اسم تعلق بما بعدهُ: إما بعمل، نحو «لا طالعاً جبلاً ظاهرٌ، ولا خيراً من زيد راكبٌ» وإما بعطف نحو: «لا ثلاثة وثلاثين عندنا»، ويسمى المشبه بالمضاف: مطولاً، وممطولاً، أي ممدوداً، وحكم المضاف والمشبه به النصب لفظاً، كما مثل. والحال الثالث: أن يكون مفرداً، والمراد به ـ هنا ـ ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف، فيدخل فيهِ المثنى والمجموع، وحكمهُ البناءُ على ما كان ينصب به، لتركبهِ مع «لا» وصيرورتِه معها كالشيءِ الواحد، فهو معها كخمسة عشر، ولكن محلُه النصب بلا، لأنه اسم لها، فالمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يبنى على الفتح، لأن نصبَه بالفتحة، نحو، «لا حولَ ولا قوة إلا بالله» والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به ـ وهو الياءُ ـ نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لزيد» فمسلمين ومسلمين مبنيان لتركبهما مع «لا» كما بني رجل لتركبه معها.

وذهب الكوفيون والزجَّاج إلى أن «رجلاً» في قولك «لا رجل» معرب، وإن فتحتهُ فتحة إعراب لا فتحة بناء، وذهب المبَرّد إلى أن «مسلمين ومسلمين» معربان.

وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم: يبنى على ما كان ينصب بِهِ ـ وهو الكسر ـ فتقول: «لا مسلمات لك» بكسر التاء، ومنهُ قولهُ:

إنَّ الشَّبابَ الذي مَجدٌ عواقبهُ فيه نَلِذُّ ولا لذَّاتِ للشَّيْبِ(١)

وأجاز بعضهم الفتح نحو «لا مسلماتَ لك».

وقول المصنف: «وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه» معناهُ أنهُ يذكر الخبر بعد اسم «لا» مرفوعاً والرافعُ له «لا» عند المصنف وجماعة، وعند سيبويه الرافع لهُ إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف «لا». وإن كان الاسم مفرداً فاختلف في رافع الخبر، فذهب سيبويه إلى أنهُ ليس مرفوعاً بـ «لا» وإنما هو مرفوع على أنهُ خبر لمبتدأ، لأن مذهبه أن «لا» واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداءِ، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل «لا» عندهُ في هذه الصورة إلا في الاسم. وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ «لا» فتكون «لا» عاملة في الجزئين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبه به. وأشار بقوله: والثاني اجعلا إلى أنهُ إذا أُتي بعد «لا» والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكره مفردة، وتكررت «لا» نحو «لا حول ولا قوة إلا بالله» يجوز فيها خمسة أوجه، وذلك لأن المعطوف عليه: إما أن يبنى مع «لا» على الفتح، أو ينصب، أو يرفع، فإن بني معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه:

الأول: البناءُ على الفتح، لتركبهِ مع «لا» الثانية، وتكون الثانية عاملة عمل إنّ نحو «لا حولَ ولا قوة إلا بالله». الثاني: النصب عطفاً على محل اسم «لا» وتكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف، نحو «لا حولَ

---

(١) البيت لسلامة بن جندل السعدي، وهو في ديوانه ٧ والأشموني ٢: ٨ والهمع ١: ١٤٦ والعيني ٢: ٣٢٦ والمفضليات ١٢٠ وصدر البيت فيه: «أودى الشباب الذي..» وأوضح المسالك، الشاهد رقم ١٥٦ وشرح الشذور ١١١ والهمع ١: ١٤٦ والخزانة ٢: ٨٥.

ولا قوةً إلا بالله» ومنهُ قولهُ:

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ[1]

الثالث: الرفع ـ وفيه ثلاثة أوجه: أن يكون معطوفاً على محل «لا» واسمها، لأنهما في موضع رفع بالابتداء عن سيبويه، وحينئذ تكون «لا» زائدة. الثاني: أن تكون «لا» الثانية عملت عمل «ليسَ» الثالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وليس لـ «لا» عمل فيهِ، وذلك نحو «لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله» ومنهُ قولهُ:

هـذا ـ لعمركُم ـ الصَّغَارُ بِعَينهِ لا أمَّ لي ـ إن كان ذاك ـ ولا أب[2]

وإن نصب المعطوف عليه جاز في المعطوف الأوجه أعني: البناءَ، والرفع، والنصب، نحو: «لا غلامَ رجل ولا امرأةَ، ولا امرأةٌ ولا امرأةً. وإن رفع المعطوف عليه جاز في الثاني وجهان:

الأول: البناءُ على الفتح، نحو «لا رجلٌ ولا امرأةَ، ولا غلامُ رجلٍ ولا امرأةَ» ومنهُ قولهُ:

فلا لغْوٌ ولا تَأثِيمَ فيها وما فَاهُوا بِهِ أبداً مُقيمُ[3]

---

(1) البيت لأنس بن العباس بن مرداس. وقيل: هو لأبي عامر جد العباس بن مرداس وهو في سيبويه ١: ٣٤٩ والأشموني ٢: ٩ والهمع ٢: ١٤٤ و ٢١١ والعيني ٢: ٣٥١ و٤ ٥٦٧ والتصريح ١: ٢٤١ وشرح الشذور ١١٤ والدرر ٢: ١٩٨ ونسب عجز البيت الشاهد مع صدر آخر في المؤتلف (٩٢) إلى ابن حمام الأزدي.

(2) البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي، أحد شعراء الجاهلية. وقيل: لرجل من مذحج، وقيل: لعمرو بن الغوث بن طي، كما نسب إلى زرافة الباهلي، وإلى هني بن أحمر. وهو في العيني ٢: ٣٣٩ والأشموني ٢: ٩ والهمع ٢: ١٤٤ وشرح شواهد المغني ٢: ٩٢١ وسيبويه ١: ٣٥٢ ومعجم الشعراء ٤٧١ وابن يعيش الحلبي ٢: ١١٠ والدرر ٢: ١٩٨ وشرح الشذور ١١٣.

(3) البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديونه ٥٤ والأشموني ٢: ١١ والتصريح ١: ٢٤١

والثاني: الرفع نحو «لا رجلٌ ولا امرأةٌ، ولا غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ» ولا يجوز النصب للثاني، لأنهُ إنما جاز فيما تقدم للعطف على اسم «لا» و«لا» هنا ليست بناصبة، فسقط النصب، ولهذا قال المصنف: «وإن رفعت أولاً لا تنصبا».

* * *

ومفـرداً نَـعْـتـاً لِـمَبْنِـيٍّ يَـلِي   فَٱفْتَح، أوِ ٱنْصِبَنْ، أوِ ٱرْفَعْ، تَعْدِلِ

إذا كان اسم «لا» مبنياً ونعت بمفرد يليه، أي: لم يفصل بينهُ وبينهُ بفاصل، جاز في النعت ثلاثة أوجه: الأول: البناءُ على الفتح، لتركبه مع اسم لا نحو «رجل لا ظريفَ».

الثاني: النصب مراعاة لمحل اسم لا، نحو «لا رجل ظريفاً».

الثالث: الرفعُ مراعاةً لمحل «لا واسمها» لأنهما في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم، نحو «لا رجلَ ظريفٌ».

وَغَيْـرَ مَـا يَلِي، وَغَيْـرَ ٱلْمُفْـرَدِ   لَا تَبْنِ وَٱنْصِبْـهُ أَوِ ٱلرَّفْـعَ ٱقْصِدِ

تقدم في البيت الذي قبل هذا أنهُ إذا كان النعت مفرداً، والمنعوت مفرداً ووليهُ النعت، جاز في النعت ثلاثة أوجه، وذكر في هذا البيت أنهُ إذا لم يلِ النعت المفرد المنعوت المفرد، بل فصل بينهما بفاصل، لم يجز بناءُ النعت، فلا تقول «لا رجلَ فيها ظريفَ» ببناءِ ظريف، بل يتعين رفعهُ نحو «لا رجلَ فيها ظريفٌ» أو نصبهُ، نحو «لا رجل فيها ظريفاً» وإنما سقط البناءُ على الفتح لأنهُ إنما جاز عند عدم الفصل التركب لنعت مع الاسم، ومع الفصل لا

والعيني ٢: ٣٤٦ وشرح الشذور ١١٥ وأوضح المسالك الشاهد رقم ١٦٣.

يمكن التركيب، كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد نحو «لا طالعاً جبلاً ظريفاً» ولا فرق ـ في امتناع البناءِ على الفتح في النعت عند الفصل ـ بين أن يكون المنعوت مفرداً، كما مثل، أو غير مفرد.

وأشار بقولِه: «وغير المفرد» إلى أنهُ إذا كان النعت غير مفرد ـ كالمضاف والمشبه بالمضاف ـ يتعين رفعهُ أو نصبهُ، فلا يجوز بناؤُه على الفتح، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً، أو غير مفرد، ولا بين أن يفصل بينهُ وبين النعت، أو لا يفصل وذلك نحو «لا رجل صاحب بر فيها، ولا غلام رجل فيها صاحب بر».

وحاصل ما في البيتين: أنهُ إذا كان النعت مفرداً، والمنعوت مفرداً، ولم يفصل بينهما جاز في النعت ثلاثة أوجه، نحو «لا رجلَ ظريفَ وظريفاً وظريفٌ» وإن لم يكونا كذلك تعين الرفع أو النصب ولا يجوز البناءُ.

وَٱلْعَطْفُ إنْ لَم تَتَكَرَّرْ «لاَ» ٱحْكُمَا لَهُ بِمَا للنَّعْت ذي ٱلْفَصْلِ ٱنْتَمَى

تقدم أنهُ إذا عطف على اسم «لا» نكرة مفردة، وتكررت «لا» يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه: الرفع، وانصب، والبناء على الفتح، نحو «لا رجلَ ولا امرأةٌ، ولا امرأةً، ولا امرأةَ» وذكر في هذا البيت أنه إذا لم تكرّر «لا» يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول. وقد تقدم في البيت الذي قبلهُ إنه يجوز فيهِ الرفع، والنصب. ولا يجوز فيهِ البناءُ على الفتح، فتقول: «لا رجل وامرأةً، وامرأةٌ»، ولا يجوز البناءُ على الفتح. وحكى الأخفش «لا رجل وامرأة بالبناءِ على الفتح»، على تقدير تكرر «لا» فكأنهُ قال: «لا رجل ولا امرأة» ثم حذفت «لا». وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب سواء تكررت «لا» نحو «لا رجل ولا غلام امرأة» أو لم تتكرر، نحو «لا رجل وغلام امرأة».

هذا كلهُ إذا كان المعطوف نكرة، فإن كان معرفة لا يجوز فيهِ إلا الرفع على كل حال نحو «لا رجل ولا زيد فيها» أو «لا رجل وزيد فيها».

وَأَعْطِ «لاَ» مَعْ هَمْزَةِ آسْتِفْهَامِ مَـا تَـسْتَـحِقُّ دُونَ آلاسْـتِفْهَـامِ

إذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها. فتقول: ألا رجلَ قائِمٌ، وألا غلامَ رجل قائِمٌ، وألا طالعاً جبلاً ظاهرٌ وحكم المعطوف والصفة ـ بعد دخول همزة الاستفهام ـ كحكمهما قبل دخولها.

هكذا اطلق المصنف ـ رحمهُ الله تعالى ـ هنا، وفي كل ذلك تفصيل، وهو أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ، او الاستفهام عن النفي، فالحكم كما ذكر، من أنهُ يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكرهُ، من أحكام العطف، أو الصفة، وجواز الإلغاءِ، فمثال التوبيخ قولك: «الا رجوع وقد شبت» ومنهُ قولهُ:

أَلاَ ارعِـواءَ لِمَن وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدهُ هَرَمُ[1]

ومثال الاستفهام عن النفي قولك «أَلاَ رجل قائِمٌ» ومنهُ:

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمى أَمْ لها جلدٌ إذا أُلاَقِي الذي لاَقَاهُ أَمْثَالِي[2]

وإن قصد بأَلاَ التمني: فبمذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام، وعليهِ يتمشى اطلاق المصنف، ومذهب سيبويه أنهُ يبقى لها عملها في الأسم، ولا يجوز الغاؤ ها ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاةً للابتداء

(١) البيت لا يعلم قائله، وهو في شرح شواهد المغني ١: ٢١٢ والعيني ٢: ٣٦٠ والتصريح ١: ٢٥٤ والأشموني ٢: ١٤ والدرر ١: ١٢٨ والهمع ١: ١٤٧.

(٢) البيت لقيس بن الملوح (مجنون ليلى). وهو في ديوانه ٢٢٨ والأشموني ٢: ١٥ والعيني ٢: ٣٥٨ والهمع ١: ١٤٧ وشرح شواهد المغني ١: ٤٢ و ٢١٣ والدرر ١: ١٢٨.

ومن استعمالها للتمني قولهم: «ألَا ماءَ ماءً بارداً» وقول الشاعر:

أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ ما أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلَاتِ(١)

وَشَاعَ فِي ذَا ٱلْبَابِ إِسْقَاطُ ٱلْخَبَرْ إِذَا ٱلْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

إذا دل دليل على خبر «لا» النافية للجنس وجب حذفهُ عند التميميين والطائيين وكثر حذفهُ عند الحجازيين، ومثالهُ أن يقال: هل من رجل قائم؟ فتقول: «لا رجلَ» وتحذف الخبر ـ وهو قائم ـ وجوباً عند التميميين والطائيين، وجوازاً عند الحجازيين، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور، كما مثل، أو ظرفاً ومجروراً نحو أن يقال: «هل عندك رجل؟ أو هل في الدار رجلٌ؟» فتقول: «لا رجلَ»، فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفهُ عند الجمع نحو قوله ﷺ: **﴿ لا أحد اغير من الله ﴾** وقول الشاعر:

ولا كريمَ من الولدانِ مَصْبوحُ(٢)

وإلى هذا أشار المصنف بقولِه: «إذا المراد مع سقوطِه ظهر» واحترز بهذا ما لم يظهر المراد مع سقوطِه، فإنهُ لا يجوز حينئذٍ الحذف، كما تقدم.

* * *

---

(١) لا يعلم قائله، وهو في شرح شواهد المغني ١: ٢١٣ والعيني ٢: ٣٦١ و٣: ١٢٦ والأشموني ٢: ١٥.

(٢) نسب إلى رجل من النبيت، وإلى أبي ذؤيب الهذلي، وليس في اشعار الهذليين. وقيل هو لحاتم الطائي، وهو في ديوانه ١٢٣. وانظر الأشموني ٢: ٢١٢ وابن يعيش ١: ١٠٤، ١٠٧ وسيبويه ١: ٣٥٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ١١٢ والعيني ٢: ٣٦٨ والمقتضب ٤: ٣٧.

ظنَّ وأخواتها

إنْصِبْ بِفِعْلِ ٱلْقَلْبِ جُزْءَي ٱبتدَا أعْني : رَأى ، خَالَ ، عَلِمْتُ ، وَجَدَا
ظَنَّ ، حَسِبتُ ، وزَعَمْتُ ، مَعَ عَدْ حَجَا دَرَى ، وَجَعَلَ ٱللَّذْ كَٱعْتَقَدْ
وَهَبْ ، تَعَلَّمْ ، وَٱلَّتِي كَصَيَّرَا أيضاً بِهَا إنْصِبْ مُبْتَدَا وَخَبَرا

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداءِ، وهو ظن واخواتها. وتنقسم إلى قسمين: أحدهما: أفعال القلوب، والثاني: أفعال التحويل.

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى قسمين: أحدهما: ما يدل على اليقين، وذكر المصنف منها خمسة: رأى، وعلمَ، ووجدَ، ودرى، وتعلَّمْ.

والثاني منهما: ما يدل على الرجحان، وذكر المصنف منها ثمانية: خَالَ، وظنَّ، وحسبَ، وزعَمَ، وعدَّ، وحجا، وجعل، وهبْ. فمثال رأى قول الشاعر:

رأيتُ الله أكْبَرَ كُلِّ شيءٍ محاولةً وأكثَرَهُم جُنُودا[(١)]

فاستعمل «رأى» فيه لليقين، وقد تستعمل «رأى» بمعنى «ظن» كقولهِ تعالى: «إنهم يرونهُ بعيداً» أي يظنونهُ.

ومثال «علمَ» «علمت زيداً أخاك» وقول الشاعر:

عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المَعْروفَ فَانبَعَثَتْ إليكَ بي وَاجِفاتُ الشوقِ والأملِ[(٢)]

ومثل وَجدَ قولهُ تعالى: ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾[(٣)] ومثال « درى » قولهُ :

---

(١) البيت لخداش بن زهير، وهو في العيني ٢: ٣٧١ والأشموني ٢: ١٩ والمقتضب ٤: ٩٧.

(٢) البيت لا يعلم قائله، وهو في الأشموني ٢: ٣٠ والعيني ٢: ٤١٦ والتصريح ١: ٣٣٢

(٣) سورة الأعراف الآية ١٠٢ .

دريتُ الوفيَّ العهدِ يَا عُرْوَ فاغتبِط فإن اغتباطاً بالوفاءِ حميدُ[1]

ومثال «تعلَّم» وهي التي بمعنى اعلمَ - قولهُ:

تَعَلَّمْ شفاءَ النَّفسِ قَهرَ عَدُوِّها فبالغ بِلُطفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ[2]

وهذه مثل الأفعال الدالة على اليقين.

ومثال الدالة على الرجحان قولك: «خلت زيداً أخاك» وقد تستعمل «خالَ» لليقين كقولِهِ:

دَعَاني الغَوانِي عَمَّهُنَّ، وخِلْتني لِيَ اسمٌ فلا أُدْعَى بهِ وهو أَوَّلُ[3]

و«ظننت زيداً صاحبك» وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى: ﴿ **وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إلَّا إِلَيْهِ** ﴾[4] و «حسبت زيداً صاحبك» وقد تستعمل لليقين كقوله:

حَسِبتُ التُّقَى والجودَ خَيرَ تجارةٍ رباحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلا[5]

ومثال «زعم» قولهُ:

فإن تَزْعُمِيني كنتُ أَجْهَلُ فيكُم فإني شَرَيتُ الحِلمَ بعدكِ بالجَهلِ[6]

---

(١) لا يعلم قائله، وهو في الأشموني ٢: ٢٣ والعيني ٢: ٣٧٣ والهمع ١: ١٤٩ والتصريح ١: ٢٤٧ وشرح شذور الذهب ٤٦٦.

(٢) البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر. وهو في الأشموني ٢: ٢٤ وشرح شذور الذهب ٤٦٨ والعيني ٢: ٣٧٤ والهمع ١: ١٤٩ وشرح شواهد المغني ٢: ٩٢٣.

(٣) البيت للنمر بن تولب، وهو في العيني ٢: ٣٩٥ والأشموني ٢: ٢٠ والهمع ١: ١٥٠، ١٥٦ وجمهرة أشعار العرب ١٩٣.

(٤) سورة التوبة الآية ١١٨ .

(٥) البيت للبيد بن ربيعة العامري. وهو في العيني ٢: ٣٨٤ وديوانه ١٤٦ والأشموني ٢: ٢١ والهمع ١: ١٤٩ والدرر ١: ١٣٢ والتصريح ١: ٢٤٩.

(٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. وهو في ديوانه الهذليين. ١: ٣٦ والعيني ٢: ٣٨٨ وسيبوية ١: ٦١ (١: ١٢١) والدرر ١: ١٣١ والهمع ١: ١٤٨.

ومثال «عدَّ» قولهُ:

فلا تعدِد المَولى شَرِيكَكَ في الغنى ... ولكنما المَولى شَرِيكُكَ في العُــدْمِ[1]

ومثال «حَجَا» قولهُ:

قد كنتُ أحجو أبا عَمْرو اخا ثقة ... حتى أَلَمَّت بنا يوماً مُلِمَّاتُ[2]

ومثال «جعلَ» قولُهُ تعالى ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً﴾[3] وقيَّد المصنف «جعلَ» بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من «جعل» التي بمعنى «صَيَّر»، فإنها من أفعال التحويل، لا من أفعال القلوب ومثال «هَب» قولُهُ:

فقلتُ أَجِرْنِي أبا مالكٍ ... وإلَّا فَهَبْنِي امرءاً هَالِكا[4]

ونبه المصنف بقولِه: «اعني رأى» على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو «رأى» وما بعدهُ مما ذَكرهُ المصنف في هذا الباب، ومنها ما ليس كذلك. وهو قسمان: لازم، نحو «جَبن زيد» ومتعدٍّ إلى واحد، نحو «كرهت زيداً».

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب. وهو أفعال القلوب.

---

(١) البيت للنعمان بن بشير، الصحابي الأنصاري الخزرجي. وهو في الأشموني ٢: ٢٢ والدرر ١: ١٣٠ والعيني ٢: ٣٧٧ والهمع ١: ١٤٨ والخزانة ١: ٤٦١ عرضاً.

(٢) البيت لتميم بن أبي مقبل، وقيل: لأبي سُنبل الأعرابي. وهو في الأشموني ٢: ٢٣ والدرر ١: ١٣٠ والعيني ٢: ٣٧٦ وشرح شذور الذهب ٤٦٣ والتصريح ١: ٢٤٧ والهمع ١: ١٤٨. وهو ليس في ديوان تميم.

(٣) سورة الزخرف الآية ١٩.

(٤) البيت لعبد الله بن همام السلولي. وهو في الأشموني ٢: ١٧٨ والعيني ٣: ١٩٠ والدرر ١: ٢٠٣ ومعاهد التنصيص ١: ٩٦ والمقتضب ٣: ١٩٠ والهمع ١: ٢٤٦.

وأما أفعال التحويل وهي المرادة بقولِهِ: « والتي كصيرا - إلى آخرِه»، فتتعدى أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وعدَّها بعضهم سبعة «صيَّر» نحو «صيرت الطين ابريقاً». و«جعلَ» نحو قولِه تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ﴾(١). و « هبَ » كقولهم : « وهبني الله فداك » أي صيرني . و « تخذ » كقولِهِ تعالى : ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرَاً ﴾(٢). «واتخذ» كقوله تعالى ﴿ وَاتَّخَذَ الله إِبْراهِيمَ خَلِيلاً ﴾(٣). و « ترك » كقوله تعالى ﴿وتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾(٤) وقول الشاعر :

وربَّيته، حتى إذا ما تـركتُـهُ … أخا القَوْمِ وَاسْتَغنى عن المسحِ شَارِبُهُ(٥)

و«ردَّ» كقوله:

رَمَى الحَدَثان نِسْوَةَ آلِ حَربٍ … بِمِقْـدَارٍ سَمَدْنَ لـهُ سُمُـودا
فـردَّ شُعـورَهُن السـودَ بيضـاً … وردَّ وجوههنَ البيضَ سُودا(٦)

* * *

وَخُصَّ بِـٱلتَّعلِيقِ وَٱلإِلْـغَـاءِ مَـا … مِنْ قَبْلِ هَبْ ، وَٱلأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا
كَــذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْـرِ ٱلْمَــاضِ مِنْ … سِـوَاهُمَا ٱجْعَـلْ كُلَّ مَـا لَهُ زُكِنْ

---

(١) سورة الفرقان الآية ٢٣ .
(٢) سورة الكهف الآية ٧٧ .
(٣) سورة النساء الآية ١٢٥.
(٤) سورة الكهف الآية ٩٩ .
(٥) البيت لفرعان بن الأعرف. وهو في العيني ٢: ٢٩٨ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٤٥ والدرر ١: ١٣٣ وهمع الهوامع ١: ١٥٠ والإصابة ٧٠٠٩ ونوادر المخطوطات ٢: ٣٦٠.
(٦) البيتان لعبد الله بن الزبير الأسدي. وقيل للكميت بن معروف. وهما في أمالي القالي ٣: ١١٥ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٤١ والأشموني ٢: ٢٦ والعيني ٢: ٤١٧ والأضداد لأبي الأنباري ٣٦.

تقدم أن هذه الأفعال قسمان: أحدهما أفعال القلوب، والثاني أفعال التحويل، فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى: متصرفة، وغير متصرفة، فالمتصرفة: ما عدا «هب» و«تعلم» فيستعمل منها الماضي، نحو «ظننت زيداً قائماً» وغير الماضي، وهو المضارع، نحو «أظن زيداً قائماً» والأمر، نحو «ظن زيداً قائماً» واسم الفاعل نحو «أنا ظانٌّ زيداً قائماً» واسم المفعولِ نحو «زيد مظنون أبوهُ قائماً» فأبوه: هو المفعول الأول، وارتفع لقيامه مقام الفاعل، و«قائماً» المفعول الثاني، والمصدر نحو «عجبت من ظنك زيداً قائماً» ويثبت لها كلها من العمل وغيرهِ ما ثبت للماضي، وغير المتصرفة اثنان: وهما «هَبْ، وتعلَّم» بمعنى اعلم، فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر كقوله:

تعلَّمْ شفاءَ النفسِ قهرَ عدوها فبالغ بلطفٍ في التحيلِ والمكرِ[1]

وقولهِ:

فقلتُ أَجِـرنـي أبــا مــالــكٍ وإلا فَهَبني امرءاً هالكا[2]

واختصت القلبية المتصرفة بالتعليق والالغاء، فالتعليق هو: ترك العمل لفظاً دون معنى لمانع نحو: «ظننت لزيدٌ قائِم» فقولك «لزيد قائم» لم تعمل فيهِ «ظننت» لفظاً، لأجل المانع لها من ذلك، وهو اللام، لكنهُ في موضع نصب، بدليل أنك لو عطفت عليهِ لنصبت، نحو: «ظننت لزيدٌ قائِمٌ وعمراً منطلقاً» فهي عاملة في «لزيدٌ قائِم» في المعنى دون اللفظ. والإلغاءُ: هو ترك العمل لفظاً ومعنى، لا لمانع، نحو «زيدٌ ظننت قائِمٌ» فليس لـ «ظننت» عمل في «زيد قائِم» لا في المعنى، ولا في اللفظ. ويثبت للمضارع وما بعدهُ من

(١) راجع الحاشية رقم (٢) صفحة ١٣٦ .

(٢) راجع الحاشية رقم (٤) صفحة ١٣٧ .

التعليق وغيره وما ثبت للماضي نحو: « اظن لزيد قائم » و « زيد أظن قائم » واخواتها، وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق ولا إلغاءٌ وكذلك أفعال التحويل نحو «صيَّرَ» واخواتها:

وَجَوِّز ٱلإِلْغَاءَ ، لَا في ٱلابْتِدَا وَٱنْوِ ضَمِيرَ الشَّأنِ ، أَوْ لَامَ ابْتَدا
فِي مُوهِمٍ إلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا وَٱلْتَزِمِ إلتَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ « مَا »
وَ « إنْ» و «لا» « لَامُ ٱبْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ كَذَا وَٱلاسْتِفْهَامُ ذَالَهُ ٱنْحَتَمْ

يجوز الغاءُ هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداءِ كما إذا وقعت وسطاً نحو: «زيدٌ ظننت قائِمٌ» أو آخراً، ، نحو «زيدٌ قائِمٌ ظننت» وإذا توسطت، فقيل: الإعمال والالغاءُ سيان، وقيل: الإعمال أحسن من الالغاءِ، وإن تأخرت فالالغاءُ أحسن، وإن تقدمت امتنع الالغاءُ عند البصريين، فلا تقول «ظننت زيد قائم» بل يجب الإعمال، فتقول: «ظننت زيداً قائماً» فإن جاءَ من لسان العرب ما يوهم الغاءَها متقدّمة أوّل على اضمار ضمير الشأن كقولهِ:

أَرجو وآملُ أن تدنو مَوَدَّتُهَا وما أخالُ لَدَيْنَا مِنك تَنْويلُ(١)

فالتقدير: «ما أخالُه لدينا منك تنويلُ» فالهاءُ ضمير الشأن، وهي المفعول الأول، و«لدينا منك تنويل» جملة في موضع المفعول الثاني ، وحينئذٍ فلا إلغاءَ، أو على تقدير لام الابتداء كقولهِ:

كذاك أدبتُ حتى صارَ من خُلُقي أني وجدتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ(٢)

---

(١) البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى. وهو في العيني ٢: ٤١٢ والأشموني ٢: ٢٩ والدرر ١: ٣١، ١٣٦ والهمع ١: ٥٣، ١٥٣ والتصريح ١: ٢٥٨ والخزانة ٧٤ وديوانه ٩ برواية «تعجيل».

(٢) هذا البيت أورده أبو تمام في الحماسة ونسبه إلى بعض الفزاريين. وهو في الأشموني ٢:

التقدير: «أني وجدت لملاك الشيمة الأدب» فهو من باب التعليق، وليس من باب الالغاء في شيءٍ، وذهب الكوفيون ـ وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيرهُ ـ إلى جواز الغاءِ المتقدم، فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين.

وإنما قال المصنف «وجوز الالغاء» لينبه على أن الالغاءَ ليس بلازم، بل هو جائز، فحيث جاز الإلغاءُ جاز الاعمال كما تقدم، وهذا بخلاف التعليق، فإنَّه لازم، ، ولهذا قال: «والتزم التعليق». فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل «ما» النافية، نحو «ظننت ما زيد قائِم» أو «إن» النافية، نحو «علمت ان زيد قائم » لهُ بقوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾[1]، وقال بعضهم : ليس هذا من باب التعليق في شيءٍ لأن شرط التعليق أنهُ إذا حذف العمل تسلط العامل على ما بعدهُ فينصب مفعولين ، نحو « ظننت ما زيد قائِم » فلو حذفت « ما » لقلت : « ظننت زيداً قائماً » والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك ، لأنك لو حذفت المعلق ، وهو « إن » لم يتسلط « تظنون » على « لبثتم » إذ لا يقال : وتظنون لبثتم هكذا زعم هذا القائل ، ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه ـ من أنهُ لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكرهُ ـ وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك ، وكذلك يعلق الفعل إذا وقع بعدهُ « لا » النافية نحو « ظننت لا زيد قائِم ولا عمرو » ، ولا م الابتداء نحو « ظننت لزيدٌ قائِمٌ » أو لام القسم نحو « علمت ليقومنَّ زيد » ولم يعدها أحد من النحويين من المعلقات ، او الاستفهام ، ولهُ صور ثلاث : الأولى : أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام ، نحو « علمت أيهم أبوك » ، الثانية : أن يكون مضافاً إلى اسم

---

٢٩ والعيني ٢ : ٤١١ والهمع ١ : ١٥٣ والخزانة ٤ : ٥ والدرر ١ : ١٣٥ والحماسة ١١٤٦ برواية «الادبا» .

(١) سورة الاسراء الآية ٥٢ .

استفهام، نحو «علمت غلام أيهم أبوك»، الثالثة: أن تدخل عليهِ أداة الاستفهام، نحو «علمت أزيدٌ عندك أم عمرو» و «علمت هل زيدٌ قائِمٌ أو عمرو»:

* * *

لِعلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنّ تُهَمَهْ تَعْدِيَهُ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

إذا كانت «علم» بمعنى عرف تعدَّت إلى مفعول واحد، كقولك: «علمت زيداً» أي عرفتهُ، ومنهُ قوله تعالى: «والله أخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئاً» وكذلك إذا كانت «ظن» بمعنى اتهم تعدّت إلى مفعول واحد، كقولك: «ظننت زيداً أي: اتهمتُه، ومنهُ قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بضنِينٍ﴾[1] أي بمتهم.

وَلِرَأَى ٱلرُّؤْيَا ٱنمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ ٱنْتَمَى

إذا كانت رأى حلمية ـ أي: للرؤ يا في المنام ـ تعدّت إلى المفعولين كما تتعدّى إليهما «علم» المذكورة من قبل: وإلىَ هذا أشار بقوله: «ولرأى الرؤ يا انم» أي: انسب لرأى التي مصدرها الرؤ يا ما نسب لعلم المتعدّية إلى اثنين، فعبّر عن الحلمية بما ذكر، لأن «الرؤ يا» وإن كانت تقع مصدراً لغير «رأى» الحلمية، فالمشهور كونها مصدراً لها، ومثال استعمال «رأى» الحلمية متعدّية الى اثنين قولهُ تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي اعْصِرُ خَمْرَاً﴾[2] فالياءُ مفعول أوّل، و«اعصر خمراً» جملة في موضع المفعول الثاني، وكذلك قوله:

أبـو حَنَشٍ يُؤرّقُني وَطَلْقٌ وعـمَّار، وآونـةً أَثَالاَ[3]

---

(١) سورة التكوير الآية ٢٤.

(٢) سورة يوسف الآية ٣٦.

(٣) الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلي. والبيت الأول في سيبويه ١: ٣٤٣ والأشموني ٢: ٣٣ والعيني ٢: ٤٢١ وأمالي ابن الشجري ١: ١٢٦، ١٢٨ و ٢: ٩٢، ٩٣ والخصائص ٢: ٣٧٨. والبيت الثاني في همع الهوامع ١: ١٥ والدرر ١: ١٣٤ والتصريح ١: ٢٥٠.

أراهم رُفقَتِي حتى إذا ما تجافى الليلُ وانخَزَلَ انخِزَالاَ
إذا أنا كالذي يجري لِوْرِدٍ إلى آلٍ، فلم يدرك بِلاَلا

فالهاءُ والميم في «أراهم» المفعول الأوّل، و«رفقتي»هو المفعول الثاني.

* * *

وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين، ولا سقوط احدهما، إلا إذا دل دليل على ذلك، فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال: «هل ظننت زيداً قائماً»؟ فتقول «ظننت» التقدير: «ظننت زيداً قائماً» فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما، ومنهُ قولهُ:

بأيّ كتابٍ أَمْ بآية سُنَّةٍ ترى حُبَّهُم عاراً عليَّ وتَحْسَبُ[1]

أي: و«تحسب حبهم عاراً عليَّ» فحذف المفعولين، وهما «حبهم» و«عاراً عليَّ» لدلالة ما قبلهما عليهما، ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال: «هل ظننت أحداً قائماً» فتقول: «ظننت زيداً» أي: «ظننت زيداً قائماً» فتحذف الثاني للدلالة عليهِ، ومنهُ قولهُ:

ولقد نزلتِ فلا تَظنِّي غيرهُ مِنّي بمَنزِلَةِ المُحَبّ المُكرمِ[2]

أي: «فلا تظني غيرهُ واقعاً» فـ«غيره» هو المفعول الأول، و«واقعاً» هو

---

(١) البيت للكميت بن زيد الأسدي. وهو في العيني ٢: ٤١٣ والخزانة ٤: ٥ والدرر ١: ١٣٤ والهمع ١: ١٥٢.

(٢) البيت في العيني ٢: ٢١٤ والدرر ١: ١٣٤ وشذور الذهب ٤٨٦ والخصائص ٢: ٢١٦ والهمع ١: ٢٥٢ وهو لعنترة بن شداد العبسي.

المفعول الثاني. وهذا الذي ذكرهُ المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين.

فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز: فيهما ولا في أحدهما، فلا تقول «ظننت» ولا «ظننت زيداً» ولا «ظننت قائماً» تريد «ظننت زيداً قائماً»:

وَكَتَـظُنُّ اجْعَـلْ تَقُـولُ إنْ وَلِي مُسْتَـفْهِـمـاً بِـهِ وَلَمْ يَـنْفَـصِـلِ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَـلْ

القول شأنهُ إذا وقعت بعدهُ جملة أن تحكى، نحو: «قال زيد عمرو منطلق» و«تقول زيد منطلق» لكن الجملة بعدهُ في موضع نصب على المفعولية، ويجوز إجراؤه مجرى الظن، فينصب المبتدأ والخبر مفعولين، كما تنصبهما «ظن» والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين: أحدهما، وهو مذهب عامة العرب، أنهُ لا يجري القول مجرى الظن إلا بشروط، ذكر المصنف منها أربعة، وهي التي ذكرها عامة النحويين، الأول: أن يكون الفعل مضارعاً، الثاني: أن يكون للمخاطب، وإليهما أشار بقوله: «اجعل تقول» فإن «تقول» مضارع، وهو للمخاطب، الشرط الثالث: أن يكون مسبوقاً باستفهام، وإليهِ أشار بقوله: »إن ولي مستفهماً به» الشرط الرابع: أن لا يفصل بينهما ـ أي بين الاستفهام والفعل ـ بغير ظرف، ولا مجرور، ولا معمول الفعل، فإن فصل بأحدها لم يضر، وهذا هو المراد بقوله: «ولم ينفصل بغيرظرف» إلى آخره ، فمثال ما اجتمعت فيهِ الشروط قولك: «أتقول عمراً منطلقاً» فعمراً مفعول أوّل، ومنطلقاً مفعول ثانٍ، ومنهُ قولهُ:

متى تقـولُ القُلُصَ الـرَّواسِمـا يَحْمِلنَ أُمَّ قاسم وقَاوقَاسِماً(١)

---

(١) البيت لهدبة بن الخشرم العذري. وهو في الأشموني ٢: ٦٢ والعيني ٢: ٤٢٧ والدرر ١: ١٣٩ والهمع ١: ١٥٧ وشرح شذور الذهب ٤٨٨ والجمل ٣١٥.

فلو كان الفعل غير مضارع، نحو: «قال زيد عمرو منطلق» لم ينصب القول مفعولين عند هؤلاءِ، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاءٍ، نحو: «يقول زيد عمرو منطلق» لم ينصب، أو لم يكن مسبوقاً باستفهام، نحو: «أنت تقول عمرو منطلق» أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف، ولا مجرور، ولا معمول لهُ نحو «أأنت تقول زيد منطلق» فإن فصل بأحدها لم يضر، نحو «أعندك تقول زيداً منطلقاً» و«أفي الدار تقول زيداً منطلقاً» و«أعمراً تقول منطلقاً» ومنهُ قولهُ:

أجهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أبيكَ، أَمْ مُتَجَاهِلِينَا[1]

فبني: مفعول أول، وجهالاً: مفعول ثانٍ، وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لتقول، نحو «أتقول زيداً منطلقاً» وجاز رفعهما على الحكاية، نحو «أتقول زيد منطلق».

وَأُجْرِيَ ٱلْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ «قُلْ ذَا مُشْفِقَا»

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول، وهو مذهب سليم، فيجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين، مطلقاً، أي: سواءً كان مضارعاً، أم غير مضارع، وجدت فيهِ الشروط المذكورة أم لم توجد، وذلك نحو «قل ذا مشفقاً» فـ «ذا» مفعول أوّل، و«مشفقاً» مفعول ثان، ومن ذلك قولهُ:

قالت وكنتُ رجلاً فطيناً هذا لَعَمرُ اللهِ إسْرَائينا[2]

فـ «هذا» مفعول أوّل لقالت، و«إسرائينا» مفعول ثانٍ.

---

(١) البيت للكميت بن زيد الأسدي. وهو في الأشموني ٢: ٣٧ والعيني ٢: ٤٢٩ والدرر ١: ١٤٠ وسيبويه ١: ٦٣ وشرح شذور الذهب ٤٩٠ والهمع ١: ١٥٧ وليس في ديوانه.

(٢) لا يعلم قائله، وهو في السمط ٦٨١ ولسان العرب مادة يمن، والتصريح ١: ٢٦٤ والدرر ١: ١٣٩ وأمالي القالي ٢: ٤٤ والأشموني ٢: ٣٧.

أعلم وأرى

إلَــى ثَــلاَثَــةٍ رَأى وَعَــلِمَــا   عَـدَّوْا ، إذَا صَـارَا أَرَى وَأَعْلَمَـا

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل، فذكر سبعة أفعال، منها «أعلم وأرى» فذكر أن أصلهما «علم ورأى» وأنهما بالهمزة يتعدّيان إلى ثلاثة مفاعيل، لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كان يتعدّيان إلى مفعولين، نحو «علم زيد عمراً منطلقاً» و«رأى خالد بكراً أخاك» فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتهما مفعولاً ثالثاً، وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة، وذلك نحو «أعلمت زيداً عمراً منطلقاً» و« أريت خالداً بكراً أخاك» فزيداً، وخالداً، مفعول أول، وهو الذي كان فاعلاً حين قلت: «علم زيد، ورأى خالد»، وهذا هو شأن الهمزة، وهو أنها تصير ما كان فاعلاً مفعولاً، فإن كان الفعل قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدّياً إلى واحد، نحو «خرج زيد» و«أخرجت زيداً»، وإن كان متعدّياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدّياً إلى اثنين، نحو «لبس زيد جبة» فتقول «ألبست زيداً جبة» «وسيأتي بيان ما يتعلق بِه من هذا الباب. وإن كان متعدّياً إلى اثنين صار متعدّياً إلى ثلاثة، كما تقدّم في «أعلم، وارى

ومــا لمفعــولي عِلمت مــطلقــاً   للثــان والثــالـث أيضــاً حـققــا

أي: يثبت للمفعول الثاني والثالث من مفاعيل «أعلم، وأرى» ما ثبت لمفعولي «علم، ورأى» من كونهما مبتدأ وخبرا في الأصل، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على ذلك دليل. ومثال ذلك «أعلمت زيداً قائماً»، فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر، نحو «عمروقائم»، ويجوز إلغاءُ العامل بالنسبة إليهما، نحو «عمرو أعلمت زيداً قائِم» ومنهُ قولهم «البركة أعلمنا الله مع الأكابر» فـ«نا» مفعول أول، و«البركة» مبتدأ، و«مع الأكابر» ظرف في موضع الخبر، وهما اللذان كانا مفعولين، والأصل (أعلمنا الله البركة مع الأكابر) وكذلك يجوز التعليق عنهما، فتقول: أعلمت زيداً لعمرو قائم» ومثال حذفهما للدلالة أن يقال: «هل أعلمت أحداً عمراً قائماً»؟ فتقول: «أعلمت زيداً» ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة «أعلمت زيداً عمراً» أي: قائماً، أو «أعلمت زيداً قائماً» أي: «عمراً قائماً».

وَأَنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَي كَسَا فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

تقدّم أن «رأى وعلم» إذا دخلت عليهما همزة النقل تعدّيا إلى ثلاثة مفاعيل، وأشار في هذين البيتين إلى أنهُ إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيان إلى مفعولين، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيان إلى واحد، كما إذا كانت «رأى» بمعنى ابصر، نحو «رأى زيد عمراً» و«علم» بمعنى عرف، نحو «علم زيد الحق»، فإنهما يتعدّيان بعد الهمزة إلى مفعولين، نحو «أريت زيداً عمراً» و«أعلمت زيداً الحق» والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي «كسا، واعطى» نحو «كسوت زيداً جبة»، و«اعطيت زيداً درهماً» في كونِه لا يصح الإخبار بهِ عن الأوّل، فلا تقول: زيد الحق، كما لا تقول: زيد درهم، وفي كونِه يجوزِ حذفهُ مع

الأول، وحذف الثاني وإبقاء الأوّل، وحذف الأوّل وابقاء الثاني، وإن لم يدل على ذلك دليل، فمثال حذفهما «أعلمت، وأعطيت» ومنهُ قولهُ تعالى «فأما من أعطى واتقى» ومثال حذف الثاني وابقاء الأول «أعلمت زيداً، وأعطيت زيداً» ومنهُ قوله تعالى: ﴿ وَلَسْوفَ يُعْطِيكَ رَبُّك فَتَرْضَى ﴾(١) ومثال حذف الأول وإبقاءِ الثاني نحو «أعلمت الحق، وأعطيت درهماً» ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزيَة عَنْ يَدٍ وَهُم صَاغِرُونَ ﴾(٢) وهذا معنى قوله: «الثاني منهما» إلى آخر البيت.

* * *

وَكَـأرى آلسَّـائِقِ نَبَّـا أَخْبَـرَا   حَـدَّثَ أَنْبَـأَ، كَـذَاك خَبَّـرَا

تقدم أن المصنف عدّ الأفعال المتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل ـ سبعة، وسبق ذكر «أعلم، وأرى» وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية، وهي: «نبأ» كقولك «نبأت زيداً عمراً قائماً» ومنهُ قولهُ:

نُبئتُ زرعةَ والسفاهـةُ كاسمِهـا   يهدي إليَّ غرائب الأشعارِ(٣)

و«أخبر» كقولك: «أخبرت زيداً أخاك منطلقاً» ومنهُ قولهُ:

ومـا عليكِ إذا أُخبـرتني دَنِفاً   وغابَ بعلك يوماً أن تَعُودِيني(٤)

«وحدَّث» كقولك «حدثت زيداً بكراً مقيماً» ومنه قولهُ:

---

(١) سورة الضحى الآية ٥.

(٢) سورة التوبة الآية ٢٩.

(٣) البيت للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ٣٤ والعيني ٢: ٤٣٩.

(٤) البيت لرجل من بني كلاب، وهو في الأشموني ٢: ٤١ والعيني ٢: ٤٤٣ والدرر ١ ١٤١ والهمع ١: ١٥٩.

أو مَنَعْتُم ما تسألون فمن حَدَّ ثتمــوهُ لــهُ علينــا الولاءُ(١)

و«أنبأ» كقولك: «أنبأت عبد الله زيداً مسافراً» ومنهُ قولهُ:

وأُنــبِئْــتُ قَــيْـســاً ولــم أَبْــلُهُ كما زعموا خيرَ أهل اليَمَنْ(٢)

و«خبَّر» كقولك: «خبَّرت زيداً عمراً غائباً». ومنهُ قولهُ:

وخُبِّرت سوداءَ الغَميمِ مَرِيضةً فأَقْبَلْتُ من أهلي بمصرَ اعودُهَا(٣)

وإنما قال المصنف: «وكأرى السابق» لأنه تقدّم في هذا الباب أن «أرى» تارة تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، وتارة تتعدّى إلى اثنين، وكان قد ذكر أولا «ارى» المتعدّية إلى ثلاثة، فنبه على أن هذه الأفعال الخمسة، مثل «أرى» السابقة، وهي المتعدّية إلى ثلاثة، لا مثل «أرى» المتأخرة وهي المتعدّية إلى اثنين.

الفـاعــل

أَلْفَـاعِـلُ ٱلَّـذِي كَمَـرْفُـوعَيْ «أَتَى زَيْدٌ» «مُنِيراً وَجْهُهُ» «نِعْمَ ٱلْفَتَى»

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداءِ شرع في ذكر ما يطلبهُ الفعل التام من المرفوع وهو الفاعل، أو نائبهُ،وسيأتي الكلام على نائِبه في الباب الذي يلي هذا الباب.

---

(١) البيت للحارث بن حلزة البشكري. وهو في معلقته، والأشموني ٢: ٤١ والتصريح ١: ٢٦٥.

(٢) البيت للأعشى ميمون بن قيس. وهو في ديوانه ٢٢ والأشموني ٢: ٤١ والعيني ٢: ٤٤٠ ومجالس ثعلب ٤١٤ والدرر ١: ١٤٠.

(٣) البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير. وهو في الأشموني ٢: ٤١ والعيني ٢: ٤٤٢ والدرر ١: ١٤١ والهمع ١: ١٥٩.

فأما الفاعل فهو: الاسم، المسند إليه فعل، على طريقة فَعَل، أو شبهه، وحكمهُ الرفع، والمراد بالاسم: ما يشمل الصريح، نحو «قام زيد» والمؤوَّل بِه، نحو: «يعجبني أن تقوم» أي: قيامك، فخرج «بالمسند إليه فعل» ما اسند إليه غيرهُ، نحو «زيدٌ أخوك» أو جملة، نحو «زيدٌ قام أبوهُ» أو «زيدٌ قام» أو ما هو في قوَّة الجملة، نحو «زيدٌ قائِمٌ غلامهُ» أو «زيدٌ قائِمٌ» أي هو، وخرج بقولنا: «على طريقة فَعَل» ما أسند إليه فعل على طريقة فُعِل وهو النائب عن الفاعل، نحو «ضُرب زيدٌ» والمراد بشبه الفعل المذكور: اسم الفاعل، نحو «أقائِم الزيدان» والصفة المشبهة، نحو «زيدٌ حسن وجههُ» والمصدر، نحو «عجبت من ضرب زيد عمراً» واسم الفعل نحو «هيهات العقيق»، والظرف والجار والمجرور، نحو «زيدٌ عندك غلامهُ» أو: في الدار غلاماهُ، وافعل التفضيل، نحو «مررتُ بالافضل أبوهُ» فأبوهُ مرفوع بالأفضل، وإلى ما ذكر اشار المصنف بقولِه: «كمرفوعي أتى»، إلى آخرهِ. والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بشبه الفعل كما تقدّم ذكرهُ، ومثَّل للمرفوع بالفعل بمثالين: أحدهما: ما رفع بفعل منصرف، نحو «أتى زيدٌ» والثاني: ما رفع بفعل غير متصرف، نحو «نعم الفتى» ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقولهُ: «منيراً وجههُ».

وَبَعْـدَ فِعْـلٍ فَـاعِـلٌ، ظَهَـرْ فَـهْـوَ، وَإلاَّ فَضَـمِيـرٌ آسْـتَتَـرْ

حكم الفاعل التأخير عن رافعهِ، وهو الفعل أو شبههُ، نحو «قام الزيدان، وزيدٌ قائِمٌ غلاماهُ، وقام زيدٌ» ولا يجوز تقديمهُ على رافعهِ، فلا تقول: «الزيدان قام» ولا «زيدٌ غُلاماهُ قائِمٌ» ولا «زيدٌ قام» على أن يكون «زيدٌ» فاعلاً مقدَّماً، بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعدهُ رافع لضمير مستتر، والتقدير «زيدٌ قام هو» وهذا مذهب البصريين. وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله، وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة، وهي صورة

الإفراد نحو «زيدٌ قام» فتقول على مذهب الكوفيين «الزيدان قام، والزيدون قام» وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول: «الزيدان قاما، والزيدون قاموا» فتأتي بألف وواو في الفعل، ويكونان هما الفاعلين وهذا معنى قوله: «وبعد: فعل فاعل».

واشار بقولهِ «فإن ظهر»، إلى آخرهِ إلى ان الفعل وشبههُ لا بُدَّ لهُ من مرفوع، فإن ظهر فلا إضمار نحو «قام زيدٌ» وإن لم يظهر فهو مضمر نحو «زيدٌ قام» أي هو.

وَجَـرِّد ٱلْفِعْـلَ إِذَا مـا أُسْنِـدَا لاِثْنَيْنِ أَوْ جَمْـعٍ كَفَـازَ ٱلشُّهَـدَا
وَقَـدْ يُقَـالُ: سَعِـدَا وَسَعِـدُوا وَٱلْفِعْـلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْـدُ - مُسْنَدُ

مذهب جمهور العرب أنهُ إذا أُسْند الفعل إلى ظاهر: مثنى، أو مجموع، وجب تجريدُه من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحالهِ إذا أُسند إلى مفرد فتقول: «قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات» كما تقول: «قام زيدٌ» ولا تقول على مذهب هؤلاءِ «قاما الزيدان» ولا «قاموا الزيدون» ولا «قمن الهندات» فتأتي بعلامة في الفعل الرافع للظاهر، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً بهِ، وما اتصل بالفعل، من الألف والواو والنون، حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعهِ بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخراً، والفعل المتقدم، وما اتصل به اسماً في موضع رفع بهِ، والجملة في موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر.

ويحتمل وجهاً آخر، وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به كما تقدم، وما بعدهُ بدل مما اتصل بالفعل من الاسماء المضمرة - أعني الألف، والواو، والنون.

ومذهب طائفة من العرب - وهم بنو الحارث بن كعب، كما نقل الصفار

في «شرح الكتاب» ـ أن الفعل إذا أُسند إلى ظاهر ـ مثنى أو مجموع ـ أتى فيهِ بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، فتقول «قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات» فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدل على التثنية والجمع كما كانت التاءُ في «قامت هند» حرفاً تدل على التأنيث عند جميع العرب، والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوع بِهِ، كما ارتفعت «هند» بـ «قامت ومن ذلك قولهُ:

تَـوَلّى قِتَـالَ المَـارِقينَ بنفسِـهِ   وقد أسلماهُ مُبعـدٌ وحميمُ(١)

وقولهُ:

يَلُومُـونَنِي في اشتـراءِ النخـ ـيـل أهلي فكلهمُ يعذلُ(٢)

وقوله:

رأَينَ الغواني الشيبَ لاحَ بعارضي   فأَعرضنَ عني بالخدودِ النواضِرِ(٣)

فـ«مبعد وحميم» مرفوعان بقوله «أسلماه» والألف في «أسلماه» حرف يدل على كون الفاعل اثنين، وكذلك «أهلي» مرفوع بقوله «يلومونني» والواو حرف يدل على الجمع و«الغواني» مرفوع بـ«رأين» والنون حرف يدل لى جمع المؤنث، والى هذه اللغة أشار المصنف بقوله: «وقد يقال سعدا، وسعدوا» إلى آخر البيت.

---

(١) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات. وهو في ديوانه ١٩٦ والأشموني ٢: ٤٧ والعيني ٢: ٤٦١ وشرح شواهد المغني ٢: ٧٨٤ وشرح شذور الذهب ٢٢٧.

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ٤٨ والأشموني ٢: ٤٧ والعيني ٢: ٤٦٠ والدرر ١: ١٤٢ والتصريح ١: ٢٧٦.

(٣) البيت لمحمد بن عبد الله العنبي. وهو في الأشموني ٢: ٤٧ والعيني ٢: ٤٧٣ وشرح شذور الذهب ٢٢٩.

ومعناه أنه قد يؤتى بالفعل المسند إلى الظاهر بعلامة تدلّ على التثنية، أو الجمع، فأشعر قوله «وقد يقال» بأن ذلك قليل، والأمر كذلك.

وإنما قال: «والفعل للظاهر بعد مسند» لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون قليلاً إذا جعلت الفعل مسنداً إلى الظاهر الذي بعده، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به - من الألف، والواو، والنون - وجعلت الظاهر مبتدأ، أو بدلاً من الضمير - فلا يكون ذلك قليلا، وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة «أكلوني البراغيث» ويعبر عنها المصنف في كتبه بلغة «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار». فـ «البراغيث» فاعل «أكلوني» و «ملائكة» فاعل «يتعاقبون» هكذا زعم المصنف.

* * *

وَيَرْفَعُ ٱلْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ «زَيْدٌ» فِي جَوَابِ «مَنْ قَرَا»

إذا دل دليل على الفعل جاز حذفهُ وإبقاءُ فاعلهِ، كما إذا قيل لك: «من قرأ» فتقول: زيدٌ، التقدير: قرأ زيدٌ، وقد يحذف الفعل وجوباً، كقولهِ تعالى ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ﴾[1] فأحد فاعل بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد إن أو إذا، فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوباً، ومثال ذلك في «إذا» قولهُ تعالى﴿ **إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ** ﴾[2]فالسماءُ :فاعل بفعل محذوف، والتقدير: إذا انشقت السماءُ انشقت. وهذا مذهب جمهور النحويين، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب الإشتغال إن شاءَ الله تعالى.

* * *

---

(١) سورة التوبة الآية ٦ .

(٢) سورة الانشقاق الآية ١ .

وَتَـاءُ تَـأْنِيثٍ تَلِي ٱلْمَـاضِي ، إِذَا   كَـانَ لأُنْثَى كـ « أبت » هِنْد الأَذَى

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقتهُ تاءٌ ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثاً، ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي، نحو «قامت هند، وطلعت الشمس» ولكن لها حالتان: حالة لزوم، وحالة جواز، وسيأتي الكلام على ذلك.

* * *

وَإِنَّـمـا تَـلْزَمُ فِـعْـلَ مُـضْـمَـرِ   مُـتَّصِـلٍ أَوْ مُـفْهِـمٍ ذَاتَ حِـرِ

تلزم تاءُ التأنيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين:

أحدهما: أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي، فتقول: هند قامت، والشمس طلعت، ولا تقول: قامَ ولا طَلَع، فإن كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاءِ، نحو: «هند ما قامَ إلا هي».

الثاني: أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث، نحو «قامت هند» وهو المراد بقولِهِ: «أو مفهم ذات حر» وأصل «حر» حرح، فحذفت لام الكلمة.

وفهم من كلامِهِ أن التاءَ لا تلزم في غير هذين الموضعين، فلا تلزم في المؤنث المجازي الظاهر، فتقول: «طلع الشمس، وطلعت الشمس» ولا في الجمع على ما سيأتي تفصيلهُ:

وَقَـدْ يُـبِيـحُ تَـرْكَ ٱلتَّـاءِ فِـي   نَحْـو أَتَى ٱلْقَـاضِيَ بِنْتُ ٱلْـواقِفِ

إذا فصل بين الفعل وفاعلِه المؤنث الحقيقي بغير «إلَّا» جاز اثبات التاءِ وحذفها، والأجود الإثبات، فتقول: «أتى القاضي بنت الواقف» والأجود «أتت» وتقول «قامَ اليوم هند» والأجود «قامت».

وَٱلْحَـذْفُ مَعْ فَصْـلٍ بِإلاَّ فُضِّـلا   كـ« ما زَكَا إلاَّ فَتَـاةُ ٱبْنِ ٱلْعَلَا »

وإذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ«إلاَّ» لم يجز اثبات التاءِ عند الجمهور، فتقول: «ما قامَ إلاَّ هند، وما طلعَ إلا الشمس» ولا يجوز «ما قامت إلاَّ هند» ولا «ما طلعت إلاَّ الشمس» وقد جاءَ في الشعر كقوله:

وما بقيت إلاَّ الضلوعُ الجَراشعُ(١)

فقول المصنف: إن الحذف مفضل على الإثبات، يشعر بأن الإثبات - أيضاً - جائز، وليس كذلك، لأنهُ إن اراد بهِ أنهُ مفضل عليهِ باعتبار أنهُ ثابت في النثر والنظم، وأن الإثبات إنما جاءَ في الشعر فصحيح، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيح، لأن الإثبات قليل جدّاً.

* * *

وَٱلْحَذْفُ قَدْ يأْتِي بِلا فَصْلٍ ، وَمَعْ   ضَمِيرِ ذي الْمَجَازِ في شِعْرٍ وَقَعْ

قد تحذف التاءُ من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، وهو قليل جدًّاً. حكى سيبويه: «قال فلانةُ» وقد تحذف التاءُ من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، وهو مخصوص بالشعر كقولهِ:

فَـلَا مُزْنَةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهَـا   وَلَا أَرضٌ ٱبقَلَ إبْقَـالَهَـا(٢)

* * *

وَٱلْتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى ٱلسَّالِمِ مِنْ   مُـذَكَّرٍ كَـٱلتَّـاءِ مَـعْ إحْـدى ٱللَّبِنْ
وَٱلْحَذْفُ فِي نِعْمَ ٱلْفَتَاةُ ، ٱسْتَحْسَنُوا   لأَنَّ قَـصْـدَ ٱلْجِـنْسِ فِيـهِ بَـيِّنُ

---

(١) البيت لذي الرمة، وهو في العيني ٢: ٤٧٧ وديوانه ٣٤١ والأشموني ٢: ٥٢.

(٢) البيت لعامر بن جوين الطائي. وهو في شرح شواهد المغني ٢: ٩٤٣ والعيني ٢: ٢٦٤ والهمع ٢: ١٧١ والخزانة ١: ٢١ و ٣: ٣٣٠ وابن يعيش ٥: ٩٤ وسيبويه ١: ٢٤٠ والأشموني ٢: ٥٣ والتصريح ١: ٢٧٨ والمحتسب ٢: ١١٢.

إذا أُسند الفعل إلى جمع: فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر، أو ـ لا، فإن كان جمع سلامة لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاءِ، فتقول: «قام الزيدون»، ولا يجوز «قامت الزيدون». وإن لم يكن جمع سلامة لمذكر ـ بأن كان جمع تكسير لمذكر: كالرجال، أو لمؤنث: كالهنود، أو جمع سلامة لمؤنث: كالهندات، جاز إثبات التاءِ وحذفها، فتقول: «قام الرجال، وقامت الرجال، وقـام الهنود، وقامت الهنود، وقامت الهندات»، فإثبات التاءِ لتأوُّله بالجماعة، وحذفها لتأوّله بالجمع.

وأشار بقولِه: «كالتاءِ مع إحدى اللبن» إلى أن التاءَ مع جمع التكسير، وجمع السلامة لمؤنث، كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث كلبنة، كما تقول: «كسر اللبنة، وكسرت اللبنة» تقول: «قام الرجال، وقامت الرجال» وكذلك باقي ما تقدم.

وأشار بقولِه: «والحذف في نعم الفتاة ـ إلى آخر البيت» إلى أنه يجوز في «نعم» واخواتها إذا كان فاعلها مؤنثاً إثبات التاءِ وحذفها، وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقيّاً، فتقول: «نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند» وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس، فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاءِ وحذفها، لشبهه به في أن المقصود به متعدد، ومعنى قولِه «استحسنوا» أن الحذف في هذا ونحوِهِ حسن، ولكن الإثبات احسن منهُ.

وَٱلأَصْـلُ فِي ٱلْفَاعِـلِ أَنْ يَتَّصِـلاَ   وَٱلأَصْلُ فِي ٱلْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ
وَقَــدْ يُجَـاءُ بِخِـلاَفِ ٱلأَصْــلِ   وَقَـدْ يَجِي ٱلْمَفْعُولُ قَبْـلَ ٱلْفِعْلِ

الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينهُ وبين الفعل فاصل، لأنهُ كالجزءِ منهُ ولذلك يسكن لهُ آخر الفعل: إن كان ضمير متكلم، أو مخاطب. نحو «ضربتُ وضربتَ» وإنما سكنوهُ كراهة توالي أربع متحركات،

وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة، فدل ذلك على أن الفاعلَ مع فعلهِ كالكلمة الواحدة.

والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل، ويجوز تقديمهُ على الفاعل إن خلا مما سنذكرهُ، فتقول: «ضربَ زيداً عمرو» هذا معنى قولهِ: «وقد يجاءُ بخلاف الأصل».

وأشار بقولهِ: وقد يجي المفعول قبل الفعل» إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: ما يجب تقديمهُ، وذلك كما إذا كان المفعول اسم شرط، نحو «أيّاً تضرب اضرب» او اسم إستفهام، نحو «أي رجل ضربت؟» أو كم الخبرية، نحو «كم غلام ملكت» أي كثيراً من الغلمان، أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله نحو «إياك نعبد» فلو أخرت المفعول للزم الاتصال، وكان يقال: نعبُدك ، فيجب التقديم، بخلاف قولك: «الدرهم إياهُ أعطيتك» فإنهُ لا يجب تقديم «إياهُ» لأنك لو أخرتهُ لجاز اتصالهُ وانفصالُه، على ما تقدم في باب المضمرات، فكنت تقول: «الدرهم أعطيتكهُ، وأعطيتك إياهُ».

والثاني: ما يجوز تقديمهُ وتأخيرهُ، نحو «ضربَ زيدٌ عمراً» فتقول «عمراً ضربَ زيدٌ».

وَأَخِّرِ ٱلْمَفْعُولَ: إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أُضْمِرَ ٱلْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

يجب تقديم الفاعل على المفعول، إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، كما إذا خفي الإعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول، وذلك نحو «ضرب موسى عيسى»، فيجب كون «موسى» فاعلاً، و«عيسى» مفعولاً، وهذا مذهب الجمهور، وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا

ونحوهِ، واحتجّ: بأن العرب لها غرض في الالتباس كما لها غرض في التبيين.

فإذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره، فتقول: «أكل موسى الكمثرى، وأكل الكمثرى موسى» وهذا معنى قولِه: «وآخر المفعول إن لبس حذر».

ومعنى قولِهِ: «أو اضمر الفاعل غير منحصر» أنهُ يجب أيضاً تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور، نحو «ضربت زيداً» فإن كان ضميراً محصوراً وجب تأخيره، نحو «ما ضربَ زيداً إلاَّ أنا».

وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّر، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدُ ظَهَرْ

يقول إذا حصر الفاعل أو المفعول بـ«إلّا» أو بـ«إنما» وجب تأخيرهُ، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور إذا ظهر المحصور من غيرهِ، وذلك كما إذا كان الحصر بـ«إلّا» فأمّا إذا كان الحصر بـ«إنما» فإنه لا يجوز تقديم المحصور، إذ لا يظهر كونهُ محصوراً إلا بتأخيره، بخلاف المحصور بـ«إلا» فإنهُ يعرف بكونِه واقعاً بعد «إلَّا» فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر، فمثال الفاعل المحصور بـ«إنما» قولك: «إنما ضرب عمراً زيدٌ» ومثال المفعول المحصور بـ«إنما: ضرب زيدٌ عمراً» ومثال الفاعل المحصور بـ«إلَّا» ما ضرب عمراً إلَّا زيدٌ» ومثال المفعول المحصور بـ«إلَّا» «ما ضرب زيدٌ إلَّا عمراً» ومثال تقدم الفاعل المحصور بـ«إلَّا» قولك: ما ضرب إلَّا زيدٌ عمراً» ومنهُ قولهُ:

فَلَمْ يَدْرِ إلَّا اللهُ ما هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آناءِ الديارِ وَشَامُهَا[1]

---

(١) البيت لذي الرمة. وهو في ديوانه ٦٣٦ والأشموني ٢: ٥٧ والعيني ٢: ٤٩٣ والدرر ١: ١٤٣ والتصريح ١٨٤ والهمع ١: ١٦١.

ومثال تقديم المفعول المحصور بـ «إلَّا» قولك: «ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ» ومنهُ قوله:

تَزَوَّدْتُ من ليلى بتكليمِ سَاعةٍ فما زادَ إلَّا ضِعفَ ما بي كَلاَمُهَا(١)

هذا معنى كلام المصنف، واعلم أن المحصور بـ «إنما» لا خلاف في أنهُ لا يجوز تقديمهُ، وأما المحصور بـ« إلَّا» ففيهِ ثلاثة مذاهب:

أحدها ـ وهو مذهب أكثر البصريين، والفراء، وابن الانباري ـ أنهُ لا يخلو: إما أن يكون المحصور بها فاعلاً، أو مفعولاً، فإن كان فاعلاً امتنع تقديمهُ، فلا يجوز «ما ضرب إلَّا زيدٌ عمراً» وأما قولهُ: «فلم يدرِ إلَّا الله ما هيجت لنا» فأوِّل على أن «ما هيجت» مفعول بفعل محذوف والتقدير: «درى ما هيجت لنا» فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول، لأن هذا ليس مفعولاً للفعل المذكور، وإن كان المحصور مفعولاً جاز تقديمهُ، فتقول: «ما ضرب إلَّا عمراً زيدٌ».

الثاني: وهو مذهب الكسائي، أنهُ يجوز تقديم المحصور بـ «إلَّا» فاعلاً كان أو مفعولاً.

الثالث: وهو مذهب بعض البصريين، واختارهُ الجزولي، والشلوبين، أنهُ لا يجوز تقديم المحصور بـ «إلَّا» فاعلاً كان أو مفعولاً.

* * *

وَشَاعَ نَحْوُ «خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ» وَشَذَّ نَحْوُ «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ»

أي: شارع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع

(١) البيت لمجنون ليلى قيس بن الملوح. وهو في الأشموني ٢: ٥٧ والعيني ٢: ٤٨١ والدّرر ١: ١٤٣ و١٩٥ والهمع ١: ١٦١، وليس في ديوانه. وانظر ديوان ذي الرمة ٦٣٧.

إلى الفاعل المتأخر، وذلك نحو «خاف ربهُ عمر» فـ«ربه» مفعول، وقد اشتمل على ضمير يرجع الى «عمر» وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك ـ وإن كان فيهِ عود الضمير على متأخر لفظاً ـ لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول، لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، فهو متقدم رتبةً، وإن تأخر لفظاً، فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل؟ في ذلك خلاف، وذلك نحو: «ضرب غلامها جار هند» فمن اجازها ـ وهو الصحيح ـ وجه الجواز بأنهُ لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبتُه التقديم كان كعودهِ على ما رتبتهُ التقديم، لأن المتصل بالمتقدم متقدّم.

وقولهُ: «وشذ ـ إلى آخرهِ» أي: وشذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وذلك نحو «زان نورهُ الشجر» فالهاءُ المتصلة بنور ـ الذي هو الفاعل ـ عائدة على «الشجر» وهو المفعول، وإنما شذ ذلك لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، لأن «الشجر» مفعول وهو متأخر لفظاً والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل، فهو متأخر رتبةً، وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور البصريين من النحويين، وما ورد من ذلك تأوّلوهُ وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين، وأبو الفتح ابن جني، وتابعهما المصنف، ومما ورد من ذلك قولهُ:

لما رأى طالبوهُ مِصْعَباً ذُعِروا ... وَكَادَ، لو سَاعَد المَقْدُورُ يَنْتَصِرُ[١]

وقولهُ:

كَسَا حِلْمُهُ ذا الحِلمِ أثوابَ سُؤْدَدٍ ... وَرَقّى نَدَاهُ ذا النَّدى في ذُرَا المَجْدِ[٢]

(١) لا يعلم قائله. وهو في العيني ٢: ٥٠١.
(٢) لا يعلم قائله. وهو في شرح شواهد المغني ٢: ٨٧٥ (الشاهد ٧٣٣).

وقولهُ:

ولو أن مجداً أَخْلَدَ الدهرَ واحداً ... من الناسِ أبقى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مِطْعِمَا(١)

وقولهُ:

جَزَى رَبُّهُ عني عديَّ بنَ حاتمٍ ... جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ(٢)

وقولهُ:

جَزَى بنوهُ أبا الغِيلَانِ عَن كِبَرٍ ... وَحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِمَّارُ(٣)

فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة، وذلك نحو: «ضرب بعلها صاحب هند» وقد نقل بعضهم في هذه المسألة أيضاً خلافاً، والحق فيها المنع.

* * *

النائب عن الفاعل

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ، كَنِيْلَ خَيْرُ نَائِلِ

يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامهُ، فيعطي ما كان للفاعل: من

(١) البيت لحسان بن ثابت وهو في ديوانه ٣٩٨ والأشموني ٢: ٥٨ وشرح شواهد المغني ٢: ٨٧٥ (شاهد ٧٣٢) والعيني ٢: ٤٩٧.
(٢) نسب هذا البيت إلى أبي الأسود الدؤلي، وقيل: هو للنابغة، وقيل لعبد الله بن همارق. وهو في الأشموني ٢: ٥٩ والعيني ٢: ٤٨٧ وابن يعيش ١: ٧٦ والعمدة ١: ٩٤ والأغاني ١١: ١١١ وأمالي ابن الشجري ١: ١٠٢ والنقائض ٩٩ والخزانة ١: ١٣٤ والخصائص ١: ٢٩٤ والجمل ١٣١ والفاخر ٢٣٠ والدرر ١: ٤٤ والهمع ١: ٦٦ وشرح شذور الذهب ١٧٨ وملحقات ديوان أبي الأسود ١٢٤ وديوان النابغة ٧٩ مفرداً.
(٣) البيت لسليط بن سعد. وهو في الأشموني ٢: ٥٩ والعيني ٢: ٤٩٥ والدرر ١: ٤٥ والهمع ١: ٦٦.

لزوم الرفع ووجود التأخير عن رافعهِ، وعدم جواز حذفه، وذلك نحو: «نيلَ خيرُ نائل» فخير نائل: مفعول قائِم مقام الفاعل، والأصل: «نال زيدٌ خيرَ نائل» فحذف الفاعل وهو «زيـد» واقيم المفعول به مقامهُ، وهو «خير نائل» ولا يجوز تقديمهُ، فلا تقول: «خيرُ نائل نيل» على أن يكون مفعولاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ، وخبرهُ الجملة التي بعدهُ، وهي «نيل» والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر، والتقدير: «نيل هو». وكذلك لا يجوز حذف «خير نائل» فتقول: «نيل».

فَـأَوَّلَ ٱلْفِعْلِ ٱضْمُمَنْ وَٱلْمُتَّصِـلْ ... بِٱلآخِرِ ٱكْسِرْ فِي مُضِيّ كَوُصِـلْ
وَٱجْعَلْهُ مِنْ مُضَـارِعٍ مُـنْفَتِحَـاً ... كَيَنْتَحِي ٱلمُقـولِ فِيـهِ يُـنْتَحَى

يضم أوَّل الفعل الذي لم يسمَّ فاعلهُ مطلقاً، أي، سواء كان ماضياً، أو مضارعاً، ويكسر ما قبل آخر الماضي، ويفتح ما قبل آخر المضارع، ومثال ذلك في الماضي قولك في وَصَلَ «وُصِلَ» وفي المضارع قولك في «يَنْتَحي» «يُنتحَى».

وَٱلثَّـانِيَ ٱلتَّـالِيَ تَـا ٱلْمُـطَاوَعَـهْ ... كَـالأوَّلِ ٱجْعَلْهُ بِـلاَ مُـنَـازَعَـةْ
وَثَـالِثَ ٱلَّـذِي بِهَمْـزِ ٱلْوَصْـلِ ... كَـالأوَّل إجْـعَلَنَّـهُ كَـٱسْتُـحـلِي

إذا كان الفعل المبني للمفعول مفتتحاً بتاءِ المطاوعة ضم أولهُ وثانيهِ، وذلك كقولك في «تدحرج» «تُدُحرج» وفي «تكسَّر» «تُكُسِّر» وفي «تغافل» «تُغُوفِل» وإذا كان مفتتحاً بهمزة وصل ضم أولهُ وثالثهُ وذلك كقولك في «استحلى» «أستُحلي» وفي «اقتدر» «أُقتُدر» وفي «انطلق» «أُنطُلق».

وَٱكْسِـرْ أَوِ ٱشْمِمْ فَا ثُـلاثِيٍّ أُعِلْ ... عَيْناً وَضَمٌّ جاكـ «بُوعَ» فَٱحْتُمِـلْ

إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيّاً معتل العين فقد سمع في فائِه ثلاثة أوجه: إخلاص الكسر نحو «قِيلَ، وبِيعَ» ومنهُ قولهُ:

حِيكَت على نِيـرَين إذ تحاكُ   تَختَبِط الشـوكَ ولا تشاكُ[1]

وإخلاص الضم، نحو: «قول، وبُوع» ومنهُ قولهُ:

لَيْتَ، وَهَـلْ يَنفَعُ شيئـاً ليتُ   لَيتَ شباباً بُوْعَ فاشتريتُ[2]

وهي لغة بني دبير وبني فقعس، وهما من فصحاءِ بني أسد.

والإشمام، وهو الإتيان بالفاءِ بحركة بين الضم والكسر، ولا يظهر ذلك إلَّا في اللفظ، ولا يظهر في الخط، وقد قرىء في السبعة قولهُ تعالى: ﴿ **وَقِيلَ يَا أَرْضُ ٱبْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ** ﴾[3] بالإشمام في « قيل » و « غيض » .

وَإنْ بِشَكْـلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ   وَمَـا لِبَـاع قَـدْ يُـرَى لِنَحْـوِ حَبْ

إذا أُسند الفعل الثلاثيُّ المعتل العين بعد بنائِه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فإمَّا أن يكون واويّاً، أو يائيّاً.

فإن كان واويّاً نحو «سام» من السوم وجب ـ عند المصنف ـ كسر الفاءِ أو الاشمام، فتقول «سِمت» ولا يجوز الضم، فلا تقول«سُمتُ» لئَلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنهُ بالضم ليس إلا، نحو «سُمت العبد».

وإن كان يائيّاً نحو «باع» من البيع وجب ـ عند المصنف أيضاً ـ ضمها أو الإشمام، فتقول: «بُعت يا عبد» ولا يجوز الكسر، فلا تقول «بِعت» لئَلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالكسر فقط، نحو «بعت الثوب».

---

(١) نسب هذا لبيت لرؤبة بن العجاج. وهو في الأشموني ٢: ٦٣ والعيني ٢: ٥٢٦ وليس في ديوانه أو ملحقاته..

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج. وهو في ملحقات ديوانه ١٧١ والعيني ٢: ٢٥٤ والأشموني ٢: ٦٣ وابن يعيش ٧: ٧٠ والتصريح ١: ٢٩٤ والدرر ٢: ٢٢٢ والهمع ١: ٢٤٨ و٢: ١٦٥ وشرح شواهد المغني ٢: ٨١٩ شاهد ٦٢٦.

(٣) سورة هود الآية ٤٤ .

وهذا معنى قولهِ «وإن بشكل خيف لبس يجتنب» أي: وإن خيف اللبس في شكل من الأشكال السابقة ـ أعني الضم والكسر والاشمام ـ عدل عنهُ إلى شكل غيرهِ لا لبس معهُ.

هذا ما ذكرهُ المصنف، والذي ذكره غيرهُ أن الكسر في الواوي، والضم في اليائي، والإشمام، هو المختار. ولكن لا يجب ذلك، بل يجوز الضم في الواوي والكسر في اليائي. وقولهُ: «وما لباع قد يرى لنحو حب» معناهُ أن الذي ثبت لفاءِ «باع» من جواز الضم، والكسر، والإشمام يثبت لفاء المضاعف نحو «حب» فتقول: «حب وحب» وإن شئت اشممت.

وَمَــا لِفَـا بَــاعَ لِمَــا ٱلْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَـارَ وَٱنقَـادَ وَشِبْــهٍ يَنْجلِي

أي: يثبت ـ عند البناءِ للمفعول ـ لما تليهِ العين من كل فعل يكون على وزن «افتعل» او «انفعل» ـ وهو معتل العين ـ ما يثبت لفاءِ «باع»: من جواز الكسر، والضم، والاشمام، وذلك نحو «اختار، وانقاد» وشبههما، فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه، الضم؛ نحو «اختور» و«انقود» والكسر، نحو «اختير» و«انقيد» والإشمام، وتحرك الهمزة بمثل حركة التاءِ والقاف

وَقَـابِلٌ مِنْ ظَـرْفٍ اَوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَــرْفِ جَـرٍّ بِنِيَــابَــةٍ حَــرِي

تقدم ان الفعل إذا بني لما لم يسمَّ فاعلهُ أقيم المفعول بهِ مقام الفاعل، واشار في هذا البيت إلى أنهُ إذا لم يوجد المفعول بهِ أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامهُ وشرط في كل واحدٍ منها أن يكون قابلاً للنيابة، أي: صالحاً لها، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة: كالظرف الذي لا يتصرف، والمراد به: ما لزم النصب على الظرفية نحو «سحر» إذا أريد به سحر يوم بعينِه، ونحو «عندك» فلا تقول «جُلِسَ عندك» ولا «ركب سحر» لئلا تخرجهما عما استقر لهما في لسان العرب من لزوم النصب، وكالمصادر التي لا تتصرف نحو «معاذ الله» فلا يجوز رفع «معاذ الله» لما تقدم في

الظرف، وكذلك ما لا فائدة فيه: من الظرف، والمصدر، والجار والمجرور، فلا تقول «سيرَ وقت» ولا «ضُرِبَ ضرب» ولا «جُلِسَ في دار» لأنهُ لا فائدة في ذلك.

ومثال القابل من كل منها قولك «سير يوم الجمعة، وضُرِبَ ضرب شديد، ومر بزيد».

وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ فِي اللفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِد

مذهب البصريين، إلاَّ الأخفش، أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعلهُ مفعول به، ومصدر، وظرف، وجار ومجرور، تعين إقامة المفعول بِهِ مقام الفاعل فتقول: «ضُرِب زيدٌ ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في دارِه» ولا يجوز إقامة غيره مقامهُ مع وجودِه، وما ورد من ذلك شاذ أو مؤوّل.

ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيرهِ وهو موجود: تقدم، أو تأخر فتقول: ضُرب ضربٌ شديد زيدا، وضُرِب زيدا ضرب شِديد، وكذلك الباقي. واستدلوا بقراءة أبي جعفر ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[1] وقول الشاعر:

لم يعن بالعلياء الا سيداً ولا شفى ذا الغي إلا ذوالهدى[2]

ومذهب الأخفش أنه إذا تقدم غير المعمول به عليه جاز إقامة كل واحد فتقول ضُرب في الدار زيدا وضُرب في الدار زيد وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول بِهِ نحو «ضُرِبَ زيدٌ في الدار» ولا يجوز «ضُرِبَ زيداً في الدار».

وَبِٱتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ ٱلثَّانِ مِنْ بَابِ «كَسَا» فِيمَا ٱلْتِبَاسُهُ أُمِنْ

إذا بني الفعل المتعدي إلى مفعولين لما لم يسمَّ فاعلهُ: فإما أن يكون

(١) سورة الجاثية الآية ١٤.

(٢) البيت لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ٧٣ و٧٦ والأشموني١ :٦٨ والتصريح ١ : ٢٩١ والعيني ٢: ٥٢١.

من باب «أعطى» أو من باب «ظنَّ» فإن كان من باب «أعطى» وهو المراد بهذا البيت، فذكر المصنف أنهُ يجوز إقامة الأول منهما، وكذلك الثاني، بالاتفاق، فتقول:«كُسي، زيدٌ جبةً، وأُعطي عمرو درهماً» وإن شئت أقمت الثاني، فإن حصل لبس وجب إقامة الأول، وذلك نحو «أعطيت زيداً عمراً» فيتعين إقامة الأول: فتقول: «أُعطي زيدٌ عمراً» ولا يجوز إقامة الثاني حينئذٍ لئلا يحصل لبس، لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً بخلاف الأول. ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب، يجوز إقامتهُ عند أمن اللبس، فإن عني بهِ أنهُ اتفاق من جهة النحويين كلهم فليس بجيد، لأن مذهب الكوفيين أنهُ إذا كان الأول معرفة، والثاني نكرة، تعين إقامة الأول، فتقول «أُعطي زيدٌ درهماً» ولا يجوز عندهم إقامة الثاني ، فلا تقول: «أُعطي درهمٌ زيداً».

وفي بَابِ «ظَنَّ ، وَأَرَى » ٱلْمَنْعُ ٱشْتَهَرْ وَلَا أَرَى مَنْعـاً إِذَا ٱلْقَصْـدُ ظَهَـرْ

يعني أنهُ إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل، كظن واخواتها، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل ـ كأرى وأخواتها ـ فالأشهر عند النحويين أنه يجب اقامة الأول، ويمتنع إقامة الثاني في باب «ظن» والثاني والثالث في باب «أعلم»، فتقول: «ظُنَّ زيدٌ قائماً» ولا يجوز «ظنَّ زيداً قائِمٌ» وتقول: «أُعلم زَيدٌ فرسَك مسرجاً» ولا يجوز إقامة الثاني، فلا تقول: «أُعلم زيداً فرسُك مسرجاً» ولا يجوز إقامة الثالث، فلا تقول «أُعلم زيداً فرسَك مسرجٌ». ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث. ونقل الاتفاق ـ أيضاً ـ ابن المصنف، وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى أنهُ لا يتعين إقامة الأول، لا في باب «ظنَّ»، ولا في باب «اعلم» لكن في باب «ظنَّ» يشترط أن لا يحصل لبس، فتقول: «ظُنَّ زيداً قائِمٌ» و«أُعلم زيداً فرسَك مسرجاً» وأما إقامة الثالث من باب «أَعلم» فنقل ابن أبي الربيع وابن

المصنف الاتفاق على منعِه، وليس كما زعما، فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك، فتقول: أُعلم زيداً فرسك مسرج» فلو حصل لبس تعين إقامة الأول في باب «ظن» و«أعلم»، فلا تقول: «ظُنَّ زيداً عمرو» على «أن» عمر » هو المفعول الثاني، ولا «أُعلم زيداً خالدٌ منطلقاً».

وَمَا سِوَى آلنَّائِبِ مِما عُلِّقَا   بِآلرَّافِعِ آلنَّصبُ لَهُ مُحقَّقا

حكم المفعول القائم مقام الفاعل: حكم الفاعل فكما أنهُ لا يرفع الفعل إلَّا فاعلاً واحداً، فكذلك لا يرفع الفعل إلَّا مفعولاً واحداً، فإن كَان الفعل لهُ مفعولان فأكثر اقمت واحداً منهما مقام الفاعل، ونصبت الباقي، فتقول: «أُعطي زيدٌ درهماً، وأُعلمَ زيدٌ عمراً قائِماً، وضُرب زيدٌ ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره».

اشتغال العامل عن المعمول

إنْ مُضْمَرُ إسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ   عَنْهُ: بِنَصْبِ لَفْظِهِ أو ٱلْمَحَلْ
فَٱلسابِقَ ٱنْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا   حتماً، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

الاشتغال أن يتقدم اسم، ويتأخر عنهُ فعل، قد عمل في ضمير ذلك الاسم السابق أو في سببه، وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق - فمثل المشتغل بالضمير «زيداً ضربته، وزيداً مررت به». ومثال المشتغل بالسببي «زيداً ضربت غلامُه» وهذا هو المراد بقولِهِ «إن مضمر اسم - إلى آخرهِ» والتقدير: إن شغل مضمر اسم سابق فعلًا عن ذلك الاسم بنصب المضمر لفظاً نحو «زيداً ضربتهُ» أو بنصبِهِ محلًّا نحو «زيداً مررت به» فكل واحد من «ضربت، ومررت» قد اشتغل بضمير «زيد» لكن «ضربت» وصل إلى الضمير بنفسه، و«مررت» وصل إليه بحرف جر، فهو مجرور لفظاً منصوب محلاً، وكلٌّ من «ضربت، ومررت» لو لم يشتغل بالضمير لتسلط على «زيد» كما تسلط على الضمير. فكنت تقول: «زيداً ضربت» فتنصب «زيداً» ويصل إليه الفعل بنفسه كما وصل إلى ضميرهِ. وتقول «بزيدٍ ضربت» فتنصب «زيداً» ويصل إليه الفعل بنفسه كما وصل إلى ضميرهِ. وتقول «بزيدٍ مررت» فيصِل الفعل إلى زيد بالباءِ كما وصل إلى ضميره، ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير.

وقولهُ «فالسابق انصبهُ ـ إلى آخرهِ» معناهُ أنهُ إذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة فيجوز لك نصب الاسم السابق، واختلف النحويون في ناصبهِ: فذهب الجمهور إلى أن ناصبهُ فعل مضمر وجوباً، لأنهُ لا يجمع بين المفسّر والمفسَّر، ويكون الفعل المضمر موافقاً في المعنى لذلك المظهر، وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى، نحو قولك في: زيداً ضربته ان التقدير: ضربت زيداً ضربته، وما وافق معنى دون لفظ نحو قولك: «زيداً مررت به»، إذ التقدير «جاوزت زيداً مررت به». وهذا هو الذي ذكرهُ المصنف.

والمذهب الثاني أنهُ منصوب بالفعل المذكور بعدهُ، وهو مذهب كوفي، واختلف هؤلاء فقال قوم: إنهُ عامل في الضمير وفي الاسم معاً، فإذا قلت: «زيداً ضربتهُ» كان «ضربت» ناصباً لـ «زيد» وللهاء، ورُدَّ هذا المذهب بأنهُ لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهرهِ، وقال قوم: هو عامل في الظاهر والضمير ملغى، ورُدَّ بأن الاسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل.

والنَّصْب حَتْمٌ، إن تَلَا السَّابقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ: كَإنْ وحيثما

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة اقسام: أحدهما: ما يجب فيهِ النصب، والثاني: ما يجب فيهِ الرفع، والثالث: ما يجوز فيهِ الأمران والنصب ارجح، والرابع: ما يجوز فيهِ الأمران والرفع ارجح، والخامس: ما يجوز فيهِ الأمران على السواءِ.

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقولهِ: «والنصب حتم ـ إلى آخرهِ» ومعناهُ أنهُ يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد اداة لا يليها إلَّا الفعل، كأدوات الشرط نحو «إن وحيثما» فتقول: إن زيداً أكرمتهُ أكرمك، وحيثما زيداً تلقَهُ فاكرمهُ» فيجب نصب «زيداً في المثالين وفيهما اشبههما، ولا يجوز الرفع على انهُ مبتدأ، إذْ لا يقع بعد هذه الأدوات، واجاز بعضهم وقوع الإسم بعدها، فلا يمتنع عندهُ الرفع على الإبتداءِ كقولَ الشاعر:

لَا تَجْزَعِي إن مُنْفِسٌ أهْلَكْتُهُ وإذا هَلَكْتُ فَعِندَ ذلك فاجْزَعِي[1]

تقديرهُ «إن هلك منفسٌ» والله اعلم.

وَإنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِٱلإبْتِدَا يَخْتَصُّ فَٱلرَّفْعَ ٱلْتَزِمْهُ أَبَدا
كَذَا إِذَا ٱلْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني، وهو ما يجب فيهِ الرفع فيجب رفع الاسم المشتغل عنهُ إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداءِ، كاذا التي للمفاجأة، فتقول: «خرجت فإذا زيدٌ يضربهُ عمرو» - برفع زيد - ولا يجوز نصبهُ، لأن «إذا» هذه لا يقع بعدها الفعل: لا ظاهراً، ولا مقدراً، وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولي الفعل المشتغل بالضمير اداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط والاستفهام، و«ما» النافية نحو «زيدٌ إنْ لقيتهُ فاكرمهُ، وزيدٌ هل ضربتهُ، وزيدٌ ما لقيتهُ» فيجب رفع «زيد» في هذه الأمثلة ونحوها، ولا يجوز نصبهُ لأن ما لا يصلح أن يعمل ما بعده فيما قبلهُ لا يصلح أن يفسر عاملاً في ما قبلهِ، وإلى هذا أشار بقوله: «كذا إذا الفعل - إلى آخرهِ» أي: كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل شيئاً لا يرد ما قبلهُ معمولاً لما بعدهُ، ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها فقال: «زيداً ما لقيت» أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدر فيقول «زيداً ما لقيتهُ».

وٱخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وبعد مـا إِيـلَاؤُهُ ٱلْفِعْـلَ غَلَبْ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِـلَا فَصْـلٍ عَلَى مَعْمُـولِ فِعْـلٍ مُسْتَقِـرٍّ أَوَّلَا

هذا هو القسم الثالث، وهو يختار فيهِ النصب. وذلك، إذا وقع بعد

---

(١) البيت لنمر بن تولب. وهو في الأشموني ٢: ٧٥ والعيني ٢: ٥٣٥ وابن يعيش ١: ٢٢ و ٢: ٣٨ وسيبوية ١: ٦٧ وشرح شواهد المغني ١: ٤٧٣/٤٧٢ و٢: ٨٢٩ والخزانة ١: ١٥٢، ٤٥٠. وأمالي ابن الشجري ١: ٣٣٢ والمقتضب ٢:(٧٦).

الاسم فعل دال على طلب، كالأمر، والنهي، والدعاءِ، نحو: زيداً اضربه، وزيداً لا تضربهُ، وزيداً رحمهُ الله، فيجوز رفع «زيد» ونصبهُ، والمختار النصب. وكذلك يختار النصب إذا وقع الإسم بعد اداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام، فتقول «أزيداً ضربتهُ» بالنصب والرفع، والمختار النصب. وكذلك يختار النصب إذا وقع الاسم المشتغل عنهُ بعد عاطف تقدمتهُ جملة فعلية ولم يُفصَل بين العاطف والاسم، نحو «قامَ زيدٌ وعمراً أكرمتهُ» فيجوز رفع «عمرو» ونصبه، والمختار النصب، لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية، فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمهُ شيءٌ، نحو «قام زيدٌ وأمّا عمرو فاكرمتهُ» فيجوز رفع «عمرو» ونصبهُ، والمختار الرفع كما سيأتي، وتقول: «قامَ زيدٌ وأمَّا عمراً فاكرمهُ» فيختار نصب عمرو كما تقدم، لأنهُ وقع قبل فعل دال على طلب.

وَإِنْ تَـلاَ ٱلْمَعْطُوفُ فِعْـلاً مُخْبَـرَا ... بِـهِ عَنْ ٱسْمٍ فَـٱعْـطِفَنْ مُخَيَّـرَا

أشار بقولهِ: «فاعطفن مخيراً» إلى جواز الأمرينِ على السواءِ، وهذا هو الذي تقدم أنهُ القسم الخامس، وضبط النحويون ذلك بأنهُ إذا وقع الإسم المشتغل عنهُ بعد عاطف تقدَّمتهُ جملة ذات وجهين، جاز الرفع والنصب على السواءِ، وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة: صدرها اسم، وعجزها فعل، نحو «زيدٌ قام وعمرو اكرمتهُ ـ في دارِه» فيجوز رفع «عمرو» مراعاةً للصدر، ونصبهُ مراعاةً للعجز.

وَٱلْرَّفْعُ في غيـر ٱلَّذِي مَـرَّ رَجَحْ ... فَمَا أُبِيحَ ٱفْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَـحْ

هذا هو الذي تقدم أنهُ القسم الرابع، وهو ما يجوز فيهِ الأمران ويختار الرفع، وذلك كل اسم لم يوجد معهُ ما يوجب نصبهُ، ولا ما يوجب رفعهُ، ولا ما يرجح نصبهُ، ولا ما يجوّز فيهِ الأمرين على السواءِ، وذلك نحو «زيدٌ

ضربتهُ » فيجوز رفع « زيد » ونصبهُ والمختار رفعهُ لأن عدم الإضمار ارجح من الاضمار وزعم بعضهم انه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الاضمار ، وليس بشيءٍ ، فقد نقلهُ سيبويه وغيرهُ من أئمة العربية عن العرب ، وهو كثير ، وانشد أبو السعادات ابن الشجري في (أماليهِ) على النصب قولهُ :

فَـارِسـاً مـا غَـادَرُوهُ مُلْحَمـاً   غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِـلْ[1]

ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها﴾[2] بكسر تاءِ جنات .

وَفَصْـلُ مَشْغُـولٍ بِحَـرْفِ جَـرٍّ   أَوْ بِـإِضَـافَـةٍ كَـوَصْـلٍ يَجْـرِي

يعني أنهُ لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول بهِ نحو «زيدٌ ضربتهُ» أو ينفصل منهُ: بحرف جر، نحو «زيدٌ مررت بهِ» أو بإضافة نحو «زيدٌ ضربت غلامهُ» أو «غلام صاحبهِ» أو «مررت بغلامهِ» فيجب النصب في نحو «إن زيداً مررت بهِ اكرمك» كما يجب في إنْ زيداً لقيته أكرمك» وكذلك يجب الرفع في «خرجت فإذا زيدٌ مرَّ بهِ عمرو» ويختار النصب في «أزيدا مررت بهِ» ويختار الرفع في «زيدٌ مررت بهِ» ويجوز الأمران على السواءِ، في «زيدٌ قامَ وعمرو مررت وكذلك الحكم في «زيدٌ ضربت غلامهُ» أو «مررت بغلامهِ» والله اعلم.

وَسَوِّ فِي ذَا ٱلْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ   بِٱلْفِعْلِ إنْ لَمْ يَـكُ مَانِـعٌ حَصَلْ

يعني أن الوصف العامل في هذا الباب يجري مجرى الفعل فيما تقدم، والمراد بالوصف العامل: اسم الفاعل، واسم المفعول، واحترز بالوصف

(١) قال العيني هو لعلقمة الفحل. وعزاه في الحماسة لامرأة من بني الحارث، وهو في شرح شواهد المغني ١ : ٦٦٤ و ٢ : ٩٠٩ وأمالي ابن الشجري ١ : ١٨٧ و٢٣٣ والعيني ٢ : ٥٣٩ والأشموني ٢ : ٨٢. وليس في ديوانه علقمة.

(٢) سورة الرعد الآية ٢٣ .

عمّا ما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل ، نحو « زيدٌ داركهِ » فلا يجوز نصب «زيد» لأن اسماءَ الأفعال لا تعمل فيما قبلها، فلا تفسر عاملاً فيهِ، واحترز بقولهِ: وصفاً «ذا عمل» من الوصف الذي لا يعمل، كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ، نحو «زيدٌ أنا ضاربهُ امس» فلا يجوز نصب «زيد» لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً. ومثال الوصف العامل «زيدٌ أنا ضاربهُ الآن، أو غداً، والدرهم أنت معطاهُ» فيجوز نصب زيد والدرهم ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل، واحترز بقولهِ: «إن لم يكُ مانع حصل» عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعهُ من العمل فيما قبلهُ، كما اذا دخل عليهِ الألف واللام نحو «زيدٌ أنا الضاربهُ» فلا يجوز نصب «زيد» لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما، فلا يفسر عاملاً فيهِ والله اعلم.

وَعُــلْقَــةٌ حَــاصِــلَةٌ بِـتَــابِــعِ كَعُلْقَــةٍ بِنَفْسِ ٱلاسْمِ ٱلْـواقِــعِ

تقدم أنهُ لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيهِ الضمير بالفعل نحو «زيداً ضربتهُ» وبين ما فصل بحرف جر، نحو «زيداً مررت بهِ» أو بإضافة، نحو «زيداً ضربت غلامهُ». وذكر في هذا البيت أن الملابسة بالتابع كالملابسة بالسببي، ومعناهُ أنهُ إذا عمل الفعل في أجنبي، واتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق؛ من صفحة نحو «زيداً ضربت رجلاً يحبهُ» أو عطف بيان، نحو «زيداً ضربت عمراً اباهُ» أو معطوف بالواو خاصة، نحو «زيداً ضربت عمراً وأخاه، حصلت الملابسة بذلك كما يحصل بنفس السببي، فينزل «زيداً ضربت رجلاً يحبهُ» منزله «زيداً ضربت غلامهُ» وكذلك الباقي.

وحاصلهُ: أن الأجنبي إذا اتبع بما فيهِ ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي، والله اعلم.

تعدي الفعل ولزومهُ

عَلاَمَةُ ٱلْفِعْـلِ ٱلْمُعَدَّى أَنْ تَصِـلْ ‏ ‏ ‏ ‏ « هَا » غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْـوُ عَمِلْ

ينقسم الفعل إلى متعدٍّ ولازم، فالمتعدي: هو الذي يصل إلى مفعولِهِ بغير حرف جر، نحو «ضربت زيداً» واللازم: ما ليس كذلك، وهو: ما لا يصل إلى مفعولِهِ إلاَّ بحرف جر، نحو «مررت بزيدٍ» أو لا مفعول لهُ نحو «قَامَ زيدٌ» ويسمى ما يصل إلى مفعولِهِ بنفسهِ: فعلاً متعدياً، وواقعاً، ومجاوزاً، وما ليس كذلك يسمى: لازماً، وقاصراً، وغير متعدٍ، ويسمى متعدياً بحرف جر.

وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاءٌ تعود على غير المصدر، وهي هاءُ المفعول بهِ نحو «الباب اغلقتهُ».

واحترز بهاءِ غير المصدر من هاءِ المصدر، فإنها تتصل بالمتعدي واللازم، فلا تدل على تعدي الفعل، ولزومهِ، فمثال المتصلة بالمتعدي «الضرب ضربتهُ زيداً» أي: ضربت الضرب ـ زيداً. ومثال المتصلة باللازم «القيام قمتهُ» أي قمت القيام.

فَـٱنْصِبْ بِـهِ مَفْعُـوْلَـهُ إنْ يَنُبْ ‏ ‏ ‏ ‏ عَنْ فَـاعِلٍ نَحْـوُ تَدَبَّـرْتُ ٱلْكُتُبْ

شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعولهُ إن لم ينب عن فاعلِهِ، نحو «تدبرت الكتب» فإن ناب عنهُ وجب رفعهُ كما تقدم، نحو: تدبرت الكتب.

وقد يرفع المفعول بهِ وينصب الفاعل عند أمن اللبس، كقولهم: «خرق الثوبُ المسمارَ» ولا ينقاس ذلك، بل يقتصر فيهِ على السماع.

والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يتعدى إلى مفعولين، وهي قسمان: احدهما: ما اصل المفعولين فيهِ المبتدأ والخبر، كظنَّ واخواتها. والثاني: ما ليسَ اصلهما ذلك، كاعطى وكسا.

والقسم الثاني: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، كاعلم وأرى.

والقسم الثالث: ما يتعدى الى مفعول واحد كضرب ونحوهِ.

وَلاَزِمٌ غَيْـرُ ٱلْـمُـعَـدَّى وَحُـتِـمْ لُـزُومُ أَفْعَـالِ ٱلسَّجَـايَـا كَنَهِمْ
كَذَا ٱفْعَلَلَّ ، وَٱلْمُضَاهِي ٱقْعَنْسَسَا وَمَـا ٱقْتَضَى : نَظَافَـةً ، أَوْ دَنَسَـا
أَوْ عَـرَضاً ، أَوْ طَـاوَعَ ٱلْمُعَـدَّى لِـوَاحِـدٍ كَـمَـدَّهُ فَـآمْـتَـدَّا

اللازم هو ما ليس بمتعدٍ، وهو ما لا يتصل بهِ هاءُ (ضمير) غير المصدر: ويتحتم اللزوم لكل فعل دال على سجية ـ وهي الطبيعة ـ نحو «شرف وكرم، وظرف ونهم» وكذا كل فعل على وزن افعللَّ، نحو «اقشعرَّ، واطمأنَّ» أو على وزن افعنلل نحو «اقعنسسَ، واحرنجمَ» أو دل على نظافة «كطهر الثوب، ونظف» أو على دنس «كدنس الثوب، ووسخ» أو دل على عرض نحو «مرض زيدٌ، واحمرَّ» أو كان مطاوعاً لما تعدى إلى مفعول واحد نحو «مددت الحديد فامتدَّ، ودحرجت زيداً فتدحرجَ» واحترز بقولهِ «لواحد» مما طاوع المتعدي إلى اثنين فإنهُ لا يكون لازماً، بل يكون متعدياً إلى مفعول واحد، نحو «فهَّمتُ زيداً المسألة ففهمها، وعلَّمتهُ النحو فتعلمهُ».

وَعَـدِّ لاَزِمـاً بِـحَـرْفِ جَـرٍّ وَإِنْ حُـذِفْ فَـآلنَّصْبُ لِلْمُنْجَـرِّ

نَقْلاً، وَفِي « أَنَّ » و « أَنْ » يَطَّرِدُ مَـعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

تقدم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعولهِ بنفسهِ، وذكر هنا أن الفعل اللازم يصل إلى مفعولهِ بحرف جر، نحو «مررت بزيدٍ» وقد يحذف حرف الجر فيَصِل إلى مفعولهِ بنفسهِ نحو «مررت زيداً» قال الشاعر:

تَمُرُّونَ الـدِّيـارَ وَلَمْ تَعُـوجُـوا كَـلاَمُكُمْ عليَّ إذنْ حَرَامُ(١)

أي تمرون بالديار، ومذهب الجمهور أنهُ لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير « أنَّ » و « أَنْ » بل يقتصر فيهِ على السماع . وذهب أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي وهو الأخفش الصغير إلى أنهُ يجوز الحذف مع غيرهما قياساً، بشرط تعين الحرف، ومكان الحذف، نحو «بريت القلم بالسكين» فيجوز عندهُ حذف الباءِ فتقول «بريت القلم السكين» فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف، نحو «رغبت في زيدٍ» فلا يجوز حذف «في» إذ لا يدري حينئذٍ هل التقدير «رغبت عن زيدٍ» أو «في زيدٍ» وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز، نحو «اخترت القوم من بني تميم» فلا يجوز الحذف، فلا تقول «اخترت القوم بني تميم» إذ لا يدرى هل الأصل «اخترت القوم من بني تميم» أو «اخترت من القوم بني تميم»؟ واما «أنَّ، وأنْ» فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مطرداً، بشرط أمن اللبس، كقولك: «عجبت أنْ يدوا» والأصل «عجبت من أنْ يدوا» أي: من أن يعطوا الدية، ومثال ذلك مع أنَّ ـ بالتشديد ـ «عجبت من أنك قائِمٌ» فيجوز حذف «من» فتقول «عجبت أنك قائِمٌ» فإن حصل لبس لم يجز الحذف، نحو «رغبت في أن تقوم» أو «في انك قائمٌ فلا يجوز حذف « في » لاحتمال أن يكون المحذوف «عن» فيحصل اللبس.

---

(١) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥١٢ والعيني ٢: ٥٦٠ والخزانة ٣: ٦٧١ والدرر ٢: ١٠٧ وابن يعيش ٨: ٨ و٩: ١٠٣ والهمع ٢: ٨٣ وشرح شواهد المغني ١: ٣١١ (شاهد ١٣٩) و٢: ٨٦٦ (شاهد ٧١٢).

واختلف في محل «أنَّ، وأنْ» عند حذف حرف الجر: فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر، وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين.

وحاصلهُ أن الفعل اللازم يصل إلى مفعولهِ بحرف الجر، ثم إن كان المجرور غير «أنَّ، وأنْ» لم يجز حذف حرف الجر إلاَّ سماعاً، وإن كان «أنَّ، وأنْ» جاز قياساً عند أمن اللبس، وهذا هو الصحيح.

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنىً كَمَنْ ... مِنْ « أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ »

إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو «أعطيت زيداً درهماً» فالأصل تقديم «زيد» على «درهم» لأنه فاعل في المعنى، لأنهُ الآخذ للدرهم، وكذا «كسوتُ زيداً جبةً» و«البسن من زاركم نسجَ اليمن» فـ«من»: مفعول أول، و«نسج» مفعول ثانٍ، والأصل تقديم «من» على «نسج اليمن» لأنهُ اللابس، ويجوز تقديم ما ليس فاعلاً معنى لكنهُ خلاف الأصل.

وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوْجِبٍ عَرَا ... وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى

أي يلزم الأصل ـ وهو تقديم الفاعل في المعنى ـ إذا طرأ ما يوجب ذلك، وهو خوف اللبس، نحو «أعطيت زيداً عمراً» فيجب تقديم الآخذ منهما، ولا يجوز تقديم غيرهِ، لأجل اللبس، إذ يحتمل أن يكون هو

وقد يجب تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى وتأخير ما هو فاعل في الفاعل.

المعنى. وذلك نحو «أعطيت الدرهم صاحبهُ» فلا يجوز تقديم صاحبهُ وإن كان فاعلاً في المعنى، فلا تقول «أعطيت صاحبهُ الدرهم» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ـ وهو ممتنع ـ، والله اعلم.

وَحَـذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ   كَحَذْفِ ما سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِـرْ

الفضلة خلاف العمدة، والعمدة: ما لا يستغنى عنهُ كالفاعل، والفضلة: ما يمكن الإستغناءُ عنهُ كالمفعول بهِ، فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر، كقولك في «ضربت زيداً» «ضربت» بحذف المفعول بهِ، وكقولك في «اعطيت زيداً درهماً»، «أعطيت»، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ **فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَأَتَّقَى** ﴾[1] و«اعطيت زيداً»ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ **وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى** ﴾[2] و«اعطيت درهماً» قيل: ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ **حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ** ﴾[3] التقدير - والله اعلم - حتى يعطوكم الجزية، فإن ضر حذف الفضلة لم يجز حذفها كما إذا وقع المفعول بهِ في جواب سؤال، نحو أن يقال: «من ضربتَ؟» فتقول «ضربتُ زيداً» أو وقع محصوراً، نحو «ما ضربت إلَّا زيداً» فلا يجوز حذف «زيداً» في الموضعين إذ لا يحصل في الأول الجواب، ويبقى الكلام في الثاني دالاًّ على نفي الضرب مطلقاً، والمقصود نفيهُ عن غير زيد، فلا يفهم المقصود عند حذفه.

وَيحْـذَفُ آلنـاصِبُهَـا إِنْ عُلِمَـا   وَقَـدْ يَكُـوْنُ حَـذْفُـهُ مُلْتَـزَمَـا

يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليهِ دليل نحو ان يقال «من ضربتَ؟» فتقول: «زيداً» التقدير: ضربت زيداً، فحذف ضربتُ لدلالة ما قبلهُ عليهِ، وهذا الحذف جائز، وقد يكون واجباً كما تقدم في باب الاشتغال، نحو «زيداً ضربتهُ» التقدير: «ضربت زيداً ضربته» فحذف ضربت وجوباً كما تقدم والله اعلم.

---

(١) سورة الليل الآية ٥ .
(٢) سورة الضحى الآية ٥ .
(٣) سورة التوبة الآية ٢٩ .

التنازع في العمل

إنْ عَامِلاَنِ ٱقْتَضَيَا فِي اسْم عَمَلْ   قَبْـلُ فَلِلْوَاحِـدِ مِنْهُمَـا ٱلْعَمَـلْ
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْـلِ ٱلْبَصْـرَهْ   وَٱخْتَـارَ عَكْسـاً غَيْـرُهُمْ ذَا أُسْـرَهْ

التنازع عبارة عن: توجه عاملين إلى معمول واحد، نحو «ضربت واكرمت زيداً» فكل واحد من: ضربت، واكرمت، يطلب زيداً، بالمفعولية، وهذا معنى قولِهِ: إن عاملان ـ إلى آخره.

وقولهُ: قبل: معناهُ أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مثلنا، ومقتضاهُ أنهُ لو تأخر العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع.

وقولهُ: فللواحد منهما العمل: معناهُ إن أحد العاملين يعمل في ذلك الإسم الظاهر، والآخر يهمل عنهُ ويعمل في ضميرهِ، على ما سنذكرهُ.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنهُ يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأولى منهما. فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى بهِ لقربهِ منهُ، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى بهِ لتقدمهِ.

وَأَعْمِـلِ ٱلْمُهْمَـلَ فِي ضَمِيـرِ مَـا   تَنَـازَعَـاهُ، وَٱلْتَـزِم مَـا ٱلْتُـزِمَـا
كَـيُحْسِـنَـانِ ويُسِـيءُ ٱبْنَـاكَـا   وَقَـدْ بَغَى وَٱعْتَـدَيَـا عَبْـدَاكَـا

أي: إذا أعملت أحد العاملين في الظاهر واهملت الآخر عنهُ، فأعمل المهمل في ضمير الظاهر، والتزم الاضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكرهُ ولا يجوز حذفهُ، كالفاعل، وذلك كقولك: يحسن ويسيءُ ابناك؛ فكل واحد من: يحسن، ويسيءُ، يطلب أبناك بالفاعلية، فإن أعملت الثاني وجب أن تضمير في الأول فاعلهُ، فتقول: يحسنان ويسيءُ أبناكَ. وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني فتقول: يحسن ويسيئان ابناكَ؛ ومثلهُ: بغى واعتديا عبداك. وإن أعملت الثاني في هذا المثال قلتَ: بغيا واعتدى عبداك، ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول: يحسن ويسيءُ ابناك. ولا: بغى واعتدى عبداك، لأن ترك الاضمار يؤدّي إلى حذف الفاعل، والفاعل ملتزم الذكر، وأجاز الكسائي ذلك على الحذف بناءً على مذهبهِ في جواز حذف الفاعل، وأجازهُ الفَرّاء على توجه العاملين معاً إلى الإسم الظاهر. وهذا بناءً منهما على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني، فلا تقول: يحسنان ويسيءُ ابناك. وهذا الذي ذكرناهُ عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة.

وَلَا تَجِىءْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا بِمُضمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوْهِلَا
بَلْ حَذْفَهُ ٱلْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُوَ ٱلْخَبَرْ

تقدم أنهُ إذا اعمل أحد العاملين في الظاهر واهمل الآخر عنهُ اعمل في ضميرهِ، ويلزم الاضمار إن كان مطلوب الفعل مما يلتزم ذكرهُ: كالفاعل، أو نائبهِ، ولا فرق في وجوب الإضمار ـ حينئذٍ ـ بين أن يكون المهمل الأول، أو الثاني، فتقول: يحسنان ويسيءُ ابناك، ويحسن ويسيئان ابناك.

وذكر هنا أنهُ إذا كان مطلوب الفعل المهمل غير مرفوع فلا يخلو: ما أن يكون عمدة في الأصل ـ وهو مفعول، ظنَّ وأخواتها، لأنهُ مبتدأ في الأصل وخبر، وهو المراد بقولهِ: إن يكن هو الخبر ـ أو لا فإن لم يكن كذلك:

فإما أن يكون الطالب لهُ هو الأول، أو الثاني. فإن كان الأول لم يجز الأضمار فتقول: «ضربت وضربني زيدٌ» و«مررت ومرَّ بي زيدٌ» ولا تضمر، فلا تقول: «ضربتهُ وضربني زيدٌ» و«لا مررت بهِ ومرَّ بي زيدٌ» وقد جاءَ في الشعر كقولهِ:

إذا كنت ترضيهِ ويرضيكَ صاحبٌ جهاراً فكن في الغيبِ احفظَ للعهدِ
وألغِ أحاديثَ الوُشاةِ فقلَّما يحاولُ واشٍ غيرَ هجرانِ ذِي وُدِّ[1]

وإن كان الطالب لهُ هو الثاني وجب الاضمار، فتقول: ضربني وضربتهُ زيدٌ، ومرَّ بي ومررت به زيدٌ، ولا يجوز الحذف، فلا تقول: ضربني وضربت زيد، ولا مرّ بي ومررت زيدٌ، وقد جاءَ في الشعر كقولهِ:

بعكاظَ يعشي الناظرينَ إذا هم لمحوا شعاعه[2]

والأصل: لمحوهُ، فحذف الضمير ضرورةً، وهو شاذ، كما شذ عمل المهمل الأول في المفعول المضمر الذي ليس بعمدة في الأصل. هذا كلهُ إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل، فإن كان عمدة في الأصل فلا يخلو: إما أن يكون الطالب لهُ هو الأول، أو الثاني، فإن كان الطالب لهُ هو الأول وجب اضمارهُ مؤخراً، فتقول: «ظنني وظننت زيداً قائماً اياهُ» وإن كان الطالب لهُ هو الثاني اضمرتهُ: متصلاً كان، أو منفصلاً، فتقول: «ظننت وظننيهِ زيداً قائماً، وظننت وظنني اياهُ زيداً قائماً».

ومعنى البيتين: أنك إذا أهملت الأول لم تأتِ معهُ بضمير غير مرفوع وهو المنصوب والمجرور، فلا تقول: «ضربتهُ وضربني زيدٌ» ولا: «مررت بهِ

---

(١) هذان البيتان لم ينسبا إلى قائل.
(٢) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب. وهو في الأشموني ٢: ١٠٦ والعيني ٣: ١١ والدرر ٢: ٦٠ والهمع ٢: ٥٠.

ومرَّ بي زيدٌ» بل يلزم الحذف، فتقول: ضربت وضربني زيدٌ، ومررت ومرّ بي زيدٌ، إلاَّ إذا كان المفعول خبراً في الأصل، فإنهُ لا يجوز حذفهُ: بل يجب الإتيان بهِ مؤخراً، فتقول: ظنني وظننت زيداً قائماً اياهُ، ومفهومهُ إن الثاني يؤْتى معهُ بالضمير مطلقاً، مرفوعاً كان، أو مجروراً، أو منصوباً، عمدة في الأصل أو غير عمدة.

* * *

وَأَظْهِـرِ انْ يَكُنْ ضَمِيْـرٌ خَبَـرَا ... لِغَيْـرِ مَـا يُـطَابِـقُ ٱلْمُـفَـسِّـرَا

نَـحْـوُ أَظُـنُّ وَيَـظُنَّـانِ أَخَـا ... زَيْـداً وعَمْراً أَخَـوَيْنِ فِي ٱلـرَّخَـا

أي: يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهراً إذا لزم من اضماره عدم مطابقتهِ لما يفسرهُ لكونهِ خبراً في الأصل عن ما لا يطابق المفسر، كماإذا كان في الأصل خبراً عن مفرد ومفسرهُ مثنى، نحو «أظن ويظنانى زيداً وعمراً اخوين» فـ«زيداً» مفعول أول لأظن، و«عمراً» معطوف عليه، و «أخوين» مفعول ثانٍ لأظن، و«الياءُ»: مفعول أول ليظنان، فيحتاج إلى مفعول ثانٍ: فلو اتيت بهِ ضميراً فقلت: «أظن ويظنانى اياهُ زيداً وعمراً أخوين» لكان «اياهُ» مطابقاً للياءِ، في أنهما مفردان: ولكن لا يطابق ما يعود عليهِ وهو «اخوين» لأنهُ مفرد، و«أخوين» مثنى: فتفوت مطابقة المفسّر للمفسَّر، وذلك لا يجوز. وإن قلت «اظن ويظنان إياهما زيداً وعمراً أخوين» حصلت مطابقة المفسّر للمفسَّر، وذلك لكون «إياهما» مثنى، و«أخوين» كذلك، ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني ـ الذي هو خبر في الأصل ـ للمفعول الأول ـ الذي هو مبتدأ في الأصل ـ لكون المفعول الأول مفرداً وهو الياءُ والمفعول الثاني مثنى وهو «إياهما». ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ، فلما تعذرت المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار، فتقول: «أظن ويظنانى أخا زيداً وعمراً أخوين» فـ«زيداً وعمراً أخوين» مفعولا أظن، والياءُ مفعول

أول ليظن، و«أخاً» مفعولهُ الثاني، ولا تكون المسألة حينئذٍ من باب التنازع لأن كلًّا من العاملين عمل في ظاهر، وهذا مذهب البصريين.

وأجاز الكوفيون الإضمار مراعى بهِ جانب المخبر عنهُ، فتقول: «اظن ويظنانى اياهُ زيداً وعمراً اخوين» وأجازوا أيضاً الحذف فتقول: «أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين».

المفعول المطلق

أَلْمَصْدَرُ ٱسْمُ مَا سِوَى ٱلزَّمَانِ مِنْ مَـدْلُولَيِ الْفِعْـلِ كَـأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

الفعل يدل على شيئين: الحدث، والزمان، فـ «قام» يدل على قيام في زمن ماضٍ، و«يقوم» يدل على قيام في الحال أو الإستقبال، و«قم» يدل على قيام في الإستقبال، والقيام هو الحدث ـ وهو احد مدلولي الفعل ـ وهو المصدر، وهذا معنى قولهِ: «ما سوى الزمان من مدلولي الفعل» فكأنهُ قال: المصدر اسم الحدث كأمن فإنهُ أحد مدلولي أمن.

والمفعول المطلق هو: المصدر المنتصب: توكيداً لعاملهِ، أو بيانا لنوعهِ، أو عددهِ نحو «ضربت ضرباً، وسرت سيرَ زيدٍ، وضربت ضربتين».

وسمي مفعولاً مطلقاً لصدق المفعولية عليهِ من غير قيد بحرف جر ونحوهِ، بخلاف غيرهِ من المفعولات، فإنهُ لا يقع عليهِ اسم المفعول إلَّا مقيداً، كالمفعول به، والمفعول فيهِ، والمفعول معهُ والمفعول له.

* * *

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَـوْنُـهُ أَصْـلاً لِهَـذَيْنِ انْتُخِبْ

ينتصب المصدر بمثلِهِ، أي بالمصدر، نحو «عجبت من ضربك زيداً ضرباً شديداً» أو بالفعل نحو «ضربت زيداً ضرباً» أو بالوصف نحو «أنا ضارب زيداً ضرباً».

ومذهب البصريين أن المصدر أصل، والفعل والوصف مشتقان منهُ، وهذا معنى قولِهِ: «وكونُه أصلاً لهذين انتخب» أي المختار أن المصدر أصل لهذين، أي: الفعل، والوصف.

ومذهب الكوفيين ان الفعل أصل، والمصدر مشتق منهُ.

وذهب قوم إلى أن المصدر أصل، والفعل مشتق منهُ، والوصف مشتق من الفعل، وذهب ابن طلحة إلى أن كلًّا من المصدر والفعل أصل برأسهِ، وليس احدهما مشتقّاً من الآخر. والصحيح المذهب الأول، لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك، لأن كلًّا منهما يدل على المصدر وزيادة، فالفعل يدل على المصدر، والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل.

* * *

تَـوْكِيْـداً أَوْ نَـوْعـاً يُبِيْنُ أَوْ عَـدَدْ كَسِـرْتُ سَيْـرَتَيْنِ سَيْـرَ ذي رَشَـدْ

المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم، أحدها: أن يكون مؤكداً نحو «ضربت ضرباً». الثاني: أن يكون مبيناً للنوع، نحو «سرت سيرَ ذي رشد» و«سرت سيراً حسناً» والثالث: أن يكون مبيناً للعدد، نحو «ضربت ضربة، وضربتين، وضربات».

وقـد ينـوب عنـه مـا عليـه دل لَجـدَّ كُلَّ الجـد وأفرح الجـذل

قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه ككل وبعض مضافين إلى المصدر

نحو «جدَّ كل الجد»، وكقولهِ تعالى: ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾[1] و « ضربتهُ بعض الضرب » .

وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور، نحو «قعدت جلوساً، وافرح الجذل» فالجلوس: نائب مناب القعود لمرادفتهِ لهُ، والجذل: نائب مناب الفرح لمرادفتهِ لهُ.

وكذلك ينوب مناب المصدر اسم الإشارة، نحو «ضربتهُ ذلك الضرب» وزعم بعضهم أنهُ إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلا بد من وصفهِ بالمصدر كما مثلنا، وفيهِ نظر، فمن أمثلة سيبويه «ظننت ذاك» أي: ظننت ذاك الظن، فذاك إشارة إلى الظن، ولم يوصف بهِ.

وينوب عن المصدر أيضاً ضميرهُ نحو: «ضربتهُ زيداً» أي: ضربت الضرب ، ومنهُ قولهُ تعالى : ﴿ لَاأُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾[2] أي لا اعذب العذاب .

وعددهُ نحو «ضربتهُ عشرين ضربة» ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ فَاجْلِدُوهُم ثَمَانِينَ جلدة ﴾[3] والآلة ، نحو: «ضربتهُ سوطاً» والأصل : ضربتهُ ضرب سوط : فحذف المضاف وأقيم المضاف إليهِ مقامهُ ، والله تعالى أعلم .

* * *

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا   وَثَنِّ وَٱجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعاملهِ، ولا جمعهُ، بل افرادهُ فتقول: «ضربت ضرباً» وذلك لأنهُ بمثابة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع.

---

(١) سورة النساء الآية ١٢٩ .

(٢) سورة المائدة الآية ١١٥ .

(٣) سورة النور الآية ٤ .

وأما غير المؤكد ـ وهو المبين للعدد، والنوع ـ فذكر المصنف أنهُ يجوز تثنيتهُ وجمعهُ، فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيتهِ وجمعهِ نحو «ضربت ضربتين وضربات». .

واما المبين للنوع فالمشهور أنهُ يجوز تثنيتهُ وجمعهُ إذا اختلفت انواعهُ، نحو «سرت سيرَي زيد الحسن والقبيح».

وظاهر كلام سيبويه أنهُ لا يجوز تثنيتهُ ولا جمعهُ قياساً، بل يقتصر فيهِ على السماع وهذا اختيارِ الشلوبين.

وَحَـذْفُ عَـامِـلِ ٱلْمُؤَكِّـدِ ٱمْتَنَـعْ   وَفِـي سِـوَاهُ لِـدَلِيْـلٍ مُـتَّسَـعْ

المصدر المؤكد لا يجوز حذف عاملهِ لأنهُ مسوق لتقرير عاملهِ وتقويتهِ، والحذف منافٍ لذلك. وأما غير المؤكد فيحذف عاملهُ للدلالة عليهِ: جوازاً، أو وجوباً. فالمحذوف جوازاً كقولهِ: «سير زيد» لمن قال «أي سير سرت»؟ و«ضربتين» لمن قال: «كم ضربت زيداً؟» والتقدير: سرت سير زيد، وضربتهُ ضربتين.

وقول ابن المصنف: إن قولهُ «وحذف عالم المؤكد امتنع»، سهو منهُ لأن قولك ضرباً زيداً: مصدر مؤكد، وعاملهُ محذوف وجوباً، كما سيأتي، ليس بصحيح، وما استدل بهِ على دعواهُ من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منهُ، وذلك لأن «ضرباً زيداً» ليس من التأكيد في شيءٍ، بل هو أمر خالٍ من التأكيد، بمثابة، اضرب زيداً. لأنهُ واقع موقعهُ، فكما أن «أضرب زيداً» لا تأكيد فيهِ، كذلك ضرباً زيداً، وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيءٍ، لأن المصدر فيها نائب مناب العامل، دال على ما يدل عليه، وهو عوض عنهُ، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد.

ومما يدل أيضاً على أن، ضرباً زيداً: ونحوهُ ليس من المصدر المؤكد لعاملهِ إن المصدر المؤكد لا خلاف في أنهُ لا يعمل، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل: هل يعمل أو لا؟ والصحيح أنهُ يعمل، فـ «زيداً» في قولك: ضرباً زيداً، منصوب بضرباً، على الأصح. وقيل أنهُ منصوب بالفعل المحذوف، وهو: اضرب، فعلى القول الأول ناب، ضرباً، عن اضرب، في الدلالة على معناهُ وفي العمل، وعلى القول الثاني ناب عنهُ في الدلالة على المعنى دون العمل.

والحـذف حَتْـمٌ مَـعَ آتٍ بَـدَلاَ مِنْ فِعْلِهِ كَنَـدْلاً آلـلَّذْ كَـآنْـدُلاَ

يحذف عامل المصدر وجوباً في مواضع:

منها: إذا وقع المصدر بدلاً من الفعل، وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو قياماً لا قعوداً. أي: قم (قياماً) ولا تقعد (قعوداً) والدعاءِ، نحو، سقيا لك: أي سقاك الله.

وكذلك يحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر بعد الإستفهام المقصود بهِ التوبيخ، نحو «اتوانيا وقد علاك المشيب»؟ أي: اتتوانى.

ويقل حذف عامل المصدر واقامة المصدر مقامهُ في الفعل المقصود بهِ الخبر نحو «افعل وكرامة» أي: واكرمك.

فالمصدر في هذه الأمثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوباً والمصدر نائب منابهُ في الدلالة على معناهُ. وأشار بقولهِ: «كندلاً» إلى ما أنشدهُ سيبويه، وهو قول الشاعر:

يَمُـرونَ بالـدَّهْنَـا خِفَـافـاً عِيَـابُهم وَيَرَجْعْنَ من دَارينَ بُجْرَ الحَقَائبِ

على حينَ الْهَى الناس جُلُّ أُمورِهم فَنَدْلاً زُرَيق المَال نَدْلَ الثعالبِ(١)

«فندلاً» نائب مناب فعل الأمر وهو أندل، والندل: خطف الشيء بسرعة، و«زريق» منادى، والتقدير: «ندلاً يا زريق المال» وزريق: اسم رجل. وأجاز المصنف أن يكون مرفوعاً بندلاً، وفيهِ نظر، لأنهُ إن جعل «ندلاً» نائباً مناب فعل الأمر للمخاطب والتقدير «أندل» لم يصح أن يكون مرفوعاً بهِ، لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً فكذلك ما ناب منابُه، وإن جعل نائباً مناب فعل الأمر للغائب والتقدير «ليندل» صحّ أن يكون مرفوعاً بهِ، لكن المنقول إن المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب، وإنما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب، نحو «ضرباً زيداً» أي: أضرب زيداً، والله اعلم.

وَمَـا لِتَفْصِيـلٍ كَـإِمَّـا مَنَّـا عَـامِلُهُ يُحْـذَفُ حَيْثُ عَنَّـا

يحذف أيضاً عامل المصدر وجوباً إذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمهُ كقولهِ تعالى: ﴿ **حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَإِمَّا مِنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً** ﴾(٢) فمنّاً، وفداءً: مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوباً، والتقدير ـ والله اعلم ـ فاما تمنون مَنّاً، وإما تفدون فداءً، وهذا معنى قولهِ: وما لتفصيلٍ ـ إلى آخرهِ». أي: يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل، حيث عنَّ أي: عرض.

كَـذَا مُـكَـرَّرٌ وَذُوْ حَـصْـرٍ وَرَدْ نَـائِبَ فِعْـلٍ لاسْمِ عَيْنٍ آسْتَنَـدْ

أي كذا يحذف عامل المصدر وجوباً إذا ناب المصدر عن فعل استند

(١) البيت ان لأعشى همدان كما في العيني ٣:٤٦ وذكر العيني أيضاً أنهما يرويان للأحوض. ورواهما الجوهري لجرير. وهما في سيبويه ١: ٥٩ (١١٥/١١٦) والأشموني ٢: ١١٦، ٢٥٨ والإنصاف ٢٩٣ والتصريح ١: ٣٣١.

(٢) سورة الآية.

لاسم عين، أي: أخبر بهِ عنهُ، وكان المصدر مكرراً أو محصوراً، فمثال المكرر: «زيدٌ سيراً سيراً» والتقدير: زيدٌ يسير سيراً، فحذف «يسير» وجوباً لقيام التكرير مقامهُ، ومثال المحصور: «ما زيدٌ إلاَّ سيراً» و«إنما زيدٌ سيراً» والتقدير: ما زيدٌ إلاَّ يسير سيراً، وإنما زيدٌ يسير سيراً، فحذف «يسير» وجوباً لما في الحصر من التأكيد القائِم مقام التكرير، فإن لم يكرر ولم يحصر لم يجب الحذف، نحو «زيدٌ سيراً» والتقدير: «زيدٌ يسير سيراً» فإن شئت حذفت «يسير»، وإن شئت صَرَّحتَ بهِ، والله اعلم.

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَٱلْمُبْتَدَا
نَحْوُ «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفاً» وَٱلثَّانِ، كَابْنِي أَنْتَ حَقّاً صِرْفاً

أي: من المصدر المحذوف عاملهُ وجوباً ما يسمى المؤكد لنفسهِ، والمؤكد لغيرهِ، فالمؤكد لنفسهِ هو: الواقع بعد جملة لا تحتمل غيرهُ، نحو «لهُ» عليَّ ألف «عرفاً» أي اعترافاً، فاعترافاً: مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: اعترف اعترافاً. ويسمى مؤكداً لنفسهِ، لأنهُ مؤكد للجملة قبلهُ، وهي نفس المصدر، بمعنى أنها لا تحتمل سواهُ وهذا هو المراد بقولهِ «فالمبتدأ» أي: فالأوّل من القسمين المذكورين في البيت الأول.

والمؤكد لغيرهِ هو: الواقع بعد جملة تحتملهُ وتحتمل غيرهُ فتصير بذكرهِ نصّاً فيه، نحو «أنت ابني حقّاً» فحقّاً مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير «أحقهُ حقّاً» ويسمى مؤكداً لغيرهِ لأن الجملة قبلهُ تصلح لهُ ولغيرهِ، لأن قولك: «أنت ابني» يحتمل أن يكون حقيقةً وأن يكون مجازاً، على معنى أنت عندي في الحنوّ بمنزلة ابني، فلما قال، حقّاً: صارت الجملة نصّاً، فكان مؤكداً لغيرهِ، لوجوب مغايرة المؤثِّر للمؤثَّر فيهِ.

* * *

كَـذَاكَ ذُو التَّشْبِيـهِ بَعْـدَ جُمْلَهْ   كَـلِي بُكـاً بُـكَـاءَ ذَاتِ عُـضْـلَهْ

أي: كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قصد بهِ التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى، نحو «لزيد صوت صوت حمار، ولهُ بكاءٌ بكاءَ الثكلى» فـ«صوت» حمار مصدر تشبيهي، وهو منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: يصوّت صوت حمار، وقبلهُ جملة وهي «لزيد صوت» وهي مشتملة على الفاعل في المعنى، وهو، زيد. وكذلك بكاءَ الثكلى: منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: يبكي بكاءَ الثكلى.

فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملة وجب الرفع، نحو «صوتهُ صوت حمار، وبكاؤُهُ بكاءُ الثكلى». وكذا لو كان قبلهُ جملة وليست مشتملة على الفاعل في المعنى، نحو «هذا بكاءٌ بكاءُ الثكلى، وهذا صوت صوت حمار». ولم يتعرّض المصنف لهذا الشرط ولكنهُ مفهوم من تمثيلهِ.

* * *

المفعول لهُ

يُنْصَبُ مَفْعُـولاً لَـهُ ٱلْمَصْـدَرُ إنْ   أَبَـانَ تَعْلِيـلاً كَجُـدْ شُكْـراً وَدِنْ
وَهْـوَ بِمَـا يَعْمَـلُ فِيـهِ مُتَّحِـدْ   وَقْتاً وَفَـاعِـلاً وَإِنْ شَـرْطٌ فُقِـدْ
فَـٱجْرُرْهُ بِـٱلْحَـرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِـعْ   مَـعَ ٱلشُّـرُوطِ كَلِزُهْـدٍ ذَا قَنِـعْ

المفعول لهُ هو: المصدر، المفهم علة، المشارك لعاملهِ: في الوقت، والفاعل، نحو، «جد شكراً» فشكراً: مصدر، وهو مفهم للتعليل، لأن المعنى جد لأجل الشكر، وهو مشارك لعاملهِ، وهو جد: في الوقت، لأن زمن الشكر هو زمن الجود، وفي الفاعل لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر. وكذلك، ضربت ابني تأديباً: فتأديباً مصدر، وهو مفهم

للتعليل، إذ يصح أن يقع في جواب : لم فعلت الضرب؟ وهو مشارك لضربت في الوقت ، والفاعل .

وحكمهُ جواز النصب إن وجدت فيهِ هذه الشروط الثلاثة ـ اعني المصدرية وابانة التعليل، واتحادهُ مع عامله في الوقت والفاعل.

فإن فقد شرط من هذه الشروط تعين جرّهُ بحرف التعليل، وهو اللام، أو من، أو في، أو الباءُ فمثال ما عدمت فيهِ المصدرية قولك: «جئتك للسمن» ومثال ما لم يتحد مع عاملهِ في الوقت: «جئتني اليوم للإكرام غداً» ومثال ما لم يتحد مع عاملهِ في الفاعل: «جاءَ زيدٌ لإكرام عمرو لهُ».

ولا يمتنع الجرّ بالحرف مع استكمال الشروط نحو: هذا قنع لزهد. وزعم قوم أنهُ لا يشترط في نصبهِ إلا كونهُ مصدراً، ولا يشترط اتحادهُ مع عاملهِ في الوقت ولا في الفاعل فجوّزوا نصب «اكرم» في المثالين السابقين، والله اعلم.

* * *

وَقَـلَّ أَنْ يَـصْـحَـبَـهُ ٱلْـمُـجَـرَّدُ وَٱلْعَكْسُ في مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا
لَا أَقْعُـدُ ٱلْجُـبْنَ عَـنِ ٱلْهَيْجَاءِ وَلَـوْ تَـوَالَـتْ زُمَـرُ ٱلأَعْـدَاءِ

المفعول لهُ المستكمل للشروط المتقدّمة لهُ ثلاثة أحوال، احدها: أن يكون مجرّداً عن الألف واللام والإضافة، والثاني: أن يكون محلى بالألف واللام، والثالث: أن يكون مضافاً، وكلها يجوز أن تجرّ بحرف التعليل، لكن الأكثر في ما تجرّد عن الألف واللام والإضافة النصب، نحو «ضربت ابني تأديباً» ويجوز جرّهُ، فتقول: «ضربت ابني لتأديبٍ». وزعم الجزولي أنهُ لا يجوز جرهُ، وهو خلاف ما صرح بهِ النحويون، وما صحب الألف واللام بعكس المجرّد، والأكثر جرهُ، ويجوز النصب، فـ «ضربت ابني للتأديب»

اكثر من «ضربت ابني التأديب»، ومما جاءَ فيهِ منصوباً ما أنشدهُ المصنف:

لا أقعد الجبن عن الهيجاءِ[1]

البيت - فـ «الجبن» مفعول لهُ، أي: لا أقعد لأجل الجبن، ومثلهُ قولهُ:

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوماً إذا رَكِبُوا شَنُّوا الإغَارَةَ فُرْساناً ورُكْبَانا[2]

واما المضاف فيجوز فيهِ الأمران - النصب والجرّ - على السواءِ فتقول: «ضربت ابني تأديبهُ، ولتأديبهِ» وهذا قد يفهم من كلام المصنف، لأنهُ لما ذكر أنهُ يقل جرّ المجرّد ونصب المصاحب للألف واللام علم أن المضاف لا يقل فيهِ واحد منهما، بل يكثر فيهِ الأمران، ومما جاءَ بهِ منصوباً قولهُ تعالى: ﴿ **يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي أَذَانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ**[3] ومنهُ قول الشاعر:

وأغْفِـرُ عَوْرَاءَ الكـريمِ ادِّخارَهُ وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تَكَرُّمَا[4]

المفعول فيهِ وهو المسمى ظرفاً

أَلظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَـانٌ ضُمِّنَـا « فِي » بِٱطِّرَادٍ، كَهُنَا ٱمْكُثْ أَزْمُنا

عرّف المصنف الظرف بأنهُ: زمان - أو مكان - ضمن معنى «في» باطراد، نحو: «امكث هنا ازمناً» فهنا ظرف مكان، وأزمناً: ظرف زمان، وكلٌّ

(١) ، لا يعلم قائله. وهو في الأشموني ٢: ١٢٥ والعيني ٣: ٦٩ والدرر ١: ١٦٧ والهمع ٢: ١٥٧ والتصريح ١: ٣٣٦.

(٢) البيت لقريط بن أنيف، من بني العنبر. وهو في الأشموني ٢: ٢٢٠ والعيني ٣: ٧٢، و٢٧٧ والدرر ١: ١٦٧ و ٢: ١٤ وشرح شواهد المغني ١: ٦٩، ٢١٦ (شاهد ١٤٢).

(٣) سورة البقرة الآية ١٩ .

(٤) البيت لحاتم الطائي. وهو في ديوانه ١٠٨ والأشموني ٢: ١٨٩ والعيني ٣: ٧٥ والخزانة ١: ٤٩١ وابن يعيش ٢: ٥٤ وسيبويه ١: ١٨٤ ونواد أبي زيد ١١٠ والكامل للمبرد ١٦٥ .

منهما تضمن معنى «في» لأن المعنى: أمكث في هذا الموضع في الزمن.

واحترز بقولهِ: «ضمن معنى في» مما لم يضمن من اسماءِ الزمان أو المكان معنى «في» كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأً، أو خبراً، نحو «يوم الجمعة يوم مبارك، ويوم عرفة يوم مبارك، والدار لزيد» فإنهُ لا يسمى ظرفاً والحالة هذه، وكذلك ما وقع منهما مجروراً، نحو: «سرت في يوم الجمعة». واحترز بقولهِ «باطراد» من نحو: «دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشام» فإن كل واحدٍ من «البيت، والدار، والشام» متضمن معنى «في» ولكن تضمنهُ معنى «في» ليس مطرداً، لأن اسماءَ المكان المختصة لا يجوز حذف «في» معها، فليس «البيت، والدار، والشام» في المثل منصوبة على الظرفية وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول بهِ، لأن الظرف هو: ما تضمن معنى «في» باطراد، وهذه متضمنة معنى «في» لا باطراد.

هذا تقرير كلام المصنف، وفيهِ نظر، لأنهُ إذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول بهِ لم تكن متضمنة معنى «في» لأن المفعول بهِ غير متضمن معنى «في» فكذلك ما شبه بهِ فلا يحتاج إلى قولهِ «باطراد» ليخرجها، فإنها خرجت بقولهِ: «ما ضمن معنى في». والله تعالى اعلم.

فَـانْصِبْـهُ بِـالْـوَاقِـعِ فِيْـهِ مُـظْهَـرَا كَـانَ، وَإِلاَّ فَـانْـوِهِ مُـقَـدَّرَا

حكم ما تضمن معنى «في» من اسماءِ الزمان والمكان النصب، والناصب لهُ ما وقع فيهِ وهو المصدر، نحو «عجبت من ضربك زيداً، يوم الجمعة، عند الأمير» أو الفعل نحو: «ضربت زيداً، يوم الجمعة، أمام الأمير» أو الوصف، نحو: «انا ضارب زيداً اليوم عندك» وظاهر كلام المصنف أنهُ لا ينصبهُ إلاّ الواقع فيهِ فقط. وهو المصدر، وليس كذلك بل ينصبهُ هو وغيرهُ، كالفعل والوصف.

والناصب لهُ إما مذكور كما مثل، أو محذوف، جوازاً، نحو أن يقال: «متى جئت؟ فتقول: يوم الجمعة». وكم سرت فتقول: فرسخين» والتقدير: جئت يوم الجمعة، وسرت فرسخين» أو وجوباً كما إذا وقع الظرف صفة، نحو «مزرت برجل عندك» أو صلة نحو«جاء الذي عندك» أو حالاً نحو «مررتُ بزيدٍ عندك» أو خبراً في الحلال أو صلة نحو «جاءَ الذي عندك» أو حالاً نحو «مررتُ بزيدٍ عندك» أو خبراً في الحال أو في الأصل نحو «زيد عندك، وظننت زيداً عندك» فالعامل في هذا الظرف محذوف وجوباً في هذه المواضع كلها، والتقدير في غير الصلة «استقرّ» أو «مستقرّ» وفي الصلة «استقر» لأن الصلة لا تكون إلاَّ جملة، والفعل مع فاعلِهِ جملة، واسم الفاعل مع فاعلِهِ ليس بجملة، والله اعلم.

وَكُـلُّ وَقْـتٍ قَـابِـلٌ ذَاكَ وَمَـا　　يَـقْبَلُهُ ٱلْـمَكَـانُ إلاَّ مُبْـهَـمَـا

نَحْوُ ٱلْجِهَاتِ ، وَٱلْمَقَادِيرِ ، وَمَـا　　صِيـغَ مِنَ ٱلْفِعْلِ كَمَرْمِ مِنْ رَمَى

يعني أن الزمان يقبل النصب على الظرفية: مبهماً كان، نحو «سرت لحظة أو ساعة» أو مختصاً، إمَّا بإضافة نحو «سرت يوم الجمعة» أو بوصفٍ نحو «سرت يوماً طويلاً» أو بعددٍ نحو «سرت يومين» وأمَّا إسم المكان فلا يقبل النصب منهُ إلاَّ نوعان، احدهما: المبهم؛ والثاني: ما صيغ من المصدر بشرطِه الذي سنذكرهُ. والمبهم كالجهات الست، نحو: «فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف» ونحو هذا، وكالمقادير نحو «غلوة، وميل، وفرسخ، وبريد» تقول: «جلست فوق الدار، وسرت غلوة، فتنصبهما على الظرفية، وأما ما صيغ من المصدر نحو «مجلس زيدٍ، ومقعدهِ» فشرط نصبهِ - قياساً - أن يكون عاملهُ من لفظهِ، نحو «قعدت مقعد زيدٍ، وجلست مجلس عمرو» فلو كان عاملهُ من غير لفظهِ، تعين جرهُ بفي، نحو «جلست في مرمى زيدٍ» فلا تقول «جلست مرمى زيدٍ» إلاَّ شذوذاً. ومما ورد

من ذلك قولهم «هو مني مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريا» أي: كائن مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريا، والقياس هو مني في مقعد القابلة، وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا، ولكن نصب شذوذاً، ولا يقاس عليهِ خلافاً للكسائي، وإلى هذا أشار بقولهِ:

وَشَـرْطُ كَـوْنِ ذَا مَقِيسـاً أَنْ يَقَـعْ ظَرْفَاً لِمَـا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ آجْتَمَعْ

أي: وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيساً أن يقع ظرفاً لما اجتمع معهُ في أصلهِ، أي: أن ينصب بما يجامعهُ في الاشتقاق من أصل واحد. كمجامعة «جلست» بـ «مجلس» في الاشتقاق من الجلوس، فأصلهما واحد وهو «جلوس».

وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمان: أما المقادير فذهب الجمهور إلى أنها من الظروف المبهمة، لأنها - وإن كانت معلومة المقدار - فهي مجهولة الصفة. وذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنها ليست من الظروف المبهمة، لأنها معلومة المقدار، وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهماً، نحو «جلست مجلساً» ومختصّاً نحو «جلست مجلس زيدٍ». وظاهر كلامهِ أيضاً ان «مرمى» مشتق من رمى وليس هذا على مذهب البصريين، فإن مذهبهم أنهُ مشتق من المصدر لا من الفعل.

فإذا تقرّر أن المكان المختص - وهو ما لهُ اقطار تحويهِ - لا ينتصب ظرفاً، فاعلم أنهُ سمع نصب كل مكان مختص مع «دخل، وسكن، وذهب» نحو «دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشام» واختلف الناس في ذلك، فقيل هي منصوبة على الظرفية شذوذاً، وقيل: منصوبة على اسقاط حرف الجرّ، والأصل «دخلت في الدار» فحذف حرف الجرّ، فانتصب الدار، نحو, «مررتُ زيداً» وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به.

وَمَا يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ   فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي ٱلْعُرْفِ
وَغَيْرُ ذِي ٱلتَّصَرُّفِ ٱلَّذِي لَزِمْ   ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ ٱلْكَلِمْ

ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى: متصرف وغير متصرف. فالمتصرف من ظروف الزمان والمكان، ما استعمل ظرفاً وغير «كيوم، ومكان» فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفاً نحو «سرت يوماً، وجلست مكاناً» ويستعمل مبتدأ، نحو «يوم الجمعة يوم مبارك، ومكانك حسن» وفاعلاً، نحو «جاء يوم الجمعة وارتفع مكانك».

وغير المتصرف هو ما لا يستعمل إلاَّ ظرفاً أو شبههُ نحو «سحر» إذا أردتهُ من يوم بعينهِ، فإن لم تردهُ من يوم بعينِه فهو متصرف كقولهِ تعالى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾[1]. «وفوق» نحو «جلست فوق الدار فكل واحد من «سحر، وفوق» لا يكون إلاَّ ظرفاً، والذي لزم الظرفية أو شبهها «عند» والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلاَّ باستعمالهِ مجروراً بـ«من» نحو «خرجت من عند زيد» ولا تجر «عند» إلاَّ بـ«من» فلا يقال: «خرجت إلى عندهِ» وقول العامة: «خرجت إلى عندهِ» خطأٌ.

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ   وَذَاكَ فِي ظَرْفِ ٱلزَّمَانِ يَكْثُرُ

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً، كقولك: «جلست قرب زيدٍ» أي: مكان قرب زيدٍ، فحذف المضاف وهو «مكان» وأقيم المضاف إليهِ مقامهُ، فأعرب بإعرابهِ، وهو النصب على الظرفية، ولا ينقاس ذلك، فلا تقول: «آتيك جلوس زيدٍ» تريد مكان جلوسهِ، ويكثر اقامة المصدر مقام ظرف الزمان، نحو «آتيك جلوس زيدٍ» تريد مكان جلوسهِ. ويكثر اقامة المصدر مقام ظرف الزمان، نحو «آتيك طلوع الشمس، وقدوم الحاج،

---

(١) سورة القمر الآية ٣٤.

وخروج زيدٍ». والأصل: وقت طلوع الشمس، ووقت قدوم الحاج، ووقت خروج زيدٍ. فحذف المضاف وأعرب المضاف إليهِ بإعرابهِ، وهو مقيس في كل مصدر.

المفعول معهُ

يُنْصَبُ تَـالِي الْـوَاوِ مَفْعُـولاً مَعَـهْ   فِي نَحوِ: سِيرِي وَٱلطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ
بِمَـا مِنَ ٱلْفِعْـلِ وَشِبْهِـهِ سَبَقْ   ذَا ٱلنَّصبُ،لَا بِالْوَاوِ،فِي ٱلْقَوْلِ ٱلأَحَقْ

المفعول معهُ هو: الاسم، المنتصب، بعد واو بمعنى مع.

والناصب لهُ ما تقدمهُ، من الفعل، أو شبههِ.

فمثال الفعل «سيري والطريق مسرعة» أي: سيري مع الطريق، فالتطريق: منصوب بسيري. ومثال شبه الفعل «زيدٌ سائر والطريق». و«اعجبني سيرك والطريق» فالطريق: منصوب بسائر وسيرك.

وزعم قومٌ ان الناصب للمفعول معهُ الواو، وهو غير صحيح، لأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزءِ منهُ، لم يعمل إلّا الجرّ، كحروف الجرّ، وإنما قيل: «ولم يكن كالجزءِ منهُ» احترازاً من الألف واللام، فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيهِ شيئاً لكونها كالجزءِ منهُ بدليل تخطي العامل لها، نحو «مررتُ بالغلام».

ويستفاد من قول المصنف «في نحو سيري والطريق مسرعة» ان المفعول معهُ مقيس فيما كان مثل ذلك، وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع، وتقدمهُ فعل أو شبههُ، وهذا هو الصحيح من قول النحويين. وكذلك يفهم من قولهِ: «بما من الفعل وشبههِ سبق» أن عاملهُ لا بد أن يتقدم عليهِ، فلا تقول: «والنيل

سرت» وهذا باتفاق، واما تقدّمهُ على مصاحبهِ نحو «سار والنيل زيدٌ» ففيهِ خلاف، والصحيح منعهُ.

وَبعْدَ « ما » ٱسْتِفْهَامٍ أوْ « كَيْفَ » نَصَبْ　　بِفْعْلِ كَوْنٍ مُضْمَـرٍ بَعْضُ ٱلْعَرَبْ

حق المفعول معهُ أن يسبقهُ فعل أو شبههُ، كما تقدم تمثيلهُ، وسمع من كلام العرب نصبهُ بعد «ما» و«كيف» الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل، نحو «ما أنت وزيداً» و«كيف أَنت وقصعة من ثريد» فخرجهُ النحويون على أنهُ منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون، والتقدير: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقصعة من ثريد، فزيداً وقصعة منصوبان بـ«تكون» المضمرة.

وَٱلعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقْ　　وَٱلنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ ٱلنَّسَقْ
وَٱلنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ ٱلْعَطْفُ يَجِبْ　　أَوْ ٱعْتَقِـدْ إِضْمَارَ عَـامِـلٍ تُصِبْ

الاسم الواقع بعد هذه الواو: إما أن يمكن عطفهُ على ما قبلهُ، أو لا، فإن أمكن عطفهُ فإما أن يكون بضعف، أو بلا ضعف.

فإن أمكن عطفهُ بلا ضعف فهو أحق من النصب، نحو «كنت أنا وزيد كالأخوين» فرفع «زيد» عطفاً على الضمير المتصل أولى من نصبهِ مفعولاً معهُ، لأن العطف ممكن للفصل، والتشريك أولى من عدم التشريك، ومثلهُ «سار زيد وعمرو» فرفع «عمرو» أولى من نصبهِ. وإن أمكن العطف بضعف فالنصْب على المعية أولى من التشريك، لسلامتهِ من الضعف نحو «سرت وزيداً» أولى من رفعهِ، لضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل.

وإن لم يمكن عطفهُ تعين النصب على المعية، أو على اضمار فعل كقولهِ:

علفتها تبناً وماءً بارداً[1]

فماء: منصوب على المعية، أو على اضمار فعل يليق بهِ، والتقدير: وسقيتها ماءً بارداً، وكقولهِ تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾[2]فقولهُ: «وشركاءَكم» لا يجوز عطفهُ على «أمركم» لأن العطف على نية تكرار العامل، إذ لا يصح أن يقال «اجمعت شركائي» وإنما يقال «اجمعت أمري، وجمعت شركائي» فشركائي، منصوب على المعية، والتقدير ـ والله اعلم ـ فاجمعوا أمركم مع شركائكم، أو منصوب بفعل يليق بهِ، والتقدير: فاجمعوا أمركم، واجمعوا شركاءَكم.

* * *

الإستثناءُ

مَا ٱسْتَثْنَتِ « إلاَّ » مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ   وَبَعْـدَ نَفيٍ أَوْ كَنَفْيٍ ٱنْـتُخِبْ
إتْبَاعُ مَا ٱتَّصَلَ وَٱنْصِبْ مَا ٱنْقَطَعْ   وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إبْدَالٌ وَقَعْ

حُكْم المستثنى بـ«إلاّ» النصب، إن وقع بعد تمام الكلام الموجب، سواءٌ كان متصلاً أو منقطعاً، نحو «قام القوم إلا زيداً، ومررت بالقوم إلا زيداً، وضربت القوم إلا زيداً، وقام القوم إلا حماراً، ومررت بالقوم إلا حماراً». فـ«زيداً» في هذه المثل منصوب على الاستثناءِ وكذلك «حماراً».

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب لهُ ما قبلهُ بواسطة «إلا»

(١) وعجزه: «حتى غدت هَمَّالةً عَيْنَاها». وينسب إلى ذي الرمّة، وليس في ديوانه ولاملحقاته، لكن صدره في ملحقات ديوانه ٦٦٤ مع شطر آخر سابق له من الرجز. وهو في شرح شواهد المغني ٢: ٩٢٩ (شاهد ٨١٦) والعيني ٤: ١٨١ والأشموني ٢: ١٤٠ والخزانة ١: ٤٩٩ وشرح شذور الذهب ٣١٢ (شاهد ١١٥) والمقتضب ٤: ٢٢٣ والخصائص ٢: ٤٣١ والانصاف ٦١٣ والدرر ٢: ١٦٩ والهمع ٢: ١٣٠.

(٢) سورة يونس الآية ٧١.

واختار المصنف ـ في غير هذا الكتاب ـ أن الناصب لهُ «إلا» وزعم أنهُ مذهب سيبويهِ، وهذا معنى قولهِ: «ما استثنت الا مع تمام ينتصب». أي: أنـه ينتصب الذي استثنتهُ «إلّا» مع تمام الكلام إذا كان موجباً.

فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب ـ وهو المشتمل على النفي، أو شبههِ، والمراد بشبه النفي: النهي والإستفهام ـ فإما أن يكون الاستثناء متصلاً، أو منقطعاً، والمراد بالمتصل: أن يكون المستثنى بعضاً مما قبلهُ. وبالمنقطع: أن لا يكون بعضاً مما قبلهُ.

فإن كان متصلاً، جاز نصبهُ على الإستثناء وجاز اتباعهُ لما قبلهُ في الإعراب، وهو المختار، والمشهور أنهُ بدل من متبوعهِ، وذلك نحو: «ما قام أحد إلّا زيد، وإلّا زيداً، ولا يقم أحد إلا زيد، وإلا زيداً، وهل قام أحد إلا زيد؟ وإلا زيداً، وما ضربت أحداً إلا زيداً، ولا تضرب أحداً إلا زيداً، وهل ضربت أحداً إلا زيداً؟» فيجوز في «زيداً» أن يكون منصوباً على الإستثناءِ، وأن يكون منصوباً على البدلية من «أحد» وهذا هو المختار، وتقول: «ما مررت بأحد إلا زيد، وإلا زيداً، ولا تمرر بأحد إلا زيد، وإلا زيداً، وهل مررت بأحد إلا زيد، وإلا زيداً».

وهذا معنى قوله: «وبعد نفي أو كنفي انتخب، اتباع ما اتصل» أي: اختير اتباع الاستثناءِ المتصل، إن وقع بعد نفي أو شبه نفي. وإن كان الاستثناءُ منقطعاً تعين النصب عند جمهور العرب، فتقول: «ما قام القوم إلا حمارا» ولا يجوز الإتباع، وأجازهُ بنو تميم، فتقول: «ما قام القوم إلَّا حمارٌ، وما ضربت القوم إلَّا حماراً، وما مررت بالقوم إلا حمار». , وهذا هو المراد بقولهِ: «وانصب ما انقطع» أي: انصب الاستثناءَ المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبههِ عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون اتباعهُ.

فمعنى البيتين ان الذي استثني بـ«إلّا» ينتصب إن كان الكلام موجباً

وقعَ بعد تمامهِ، وقد نبه على هذا القيد بذكرهِ حكم النفي بعد ذلك، فاطلاق كلامهِ يدل على أنهُ ينتصب، سواءٌ كان متصلاً أو منفصلاً، وإن كان غير موجب ـ وهو الذي فيهِ نفي أو شبه نفي ـ أي اختير اتباع ما اتصل ووجب نصب ما انقطع عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجوّزون اتباع المنقطع.

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي ٱلنَّفْيِ قَدْ   يَأتِي وَلَكِنْ نَصْبَهُ ٱخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منهُ فأما أن يكون الكلام موجباً أو غير موجب، فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى، نحو «قام إلا زيداً القوم» وإن كان غير موجب فالمختار نصبهُ، فتقول: ما قام إلاَّ زيداً القوم» ومنهُ قولهُ:

فما لي إلاَّ آلَ أحْمَدَ شيعةً   وما لي إلاَّ مذهبَ الحق مَذهبُ[1]

وقد روي رفعهُ، فتقول:« ما قام إلاَّ زيدٌ القوم» قال سيبويه: «حدثني يونس أن قوماً يوثق بعربيتهم يقولون: «ما لي إلاَّ أخوك ناصرٌ» واعربوا الثاني بدلاً من الأول على القلب، ومنهُ قولهُ:

فإنهُم يرجونَ منهُ شفاعةً   إذا لم يكن إلاَّ النبيون شافعُ[2]

وقد روي رفعهُ فتقول: ما قام إلاَّ زيدٌ القوم» قال

فمعنى البيت: أنهُ قد ورد في المستثنى السابق غير النصب ـ وهو الرفع ـ وذلك إذا كان الكلام غير موجب، نحو «ما قام إلاَّ زيدٌ القوم» ولكن

---

(١) البيت للكميت بن زيد الأسدي. وهو في الأشموني ٢: ١٤٩ والعيني ٣: ١١ وشرح شذور الذهب ٣٤١ ومجالس ثعلب ٦٠.

(٢) البيت لحسان بن ثابت. وهو في ديوانه ٢٥٤ والعيني ٣: ١١٤ والدرر ١: ١٩٢ والهمع ١: ٢٢٥ والتصريح ١: ٣٥٥.

المختار نصبهُ. وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيهِ النصب، نحو «قام إلاّ زيداً القوم».

وَإنْ يُفَـرَّغْ سَـابِقٌ « إلاّ » لِمَـا بَعْدُ، يَكُنْ كَمَا لَو « الاّ » عُدِمَـا

إذا تفرغ سابق «إلاّ» لما بعدها، أي: لم يشتغل بما يطلبهُ، كان الإسم الواقع بعد «إلاّ» معرباً بإعراب ما يقتضيهِ ما قبل «إلاّ» قبل دخولها، وذلك نحو «ما قام إلاّ زيد، وما ضربت إلاّ زيداً، وما مررت إلاّ بزيدٍ» فاعل مرفوع بقام، و«زيداً» منصوب بضربت، و«بزيدٍ» متعلق بمررت، كما لو لم تذكر «إلاّ» وهذا هو الاستثناءُ المفرَّغ ولا يقع في كلام موجب، فلا تقول «ضربت إلاّ زيداً».

وَألْـغِ « إلاّ » ذَاتَ تَوْكِيْـدٍ: كَلاَ تَمْـرُرْ بِهِمْ إلاّ ٱلْفَتَى إلاّ ٱلْعَـلاَ

إذا كررت «إلاّ» لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليهِ شيئاً، ولم تفد غير توكيد الأولى، وهذا معنى الغائها، وذلك في البدل والعطف، نحو «ما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٍ إلاّ أخيك» فأخيك بدل من «زيدٍ» ولم تؤثر فيهِ «إلاّ» شيئاً، أي: لم تفد استثناءً مستقلاً، فكأنك قلت: ما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٍ أخيك» ومثلهُ «لا تمرر بهم إلاّ الفتى إلاّ العلا» والأصل: لا تمرر بهم إلاّ الفتى العلا، فـ«العلا» بدل من الفتى. وكررت «إلاّ» توكيداً. ومثال العطف «قام القوم إلاّ زيداً وإلاّ عمراً» والأصل إلاّ زيداً وعمراً، ثم كررت «إلاّ» توكيداً، ومنهُ قولهُ:

هَلِ الدَّهـرُ إلاّ لَيلةٌ وَنَهَارُهَـا وإلاّ طلوعُ الشمسِ ثُمَّ غِيارُها[1]

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. وهو في ديوان الهذليين ١: ٢١ والأشموني ٢: ١٥١ والعيني ٣: ١١٥ وابن يعيش ٢: ٤١.

والأصل: وطلوع الشمس، وكررت «إلَّا» توكيداً. وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قولِهِ:

مَـالَكَ مِن شَيْخِـكَ إلَّا عَمَلُهْ إلَّا رَسِـيْـمُـهْ وَإلَّا رَمَلُـهْ[1]

والأصل: إلَّا عملهُ رسيمهُ ورمله، فـ «رسيمهُ»: بدل من عملهُ، و«رملهُ» معطوف على «رسيمهُ» وكررت «إلَّا» فيها توكيداً.

وَإنْ تُكَـرَّرْ لا لِتَـوْكِيْـدٍ فَمَـعْ تَفْرِيْـغٍ ٱلتَّـأْثِيْرَ بِـٱلْعَـامِـلِ دَعْ
فِي وَاحِـدٍ مِمَّـا بِـإلَّا ٱسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَـصْبِ سِـوَاهُ مُـغْنِي

إذا كررت «إلَّا» لغير التوكيد ـ وهي: التي يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناءِ ولو اسقطت لما فهم ذلك ـ فلا يخلو: إما أن يكون الاستثناءُ مفرغاً أو غير مفرغ. فإن كان مفرغاً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي، فتقول: «ما قام إلَّا زيدٌ إلَّا عمراً إلَّا بكراً» ولا يتعين واحد منها لشغل العامل، بل أيها شئت شغلت العامل بهِ. ونصبت الباقي، وهذا معنى قولهِ «فمع تفريغ ـ إلى آخرهِ» أي: مع الاستثناءِ المفرَّغ اجعل تأثير العامل في واحد مما استثنيتهُ بإلَّا وانصب الباقي. وإن كان الاستثناءُ غير مفرغ ـ وهذا هو المراد بقولهِ:

وَدُوْنَ تَـفْـرِيْـغٍ مَـعَ ٱلتَّـقَـدُّمِ نَصْبَ ٱلْجَمِيعِ ٱحْكُمْ بِهِ وَٱلْتَزِمِ
وَٱنْصِبْ لِتَـأْخِيْـرٍ وَجِيءْ بِـوَاحِـدِ مِنْهَـا كَمَـا لَـوْ كَـانَ دُوْنَ زَائِـدِ
كَـلَمْ يَفُـوا إلَّا ٱمْـرُؤٌ إلا عَـلِي وَحُكْمُهَا فِي ٱلْقَصْدِ حُكْمُ ٱلأَوَّلِ

فلا يخلو: إما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منهُ، أو تتأخر، فإن تقدَّمت المستثنيات وجب نصب الجميع، سواءً كان الكلام موجباً أو غير

---

(1) لا يعلم قائل الرجز. وهو في الأشموني ٢ : ١٥١ والعيني ٣: ١١٧ والهمع ١ : ٢٢٧ والتصريح ١ : ٣٥٦ والدرر ١ : ١٩٣ وسيبويه ١ : ٣٧٤ وهو من الخمسين.

موجب. نحو «قام إلَّا زيداً إلَّا عمراً إلَّا بكراً القوم، وما قام إلَّا زيداً إلَّا عمراً إلَّا بكراً القوم» وهذا معنى قولِهِ: «ودون تفريغ - البيت». وإن تأخرت، فلا يخلو: إما أن يكون الكلام موجباً، أو غير موجب، فإن كان موجباً وجب نصب الجميع، فتقول: قام القوم إلَّا زيداً إلَّا عمراً إلَّا بكراً» وإن كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل بهِ لو لم يتكرر الاستثناءُ: فيبدل مما قبلهُ - وهو المختار، أو ينصب - وهو قليل - كما تقدَّم. وأما باقيها فيجب نصبهُ، وذلك نحو «ما قام أحد إلَّا زيدٌ إلَّا عمراً إلَّا بكراً» فزيدٌ بدل من أحد، وإن شئت أبدلت غيرهُ من الباقين، ومثلهُ قول المصنف: «لم يفوا إلَّا امرؤٌ إلَّا علي» فـ«امرؤ» بدل من الواو في «يفوا» وهذا معنى قولِهِ و«انصب لتأخير - إلى آخرهِ» أي: وانصب المستثنيات كلها إذا تأخرت عن المستثنى منهُ إن كان الكلام موجباً، وإن كان غير موجب فجيءْ بواحد منها معرباً بما كان يعربِ بهِ لو لم تتكرر المستثنيات وانصب الباقي. فمعنى قولِهِ «وحكمها في القصد حكم الأول «أن ما تكرر من المستثنيات حكمهُ في المعنى حكم المستثنى الأول، فيثبت لهُ ما يثبت للأول من الدخول والخروج، ففي قولك: قام القوم إلَّا زيداً إلَّا عمراً إلَّا بكراً» الجميع مخرجون، وفي قولك «ما قام إلَّا زيدٌ إلَّا عمراً إلَّا بكراً» الجميع داخلون، وكذلك «ما قام أحد إلَّا زيدٌ إلَّا عمراً إلَّا بكراً» الجميع داخلون.

وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإلَّا نُسِبَا

استعمل بمعنى «إلَّا» في الدلالة على الاستثناءِ الفاظ: منها ما هو اسم، وهو «غير، وسِوى، وسُوى، وسواءٌ» ومنها ما هو فعل، وهو «ليس، ولا يكون» ومنها ما يكون فعلاً وحرفاً، وهو «خلا، وعدا وحاشا» وقد ذكرها المصنف كلها. فأما «غير، وسوى وسوى، وسواءٌ» فحكم المستثنى بها الجر: لإضافتها إليهِ. وتعرب «غير» بما كان يعرب بهِ المستثنى مع «إلَّا»

فتقول «قام القوم غيرَ زيدٍ» بنصب «غير» كما تقول «قام القوم إلَّا زيداً» بنصب «زيد» وتقول «ما قام أحد غيرُ زيدٍ وغيرَ زيدٍ» بالإتباع والنصب، والمختار الإتباع، كما تقول «ما قام أحد إلَّا زيدُ وإلَّا زيداً» وتقول: «ما قام غيرُ زيدٍ» فترفع «غير» وجوباً كما تقول «ما قام إلَّا زيدٌ» برفعهِ وجوباً، وتقول «ما قام أحد غيرَ حمارٍ» بنصب غير عند غير بني تميم، وبالإتباع عند بني تميم، كما تفعل في قولك ما قام القوم إلَّا حماراً والا حمارٌ». وأما «سِوى» فالمشهور فيها كسر السين والقصر، ومن العرب من يفتح سينها ويمدُّ، ومنها من يضم سينها ويقصر، ومنهم من يكسر سينها ويمدُّ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف، وقَلَّ من ذكرها، وممن ذكرها الفارسي في شرحهِ للشاطبية.

ومذهب سيبويه والفراءِ وغيرهما أنها لا تكون إلَّا ظرفاً، فإذا قلت «قام القوم سوى زيد» فـ«سوى» عندهم منصوبة على الظرفية، وهي مشعرة بالإستثناءِ، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلَّا في ضرورة الشعر. واختار المصنف أنها كـ«غير» فتعامل بما تعامل بهِ «غير» من الرفعِ والنصب والجر. وإلى هذا اشار بقولهِ.

وَلِسِوَى سُوَى سَوَاءٍ ٱجْعَلَا   عَلَى ٱلأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا

فمن استعمالها مجرورة قولهُ ﷺ: ﴿ **دعوت ربي أن لا يسلط على امتي عدوّاً من سوى أنفسها** ﴾. وقولهُ ﷺ: ﴿ **ما انتم في سواكم من الأمم إلَّا كالشعرة البيضاءِ في الثور الأسود أو كالشعرة السواء في الثور الأبيض** ﴾ وقولُ الشاعر:

ولا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَان مِنْهُمْ   إذا جلسوا مِنّا ولا مِنْ سَوائنا[1]

---

(١) البيت لمرار بن سلامة العجلي. وهو في الأشموني ٢: ١٥٨ والعيني ٣: ١٢٦ وسيبويه ١: ١٣، ٢٠٣ والخزانة ٢: ٦٠ عرضاً.

ومن استعمالها مرفوعة قولهُ:

وإذا تُبَاعُ كَرِيمةٌ أو تُشْتَرَى ... فَسِوَاك بائعها وأنتَ المُشْتَرِي[1]

وقولهُ:

وَلَمْ يَبْقَ سِوى العُدْوَا ... نِ دنَّاهم كما دَانُوا[2]

فـ «سواك» مرفوع بالابتداءِ، و«سوى العدوان» مرفوع بالفاعلية، ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قولهُ:

لَـدَيْكَ كَفِيلٌ بالمُنَى لمؤمَّلٍ ... وإن سِواك من يُؤمّله يَشْقَى[3]

فـ «سواك» اسم «إن» هذا تقرير كلام المصنف. ومذهب سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية، إلاَّ في ضرورة الشعر، وما استشهد بهِ على خلاف ذلك يحتمل التأويل.

وَٱسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلاَ ... وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ «لا»

أي: واستثن بـ «ليس» وما بعدها ناصباً المستثنى فتقول: «قام القوم ليسَ زيداً، وخلا زيداً، وعدا زيداً، ولا يكون زيداً» فزيداً في قولك «ليس زيداً، ولا يكون زيداً» منصوب على أنهُ خبر «ليس، ولا يكون» واسمهما ضمير مستتر، والمشهور أنهُ عائد على البعض المفهوم من القوم، والتقدير: وليس بعضهم زيداً، ولا يكون بعضهم زيداً، وهو مستتر وجوباً. وفي قولك

---

(١) البيت لمحمد بن عبد الله بن مسلم المدني. وهو في الأشموني ٢: ١٥٩ والعيني ٣: ١٢٥ والدرر ١: ١٧٠ والهمع ١: ٢٠٢.

(٢) البيت للفند الزماني (سهيل بن شيبان). وهو في الأشموني ٢: ١٥٩ والعيني ٣: ١٢٢ والدرر ١: ١٧٠ والخزانة ٢: ٥٧ والهمع ١: ٢٠٢.

(٣) لا يعلم قائله، والأشموني ٢: ١٥٩ والعيني ٣: ١٢٥.

«خلا زيداً، وعدا زيداً» منصوب على المفعولية، و«خلا» و«عدا» فعلان فاعلهما ـ في المشهور ـ ضمير عائد على البعض المفهوم من القوم كما تقدم، وهو مستتر وجوباً ، والتقدير: خلا بعضهم زيداً، وعدا بعضهم زيداً.

ونبَّه بقولِهِ: «وبيكون بعْدَ لا» ـ وهو قيد في «يكون» فقط، على أنهُ لا يستعمل في الاستثناءِ من لفظ الكون غير يكون، وانها لا تستعمل فيه إلا بعد لا ، فلا تستعمل فيهِ بعد غيرها من أدوات النفي نحو : «لم، ولن، ولما، وإن، وما» .

* * *

وآجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُـوْنُ إنْ تُـرِدْ وَبَعْدَ «ما» آنْصِبْ ، وَآنْجِرَارُ قَدْ يَرِدْ

أي: إذا لم تتقدم «ما» على «خلا، وعدا» فاجرر بهما إن شئت، فتقول: قام القوم خلا زيدٍ، وعدا زيدٍ» فخلا وعدا: حرفا جر، ولم يحفظ سيبويه الجر بهما، وإنما حكاهُ الأخفش، فمن الجر بـ«خلا».

خَلاَ اللهِ لاَ أرجو سِواك، وإنما أعدُّ عِيَالِي شُعْبَةً من عِيَالِكا[1]

ومن الجر بـ«عدا» قولهُ:

تركنا في الحَضيضِ بَنَاتِ عوجٍ عواكف قد خضعنَ إلى النسورِ
أبَحْنَـا حَـيَّهُـم قَتْـلاً وأسْـراً عدا الشَّمْطاءِ والطفلِ الصغيرِ[2]

فإن تقدمت عليهما «ما» وجب النصب بهما، فتقول «قام القوم ما خلا

(١) نسب في الخزانة إلى الأعشى. وهو في العيني ٣: ١٣٧ والأشموني ٢: ١٦٣ والدرر ١: ١٩٣، ١٩٧ والهمع ١: ٢٢٦، ٢٣٢ والتصريح ١: ٣٦٣ ولسان العرب مادة «خلا».

(٢) لا يعلم قائل البيتين. وهما في الأشموني ٢: ١٦٣ والعيني ٣: ١٣٢ والدرر ١: ١٩٧ والهمع ١: ٢٣٢ والتصريح ١: ٣٦٣.

زيداً، وما عدا زيداً» «فما» مصدرية، و«خلا» و«عدا» صلتها، وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريرهُ، و«زيداً» مفعول، وهذا معنى قولهِ: «وبعد ما انصب» هذا هو المشهور، وأجاز الكسائي الجر بهما بعد «ما» على جعل «ما» زائدة، وجعل «خلا وعدا» حرفي جر، فتقول: «قام القوم، ما خلا زيدٍ ، وما عدا زيدٍ» وهذا معنى قوله : و «انجرارُ قد يرد». وقد حكى الجرمي في الشرح الجر بعد «ما» عن بعض العرب.

وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ ... كَمَا هُمَا إنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

* * *

أي إن جررت بـ «خلا، وعدا» فهما حرفا جر، وإن نصبت بهما فهما فعلان، وهذا مما لا خلاف فيهِ.

وَكَخَلَا حَاشَا، وَلَا تَصْحَبُ «مَا» ... وَقِيْلَ «حَاشَ ، وَحَشَى» فَٱحْفَظْهُمَا

المشهور أنّ «حاشا» لا تكون إلّا حرف جر، فتقول: «قام القوم حاشا زيدٍ» بجر «زيد»، وذهب الأخفش والجرمي والمازني والمبرّد وجماعة منهم المصنف ـ أنها مثل «خلا» تستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها، وحرفاً فتجر ما بعدها فتقول: «قام القوم حاشا زيداً، وحاشا زيدٍ»، وحكى جماعة ـ منهم الفراءُ وأبو زيد الأنصاري والشيباني ـ النصب بها، ومنهُ «اللهم اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطان وأبا الاصبغ» وقولهُ:

حاشا قريشاً فإنَّ الله فَضَّلهم ... على البَرِيّةِ بالإسلامِ والدينِ[1]

وقول المصنف: «ولا تصحب ما» معناهُ أن «حاشا» مثل «خلا» في أنها

---

(١) صوابه: «بالإسلام والخير». وهو للفرزدق، في ديوانه ٢٦٦ والعيني ٣: ١٣٧ برواية «والدين» خطأ، والهمع ١: ٢٣٢ والدرر ١: ١٩٦ والأشموني ٢: ١٦٥.

تنصب ما بعدها أو تجر، ولكن لا تتقدم عليها «ما» كما تتقدم على «خلا» فلا تقول «قام القوم ما حاشا زيداً» وهذا الذي ذكرهُ هو الكثير، وقد صحبتها «ما» قليلاً، ففي مسند أبي أمية الطرسوسي، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: ﴿ **أسامة أحب الناس إليّ ، ما حاشا فاطمة** ﴾ .

وقولهُ:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قُرَيشاً فَإنّا نَحْنُ أَفضَلُهُمْ فَعَالا [1]

ويقال في «حاشا»: «حاشَ حشى» .

الحال

أَلْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَفَرْداً أَذْهَبُ

عرَّف الحال بأنهُ: الوصف، الفضلة، المنتصب، للدلالة على هيئة، نحو «فرداً اذهب» فـ «فرداً» حال، لوجود القيود المذكورة فيهِ، وخرج بقولهِ: (فضلة) الوصف الواقع عمدة، نحو «زيدٌ قائمٌ» وبقولهِ: «للدلالة على الهيئَة» التمييز المشتق، نحو «لله درُّهُ فارساً» فإنهُ تمييز لا حال على الصحيح، إذ لم يقصد بهِ الدلالة على الهيئة بل التعجب من فروسيتهِ، فهو لبيان المتعجب منهُ، لا لبيان هيئَتهِ، وكذلك: «رأيت رجلاً راكباً» فإن (راكباً) لم يسبق للدلالة على الهيئة بل لتخصيص الرجل، وقول المصنف: «مفهم في حال» هو معنى قولنا «للدلالة على الهيئة».

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقّاً يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقّا

---

(١) ينسب إلى الأخطل التغلبي شاعر بني امية. وليس في ديوانه. وقال البغدادي في خزانة الأدب (٢: ٣٦): «راجعت ديوانه مرتين ولم اجده فيه». وانظر شرح شواهد المغني ١: ٣٦٨ (شاهد ١٧٣) والعيني ٣: ١٣٦ والأشموني ٢: ١٢٥ والتصريح ١: ٣٦٥.

الأكثر في الحال أن تكون: منتقلة، مشتقة، ومعنى الانتقال: أن لا تكون ملازمة للمتصف بها، نحو «جاءَ زيدٌ راكباً» فـ «راكباً» وصف منتقل، لجواز انفكاكهِ عن «زيد» بأن يجيءَ ماشياً، وقد تجيءُ الحال غير منتقلة، أي: وصفاً لازماً، نحو «دعوت الله سميعاً» و«خلقَ الله الزرافةَ يديها اطولَ من رجليها» وقولهِ:

فجاءَت بهِ سَبْطَ العِظَامِ كأنما عَمَامتهُ بينَ الرجالِ لِـواءُ [1]

فـ« سميعاً، وأطول، وسبط» أحوال، وهي أوصاف لازمة. وقد تأتي الحال جامدة، ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف بضعها بقولهِ:

وَيَكْثُـرُ ٱلْجُمُـوْدُ فِي سِعْـرٍ وَفِي مُـبْـدِي تَـأَوُّلٍ بِـلاَ تَـكَـلُّفِ
كَبِعْـهُ مُـدّاً بِكَـذَا يَـداً بِيَـدْ وَكَـرَّ زَيْـدٌ أَسَـداً أَيْ كَـأَسَـدْ

يكثر مجيءُ الحال جامدة إن دلت على سعر، نحو «بعهُ مدّاً بدرهم» فـ «مُدّاً» حال جامدة، وهي في معنى المشتق، إذ المعنى «بعهُ مسعراً كل مدٍّ بدرهمٍ» ويكثر جمودها أيضاً فيما دلَّ على تفاعل، نحو «بعهُ يداً بيدٍ» أي مناجزةً، أو على تشبيه نحو «كرَّ زيدٌ اسداً» أي: مشبهاً الأسد، فـ «يداً» وأسداً» جامدان. وصح وقوعهما حالاً لظهور تأوّلهما بمشتق، كما تقدم. وإلى هذا اشار بقولهِ: «وفي مبدي تأوّل» أي: يكثر مجيءُ الحٰال جامدة حيث ظهر تأوّلها بمشتق، وعلم بهذا وما قبلهُ ان قول النحويين: «أن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة» معناهُ أن ذلك هو الغالب، لا أنهُ لازم، وهذا معنى قولهِ فيما تقدم: «لكن ليس مستحقاً».

وَٱلْحَـالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَٱعْتَقِـدْ تَنْكِيـرَهُ مَعْنى كَـوَحْـدَكَ ٱجْتَهِـدْ

---

(١) لا يعلم قائله. وهو في العيني ٣: ٢١١ والأشموني ٢: ١٧٠.

مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلَّا نكرة، وإن ما ورد منها معرّفاً لفظاً فهو منكر معنى، كقولهم: «جاءُوا الجماءَ الغفير»

وأرسلها العراك . . . . (١)

واجتهد وحدك، وكلمتهُ فاهُ إلى فيَّ، فالجماءُ ، والعراك، ووحدك، وفاهُ أحوال وهي معرَّفة لفظاً، لكنها مؤوَّلة بنكرةٍ، والتقدير: جاءُوا جميعاً. وأرسلها معتركةً، واجتهد منفرداً، وكلمتهُ مشافهةً.

وزعم البغداديون ويونس أنهُ يجوز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل، فأجازوا «جاء زيدٌ الراكبَ». وفصل الكوفيون، فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها، وإلا فلا، فمثال ما تضمن معنى الشرط «زيدٌ الراكب أحسن منهُ الماشي» فـ«الراكب والماشي» حالان، وصح تعريفهما لتأوّلهما بالشرط. إذ التقدير: زيدٌ إذا ركب أحسن منهُ إذا مشى، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها، فلا تقول: «جاء زيدٌ الراكب» إذ لا يصح «جاءَ زيدٌ إن ركب».

وَمَصْدَرٌ مُنْكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

حق الحال أن يكون وصفاً، وهو ما دلَّ على معنى وصاحبهِ ـ كقائِم، وحسن، ومضروب ـ فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل، إذ لا دلالة فيهِ على صاحب المعنى. وقد كثر مجيءُ الحال مصدراً نكرة، ولكنهُ ليس بمقيس، لمجيئهِ على خلاف الأصل، ومنهُ «زيدٌ طلعَ بغتةً» فـ«بغتة»: مصدر

(١) ومثله في همع الهوامع (١: ٢٣٩) «ارسلها العراك» فقط. وتمام البيت:

فأرسلها العراك ولم يزدها ولم يشفق على نغص الدخالِ.

وهو للبيد بن ربيعة العامري. انظر العيني ٣: ٢١٩ والخزانة ١: ٥٢٤ وابن يعيش ٢: ٦٢ و٤: ٥٥ وسيبويه ١: ١٨٧ وديوان لبيد ٨٦.

نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: «طلعَ زيدٌ باغتاً». هذا مذهب سيبويه والجمهور.

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنهُ منصوب على المصدرية، والعامل فيهِ محذوف، والتقدير: طلَع زيدٌ يبغت بغتةً. فـ«يبغت» عندهما هو الحال لا «بغتةً».

وذهب الكوفيون إلى أنهُ منصوب على المصدرية كما ذهبا إليهِ، لكن الناصب لهُ عندهم الفعل المذكور، وهو طلع، لتأولهِ بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: «زيدٌ طلع بغتةً»: «زيدٌ بغت بغتةً» فيؤ ولون «طلع» ببغت وينصبون بهِ «بغتة».

وَلَمْ يُنَكَّـرْ غَـالِبـاً ذُوْ ٱلْحَـالِ إِنْ   لَمْ يَتَـأَخَّـرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ
مِنْ بَعْـدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَـاهِيـهِ كَـلَا   يَبْغِ آمْرُوءٌ عَلَى إمْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ

حق صاحب الحال ان يكون معرفة، ولا ينكر في الغالب إلاَّ عند وجود مسوغ وهو أحد أمور: منها أن يتقدم الحال على النكرة، نحو: «فيها قائماً رجل» وقول الشاعر، وأنشدهُ سيبويه:

وبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَـو عَلِمْتِهِ   شُحوبٌ وإن تَسْتَشْهِدِي العينَ تَشْهَدِ[1]

وقولهُ:

وما لَامَ نَفسِي مِثْلها لي لائِمٌ   ولا سَدّ فَقْرِي مِثْلُ ما ملكتْ يَدِي[2]

---

(١) البيت من الخمسين التي لم يعرف لها قائل. وانظر العيني ٣: ١٤٧ وسيبويه ١: ٢٧٦ والأشموني ٢: ٧٥.

(٢) لا يعلم قائله. وهو في العيني ٣: ٢١٣.

فـ «قائماً» حال من «رجل»، و«بيناً» حال من «شحوب»، و«مثلها» حال من لائِم.

ومنها: أن تخصص النكرة بوصف، أو بإضافة، فمثال ما تخصص بوصف قولهُ تعالى: ﴿ **فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرَاً مِنْ عِنْدِنا** ﴾[1] وقول الشاعر:

نَجَّيتَ يا رب نُوحاً واستجبتَ لهُ   في فلك ماخر في اليَمِّ مَشْحُونا
وعـاشَ يـدعـو بـآيـاتٍ مبينـةٍ   في قومهِ أَلفَ عامٍ غيرَ خَمْسِينا[2]

ومثال ما تخصص بالإضافة قولهُ تعالى: ﴿ **فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِلسَّائِلِينَ** ﴾[3]

ومنها أن تقع النكرة بعد نفي أو شبههِ وشبه النفي هو الإستفهام والنهي، وهو المراد بقولهِ: أو من بعد نفي أو مضاهِيه، فمثال ما وقع بعد النفي قولهُ:

ما حُمَّ من موتٍ حِمى وَاقيا   وَلاَ تَـرَى مِن أَحدٍ بَاقِيا[4]

ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ** ﴾[5] فـ «لها كتاب» جملة في موضع الحال من «قرية» وصح مجيءُ الحال من النكرة لتقدم النفي عليها، ولا يصح كون الجملة صفة لقرية، خلافاً للزمخشري، لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، وأيضاً وجود «إلاَّ» مانع من ذلك، إذ لا يعترض بـ «إلاَّ» بين الصفة والموصوف، وممن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الأخفش في المسائل، وأبوعلي الفارسي في التذكرة.

---

(١) سورة الدخان الآية ٤، ٥.
(٢) لا يعلم قائلها. وانظر الأشموني ٢ : ١٧٥ والعيني ٣ : ١٤٩ والتصريح ١ : ٣٧٦.
(٣) سورة فصلت الآية ١٠.
(٤) لا يعلم قائل هذا الرجز. وهو في الأشموني ٢ : ١٧٥ والعيني ٣ : ٢١٤.
(٥) سورة الحجر الآية ٤.

ومثال ما وقع بعد الإستفهام قولهُ:

يَا صَاحِ هَل حُمَّ عَيشٌ باقياً فترى   لِنَفْسك العُذرَ في إبعَادِها الأَمَلاَ(١)

ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف: «لا يبغِ امروءٌ على آمرىء مستسهلاً» وقول قطري بن الفجاءَة:

لاَ يَرْكَنن أحدٌ إلى الإِحْجَامِ   يوم الوغى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ(٢)

واحترز بقولهِ: «غالباً» مما قل مجيءُ الحال فيهِ من النكرة بلا مسوغ من المسوغات المذكورة، ومنهُ قولهم: «مررت بماءٍ قعدة رجل» وقولهم: «عليهِ مائة بيضاً». واجاز سيبويه «فيها رجلٌ قائماً»، وفي الحديث صلّى رسول اِلله ﷺ قاعداً وصلى وراءَهُ رجال قياماً».

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بحَرْفٍ جُرَّ قَدْ   أَبَوْا وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

مذهب جمهور النحويين أنهُ لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فلا تقول في «مررت بهند جالسة»: «مررت جالسة بهند». وذهب الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان، إلى جواز ذلك وتابعهم المصنف، لورود السماع بذلك، ومنهُ قولهُ:

لَئن كانَ بَرْدُ الماءِ هَيمَانَ صادياً . إليَّ حَبيباً، انها لَحَبِيبُ(٣)

---

(١) البيت لرجل من طيء . وهو في الدرر ١ : ٢٠١ والهمع ١ : ٢٤٠ والعيني ٣ : ١٥٣ والتصريح ١ : ٣٧٧ .

(٢) البيت في الأشموني ٢ : ١٧٥ والعيني ٣ : ١٥٠ والهمع ١ : ٢٤٠ والدرر ١ : ٢٠٠ والتصريح ١ : ٣٧٧ .

(٣) البيت بكثير عزة ، وينسب لعروة بن حزام . وهو في ديوان كثير ٢ : ١٩٢ والأشموني ٣ : ١٧٧ والعيني ٣ : ١٥٦ والخزانة ١ : ٥٣٣ .

فـ «هيمان» وصادياً حالان من الضمير المجرور بإلى، وهو الياءُ، وقولُهُ:

فـإن تكُ أذوادٌ أصِبنَ ونسـوةٌ فلن تذهبوا فِرْغاً بِقَتلِ حِبـالِ[1]

فـ «فرغاً» حال من «قتل». وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائزٌ، نحو «جاءَ ضاحكاً زيدٌ، وضربت مجردةً هنداً».

* * *

وَلَا تُجِـزْ حَالاً مِنَ ٱلْمُضَـافِ لَهْ إِلَّا إِذَا ٱقْتَضَى ٱلْمُضَـافُ عَمَـلَهْ

أو كَـانَ جُزْءَ مَـا لَـهُ أُضِيْفَـا أَوْ مِثْـلَ جُـزْئِـهِ فَـلَا تَحِيْفَـا

لا يجوز مجيءُ الحال من المضاف إليهِ إلّا إذا كان المضاف مما يصح عملُهُ في الحال: كاسم الفاعل، والمصدر، ونحوهما مما تضمن معنى الفعل، فتقول: «هذا ضارب هند مجردةً، وأعجبني قيام زيدٍ مسرعاً» ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ **إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً** ﴾[2]. ومنهُ قول الشاعر:

تقولُ ابنتي إنّ انطلاقَكَ واحداً إلى الروعِ يوماً تاركي لا أبا ليا[3]

وكذلك يجوز مجيءُ الحال من المضاف إليهِ؛ إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليهِ أو مثل جزئِهِ في صحة الاستغناءِ بالمضاف إليهِ عنهُ، فمثال ما هو جزءٌ من المضاف إليهِ قولُهُ تعالى: ﴿ **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً** ﴾[4] فـ «إخواناً» حال من الضمير المضاف إليهِ «صدور» والصدور: جزءٌ

---

(١) البيت لطليحة بن خويلد. وهو في الأشموني ٢ : ١٧٧ والعيني ٣ : ١٥٤ والمحتسب ٢ : ١٤٨ ولسان العرب مادة «فرغ».

(٢) سورة يونس الآية ٤.

(٣) البيت لمالك بن الريب. وهو في الأشموني ٢ : ١٧٩ والعيني ٣ : ١٦٥ وأمالي القالي ٣ : ١٢٦.

(٤) سورة الحجر الآية ٤٧.

من المضاف إليهِ، ومثال ما هو كجزءٍ من المضاف إليهِ في صحة الاستغناءِ بالمضاف اليهِ عنهُ قولُهُ تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾[1] فـ «حنيفاَ» حال من ابراهيم ، والملة كجزءٍ من المضاف إليهِ ، إذ يصح الاستغناءُ بالمضاف إليهِ عنها ، فلو قيل في غير القرآن «أن اتبع ابراهيم حنيفاً» لصح .

فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال، ولا هو جزءٌ من المضاف إليهِ، ولا مثل جزئِهِ ـ لم يجز مجيءُ الحال منهُ، فلا تقول: «جاءَ غلام هند ضاحكةً» خلافاً للفارسي، وقول ابن المصنف رحمهُ الله تعالى: «إن هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف» ليس بجيد، فإن مذهب الفارسي جوازها، كما تقدم. وممن نقلهُ عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليهِ.

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كـ «مُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٌ، وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا»

يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلاً متصرفاً، أو صفة تشبه الفعل المتصرف، والمراد بها: ما تضمن: معنى الفعل وحروفه، وقبل التأنيث، والتثنية، والجمع: كإسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة. فمثال تقديمها على الفعل المتصرف: «مخلصاً زيد دعا» فدعا: فعل متصرف، وتقدمت عليهِ الحال، ومثال تقديمها على الصفة المشبهة لهُ «مسرعاً ذا راحل».

فإن كان الناصب لها فعلاً غير متصرف لم يجز تقديمها عليهِ، فتقول: «ما أحسن زيداً ضاحكاً» ولا تقول: «ضاحكاً ما أحسن زيداً» لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسِهِ، فلا يتصرف في معمولِهِ، وكذلك إن كان

(١) سورة النحل الآية ١٢٣ .

الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كافعل التفضيل لم يجز تقديمها عليهِ وذلك لأنهُ لا يثنى، ولا يجمع ولا يؤَنث، فلم يتصرف في نفسهِ، فلا يتصرف في معمولِهِ، فلا تقول: «زيدٌ ضاحكاً أحسن من عمرو» بل يجب تأخير الحال، فتقول: «زيد أحسن من عمرو ضاحكاً».

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى ٱلْفِعْلِ لَا حُرُوْفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلَا
كَـ «تِلْكَ لَيْتَ، وَكَأَنَّ» وَنَدَرْ نَحْوُ «سَعِيْدٌ مُسْتَقِرّاً فِي هَجَرْ»

لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي: وهو: ما تضمن معنى الفعل دون حروفِهِ كأسماءِ الإشارة، وحروف التمني، والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور، نحو «تلك هند مجردةً، وليت زيداً أميراً أخوك، وكأن زيداً راكباً أسد، وزيدٌ في الدار ـ أو عندك ـ قائماً» فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المُثُل ونحوها، فلا تقول: «مجردة تلك هند» ولا «أميراً ليتَ زيداً أخوك» ولا «راكباً كان زيداً أسد» وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف (نحو: زيدٌ قائماً عندك) والجار والمجرور، نحو «سعيد مستقرّاً في هجر» ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ وَالسَّمواتُ مَطْوِياتٍ بِيَمِينِه ﴾(1) في قراءَة من كسر التاءَ وأجازَةُ الأخفش قياساً.

وَنَحْوُ «زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً» مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

تقدم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة، واستثنى من ذلك هذه المسألة، وهي: ما إذا فضل شيءٌ في حال على نفسِهِ أو غيرِهِ في حال أخرى، فإنه يعمل في حالين احداهما: متقدمة عليهِ، والأخرى متأخرة عنهُ، وذلك نحو «زيدٌ قائماً أحسن منهُ قاعداً و«زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو معاناً» فـ «قائماً»، ومفرداً» منصوبان بأحسن وأنفع، وهما حالان، وكذا «قاعداً ومعاناً» وهذا مذهب الجمهور.

(1) سورة الزمر الآية ٦٧ .

وزعم السيرافي أنهما خبران منصوبان بكان المحذوفة، والتقدير: «زيدٌ إذا كان قائماً أحسن منهُ إذا كان قاعداً، وزيدٌ إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان معاناً».

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ولا تأخيرهما عنها، فلا تقول: «زيدٌ قائماً قاعداً أحسن منهُ» ولا تقول: «زيدٌ أحسن منهُ قائماً قاعداً».

* * *

وَٱلْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ ... لِمُفْرَدٍ فَٱعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

يجوز تعدّد الحال وصاحبها مفرداً، ومتعدداً، فمثال الأول: «جاءَ زيدٌ راكباً ضاحكاً» فـ«راكباً، وضاحكاً» حالان من «زيد» والعامل فيهما «جاءَ» ومثال الثاني: «لقيت هنداً مصعداً منحدرةً» فـ«مصعداً» حال من التاءِ، و«منحدرةً» حال من «هند» والعامل فيهما «لقيت» ومنهِ قولُهُ:

لقيَ ابني أخويهِ خائفاً ... مُنْجِدَيهِ فأصابوا مَغْنَما(١)

فـ «خائفاً» حال من «ابني» و«منجديهِ» حال من «أخويهِ» والعامل فيهما «لقي».

فعند ظهور المعنى ترد كل حال إلى ما تليق بهِ، وعند عدم ظهورهِ يجعل أول الحالين لثاني الإسمين وثانيهما لأول الإسمين، ففي قولك: «لقيت زيداً مصعداً منحدراً» يكون «مصعداً» حالاً من زيد، و«منحدراً» حالاً من التاءِ.

* * *

(١) لا يعلم قائله. وهو في العيني ٣:٢١٥ والأشموني ٢ : ١٨٤.

وَعَامِلُ ٱلْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا   فِي نَحْوِ لاَ تَعْثُ فِي ٱلأَرْضِ مُفْسِدَا

تنقسم الحال إلى: مؤكدة، وغير مؤكدة، فالمؤكدة على قسمين، وغير المؤكدة ما سوى القسمين.

فالقسم الأول من المؤكدة: ما أكدت عاملها، وهي المرادة بهذا البيت، وهي: كل وصف دل على معنى عامِلِهِ، وخالفهُ لفظاً، وهو الأكثر، أو وافقهُ لفظاً، وهو دون الأول في الكثرة، فمثال الأول «لا تعث في الأرض مفسداً» ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾[1]. وقولُهُ تعالى: ﴿ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[2]. ومن الثاني قولُهُ تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾[3] وقولُهُ تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ ﴾[4].

* * *

وَإنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ   عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة، وهي: ما أكدت مضمون الجملة، وشرط الجملة أن تكون اسمية، جزآها معرفتان، جامدان، نحو «زيدٌ أخوك عطوفاً، وَانا زيدٌ مفهوماً» ومنهُ قولُهُ:

أنا ابنُ دارَةَ معروفاً بها نَسَبِي   وَهَلْ بِدَارَةَ يا للنَّاسِ مِن عَارِ[5]

(١) سورة التوبة الآية ٢٥ .

(٢) سورة البقرة الآية ٦٠ .

(٣) سورة النساء الآية ٧٩ .

(٤) سورة النحل الآية ١٢ .

(٥) البيت لسالم بن دارة اليربوعي . وهو في الأشموني ٢ : ١٨٥ والعيني ٣ : ١٨٦ والخزانة ١ : ٥٥٣ وسيبويه ١ : ٢٥٧ وابن يعيش ٢ : ٦٤ وأمالي ابن الشُّجَري ٢ : ٢٨٥ والخصائص ٢ : ٢٦٨ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ ، و٢ : ٦٠ وشرح شذور الذهب ٣٢٠ .

فـ «عطوفا، ومعروفاً» حالان، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: في الأول «أحقُهُ عطوفاً» وفي الثاني «أحق معروفاً». ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة، فلا تقول «عطوفاً زيدٌ أخوك» ولا «معروفاً أنا زيدٌ» ولا توسطها بين المبتدأ والخبر فلا تقول «زيدٌ عطوفاً أخوك».

وَمَــوْضِـعَ ٱلْحَــالِ يَجِيءُ جُمْلَةْ كـ «جاء زَيْدٌ وَهْـوَ نَـاوٍ رِحْلَهْ»

الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد، وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة، ولا بد فيها من رابط. وهو في الحالية: إما ضمير، نحو: «جاءَ زيدٌ يدهُ على رأسِهِ»، أو واو ـ وتسمى واو الحال وواو الإبتداءِ ـ وعلامتها صحة وقوع «إذ» موقعها نحو «جاءَ زيدٌ وعمرو قائِمٌ» التقدير: إذ عمرو قائِمٌ، أو الضمير والواو معاً، نحو «جاءَ زيدٌ وهو ناوٍ رحلة».

وَذَاتُ بَــدْءٍ بِـمُـضَــارِعٍ ثَــبَـتْ حَـوَتْ ضَمِيْراً وَمِنَ ٱلْـوَاوِ خَلَتْ
وَذَاتُ وَاوٍ بَعْــدَهَـا ٱنْــوِ مُبْتَــدَا لَـهُ ٱلْمُضَــارِعَ ٱجْعَلَنَّ مُـسْنَــدَا

الجملة الواقعة حالاً: إن صدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا تربط إلا بالضمير، نحو «جاءَ زيدٌ يضحك، وجاءَ عمرو تقاد الجنائب بين يديهِ» فلا يجوز دخول الواو، فلا تقول «جاءَ زيدٌ ويضحك» فإن جاءَ من لسان العرب ما ظاهرُهُ ذلك أُوّل على إضمار مبتدأ بعد الواو، ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ وذلك نحو قولهم: «قمت واصك عينهُ» وقوله:

فـلـمــا خَشيـتُ أَظَـافِـيـرَهُـم نَجَـوْتُ وَأَرْهَنُهم مَـالِكـاً(١)

---

(١) البيت لعبد الله بن همام. وهو في الأشموني ٢ : ١٧٨ والعيني ٣ : ١٩٠ والدرر ١ : ٢٠٣ والهمع ١ : ٢٤٦ ومعاهد التنصيص ١ : ٩٦ .

فـ «أصك، وأرهنهم» خبران لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أصك عينَهُ، وأنا أرهنهم مالكاً».

* * *

وَجُمْلَةُ ٱلْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِوَاوٍ آوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

الجملة الحالية: إما أن تكون اسمية، أو فعلية، والفعل اما مضارع أو ماضٍ. وكل واحدة من الإسمية والفعلية: إما مثبتة، أو منفية. وقد تقدم أنهُ إذا صدرت الجملة بمضارع مثبت لم تصحبها الواو، بل لا تربط إلا بالضمير فقط، وذكر في هذا البيت أن ما عدا ذلك يجوز أن يربط بالواو وحدها، أو بالضمير وحدهُ، أو بهما، فيدخل في ذلك الجملة الإسمية، مثبتة، أو منفية، والمضارع المنفي، والماضي: المثبت، والمنفي. فتقول: «جَاءَ زيدٌ وعمرو قائِمٌ، وجاءَ زيدٌ يدُهُ على رأسِهِ، وجاءَ زيدٌ ويدُهُ على رأسِهِ» وكذلك المنفي فتقول: «جاءَ زيدٌ لم يضحك، أو ولم يضحك، أو ولم يقم عمرو، وجاءَ زيدٌ وقد قام عمرو، وجاءَ زيدٌ قد قام أبوهُ، وجاءَ زيدٌ وقد قام أبوهُ»، وكذلك المنفي، نحو «جاءَ زيدٌ وما قام عمرو، وجاءَ زيدٌ ما قام أبوهُ، وما قام أبوهُ» ويدخل تحت هذا أيضاً المضارع المنفي بلا، فعلى هذا تقول: «جاءَ زيدٌ ولا يضرب عمراً» بالواو.

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب: أنهُ لا يجوز اقترانُهُ بالواو كالمضارع المثبت، وإن ما ورد مما ظاهرُه ذلك مؤوّل على اضمار مبتدأ، كقراءَةِ ابن ذكوان ﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾[1] بتخفيف النون ، التقدير : وانتما لا تتبعان، فـ «لا تتبعان»: خبر لمبتدأ محذوف.

وَٱلْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

(١) سورة يونس الآية ٨٩ .

يحذف عامل الحال: جوازاً، ووجوباً.

فمثال ما حذف جوازاً أن يقال: «كيف جئت؟» فتقول: «راكباً» تقديرُهُ: «جئت راكباً» وكقولك: «بلى مسرعاً» لمن قال لك: «لم تسر» والتقدير: «بلى سرت مسرعاً» . ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ **أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ * بلى قادرين على أن نسوي بنانهُ** ﴾[1] التقدير: ـ والله اعلم ـ بلى نجمعها قادرين.

ومثال ما حذف وجوباً قولك: «زيدٌ أخوك عطوفاً»، ونحوُهُ من الحال المؤكدة مضمون الجملة، وقد تقدَّم ذلك، وكالحال النائبة مناب الخبر، نحو «ضربي زيداً قائماً» التقدير: إذا كان قائماً، وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر.

ومما حذف فيهِ عامل الحال وجوباً قولهم: «اشتريتُهُ بدرهم فصاعداً، وتصدّقت بدينار فسافلاً» «صاعداً، وسافلاً» حالان عاملهما محذوف وجوباً، والتقدير: «فذهب الثمن صاعداً، وذهب المتصدق بهِ سافلاً» وهذا معنى قولِهِ «وبعض ما يحذف ذكرُهُ حُظِل» أي: بعض ما يحذف من عامل الحال منع ذكرُهُ.

التمييز

إسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ — يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ
كَشِبْرٍ أرْضاً وَقَفِيزٍ بُرًّا — وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا

تقدّم من المفعولات المفعول بهِ، والمفعول المطلق، والمفعول لهُ، والمفعول فيهِ، والمفعول معهُ، والمستثنى، والحال. وبقي التمييز ـ وهو

(١) سورة القيامة الآية ٣ .

المذكور في هذا الباب ـ ويسمى مفسراً، وتفسيراً، ومبيناً وتبييناً، ومميزاً وتمييزاً.

وهو كل اسم، نكرة، مضمن معنى «من» لبيان ما قبلهُ من إجمال، نحو: «طاب زيدٌ نفساً، وعندي شبر أرضاً».

فاحترز بقولِهِ «مضمن» معنى «من» عن الحال، فإنها مضمنة معنى «في». وقولُهُ: لبيان ما قبلهُ، احتراز مما تضمن معنى «من» وليس فيهِ بيان لما قبلُهُ، كاسم «لا» التي لنفي الجنس، نحو «لا رجل قائِمٌ»، فإنّ التقدير: «لا من رجلٍ قائِمٌ» وقولُهُ «لبيان» ما قبلهُ من إجمال، يشمل نوعي التمييز، وهما: المبين إجمال ذات، والمبين إجمال نسبة.

فالمبين إجمال الذات هو: الواقع بعد المقادير ـ وهي الممسوحات نحو «لهُ شبر أرضاً» والمكيلات، نحو «لهُ قفيز برّاً» والموزونات، نحو «لهُ منوان عسلاً وتمراً» والأعداد، نحو «عندي عشرون درهماً». وهو منصوب بما فسرهُ، وهو شبر، وقفيز، ومنوان، وعشرون.

والمبين اجمال النسبة هو: المسوق لبيان ما تعلق بِهِ العامل: من فاعل، أو مفعول، نحو «طاب زيدٌ نفساً» ومثلُهُ: «اشتعل الرأس شيباً» و«غرست الأرض شجراً» ومثله «وفجرنا الأرض عيوناً». فـ«نفساً»: تمييز منقول من الفاعل والأصل «طابت نفس زيدٍ» «وشجراً» منقول من المفعول: والأصل: «غرست شجر الأرض» فبين نفس الفاعل الذي تعلق بِهِ الفعل. وبين «شجراً» المفعول الذي تعلق بِهِ الفعل.

والناصب لهُ في هذا النوع العامل الذي قبلَهُ.

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إذَا ... أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا

وَالنَّصْبُ بَعْدَمَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إنْ كَانَ مِثْلَ مِلءُ الارْضِ ذَهَبَا

أشار بـ «ذي» إلى ما تقدّم ذكرُهُ في البيت من المقدرات، وهو ما دل على: مساحة، أو كيل، أو وزن. فيجوز جرُّ التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يضف إلى غيرِهِ، نحو «عندي شبر أرض، وقفيز بر، ومنوا عسل وتمر» فإن أضيف الدال على مقدار إلى غير التمييز وجب نصب التمييز، نحو «ما في السماءِ قدر راحة سحاباً» ومنهُ قولُهُ تعالى ﴿ **فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَاً** ﴾[١] .

وأما تمييز العدد فسيأتي حكمهُ في باب العدد.

* * *

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل: إن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبُهُ، وإن لم يكن كذلك وجب جرّهُ بالإضافة، وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح لجعلِهِ فاعلاً بعد جعل افعل التفضيل فعلاً، نحو «أنت أعلى منزلاً وأكثر مالاً» فـ «منزلاً، ومالاً» يجب نصبهما، إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً، فتقول: أنت علا منزلك، وكثر مالك، ومثال ما ليس بفاعل في المعنى «زيدٌ أفضل رجل وهند أفضل امرأة» فيجب جرُهُ بالإضافة، إلاَّ إذا أضيف «أفعل» إلى غيرِهِ، فإنهُ ينصب حينئذٍ، نحو: «أنت أفضل الناس رجلاً».

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِكْرٍ أَبَا

يقع التمييز بعد كل ما دل على تعجب، نحو: «ما أحسن زيداً رجلاً، وأكرم بأبي بكر أباً، ولله درك عالماً ، وحسبك بزيد رجلاً، وكفى بهِ عالماً».

---

(١) سورة آل عمران الآية ٩١ .

ويا جارتا ما أنت جـارة[1].

وَٱجْـرُرْ بِـمِـنْ إنْ شئْـتَ غَـيْـرَ ذِي ٱلْـعَـدَدْ
وَٱلْفَـاعِـلِ ٱلْـمَـعْـنَـى كَـطِبْ نَـفْـسـاً تُـفَـدْ

يجوز جر التمييز بمن إن لم يكن فاعلاً في المعنى، ولا مميزاً لعدد، فتقول: «عندي شبر من أرض، وقفيز من برّ، ومنوان من عسل وتمر، وغرست الأرض من شجر» ولا تقول: «طاب زيدٌ من نفس» ولا «عندي عشرون من درهم».

وَعَـامِـلَ ٱلتَّمْيِيـزِ قَـدِّمْ مُـطْلَقَـا   وَٱلْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَـزْراً سُبِقَا

مذهب سيبويه - رحمهُ الله تعالى - أنهُ لا يجوز تقديم التمييز على عاملِهِ، سواءً كان متصرفاً أو غير متصرف، فلا تقول: «نفساً طاب زيدٌ» ولا «عندي درهماً عشرون». وأجاز الكسائي والمازني والمبرد، تقديمهُ على عاملِهِ المتصرف، فتقول: «نفساً طاب زيدٌ، وشيباً اشتعل رأسي» ومنهُ قولُهُ:

أَتهْجُر سَلْمى، بالفِرَاقِ، حَبِيبَهَا؟   وما كَانَ نَفْساً، بالفِرَاقِ، تَطِيبُ[2]

وقولُهُ:

ضيَّعتُ حَزْمِيَ في إبْعَادِي الأَمَلاَ   وما آرعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِي اشْتَعَلا[3]

ووافقهم المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك، وجعلهُ في هذا

(١) البيت للاعشى ميمون. وعجزه: باتت لتحزننا عفارة». وهو في ديوانه ١١١ والأشموني ٣: ١٧ وشرح شذور الذهب ٣٣٥ وابن يعيش ٣: ٢٢ والخزانة ١: ٥٧٨.

(٢) البيت للمخبل السعدي. وهو في لسان العرب مادة «حبب» والاشموني ٢: ٢٠١ والعيني ٣: ٢٤٥ والدرر ١: ٢٠٨ والهمع ١: ٢٥٢ وابن يعيش ٢: ٧٣، ٧٤ ويُروى: أتهجر ليلى . . . .

(٣) لا يعلم قائله. وهو في العيني ٣: ٢٤٠ والأشموني ٢: ١٠١ وشرح شواهد المغني ٢: ٨٦١ (شاهد ٧٠٠).

الكتاب قليلاً. فإن كان العامل غير متصرف: منعوا التقديم: سواءٌ كان فعلاً، نحو «ما أحسن زيداً رجلاً» أو غيرهُ، نحو «عندي عشرون درهماً». وقد يكون العامل متصرفاً، ويمتنع تقديم التمييز عليهِ عند الجميع، وذلك نحو «كفى بزيد رجلاً» فإنهُ لا يجوز تقديم «رجلاً» على «كفي» وإن كان فعلاً متصرفاً، لأنهُ بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، فمعنى قولك: «كفى بزيدٍ رجلاً» ما أكفاهُ رجلاً.

حروف الجرّ

هَاكَ حُرُوفَ ٱلْجَرِّ وَهْيَ مِنْ ٱلَىٰ　　حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُـذْ مُنْذُ رُبَّ ٱلـلَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَـا　　وَٱلْكَـافُ وَٱلْبـا وَلَعَـلَّ وَمَتَـى.

هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالأسماءِ، وهي تعمل فيها الجرّ، وتقدَّم الكلام على «خلا، وحاشا، وعدا» في الإِستثناءِ. وقلَّ من ذكر «كي، ولعل، ومتى» في حروف الجرّ.

فاما «كي» فتكون حرف جرّ في موضعين: أحدهما: إذا دخلت على «ما» الاستفهامية نحو «كيمه؟» أي: لمه. فـ «ما» استفهامية مجرورة بـ «كي» وحذف ألفها لدخول حرف الجرّ عليها. وجيءَ بالهاءِ للسكت. الثاني: قولك: «جئت كي أكرم زيداً» فـ «أكرم» فعل مضارع منصوب بـ «أن» بعد «كي» و «أن» والفعل مقدران بمصدر مجرور بـ «كي». والتقدير (جئت كي اكرام زيد) أي: (لإكرام زيد). وأما «لعل» فالجرّ بها لغة عُقَيْل. ومنهُ قولُهُ:

لعل أبي المغوار منك قريبُ[1]

---

(١) البيت لكعب بن سعد الغنوي. وصدره: «فقلت: «ادع أخرى وارفع الصوت دعوة». وهو في شرح شواهد المغني ٢: ٦٩١ والأشموني ١: ١٢٤ و٢: ٢٠٥ والعيني ٣: ٣٤٧ والخزانة ٤: ٣٧٠ والدرر ٢: ٣٣ والتصريح ١: ١٥٦ والأصمعيات ٩٦.

وقولُهُ:

لـعـلَّ الله فَضَّـلَكُـمْ عَـلَيـنَـا بشيءٍ أَنَّ امَّـكُمْ شَـرِيـمُ[1]

فأبي المغوار والاِسم الكريم مبتدآن، وقريب وفضلكم خبران، ولعل حرف جر زائد دخل على المبتدأ فهو كالباءِ في: «بحسبك درهم». وقد روي على لغة هؤلاءِ في لامها الأخيرة الكسر والفتح، وروي أيضاً حذف اللام الأولى فتقول: عَلَّ بفتح اللام وكسرها، وإما «متى» فالجرّ بها لغة هُذَيْل، ومن كلامهم: أخرجها متى كمِّه، يريدون من كمِّه. ومنهُ قولُهُ:

شَرِبنَ بماءِ البَحْـرِ ثُمَّ ترفَّعتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُن نَئِيجُ[2]

وسيأتي الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها، ولم يعدّ المصنف في هذا الكتاب «لولا» من حروف الجرّ. وذكرها في غيرهِ، ومذهب سيبويه أنها من حروف الجرّ، لكن لا تجر إلَّا المضمر فتقول: لولاي ولولاك ولولاهُ، فالياءُ والكاف والهاءُ عند سيبويه مجرورات بلولا، وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداءِ، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع، فلم تعمل لولا فيها شيئاً كما لا تعمل في الظاهر نحو: «لولا زيدٌ لأتيتك». وزعم المبرّد أن هذا التركيب ـ أعني لولاك ونحوُهُ ـ لم يرد من لسان العرب، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم، كقولِهِ:

أَتُـطْمِعُ فِيـنَـا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنـا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعرِضْ لأَحْسَابِنا حَسَنْ[3]

---

(١) لا يعلم قائله. وهو في الأشموني ٢: ٢٠٤ والعيني ٣: ٢٤٧ والخزانة ٤: ٣٦٨.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي (وينسب للراعي). وهو في ديوان الهذليين ١: ٥١ والأشموني ٢: ٢٠٥ والعيني ٣: ٢٤٩، ٢٧٢ والخزانة ٣: ١٩٣ والهمع ٢: ٣٤ وشرح شواهد المغني ١: ٣١٨ (شاهد ١٤٤).

(٣) البيت لعمرو بن العاص. وهو في الأشموني ٢: ٢٠٦ والعيني ٣: ٢٦٠ وابن يعيش ٣: ١٢٠.

وقول الآخر:

وكم موطن لَولَايَ طِحْتَ كَما هوى   بأَجرامِهِ من قِنَّةِ النِّيقِ مُنهوي (١)

* * *

بِآلظَّاهِرِ آخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى   وَآلْكَافَ وَآلْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا
وَآخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً وَبِرُبّ   مُنْكَّراً وَآلتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبّ
وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى   نَزْرٌ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

من حروف الجر ما لا يجر إلَّا الظاهر، وهي هذه السبعة المذكورة في البيت الأول، فلا تقول: «منذُهُ» ولا «مذهُ» وكذا الباقي، ولا تجر «منذ» و«مذ» من الأسماءِ الظاهرة إلَّا أسماءَ الزمان. فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى «في» نحو «ما رأيتُهُ منذ يومنا» أي: في يومنا. وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى «من» نحو ما رأيتُهُ مذ يوم الجمعة» أي: من يوم الجمعة. وسيذكر المصنف هذا آخر الباب، وهذا معنى قولِهِ: «واخصص بمذ ومنذ وقتاً» وأما «حتى» فسيأتي الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف لهُ، وقد شذ جرها للضمير كقولِهِ:

فَلَا واللهِ لا يَلْقى أناس   فتىً حَتَّاكَ يا ابنَ أَبي زِيَادِ(٢)

ولا يقاس على ذلك خلافاً لبعضهم، ولغة هذيل إبدال حائها عيناً، وقرأ ابن مسعود: «فتربصوا بِهِ عَتَّى حين»، وأما الواو فمختصة بالقسم، وكذلك التاءُ، ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما، فلا تقول: «أقسم والله» ولا «أقسم تالله». ولا تجر التاءُ إلَّا لفظ الله فتقول: «تالله لأفعلنَّ». وقد سمع جرها

(١) البيت ليزيد بن الحكم. وهو في الخزانة ١: ٤٩٦ والمقرب ٤١ والمقتضب ٣: ٧٣.
(٢) لا يعلم قائله. وهو في الأشموني ٢: ١٢٠ والعيني ٣: ٢٦٥ والدرر ٢: ١٦ والهمع ٢: ٢٣.

لربّ مضافاً إلى الكعبة، وهذا معنى قولِهِ: «والتاءُ لله ورب» وسمع أيضاً «تالرحمن». وذكر الخَفَّافُ في شرح الكتاب أنهم قالوا: «تحياتك» وهذا غريب، ولا تجر رب إلاَّ نكرة نحو «رب رجل عالم لقيت، وهذا معنى قولِهِ: «وبرب منكراً»، أي: واخصص برب النكرة. وقد شذ جرها ضمير الغيبة كقولِهِ:

واهٍ رَأَبْتَ وشيكاً صَدْعَ أعظمِهِ ... ورُبَّهُ عَطِباً أنقذت مَن عَطَبِه[1]

كما شذ جر الكاف لهُ، كقولِهِ:

ولا تـرى بَعْـلاً ولا حَـلاَئِـلاً ... كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إلاَّ حَاظِـلا[2]

وقولُهُ:

خَلَّى الـذّنَـابَـات شَمَـالاً كثبـا ... وأم أَوْعَالٍ كَهَا أو أَقْرَبَا[3]

وهذا معنى قولِهِ: «وما رَوَوا ـ البيت» أي: والذي روي من جر رُب المضمر نحو: «رُبهُ فتى قليل»، وكذلك جر الكاف المضمر نحو «كها».

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَٱبْتَدِىءْ فِي ٱلأَمْكِنَةْ ... بِمِنْ وَقَـدْ تَـأْتِي لِبَـدْءِ ٱلأَزْمِنَـةْ

وَزِيـدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِـهِ فَجَـرّ ... نَـكِـرَةً كَمَـا لِبَـاغٍ مِنْ مَفَـرّ

تجيءُ «من» للتبعيض ولبيان الجنس ولابتداء الغاية في غير الزمان كثيراً، وفي الزمان قليلاً، وزائدة، فمثالها للتبعيض قولك: «أخذت من

---

(١) لا يعلم قائله، وهو في الأشموني ٢: ٤٠٧ والعيني ٣: ٢٥٧.

(٢) من أرجوزة للعجاج، وهو في ملحقات ديوانه ٧٤ والأشموني ٢: ٢٠٨ وابن يعيش ٨: ١٦، ٤٢، ٤٤ والتصريح ٢: ٣ والخزانة ٤: ٢٠٨.

(٣) من ارجوزه لرؤبة بن العجاج. وهو في ديوانه ١٢٨ والأشموني ٢: ٢٠٩ والعيني ٣: ٢٥٦ والدرر ٢: ٢٧ والتصريح ٢: ٤ والهمع ٢: ٣٠ والخزانة ٤: ٢٧٤ وسيبويه ١: ٣٩٢ ونسبه للعجاج، وكذا الشمنتري، والحق انه لرؤبة من ارجوزة طِويلة في ٢٦٧ سطراً.

الدراهم» ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ ﴾[1]. ومثالها لبيان الجنس قولُهُ تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[2]. ومثالها لابتداءِ الغاية في المكان قولُهُ تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾[3]. ومثالها لابتداءِ الغاية في الزمان قولُهُ تعالى: ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾[4].

وقول الشاعر:

تُخُيِّرْنَ مِن أزمانِ يَومِ حَلِيمةٍ ... إلى اليومِ قَدْ جَرَّبنَ كُلَّ التَّجارِبِ[5]

ومثال الزائدة: «ما جاءَني من أحد». ولا تزاد عند جمهور البصريين إلّا بشرطين: أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرة. والثاني: أن يسبقها نفي أو شبهُهُ. والمراد بشبه النفي النهي، نحو: «لا تضرب من أحد». والإستفهام نحو: «هل جاءَك من أحد؟» ولا تزاد في الإيجاب. ولا يؤتى بها جارة لمعرفة، فلا تقول: «جاءَني من زيد» خلافاً للأخفش، وجعل منهُ قولُهُ تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُبِكُمْ ﴾[6]. وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، ومنهُ عندهم: قد كان من مطر: قد كان مطر.

لِلانْتِهَا حَتَّى وَلَامٌ وَإِلَى ... وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا

يدل على انتهاءِ الغاية: بإلى وحتى، واللام؛ والأصل من هذه الثلاثة، إلى، فلذلك تجر الآخر وغيرُهُ نحو: «سرت البارحة إلى آخر الليل أو إلى نصفهِ» ولا تجر «حتى» إلّا ما كان آخراً أو متصلاً بالآخر، كقولِهِ تعالى:

---

(١) سورة البقرة الآية ٨ .
(٢) سورة الحج الآية ٣٠ .
(٣) سورة الاسراء الآية ١ . (٤) سورة التوبة الآية ١٠٨ .
(٥) البيت للنابغة الذبياني. وهو في ديوانه ٦ والأشموني ٢ : ٢١١ والتصريح ٢ : ٨ والعيني ٣ : ٢٧٠ وابن يعيش ٥ : ١٢٨ وشرح شواهد المغني ٢ : ٧٣١ (شاهد ٥١٥).
(٦) سورة نوح الآية ٤ .

﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾[١]. ولا تجر غيرهما، فلا تقول: «سرت البارحة حتى نصف الليل، واستعمال اللام للانتهاء قليل، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ﴾[٢]. وتستعمل «من» و«الباءُ» بمعنى بدل، فمن استعمال «من» بمعنى بدل قولُهُ عز وجل: ﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾[٣]. أي: بدل الآخرة، وقولُهُ تعالى: ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾[٤]. أي: بدلكم، وقول الشاعر:

جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا[٥]

أي: بدل البقول، ومن استعمال الباءِ بمعنى بدل، ما ورد في الحديث: «ما يسرني بها حمر النعم» أي: بدلها. وقول الشاعر:

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوماً إذا رَكِبوا شَنُّوا الإغارةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَاناً[٦]

أي: بدلهم.

وَٱللَّامُ لِلْمُلْكِ وَشِبْهِهِ، وَفِي تَعْدِيَةٍ - أَيْضاً - وَتَعْلِيلٍ قُفِي
وَزِيدَ، وَٱلظَّرْفِيَّةَ ٱسْتَبِنْ بِبَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ ٱلسَّبَبَا

تقدّم أن اللام تكون للانتهاءِ، وذكر هنا أنها تكون للملك، نحو: «لله ما في السموات وما في الأرض»، و«المال لزيدٍ». ولشبه الملك نحو «الجل للفرس، والباب للدار». وللتعدية نحو: «وهبت لزيدٍ مالاً» ومنهُ قولُهُ تعالى:

---

(١) سورة القدر الآية ٥ .
(٢) سورة الرعد الآية ٢ وفاطر الآية ١٣ والزمر الآية ٥ .
(٣) سورة التوبة الآية ٣٨ .
(٤) سورة الزخرف الآية ٦٠ .
(٥) لأبي نخيلة السعدي. وهو في العيني ٣: ٢٧٦ والعقد الفريد ٥: ٣٦٦ وشرح شواهد المغني ٢: ٧٣٥ (شاهد ٥١٨) والعمدة ٢: ١٧٨.
(٦) راجع الحاشية رقم (١) صفحة ١٦٤ .

﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾[1] ، وللتعليل نحو : « جئتك لإكرامك » وقولُهُ :

وَإِنِّي لَتَعْـرُونِي لِـذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[2]

وزائدة: قياساً، نحو «لزيدٍ ضربت» ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيا تَعْبُرُونَ ﴾[3]. وسماعاً : نحو « ضربت لزيد ».

وأشار بقولِهِ: «والظرفية استبن ـ إلى آخرِهِ» إلى معنى الباءِ «وفي» فذكر أنهما اشتركا في إفادة الظرفية، والسببية. فمثال الباءِ للظرفية قولُهُ تعالى: ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّون عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وبِاللَّيْلِ ﴾[4]، أي : وفي الليل . ومثالها للسببية قولُهُ تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللهِ كَثِيراً ﴾[5]. ومثال « في » لظرفية قولك : زيدٌ في المسجد « وهو الكثير فيها ، ومثالها للسببية قولُهُ ﷺ : ﴿ دخلت امرأة النار في هرَّة حبستها فلا هي اطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خِشَاش الأرض ﴾ .

* * *

بِـالْبَـا اسْتَعِـنْ ، وَعَـدِّ ، عَـوِّضْ ، أَلْـصِقِ
وَمِثْـلَ « مَـعْ » وَ « مِنْ » وَ « عَـنْ » بِهَـا انْـطِقِ

تقدَّم أن الباءَ تكون للظرفية وللسببية، وذكر هنا أنها تكون للإستعانة،

---

(١) سورة مريم الآية ٥، ٦ .

(٢) البيت لأبي صخر الهذلي. وهـو في الأشموني ٢ : ١٢٤ والخزانة ١ : ٥٥٢ والدرر ١ : ١٦٦ والعيني ٣ : ٦٧ و ٢٧٨ والهمع ١ : ١٩٤ والتصريح ١ : ٣٣٦ وشرح شذور الذهب ٣٩٨ وأمالي القالي ١ : ١٤٩ .

(٣) سورة يوسف الآية ٤٣ .

(٤) سورة الصافات الآية ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٥) سورة النساء الآية ١٦٠ .

نحو: «كتبت بالقلم، وقطعت بالسكين» وللتعدية، نحو: «ذهبت بزيدٍ» ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ ﴾[1] وللتعويض، نحو: «اشتريت الفرس بألف درهم»، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوْا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ ﴾[2]، وللإلصاق، نحو « مررت بزيدٍ » وبمعنى « مع » نحو: بعتك الثوب بطرازِهِ، أي: مع طرازِهِ، وبمعنى «من» كقولِهِ:

شربن بماءِ البحر[3]

أي: من ماءِ البحر، وبمعنى «عن» نحو: «سأل سائل بعذاب» أي: عن عذاب، وتكون الباءُ ـ أيضاً ـ للمصاحبة، نحو: «فسبح بحمد ربك» أي: مصاحباً بحمد ربك.

* * *

عَلَى لِـلاسْتِعْـلاَ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ ... بِعَنْ تَجَـاوُزاً عَنَى مَنْ قَـدْ فَـطَنْ
وَقَـدْ تَجِي مَـوْضِـعَ بَعْـدٍ وَعَلَى ... كَمَا عَلَى مَوْضِـعَ عَنْ قَدْ جُعِـلاَ

تستعمل «على» للإستعلاءِ كثيراً، نحو: «زيدٌ على السطح»، وبمعنى «في» نحو قولِهِ تعالى: ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا ﴾[4]. أي: في حين غفلة، وتستعمل «عن» للمجاوزة كثيراً، نحو: «رميت عن القوس»، وبمعنى « بعد » نحو قولِهِ تعالى: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ ﴾[5]. أي: بعد طبق، وبمعنى «عَلَى» نحو قولِهِ:

---

(١) سورة البقرة الآية ١٧ .
(٢) سورة البقرة الآية ٨٦ .
(٣) راجع الحاشية رقم (٢) صفحة ٢٣٠ .
(٤) سورة القصص الآية ١٥ .
(٥) سورة الانشقاق الآية ١٩ .

لَاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفضَلْتَ في حَسَبٍ   عَنِّي، ولا أنتَ دَيَّاني فَتَخْزُونِي[1]

أي: لا أفضلت في حسب عَلَيَّ. كما استعملت «على» بمعنى عن في قولِهِ:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ   لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[2]

أي: إذا رضيت عني.

شَبِّهْ بِكَافٍ، وَبِهَا ٱلتَّعْلِيلُ قَدْ   يُعْنَى، وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

تأتي الكاف للتشبيه كثيراً، كقولك: «زيدٌ كالأسد»، وقد تأتي للتعليل، كقولِهِ تعالى: ﴿ **وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ** ﴾[3]، أي لهدايته إياكم، وتأتي زائدة للتوكيد وجعل منهُ قولُهُ تعالى: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾[4] أي: ليس مثلَهُ شيءٌ، ومما زيدت فيهِ قول رؤبة:

لواحقُ الأقرابِ فيها كالمقق[5]

أي: فيها المقق أي الطول، وما حكاهُ الفرَّاءُ أنهُ قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأقط؟ فقال: كهين، أي: هيناً.

وَٱسْتُعْمِلَا ٱسْماً وَكَذَا عَنْ وَعَلَى   مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

استعملت الكاف اسماً قليلاً، كقولِهِ:

---

(١) البيت لذي الإصبع العدواني، وهو في الأشموني ٢: ٢٣٣ والعين ٣: ٢٨٦ والتصريح ٢: ١٥ وابن يعيش ٨: ٥٣ و٩: ١٠٤ ومجالس العلماء ٧١ والأغاني (طبعة الدار) ٣: ١٠٤ وخزانة الأدب ٣: ٢٢٢ وأمالي القالي ١:٩٣ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٦٣ والمفضليات ١٦٠ و١٦٢ وشرح شواهد المغني ١: ٤٣٠ (شاهد ٢٢٧).

(٢) البيت للقحيف العقيلي. وهو في الأشموني ٢:٢٢٢ والعيني ٣: ٢٨٢ وخزانة الأدب ٤:٢٤٧ وشرح شواهد المغني (شاهد رقم ٢١٥ و٨٤٦) وابن يعيش ١: ١٢٠ والتصريح ٢: ١٤ والدرر ٢:٢٢ والهمع ٢:٢٨.

(٣) سورة البقرة الآية ١٩٨ .

(٤) سورة الشورى الآية ١١ .

(٥) لرؤبة بن العجاج. وهو في ديوانه ١٠٦ والأشموني ٢: ٢٢٥ والخزانة ٣: ٢٩٠.

اتنتهون وَلَنْ ينهى ذوي شططٍ كالطعن يذهب فيهِ الزيتُ والفُتُلُ[1]

فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية والعامل فيهِ ينهي، والتقدير: ولن ينهى ذوي شطط، مثل: الطعن. واستعملت «على» و«عن» اسمين عند دخول «من» عليهما، وتكون «على» بمعنى «فوق» و«عن» بمعنى جانب، ومنهُ قولُهُ:

غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعدَ ما تمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ[2]

أي: غدت من فوقهِ، وقولُهُ:

وَلَقَـدْ أَراني لِلرِّمَـاحِ دَرِيئَـةً مِنْ عَنْ يَمِيني تَارةً وَأَمَامي[3]

أي: من جانب يميني.

* * *

و «مُذْ» و «مُنْذُ» ٱسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا ٱلْفِعْلَ كَـ «جِئْتُ مُذْ دَعَا»
وَإِنْ يَجُـرَّا فِي مُـضِيٍّ فَـكَـمِـنْ هُمَا، وَفِي ٱلْحُضُورِ مَعْنَى فِي ٱسْتَبِنْ

تستعمل «مذ» و«منذ» اسمين إذا وقع بعدهما الإسم مرفوعاً، أو وقع بعدهما فعل. فمثال الأوّل: «ما رأيتُهُ مذيوم الجمعة» أو «مذ شهرنا» فـ «مذ»

(١) البيت للأعشى. وهو في ديوانه ٤٨ والدرر ٢: ٢٩ والهمع ٢: ٣١ والعيني ٣: ٣٩١ والخزانة ٤: ١٣٢.

(٢) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي. وهو في الأشموني ٢: ٢٢٦ والعيني ٣: ٣٠١ والخزانة ٤: ٢٥٣ والدرر ٢: ٣٦ وشرح شواهد المغني (شاهد رقم ٢٢٣) والهمع ٢: ٣٦ وسيبويه ٢: ٣١٠ والتصريح ٢: ١٩ وابن يعيش ٨: ٣٧.

(٣) البيت لقطري بن الفجاءة. وهو في الأشموني ٢: ٢٢٦ والعيني ٣: ٥٠٠ والدرر ١: ٢٠٠ والتصريح ٢: ١٩ وشرح شواهد المغني (شاهد رقم ٢٣٢) والخزانة ٤: ٢٥٨ والأمالي للقالي ٢: ١٩٠.

اسم مبتدأٌ خبرهُ ما بعدهُ، وكذلك «منذ». وجوّز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما. ومثال الثاني: «جئت مذ دعا» فـ«مذ» اسم منصوب المحل على الظرفية، والعامل فيهِ «جئت» وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما حرفا جرّ: بمعنى «من» إن كان المجرور ماضياً، نحو «ما رأيتُهُ مذ يوم الجمعة» أي: من يوم الجمعة، وبمعنى «في» إن كان حاضراً، نحو «ما رأيتُهُ مذ يومنا» أي: في يومنا.

وَبَعْدَ «مِنْ، وَعَنْ، وَبَاءٍ» زيدَ «مَا» فَلَمْ يَعِقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

أي: تزاد «ما» بعد «من، وعن، والباءِ»، فلا تكفها عن العمل، كقولِهِ تعالى: ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾[1] وقولِهِ تعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾[3].

* * *

وَزِيدَ بَعْدَ «رُبَّ، وَالْكَافِ» فَكَفْ وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّ

تزاد «ما» بعد «الكاف، ورب» فتكفهما عن العمل، كقولِهِ:

فإنَّ الحُمْرَ مِنْ شَرِّ المَطَايا كَمَا الحَبِطاتُ شرُّ بني تميمِ[4]

وقولِهِ:

رُبَّما الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِم وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ[5]

---

(١) سورة نوح الآية ٢٥.

(٢) سورة المؤمنون الآية ٤٠.

(٣) سورة آل عمران الآية ١٥٩.

(٤) البيت لزياد الأعجم، وهو في الأشموني ٢: ٢٣١ والخزانة ٤: ٢٧٨.

(٥) البيت لأبي داود الإيادي. وهو في ديوانه ٣١٦ والأشموني ٢: ٢٣٠، ٢٣٢ والتصريح ٢: ٢٢ والخزانة ٤: ١٨٨ والدرر ٢: ٢٠، ٤١ وشرح شواهد المغني (شاهد ٢٠٦) والهمع ٢: ٢٦.

وقد تزاد بعدهما فلا تكفهما عن العمل، وهو قليل، كقولِهِ:

مـاوي يـا ربـتـمـا غـارةٍ شعـواءُ كاللَّذْعَـةِ بـالميسَمِ (١)

وقولِهِ:

وَنَنْصُـرُ مَـوْلاَنَـا وَنعلَمُ أنــهُ كَمَا النَّاس مَجْرُومٌ عليهِ وَجَازِمُ(٢)

* * *

وَحُذِفَتْ « رُبَّ » فَجَرَّتْ بَعْدَ « بَلْ » وَٱلْفَا ، وَبَعْدَ ٱلْوَاوِ شَاعَ ذَا ٱلْعَمَلْ

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاءُ عملِهِ إلاَّ في «رب» بعد الواو، فيما سنذكرُهُ. وقد ورد حذفها بعد الفاءِ. و«بل» قليلاً، فمثالُهُ، بعد الواو قولُهُ:

وقاتمِ الأعماقِ خَاوي المخترقن(٣)

ومثالُهُ بعد الفاءِ.

فَمِثْلَكِ حُبْلَى قدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيتُهَا عَن ذِي تَمائمَ مُحْوِلِ(٤)

ومثاله بعد «بل» قوله:

بَـلْ بَلَدِ مِلءُ الفِجَـاجِ قَتَمُـهْ لا يُشْتَرى كتَّانُـهُ وَجَهْرَمُهْ(٥)

---

(١) البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي. وهو في ابن يعيش ٨: ٣١ والعيني ٣: ٣٠ والدرر ٢: ٤٢ والهمع ٢: ٣٨ والخزانة ٤: ١٠٤، ١٦٧ ونوادر أبي زيد ٥٥.

(٢) البيت لعمرو بن براقة. وهو في الأشموني ٢: ٢٣١ والعيني ٣: ٣٣٢ والدرر ٢: ٤٢ وشرح شواهد المغني (شاهد رقم ٩٢ و ٢٨٣) والهمع ٢: ٣٨.

(٣) راجع الحاشية رقم (٣) صفحة ٩ .

(٤) البيت لامرىء القيس. وهو في شرح شذور الذهب ٤١٦ (شاهد ١٦٢) وشرح شواهد المغني (شاهد رقم ٣٦١ و ٢٥٤) والأشموني ٢: ٢٣٢ والدرر ٢: ٣٨.

(٥) البيت لرؤبة بن العجاج. وهو في ديوانه ١٥٠ ولسان العرب «جهرم» والانصاف ٥٢٩ وشرح شواهد المغني (شاهد رقم ١٦٠).

والشائع من ذلك حذفها بعد الواو، وقد شذ الجرّ بـ «رب» محذوفة من غير أن يتقدمها شيء، كقوله:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهِ   كِدْتُ أَقْضِي الحياة من جَلَلِه[1]

* * *

وقد يُجرُّ بِسِوَى رُبَّ، لَدَى حَذْفٍ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

الجر بغير «رُبَّ» محذوفاً على قسمين: مُطَّرد، وغير مُطَّرد. فغير المطرد، كقول رؤبة لمن قال له: «كيف أصبحت؟». . «خير والحمد لله». التقدير: على خير، وقول الشاعر:

إذا قِيْلَ أَيُّ النَّاسُ شَرُّ قبيلةٍ   أَشَارَت كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأَصَابعُ[2]

أي: أشارت إلى كلبب. وقوله:

وَكَرِيمَةٍ مِن آلِ قَيْسَ أَلَفْتُهُ   حتى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى الأَعْلامِ[3]

أي: فارتقى إلى الأعلام.

والمطّرد كقولك: «بكم درهم اشتريت هذا؟» فدرهم: مجرور بمن محذوفة عند سيبويه والخليل، وبالإضافة عند الزجاج. فعلى مذهب سيبويه

---

(١) البيت لجميل بن معمر. وهو في لسان العرب (جلل) والأشموني ٢: ٢٣٣ وأمالي القالي ١: ٢٤٦.

(٢) البيت للفرزدق. وهو في ديوانه ٥٢٠ والعيني ٢: ٥٤٢ و ٣: ٣٥٤ والأشموني ٢: ٩٠ و ٢٣٣ والدرر ٢: ٣٧ و ١٠٦ والخزانة ٣: ٦٦٩ والهمع ٢: ٣٦ وشرح شواهد المغني (شاهد رقم ١).

(٣) لا يعلم قائله. وهو في الأشموني ٢: ٢٣٤ والعيني ٣: ٢٣٤ والدرر ٢: ٦٧ ولسان العرب (ألف) والهمع ٢: ٣٦.

والخليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله، وهذا مطّرد عندهما في مميز «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر.

الإضافة

نُونـاً تَلِي ٱلإعْـرَابَ أَوْ تَنْـوِينَـا ... مِمَّـا تُضِيفُ احْذِفْ كَـطُورِ سِينَـا
وَٱلثَّانِيَ ٱجْرُرْ وَٱنْوِ مِنْ أَوْ فِي إذا ... لَمْ يَصْلُحِ ٱلَّا ذَاكَ وَٱلـلَّامَ خُـذَا
لِمَـا سِوَى ذَيْنِـكَ وَٱخْصُصْ أَوَّلَا ... أَوْ أَعْـطِهِ ٱلتَّعْـرِيفَ بِـٱلَّـذِي تَـلاَ

إذا أريد إضافة اسم إلى آخر حذف ما في المضاف: من نون تلي الإعراب ـ وهي نون التثنية، أو الجمع، أو تنوين، وكذا ما ألحق بهما ـ وجر المضاف إليهِ، فتقول: «هذان غلاما زيدٍ، وهؤلاءِ بنوهُ، وهذا صاحبُهُ».

واختلف في الجار للمضاف إليه، فقيل: هو مجرور بحرف مقدَّر ـ وهو اللام، أو «من» أو «في» ـ وقيل: هو مجرور بالمضاف.

ثم الإضافة تكون على معنى اللام عند جميع النحويين، وزعم بعضهم أنها تكون أيضاً بمعنى «من» أو «في» وهو اختيار المصنف، وإليهِ أشار بقولِهِ: «وانو من ـ إلى آخِرِهِ».

وضابط ذلك أنهُ إذا لم يصلح إلَّا تقدير «من» أو «في» فالإضافة بمعنى ما تعين تقديرُهُ وإلَّا فالإضافة بمعنى اللام. فيتعين تقدير «من» ان كان المضاف إليهِ جنس المضاف، نحو «هذا ثوب خزٍّ، وخاتم حديدٍ» التقدير: هذا ثوب من خز، وخاتم من حديد. ويتعين تقدير «في» إن كان المضاف إليهِ ظرفاً واقعاً فيهِ المضاف، نحو «أعجبني ضرب اليوم زيداً» أي: ضرب زيدٍ في اليوم، وقولُهُ تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ

أَشْهُرٍ﴾[1] وقولُهُ تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ﴾[2]. فإن لم يتعين تقدير «من» أو «في» فالإضافة بمعنى اللام، نحو: «هذا غلام زيد، وهذه يد عمرو» . أي: غلام لزيد، ويد لعمرو.

وأشار بقولِهِ: «واخصص أولاً ـ إلى آخرِهِ» إلى أن الإضافة على قسمين: محضة، وغير محضة.

فغير المحضة هي إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معمولِهِ، كما سنذكرُهُ بعد، وهذه لا تفيد الاسم الأول تخصيصاً ولا تعريفاً، على ما سنبين.

والمحضة ما ليست كذلك، وتفيد الاسم الأول، تخصيصاً إن كان المضاف إليهِ نكرة، نحو: «هذا غلام امرأة» وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة نحو: «هذا غلام زيدٍ».

وَإنْ يُشَابِهِ ٱلْمُضَافُ «يُفْعَلُ» وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لاَ يُعْزَلُ
كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ ٱلأَمَلِ مُرَوَّعِ ٱلْقَلْبِ قَلِيلِ ٱلحِيَلِ
وَذِي ٱلإِضَافَةُ ٱسْمُهَا لَفْظِيَّةْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةْ

هذا هو القسم الثاني من قسمي الإضافة، وهو غير المحضة، وضبطها المصنف بما إذا كان المضاف وصفاً يشبه «يفعل» أي: الفعل المضارع، وهو كل اسم فاعل أو مفعول، بمعنى الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبهة.

فمثال اسم الفاعل: هذا ضارب زيد الآن أو غدا، وهذا راجينا».

ومثال اسم المفعول: هذا مضروب الأب، وهذا مروَّع القلب .

---

(1) سورة البقرة الآية ٢٢٦ .

(2) سورة سبأ الآية ٣٣ .

ومثال الصفة المشبهة: هذا حسن الوجه، وقليل الحيل، وعظيم الأمل». فإن كان المضاف غير وصف، أو وصفاً غير عامل، فالإضافة محضة: كالمصدر، نحو «عجبت من ضرب زيد» واسم الفاعل بمعنى الماضي، نحو: «هذا ضارب زيد أمس».

وأشار بقولِهِ: «فعن تنكيرِهِ لا يعزل» إلى أن هذا القسم من الإضافة ـ أعني غير المحضة ـ لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً ولذلك تدخل «رُبّ» عليهِ. وإن كان مضافاً لمعرفة، نحو: «رب راجينا» وتوصف بِهِ النكرة، نحو قولِهِ تعالى: ﴿ هَدْيَاً بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾[1] وإنما يفيد التخفيف، وفائدتُهُ ترجع الى اللفظ، فلذلك سميت الإضافة فيهِ لفظية.

وأما القسم الأول فيفيد تخصيصاً وتعريفاً، كما تقدَّم. فلذلك سميت الإضافة فيهِ معنوية، وسميت محضة أيضاً، لأنها خالصة من نية الانفصال، بخلاف غير المحضة، فإنها على تقدير الانفصال، تقول: «هذا ضارب زيدٍ الآن» على تقدير «هذا ضاربٌ زيداً» ومعناهما متحد، وإنما أضيف طلباً للتخفيف.

وَوَصْلُ أَلْ بِذَا ٱلْمُضَافِ مُغْتَفَرْ ... إنْ وصِلَتْ بِآلثَّانِ كـ «الجعد ٱلشَّعَرْ»
أَوْ بِـٱلَّذِي لَـهُ أُضِيفَ ٱلثَّـانِي ... كَـ زَيْدُ ٱلضَّارِبُ رَأْسِ ٱلْجَانِي»

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي أضافتُهُ محضة، فلا تقول: «هذا الغلام رجل» لأن الإضافة معاقبة للألف واللام، فلا يجمع بينهما.

وأما ما كانت «إضافتُهُ» غير محضة ـ وهو المراد بقولِهِ: «بذا المضاف» ـ

---

(١) سورة المائدة الآية ٩٥.

أي: بهذا المضاف الذي تقدّم الكلام عليهِ قبل هذا البيت، فكان القياس أيضاً يقتضي أن لا تدخل الألف واللام على المضاف، لما تقدّم من أنهما متعاقبان. لكن لما كانت الإضافة فيهِ على نية الانفصال اغتفر ذلك، بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليهِ، كـ «الجعد الشعر، والضارب الرجل»، أو على ما أضيف إليهِ المضاف إليهِ كـ «زيد الضارب رأس الجاني».

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه، ولا على ما أضيف إليه ـ المضاف إليه، امتنعت المسألة، فلا تقول: «هذا الضارب رجل» ولا «هذا الضارب زيد» ولا «هذا الضارب رأس جان».

هذا إذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة المذكر، ويدخل في هذا المفرد كما مثَّل، وجمع التكثير، نحو: «الضوارب، للمنث، أو الضارب للرجل المذكر، وجمع السلامة للمؤنث، نحو «الضاربات الرجل، أو غلام الرجل». فإن كان المضاف مثنى أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر كفى وجودها في المضاف، ولم يشترط وجودها في المضاف إليهِ، وهو المراد بقولِهِ:

وَكَوْنُهَا فِي ٱلْوَصْفِ كَافٍ: إنْ وَقَعْ مُثَنًّى، أَوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ ٱتَّبِعْ

أي: وجود الألف واللام في الوصف المضاف إذا كان مثنى، أو جمعاً اتبع سبيل المثنى، ـ أي: على حدّ المثنى، وهو جمع المذكر السالم ـ مغنٍ عن وجودها في المضاف إليهِ، فتقول «هذان الضاربا زيد، وهؤلاء الضاربوا زيد» وتحذف النون للإضافة.

* * *

وَلَا يُضَافُ ٱسْمٌ لما بِهِ ٱتَّحَدْ مَعْنًى، وَأَوِّلْ مُوهِماً إذَا وَرَدْ

المضاف يتخصص بالمضاف إليهِ، أو يتعف بِهِ، فلا بدَّ من كونه غيرُهُ، إذ لا يتخصص الشيءُ أو يتعرف بنفسهِ، ولا يضاف اسم لما بِهِ اتحد في المعنى: كالمترادفين، وكالموصوف وصفتِهِ، فلا يقال «قَمْحُ بُرٍّ» ولا «رجلُ قائمٍ» وما ورد موهماً لذلك مؤول، كقولهم «سَعِيدُ كُرْزٍ» فظاهر هذا أنهُ من إضافة الشيءِ إلى نفسِهِ، لأن المراد بسعيد وكرز (فيهِ) واحد، فيؤول الأول بالمسمى، والثاني بالاسم، فكأنهُ قال: «جاءَني مسمى كرز»، أي: مسمى هذا الإِسم، وعلى ذلك يؤول ما أشبه هذا من إضافة المترادفين كـ «يوم الخميس». وأما ما ظاهرُهْ إضافة الموصوف إلى صفتِهِ، فمؤول على حذف المضاف إليهِ الموصوف بتلك الصفة كقولهم: «حبة الحمقاء، وصلاة الأولى»، والأصل: حبة البقلة الحمقاءِ، وصلاة الساعة الأولى» فالحمقاءُ: صفة للبقلة، لا للحبة. والأولى: صفة للساعة، لا للصلاة. ثم حذف المضاف إليهِ ـ وهو البقلة، والساعة ـ وأقيمت صفتُهُ مقامَهُ، فصار «حبة الحمقاءِ، وصلاة الأولى» فلم يضف الموصوف إلى صفتِهِ، بل إلى صفة غيرِهِ.

* * *

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلاَ تَأْنِيثاً آنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُؤْهَلاَ

قد يكتسب المضاف المذكر من المؤنث المضاف إليهِ التأنيث، بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليهِ مقامُهُ، ويفهم منهُ ذلك المعنى، نحو: «قُطِعت بعض أصابِعِهِ». فصحَّ تأنيث «بعض» لإِضافتِهِ إلى «أصابع» وهو مؤنث، لصحة الاستغناءِ بأصابع عنهُ، فتقول: «قطعت أصابعهُ» ومنهُ قولُهُ:

مَشَيْنَ كَمَا اهتزَّتْ رِماحٌ تَسَفَّهتْ أَعَالِيها مَرُّ الرِّياحِ النَّواسِمِ (١)

---

(١) البيت لذي الرمة. وهو في ديوانه ٦١٦ ولسان العرب (سفه) والأشموني ٢: ٢٤٥ والعيني ٣: ٣٦٧ وسيبويه ١: ٢٥.

فَأَنَّث المرّ لإضافتِهِ إلى الرياح، وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح، نحو «تسفهت الرياح».

وربما كان المضاف مؤنثاً فاكتسب التذكير من المذكر المضاف إليه، بالشرط الذي تقدم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1]، فـ«رحمة» مؤنث، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى الله تعالى. فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناءِ بالمضاف إليهِ عنهُ لم يجز التأنيث، فلا تقول: «خرجتْ غلامُ هندٍ»، إذ لا يقال: «خرجت هند» ويفهم منهُ خروج الغلام.

* * *

وَبَعْضُ ٱلأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظاً مُفْرَدَا

من الأسماء ما يلزم الإضافة، وهو قسمان:

أحدهما: ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى، فلا يستعمل مفرداً ـ أي: بلا إضافة ـ وهو المراد بشطر البيت، وذلك نحو: «عند، ولدى، وسوى، وقصارى الشيءِ، وحماداهُ، بمعنى غايتِهِ».

والثاني: ما لزم الإضافة معنى دون لفظ، نحو: «كل، وبعض وأي». فيجوز أن يستعمل مفرداً أي بلا إضافة ـ وهو المراد بقولِهِ: «وبعض ذا» أي وبعض ما لزم الإضافة معنى قد يستعمل مفرداً لفظاً، وسيأتي كل من القسمين.

* * *

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً ٱمْتَنَعْ إِيلاؤُهُ ٱسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ

كَوَحْدَ، لَبَّيْ، وَدَوَالَي، سَعْدَيْ وَشَذَّ إِيلاءُ «يَدَي» لِلَبَّيْ

---

(1) سورة الأعراف الآية ٥٦.

من اللازم للإضافة لفظاً ما لا يضاف إلَّا إلى المضمر. وهو المراد هنا، نحو: «وحدك» أي: منفرداً. «ولبيك»، أي: إقامة على إجابتك بعد إقامة. «ودواليك»، أي: إدالة بعد إدالة. و«سعديك» أي: إسعاداً بعد إسعاد، وشذّ إضافة «لبي» إلى ضمير الغيبة، ومنه قوله:

إنَّكَ لَو دَعَوتَني وَدُوْني زَوْراءَ ذات مُتْرَعٍ بيون[1]

لَقُلتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُوني

وشذّ إضافة «لبى» إلى الظاهر، أنشد سيبويه:

دَعَوْت لِمَا نَابَني مِسْوَراً فَلَبَّي، فَلَبَّي يَدَيْ مِسْوَرِ[2]

كذا ذكر المصنف، ويفهم من كلام سيبويه، أن ذلك غير شاذ لا في «لَبَّى» ولا «سعدى». ومذهب سيبويه أن «لبيك» وما ذكر بعدَهُ مثنى، وأنهُ منصوب على المصدرية بفعل محذوف، وأن تثنيتَهُ المقصود بها الكثير. فهو على هذا ملحق بالمثنى، كقولِهِ تعالى: ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾[3] أي: كرَّات، فـ«كرتين» ليس المراد بِهِ مرتين فقط، لقولِهِ تعالى: ﴿ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِير ﴾[4] أي مزدجراً وهو كليل، ولا ينقلب البصر مزدجراً كليلاً من كرتين فقط، فتعين أن يكون المراد بـ«كرتين» التكثير، لا الكرتين فقط. وكذلك «لبيك» معناهُ إقامة بعد إقامة كما تقدَّم، فليس المراد الاثنين فقط، وكذا باقي أخواتِهِ على ما تقدم في تفسيرها.

(١) البيت من الرجز ٣: ٣٨٣ والتصريح ٢: ٣٨ والهمع ١: ١٩ وشرح شواهد المغني ٢: ٩١٠ (رقم ٧٨٧).

(٢) لا يعلم قائله، وهو من الخمسين. وهو في الخزانة ١: ٢٦٨ وشرح شواهد المغني ٢: ٩١٠ (شاهد ٧٨٨) ولسان العرب وسيبويه ١: ١٧٦ والأشموني ٢: ٢٥١ والتصريح ٢: ٣٨ والعيني ٣: ٣٨١ وابن يعيش ١: ١١٩ والدرر ١: ١٦٥.

(٣) سورة الملك الآية ٤.

(٤) سورة الملك الآية ٤.

ومذهب يونس أنهُ ليس بمثنى، وأن أصلَهُ لبى، وأنه مقصور، قلبت ألفهُ ياءً مع الضمير، كما قلبت ألف «لدى، وعلى» مع الضمير، فقيل «لديهِ» و «عليه».

وَرَدَّ عليهِ سيبويه بأنهُ لو كان الأمر كما ذكر، لم تنقلب ألفهُ مع الظاهر ياءً، كما لا تنقلب ألف «لدى» و «على»، فكما تقول: «على زيد» و «لدى زيد» كذلك كان ينبغي أن يقال: «لبّا زيد»، لكنهم لما أضافوهُ إلى الظاهر قلبوا الألف ياءً فقالوا:

فلبي يدي مسور

فدل على ذلك على أنهُ مثنى وليس بمقصور كما زعم يونس.

* * *

وَأَلْـزَمُـوا إضـافَـةً إلَى الجُمَــلْ حَيْثُ وَإذْ وَإِنْ يُـنَـوَّنْ يُحْـتَـمَــلْ

إفْـرَادُ إذْ وَمَـا كَــإِذْ مَعْنًى كَــإِذْ أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ «حِينَ جَا نُبِذْ»

من اللازم للإضافة: ما لا يضاف إلاَّ إلى جملة وهو «حيث، وإذ، وإذا» فأما حيث، فتضاف إلى الجملة الإسمية نحو: «أجلس حيث زيدٌ جالس». وإلى الجملة الفعلية، نحو: «أجلس حيث جلس زيدٌ» أو «حيث يجلس زيدٌ». وشذ إضافتها إلى مفرد كقولِهِ:

أَمَا تَرَى حَيثُ سُهَيْلٍ طَالِعـاً نَجْماً يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لاَمِعًا(١)

وأما «إذ» فتضاف أيضاً إلى الجملة الإسمية، نحو «جئتك إذ زيدٌ قائِمٌ»، وإلى الجملة الفعلية، نحو: «جئتكِ إذ قام زيدٌ»، ويجوز حذف

---

(١) البيت من الرجز ولا يعلم قائله. وهو في الخزانة ٣: ١٥٥ والعيني ٣: ٢٨٤ وابن يعيش ٤: ٩٠ وشرح شذور الذهب (شاهد ٦٢) وشرح شواهد المغني (شاهد رقم ١٩١).

الجملة المضاف إليها، ويؤْتى بالتنوين عوضاً عنها، كقولِهِ تعالى: ﴿ **وَأَنْتُم حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ** ﴾[1] وهذا معنى قولِهِ: « **وإن ينوَّن يحتمل إفراد إذ** » أي: وإن ينون «إذ» يحتمل إفرادها، أي: عدم إضافتها لفظاً، لوقوع التنوين عوضاً عن الجملة المضاف إليها.

وأما «إذا» فلا تضاف إلاّ إلى جملة فعلية، نحو «آتيك إذا قام زيدٌ» ولا يجوز إضافتها إلى جملة إسمية، فلا تقول: «آتيك إذا زيدٌ قائِمٌ» خلافاً لقوم، وسيذكرها المصنف.

وأشار بقولِهِ: «**وما كإذ معنى كإذ**» إلى أن ما كان مثل «إذ» في كونِهِ ظرفاً ماضياً غير محدود، يجوز إضافتُهُ إلى ما تضاف إليهِ «إذ» من الجملة، وهو الجملة الإسمية والفعلية، وذلك نحو: «حين، ووقت، وزمان، ويوم»، فتقول: «جئتك حين جاءَ زيدٌ، ووقت جاءَ عمرو، وزمان قدم بكر، ويوم خرج خالد». وكذلك تقول: «جئتك حين زيدٌ قائِمٌ، وكذلك الباقي. وإنما قال المصنف: «أضف جوازاً» ليعلم أن هذا النوع ـ أعني ما كان مثل «إذ» في المعنى ـ يضاف إلى ما يضاف إليهِ «إذا» ـ وهو الجملة ـ جوازاً لا وجوباً. فإن كان الظرف غير ماضٍ، أو محدوداً، لم يُجرَ مجرى «إذ» بل يعامل غير الماضي ـ وهو المستقبل ـ معاملة «إذا» فلا يضاف إلى الجملة الإسمية، بل إلى الفعلية، فتقول: «أجيئك حين يجيءُ زيدٌ»، ولا يضاف المحدود إلى الجملة، وذلك نحو «شهر وحول» بل لا يضاف إلاّ إلى مفرد نحو «شهر كذا، وحول كذا».

* * *

وَإبْنِ أَوِ آعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا   وَأَخْتَـرْ بِنَـا مَتْلُوِّ فِـعْـلٍ بُنِـيَـا

---

(١) سورة الواقعة الآية ٨٤ .

وَقَبْـلَ فِعْـلٍ مُعْـرَبٍ أَوْ مُبْتَـدَا أَعْـرِبْ ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُـفَنَّـدَا

تقدم أن الأسماءَ المضافة إلى الجملة على قسمين: أحدهما: ما يضاف إلى الجملة لزوماً. والثاني: ما يضاف إليها جوازاً.

وأشار في هذين البيتين إلى أن ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيهِ الإعراب والبناءُ، سواءً أضيف إلى جملة فعلية صدّرت بماضٍ، أو جملة فعلية صدّرت بمضارع، أو جملة اسمية نحو: «هذا يوم جاءَ زيدٌ، ويوم يقدم عمرو، ويوم بكر قائِمٌ». وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي والمصنف، لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدّرت بماضٍ البناءُ وقد روي بالبناءِ والاعراب قولُهُ:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ عَلى الصبا[1]

بفتح نون «حينَ» على البناءِ وكسرها على الإعراب، وما وقع قبل فعل معرب، أو قبل مبتدأ، فالمختار فيهِ الإعراب، ويجوز البناءُ، وهذا معنى قولِهِ: «ومن بنى فلن يفند» أي: فلن يغلط. وقد قرىءَ في السبعة﴿ **هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم** ﴾[1] بالرفع على الإعراب، وبالفتح على البناءِ. هذا ما اختارهُ المصنف.

ومذهب البصريين: أنهُ لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صدّرت بمضارع، أو إلى جملة اسمية، إلاَّ الإعراب، ولا يجوز البناءُ إلاَّ فيما أضيف إلى جملة صدّرت بماضٍ.

---

(١) البيت للنابغة الذبياني. وهو في ديوانه ٥١ والأشموني ٢: ٢٥٦ و٣: ٢٢٦ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٦ و٢: ١٣٢ والخزانة ٣: ١٥١ وشرح شواهد المغني ٢: ٨١٦ و٨٨٣ (رقم ٧٥٠) وشرح شذور الذهب ١٠٢ (رقم ٢٥) وسيبويه ١: ٣٦٩ وابن يعيش ٣: ١٦، ٨١ و ٤: ٩١ والعيني ٢: ٤٠٦ و٤: ٣٥٧ والدرر ١: ١٨٧ والهمع ١: ٢١٨ والمنصف ١: ٥٨ والانصاف والمقرب ١٢.

هذا حكم ما يضاف إلى الجملة جوازاً. وأما ما يضاف إليها وجوباً فلازم للبناءِ لشبههِ بالحرف في الافتقار إلى الجملة. كحيث، وإذ، وإذا.

وَأَلْـزِمُـوا « إذَا » إضَـافَـةً إلَـى جُمَلِ ٱلْأفْعَالِ ، كـ « هُنْ إذَا ٱعْتَلَى »

أشار في هذا البيت إلى ما تقدم ذكرهُ، من أَن «إذا» تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية ولا تضاف إلى الجملة الإسمية، خلافاً للأخفش والكوفيين، فلا تقول: «أجيئك إذا زيدٌ قائِمٌ»، وأما «أجيئك إذا زيدٌ قامَ» فـ «زيدٌ» مرفوع بفعل محذوف، وليس مرفوعاً على الابتداءِ، هذا مذهب سيويه. وخالفه الأخفش، فجوّز كونهُ مبتدأ خبرهُ الفعل الذي بعدهُ. وزعم السِّيرافيُّ أنهُ لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا وإنما الخلاف بينهما في خبرهِ. فسيبويه يوجب أن يكون فعلاً، والأخفش يجوز أن يكون اسماً فيجوز في «أجيئك إذا زيدٌ قامَ» جعل «زيد» مبتدأ عند سيبويه والأخفش، ويجوز «أجيئك إذا زيدٌ قائِمٌ» عند الأخفش فقط.

* * *

لِـمُفْـهِـمِ ٱثْـنَـيْـنِ مُـعَـرَّفٍ بِـلَا تَفَرُّقٍ أُضِيْفَ « كِلْتَا » وَ « كِـلَا »

من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى: «كلتا» و«كلا». ولا يضافان إلَّا إلى معرفة، مثنى لفظاً، نحو: «جاءَني كلا الرجلين، وكلتا المرأتين»، أو معنى دون لفظ، نحو: «جاءَني كلاهما، وكلتاهما» ومنهُ قولُهُ:

إنَّ لِـلْخَـيْـرِ وَلِـلـشَّـرِّ مَـدًى وَكِـلَا ذَلِـكَ وَجْـهٌ وَقَبَلْ(٢)

وهذا هو المراد بقولِهِ: «لمفهم اثنين معرَّف» واحترز بقولِهِ «بلا تفرق»

---

(١) البيت لعبد الله بن الزعبري. وهو في الأشموني ٢: ٤٣ والدرر ٢: ٦١ والهمع ٢: ٥٠ وابن يعيش ٣: ٢ والتصريح ٢: ٤٣ وشرح شواهد المغني (شاهد رقم ٣٢٣).

من معرَّف افهم الاثنين بتفرق، فإنهُ لا يضاف إليهِ: «كلا، وكلتا» فلا تقول: «كلا زيد وعمرو» وقد جاءَ شاذّاً كقولِهِ:

كِلَا أَخِي وَخَلِيلي وَاجِدي عَضُداً   في النّائباتِ وَإلْمَامِ المُلِمَّاتِ(١)

* * *

وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ   «أَيّاً» وَإنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ
أَوْ تَنْوِ ٱلاَجْزَا، وَٱخْصُصَنْ بِٱلْمَعْرُفَهْ   مَوْصُولَةً أَيّاً، وَبِٱلْعَكْسِ ٱلصِّفَهْ
وَإنْ تَكُنْ شَرْطاً أَوِ ٱسْتِفْهَامَا   فَمُطْلَقاً كَمِّلْ بِهَا ٱلْكَلَامَا

من الاسماءِ الملازمة للإضافة معنًى «أي» ولا تضاف إلى مفرد معرفة، إلّا إذا تكررت، ومنهُ قولُهُ:

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيّي وأَيُّكم   غَدَاةَ ٱلتَقَيْنا كَانَ خيراً وأكْرَمَا(٢)

وقصدت الأجزاءَ، كقولك: «أي زيد أحسن»؟ أي: أيّ أجزاءِ زيدٍ أحسن؟ ولذلك يجاب بالأجزاءِ، فيقال: عينُهُ، وأنفُهُ، وهذا إنما يكون فيها إذا قصدت بها الإستفهام.

وأي تكون: استفهامية، وشرطية، وصفة، وموصولة.

فأما الموصولة: فذكر المصنف أنها لا تضاف إلَّا إلى معرفة، فتقول: «يعجبني أيهم قائمٌ».

وأما الصفة: فالمراد بها ما كان صفة لنكرة، أو حالاً من معرفة، فلا

---

(١) لا يعلم قائله. وهو في الأشموني ٢: ٢٦٠ والعيني ٣: ٣١٩ والدرر ٢: ٦١ والتصريح ٢: ٤٣ وشرح شواهد المغني (شاهد ٣٢٤) والهمع ٢: ٥٠.
(٢) البيت لا يعلم قائله، وهو في الأشموني ٢: ٢٦١ والعيني ٣: ٤٢٣.

تضاف إلَّا إلى نكرة، نحو: «مررت برجل أي رجل، ومررت بزيدٍ أي فتى» ومنهُ قولهُ:

فَـأَوْمَـأْتُ إيمَـاءً خَفِيّـاً لِحَبْتَـرٍ   فَلِلهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيُّمَـا فَتَى[1]

وأما الشرطية والاستفهامية: فتضافان إلى المعرفة وإلى النكرة، مطلقاً، أي سواءٌ كانا مثنيين، أو مجموعين، أو مفردين ـ إلا المفرد المعرفة ـ فإنهما لا تضافان إليهِ، إلَّا الاستفهامية، فإنها تضاف إليهِ فيما تقدم ذكرهُ.

واعلم أن «أيًّا» إن كانت صفة أو حالاً، فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى، نحو: «مررت برجل أي رجل، وبزيدٍ أي فتى». وإن كانت إستفهامية أو شرطية أو موصولة فهي ملازمة للإضافة معنى لا لفظاً، نحو: «أي رجل عندك؟ وأيٌّ عندك؟ وأي رجل تضرب اضرب، وأيّاً تضرب أضرب، ويعجبني أيهم عندك، وأي عندك» ونحو: «أيَّ الرجلين تضرب اضرب، وأيَّ رجلين تضرب أضرب، وأي الرجال تضرب أضرب، وأي رجال تضرب أضرب، وأيُّ الرجلين عندك؟ وأي الرجال عندك؟ وأي رجل؟ وأي رجلين؟ وأي رجال؟».

وَأَلْـزَمُـوا إضَـافَـةً «لَـدُنْ» فَجَـرْ   وَنَصْبُ «غُـدْوَةٍ» بِهَا عَنْهُمْ نَـدَرْ
وَمَعْ مَـعْ فِيهَـا قَلِيـلٌ، وَنُقِـلْ   فَتـحٌ وَكَسْـرٌ لِسُكُـوْنٍ يَتَّصِـلْ

من الأسماء الملازمة للإضافة: «لدن، ومع».

فأما «لدن» فلابتداء الغاية في زمان، أو مكان، وهي مبنية عند أكثر العرب لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد، وهو الظرفية، وابتداءُ الغاية، وعدم جواز الاخبار بها، ولا تخرج عن الظرفية إلَّا بجرها بمن، وهو

---

(١) البيت للراعي النميري. وهو في شرح ديوان الحماسة ١٥٠٢ والأشموني ١ :١٦٨ والعيني ٣: ٤٢٣ والدرر ١: ٧١ والهمع ١: ٩٣ وسيبويه ١: ٣٠٢.

الكثير فيها. ولذلك لم ترد في القرآن إلَّا بمن، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمَاً ﴾(1). وقوله تعالى: ﴿ لِيُنْذِرَ بَأْسَاً شديداً مِنْ لَدُنْهُ ﴾(2) وقيس تعربها، ومنهُ قراءَة أبي بكر عن عاصم: ﴿ لِيُنْذِرَ بأساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ ﴾(3) لكنهُ اسكن الدال وأشمها الضم. قال المصنف: ويحتمل ان يكون منهُ قولُهُ:

تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيــري   من لَدُنِ الظُّهرِ إلى العُصَيــرِ(4)

ويجر ما ولي «لدن» بالإضافة إلَّا «غدوةً» فإنهم نصبوها بعد «لدن» كقولِهِ:

وَمَا زَالَ مهري مَزْجر الكلبِ منهمُ   لَدُنْ غَدْوَةً حتى دَنَتْ لِغُرُوبِ(5)

وهي منصوبة على التميز، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: «ونصب غدوة بها عنهم ندر». وقيل: هي خبر لكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت الساعة غدوة.

ويجوز في «غدوة» الجر وهو القياس، ونصبها نادر في القياس، فلو عطفت على «غدوة» المنصوبة بعد «لدن» جاز النصب عطفاً على اللفظ، والجر مراعاةً للأصل. فتقول: «لدن غدوةً وعشيةً، وعشيةٍ» معاً، ذكر ذلك الأخفش. وحكى الكوفيون رفع «غدوة» بعد «لدن» وهو مرفوع بكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت غدوةٌ.

وأما «مع» فاسم لمكان الاصطحاب أو وقتِهِ، نحو «جلس زيدٌ مع عمرو، وجاءَ زيدٌ مع بكر» والمشهور فيها فتح العين، وهي معربة، وفتحتها فتحة إعراب، ومن العرب من يسكنها، ومنه قولهُ:

---

(1) سورة الكهف الآية ٦٥.

(2) سورة الكهف الآية ٢.   (3) سورة الكهف الآية ٢.

(4) هو من الرجز، ولا يعلم قائله. في الأشموني ٢: ٢٦٢ والدرر ١: ١٨٤ و ٢: ١٣٠ والهمع ١: ٢١٥ و ٢: ١٩٩.

(5) البيت لأبي سفيان بن حرب، وهو في الأشموني ٢: ٢٦٣ والعيني ٣: ٤٢٩ والهمع ١: ٢١٥ والتصريح ٢: ٤٦ والدرر ١: ١٨٥.

فَــرِيْشِي مِنْكُمْ وَهَـوَايَ مَعْكُم وإن كانت زِيَارتُكُم لِمَامَا[1]

وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة، وليس كذلك، بل تفتح وهو المشهور، وتسكن، وهو لغة ربيعة، وهي عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وادعى النحاس الإجماع على ذلك، وهو فاسد، فإن سيبويه يزعم أن الساكنة العين اسم. هذا حكمها إن وليها متحرك ـ أعني أنها تفتح، وهو المشهور، وتسكن، وهو لغة ربيعة ـ فإن وليها ساكن، فالذي ينصبها على الظرفية يبقي فتحها، فتقول: «مع ابنك» والذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاءِ الساكنين، فيقول «معِ ابنك».

وَٱضْمُمْ بِنَاءً « غيْراً » انْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيْفَ ، نَـاوِيـاً مَـا عُـدِمَـا
قَبْلُ كَغَيْرُ ، بَعْدُ ، حَسْبَ ، أَوَّلُ وَدُونُ ، وَٱلْجِهَـاتُ أَيْضاً ، وَعَـلُ
وَأَعْـرَبُـوا نَصْبـاً إِذَا مَـا نُكِّـرَا « قَبْلاً » وَمَا مِنْ بَعْـدِهِ قَدْ ذُكِـرَا

هذه الأسماءُ المذكورة ـ وهي: غير، وقبل، وبعد، وحسب، وأول، ودون، والجهات الست ـ وهي: خلفك، وأمامك، وفوقك، وتحتك، ويمينك، وشمالك ـ وعل، لها أربعة أحوال: تبنى في حالة منها، وتعرب في بقيتها. فتعرب إذا أضيفت لفظاً، نحوَ: قبضت درهماً لا غيرَهُ، وجئت من قبل زيدٍ» أو حذف ما تضاف إليهِ ونوي اللفظ بِهِ، كقولِهِ:

ومن قَبْلِ نَادَى كل مَوْلىً قرابةً فما عَطَفَت مَوْلًى عليهِ العَواطِفُ[2]

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظاً، فلا تنوَّن إلَّا إذا حذف ما تضاف

---

(١) البيت لجرير. وهو في ديوانه ٥٠٦ والأشموني ٢: ٢٥٦ والعيني ٣: ٤٣٢ والتصريح ٢: ٤٨، ١٩٠ وابن يعيش ٢: ١٢٨ و ٥: ١٣٨ وسيبويه ٢: ٤٥ ونسبه إلى الراعي.

(٢) لا يعلم قائله. وهو في الأشموني ٢: ٢٦٩، ٢٧٤ والدرر ١: ١٧٧ والهمع ١: ٢١٠ والعيني ٣: ٤٤٣ والتصريح ٢: ٥٠ ودلائل الاعجاز ١٥.

إليهِ ولم ينوَ لفظهُ ولا معناهُ، فتكون نكرةً، ومنه قراءَة من قرأَ: (لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ) بجر «قبل وبعد» وتنوينهما، وكقولِهِ:

فَسَاغَ لي الشَّرابُ وكنتُ قَبْلًا أكادُ أغصُّ بالمَاءِ الحَمِيْمِ[1]

هذه هي الأحوال الثلاثة التي تعرب فيها.

وأما الحالة التي تبنى فيها فهي إذا حذف ما تضاف إليهِ ونوي معناهُ دون لفظهِ، فإنها تبني حينئذٍ على الضم، نحو﴿ **لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ** ﴾[2] وقولِهِ:

أقبُّ من تحتُ عريضٌ من علُ

وحكى أبو علي الفارسي: «أبداً بذا من أول» بضم اللام وفتحها وكسرها. فالضم على البناء لنية المضاف إليهِ معنى، والفتح على الإعراب لعدم نية المضاف إليهِ لفظاً ومعنى، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للصفة ووزن الفعل، والكسر على نية المضاف إليهِ لفظاً.

فقول المصنف «واضمم بناءً غيراً ـ البيت» إشارةً إلى الحالة الرابعة. وقوله: «ناوياً ما عدماً» مرادُهُ أنك تبنيها على الضم إذا حذفت ما تضاف إليهِ ونويتهُ معنى لا لفظاً. وأشار بقولِهِ «وأعربوا نصباً» إلى الحالة الثالثة، وهي: ما إذا حذف المضاف إليهِ ولم ينوَ لفظهُ ولا معناهُ، فإنها تكون حينئذٍ نكرة معربة. وقولُهُ: «نصباً» معناهُ أنها تُنصَب إذا لم يدخل عليها جار، فإن دخل جُرَّت، نحو «من قبلٍ، ومن بعدٍ».

ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين، أعني الأولى والثانية، لأن حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب، وهو الإعراب وسقوط التنوين كما تقدم في كل ما يفعل بكل مضاف مثلهما.

---

(١) البيت ليزيد بن الصعق، أو عبد الله بن يعرب. وهو في الخزانة ١: ٢٠٤ و٣: ١٣٥ وابن يعيش ٤: ٨٨.

(٢) سورة الروم الآية ٤. (٣) راجع الحاشية رقم ٢٣٧ صحيفة ٢٥٨.

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الاعْرَابِ إذَا مَا حُذِفَا

يحذف المضاف لقيام قرينة تدل عليهِ، ويقام المضاف إليهِ مقامَهُ، فيعرب بإعرابِهِ كقولِهِ تعالى: ﴿ **وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ** ﴾[1] أي: حب العجل، وكقولِهِ تعالى ﴿ **وَجَاءَ رَبُّكَ** ﴾[2] أي: أمر ربك، فحذف المضاف - وهو «حب، وأمر» وأعرب المضاف إليهِ - وهو «العجل، وربك» بإعرابِهِ:

وَرُبَّمَا جَرُّوا ٱلَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُوْنَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

قد يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليهِ مجروراً كما كان عند ذكر المضاف، لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلاً عليهِ قد عطف، كقولِهِ:

أَكُلَّ ٱمْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امرأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليْلِ نَارَا[3]

والتقدير «وكل نارٍ» فحذف «كل» وبقي المضاف إليهِ مجروراً كما كان عند ذكرها والشرط موجود، وهو العطف على مماثل المحذوف، وهو «كل» في قولِهِ: «أكلَّ امرىءٍ».

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليهِ على جرهِ، والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ بل مقابل لهُ، كقولِهِ تعالى: ﴿ **تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا ، واللهُ**

---

(١) سورة البقرة الآية ٩٣ .

(٢) سورة الفجر الآية ٢٢ .

(٣) البيت لأبي دُوَاد الإيادي، وهو في سيبويه ١: ٣٣ وشرح شواهد المغني (الشاهد رقم ٤٦٢) وابن يعيش الحلبي ٣: ٢٦، ٢٧، ٢٩ ٧٩، و٥: ١٤٢ و٨: ٥٢ و٩: ١٠٥ والدرر ٢: ٦٥ والتصريح ٢: ٥٦ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٩٦ والهمع ٢: ٥٢ والخزانة ٢: ٢٥٣ عرضاً، والكامل ٤: ٢٨٧ (دار نهضة مصر) وديوانه ٣٥٣.

يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾[1] في قراءَة من جَرَّ «الآخرة»، والتقدير: «والله يريد باقي الآخرة» ومنهم من يقدرهُ: «والله يريد عرض الآخرة» فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظ، والأول أولى، وكذا قدَّرهُ ابن أبي الربيع في شرحِهِ للإيضاح.

وَيُحْذَفُ ٱلثَّانِي فَيَبْقَى ٱلأَوَّلُ   كَحَالِهِ، إذَا بِهِ يَتَّصِلُ
بِشَرْطِ عَطفٍ وَإضافَةٍ إلَى   مِثْلِ ٱلَّذِي لَهُ أَضَفْتَ ٱلأَوَّلاَ

يحذف المضاف إليهِ ويبقى المضاف كحالِهِ لو كان مضافاً، فيحذف تنوينُهُ.

وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل ذلك المحذوف من الاسم الأول، كقولهم: «قطع اللهُ يد ورجل من قالها» التقدير: «قطع الله يد من قالها، ورجل من قالها» فحذف ما أضيف إليه «يد» وهو «من قالها» لدلالة ما أضيف إليهِ «رجل» عليهِ، ومثلُهُ قولُهُ:

سَقَى الأرَضينَ الغيثُ سَهْل وَحَزْنها   فَنِيطَت عُرَى الآمالِ بالزَّرْعِ والضَّرْعِ

التقدير: «سهلها وحزنها» فحذف ما أضيف إليهِ «سهل»، لدلالة ما أضيف إليهِ «حزن» عليهِ. هذا تقرير كلام المصنف، وقد يفعل ذلك وإن لم يعطف مضاف إلى مثل المحذوف من الأول، كقولِهِ:

وَمِنْ قبلِ نَادَى كُلّ مَولى قرابةً   فما عَطَفَتْ مَولىً عليهِ العواطفُ[2]

فحذف ما أضيف إليهِ «قبل» وأبقاهُ على حالِهِ لو كان مضافاً، ولم يعطف

---

(١) سورة الأنفال الآية ٦٧ .

(٢) لا يعلم قائله، وهو في العيني ٣: ٤٨٣ والأشموني ٣: ٢٧٣ .

(٣) هو من الرجز، لأبي نجم العجلي. وهو في الأشموني ١ :٢٦٨ والعيني ٣: ٤٤٨ والخصائص ٢: ٣٦٣ وسيبويه ٢ :٤٦.

عليهِ مضاف إلى مثل المحذوف، والتقدير: «ومِنْ قبل ذلك» ومثلهُ قراءَة من قرأَ شذوذاً: «فلا خوف عليهم» أي: فلا خوف شيءٍ عليهم.

وهذا الذي ذكرهُ المصنف ـ من أن الحذف من الأول، وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور ـ هو مذهب المبرد.

ومذهب سيبويه أن الأصل «قطع الله يد من قالها ورجل من قالها» فحذف ما أضيف إليه «رجل» فصار «قطع الله يد من قالها ورجل». ثم اقحم قوله «ورجل» بين المضاف الذي هو «يد» والمضاف إليهِ الذي هو «من قالها» فصار «قطع الله يد ورجل من قالها». فعلى هذا يكون الحذف من الثاني لا من الأول، وعلى مذهب المبرد بالعكس.

قال بعض شراح الكتاب: وعند الفرَّاءِ يكون الإسمان مضافين إلى «من قالها» ولا حذف في الكلام، لا من الأول ولا من الثاني.

* * *

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهْ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ... مَفْعُولاً اَوْ ظَرْفاً أَجِزْ وَلَم يُعَبْ

فَصْلُ يَمِينٍ وَٱضْطِرَاراً وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

أجاز المصنف أن يفصل ـ في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل ـ والمراد بِهِ المصدر، واسم الفاعل، والمضاف إليهِ، بما نصبهُ المضاف: من مفعول بِهِ، أو ظرف أو شبهِهِ.

فمثال ما فصل فيهِ بمفعول للمضاف قولُهُ تعالى: ﴿ **وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ** ﴾(١).

في قراءَة ابن عامر، بنصب «أولاد» وجر الشركاءِ.

(١) سورة الأنعام الآية ١٣٧.

فمثال ما فصل فيهِ بين المضاف والمضاف إليهِ بظرف نصبهُ المضاف الذي هو مصدر ما حكي عن بعض من يوثق بعربيتِهِ «ترك يوماً نفسك وهواها، سعي لها في رداها».

ومثال ما فصل فيهِ بين المضاف والمضاف إليهِ بمفعول المضاف الذي هو اسم فاعل قراءَة بعض السلف ﴿ **فلا تحسبن الله يخلف وعدهُ رسلِهِ** ﴾[1] بنصب « وعد » وجر « رسل » .

ومثال الفصل بشبه الظرف قولُهُ ﷺ في حديث أبي الدرداءِ: ﴿ **هل أنتم تاركوا لي صاحبي** ﴾. هذا معنى قولِهِ «فصل مضاف» إلى آخرهِ.

وجاءَ الفصل أيضاً في الاختيار بالقسم، حكى الكسائي: «هذا غلام واللهِ زيدٍ» ولهذا قال المصنف: «ولم يُعَب فصل يمين». وأشار بقولِهِ: «واضطراراً وجداً» إلى أنهُ قد جاءَ الفصل بين المضاف والمضاف إليهِ في الضرورة، بأجنبي من المضاف، وبنعت المضاف، وبالنداءِ. فمثال الأجنبي قولُهُ:

كما خُطَّ الكتاب بكفّ يوماً يهوديٍّ يقاربُ أو يزيْلُ[2]

ففصل بـ «يوماً» بين «كف» «ويهودي» وهو أجنبي من «كف» لأنهُ معمول لـ «خط».

ومثال النعت، قولُهُ:

نَجَوْتُ وَقَد بَلَّ المُراديُّ سيفَهُ من ابن أبي شيخ الأباطِحِ طَالِبِ[3]

---

(١) البيت لأبي حية النميري. وهو في الأشموني ٢: ٢٧٨ والهمع ٢: ٥٢ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٥٠ والعيني ٣: ٤٧٠ والانصاف ٢٥١ وسيبويه ١: ٩١ وابن يعيش ١: ١٠٣ و٢: ٢٥٠ والتصريح ٢: ٥٩.

(٢) البيت لمعاوية بن أبي سفيان. وهو في العيني ٣: ٤٧٨ والدرر ٢: ٦٧ والتصريح ٢: ٥٩ والأشموني ٢: ٢٧٨ والهمع ٢: ٥٢.

الأصل: «من ابن أبي طالب شيخ الأباطح» وقولُهُ:

ولئن حلفتَ على يديكَ لأحْلِفَن بيمين أصدق مِن يَمِينكَ مُقسِمِ[1]

الأصل: «بيمين مقسم أصدق من يمينك».

ومثال النداءِ قولُهُ:

وفاقُ كعبُ بُجيرٍ مُنقذٌ لكَ مِن تعجيلِ مهلكةٍ والخُلدِ في سَقَرِ[2]

وقولُهُ:

كـأنَّ بِـرْذَون أبـا عـصـامِ زيـدٍ حمارٌ دُقَّ بِاللّجامِ[3]

الأصل: «وفاق بجير يا كعب» وَ«كَأن برذون زيد يا أبا عصام».

* * *

المضاف إلى ياءِ المتكلم

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَـا اكسِرْ إِذَا لَمْ يَـكُ مُعْتَلاً: كَـرَامٍ، وَقَـذَى
أَوْ يَـكُ كَـآبْنَيْنِ وَزَيْـدِينَ فَـذِي جَمِيْعُهَـا آلْيَا بَعْـدُ فَتْحِهَا آحْتُـذِي
وَتُدْغَمُ آلْيَـا فِيهِ وَآلْـوَاوُ، وَإِنْ مَـا قَبْـلَ وَاوٍ ضُمَّ فَـاكْسِـرْهُ يَهُنْ
وَأَلِفاً سَلِّمْ، وَفِي آلْمَقْصُوْرِ - عَنْ هُـذَيْـلٍ - انْقِـلاَبُهَـا يَـاءً حَسَنْ

يكسر آخر المضاف إلى ياءِ المتكلم إن لم يكن مقصوراً، ولا منقوصاً،

---

(١) البيت للفرزدق. وهو في ديوانه ٧٧٩ والأشموني ١: ٢٧٨ والعيني ٣: ٤٨٤.

(٢) البيت لبجير بن زهير بن أبي سلمى. وهو في الأشموني ٢: ٢٧٩ والهمع ٢: ٥٣ والعيني ٣: ٤٨٩ والدرر ٢: ٦٧.

(٣) لا يعلم راجزه، وهو في الأشموني ٢: ٢٧٨ والدرر ٢: ٦٧ والهمع ٢: ٥٣ والتصريح ٢: ٦٠ والعيني ٤: ٣٨٠.

ولا مثنى، ولا مجموعاً جمع سلامة لمذكر، كالمفرد وجمع التكسير الصحيحين، وجمع السلامة للمؤنث، والمعتل الجاري مجرى الصحيح، نحو «غلامي، وغلماني، وفتياتي، ودلوي، وظبيي».

وإن كان معتلاً فَإمَّا أن يكون مقصوراً أو منقوصاً، فإن كان منقوصاً أدغمت ياؤُهُ في ياءِ المتكلم وفتحت ياءُ المتكلم، فتقول «قاضيَّ» رفعاً ونصباً وجرّاً، وكذلك تفعل بالمثنى وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب، فتقول: «رأيت غلاميَّ وزيديَّ، ومررت بغلاميَّ وزيديَّ» والأصل: بغلامين لي وزيدين لي، فحذفت النون واللام للإضافة، وأدغمت الياءُ في الياءِ وفتحت ياءُ المتكلم.

وأما جمع المذكر السالم ـ في حالة الرفع ـ فتقول فيهِ أيضاً: «جاءَ زيدِيَّ» كما تقول في حالة النصب والجر، والأصل زيدوي، اجتمعت الواو والياءُ وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً، ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياءُ فصار اللفظ زيديّ.

وأما المثنى، في حالة الرفع، فتسلم ألفه وتفتح ياء المتكلم بعده، فتقول: «زيداي وغلاماي» عند جميع العرب.

وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعلُهُ كالمثنى المرفوع، فتقول: «عصاي وفتاي». وهذيل تقلب ألفهُ ياءً وتدغمها في ياءِ المتكلم، وتفتح ياءَ المتكلم فتقول «عصيَّ» ومنهُ قولُهُ:

سَبَقُـوا هَوَيَّ وَأَعنقـوا لِهَـواهُم فَتُخُرِّموا، ولكل جنبٍ مصرعُ[(١)]

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. وهو في الأشموني ٢: ٦١ والمفضليات ٤٢١ والعيني ٣: ٤٩٣ وابن يعيش ٣: ٣٣ والهمع ٢: ٥٣ والدرر ٢: ٦٨.

فالحاصل، أن ياءَ المتكلم تفتح مع المنقوص كـ «راميَّ» والمقصور كـ «عاصي» والمثنى كـ «غلاماي» رفعاً و «غلاميَّ» نصباً وجرّاً، وجمع المذكر السالم كـ «زيدي» رفعاً ونصباً وجرّاً.

وهذا معنى قولِهِ : «فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي». وأشار المصنف بقولِهِ : «وتدغَم الياءُ إلى أن الواو في جمع المذكر السالم والياءَ في المنقوص وجمع المذكر السالم والمثنى ، تدغم في ياءِ المتكلم .

وأشار بقولِهِ : «وإن ما قبل واو ضم» إلى أن ما قبل واو الجمع ، إن انضم عند وجود الواو يجب كسرُهُ عند قبلها ياءً لتسلم الياءُ فإن لم ينضم - بل انفتح - بقي على فتحِهِ نحو «مصطفون» فتقول «مصطفيَّ» .

وأشار بقولِهِ: «وألفاً سلم» إلى أن ما كانآخرهُ ألفاً كالمثنى والمقصور، لا تقلب ألفهُ ياءً، بل تسلم، فتقول: «غلاماي، وعصاي».

وأشار بقولِهِ: «وفي المقصور» إلى أن هذيلاً تقلب ألف المقصور خاصةً، فتقول: «عصيَّ» وأما ما عدا هذه الأربعة فيجوز في الياءِ معهُ: الفتح، والتسكين، فتقول: «غلاميَ، وغلاميْ».

* * *

أعمال المصدر

بِفِعْلِهِ ٱلْمَصْدَرَ أَلحِقْ فِي ٱلْعَمَلْ مُضَافاً ، اَوْ مُجَرَّداً ، أَوْ مَعَ أَل
إنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أَوْ « مَا » يَحِلْ مَحَلَّهُ وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

يعمل المصدر عمل الفعل في موضعين.

أحدهما: أن يكون نائباً مناب الفعل، نحو «ضرباً زيداً» فـ «زيداً»

منصوب بـ «ضرباً» لنيابتِهِ مناب «اضرب» وفيهِ ضمير مستتر مرفوع بهِ كما في «اضرب» وقد تقدم ذلك في باب المصدر.

والموضع الثاني: أن يكون المصدر مقدراً بـ «أن» والفعل أو بـ «ما» والفعل هو المراد بهذا الفصل، فيتقدر بـ «أن» إذا أريد المضي أو الاستقبال، نحو «عجبت من ضربك زيداً أمس، أو غداً» والتقدير: من أن ضربت زيداً أمس، أو من أن تضرب زيداً غداً، ويتقدر بـ «ما» إذا أريد بهِ الحال، نحو «عجبت من ضربك زيداً الآن» التقدير: مما تضرب زيداً الآن.

وهذا المصدر المقدر يعمل في ثلاثة أحوال: مضافاً، نحو «عجبت من ضربك زيداً» أو مجرداً عن الإضافة وأل، وهو المنوَّن، نحو «عجبت من ضرب زيداً»، ومحلى بالألف واللام، نحو «عجبت من الضرب زيداً». وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنوَّن، وإعمال المنوَّن أكثر من إعمال المحلى بـ «أل» ولهذا بدا المصنف بذكر المضاف. ثم المجرد، ثم المحلى. ومن إعمال المنوَّن قولُهُ تعالى: «أو إطعام في يوم ذي مسغبة، يتيماً فـ «يتيماً منصوب «بإطعام» وقول الشاعر:

بِضَرْبٍ بالسُّيوفِ رُؤُوسَ قَومٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ[1]

فـ «رؤُوسَ» منصوب بـ «ضرب». ومن اعمالِهِ وهو محلى بأل قولُهُ:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْداءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[2]

وقولُه:

---

(١) البيت لمرار بن منقد التميمي. في سيبويه ١: ٦٠ وابن يعيش ٦: ٦١ والأشموني ٢: ٢٨٤ والعيني ٣: ٤٩٩.

(٢) من الخمسين التي لم يعرف لها قائل. وهو في الخزانة ٣: ٤٣٩ وابن يعيش ٦: ٥٩، ٦٤ والعين ٣: ٥٠٠ والأشموني ٢: ٢٨٤ وسيبويه ١: ٩٩ وشرح شذور الذهب (الشاهد ٢٠١).

فَـإِنَّكَ والتَّـأبِينَ عُـرْوَة بَعـدَمـا رَعَاكَ وَأيدِينا إليهِ شَوارِعُ[1]

وقولُهُ:

لَقَدْ عَلمت أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّني كَرَرْتَ فَلَمْ أنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا[2]

فـ «أعداءَهُ»: منصوب بـ «بالنكاية»: و «عروة» منصوب بـ «التأبين» و «مسمعاً» منصوب بـ «الضرب».

وأشار بقولِهِ: «ولاسم مصدر عمل» إلى أن اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل، والمراد باسم المصدر: ما ساوى المصدر في الدلالة، وخالفهُ بخلوهِ ـ لفظاً وتقديراً ـ من بعض ما في فعلِهِ دون تعويض، كعطاءٍ فإنهُ مساوٍ لإعطاءٍ معنى، ومخالف لهُ بخلوهِ من الهمزة الموجودة في فعلِهِ، وهو خالٍ منها لفظاً وتقديراً، ولم يعوض عنها شيءٌ.

واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعلِهِ لفظاً ولم يخلُ منهُ تقديراً، فإنهُ لا يكون اسم مصدر، بل يكون مصدراً، وذلك نحو «قتال» فإنهُ مصدر «قاتل» وقد خلا من الألف التي قبل التاءِ في الفعل، لكن خلا منها لفظاً، ولم يَخْلُ تقديراً، ولذلك نطق بها في بعض المواضع نحو «قاتل قيتالاً» و «ضارب ضيراباً» لكن انقلبت الألف ياءً لكسر ما قبلها.

واحترز بقولِهِ «دون تعويض» مما خلا من بعض ما في فعلِهِ لفظاً وتقديراً، ولكن عوّض عنهُ شيءٌ، فإنهُ لا يكون اسم مصدر، بل هو مصدر، وذلك نحو «عدة» فإنهُ مصدر «وعد» وقد خلا من الواو التي في فعلِهِ لفظاً وتقديراً، ولكن عوّض عنها التاءُ. وزعم ابن المصنف أن «عطاءً» مصدر، وأن همزتهُ حذفت تخفيفاً، وهو خلاف ما صرح بِهِ غيرُهُ من النحويين.

---

(1) لا يعلم قائله. وهو في الأشموني ٢: ٢٨٤ والعيني ٣: ٥٢٤ واللسان (وقع).

(2) البيت لمالك بن زغبة، وقيل: للمرار الأسدي. وهو في الخزانة ٣: ٤٣٩ والعيني ٣: ٥٠١ وابن يعيش ٦: ٦٤ وسيبويه ١: ٩٩ والأشموني ٢: ١٠٠ والدرر ٢: ١٢٥.

ومن أعمال اسم المصدر قولُهُ:

أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المائَةَ الرِّتَاعَا[1]

فـ «المائة» منصوب بـ «عطائك»، ومنهُ حديث «الموطأ»: «من قبلة الرجل امرأَتَهُ الوضوء» فـ «امرأتهُ» منصوب «بقبلة» وقولُهُ:

إذَا صَحَّ عونُ الخالِقِ المرءَ لم يَجِدْ عَسِيراً من الآمالِ إلَّا مُيَسَّرا[2]

وقولُه:

بِعِشْرَتِكَ الكرامَ تُعَدُّ مِنهُمْ فلا تُرِيَنْ لِغَيرِهُمُ الوَفَاءَ[3]

وأعمال اسم المصدر قليل، ومن ادعى الإجماع على جواز إعمالهِ فقد وهم، فإن الخلاف في ذلك مشهور. وقال الصميري: إعماله شاذ، وأنشد: «أكفراً ـ البيت». وقال ضياءُ الدين ابن العلج في «البسيط»: «ولا يبعد أن ما قام مقام المصدر يعمل عملهُ، ونقل عن بعضهم أنهُ أجاز ذلك قياساً.

وَبَعْدَ جَرِّهِ ٱلَّذِي أُضِيْفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

يضاف المصدر إلى الفعل فيجرّهُ، ثم ينصب المفعول، نجو: «عجبت من شرب زيدٍ العسل» وإلى المفعول ثم يرفع الفاعل، نحو «عجبت من شرب العسل زيدٌ» ومنهُ قولُهُ:

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى في كلِّ هاجرةٍ نَفْيَ الدراهيمِ تنقادُ الصَّيَارِيفِ[4]

(١) البيت للقطامي. وهو في الأشموني ٢: ٢٨٨ وشرح شذور الذهب (رقم ٢١٩) والعيني ٣: ٥٠٥ والهمع ١: ١٨٨ والتصريح ٢: ٦٤ والدرر ١: ١٦١ وابن يعيش ١: ٢٠ وأمالي الشجري ٢: ١٤٢ وديوانه ٤١.

(٢) لا يعلم قائله. وهو في العيني ٣: ٥٢٥.

(٣) لا يعلم قائله. وهو في الأشموني ٢: ٢٨٨.

(٤) البيت للفرزدق. وهو في ديوانه ٥٧٠ والأشموني ٢: ٢٨٩ والعيني ٣: ٥٢١ وأمالي ابن

وليس هذا الثاني مخصوصاً بالضرورة، خلافاً لبعضهم، وجعل منهُ قولُهُ تعالى: ﴿ وللهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ البَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[1] فأعرب «مَن» فاعلاً بحج، وردَّ بأنهُ يصير المعنى: ولله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع، وليس كذلك. فـ«من» بدل من «الناس» والتقدير: ولله على الناس مستطيعهم حج البيت. وقيل «من» مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: من استطاع منهم فعليهِ ذلك.

ويضاف المصدر أيضاً إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول، نحو «عجبت من ضربِ اليوم زيدٌ عمراً».

وَجُـرَّ مَـا يَتْبَـعُ مَـا جُـرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي ٱلاتْبَاعِ ٱلْمَحَلَّ فَحَسَنْ

إذا أضيف المصدر إلى الفاعل ففاعلُهُ يكون مجروراً لفظاً، مرفوعاً محلاًّ، فيجوز في تابِعِهِ ـ من الصفة، والعطف، وغيرهما ـ مراعاة اللفظ فيجر، ومراعاة المحل فيرفع، فتقول: «عجبت من شرب زيدٍ الظريفِ أو الظريفُ».

ومن اتباعِهِ المحل قولُهُ:

حتى تهجرَ في الرَّواحِ وَهَاجَها طلبَ المعقبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ[2]

فرفع «المظلوم» لكونِهِ نعتاً لـ«المعقب» على المحل. وإذا أضيف إلى

الشجري ١: ١٤٢ والخزانة ١: ٢٥٥ وابن يعيش ٦: ١٠٦ والتصريح ٢: ٣٧٠ وسيبويه ١: ١٠ ويروي نفي الدنانير.

(١) سورة الحج الآية ٢٧ .

(٢) البيت للبيد. وهو في ديوانه ١٢٨ والأشموني ٢: ٢٩٠ والعيني ٣: ٣١٥ والشجري ١: ٢٨١ والخزانة ١: ٣٣٤ وابن يعيش ٢: ٢٤ والدرر ٢: ٢٠٢.

المفعول فهو مجرور لفظاً، منصوب محلاً، فيجوز ـ أيضاً ـ في تابعه مراعاة اللفظ والمحل، ومن مراعاة المحل قولُهُ:

قــد كُنتُ دَايَنْتُ بها حَسَّانـا مَخَـافَةَ الإفـلاسِ واللَّيَّانَا[1]

فـ «اللیانا» معطوف على محل الإفلاس.

* * *

أعمال اسم الفاعل

كَفِعْلِهِ ٱسْمُ فَـاعِـلٍ فِي ٱلْعَمَـلِ إنْ كَـانَ عَنْ مُضِيِّـهِ بِمَعْـزِلِ

لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون مقروناً بأل أو مجرداً.

فإن كان مجرداً عمل عمل فعلِهِ، من الرفع، والنصب إن كان مستقبلاً أو حالاً، نحو «هذا ضارب زيداً ـ الآن، أو غداً». وإنما عمل لجريانِهِ على الفعل الذي هو بمعناهُ وهو المضارع، ومعنى جريانِهِ عليهِ أنهُ موافق لهُ في الحركات والسكنات، كموافقة «ضارب» لـ «يضرِب» فهو مشبهٌ للفعل الذي هو بمعناهُ لفظاً ومعنىً.

فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل، لعدم جريانِهِ على الفعل الذي هو بمعناهُ فهو مشبهٌ لهُ معنىً لا لفظاً، فلا تقول: «هذا ضارب زيداً أمس» بل يجب إضافتُهُ، فتقول: «هذا ضارب زيدٍ أمس» وأجاز الكسائي إعمالَهُ، وجعل منهُ قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[2] فـ «ذراعيهِ»

---

(١) لرؤبة بن العجاج، ونسبه العيني إلى زياد العنبري، وكذا نسبة ابن يعيش وهو في ملحقات ديوان رؤبة ١٨٧ والعيني ٣: ٥٢٠ وابن يعيش ٦: ٦٥ وسيبويه ١: ٩٨ والأشموني ٢: ٢٩١ والدرر ٢: ٢٠٣.

(٢) سورة الكهف الآية ١٨.

منصوب «بباسط» وهو ماض، وخرجهُ غيرهُ على أنهُ حكاية حال ماضية.

وَوَلِيَ آسْتِفْهَاماً، آوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْياً، آوْ جَا صِفَةً، أَوْ مُسْنَدَا

أشار بهذا البيت إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلاَّ إذا اعتمد على شيءٍ قبلَهُ، كأنْ يقع بعد الاستفهام، نحو: «أضارب زيدٌ عمراً؟» أو حرف نداءٍ، نحو «يا طالعاً جبلاً» أو النفي نحو «ما ضارب زيدٌ عمراً» أو يقع نعتاً نحو «مررت برجل ضارب زيداً» أو حالاً نحو «جاءَ زيدٌ راكباً فرساً». ويشمل هذين النوعين قولُهُ «أو جاءَ صفةً» وقولُهُ «أو مسنداً» معناهُ أنهُ يعمل إذا وقع خبراً، وهذا يشمل خبر المبتدأ، نحو «زيدٌ ضارب عمراً» وخبر ناسخِهِ أو مفعولُهُ نحو «كان زيدٌ ضارباً عمراً، وإن زيداً ضارب عمراً، وظننت زيداً ضارباً عمراً، وأعلمت زيداً عمراً ضارباً بكراً».

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ فَيَسْتَحِقُّ ٱلْعَمَلَ ٱلَّذِي وُصِفْ

وقد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدَّر فيعمل عمل فعلِهِ، كما لو اعتمد على مذكور، ومنهُ قولُهُ:

وَكَمْ مَالىءٍ عينيهِ مِن شيءِ غَيرِهِ إذا رَاحَ نَحوَ الجمرةِ البيضُ كالدمى(١)

فـ «عينيهِ» منصوب بـ «مالىءٍ» و «مالىءٍ» صفة لموصوف محذوف تقديرهُ: «وكم شخص مالىءٍ» ومثلُهُ قولُهُ:

كَناطِحٍ صَخْرَةً يوماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَه الوَعِلُ(٢)

التقدير: كوعلٍ ناطح صخرة.

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، وهو في العيني ٣: ٥٣١.
(٢) البيت للأعشى. وهو في ديوانه ٤٦ والأشموني ٢: ٢٩٥ والعيني ٣: ٥٢٩ وشرح شذور الذهب (الشاهد ٢٠٥).

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي ٱلْمُضِي ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ٱرْتُضِي

إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف واللام عمل: ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً، لوقوعه حينئذٍ موقع الفعل، إذ حق الصلة أن تكون جملة، فتقول: «هذا الضارب زيداً ـ الآن، أو غداً، أو أمس».

هذا هو المشهور من قول النحويين، وزعم جماعة من النحويين ـ منهم الرماني ـ أنهُ إذا وقع صلة لأَل لا يعمل إلَّا ماضياً ولا يعمل مستقبلاً ولا حالاً. وزعم بعضهم أنهُ لا يعمل مطلقاً، وأن المنصوب بعدهُ منصوب بإضمار فعل، والعجب أن هذين المذهبين ذكرهما المصنف في التسهيل، وزعم ابنُهُ بدر الدين في شرحِهِ أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للألف واللام عمل: ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً باتفاق، وقال بعد هذا أيضاً: ارتضى جميع النحويين إعمالَهُ، يعني إذا كان صلة لأل.

فَعَّالٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُوْلُ ... ـ في كَثْرَةٍ ـ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيْلُ

فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

يصاغ للكثرة فعال، ومفعال، وفعول، وفعيل، وفَعِل، فيعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل، وإعمال الثلاثة الأول أكثر من إعمال فعيل وفَعِل، وإعمال فعيل أكثر من إعمال فعل. فمن إعمال فعَّال ما سمعهُ سيبويه من قول بعضهم: «أما العسل فأنا شراب». وقول الشاعر:

أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إليها جِلاَلَها ... وَلَيسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلاَ(١)

فـ «العسل» منصوب بـ «شراب» و «جلالها» منصوب بـ «لباس». ومن

---

(١) البيت للقلاخ بن حزن. وهو في الأشموني ٢: ٢٩٦ والعيني ٣: ٥٣٥ وشرح شذور الذهب ٣٩٢ وسيبويه ١: ٥٧ وابن يعيش ٦: ٧.

إعمال مفعال قول بعض العرب: «إنهُ لمنحار بوائكها» فـ «بوائكها» منصوب بمنحار. ومن إعمال فعول قول الشاعر:

عَشِيَّةَ سُعْدَى لو تراءتْ لراهبٍ بِدُومة تَجْـر دُونَـهُ وَحَجيـجُ
قَلَى دِينَهُ واهْتَاجَ للشَّوقِ أنها عَلَى الشَّوقِ إخوانَ العَزاءِ هَيُوجُ(1)

فـ «إخوان» منصوب بـ «هيوج». ومن إعمال فعيل قول بعض العرب: «إن الله سميعٌ دعاءَ من دعاهُ» فـ «دعاءَ» منصوب بـ «سميع». ومن إعمال فَعِل ما أنشدهُ سيبويه:

حَـذِرٌ أُمـوراً لا تضيـر وآمِنٌ مَا لَيسَ مُنْجِيه من الأقْدَارِ(2)

وقولُهُ:

أَتَـانِي أَنَّهُمْ مَـزِقُـونَ عِـرْضِي جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَديدُ(3)

فـ «أموراً» منصوب بـ «حذر» و «عرضي» منصوب بـ «مزق».

وَمَـا سِـوَى ٱلْمُفْـرَدِ مِثْلَهُ جُعِـلْ فِي ٱلْحُكْمُ وَٱلشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

ما سوى المفرد وهو المثنى أو المجموع، نحو «الضاربين، والضاربتين، والضاربين، والضراب، والضوارب، والضاربات» حكمهما حكم المفرد في العمل وسائر ما تقدَّم ذكرُهُ من الشروط، فتقول: «هذان الضاربان زيداً، وهؤلاءِ القاتلون بكراً» وكذلك الباقي، ومنهُ قولُهُ:

(1) البيتان للراعي، كما في اللسان (هيج) والعيني ٣: ٥٣٧. وذكر سيبويه (١: ٥٦) البيت الثاني ونسبه لأبي ذؤيب الهذلي، ولم أجده في «ديوان الهذليين» ولا في «شرح أشعار الهذليين». وانظر الأشموني ٢: ٢٩٧.

(2) قاله أبو يحيى اللاحقي. وهو في سيبويه ١: ٥٨ والخزانة ٣: ٤٥٦ والعيني ٣: ١٠٧ والأشموني ٢: ٢٩٨ وابن يعيش ٦: ٧١ والجمل ١٥٥ والشجري ٢: ٥٤٣ ويروي: «أموراً لا تطير».

(3) البيت لزيد الخيل. وهو في شرح شذور الذهب ٥٠٧ والمقرب ٢٤.

أَوَالِفاً مَكَّةَ من وُرْقِ الْحَمِي[1]

أصلُه الحمام، وقولُهُ:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهـم في قَـومِـهِم غُفـرٌ ذَنْبَهُمُ غيـرُ فخرْ[2]

* * *

وَٱنْصِبْ بِذِي ٱلإِعْمَالِ تِلْواً وَٱخْفِضِ وَهْـوَ لِنَصْبِ مَـا سِـوَاهُ مُقْتَضِي

يجوز في اسم الفاعل العامل إضافتُهُ إلى ما وليهُ من مفعول، ونصبهُ لهُ، فتقول: «هذا ضارب زيدٍ، وضارب زيداً» فإن كان لهُ مفعولان وأضفتهُ إلى أحدهما وجب نصبهُ الآخر، فتقول: «هذا معطى زيدٍ درهماً، ومعطى درهم زيداً».

وَٱجْرُرْ أَوِ ٱنْصِبْ ٱلَّذِي ٱنْخَفَضْ كَمُبْتَغِي جَـاهٍ وَمَـالاً مَنْ نَـهَضْ

يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة، الجرُّ، والنصب، نحو «هذا ضارب زيدٍ وعمرو وعمراً». فالجرّ مراعاة اللفظ، والنصب على إضمار فعل ـ وهو الصحيح ـ والتقديرُ. «ويضرب عمراً» أو مراعاة لمحل المخفوض، وهو المشهور، وقد روي بالوجهين قولُهُ:

الوَاهِبُ المائةِ الهِجانِ وَعَبْدِها عُوْذاً تُزَجِّي بينها أَطْفَالَها[3]

بنصب «عبد» وجرِهِ، وقال الآخر:

---

(1) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٥٩ وسيبويه ١: ٨ و ٥٦ والعيني ٣: ٥٥٤ واللسان (حمم) والأشموني ١: ٢٩٩ و٣: ١٨٣ وابن يعيش ٦: ٧٤.

(2) البيت لطرفة بن العبد. وهو في ديوانه ٦٨ والأشموني ٢: ٢٩٩ والخزانة ٣: ٣٦٤ والعيني ٣: ٥٤٨ والدرر ٢: ١٣١ وابن يعيش ٦: ٧٤ وسيبويه ١: ٥٨ برواية «غير فَجُر»وهي رواية الأصل.

(3) البيت للأعشى. وهو في ديوانه ٢٥ والخزانة ٢: ١٨١ وسيبويه ١: ٩٤.

هَلْ أَنتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَو عَبْدَ رَبٍّ أَخا عَوْنِ بنِ مِخْراقِ[1]

بنصب «عبد» عطفاً على محل «دينار» أو على إضمار فعل، التقدير: «أو تبعث عبد رب».

وَكُـلُّ مَا قُـرِّرَ لإِسْمِ فَـاعِـلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِـلاَ تَفَاضُـلِ
فَهـوَ كَفِعْلٍ صِيـغَ لِلْمَفْعُـولِ فِي مَعْنَـاهُ كَـالْمُعْـطَى كَفَـافـاً يَكْتَفي

جميع ما تقدم في اسم الفاعل ـ من أنهُ إن كان مجرّداً عمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، بشرط الاعتماد، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً ـ يثبت لاسم المفعول، فتقول: «أمضروب الزيدان ـ الآن، أو غداً» أو «جاء المضروب أبوهما ـ الآن، أو غداً، أو أمس». وحكمه في المعنى والعمل حكم الفعل المبني للمفعول، فيرفع المفعول كما يرفعه فعله، فكما تقول: «ضرب الزيدان» تقولُ: «أمضروب الزيدان». وإن كان لهُ مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر، نحو: «المعطى كفافاً يكتفي» فالمفعول الأوّل ضمير مستتر عائد على الألف واللام، وهو مرفوع لقيامِهِ مقام الفاعل و «كفافاً» المفعول الثاني.

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى آسْمٍ مُـرْتَفِعْ مَعْنًى كَـ « مَحْمُودُ ٱلْمَقَاصِدِ ٱلْوَرِعْ »

يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى ما كان مرفوعاً بِهِ، فتقول في قولك: «زيد مضروب عبدُهُ»: «زيد مضروب العبد» فتضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعاً بهِ، ومثلهُ «الورع محمود المقاصد» والأصل: «الورع محمود مقاصدُهُ» ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل، فلا تقول: «مررت برجل ضارب الاب زيداً» تريد «ضارب أبوهُ زيداً».

---

(١) هذا البيت من الخمسين، وقيل إنه مصنوع، ونسب إلى جرير وإلى تأبط شراً وهو في سيبويه ١ : ٨٧ والعيني ٣ : ٥٦٣ والخزانة ٣ : ٤٧٦ والدرر ٢ : ٢٠٤ والجمل ٩٩.

أبنية المصادر

فَعْــلٌ قِيَــاسُ مَصْــدَرِ ٱلْمُعَــدَّى مِــنْ ذِي ثَــلاَثَــةٍ كَــرَدَّ ردَّا

الفعل الثلاثي المتعدي يجيءُ مصدرُهُ على «فَعْل» قياساً مطرداً، نص على ذلك سيبويه في موضع، فتقول «رد ردّاً، وضرب ضرباً، وفهم فهماً»، وزعم بعضهم أنهُ لا ينقاس، وهو غير سديد.

وَفَــعِــلَ آلــلاَّزِمُ بــابُــهُ فَـعَــلْ كَــفَــرَحٍ وَكَـجَــوٍى ، وَكَــشَـلَلْ

أي: يجيءُ مصدر فَعِل اللازم على فَعَل قياساً، كفرح فرحاً، وجوي جوى، وشلَّت يدُهُ شللاً.

وَفَـعَــلَ آلــلاَّزِمُ مِـثْــلَ قَـعَـدَا لَــهُ فُــعُــوُلٌ بِــآطِّــرَادٍ كَـغَـدَا
مَـا لَم يَكُنْ مُسْتَوْجِبنـا : فِعَـالاَ أَوْ فَعَــلاَنــاً ـ فَــآدْرِ ـ أَوْ فُعَــالاَ
فَــأَوَّلٌ لِــذِي إمتِـنَــاعٍ كَــأَبَى وَآلـثَّــانِ لِلَّذِي آقْتَضَى تَـقَـلُّبَــا
لِلدَّافُعَــالُ أَوْ لِصَـوْتٍ ، وَشَمَــلْ سَيْـراً وَصَـوْتـاً آلْفَعيـلُ كَصَهَــلْ

يأتي مصدر فعل اللازم على فعول قياساً، فتقول: «قعد قعوداً، وغدا غدوّاً، وبكر بكوراً». وأشار بقولِهِ: «ما لم يكن مستوجباً ـ إلى آخرِهِ» إلى أنهُ إنما يأتي مصدرُهُ على فعول، إذا لم يستحق أن يكون مصدرهُ على: فعال، أو فعلان، أو فعال.

فالذي استحق أن يكون مصدرُهُ على فعال، هو: كل فعل دل على امتناع، كأبى إباءً، ونفر نفاراً، وشرد شراداً. وهذا هو المراد بقولِهِ: «فأول لذي امتناع».

والذي استحق أن يكون مصدرُهُ على فعلان هو: كل فعل دلَّ على تقلب، نحو «طاف طوفاناً، وجال جولاناً، ونزا نزواناً»، وهذا معنى قولِهِ: «والثانِ للذي اقتضى تقلباً».

والذي استحق أن يكون مصدرُهُ على فعال، هو كل فعل دلَّ على داءٍ، أو صوت، فمثال الأول: سعل سعالاً، وزكم زكاماً، ومشى بطْنُهُ مشاء. ومثال الثاني: «نعب الغراب نعاباً، ونعق الراعي نعاقاً، وازت القدر ازازاً». وهذا هو المقصود بقولِهِ: «للدا فعال أو لصوت».

وأشار بقولِهِ: «وشمل سيراً وصوتاً الفعيل» إلى أن فعيلاً يأتي مصدراً لما دل على سير، ولما دل على صوت، فمثال الأول: ذمل ذميلاً، ورحل رحيلاً. ومثال الثاني: نعب نعيباً، ونعق نعيقاً، وازت القدر أزيزاً، وصهلت الخيل صهيلاً.

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلا ... كَسَهُلَ ٱلأَمْرُ، وَزَيْدٌ جَزُلا

إذا كان الفعل على **فعُل** ـ ولا يكون إلّا لازماً ـ يكون مصدرُهُ على فعولة، أو على فعالة. فمثال الأول: سهل سهولة، وصعب صعوبة، وعذب عذوبة. ومثال الثاني: جزل جزالة، وفصح فصاحة، وضخم ضخامة.

وَمَا أَتَى مُخَالِفاً لِمَا مَضَى ... فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَى

يعني أن ما سبق ذكرُهُ في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي، وما ورد على خلاف ذلك، فليس بمقيس، بل يقتصر فيهِ على

السماع، نحو: سخط سخطاً، ورَضِيَ رِضاً، وذهب ذهاباً، وَشَكَر شُكْراً، وعَظُمَ عَظَمَةً.

وَغَـيْـرُ ذِي ثَـلاثَـةٍ مَـقِـيسُ ... مَـصْـدَرُهُ كَـقُـدِّسَ آلـتَّـقْـدِيْسُ
وَزَكِّـهِ تَـزْكِـيَـةً وَأَجْـمِـلا ... إِجْمَـالَ مَنْ تَـجَـمُّـلاً تَـجَـمَّـلا
وَٱسْتَعِـذِ ٱسْتَعَـاذَةً، ثُـمَّ أَقِـمْ ... إِقَـامَـةً وَغَـالِبـاً ذَا ٱلتَّـا لَـزِمْ
وَمَـا يَلِي ٱلآخِـرَ مُـدَّ وَٱفْتَحَـا ... مَـعْ كَسْرِ تِلْوِ ٱلثَّـانِ مِمَّا ٱفْتُتِحَـا
بِهَمْزِ وَصْلٍ كَٱصْطَفَى، وَضُمَّ، مَا ... يَـرْبُـعُ فِي أَمْثَـالِ قَـدْ تَلَمْلَمَـا

ذكر في هذه الأبيات مصادر غير الثلاثي وهي مقسة كلها.

فما كان على وزن فعَّل، فإما أن يكون صحيحاً أو معتلاً، فإن كان صحيحاً فمصدرُهُ على تفعيل، نحو «قدَّس تقديساً» ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ **وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً** ﴾[1] ويأتي أيضاً على وزن فِعَّال، كقولِهِ تعالى: ﴿ **وَكَذَّبُوا بِآيَاتِينا كِذَّاباً** ﴾[2] وعلى فعال ـ بتخفيف العين ـ وقد قريءَ «وكذبوا بآياتنا كذاباً» بتخفيف الذال. وإن كان معتلاً فمصدرُهُ كذلك، لكن تحذف ياءُ التفعيل، ويعوّض عنها التاءُ، فيصير مصدرهُ على تفعلة، نحو «زَكَّى تزكيةً» وندر مجيئهُ على تفعيل كقولِهِ:

بَـاتَتْ تُنَـزِّي دَلْـوهـا تَنْـزِيًـا ... كمـا تُنَـزِّي شَهْلة صَبِيًّا[3]

وإن كان مهموزاً ـ ولم يذكرُهُ المصنف هنا ـ فمصدرهُ على تفعيل، وعلى تفعلة، نحو: «خطأ تخطيئاً وتخطئة وجزأ تجزيئاً وتجزئة ونبأ تنبيئاً وتنبئة».

وإن كان على «أفعل» فقياس مصدرِهِ على إفعال، نحو: «أكرم إكراماً،

---

(١) سورة النساء الآية ١٦٤.

(٢) سورة النبأ الآية ٢٨.

(٣) من الرجز، ولا يعلم قائله، وهو في اللسان (شهل ونزى) «والأشموني ٢: ٣٠٧ والعيني ٣: ٥٧١ وابن يعيش ٦: ٥٨ والتصريح ٢: ٣٠٧.

وأجمل إجمالاً، وأعطى إعطاء». هذا إذ لم يكن معتل العين، فإن كان معتل العين نقلت حركة عينِهِ إلى فاءِ الكلمة، وحذفت، وعوّض عنها تاءُ التأنيث غالباً، نحو: «أقام إقامة»، والأصل إقواماً، فنقلت حركة الواو إلى القاف وحذفت وعوّض عنها تاءُ التأنيث فصار إقامة.

وهذا هو المراد بقولِهِ: «ثم أقم إقامة» وأشار بقولِهِ: «وغالباً ذا التا لزم» إلى ما ذكرناهُ من أن تعويض التاءِ غالب، وقد جاءَ حذفها، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾[1].

وإن كان على وزن تَفَعَّل، فقياس مصدرِهِ على تفعُّل - بضم العين - نحو: «تجمل تجملاً، وتعلم تعلماً، وتكرم تكرماً».

وإن كان في أولِهِ همزة وصل كسر ثالثُهُ، وزيد ألف قبل آخرِهِ، سواء كان على وزن انفعل، أو افتعل أو استفعل، نحو: «انطلق انطلاقاً، واصطفى اصطفاءً، واستخرج استخراجاً». وهذا معنى قولِهِ «وما يلي الآخر مُدَّ وافتحا».

فإن كان استفعل معتل العين نقلت حركة عينِهِ إلى وفاءِ الكلمة، وحذفت وعوّض عنها تاءُ التأنيث لزوماً، نحو: «استعاذ استعاذة» والأصل: استعواذاً، فنقلت حركة الواو إلى العين - وهي فاءُ الكلمة - ثم حذفت وعوّض عنها التاءُ، فصار استعاذة، وهذا معنى قولِهِ: «واستعذ استعاذةً».

ومعنى قولِهِ: «وضم ما يربع في أمثال قد تلملما» أن ما كان على وزن تفعلل فإن مصدرهُ يكون على تفعلل - بضم رابعِهِ - نحو «تلملم تلملماً، وتدحرج تدحرجاً».

* * *

(١) سورة الأنبياء الآية ٧٣ .

فِـعْـلاَلٌ أَوْ فَـعْـلَلَةٌ لِفَعْلَلاَ وَٱجْعَـلْ مَقِيسـاً ثَـانِيـاً لاَ أَوَّلاَ

يأتي مصدر فعلل على فِعلال: كدحرج دحراجاً، وسرهف سرهافاً؛ وعلى فعللة، وهو المقيس فيهِ، نحو «دحرج دحرجة، وبهرج بهرجة، وسرهف سرهفةً».

لِفَاعَلَ ٱلْـفِعَـالُ وَٱلْمُـفَـاعَـلَةْ وَغَيْـرُ مَا مَـرَّ ٱلسَّمَـاعُ عَـادَلَـهْ

كل فعل على وزن فاعل فمصدرُهُ الفعال والمفاعلة، نحو «ضارب ضراباً ومضاربة، وقاتل قتالاً ومقاتلة، وخاصم خصاماً ومخاصمة.

وأشار بقولِهِ: «وغير ما مرَّ» إلى أن ما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما مر يحفظ ولا يقاس عليه. ومعنى قولِهِ: «عادلهُ» أي كان السماع لهُ عديلاً، فلا يقدم عليهِ إلاَّ بتثبت، كقولهم ـ في مصدر فعَّل المعتل ـ تفعيلاً نحو:

باتت تنزي دلوها تنزيّاً

والقياس تنزية، وقولهم في مصدر: حوقل حيقالاً، وقياسُهُ حوقلةً، نحو، دحرج دحرجةً، ومن ورود حيقال قولُهُ:

يَا قَومِ قَد حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ وشر حِيقَالِ الرِّجالِ المَوْتُ (١)

وقولهم ـ في مصدر تفعل ـ تِفِعَّالاً، نحو «تملق تملاقاً»، والقياس: تفعل تفعلاً نحو: تملق تملقاً.

وَفَـعْـلَةٌ لِـمَـرَّةٍ كَـجَـلْسَـةْ وَفِـعْـلَةٌ لِـهَـيْئَـةٍ كَـجِـلْسَـةْ

---

(١) البيت من الرجز، وينسب إلى رؤبة. وهو في ملحقات ديوانه ١٧٠ والعيني ٣: ٥٧٣ وابن يعيش ٧: ١٥٥ وأمالي الغالي ١: ٢٠ والمقتضب ٢: ٩٦ والمحتسب ٢: ٣٥٨.

إذا أريد بيان مرة من مصدر الفعل الثلاثي قيل فَعلة ـ بفتح الفاءِ ـ نحو ضربتُهُ ضَرْبَة، وقتلتُهُ قَتْلَةً.

هذا إذا لم يبنَ المصدر على تاءِ التأنيث، فإن بني عليها وصف بما يدل على الوحدة، نحو: نعمة، ورحمة، فإذا أريد المرّة وصف بواحدة. وإن أريد بيان الهيئة منهُ قيل فعلة ـ بكسر الفاءِ ـ نحو: جلس جلسة حسنة، وقعد قعدة، ومات ميتة.

فِي غَيْرِ ذِي ٱلثَّلَاثِ بِـٱلتَّا ٱلْمَـرَّةْ وَشَـذَّ فِيـهِ هَيْئَـةٌ كَـالْـخِمْـرَةْ

إذا أريد بيان المرة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرف، زيد على المصدر تاءُ التأنيث، نحو «أكرمته إكرامة، ودحرجتهُ دحراجةً». وشد بناءُ فعلة للهيئة من غير الثلاثي، كقولهم: هي حسنة الخمرة، فبنوا فعلة من الخمر (اختمرا)، وهو حسن العمة، فبنو فعلة من تعمَّم.

أبنية أسماءِ الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة بها

كَفَاعِلٍ صُغِ اسمَ فاعـلٍ: إذا مِنْ ذي ثَـلاثـة يـكـون كَـغَـذا

إذا أريد بناءُ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جيءَ بِهِ على مثال «فاعل». وذلك مقيس في كل فعل كان على وزن فعل ـ بفتح العين ـ متعدياً كان أو لازماً نحو: «ضرب فهو ضارب، وذاهب فهو ذاهب، وغذا فهو غاذ». فإن كان الفعل على وزن فعل ـ بكسر العين ـ فإما أن يكون متعدّياً، أو لازماً، فإن كان متعدّياً فقياسُهُ أيضاً أن يأتي اسم فاعِلِهِ على فاعل، نحو: ركب فهو راكب، وعلم فهو عالم. وإن كان لازماً، أو كان الثلاثي على فَعُلَ ـ بضم

العين ـ فلا يقال في اسم الفاعل منهما فاعل إلا سماعاً، وهذا هو المراد بقولِهِ:

وَهْـوَ قَلْيْـلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَـعِـلْ غَيْـرَ مُعَـدًّى، بَـلْ قِيَـاسُـهُ فَعِـلْ
وَأَفْعَـلٌ، فَعْلاَنُ، نَحْـوُ أَشِـرِ وَنَحْـوُ صَدْيَـانَ، وَنَحْـوُ ٱلأَجْهَـرِ

أي: إتيان إسم الفاعل على فاعل قليل في فعل ـ بضم العين ـ كقولهم: حَمُض فهو حامض، وفي فعل ـ بكسر العين ـ غير متعدّ نحو: أَمِنَ فهو آمن، وسَلِمَ فهو سالم، وَعَقِرَت المرأة فهي عَاقِر. بل قياس اسم الفاعل المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فَعِل ـ بكسر العين ـ نحو: نَضِر فهو نَضِرٌ وبطر فهو بطر، وأشر فهو أشر. وعلى فعلان، نحو: «عطش فهو عطشان، وصدي فهو صديان» أو على أفعل، نحو «سود فهو أسود، وجهر فهو أجهر».

وَفَعْـلٌ اَوْلَى، وَفَـعِيـلٌ بِـفَعُـلْ كَٱلضَّخْمِ وَٱلْجَمِيْلِ، وَٱلْفِعْلُ جَمُلْ
وَأَفْـعَـلٌ فِـيـهِ قَـلِيْـلٌ وَفَـعَـلْ وَبِسِـوَى ٱلْفَاعِـلِ قَدْ يَغْنَى فَعَـلْ

إذا كان الفعل على وزن فَعُل ـ بضم العين ـ كثر مجيءُ اسم الفاعل منه على وزن فَعْل، «كضخُم فهو ضَخْم، وشَهُم فهو شَهْم». وعلى فعيل نحو: «جَمُل فهو جميل، وشرُف فهو شريف». ويقل مجيءُ اسم الفاعل على أفعل نحو «خطب فهو أخطب» وعلى فعَل نحو: «بطل فهو بطل».

وتقدَّم أن قياس اسم الفاعل من فعل المفتوح العين أن يكون على فاعل. وقد يأتي اسم الفاعل منهُ على غير فاعل قليلاً، نحو: طاب فهو طيب، وشاخ فهو شيخ، وشاب فهو أشيب، وهذا معنى قولِهِ «وبسوى الفاعل قد يغنى فعل».

وَزِنَةُ ٱلْمُضَارِعِ ٱسْمُ فَاعِلِ   مِنْ غَيْرِ ذِي ٱلثَّلَاثِ كَٱلْمُوَاصِلِ
مَعَ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيرِ مُطْلَقاً   وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا
وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ   صَارَ ٱسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ ٱلْمُنْتَظَرْ

يقول: زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منهُ بعد زيادة الميم في أوّلِهِ مضمومة، ويكسر ما قبل آخرِهِ مطلقاً، أي سواء كان مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً، فتقول: «قاتَلَ يُقاتِلُ فهو مُقاتِل، وَدَحْرَجَ يُدَحْرِجُ فهو مُدَحْرِجٌ، وَوَاصَلَ يُوَاصِلُ فهو مُوَاصِل، وَتَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ فهو متدحَرِج، وَتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ فهو مُتَعَلِّم».

فإن أردت بناءَ اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت بهِ على زنة اسم الفاعل، ولكن تفتح منهُ ما كان مكسوراً ـ وهو ما قبل الآخر ـ نحو: مُضَارَبٌ، ومُقَاتَلْ، ومُنْتَظَر.

وَفِي ٱسْمِ مَفْعُولِ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱطَّرَدْ   زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ

إذا أريد بناءُ اسم المفعول من الفعل الثلاثي جيءَ بِهِ على زنة « مفعول » قياساً مطرداً نحو: « قصدتُهُ فهو مقصود ، وضربتهُ فهو مَضْروب ، ومررت بِهِ فهو ممرورِ بِهِ » .

* * *

وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلِ   نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ

ينوبُ «فعيل» عن «مفعول» في الدلالة على معناهُ نحو: «مَرَرْتُ برجلٍ جريح، وامرأة جريح، وبفتاة كحيل، وفتى كحيل، وبامرأة قتيل، ورجل قتيل». فنابَ جريح وكحيل وقتيل، عن: مجروح ومكحول ومقتول.

ولا ينقاس ذلك في كل شيءٍ، بل يقْتصر فِيه على السماع وهذا معنى قولِهِ: «وناب نفلاً عنهُ ذو فعيل».

وزعم ابن المصنف أن نيابة «فعيل» عن «مفعول» كثيرة. وليست مقيسة بإجماع، وفي دعواهُ الإجماع على ذلك نظر، فقد قال والدهُ في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكرِهِ نيابة «فعيل» عن «مفعول»: وليس مقيساً خلافاً لبعضهم، وقال في شرحِهِ: زعم بعضهم أنهُ مَقِيسٌ في كل فعل ليس لهُ فعيل بمعنى فاعل كجريح، فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم يَنُبْ قياساً كعليم، وقال في باب التذكير والتأنيث: وَصَوْغُ فعيل بمعنى مفعول مع كثرتِهِ غير مقيس، فجزم بأصح القولين كما جزم بِهِ هنا، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف.

وقد يُعْتَذَر عن ابن المصنف بأنهُ ادّعى الإجماع على أن فعيلاً لا ينوب عن مفعول، ويعني نيابة مطلقة، أي في كل فعل، وهو كذلك، بناءً على ما ذكرهُ والدهُ في شرح التسهيل من أن القائل بانقياسِهِ يخصُّهُ بالفعل الذي ليس لهُ فعيل بمعنى فاعل.

ونَبَّهَ المصنف بقولِهِ: نحو «فتاة أو فتى كحيل» على أن فعيلاً بمعنى مفعول يستوي فيهِ المذكر والمؤنث، وستأتي هذه المسألة مبينة في باب التأنيث، إن شاءَ الله تعالى.

وزعم المصنف في التسهيل أن فعيلاً ينوب عن مفعول: في الدلالة على معناهُ، لا في العمل، فعلى هذا لا تقول: «مررت برجل جريح عبدُهُ» فترفع «عبدُهُ» بجريح، وقد صرح غيرُهُ بجواز هذه المسألة.

* * *

الصفة المشبهة بإسم الفاعل

صِفَـةٌ ٱسْتُحَسِـنَ جَـرُّ فَـاعِـلِ مَعْنًى بِهَا ٱلْمُشْبِهَةُ ٱسْمَ ٱلْفَـاعِلِ

قد سبق أن المراد بالصفة: ما دل على معنى وذات، وهذا يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، وافعل التفضيل، والصفة المشبهة.

وذكر المصنف أن علامة الصفة المشبهة استحسان جر فاعلها بها، نحو: «حَسَن الوجهِ، ومنطلق اللسان، وطاهِر القلْبِ» والأصل حَسَنٌ وجههُ، ومنطلق لسانُهُ، وطاهر قلبُهُ، فوجههُ: مرفوع بحسن، ولسانُهُ: مرفوع بمنطلق، وقلبُهُ: مرفوع بطاهر، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات، فلا تقول: «زيدٌ ضارب الأب عمراً» تريد ضارب أبوهُ عمراً، ولا «زيدٌ قائمٌ الأب غداً» تريد زيد قائِم أبوهُ غداً. وقد تقدَّم أن اسم المفعول يجوز إضافتُهُ إلى مرفوعِهِ، فتقول: «زيدٌ مضروب الأب» وهو حينئذٍ جارٍ مجرى الصفة المشبهة.

* * *

وَصَـوْغُهَـا مِنْ لاَزِمٍ لِحَـاضِـرِ كَـطَاهِـرِ ٱلْقَلْبِ جَمِيـلِ ٱلـظَّاهِـرِ

يعني أن الصفة المشبهة لا تصاغ من فعل متعدٍّ، فلا تقول: «زيدٌ قَاتِل الأبِ بكراً» تريد قاتلُ أبوهُ بكراً، بل لا تصاغ إلاَّ من فعل لازم، نحو: «طاهر

القلبِ، وجميل الظاهر» ولا تكون إلَّا للحال، وهو المراد بقولِهِ: «لحاضر» فلا تقول: زيدٌ حسنُ الوَجهِ غداً، أو أمس.

ونَبَّه بقولِهِ: «كطاهر القلب جميل الظاهر» على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين، أحدهما: ما وازن المضارع، نحو: «طاهر القلب» وهذا قليل فيها، والثاني: ما لم يوازنهُ، وهو الكثير، نحو: «جميل الظاهر، وحسن الوجه، وكريم الأب». فإن كانت من غير ثلاثي وجب موازنتها المضارع، نحو: «مُنْطَلِقِ اللِّسانِ».

* * *

وَعَمَـلُ ٱسْمِ فَـاعِـلِ ٱلْمُعَـدَّى لَهَا، عَلَى ٱلْحَدِّ ٱلَّذِي قَدْ حُـدَّا

أي: يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدّي، وهو الرفع، والنصب، نحو «زيدٌ حسنٌ الوَجْه». ففي «حسن» ضمير مرفوع هو الفاعل، و «الوجه» منصوب على التشبيه بالمفعول بِهِ، لأن «حسن» شبه بضارب فعمل عملَهُ، وأشار بقولِهِ: «على الحد الذي قد حدًّا» إل أن الصفة المشبهة تعمل على الحدّ الذي سبق في اسم الفاعل، وهو أنهُ لا بد من اعتمادها، كما أنهُ لا بد من اعتمادِهِ.

* * *

وَسَبْقُ مَـا تَعْمَـلُ فِيـهِ مُجْتَنَـبْ وَكَـوْنُـهُ ذَا سَـبَبَـيَّـةٍ وَجَـبْ

لما كانت الصفة المشبهة فرعاً في العمل عن اسم الفاعل قَصُرَتْ عنهُ، فلم يجز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل، فلا تقول: زيدٌ الوجهَ حسنٌ » كما تقول: « زيدٌ عمراًضاربٌ» ولم تعمل إلاَّ في سببي، نحو: «زيدٌ حسنٌ وجههُ» ولا تعمل في أجنبي، فلا تقول زيدٌ حسنٌ عمراً، واسم

الفاعل يعمل في السببي، والأجنبي، نحو «زيدٌ ضارب غلامَهُ، وضاربٌ عمراً».

* * *

فَٱرْفَعْ بِهَا ، وَٱنْصِبْ ، وَجُرَّ - مع أَلْ وَدُونَ أَلْ - مَصْحُوبَ أَلْ ، وما اتصلْ
بِهَا ، مُضَافاً ، أَوْ مُجَرَّداً ، وَلاَ تَجْرُرْ بِهَا - مَعْ أَلْ - سُماً مِنْ أَلْ خلا
وَمِنْ إضَافَةٍ لِتَاليهَا ، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام نحو «الحسن» أو مجرَّدة عنهما، نحو «حسن» وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة؛

الأوّل: أن يكون المعمول بأَل، نحو: «الحسن الوجه، وحسن الوجه».

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيهِ أَل، نحو: «الحسن وجهِ الأب، وحسن وجهِ الأبِ».

الثالث: أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف نحو: «مَررت بالرجلِ الحسنِ وجههُ، وبرجل حسن وجههُ».

الرابع: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو «مررت بالرجل الحسنِ وجهُ غلامِهِ، وبرجل حسن وجهُ غلامِهِ».

الخامس: أن يكون المعمول مضافاً إلى مجرّد من «أل» دون الإضافة، نحو: الحسنُ وجه أب وحسن وجه أبٍ».

السادس: أن يكون المعمول مجرَّداً من أل والإضافة، نحو «الحسن وجهاً، وحسن وجهاً».

فهذه اثنتا عشرة مسألة، والمعمول في كل واحدة من المسائل المذكورة إما أن يرفع، أو ينصب، أو يجرَّ.

فيتحصل حينئذٍ ست وثلاثون صورة.

وإلى هذا أشار بقولِهِ: «فارفع بهاَ»، أي بالصفة المشبهة، «وانصب، وجر مع أل» أي: إذا كانت الصفة بأل، نحو «الحسن» «ودون أل» أي إذا كانت الصفة بغير أل، نحو «حسن» «مصحوب أل» أي: المعمول المصاحب لأل، نحو: حسن الوجه «وما اتصل بها: مضافاً، أو مجرّداً» أي: والمعمول المتصل بها، أي: بالصفة - إذا كان المعمول مضافاً، أو مجرَّداً من الألف واللام والإضافة، ويدخل تحت قولِهِ «مضافاً» المعمول المضاف إلى ما فيهِ أل، نحو: «وجه الأب» والمضاف إلى ضمير الموصوف، نحو «وجههِ» والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو: «وَجْه غلامِهِ» والمضاف إلى المجرَّد من أل والإضافة، نحو «وجه أب».

وأشار بقولِهِ: «ولا تجرر بها مع أل - إلى آخره» إلى ان هذه المسائل ليست كلها على الجواز، بل يمتنع منها - إذا كانت الصفة بأل - أربع مسائل.

الأولى: جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: الحسن وجههِ.

الثانية: جر المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو: «الحسن وجهِ غلامِهِ».

الثالثة: جر المعمول المضاف إلى المجرّد من أل دون الإضافة، نحو: «الحسن وجهِ أب».

الرابعة: جر المعمول المجرّد من أل والإضافة، نحو: الحسن وجهٍ».

فمعنى كلامِهِ «ولا تجرر بها» أي بالصفة المشبهة، إذا كانت الصفة مع أل، اسماً خلا من أل أو خلا من الإضافة لما فيهِ أل، وذلك كالمسائل الأربع. وما لم يخلُ من ذلك يجوز جرُهُ كما يجوز رفعهُ ونصبهُ، كالحسن الوجه، والحسن وجه الأب، وكما يجوز جر المعمول ونصبهُ ورفعهُ إذا كانت الصفة بغير أل على كل حال.

التعجب

« بافعلَ » انطق بعد « ما » تعجُّبا　　أوْ جِيءْ « بافعِلْ » قبل مجرور ببا
وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كَمَا　　أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ، وَأَصْدِقْ بِهِمَا

التعجب صيغتان: إحداهما «ما أفعلَهُ» والثانية «أَفْعِلْ بِهِ». وإليهما أشار المصنف بالبيت الأول، أي: انطق بأفعل بعد «ما» للتعجب نحو: «ما أحسن زيداً، وما أوفى خليلينا». أو جيء بأَفْعِلْ قبل مجرور بالباءِ، نحو: «أحسن بالزَّيْدَيْنِ، وأصدق بهما».

فما مبتدأٌ، وهي نكرة تامة عند سيبويه. و «أحسن» فعل ماض، فاعلُهُ ضمير مستتر عائد على «ما» و «زيداً» مفعول أحسن، والجملة خبر عن «ما». والتقدير «شيءُ أحسن زيداً» أي جعلهُ حسناً. وكذلك «ما أوفى خليلينا».

وأما أَفْعِلْ ففعل أمر ومعناهُ التعجب، لا الأمر، وفاعلهُ المجرور بالباءِ، والباءُ زائدة. واستدل على فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية لهُ إذا اتصلت بِهِ ياءُ المتكلم، نحو: «ما أفقرني إلى عفو الله» وعلى فعلية «أَفْعِلْ» بدخول نون التوكيد عليهِ في قولِهِ:

ومُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَي صَرِيمَةً　　فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فقرٍ وَأَحْرِيا[1]

---

(١) لا يعلم قائله، وهو في الأشموني ٣: ٢٢١ وشرح شواهد المغني الشاهد رقم ٥٤٧ والدرر ٢: ٩٨ والعيني ٣: ٦٤٥ واللسان مادة «حرى وغضب».

أراد و«أَحْرِيَنْ» بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلها ألفاً في الوقف.

وأشار بقولِهِ: «وتلو أَفْعَلَ» إلى أن تالي «أَفْعَلَ» يُنصَبُ لكونِهِ مفعولاً، نحو «ما أوفى خليلينا».

ثم مَثَّل بقولِهِ: «واصدق بهما» للصيغة الثانية.

وما قدّمناهُ من أن «ما» نكرة تامة هو الصحيح، والجملة التي بعدها خبر عنها، والتقدير: «شيءُ أحسن زيداً» أي جعلهُ حسناً، وذهب الأخفش إلى أنها موصولة والجملة التي بعدها صلتها، والخبر محذوف، والتقدير: «الذي أحسنَ زيداً شيءُ عظيم»، وذهب بعضهم إلى أنها استفهامية، والجملة التي بعدها خبر عنها، والتقدير: «أي شيءٍ أحسن زيداً»؟ وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة، والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: «شيءُ أَحسنَ زيداً عظيم».

* * *

وَحَـذْفُ مَـا مِنْـهُ تَعَجَّبْتَ ٱسْتَبِـحْ   إنْ كَانَ عِنْدَ ٱلْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

يجوز حذف المتعجب منهُ، وهو المنصوب بعد أَفعَلَ والمجرورُ بالباءِ بعد أَفْعِلْ، إذا دل عليهِ دليل، فمثال الأول قولُهُ:

أَرَى أُمَّ عَمْروٍ دَمْعُهَا قَد تَحدَّرا   بُكَاءً على عمروٍ،وما كان أَصْبَرا[1]

التقدير: «وما كان أصبرها» فحذف الضميرِ وهو مفعول أفعل، للدلالة عليهِ بما تقدَّم، ومثال الثاني: قولُهُ تعالى:﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2] التقدير ـ والله أعلم ـ وأبصر بهم، فحذف «بهم» لدلالة ما قبلهُ عليهِ، وقول الشاعر:

(١) البيت لامرىء القيس. وهو في ديوانه، وفي العيني ٣: ٦٨.
(٢) سورة مريم الآية ٣٨.

فَذَلِكَ إنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَها حَمِيداً، وإنْ يَسْتَغْنِ يوماً . فأجدِرِ[1]

أي: فأجدر بِهِ، فحذف المتعجب منهُ بعد «أَفْعِلْ» وإن لم يكن معطوفاً على أَفْعِلْ مثلُهُ، وهو شاذ.

* * *

وَفِي كِلاَ ٱلْفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

لا يتصرف فعلا التعجب، بل يلزم كل منهما طريقةً واحدة، فلا يستعمل من أَفْعَلَ غير الماضي، ولا من أَفْعِلْ غير الأمر، قال المصنف: وهذا مما لا خلاف فيهِ.

وَصُغْهُمَا مِنْ ثَلاَثٍ صُرِّفَا، قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرَ ذِي ٱنْتِفَا
وَغَيْرَ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ وَغَيْرَ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ

يشترط في الفعل الذي يصاغ منهُ فعلا التعجب شروط سبعة:

أحدها: أن يكون ثلاثيّاً فلا يبنيان مما زاد عليهِ، نحو: دَحْرَجَ وانطَلَقَ واسْتَخْرَجَ.

الثاني: أن يكون متصرفاً، فلا يبنيان من فعل غير متصرف، كَنِعْمَ، وبئسَ، وعسى، وليسَ.

الثالث: أن يكون معناهُ قابلاً للمفاضلة، فلا يبنيان من «مات» و«فني» ونحوهما، إذ لا مزية فيها لشيءٍ على شيءٍ.

الرابع: أن يكون تامًّا، واحترز بذلك عن الأفعال الناقصة، نحو: «كان وإخواتها» فلا تقول «ما أكون زيداً قائماً» وأجازهُ الكوفيون.

---

(١) البيت لعروة بن الورد، وهو في ديوانه ٩٣ والعيني ٣: ٦٥٠ والخزانة ١٩٦ والأشموني ٣: ٢٠ والتصريح ٢: ٩٠.

الخامس: أن لا يكون منفيّاً، واحترز بذلك من المنفي لزوماً، نحو: «ما عاج فلان بالدواءِ» أي: ما انتفع بِهِ، أو جوازاً نحو «ضربت زيداً».

السادس: أن لا يكون الوصف منهُ على أَفْعَلَ، واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان: كَسَوِدَ فهو أسود، وحَمِرَ فهو أحمر، والعيوبِ كَحَوِلَ فهو أحول، وعَوِرَ فهو أعور، فلا يقال «ما اسودهُ» ولا «ما أَحْمَرَهُ» ولا ما أحولهُ» ولا «ما أَعورهُ» ولا «أَعْوِرْ بِهِ» ولا «أَحْوِلْ بِهِ».

السابع: أن لا يكون مبنيّاً للمفعول نحو «ضُرِبَ زيدٌ» فلا تقول «ما أَضْرَبَ زيداً» تريد التَّعجب من ضَرْبٍ أوقِعَ بهِ، لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعهُ.

وَأَشْـدِدْ آوْ أَشَـدَّ أَوْ شِبْهَـهُمَـا ... يَخْلُفُ مَـا بعضَ ٱلشُّرُوطِ عَـدِمَا

وَمَصْـدَرُ الْعَـادِمِ ـ بَعْـدُ ـ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْـدَ أَفْعِـلْ جَـرُّهُ بِـآلْبَـا يَجِبْ

يعني أنهُ يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشْدِدْ ونحوِهِ وبأَشَدَّ ونحوِهِ. ويُنصبُ مصدرُ ذلك الفعل العادم للشروط بعد «أَفْعَلَ» مفعولاً، ويجرّ بعد «أَفْعِلْ» بالباءِ، فتقول: «ما أَشدَّ دَحْرَجَتَهُ، واستخراجَهُ» و«أشْدِدْ بدحرجتِهِ، واستخراجِهِ» و«ما أقبح عَوَرَهُ، وَأَقْبِحْ بعورِهِ، وما أشدّ حُمرَتَهُ، وأَشْدِدْ بحمرتِهِ».

* * *

وَبِـالنُّـدُورِ آحْكُمْ لِغَيْـرِ مَـا ذُكِـرْ ... وَلَا تَقِسْ عَلَى آلَّـذِي مِنْـهُ أُثِـرْ

يعني أنهُ إذا ورد بناءُ فعل التعجب من شيءٍ من الأفعال التي سبق أنهُ

لا يبنى منها حكم بندورة ولا يقاس على ما سمع منهُ، كقولهم: «ما أخصرهُ» من «اَخْتُصِرَ» فبنوا أفعَلَ من فعل زائد على ثلاثة أحرف وهو مبني للمفعول، وكقولهم: «ما أَحْمَقَهُ» فبنوا أفعل من فعل الوصف منهُ على أفعَلَ نحو: حَمِقَ فهو أحمق، وقولهم: «ما أعساهُ، وأعسِ بهِ» فبنوا أَفْعَلَ وأَفْعِلْ به من «عسى» وهو فعل غير متصرف.

* * *

وَفِعْلُ هَـذَا آلْبَـابِ لَنْ يُقَـدَّمَـا مَعْمُـولُـهُ وَوَصْلَهُ بِـهِ آلْـزَمـا
وَفَصْلُهُ : بِظَرْفٍ ، أوْ بِحَرْفِ جرّ مُسْتَعْمَلٌ ، وَآلْخُلْفُ فِي ذَاكَ آسْتَقَرّ

لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليهِ، فلا تقول: «زيداً ما أَحْسَنَ» ولا «ما زيداً أحسنَ» ولا «بزيدٍ أَحْسِنْ». ويجب وصلُهُ بعامِلِهِ، فلا يفصل بينهما بأجنبي، فلا تقول في «ما أحسنَ معطيك الدَّرَاهِمَ» «ما أحسنَ الدراهمَ معطيك» ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيرهِ، فلا تقول «ما أحسنَ بزيدٍ مارّاً» تريد «ما أحسنَ مارّاً بزيد» ولا «ما أحسنَ عندك جالساً» تريد «ما أحسنَ جالساً عندك» فإن كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعمولِهِ خلاف، والمشهور جوازُهُ، خلافاً للأخفش والمبرّد وَمَنْ وافقهما. وَنَسَبَ الصَّيْمَرِيُّ المنع إلى سيبويه، ومما ورد فيهِ الفصلُ في النثر قولُ عمرو بن معد يكرب: «لله در بني سُلَيْمٍ ما أحسنَ في الهيجاءِ لقاءَها، وأكرمَ في اللَّزَبَاتِ عطاءَها، وأثبتَ في المكرمات بقاءَها». وقول علي (كرّم الله وجههُ) وقد مَرَّ بعمَّار فمسح التراب عن وجههِ: أعزز عليَّ أبا القيظان أن أراك صريعاً مجندلاً». ومما ورد منهُ في النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم:

وقـال نبيٌّ المسلمينَ: تقدّمـوا وأَحْبِبْ إلينا أن تكونَ المُقَدَّما[1]

وقولُهُ:

خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللُّبِّ أن يُرَى صبوراً، وَلَكِنْ لا سبيلَ إلى الصَّبْرِ[2]

(١) البيت للعباس بن مرداس. وهو في العيني ٣: ٤٥٦ والأشموني ٣: ١٩ والدرر ٢: ١١٩ والهمع ٢: ٩٠.

(٢) لا يعلم قائله. وهو في الأشموني ٣: ٢٤ والهمع ٢: ٩١ والعيني ٣: ٦٦٢ والدرر ٢: ١٢١.

نِعْمَ وَبِئْسَ ، وما جَرَى مَجْرَاهُمَا

نِعْمَ وَبِئْسَ ، رَافِعَانِ ٱسْمَيْنِ فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ
مُقَارِنَيْ «أَلْ» أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كـ «نِعْمَ عُقْبَى ٱلْكُرَمَا»
وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ كـ «نِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهْ»

مذهب جمهور النحويين أن «نِعْمَ، وبئس» فعلان بدليل دخول تاءِ التأنيث الساكنة عليهما، نحو: «نِعْمَتِ المرأة هند، وبِئْسَتِ المرأةُ دعد» وذهب جماعة من الكوفيين ـ منهم الفراءُ ـ إلى أنهما إسمان، واستدلوا بدخول حرف الجرّ عليهما في قول بعضهم «نِعْمَ السَّير على بئسَ العَيْرُ». وقول الآخر: «والله ما هي بنعم الولد، نَصْرُها بكاءُ، وبِرُّهَا سرقة» وخُرِّج على جعل «نعم وبئس» معمولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف، وهو المجرور بالحرف، لا «نعم وبئس» والتقدير: نِعمَ السير على عَيْرٍ مقولٍ فيه بئس العير، . وما هي بولد مقولٍ فيهِ نعم الوَلَدُ، فحذف الموصوف والصفة وأقيم المعمول مقامهما مع بقاءِ «نعم وبئس» على فعليتهما .

وهذان الفعلان لا يتصرفان، فلا يستعمل منهما غير الماضي، ولا بد لهما من مرفوع وهو الفاعل، وهو على ثلاثة أقسام:

الأوَّل: أن يكون محلّى بالألف واللام، نحو «نعم الرجلُ زيد» ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ نِعْمَ المَوْلى ونِعْمَ النَّصِير ﴾[1]واختلف فيهذه اللام، فقال قوم: هي للجنس حقيقةً، فمدَحْتَ الجنسَ كلهُ من أجل زيد، ثم خصصت زيداً بالذكر، فتكون قد مدحتهُ مرتين، وقيل: هي للجنس مجازاً، وكأنك قد جعلت زيداً الجنسَ كلهُ مبالغة، وقيل: هي للعهد.

الثاني: أن يكون مضافاً إلى ما فيهِ «أل» كقولِهِ: «نِعْمَ عقبى الكرما» ومنهُ وقلُهُ تعالى: ﴿ لَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾[2].

الثالث: أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة بعدهُ منصوبة على التمييز، نحو: «نِعْم قوماً معشرُهُ» ففي «نِعْمَ» ضمير مستتر يفسرُهُ «قوماً» و«معشرُهُ» مبتدأ. وزعم بعض أن «معشرُهُ» مرفوع بِنِعْمَ وهو الفاعل، ولا ضمير فيها. وقال بعض هؤلاءِ: إنّ «قوماً» حال، وبعضهم أنهُ تمييز، ومثل: «نِعْمَ قوماً معشرُهُ» قولُهُ تعالى: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾[3] وقول الشاعر:

لَنِعْمَ مَوئلاً المَوْلَى إذا حُذِرَتْ ... بأساءُ ذِي البَغْيِ واستيلاءُ ذي الإِحَنِ[4]

وقول الآخر:

تقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي في عَوْمَرَةْ ... بِئْسَ امرءاً، وإنني بئسَ المَرَةْ[5]

* * *

وَجَمْـعُ تَمْيِيزٍ وَفَـاعِـلٍ ظَهَـرْ ... فِيـهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَـدِ آشْتَهَـرْ

اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في «نِعْمَ»

(١) سورة الأنفال الآية ٤٠ .
(٢) سورة النحل الآية ٣٠ .
(٣) سورة الكهف الآية ٥٠ .
(٤) لا يعلم قائله. وهو في العيني ٤: ٦.
(٥) البيت من الرجز ولا يعلم اسم راجزه. وانظر الأشموني ٣: ٣٢.

وأخواتها، فقال قوم: لا يجوز لك، وهو المنقول عن سيبويه، فلا تقول: «نِعْمَ الرجلُ رجلاً زيد». وذهب قوم إلى الجواز، واستدلوا بقولِهِ:

والتَّغْلَبِيُّونَ بئسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً، وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ(1)

وقوله:

تـزوَّدْ مثلَ زَادِ أبيـكَ فينـا فَنِعْمَ الزادُ زادُ أبيكَ زَادَ(2)

وفَصَّلَ بعضهم، فقال: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: «نِعْمَ الرجلُ فارساً زيد» وإلاَّ فلا، نحو: «نِعْمَ الرجلُ رجلاً زيد».

فإن كان الفاعل مضمراً، جاز الجمع بينهُ وبين التمييز، اتفاقاً، نحو «نِعْمَ رجلاً زيدٌ».

* * *

«وَمَـا» مُمَيِّـزٌ، وَقِيـلَ: فَـاعِـلُ فِي نَحْوِ «نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِلُ»

تقع «ما» بعد «نِعْمَ، وبئْسَ» فتقول: «نِعْمَ ما» أو «نِعِمَّا» و «بئس ما» ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ **إنْ تَبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّاً هِيَ** ﴾(3) وقولُهُ تعالى: ﴿ **بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ** ﴾(4) واختلف في «ما» هذه، فقال قوم هي نكرة منصوبة على التمييز، وفالع «نعم» ضمير مستتر، وقيل: هي الفاعل، وهي اسم معرفة، وهذا مذهب ابن خروف، ونسبهُ إلى سيبويه.

* * *

(1) البيت لجرير. وهو في ديوانه ٣٩٥ والعيني ٤: ٧ والأشموني ٣: ٣٤ والدرر ٢: ١٢ والهمع ٢: ٨٦.

(2) البيت لجرير. وهو في ديوانه ١٣٥ والأشموني ٢: ٢٠٣ والخزانة ٤: ١٠٨ وابن يعيش ٧: ١٣٢ والعيني ٤: ١٣٠.

(3) سورة البقرة الآية ٢٧١. (4) سورة البقرة الآية ٩٠.

وَيُذْكَرُ ٱلْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا أَوْ خَبَرَ ٱسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

يذكر بعد «نعم وبئس» وفاعلها اسم مرفوع، هو المخصوص بالمدح أو الذم، وعلامتهُ أن يصلح لجعلِهِ مبتدأ، وجَعْلِ الفعل والفاعل خبراً عنهُ، نحو: «نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، ونعم غلام القوم زيد، وبئس غلام القوم عمرو، ونعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو». وفي إعرابِهِ وجهان مشهوران:

أحدهما: أنهُ مبتدأ، والجملة قبلُهُ خبر عنهُ.

والثاني: أنهُ خبر مبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير «هو زيد، وهو عمرو» أي: الممدوح زيد، والمذموم عمرو.

ومنع بعضهم الوجه الثاني، وأوجب الأول.

وقيل: هو مبتدأ خبرهُ محذوف والتقدير «زيد الممدوح».

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى «كَٱلْعِلْمُ نِعْمَ ٱلْمُقْتَنَى وَٱلْمُقْتَفَى»

إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكرِهِ آخراً، كقولِهِ تعالى في أيوب عليهِ السلام: ﴿**إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ**﴾(١) أي نِعْمَ العبد أيوب، فحذف المخصوص بالمدح ـ هو أيوب ـ لدلالة ما قبلُهُ عليهِ.

وَٱجْعَلْ كَبِئْسَ «سَاءَ» وَٱجْعَلْ فَعُلَا مِنْ ثَلَاثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلَا

تستعمل «ساءَ» في الذم استعمال «بئس» فلا يكون فاعلها إلّا ما يكون فاعلاً لبئس ـ وهو المحلى بالألف واللام، نحو «ساءَ الرجل زيد» والمضاف

---

(١) سورة ص الآية ٤٤.

إلى ما فيهِ الألف واللام، نحو «ساءَ غلام القوم زيد» والمُضْمَرُ المفسَّر بنكرة بعدهُ، نحو «ساءَ رجلاً زيد» ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ ساءَ مَثَلاً القَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾[1] ـ ويذكر بعدها المخصوص بالذم، كما يذكر بعد «بئس» وإعرابُه كما تقدم.

وأشار بقولِهِ «واجعل فَعُلاَ» إلى أن كل فعل ثلاثي يجوز أن يبنى منهُ فعل على فَعُل لقصد المدح أو الذم، ويعامل معاملة «نعم وبئس» في جميع ما تقدم لهما من الأحكام، فتقول: «شَرُفَ الرجلُ زيد، وَلَؤُم الرجل بكر، وشرُف غلام الرجل زيد، وشرف رجلاً زيد».

ومقتضى هذا الإطلاق أنهُ يجوز في عَلِمَ أن يقال «عَلُمَ الرجلُ زيدٌ» بضم عين الكلمة، وقد مثَّل هو وابنُهُ بهِ. وصرح غيرُهُ أنهُ لا يجوز تحويل «علم، وجهل، وسمع» إلى فَعُل بضم العين، لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتها على كسرة عينها ولم تحوّلها إلى الضم، فلا يجوز لنا تحويلها، بل نبقيها على حالها، كما أبقوها، فنقول: «عَلِمَ الرجلُ زيدٌ وَجَهِلَ الرجلُ عمرو، وسمِعَ بكر».

وَمِثْلُ نِعْمَ «حَبَّذَا» الْفَاعِلُ «ذَا» وَإِنْ تُرِدْ ذَمّاً فَقُلْ «لاَ حَبَّذَا»

يقال في المدح: «حبذا زيد» وفي الذم: «لا حبذا زيدٌ» كقولِهِ:

أَلاَ حَبَّذَا أَهلُ المَلا، غَيرَ أنهُ إذا ذُكِرَتْ ميٌّ فلا حَبَّذَا هِيَا[2]

واختلف في إعرابها، فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات، وابن برهان، وابن خروف ـ وزعم أنهُ مذهب سيبويه ـ وأن من قال عنهُ غيرهُ فقد أخطأ عليه ـ واختارَهُ المصنف، إلى أن «حبَّ» فعل ماض «وذا» فاعلُهُ، وأما

(١) سورة الأعراف الآية ١٧٧ .

(٢) البيت لكنزة أم شملة بن برد المنقري. وقيل: هو لذي الرمة. وهو في الحماسة ١٥٤٢ والعيني ٤: ١٢.

المخصوص فجوز أن يكون مبتدأ، والجملة التي قبلهُ خبرهُ، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير «هو زيد» أي: الممدوح أو المذموم زيدٌ، واختاره المصنف.

وذهب المبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، وابن هشام اللخمي ـ واختارهُ ابن عصفور ـ إلى أن «حبذا» اسم، وهو مبتدأ، والمخصوص خبرُهُ، أو خبر مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر، فركبت «حَبَّ» مع «ذا» وجعلت اسماً واحداً.

وذهب قوم ـ منهم ابن درستويه ـ إلى أن «حبذا» فعل ماض، و «زيد» فاعلُهُ، فركبت «حَبّ» مع «ذا» وجعلت فعلاً، وهذا أضعف المذاهب.

وَأَوْلِ «ذَا» ٱلْمَخْصُوصَ أَيّاً كَانَ، لَا تَعْدِلْ بِذَا، فَهْوَ يُضَاهِي ٱلْمَثَلَا

أي: إذا وقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد «ذا» على أي حال كان، من الإفراد، والتذكير، والتأنيث، والتثنية، والجمع، فلا يغير «ذا» التغيير المخصوص، بل يلزم الإفراد والتذكير وذلك لأنها أشبهت المثل، والمثل لا يغير، فكما تقول: «الصيف ضيعت اللبن» للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ ولا تغيرهُ، تقول: «حبذا زيدُ، وحبذا هند، وحبذا الزيدان، والهندان، والزيدون، والهندات» فلا تخرج «ذا» عن الإفراد والتذكير، ولو أُخرِجَت لقيل «حَبَّذي هند، وحبذان الزيدان، وحبتان الهندان، وحب أولئك الزيدون، أو الهندان».

وَمَا سِوَى «ذَا» ٱرْفَعْ بِحَبَّ، أَوْ فَجُرّ بِٱلْبَا، وَدُونَ «ذَا» ٱنْضِمَامُ ٱلْحَا كَثُرْ

يعني أنهُ إذا وقع بعد «حَبّ» غير «ذا» من الأسماءِ جاز فيهِ وجهان: الرفع بحب نحو «حب زيد» والجرّ بباءِ زائدة، نحو «حَبّ بزيدٍ. وأصل حَبَّ حَبُبَ، ثم ادمت الباءُ في الباءِ فصار حَبّ. ثم إن وقع بعد «حب» ذا وجب

فتح الحاءِ، فتقول: «حبذا» وإن وقع بعدها غير «ذا» جاز ضم الحاءِ، وفتحها، فتقول «حُبَّ زيدٌ» و «حَبَّ زيد» وروى بالوجهين قولُه:

فَقُلْتُ: اقتلوهَا عَنكُمُ بِمِزَاجِها وَحَبَّ بها مَقْتُولَةً حينَ تُقْتَلُ[1]

(١) البيت للأخطل التغلبي، وهو في ديوانه ٤ والخزانة ٤: ١٢٢ والعيني ٤: ٢٦ وابن يعيش ٧: ١٢٩ وشرح شواهد الشافية ١٤.

أفعل التفضيل

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ « أَفْعَلَ » لِلتَّفْضِيلِ ، وَأْبَ ٱللذْ أُبِي

يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها ـ للدلالة على التفضيل ـ وَصْف على وزن «أَفْعَلَ» فتقول: «زيدٌ أفضلُ من عمرٍو، وأكرمُ من خالدٍ». كما تقول: «ما أفضلَ زيداً، وما أكرمَ خالداً». وما امتنع بناءُ فعلِ التعجب منهُ امتنع بناءُ أفعل التفضيل منهُ، فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثة أحرف، كدحرج واستخرج، ولا من فعل غير متصرف، كنِعْمَ وبئس، ولا من فعل لا يقبل المفاضلة، كمات وفني، ولا من فعل ناقص، ككان وأخواتها، ولا من فعل منفي، نحو «ما عاج بالدواءِ، وما ضرب» ولا من فعل يأتي الوصف منهُ على أفعلَ نحو «حَمِرَ، وَعَوِرَ» ولا من فعل مبني للمفعول، نحو «ضُرِبَ، وجُنَّ» وشذَّ منه قولهم: «هو أَخْصَرُ من كذا» فبنوا أفعل التفضيل من «اختصر» وهو زائد على ثلاثة أحرف، ومبني للمفعول، وقالوا: أسودُ من حَلَكِ الغُراب، وأبيضُ من اللبن» فبنوا أفعل التفضيل ـ شذوذاً ـ من فِعْلٍ الوَصْفُ منهُ على أفعل.

* * *

وَمَا بِهِ إلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ ، بِهِ إلَى ٱلتَّفْضِيلِ صِلْ

تقدَّم ـ في باب التعجب ـ أنه يُتَوصَّل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ «أَشَدَّ» ونحوها، وأشار هنا إلى أنه يُتَوَصَّلُ إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل بِهِ في التعجب، فكما تقول: «ما أشدَّ استخراجَهُ» تقول: «هوَ أشدُّ استخراجاً من زيد». وكما تقول «ما أشدَّ حمرتَهُ» تقول «هو أشدُّ حمرةً من زيد». لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد «أَشَدَّ» مفعولاً، وها هنا ينتصب تمييزاً.

* * *

وَأَفْعَــلَ ٱلتَّـفْضِيــلِ صِلْهُ أَبَــدَا تَقْدِيراً، أَوْ لَفْظاً، بِمِنْ إنْ جُرِّدَا

لا يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال: الأوّل: أن يكون مجرداً. الثاني: أن يكون مضافاً. الثالث: أن يكون بالألف واللام.

فإن كان مجرداً فلا بد أن تتصل بِهِ «مِنْ» لفظاً أو تقديراً، جارَّة للمفضل عليهِ، نحو «زيدٌ أفضل من عَمْرٍو، ومررت برجلٍ أفضلَ من عمرو» وقد تحذف «مِنْ» ومجرورها للدلالة عليهما، كقولِهِ تعالى: ﴿ **أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً** ﴾[1] أي: وأعز نفراً منك.

وفهم من كلامِهِ أن أفعل التفضيل إذا كان بـ «أل» أو مضافاً لا تصحبُهُ «من» فلا تقول «زيد الأفضل من عمرو» ولا زيدٌ أفضل الناس من عمرو».

وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أفعل التفضيل خبراً، كالآية الكريمة ونحوها، وهو كثير في القرآن، وقد تحذف منهُ وهو غير خبر كقولِهِ:

دنوتِ وقد خِلناكِ كالبدرِ أَجْمَلَا فَظَلَّ فُؤادِي في هَواكِ مُضَلَّلا[2]

فـ «أجْمَلَ» أفعل تفضيل، وهو منصوب على الحال من التاءِ في «دنوت»

---

(١) سورة الكهف الآية ٣٤.

(٢) لا يعلم قائله، وهو في الأشموني ٣: ٤٦ والعيني ٤: ٥٠ والتصريح ٢: ١٠٣.

وحذفت منهُ «مِن»، والتقدير: دنوت أجملَ من البدر، وقد خلناك كالبدر.

ويلزم أفعل التفضيل المجرَّد الإفراد والتذكير، وكذلك المضاف إلى نكرة، وإلى هذا أشار بقولِهِ:

وَإنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ، أَوْ جُرِّدَا   أُلْزِمَ تَذْكِيراً، وَأَنْ يُوَحَّدَا

فتقول «زيد أفضل من عمرو، وأفضل رجل، وهند أفضل من عمرو، وأفضل امرأة، والزيدان أفضل من عمرو، وأفضل رجلين والهندان أفضل من عمرو، وأفضل من امرأتين، والزيدون أفضل من عمرو، وأفضل رجال، والهندات أفضل من عمرو، وأفضل نساءٍ»، فيكون «أفعل» في هاتين الحالتين مذكراً ومفرداً، ولا يؤنَّث، ولا يثنى، ولا يجمع.

* * *

وَتِلْوُ «أل» طِبْقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ   أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ
هَذَا إذَا نَوَيْتَ مَعْنَى «مِنْ» وَإنْ   لَم تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

إذا كان أفعل التفضيل بـ«أل» لزمت مطابقتُهُ لما قبلَهُ: في الإفراد، والتذكير، وغيرهما، فتقول: «زيدٌ الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضل، أو الفضليات» ولا يجوز عدم مطابقتِهِ لما قبلَهُ، فلا تقول: «الزيدون الأفضل» ولا «الزيدان الأفضل» ولا «هند الأفضل» ولا «الهندان الأفضل» ولا «الهندات الأفضل» ولا يجوز أن تقترن بِهِ «مِنْ» فلا تقول: «زيد الأفضل من عمرو» فأما قولُهُ:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى   وإنما العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ[1]

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس. وهو في ديوانه ١٠٦ والأشموني ٣: ٤٧ وابن يعيش ٣: ٦ والتصريح ٢: ١٠٤ وشرح شواهد المغني (الشاهد ٧٨٢) والخزانة ٣: ٤٨٩.

فيخرَّجُ على زيادة الألف واللام، والأصل: ولست بأَكْثَرَ منهم، أو جَعْلِ «منهم» متعلقاً بمحذوف مجرّدٍ عن الألف واللام، لا بما دخلت عليهِ الألف واللام، والتقدير: «ولست بالأكثر أكثر منهم».

وأشار بقولِهِ «وما لمعرفة أضيف» إلى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، وقصد بِهِ التفضيل، جاز فيهِ وجهان. أحدهما: استعمالُهُ كالمجرَّد فلا يطابق ما قبلُهُ، فتقول: «الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهند أفضل النساءِ، والهندان أفضل النساءِ، والهندات أفضل النساءِ». والثاني: استعمالُهُ كالمقرون بالألف واللام، فتجب مطابقتُهُ لما قبلُهُ، فتقول «الزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلو القوم، وأفاضل القوم، وهند فضلى النساءِ، والهندان فضليا النساءِ، والهندات فضل النساءِ، أو فضليات النساءِ». ولا يتعين الاستعمال الأول، خلافاً لابن السراج، وقد ورد الاستعمالان في القرآن، فمن استعمالِهِ غير مطابق قولُهُ تعالى: ﴿ **وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ** ﴾(1)، ومن استعمالِهِ مطابقاً قولُهُ تعالى: ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا** ﴾(2) وقد اجتمع الاستعمالان في قولِهِ ﷺ: ﴿ **ألا اخبركم بأحبكم إليَّ، وأقربِكُمْ مني منازل يوم القيامة: أحاسنكم أخلاقاً، المُوَطَّأون أكنافاً، الذين يألفون ويؤلفون** ﴾.

فالذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفصح المطابقة، ولهذا عيب على صاحب الفصيح في قولِهِ: «فاخترنا أفصحهن» قالوا: فكان ينبغي أن يأتي بالفصحى فيقول «فصحاهن».

فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة، كقولهم «الناقصُ والأشجُّ أعْدَلاَ بني مروان «أي: عَادِلاَ بني مروان وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم

(1) سورة البقرة الآية ٩٦.
(2) سورة الأنعام الآية ١٢٣.

قصدِهِ أشار المصنف بقولِهِ: «هذا إذا نويت معنى ـ مِنْ ـ البيت» أي: جواز الوجهين ـ أعني المطابقة وعدمها ـ مشروط بما إذا نوي بالإضافة معنى «مِنْ» أي: إذا نوي التفضيل، وأما إذا لم ينوَ ذلك فيلزم أن يكون طبق ما اقترن بِهِ.

قيل: ومن استعمال صيغة أفعل التفضيل لغير التفضيل قولُهُ تعالى: ﴿ وَهُوَ الذِي يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾(١) وقولُهُ تعالى: ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾(٢) أي وهو هين عليهِ، وربكم عالم بكم، وقول الشاعر:

وإنْ مدَّتِ الأيدي إلى الزادِ لم أَكُن   بأعجَلِهِم، إذ أجشعُ القومِ أعجلُ(٣)

أي: لم أكن بِعَجِلِهِمْ، وقولُهُ:

إن الذي سَمَكَ السَّمَاء بني لنا   بيتاً دعائمهُ أعَزُّ وَأَطْوَلُ(٤)

أي: (دعائمُهُ) عزيزة طويلة، وهل ينقاس ذلك أو لا؟ قال المبرد: ينقاس، وقال غيرهُ: لا ينقاس، وهو الصحيح، وذكر صاحب الواضح أن النحويين لا يرون ذلك، وأن أبا عبيدة قال في قولِهِ تعالى: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾(٥) إنه بمعنى هين، وفي بيت الفرزدق ـ وهو الثاني ـ إن المعنى عزيزة طويلة، وإن النحويين ردّوا على أبي عبيدة ذلك، وقالوا: لا حجة في ذلك لهُ.

وَإنْ تَكُنْ بِتِلْوِ «مِنْ» مُسْتَفْهِمَا   فَلَهُمَا كُنْ أَبَداً مُقَدِّمَا
كَمِثْلِ «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ» وَلَدَى   إِخْبَارٍ آلتَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدَا

---

(١) سورة الروم الآية ٢٧.   (٢) سورة الاسراء الآية ٥٤.

(٣) راجع الحاشية رقم (٦) صفحة ٩٩.

(٤) البيت للفرزدق. وهو في ديوانه ٤١٧ والأشموني ٣: ٥١ والعيني ٤: ٤٣ والخزانة ٣:٤٨ وابن يعيش ٦: ٩٧ ومعاهد التنصيص ٢: ٣٧.

(٥) سورة الروم الآية ٢٧.

تقدم أن أفعل التفضيل إذا كان مجرّداً جيءَ بعدهُ «بمِنْ» جارة للمفضَّل عليهِ، نحو «زيدٌ أفضل من عمرو» و «من» ومجرورها معهُ بمنزلة المضاف إليهِ من المضاف، فلا يجوز تقديمهما عليهِ، كما لا يجوز تقديم المضاف إليهِ على المضاف، إلاَّ إذا كان المجرور بها اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام، فإنهُ يجب ـ حينئذٍ ـ تقديم «مِنْ» ومجرورها نحو «ممن أنت خير»؟ ومن أيهم أنت أفضل؟ ومن غلام أيهم أنت أفضل»؟ وقد ورد التقديم شذوذاً في غير الاستفهام، وإليهِ أشار بقولِهِ: «ولدى اخبار التقديم نزراً ورداً». ومن ذلك قولُهُ:

فَقَالَتْ لَنَا: أهلاً وسهلاً، وَزَوَّدَتْ   جَنَى النَّحْلِ، بل مازوَّدَتْ منهُ أَطْيَبُ[1]

التقدير: بل ما زودت أطيب منهُ، وقول ذي الرمة يصف نسوة بالسمن والكسل:

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غيرَ أنَّ سَرِيعَهَا   قَطُوفٌ، وأن لا شيءَ مِنْهُنَّ أكسلُ[2]

التقدير: وأن لا شيء أكسل منهنَّ. وقولُهُ:

إذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يوماً ظعينةً   فَأَسْمَاءُ مِن تلكَ الظعينةِ أملحُ[3]

التقدير: فأسماءُ أملح من تلك الظعينة.

* * *

وَرَفْعُهُ آلظَّاهِرَ نَزْرٌ، وَمَتَى   عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا

---

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٣٢ والأشموني ٣: ٥٢ والعيني ٤: ٤٣ والدرر ٢: ١٣٧ والهمع ٢: ١٠٤.

(٢) البيت لذي الرمة. وهو في ديوانه ٤٦١ والعيني ٤: ٤٤ والأشموني ٣: ٥٢.

(٣) البيت لجرير. وهو في ديوانه ١٠٧ والعيني ٤: ٥٢ والأشموني ٣: ٥٢ والتصريح ٢: ١٠٣.

كَلَنْ تَرَى فِي ٱلنَّاسِ مِنْ رَفِيقِ   أَوْلَى بِهِ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱلصِّدِّيقِ

لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناهُ موقعَهُ، أو لا.

فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناهُ موقعهُ لم يرفع ظاهراً، وإنما يرفع ضميراً مستتراً، نحو: «زيدٌ أفضل من عمرو» ففي «أفضل» ضمير مستتر عائد على «زيد» فلا تقول: «مررت برجل أفضل منهُ أبوهُ» فترفع «أبوهُ» «بأفضل» إلاّ في لغة ضعيفة حكاها سيبويه.

فإن صلح لوقوع فعل بمعناهُ موقعهُ صح أن يرفع ظاهراً قياسياً مطرداً، وذلك في كل موضع وقع فيهِ أفعل بعد نفي أو شبههِ، وكان مرفوعُهُ أجنبيّاً، مفضلاً على نفسهِ باعتبارين، نحو: «ما رأيت رجلاً أَحْسَنَ في عينِهِ الكحلُ منهُ في عين زيد» فـ «الكحل» مرفوع بـ «أحسن» لصحة وقوع فعل بمعناهُ موقعَهُ، نحو: «ما رأيت رجلاً يحسن في عينِهِ الكحل كزيد» ومثلُهُ قولُهُ ﷺ: ﴿ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منهُ في عَشْرِ ذي الحجة﴾ وقول الشاعر، أنشدهُ سيبويه:

مَرَرْتُ على وَادِي السِّباعِ ولا أرى   كوادي السباعِ - حين يظلمُ - وَادِياً
أَقَلَّ بِهِ ركبٌ أتوهُ تَئِيَّةً   وَأَخْوَفَ - إلاَّ ما وقى اللهُ - سَارِيا[1]

فـ «رَكْبٌ» مرفوع بـ «أقلّ» فقول المصنف: «ورفعه الظاهر نذرٌ» إشارة إلى الحالة الأولى، وقولُهُ «ومتى عاقب فعلاً» إشارة إلى الحالة الثانية.

النعت

يَتْبَعُ فِي ٱلإِعْرَابِ ٱلأَسْمَاءَ ٱلأُوَلْ   نَعْتٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلْ

التابع هو: الاسم المشارك ما قبلهُ في إعرابِهِ مطلقاً، فيدخل في قولك:

(١) البيتان لسميح بن وثيل وهما في الخزانة ٣: ٥٢١ ومعجم البلدان (وادي السباع) والعيني ٤: ٤٨ وسيبويه ١: ٢٣٣.

«الاسم المشارك ما قبلهُ في إعرابِهِ» سائر التوابع، وخبر المبتدأ، نحو: «زيدٌ قائِمٌ» وحال المنصوب، نحو: «ضربت زيداً مجرَّداً» ويخرج بقولك «مطلقاً» الخبر وحال المنصوب، فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابِهِ مطلقاً، بل في بعض أحوالِهِ، بخلاف التابع، فإنهُ يشارك ما قبلهُ في سائر أحوالِهِ من الإعراب، نحو: «مررتُ بزيد الكريمِ، ورأيتُ زيداً الكريمَ، وجاءَ زيدٌ الكريم».

والتابع على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

* * *

فَـالنَّعْتُ تَـابِـعٌ مُتِمٌّ مَـا سَبَـقْ   بِـوَسْمِـهِ أَوْ وَسم مَـا بِـهِ اعْتَلَقْ

عرَّف النعت بأنهُ «التابع المكمِّل متبوعَهُ: ببيان صفة من صفاتِهِ» نحو «مررتُ برجل كريم» أو من صفات ما تعلق بِهِ - وهو سببيُّهُ - نحو «مررت برجل كريم أبوهُ» فقولُهُ «التابع» يشمل التوابع كلها وقولُهُ «المكمل - إلى آخرِهِ» مخرج لما عدا النعت من التوابع.

والنعت يكون للتخصيص، نحو «مررت بزيدٍ الخياط» وللمدح، نحو «مررت بزيد الكريم» ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾(١) وللذم، نحو «مررت بزيد الفاسق» ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجِيمِ﴾(٢) وللترحم، نحو «مررت بزيد المسكين» وللتأكيد، نحو «أَمْسِ الدابرُ لا يعود» وقولُهُ تعالى: ﴿فَإِذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾(٣).

* * *

---

(١) سورة الفاتحة الآية ١.

(٢) سورة النحل الآية ٩٨.

(٣) سورة الحاقة الآية ١٣.

وَلْيُعْطَ فِي ٱلتَّعْـرِيفِ وَٱلتَّنْكِيرِ مَـا   لِمَا تَلَا ، كـ « امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا »

النعت يجب فيهِ أن يتبع ما قبلَهُ في إعرابِهِ، وتعريفِهِ أو تنكيرِهِ، نحو «مررت بقوم كرماءَ، ومررت بزيدٍ الكريم» فلا تنعت المعرفة بالنكرة، فلا تقول «مررت بزيدٍ كريم» ولا تنعت النكرة بالمعرفة، فلا تقول «مررت برجل الكريم».

* * *

وَهْوَ لَدَى ٱلتَّوْحِيدِ وَٱلتَّذْكِيرِ ، أَوْ   سِوَاهُمَا ـ كَٱلْفِعلِ فَٱقْفُ مَا قَفَـوْا

تقدم أن النعت لا بد من مطابقتِهِ للمنعوت في الإعراب، والتعريف أو التنكير. وأما مطابقتُهُ للمنعوت في التوحيد وغيرهِ ـ وهي: التثنية، والجمع ـ والتذكير وغيره ـ وهو التأنيث ـ فحكمُهُ فيها حكم الفعل.

فإن رفع ضميراً مستتراً طابق المنعوت مطلقاً، نحو زيدٌ رجل حسن، والزيدانِ رجلان حسنان، والزيدون رجال حسنون، وهند امرأة حسنة، والهندان امرأتان حسنتان، والهندات نساءٌ حسان». فيطابق في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، كما يطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعل فقلت: «رجل حسن، ورجلان حَسُنَا، ورجال حَسُنُوا، وامرأة حَسُنَتْ، وامرأتان حَسُنَتَا، ونساءٌ حَسُنَّ».

وان رفع ـ أي النعت ـ ظاهراً كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر، وأما في التثنية والجمع فيكون مفرداً، فيجري مجرى الفعل إذا رفع ظاهراً فتقول «مررت برجل حسنة أمُّهُ» كما تقول «حسنت أمُّهُ» وبامرأتين حسنٍ أبواهما، وبرجال حسنٍ آباؤُهم» كما تقول: «حسن أبواهما، وحسن آباؤُهم» فالحاصل أن النعت إذا رفع ضميراً طابق المنعوت في أربعة من عشرة: واحد من ألقاب الإعراب ـ وهي: الرفع، والنصب، والجرُّ ـ،

وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع.

وإذا رفع ظاهراً طابقهُ في اثنين من خمسة: واحد من ألقاب الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وأما الخمسة الباقية ـ وهي التذكير والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع ـ، فحكمهُ فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً، فإن أسند إلى مؤنث أُنث، وإن كان المنعوت مذكراً، وإن أسند إلى مذكر ذكّر، وإن كان المنعوت مؤنثاً، وإن أسند إلى مفرد، أو مثنى، أو مجموع ـ أفرد، وإن كان المنعوت بخلاف ذلك.

وَٱنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ، كَصَعْبٍ وَذَرِبْ   وَشِبْهِهِ: كَذَا، وَذِي، وَٱلْمُنْتَسِبْ

لا ينعت إلاَّ بمشتق لفظاً، أو تأويلاً.

والمراد بالمشتق هنا: ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبِهِ، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل التفضيل.

والمؤَوّل بالمشتق: كاسم الاشارة، نحو «مررت بزيدٍ هذا» أي: المَشار إليهِ، وكذا «ذو» بمعنى صاحب، والموصولة، نحو «مررت برجل ذي مال» أي: صاحب مال، و«بزيد ذو قام» أي: القائِم، والمنسوب، نحو «مررت برجل قرشي» أي: منتسب إلى قريش.

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا   فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالاً، وهي مؤوَّلة بالنكرة، ولذلك لا ينعت بها إلاَّ النكرة، نحو «مررت برجل قام أبوهُ» أو «أبوهُ قائِمٌ» ولا تنعت بها المعرفة، فلا تقول «مررت بزيدٍ قام أبوهُ، أو أبوهُ قائِمٌ» وزعم بعضهم أنهُ يجوز نعت المعرَّف بالألف واللام الجنسية بالجملة، وجعل منهُ قولهُ تعالى:

﴿ وآيةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهار ﴾[1] وقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمرُّ عَلى اللئيمِ يَسُبُّنِي ‎ ‎ ‎ فَمَضيتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي[2]

فـ «نسلخ» صفة «لليل» و «يسبني» صفة «للئيم» ولا يتعين ذلك، لجواز كون «نسلخ» و «يسبني» حالين.

وأشار بقولِهِ «فأعطيت ما أعطيْتَه خبراً» إلى أنهُ لا بد للجملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف، وقد يحذف للدلالة عليهِ، كقولِهِ:

وَمَــا أَدْرِي أَغَيَّــرَهُــمْ تَـنَــاءٍ ‎ ‎ ‎ وَطُولُ الدَّهرِ أَمْ مَالٌ أَصَابوا[3]

التقدير: أم مال أصابوهُ، فحذف الهاءَ، وكقولِهِ عز وجل ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تُجْزي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾[4] أي: لا تجزي فيهِ، فحذف « فيهِ » وفي كيفية حذفِهِ قولان: أحدهما: أنهُ حذف بجملتِهِ دفعة واحدة، والثاني: أنهُ حذف على التدريج، فحذفت «في» أولاً فاتصل الضمير بالفعل، فصار «تجزيهِ» ثم حذف هذا الضمير المتصل، فصار تجزي.

وَٱمْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ ٱلطَّلَبِ ‎ ‎ ‎ وَإِنْ أَتَتْ فَٱلْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

لا تقع الجملة الطلبية صفة، فلا تقول: «مررت برجل ٱضْرِبْهُ»، وتقع

---

(١) سورة يس الآية ٣٧.

(٢) البيت لرجل من بني سلول. وهو في شرح شواهد المغني (الشاهد رقم ١٣٨ و ٦٧١) وسيبويه ١: ٤١٦ والأشموني ١: ١٨٠ والعيني ٤: ٥٨ والخزانة ١: ١٧٣، ٥٢٨ والدرر ١: ٤ والهمع ١: ٩ والتصريح ٢: ١١١.

(٣) البيت للحارث بن كلدة ـ كما نسبه سيبويه ـ في كتابه (١: ٤٥) وهو في أمالي ابن الشجري ١: ٥، ٣٢٦ و ٢: ٣٣٤ والعيني ٤: ٦٠ وابن يعيش ٦: ٨٩.

(٤) سورة البقرة الآية ٤٨.

خبراً خلافاً لابن الأنباري، فتقول: «زيد آضْرِبْهُ»، ولما كان قولُهُ: «فأعطيت ما أعطيْتُه خبراً» يوهم أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة قال: «وامنع هنا إيقاع ذات الطلب» أي: امنع وقوع الجملة الطلبية في باب النعت، وإن كان لا يمتنع في باب الخبر، ثم قال فإن جاءَ ما ظاهرهُ أنهُ نعت فيهِ بالجملة الطلبية فيخرَّج على إضمار القول، ويكون المضمر صفة والجملة الطلبية معمول القول المضمر، وذلك كقولِهِ:

حتى إذا جُنَّ الظلامُ واخْتَلَطْ ... جاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأيتَ الذئبَ قَطْ[1]

فظاهر هذا أن قولَهُ «هل رأيت الذئب قط» صفة لـ «مذق»، وهي جملة طلبية، ولكن ليس هو على ظاهِرِهِ، بل «هل رأيت الذئب قط» معمول لقول مضمر وهو صفة لمذق، والتقدير: بمذق مقول فيهِ هل رأيت الذئب قط.

فإن قلت: هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر، فيكون تقديره قولك «زيدٌ اضربهُ» زيد مقول فيهِ اضربهُ؟ فالجواب أن فيهِ خلافاً، فمذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك، ومذهب الأكثرين عدم التزامِهِ.

* * *

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيْرَا ... فَالْتَزَمُوا ٱلإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

يكثر استعمال المصدر نعتاً نحو «مررت برجل عدل، وبرجلين عدل، وبرجال عدل، وبامرأة عدل، وبامرأتين عدل، وبنساءٍ عدل»، ويلزم حينئذٍ الإفراد والتذكِرة والنعت بهِ على خلاف الأصل، لأنهُ يدل على المعنى،

(١) البيت للعجاج. وهو في ملحقات ديوانه ٨١ والخزانة ١: ٢٧٥ والدرر ٢: ١٤٨ والعيني ٤: ١٦١ وأمالي الزجاجي ٢٣٧ والهمع ٢: ١١٧.

لا على صاحِبِهِ، وهو مؤوّل: إما على وضع «عدل» موضع «عادل» أو على حذف مضاف والأصل: مررت برجل ذي عدل، ثم حذف «ذي» وأقيم عدل مقامُهُ، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى، مجازاً، أو ادّعاءً.

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ: إذَا آخْتَلَفْ فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ، لَا إذا آئْتَلَفْ

إذا نعت غير الواحد، فإما أن يختلف النعت، أو يتفق، فإن اختلف وجب التفريق بالعطف، فتقول: «مررت بالزيدين الكريم والبخيل، وبرجال فقيه وكاتب وشاعر». وإن اتفق جيءَ به مثنى، أو مجموعاً نحو «مررت برجلين كريمين، وبرجال كرماءَ».

وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

إذا نُعِتَ معمولان لعاملين متحدي المعنى والعمل اتبع النعتُ المنعوتَ: رفعاً، ونصباً، وجرّاً، نحو «ذهب زيدٌ وانطلق عمرو العاقلان، وحدَّثت زيداً وكلَّمت عمراً الكريمين، ومررت بزيدٍ وجزت على عمروٍ الصالحين».

فإن اختلف معنى العَامِلَيْن، أو عملهما، وجب القطع وامتنع الاتباع فتقول: «جاءَ زيدٌ وذهب عمرو العاقلين» بالنصب على إضمار فعل أي أعني العاقلين، وبالرفع على إضمار مبتدأ، أي: هما العاقلان، وتقول: «انطلق زيدٌ وكلمت عمراً الظريفين» أي: أعني الظريفين أو «الظريفان» أي: هما الظريفان، و «مررت بزيدٍ وجاوزت خالدا الكاتبين، أو الكاتبان».

وَإنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

إذا تكررت النعوت، وكان المنعوت لا يتضح إلَّا بها جميعاً وجب اتباعها كلها، فتقول: «مررت بزيدٍ الفقيهِ الشاعر الكاتب».

وَٱقْـطَعْ أَوَ ٱتْبِـعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنَـا   بِدُونِهَا ، أَوْ بَعْضَهَـا ٱقْطَعْ مُعْلِنَا

إذا كان المنعوت متضحاً بدونها كلها، جاز فيها جميعاً: الاتباع، والقطع، وإن كان معيناً ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلاَّ بِهِ الاتباع، وجاز فيما يتعين بدونِهِ، الاتباع والقطع.

* * *

وَٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا   مُبْتَـدَأً ، أَوْ نَاصِباً ، لَنْ يَظْهَـرَا

أي إذا قُطِعَ النعتُ عن المنعوت رفع على إضمار مبتدأ، أو نُصِبَ على إضمار فعل، نحو «مررت بزيدٍ الكريمُ، أو الكريمَ» أي هو الكريمُ أو أعني الكريمَ.

وقول المصنف «لن يظهرا» معناهُ أنهُ يجب إضمار الرافع أو الناصب، ولا يجوز إظهارُهُ، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح، نحو «مررت بزيد الكريم» أو ذم، نحو «مررت بعمرو الخبيث» أو ترحم، نحو، «مررت بخالد المسكين» فأما إذا كان لتخصيصٍ فلا يجب الإضمار، نحو «مررت بزيد الخياطُ، أو الخياط» وإن شئت أظهرت، فتقول: «هو الخياطُ، أو أعني الخياطَ، والمراد بالرافعِ والناصبِ لفظة «هو» أو «أعني».

وَمَـا مِنَ ٱلْمَنْعُوتِ وَٱلنَّعْتِ عُقِـلْ   يَجُـوزُ حَذْفُـهُ ، وَفِي ٱلنَّعْتِ يَقِلْ

أي : يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامُهُ، إذا دل عليهِ دليلٌ، نحو قولِهِ تعالى : ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾(١) أي دروعاً سابغات، وكذلك يحذف النعت إذا دل عليهِ دليل، لكنهُ قليل، ومنهُ قولُهُ تعالى : ﴿ قَالُوا الآن جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾(٢) أي : البَيِّنِ ،وقولُهُ تعالى :﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾(٣) أي : الناجين.

---

(١) سورة سبأ الآية ١١ .   (٢) سورة البقرة الآية ٧١ .   (٣) سورة هود الآية ٤٦ .

التوكيد

بَـالنَّفْسِ اوْ بِالْعَيْنِ الاسْمِ أَكِّدَا ··· مَـعَ ضَمِيْـرٍ طَـابَـقَ الْمُـؤَكَّـدَا
وَاجْمَعْهُمَـا بِـأَفْعُـلٍ إنْ تَبِعَـا ··· مَـا لَـيْسَ وَاحِـداً تَكُـنْ مُتَّبِعَـا

التوكيد قسمان: أحدهما التوكيد اللفظي، وسيأتي. والثاني: التوكيد المعنوي وهو على ضربين:

أحدهما: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد، وهو المراد بهذين البيتين، ولهُ لفظان: النفس، والعين، وذلك نحوَ «جاءَ زيد نفسُهُ» فـ «نفسه» توكيد لـ «زيد» وهو يرفع توهم أن يكون التقدير: «جاءَ خبر زيد، أو رسولُهُ» وكذلك: «جاء زيدٌ عينُهُ».

ولا بدَّ من إضافة النفس والعين إلى ضمير يطابق المؤكدَ، نحو «جاءَ زيدٌ نفسُهُ، أو عينُهُ، وهند نفسها، أو عينها.

ثم إن كان المؤكد بهما مثنى أو مجموعاً جمعتهما على مثال أَفعُل، فتقول: «جاءَ الزيدان أنفسهما، أو أعينهما، والهندان أنفسهما، أو أعينهما، والزيدون أنفسهم أو أعينهم، والهندات أنفسهنَّ أو أعينهنَّ».

وَكُلًّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ، وَكِلَا ··· كِلْتَا، جَمِيْعاً ـ بِالضَّمِيرِ مُـوصَلَا

هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي، وهو: ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، والمستعمل لذلك «كُلٌّ، وَكِلَا، وكِلْتَا وَجَمِيعٌ».

فتؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاءٍ يصح وقوع بعضها موقعُهُ، نحو «جاء الركب كلُّهُ، أو جميعهُ، والقبيلة كلها، أو جميعها، والرجال كلهم، أو جميعهم، والهندات كلهنَّ، أو جميعهنَّ» ولا تقول: «جاءَ زيدٌ كلهُ».

ويؤكد بكلا المثنى المذكر، نحو «جاءَ الزيدان كلاهما» وبكلتا المثنى المؤنث، نحو «جاءَت الهندان كلتاهما».

ولا بدَّ من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكَّد كما مثل.

* * *

وَٱسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ فِي ٱلتَّوْكِيدِ مِثْلَ ٱلنَّافِلَةْ

أي استعمل العرب ـ للدلالة على الشمول ككل ـ «عامة» مضافاً إلى ضمير المؤكد، نحو «جاءَ القوم عامتُهُم»، وقل من عدّها من النحويين في ألفاظ التوكيد، وقد عدها سيبويه، وإنما قال: «مثل النافلة» لأن عدها من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة، أي: الزيادة، لأن أكثر النحويين لم يذكرها.

وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمَعَا

أي: يجاءُ بعد «كل» بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشمول، فيؤْتى بـ «أجمع» بعد «كلِهِ» نحو «جاءَ الركب كلُّهُ أجمع» وبـ «جمعاء» بعد «كلها» نحو «جاءَت القبيلة كلها جمعاءُ» وبـ «أجمعين» بعد «كلهم» نحو «جاءَ الرجال كلهم أجمعون» وبـ «جُمَعَ» بعد كلهنَّ نحو «جاءَت الهندات كلهنَّ جُمَع».

* * *

وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ : أَجْمَعُ   جَمْعَاءُ ، أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جُمَعُ

أي: قد ورد استعمال العرب «أَجْمَعَ» في التوكيد غير مسبوقة بـ «كُلِّه» نحو: «جاءَ الجيشُ أجمعُ» واستعمال «جمعاءَ» غير مسبوقة بـ «كلها» نحو «جاءَت القبيلة جمعاءُ» واستعمال «أجمعين» غير مسبوقة بـ «كلهم» نحو: «جاءَ القوم أجمعون» واستعمال «جُمَع» غير مسبوقة بـ «كلهنَّ» نحو: «جاءَ النساءُ جمع». وزعم المصنف أن ذلك قليل، ومنهُ قولُهُ:

يـا ليتني كنتُ صبيّاً مُـرْضَعَـا   تحملني الذلفاءُ حَوْلاً أكْتَعَا[1]

إذا بـكيـت قـبـلتـنـي أَربَـعَــا   إذاً ظَلِلتُ الدهرَ أبكي أَجْمَعَا

* * *

وَإنْ يُفِـدْ تَوْكِيـدَ مَنْكُـورٍ قُبِـلْ   وَعَنْ نُحَـاةِ ٱلْبَصْرَةِ ٱلْمَنْـعُ شَمِلْ

مذهب البصريين أنهُ لا يجوز توكيد النكرة: سواءُ كانت محدودة كيومٍ، وليلة، وشهر، وحول، أو غير محدودة، كوقت، وزمن، وحين.

ومذهب الكوفيين ـ واختارهُ المصنف ـ جواز توكيد النكرة المحدودة، لحصول الفائدة بذلك، نحو: «صمت شهراً كلَّهُ» ومنهُ قولُهُ:

«تحملني الذلفاءُ حولاً أكْتَعَا»

وقولُهُ:

قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يوماً أَجْمَعَا[2] .

---

(١) هذه الابيات لراجز لا يعلم اسمه. وهو في الأشموني ٣: ٧٦، ٧٨ والعقد الفريد ٣: ٤٦٠ والدرر ٢: ١٥٦، ١٥٧ والهمع ٢: ١٢٣، ١٢٤ وانظر الخزانة ٢: ٣٥٧ والعيني ٤: ٩٣.

(٢) شطر بيت من الرجز ولا يعلم قائله. وهو في الأشموني ٣: ٧٨ والعيني ٤: ٩٥ والخزانة ١: ٨٧ والدرر ٢: ١٥٧ وابن يعيش ٣: ٤٥ والهمع ٢: ١٢٤.

وَٱغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلَا عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا

قد تقدم أن المثنى يؤكد بالنفس والعين وبكلا وكلتا، ومذهب البصريين أنهُ لا يوكد بغير ذلك، فلا تقول: «جاءَ الجيشان أجمعان» ولا «جاءَ القبيلتان جمعاوان» استغناءً بكلا وكلتا عنهما، وأجاز ذلك الكوفيون.

وَإِنْ تُؤَكِّدِ ٱلضَّمِيرَ ٱلْمُتَّصِلْ بِالنَّفْسِ وَٱلْعَيْنِ فَبَعْدَ ٱلْمُنْفَصِلْ
عَنَيْتُ ذَا ٱلرَّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا، وَٱلْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين، إلَّا بعد تأكيدِهِ بضمير منفصل، فتقول: «قوموا أنتم أنفسكم، أو أعينكم» ولا تقل: «قوموا أنفسكم».

فإذا أكدتهُ بغير النفس والعين لم يلزم ذلك، فتقول: «قوموا كلكم» أو «قوموا أنتم كلكم».

وكذا إذا كان المؤكَّد غير ضمير رفع، بأن كان ضمير نصب أو جر، فتقول: «مررت بك نفسك، أو عينك، ومررت بكم كلكم، ورأيتك نفسك، أو عينك، ورأيتكم كلكم».

* * *

وَمَا مِنَ ٱلتَّوْكِيدِ لفظي يَجِي مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ «ٱدْرُجِي ٱدْرُجِي»

هذا هو القسم الثاني من قسمي التوكيد، وهو: التوكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول بعينِهِ اعتناءً به نحو: «ادرجي ادرجي» وقولِهِ:

(١) لا يعلم قائله، وهو في الأشموني ٢: ٩٨ والخزانة ٢: ٣٥٣ والدرر ٢: ١٤٥ والهمع ٢: ١١١ والعيني ٣: ٩ والتصريح ١: ٣١٨.

فَـأَينَ إلى أينَ النَّجاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكِ أَتَاكِ اللاحقونَ إحْبِسِ آحْبِسِ

وقولِهِ تعالى: ﴿كلَّا إذا دُكَّتِ الأرضُ دكّاً دكّاً﴾[1]

* * *

وَلَا تُعِـدْ لَفْظَ ضَمِيـرٍ مُتَّصِـلْ إلاَّ مَعَ آللَّفْظِ آلَّذِي بِـهِ وُصِـلْ

أي: إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد، لم يجز ذلك، إلاَّ بشرط اتصال المؤكد بما اتصل بالمؤكد، نحو «مررت بِكَ بِكَ، ورغبت فيهِ فيهِ» ولا تقول «مررت بِكَكَ».

كَـذَا آلْحُرُوفُ غَيْـرُ مَـا تَحَصَّـلَا بِـهِ جَـوَابٌ: كَـنَعَـمْ، وَكَبَـلَى

أي: كذلك إذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب، يجب أن يعاد مع الحرف المؤكد ما يتصل بالموكَّد، نحو: «إن زيداً إن زيداً قائِم» و«في الدار في الدار زيد» ولا يجوز «إنّ إنّ زيداً قائِم» ولا «في في الدار زيدٌ» فإن كان الحرف جواباً ـ كنعم، وبلى، وَجَيْرِ، وأجل، وإي، ولا ـ جاز إعادتُهُ وحدَهُ، فيقال لك: أقام زيدٌ؟ فتقول: «نعم نعم» أو «لا لا» و«أَلَمْ يقم زيدٌ»؟ فتقول: «بلى بلى».

وَمَـضْـمَرَ آلرَّفْعِ آلَّذِي قَدِ آنْفَصَلْ أَكِّـدْ بِـهِ كُـلَّ ضَمِيـرٍ آتَّصَـلْ

أي يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل، مرفوعاً كان، نحو «قمتَ أنتَ» أو منصوباً نحو «أكرمتني أنا» أو مجروراً، نحو «مررت بِهِ هو» والله أعلم.

---

(1) سورة الفجر الآية ٢١ .

العطف

ٱلْعَطْفُ : إمَّا ذُو بَيَانٍ ، أَوْ نَسَقْ   وَٱلْغَــرَضُ الآنَ بَيَــانُ مَــا سَبَقْ
فَــذُو ٱلْبَيَانِ تَــابعٌ ، شِبْــهُ ٱلصِفَــهْ   حَقِيقَــةُ ٱلْقَصْــدِ بِــهِ مُنْكَشِفَــهْ

العطف ـ كما ذكر ـ ضربان: أحدهما: عطف النسق، وسيأتي. والثاني: عطف البيان، وهو المقصود بهذا الباب.

وعطف البيان هو: التابع، الجامد، المشبه للصفة: في إيضاح متبوعِهِ، وعدم استقلالِهِ، نحو:

أقسَمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ[1]

فـ «عمر» عطف بيان، لأنهُ موضح لأبي حفص.

فخرج بقولِهِ «الجامد» الصفة، لأنها مشتقة أو مؤَوَّلة بِهِ، وخرج بما بعد ذلك: التوكيد، وعطف النسق، لأنهما لا يوضِّحان متبوعهما، والبدل الجامد، لأنهُ مستقل.

فَــأَوْلِــيَنْــهُ مِــنْ وِفَــاقِ الأَوَّلِ   مَا مِنْ وِفَاقِ ٱلأَوَّلِ ٱلنَّعْتُ وَلِي

(١) هذا أول رجز لعبد الله بن كيسبة. وهو في الأشموني ١: ١٢٩ والعيني ١: ٣٩٢ والخزانة ٢: ٣٥١، ١٦٢، ٢٨٣ وابن يعيش ٣: ٧١ ومعاهد التنصيص ١: ٩٤ والمخصص ١: ١١٣ وشرح شذور الذهب ٥٦١.

لما كان عطف البيان مشبهاً للصفة، لزم فيهِ موافقة المتبوع كالنعت، فيوافقُهُ في: إعرابِهِ، وتعريفِهِ أو تنكيرِهِ، أو تأنيثِهِ، وإفرادِهِ أو تثنيتِهِ أو جمعه.

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعِهِ نكرتين، وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى جواز ذلك، فيكونان منكَّرين كما يكونان معرَّفين. قيل: ومن تنكيرهما قولُهُ تعالى: ﴿ **يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ** ﴾[1] وقولُهُ تعالى: ﴿ **وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ** ﴾[2]، فزيتونة: عطف بيان لشجرة، وصديد: عطف بيان لماءٍ.

وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ، نَحْوِ «يَا غُلَامُ يَعْمُرَا»
وَنَحْوِ «بِشْرٍ» تَابِعَ «الْبَكْرِيِّ» وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

كل ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلاً، نحو: «ضربتُ أبا عبد الله زيداً».

واستثنى المصنفُ من ذلك مسألتين: يتعين فيهما أن يكون التابع عطف بيان.

* الأولى: أن يكون التابع مفرداً، معرفة، معرباً، والمتبوع منادى، نحو: «يا غلام يعمرا» فيتعين أن يكون «يعمرا» عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان يجب بناءُ «يعمرا» على الضم، لأنهُ لو لفظ بـ «يا» معهُ لكان كذلك.

* الثانية: أن يكون التابع خالياً من «أل» والمتبوع بأل، وقد أضيف إليهِ صفة

---

(١) سورة النور الآية ٣٥.
(٢) سورة ابراهيم الآية ١٦.

بأل ، نحو : « أنا ضارب الرجل زيدٍ » فيتعين كون « زيدٍ » عطف بيانٍ ، ولا يجوز كونهُ بدلاً من « الرجل » ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، فيلزم أن يكون التقدير : أنا الضارب زيدٍ ، وهو لا يجوز ، لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلاَّ إلى ما فيهِ أل ، أو ما أضيف إلى ما فيهِ أل ، ومثل « أنا الضاربُ الرجل زيدٍ » قولُهُ :

أنـا ابنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـرٍ   عليـهِ الـطَّيْرُ تَـرْقُبُـهُ وُقُوعَا[1]

فبشر : عطف بيان ، ولا يجوز كونُهُ بدلاً ، إذ لا يصح أن يكون التقدير : أنا ابنُ التاركِ بِشْرٍ .

وأشار بقولِهِ : « وليس أن يبدل بالمرضيّ » إلى أن تجويز كون « بِشْرٍ » بدلاً غير مرضيٍّ ، وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفراء والفارسي .

---

(١) البيت للمرار بن سعيد الأسدي. وهو في سيبويه ١ : ٩٣ والأشموني ٣ : ٨٧ والعيني ٤ : ١٢١ والخزانة ٢ : ١٩٣ ، ٣٦٤ والدرر ٢ : ١٥٣ وابن يعيش ٣ : ٧٢ ، ٧٤ والهمع ٢ : ٢٢٢ .

عطف النسق

تَـالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِـعٍ عَـطْفُ النَّسَقْ ... كَـاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَـاءٍ مَنْ صَــدَقْ؟

عطف النسق هو: التابع، المتوسط بينهُ وبين متبوعهِ أحد الحروف التي ستذكر «كاخصص بودٍّ وثناءٍ من صَدَقْ». فخرج بقولهِ «المتوسط ـ إلى آخرهِ» بقية التوابع.

فَالْعَطْفُ مَطْلَقاً : بِوَاوٍ ، ثُمَّ ، فَا ... حَتَّى ، أَمَ ، اوْكـ « فيكَ صِدْقٌ وَوَفَا »

حروف العطف على قسمين:

أحدهما: ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقاً، أي: لفظاً وحكماً، وهي الواو، ونحو: «جاء زيد وعمرو» وثم، نحو: «جاءَ زيدٌ ثم عمرو» والفاءُ، نحو: «جاءَ زيد فعمرو» وحتى، نحو: «قَدِمَ الحُجَّاجُ حتى المشاةُ» وأمْ، نحو: «أزيدٌ عندك أم عمرو؟» وأو، نحو: «جاءَ زيد أو عمرو».

والثاني: ما يشرك لفظاً فقط، وهو المراد بقولهِ:

وَأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ : بَلْ ، وَلاَ ، ... لَكِنْ « كَلَمْ يَبْدُ امْرُوءٌ لَكِنْ طَلاَ »

هذه الثلاثة تشرك الثاني مع الأول في إعرابهِ، لا في حكمهِ نحو: «ما قام زيد بل عمرو، وجاءَ زيدٌ لا عمرو، ولا تضرب زيداً لكن عمراً».

فَـاعْطِفْ بِـوَاوٍ لاَحِقـاً أَوْ سَـابِقَـا ... فِي الحُكْمِ أَوْ مُصَـاحِبـاً مُـوَافِقَـا

لما ذكرَ حروفَ العطفِ التسعة شرع في ذكر معانيها.

فالواو: لمطلق الجمع هذا مذهب البصريينَ، فإذا قلت: «جاءَ زيد وعمرو» دل ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيءِ إليهما، واحتمل كون «عمرو» جاءَ بعد «زيد» أو جاءَ قبلهُ أو جاءَ مصاحباً لهُ وإنما يتبين ذلك بالقرينة، نحو: «جاءَ زيدٌ وعمرو بعدهُ، وجاءَ زيدٌ وعمرو قبلهُ، وجاءَ زيدٌ وعمرو معهُ» فيعطف بها: اللاحق والسابق، والمصاحب.

ومذهب الكوفيين أنها للترتيب، وَرُدَّ بقولهِ تعالى: ﴿إن هي إلَّا حياتنا الدنيا نموت ونحيى﴾[1].

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كـ« اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي »

أي: اختصت الواو ـ من بين حروف العطف ـ بأنها يُعطفُ بها حيث لا يُكْتفى بالمعطوف عليهِ، نحو: «اختصم زيد وعمرو» ولو قلت: «اختصم زيدٌ» لم يجز، ومَثلهُ «اصطف هذا وابني، وتشارك زيدٌ وعمرو»، ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاءَ ولا بغيرها من حروف العطف، فلا تقول: «اختصم زيدٌ فعمرو» ولا «ثم عمرو».

* * *

والفـاءُ للتـرتيب بـاتصـالِ وثـم للتـرتيب بـانفصـالِ

أي: تدل الفاءُ على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلاً بهِ، و «ثُمَّ» على تأخرهِ عنهُ منفصلاً أي: متراخياً عنهُ، نحو: «جاءَ زيدٌ فعمرو» ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ الذي خلق فسوَّى ﴾[2] « وجاء زيدٌ ثم عمرو » ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿والله خلقكم من تراب ثم من نطفة ﴾[3].

---

(١) سورة المؤمنون الآية ٣٧.

(٢) سورة الأعلى الآية ٢

(٣) سورة فاطر الآية ١١.

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ   عَلَى الَّـذِي اسْتَقَـرَّ أَنَّـهُ الصِّلَهْ

اختصت الفاءُ بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة ـ لخلوهِ عن ضمير الموصول ـ على ما يصلح أن يكون صلة ـ لاشتمالِهِ على الضمير نحو «الذي يطير فيغضب زيدُ الذبابُ» ولو قلت: «ويغضب زيد أو ثم يغضب زيدٌ» لم يجز، لأن الفاءَ تدل على السببية، فاستغني بها عن الرابط، ولو قلت «الذي يطير ويغضب منهُ زيد الذباب» جاز، لأنك أتيت بالضمير الرابط.

* * *

بَعْضاً بحتَّى اعطف على كل ولا   يكـون الا غـايـة الـذي تـلا

يشترط في المعطوف بحتى أن يكون بعضاً مما قبلهُ وغاية لهُ في زيادة، أو نقص، نحو: «مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحجاج حتى المشاة».

وَ « أَمْ » بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةْ   أَوْ هَمْـزَةٍ عَنْ لَفْظِ « أَيِّ » مُغْنِيَـهْ

«أم» على قسمين: منقطعة، وستأتي، وتصلة، وهي: التي تقع بعد همز التسوية نحو: «سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ» ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ سَواءٌ عَلَيْنَا أَجَزَعْنَا أَمْ صَبرنَا ﴾(١) والتي تقع بعد همزة مغنية عن « أي » نحو « أزيد عندك أم عمرو» أي: أيهما عندك؟.

* * *

وربـمـا اسقـطت الـهـمـزة انْ   كـان خفـا المعنى بحـذفهـا أُمِنْ

أي: قد تحذف الهمزة ـ يعني همزة التسوية، المغنية عن أي ـ عند أمن اللبس، وتكون «أم» متصلة كما كانت والهمزة موجودة ومنه قراءة ابن محيص: ﴿ سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾(٢)، بإسقاط الهمزة من « أأنذرتهم » ، وقول الشاعر:

(١) سورة إبراهيم الآية ٢١ .

(٢) سورة البقرة الآية ٦ .

لَعَمْرُكَ ما أدري وإن كنتُ دَارِياً   بسبعٍ رَمَينَ الجَمْرَ أَمْ بثمانِ[١]

أي: أَبِسَبْعٍ.

* * *

وبانقطاع وبمعنى بل وفتْ   ان تك مما قيدت به خلت

أي: إذا لم تتقدَّم على «أم» همزة التسوية، ولا همزة مغنية عن أي، فهي منطقة وتفيد الإضراب كَبَلْ، كقوله تعالى: ﴿ لَارَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾[٢]أي يقولون افتراه، ومثله «أنها لإبلٌ أم شاءٌ» أي: بل هي شاءٌ.

* * *

خيِّر ابحْ قسِّمْ باوْوابهمِ   واشكُكْ واضرابٌ بها أيضاً نُمي

أي: تستعمل «أو» للتخيير، نحو: «خذ من مالي درهماً أو ديناراً». وللإباحة نحو: «جَالِس الحسنَ أو ابنَ سيرينَ»، والفرق بين الإباحة والتخيير، أن الإباحة لا تمنع الجمع، والتخيير يمنعهُ. وللتقسيم، نحو: «الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف» وللإبهام على السامع، نحو: «جاءَ زيدٌ أو عمرو» إذا كنت عالماً بالجائي منهما وقصدت الإبهام على السامع، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدَىً أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾[٣]، وللشك، نحو: «جاءَ زيدٌ أو عمرو» إذا كنت شاكًا في الجائي منهما، وللإضراب كقولِهِ:

مَاذَا تَرَى في عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِم   لم أُحْصِ عِدَّتَهُم إلا بِعدَّادِ[٤]

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة. وهو في ديوانه ٢٥٨ وسيبويه ١: ٢٧٥ والعيني ٤: ١٤٢ والخزانة ٤: ٤٤٧ وشرح شواهد المغني ١: ٣١ الشاهد ٥ وابن يعيش ٨: ١٥٤.

(٢) سورة يونس الآية (٣٨/٢٧).   (٣) سورة سبأ الآية (٢٤).

(٤) البيتان لجرير. وهما في ديوانه ١٥٦ والعيني ٤: ١٤٤ وشرح المغني ١: ٢٠١ الشاهد ٩١ والدرر ٢: ١٨١ والهمع ٢: ١٣٤.

كانوا ثَمَـانِينَ أو زادوا ثَمَانِيـة لولا رجاؤُكَ قد قَتَلْتُ أولادِي

أي: بل زادوا.

وَرُبَّمَـا عَـاقَبَتِ الْـوَاوَ، إذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

قد تستعمل «أو» بمعنى الواو عند أمن اللبس، كقولهِ:

جاءَ الخِلَافَةَ أو كَانتْ لهُ قدراً كما أَتَى رَبَّهُ مُوسى على قَدَرِ(١)

أي: وكانت لهُ قدراً.

وَمِثْلُ «أَوْ» فِي الْقَصْدِ إمَّا الثَّانِيَهْ فِي نَحْوِ: «إمَّا ذِي وَإمَّا النَّائِيَهْ»

يعني أن «إما» المسبوقة بمثلها تفيد ما يفيدهُ «أو» من التخيير، نحو: «خذ من مالي إما درهماً وإما ديناراً». والإباحة، نحو: «جالس إما الحسن وإما ابنَ سيرين». والتقسيم، نحو: «الكلمة إما إسم وإما فعل وإما حرف». والإبهام والشك، نحو: «جاءَ زيدٌ وإما عمرو». وليست «إما» هذه عاطفة خلافاً لبعضهم، وذلك لدخول الواو عليها، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف.

وَأَوْلِ «لَكِنْ» نَفْياً أَوْ نَهْياً، وَلَا نِـدَاءً أَوْ أَمْـراً أَوِ اثْبَـاتَـاً تَـلَا

أي: إنما يعطف بلكن بعد النفي، نحو: «ما ضربت زيداً لكن عمراً». وبعد النهي، نحو: «لا تضرب زيداً لكن عمراً». ويعطف «بلا» بعد النداءِ، نحو: «يا زيد لا عمرو» وبعد الأمر نحو: «اضرب زيداً لا عمراً». وبعد الإثبات، نحو: جاءَ زيدٌ لا عمرو». ولا يعطف بلا بعد النفي نحو: ما جاء زيد لا عمرو ولا يعطف «بلكن» في الإثبات، نحو: «جاءَ زيدٌ لكن عمرو».

* * *

(١) البيت لجرير. وهو في ديوانه ٢٧٥ والأشموني ٢: ٥٨ والتصريح ١: ٢٨٣ والعيني ٢: ٤٨٥ وشرح شواهد المغني ١: ١٩٦ الشاهد ٨٦ والدرر ٢: ١٨١ والهمع ٢: ١٣٤.

وبـل كلِكْن بعـد مصحـوبيهـا كلمْ اكن في مـربع بـل تيهـا
وَانْقُـلْ بِهَـا لِلثَّـانِ حُكْمَ الأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ، وَالأَمْرِ الْجَلِي

يعطف ببل في النفي والنهي، فتكون كلكن: في أنها تقرر حكم ما قبلها، وتثبت نقيضهُ لما بعدها، نحو: «ما قام زيدُ بل عمرو، ولا تضرب زيداً بل عمراً». فقرّرت النفي والنهي السابقين، واثبتت القيام لعمرو، والأمر بضربهِ.

ويعطف بها في الخبر المثبت، والأمر فتفيد الإضراب عن الأول، وتنقل الحكم إلى الثاني، حتى يصير الأول كأنهُ مسكوت عنهُ، نحو «قام زيدٌ بل عمرو، واضرب زيداً بل عمراً».

وَإنْ عَلَى ضَمِيـرِ رَفْـعٍ مُتَّصِـلٍ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ
أَوْ فَاصِلٍ مَّا ، وَبِلاَ فَصْـلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشيا ، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

أي: إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينهُ وبين ما عطف عليهِ بشيءٍ، ويقع الفصل كثيراً بالضمير المنفصل، نحو قولهِ تعالى: ﴿ **لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُم وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ** ﴾[1] فقولهُ « وآباؤ كم » معطوف على الضمير في «كنتم» وقد فصل بـ «أنتم»، وورد ـ أيضاً ـ الفصل بغير الضمير، واليهِ أشار بقولهِ: «أو فاصل ما» وذلك كالمفعول بهِ، نحو «أكرمتك وزيدٌ» ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ **جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ** ﴾[2] فمن معطوف على الواو، وصح للفصل بالمفعول بهِ، وهو الهاءُ من «يدخلونها» ومثلهُ الفصل بلا النافية، كقولهِ تعالى: ﴿ **مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا** ﴾[3] فـ « آباؤ نا » معطوف على « نا » وجاز ذلك للفصل بلا.

---

(١) سورة الأنبياء الآية (٥٤).
(٢) سورة الرعد الآية (٢٣).
(٣) سورة الانعام الآية (١٤٨).

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل، نحو «اضرب أنت وزيد» ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ ﴾(1) فـ «زوجك» معطوف على الضمير المستتر في «اسكن» وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل ـ وهو «أنت». وأشار بقوله: «وبلا فصل يرد» إلى أنهُ قد ورد في النظم كثيراً العطف على ضمير المذكور بلا فصل، كقولهِ:

قلتُ إذ أَقْبَلتْ وزهـرٌ تَهَادى كَنِعاجِ الفَلا تعسَّفَنَ رَمْلاَ(2)

فقولهُ «وزهر» معطوف على الضمير المستتر في «أقبلت».

وقد ورد ذلك في النثر قليلاً، حكى سيبويه رحمهُ الله: «مررت برجل سواءٍ والعدمُ» برفع «العدم» عطفاً على الضمير المستتر في سواءٍ.

وعلم من كلام المصنف: أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فصل، نحو: «زيدٌ ما قام إلاَّ هو وعمرو» وكذلك الضمير المنصوب المتصل والنفصل، نحو: «زيدٌ ضربتهُ وعَمْراً، وما أكرمت إلاَّ إياك وعمراً».

وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليهِ إلاَّ بإعادة الجار له، نحو: «مررت بك وبزيدٍ» ولا يجوز «مررت بك وزيدٍ». هذا مذهب الجمهور، وأجاز ذلك الكوفيون، واختارهُ المصنف، وأشار إليه بقولهِ:

وَعَـوْدُ خَافِضٍ لَـدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيـرِ خَفضٍ لاَزِمـاً قَـدْ جُعِـلاَ

وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِماً، إذْ قَـدْ أَتَى فِي النَّثرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيـحِ مُثْبَتا

أي: جعل جمهور النجاة إعادة الخافض ـ إذا عطف على ضمير

---

(1) سورة البقرة الآية (٣٥).

(2) البيت لعمر بن ابي ربيعة. وهو في ديوانه ٤٩٠ (الملحقات) وسيبويه ١: ٣٩٠ والأشموني ٣: ١١٤ والعيني ٤: ١٦١ وابن يعيش ٣: ٧٤، ٧٦.

الخفض ـ لازماً، ولا أقول بهِ، لورود السماع: نثراً، ونظماً، بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فمن النثر قراءة حمزة﴿ **وَاتَّقُوا اللهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ** ﴾[1] بجر « الأرحام » عطفاً على الهاءِ المجرورة بالياء ومن النظم ما أنشدهُ سيبويه رحمه الله تعالى:

فاليوم قَدْبِتَّ تهجونا وتشتمنا فاذهبْ وما بكَ والأيام ِمِنْ عَجَبِ[2]

بجرّ «الأيام» عطفاً على الكاف المجرورة بالباءِ.

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ، إذْ لا لَبْسَ، وَهيَ انْفَرَدَتْ
بِعَطْفِ عَامِلٍ قَدْ بَقِي مَعْمُولُهُ، دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِي

قد تحذف الفاءُ مع معطوفها للدلالة، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ **فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** ﴾[3] أي: فأفطر فعليهِ عدَّة من أيام أخر فحذف «أفطر» والفاءُ الداخلة عليهِ وكذلك الواو، ومنهُ قولهم: «راكب الناقة طَلِيحَان» أي: راكب الناقةِ والناقةُ طليحان.

وانفردت الواو ـ من بين حروف العطف ـ بأنها تعطف عاملاً محذوفاً بقي معمولهُ، ومنهُ قولهُ:

إذا ما الغانياتُ بَرزنَ يوماً وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا[4]

---

(١) سورة النساء الآية (١).

(٢) البيت من شواهد سيبويه ولا يعلم قائله. وهو في سيبويه ١: ٣٩٢ والدرر ١: ٩٠ والأشموني ٣: ١١٥ والعيني ٤: ١٦٣ والخزانة ٢: ٣٣٨ والهمع ١: ١٢٠.

(٣) سورة البقرة الآية (١٨٤).

(٤) البيت للراعي النميري. وهو في شرح شذور الذهب ٣١٣ الشاهد ١١٦ والأشموني ٢: ١٤٠ الشاهد ٤٤٢ والدرر ١: ١٩١ وتأويل مشكل القرآن ١٦٥ وشرح شواهد المغني ٢: ٧٧٥ الشاهد ٥٦٦ والخزانة ٣: ٧٣ والعيني ٣: ٩١ و ١٩٣٤ والتصريح ١: ٢٤٦ والهمع ١: ١٢٢.

فـ «العيون» مفعول بفعل محذوف، والتقدير: وكَحَّلْنَ العيون، فالفعل المحذوف معطوف على «زَجَّجْنَ».

* * *

وحذف متبوع بدا هنا استبح   وعطفك الفعل على الفعل يصح

قد يحذف المعطوف عليه للدلالة عليه، وجعل منهُ قولهُ تعالى: ﴿ **أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ** ﴾[1] قال الزمخشري: التقدير: ألم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم، فحذف المعطوف عليهِ وهو «ألم تأتكم».

وأشار بقولهِ: «**وعطفك** الفعل - إلى آخرهِ - إلى أن العطف ليس مختصّاً بالأسماءِ، بل يكون فيها وفي الأفعال، نحو: «يقوم زيدٌ ويقعد، وجاءَ زيد وركب، واضرب زيداً وقم».

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فعلا   وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاَ

يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، كاسم الفاعل، ونحوهِ، ويجوز أيضاً عكس هذا، وهو: أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسمٌ، فمن الأوَّل قولهُ تعالى: ﴿ **فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً** ﴾[2] وجعل منهُ قولهُ تعالى: ﴿ **إنَّ المُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا الله** ﴾[3]، ومن الثاني قولهُ:

فألفيتُهُ يوماً يُبِيرُ عَدُوَّهُ   ومُجْرٍ عطاءً يَسْتَحِقُّ المَعَابِرا[4]

---

(1) سورة الجاثية الآية (٣١).

(٢) سورة العاديات الآية (٣/٤).

(٣) سورة الحديد الآية (١٨).

(٤) البيت للنابغة الذبياني. وهو في العيني ٤: ١٧٦.

وقولهُ:

بَــاتَ يعيشهـا بِعَضْبٍ بَــاتــرِ يَقْصِدُ في أسْوُقِها وجَائِرِ[1]

فـ «مجر»: معطوف على «يبير» و «جائر» معطوف على «يقصد».

---

(١) البيت من الرجز ولا يعلم قائله. وهو في الخزانة ٢ : ٣٤٥ وأمالي ابن الشجري ٢ : ١٦٧ والأشموني ٣: ١٢٠ والعيني ٤: ١٧٤.

البدل

أَلتَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ - هُوَ الْمُسَمى بَدَلاَ

البدل هو: «التابع، المقصود بالنسبة، بلا واسطة».

فالتابع: جنس، و «المقصود بالنسبة»: فصل أخرج: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، لأن كل واحد منها مكمِّل للمقصود بالنسبة، لا مقصود بها، و «بلا واسطة»: أخرج المعطوف ببل نحو: «جاءَ زيد بل عمرو» فإن «عمراً» هو المقصود بالنسبة، ولكن بواسطة - وهي بل - وأخرج المعطوف بالواو ونحوها، فإن كل واحد منها مقصود بالنسبة، ولكن بواسطة.

مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتملْ عليه يلفي أو كمعطوف ببلْ

وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ، إن قَصْداً صَحِبْ وَدونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

كَزُرْهُ خَالِداً، وَقَبِّلْهُ الْيَدَا، وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلاً مُدَى

البدل على أربعة أقسام:

الأول: بدل الكل من الكل وهو البدل المطابق للمبدل منهُ المساوي لهُ في المعنى، نحو: «مررت بأخيك زيد، وزرهُ خالداً».

الثاني: بدل البعض من الكل، نحو: «أكلت الرغيف ثلثهُ، وقَبِّلْهُ اليد».

الثالث: بدل الاشتمال، وهو الدال على معنى في متبوعهِ، نحو «أعجبني زيد علمُهُ، واعرفهُ حقهُ».

الرابع: البدل المباين للمبدل منهُ، وهو المراد بقولهِ «أو كمعطوف ببل» وهو على قسمين، أحد هما: ما يقصد متبوعهُ كما يقصد هو، ويسمى بدل الإضراب وبدل البداءِ، نحو: «أكلت خبزاً لحماً» قصدتَ أوّلاً الإخبار بأنك أكلت خبزاً، ثم بدا لك أنك تخبر أنك أكلت لحماً أيضاً، وهو المراد بقولِهِ: «وذا للاضراب اعزُ إن قصداً صحب» أي: البدل الذي هو كمعطوف ببل أنسبهُ للاضراب إن قصد متبوعهُ كما يقصد هو، الثاني: ما لا يقصد متبوعهُ، بل يكون المقصود البدل فقط، وإنما غلط المتكلم، فذكر المبدل منهُ، ويسمى بدل الغلط والنسيان، نحو «رأيت رجلاً حماراً» أردتَ أنك تخبر أولاً أنك رأيت حماراً، فغلطت بذكر الرجل، وهو المراد بقولهِ «ودون قصد غلط بهِ سلب» أي: إذا لم يكن المبدل منهُ مقصوداً فيسمى البدل بدل الغلط، لأنهُ مزيل للغلط الذي سبق، وهو ذكر غير المقصود.

وقولهُ: «وخذ نبلاً مدى» يصلح أن يكون مثالاً لكل من القسمين، لأنهُ إن قصد النبل والمدى فهو بدل الاضراب، وإن قصد المدى فقط ـ وهو جمع مدية، وهي الشفرة ـ فهو بدل الغلط.

* * *

ومن ضمير الحاضِر الظاهرَ لا ... تبدله إلا ما أحاطه جلا

أوِ اقْتَضى بَعْضاً أوِ إشْتِمَالاَ ... كَإنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ

أي: لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر، إلَّا إن كان البدل بدل كل من كل، واقتضى الإحاطة والشمول، أو كان بدل اشتمال، أو بدل بعض من كل.

فالأوّل: كقولهِ تعالى: ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدَاً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾[1] فـ «أولنا» بدل من الضمير المجرور باللام ـ وهو «نا» ـ فإن لم يدل على الإحاطة امتنع نحو: «رأيتك زيداً».

والثاني كقولهِ:

ذَرِيني، إنَّ أَمْـرَكِ لن يُطاعَـا وما أَلْفيتني حِلْمِي مُضَاعَا[2]

فـ «حلمي» بدل اشتمال من الياءِ في «ألفيتني»

والثالث: كقولهِ:

أَوعَـدَنِي بـالسِّجْنِ والأدَاهِـمِ رِجْلِي، فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ[3]

أي: القدمين. فـ «رجلي» بدل بعض من الياءِ في «أوعدني».

وفهم من كلامه أنهُ يبدل الظاهر من الظاهر مطلقاً، كما تقدّم تمثيلُهُ وأن ضمير الغيبة يبدل منهُ الظاهر مطلقاً، نحو «زرهُ خالداً».

وَبَـدَلُ الْـمُضَـمَّنِ الْـهَمْـزَ يَـلِي هَمْزاً: كـ «مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي ؟»

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل نحو: «من ذا: سعيد أم علي؟» وما تفعل: أخيراً أم شرّاً، ومتى تأتينا: أغداً أم بعد غد؟».

وَيُـبْـدَلُ الْـفِـعْـلِ كـ «مـن يَصِـلْ إِلَيْنَـا يَسْتَعِنْ بِنَـا يُـعَنْ»

---

(1) سورة المائدة الآية (١١٤).

(2) البيت لعدي بن زيد العبادي. وهو في ديوانه ٣٥ والدرر ٢: ١٥ والعيني ٤: ١٩٢ والخزانة ٢: ٣٦٨ وابن يعيش ٣: ٦٥ والهمع ٣: ١٢٧ وشرح شذور الذهب ٥٧٣ (رقم ٢٣٣) وسيبويه ١: ٧٨ ونسبة البيت فيه إلى رجل من «بجيلة» أو «خثعم».

(3) البيت من الرجز قاله العديل بن فرخ. وهو في الخزانة ٢: ٣٦٦ والتصريح ٢: ١٦٠ وابن يعيش ٣: ٧٠ واصلاح المنطق ٢٥٣، ٣٢٦ والدرر ٢: ١٦٤ ولسان العرب (مادة: وعد) وإعراب القرآن (للزجاج) ٢٠٧ والعيني ٤: ١٩٠ وشرح شذور الذهب ٥٧٢ (رقم ٢٣٢).

كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل، فـ «يُسْتَعَن» بنا بدل من يصَل الينا، ومثلهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَثَامَاً * يُضَاعَفُ بَهُ العَذَابُ﴾[1] فـ «يضاعف» بدل من «يلق» فأعرب بإعرابِهِ، وهو الجزم، وكذا قولُه:

إنَّ علـيَّ الله أن تُبَـايِـعـا ... تؤخذَ كَرهاً أو تجيءَ طَائَعا[2]

فـ «تؤخذ» بدل من «تبايع» ولذلك نصب.

* * * *

(١) سورة الفرقان الآية (٦٩).

(٢) من الرجز، وهو من ابيات سيبويه الخمسين التي لم تنسب إلى قائل معيَّن. وهو في الخزانة ٢: ٣٧٣ والعيني ٤: ١٩٩ والأشموني ٣: ١٣١ وسيبويه ١: ٧٨ والتصريح ٢: ١٦١.

النداءُ

وَلِلْمُنَـادَى النَّـاءِ كـالنـاءِ « يَـا ، وَأَيْ ، وَآ » كَذَا « أَيَا » ثُمَّ « هَيَا »
وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي و « وا » لِمَنْ نُدِبْ أَوْ « يا » وَغَيْرُ « وا » لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

لا يخلو المنادى من أن يكون مندوباً، أو غيرهُ فإن كان غير مندوب، فإما أن يكون بعيداً، أو في حكم البعيد كالنائمِ والساهي أو قريباً، فإن كان بعيداً أو في حكمهِ فلهُ من حروف النداءِ «يا، وأي، وآ، وأيا وهيا». وإن كان قريباً فلهُ الهمزة، نحو: «أزيد أَقْبِل»، وإن كان مندوباً ـ وهو المتفجع عليهِ، أو المتوجع منهُ، فلهُ «وا» نحو: «وازيداهُ» و«واظهراهُ» و«يا» أيضاً، عند عدم التباسهِ بغير المندوب، فإن التبس تعينت «وا» وامتنعت «يا».

* * * *

وَغَيْـرُ مَنْدُوبٍ ، وَمُضْمَـرٍ ، وَمَـا جَـا مُسْتَغَاثـاً قَـدْ يُعَـرَّى فَـاعْلَمَـا
وَذَاكَ في اسْمِ الْجِنْسَ وَالْمُشَارِ لَهْ قَـلَّ ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَـانْصُرْ عَـاذِلَهْ

لا يجوز حذف حرف النداءِ مع المندوب، نحو: «وازيداه» ولا مع الضمير، نحو: «يا إياكَ قد كُفِيتُكَ» ولا مع المستغاث، نحو: «يا لزيد».

وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازاً، فتقول في «يا زيد أَقْبِل» «زيدُ أقبل» وفي «يا عبد الله اركب» «عبد الله اركب».

لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل، وكذا مع اسم الجنس، حتى إن أكثر النحويين منعوهُ، ولكن أجازهُ طائفة منهم، وتبعهم المصنف، ولهذا قال: «ومن يمنعهُ فانصر عاذله» أي: انصر من يعذلهُ على منعهِ، لورود السماع بهِ ، فمما ورد منهُ مع اسم الإشارة قولهُ تعالى : ﴿ **ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ** ﴾[1] أي : يا هؤلاءِ ، وقول الشاعر :

ذا، ارعواءً فليسَ بعد اشتعالِ ال ـرأسِ شيباً إلى الصِّبا مِنْ سَبِيلِ[2]

أي : يا ذا ، ومما ورد منهُ اسم قولهم : « اصْبَحْ ليلُ » اي « يا ليلُ » ، وأطرق كرى » أي : «يا كرى » .

وَابْنِ المُعَـرَّفَ الْمُنَـادَى الْمُفَـرَدَا عَلَى الَّـذِي فِي رَفْعِـهِ قَـدْ عُهِـدَا

لا يخلو المنادى من أن يكون: مفرداً، أو مضافاً، أو مشبهاً بهِ.

فإن كان مفرداً: فإما أن يكون معرفة، أو نكرة مقصودة، أو نكرة غير مقصودة.

فإن كان مفرداً ـ معرفة، أو نكرة مقصودة ـ بني على ما كان يرفع بهِ، فإن كان يرفع بالضمة بني عليها، نحو «يا زيد» و «يا رجيل» وإن كان يرفع بالألف أو الواو فكذلك، نحو: «يا زيدان» و «يا رجيلان» و «يا زيدون« و «رجيلون» . ويكون في محل نصب على المفعولية، لأن المنادى مفعول بهِ في المعنى، وناصبهُ فعل مضمر نابت «يا» منابهُ، فأصل «يازيد» أدعو زيداً فحذف «ادعو» ونابت «يا» منابهُ.

وَانْـوِ انْضِمَامَ مـا يَنَوْا قَبْـلَ النِّدَا وَلْيُجْـرَ مُجْـرَى ذِي بِنَـاءٍ جُـدِّدَا

أي: إذا كان الاسم المنادى مبنياً قبل النداءِ قدر ـ بعد النداءِ ـ بناؤُهُ

---

(١) سورة البقرة الآية (٨٥) .

(٢) لا يعلم قائله. وهو في العيني ٤: ٢٣٠ والأشموني ٣: ١٣٦.

على الضم، نحو «يا هذا» ويجري مجرى ما تجدد بناؤُه بالنداءِ كزيدٍ: في أنهُ يتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه، وبالنصب مراعاة للمحل، فتقول «يا هذا العاقلُ، والعاقلَ» بالرفع والنصب، كما تقول «يا زيدُ الظريفُ والظريفَ».

* * * *

وَالْمُفْـرَدَ الْمُنْكُـورَ، وَالْمُضَـافَـا وَشِبْهَـهُ ـ انْصِبْ عَـادِمًا خِـلَافَـا

تقدم أن المنادى إذا كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة يبنى على ما كان يرفع بهِ، وذكر هنا أنهُ إن كان مفرداً نكرة: أي غير مقصودة، أو مضافاً أو مشابهاً بهِ، نصب.

فمثال الأول: قول الأعمى: «يا رجلاً خذ بيدي «وقول الشاعر:

أَيَـا رَاكِباً إمَّـا عَرَضْتَ فَبَلِّغا نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أن لا تَلاقِيا[1]

ومثال الثاني: قولك: «يا غلامَ زيد» «ويا ضارب عمرو».

ومثال الثالث: قولك «يا طالعاً جبلاً» «ويا حسناً وجههُ» «ويا ثلاثة وثلاثين» فيمن سميتهُ بذلك.

وَنَحْـوَ زَيْـدٍ ضُمَّ وَافْتَحَـنَّ مِنْ نَحْـوِ أَزَيْـدُ بْنَ سَعِيْـدٍ لَا تُهِنْ

أي: إذا كان المنادى مفرداً علماً ووصف بابن مضاف إلى علم ولم يفصل بين المنادى وبين «ابن» جاز لك في المنادى وجهان: البناءُ على الضم، نحو: «يا زيدُ بن عمرو» والفتح اتباعاً نحو «يا زيد بنَ عمرو» ويجب حذف ألف ابن، والحالة هذه خطّا.

---

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص. وهو في الخزنة ١: ٣١٣ والعيني ٣: ٤٢ والأشموني ٣: ١٤ وابن يعيش ١: ١٢٧ وشرح شذور الذهب ١٤٥ (الرقم ٥١). وسيبويه ١: ٣١٢ والمفضليات ١٥٦.

وَالضَّمُّ إنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا وَيَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

أي: إذا لم يقع «ابن» بعد علم، أو لم يقع بعده علم، وجب ضم المنادى، وامتنع فتحهُ، فمثال الأول، نحو «يا غلامَ ابن عمرو، ويا زيد الظريفَ ابن عمرو»، ومثال الثاني: «يا زيد ابن أخينا» فيجب بناءُ «زيد» على الضم في هذه الأمثلة، ويجب إثبات «ألف» ابن والحالة هذه.

* * * *

وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحَقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

تقدم أنهُ إذا كان المنادى مفرداً معرفة، او نكرة مقصودة ـ يجب بناؤُهُ على الضم، وذكر هنا أنهُ إذا اضطر شاعر إلى تنوين هذا المنادى كان لهُ تنوينهُ وهو مضموم، وكان لهُ نصبهُ، وقد ورد السماع بهما، فمن الأول قولهُ:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْس عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ(1)

ومن الثاني قولهُ:

ضَرَبتْ صَدْرَهَا إليَّ، وقالت: يا عديّاً لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي(2)

وبِاضْطِرَارٍ خص جمع يا وأل الا مع الله ومحكي الجمل

والأكثر «اللهمَّ» بالتعويضِ وشذ «يا اللهمَّ» في قريضِ

---

(1) البيت للأحوص الأنصاري. وهو في ديوانه ۱۷۳ وشرح شواهد المغني ۲: ٧٦٧ (رقم ٥٥٥) والخزانة ١: ٢٩٤ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٠٧ وسيبويه ١: ٣١٣ وشرح شذور الذهب ١٤٧ (رقم ٥٣) والعيني ١: ١٠٨ والأشموني ٣: ١٤٤ والدرر ٢: ١٠٥ والهمع ٢: ٨٠ وأمالي الزجاجي ٨١.

(2) البيت للمهلهل بن ربيعة. وهو في شرح شذور الذهب ١٤٦ (رقم ٥٢) والعيني ٤: ٢١١ وأمالي ابن الشجري ٢: ٩ وابن يعيش ١: ٨، ١٠ والجمل للزجاجي ١٦٦.

لا يجوز الجمع بين حرف النداء و«أل» في غير اسم الله تعالى، وما سُمي بهِ من الجمل، إلاَّ في ضرورة الشعر كقولهِ:

فَيَـا الغُـلاَمَـانِ اللَّذَانِ فَـرَّا إيَّـاكُمَـا أن تُعقِبَـانَا شرّا[1]

وأما مع اسم الله تعالى ومحكيِّ الجمل فيجوز، فتقول: «يا الله» بقطع الهمزة ووصلها، وتقول في من اسمهُ «الرجلُ منطلق»: «يا الرجل منطلق أَقْبِلْ».

والأكثر في نداء اسم الله تعالى «اللَّهُمَّ» بميم مشدّدة معوّضة عن حرف النداء، وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء في قولِهِ:

إنـي إذا مَـا حَـدَثٌ أَلَـمَّـا أقولُ: يا اللَّهُمَّ، يـا اللَّهُمَّا[2]

فصل

تَابِعَ ذِي ٱلضَّمِ ٱلْمُضَافَ دُونَ أَلْ أَلْـزِمْهُ نصبـاً، كَأَزْيَـدُ ذَا ٱلْحِيَلْ

أي: إذا كان تابع المنادى المضموم مضافاً غير مصاحب للألف واللام وجب نصبُهُ، نحو «يا زيدُ صاحبَ عمرو».

وَمَا سِوَاهُ ٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ، وَٱجْعَلَا كَـمُسْـتَـقِـلٍّ نَـسَـقـاً وَبَـدَلَا

---

(1) البيت من الرجز ولا يعلم قائله. وهو في أمالي ابن الشجري ٢: ١٨٢ والأشموني ٣: ١٤٥ وابن يعيش ٢: ٩ والدرر ١: ١٥١ والتصريح ٢: ١٧٣ والهمع ١: ١٧٤.

(2) البيت لأمية بن أبي الصلت، ونسبه العيني لأبي خراش الهذلي. وهو في لسان العرب (مادة أله) والخزانة ١: ٣٥٨ والأشموني ٣: ١٤٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٠٣ والدرر ١: ١١٥ والعيني ٤: ٢١٦ والتصريح ٢: ١٧٢ والمخصص ١: ١٣٧ والهمع ١: ١٦٨.

أي: ما سوى المضاف المذكور يجوز رفعهُ ونصبُهُ ـ وهو المضاف المصاحب لأل، والمفرد ـ فتقول «يا زيدُ الكريمُ الأبِ» برفع «الكريم» ونصبِهِ، و«يا زيدُ الظريفُ» برفع «الظريف» ونصبِهِ.

وحكم عطف البيان والتوكيد كحكم الصفة، فتقول «يا رجل زيدُ وزيداً» بالرفع والنصب، و«يا تميمُ أجمعونَ، وأجمعينَ».

وأما عطف النسق والبدل ففي حكم المنادى المستقل، فيجب ضمُّهُ إن كان مفرداً، نحو «يا رجل زيدُ» و«يا رجل وزيد» كما يجب الضم لو قلت «يا زيدُ»، ويجب نصبُهُ إن كان مضافاً نحو «يا زيدُ أبا عبد الله» و«يا زيد وأبا عبد الله»، كما يجب نصبُهُ لو قلت «يا أبا عبد الله».

* * *

وَإنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ «أَلْ» مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

أي: إنما يجب بناءُ المنسوق على الضم إذا كان مفرداً معرفةً بغير «أل».

فإن كان بـ«أل» جاز فيهِ وجهان: الرفع، والنصب، والمختار ـ عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما ـ الرفع، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: «ورفعٌ ينتقى» أي: يختار، فتقول «يا زيدُ والغلامُ» يالرفع والنصب، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ **يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ** ﴾[1] برفع «الطير» ونصبهُ.

وَأَيُّهَا، مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَةْ يَلْزَمُ بِالْرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةْ
وَأَيُّهَا، ذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ وَوَصْفُ أَيٍّ بِسِوَى هَذَا يُرَدّْ

يقال: «يا أيها الرجلُ، ويا أيهذا، ويا أيها الذي فعل كذا» فـ«أي»

(١) سورة سبأ الآية (١٠).

منادى مفرد مبني على الضم، و «ها» زائدة، و «الرجل» صفة لأي، ويجب رفعُهُ عند الجمهور، لأنهُ هو المقصود بالنداءِ، وأجاز المازني نصبَهُ قياساً على جواز نصب «الظريف» فِي قولك: «يا زيد الظريفُ» بالرفع والنصب.

ولا توصف «أي» إلاَّ باسم جنس محلًّى بأل، كالرجل، أو باسم إشارة، نحو «يا أيهذا أقبل» وبموصول محلى بأل نحو: «يا أيها الذي فعل كذا».

* * *

وَذُو إشـارةٍ كـأيّ في الصِّـفَـةْ   إن كـان تـركُهَـا يُفِيتُ المَعْـرِفَـةْ

يقال: «يا هَذَا الرجُلُ»، فيجب رفع «الرجل» إن جعل «هذا» وُصْلَة لندائه كما يجب رفع صفة «أي» وإلى هذا أشار بقوله: «إن كان تركها يفيت المعرفة» فإن لم يُجعَل اسم الإشارة وصلة لنداء ما بعده لم يجب رفع صفته، بل يجوز الرفع والنصب.

* * *

فِي نَحْوِ «سَعْدُ سَعْدَ ٱلأَوْسِ» يَنْتَصِبْ   ثَـانٍ وَضُمَّ وَٱفْتَـحَ أَوَّلاً تُـصِبْ

يقال: «يا سعدُ سعدَ الأوس» و

يا تَيْمُ تَيْمَ عدي(١)

و

يَا زَيدُ زيدَ اليَعْمَلاَتِ(٢)

---

(١) هذه قطعة من بيت لجرير، والبيت بكامله هكذا:

يـا تـيـم تـيـم عـدي لا أبا لكم   لا يـلقيـنـكـم فـي سـوأة عـمـرُ

وهو في ديوانه ٢٨٥ والخزانة ١: ٣٥٩ وسيبويه ١: ٢٦ و ٣١٤ وشرح شواهد المغني ٢: ٨٥٥ (رقم ٦٩٣) والعيني ٤: ٢٤٠ والجمل للزجاجي ١٧٠ والعمدة ٢: ١٦٠ وأمالي ابن الشجري ٢: ٨٣ والأشموني ٣: ١٥٣.

(٢) هذه قطعة من بيت لعبد الله بن رواحة، والبيت بكامله هكذا:

فيجب نَصْبُ الثاني، ويجوز في الأول: الضم، والنصب.

فإن ضم الأول كان الثاني منصوباً: على التوكيد، أو على إضمار «أعني» أو على البدلية، أو عطف البيان، أو على النداء.

وإن نصب الأولُ: فمذهب سيبويه أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني، وأن الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، ومذهب المبرد أنه مضاف إلى محذوف مثل ما أضيف إليه الثاني، وأن الأصل «يا تيم عدي تيم عدي» فحذف «عدي» الأول لدلالة الثاني عليه.

يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ الليلُ عليكَ فانزِلِ

والبيت في سيبويه ١: ٣١٥ والروض الأنف ٢: ٢٥٨ والخزانة ١: ٣٦٢ والعيني ٤: ٢٢١ وشرح شواهد المغني ٢: ٨٥٤ (رقم ٦٩٢) وابن يعيش ٢: ١٠ والهمع ٢: ١٢٢ ولسان العرب (مادة: عمل) والأشموني ٣: ١٥٣ وسيرة ابن سيد الناس ٢: ١٥٤ والمقتضب ٤: ٢٣٠ والكامل ٣: ٢١٧ والدرر ٢: ١٥٤.

المنادى المضاف إلى ياءِ المتكلم

وَٱجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ أَنْ يُضَفْ لِيَا   كَعَبْـدِ عَبـدِي عَبْـدَ عَبْـدَا عَبْـدِيَـا

إذا أضيف المنادى إلى ياءِ المتكلم: فإما أن يكون صحيحاً، أو معتلاً.

فإن كان معتلاً فحكمهُ كحكمهِ غير منادى، وقد سبق حكمهُ في المضاف إلى ياءِ المتكلم.

وإن كان صحيحاً جاز فيهِ خمسة أوجه: أحدها: حذف الياءِ، والاستغناءُ بالكسرة، نحو «يا عبدِ» وهذا هو الأكثر.

إثبات الياء ساكنة نحو يا عبدي وهو دون الأول في الكثرة.

الثالث: إثبات الياءِ ألفاً، وحذفها، والاستغناءُ عنها بالفتحة، نحو «يا عبدَ».

الرابع: قلبها ألفاً، وإبقاؤُها، وقلب الكسرة فتحة، نحو «يا عبدَا».

الخامس: إثبات الياءِ محركة بالفتح، نحو «يا عبديَ».

* * *

وَفَتْحٌ اَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ ٱلْيَا اسْتَمَرْ   فِي «يَا ٱبْنَ أُمِّ يَا ٱبْنَ عَمِّ، لَا مَفَر»

إذا أضيف المنادى إلى مضاف إلى ياءِ المتكلم وجب إثبات الياءِ، إلاَّ

في «ابن أم» و«ابن عم» فتحذف الياءُ منهما لكثرة الاستعمال، وتكسر الميم أو تفتح، فتقول: «يا ابن أمَّ ِ أَقْبِل» و«يا ابن عمَّ ِ لا مفر» بفتح الميم أو كسرها.

وَفِي ٱلنِّـدَا «أَبَتِ أُمَّتِ» عَـرَضْ   وَٱكْسِرْ أَوِ ٱفْتَحْ وَمِنَ ٱلْيَا ٱلتَّا عِوَضْ

يقال في النداءِ: «يا أَبَتِ، ويا أمَتِ» بفتح التاء وكسرها، ولا يجوز إثبات الياءِ، فلا تقول «يا أبتي» ولا «يا أمتي» لأن التاءَ عوض عن الياءِ، فلا تجمع بين العوض والمعوَّض عنهُ.

أسماءٌ لازمت النداءَ

وَفُــلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِـٱلنِّـدَا   لُؤْمَانُ، نَوْمَـانُ، كَذَا، وَٱطَّـرَدَا
فِي سَبِّ ٱلأُنْثَى وَزْنُ «يَا خَبَاثِ»   وَٱلأَمْـرُ هَـكَـذَا مِنَ ٱلثُّـلاَثِـي
وَشَـاعَ فِي سَبِّ ٱلـذُّكُـورِ فُعَـلُ   وَلاَ تَقِسْ، وَجُرَّ فِي ٱلشِّعْرِ «فُلُ»

من الأسماء ما لا يستعمل إلَّا في النداءِ، نحو: «يا فل» أي: يا رَجُلُ، و«يا لؤْمان» للعظيم اللؤم، «ويا نومان» للكثير النوم، وهو مسموع.

وأشار بقولِهِ: «واطردَ في سب الأنثى» إلى أنهُ ينقاس في النداءِ استعمال فعال مبنيّاً على الكسر في ذم الأنثى وسبها، من كل فعل ثلاثي، نحو «يا خباث، ويا فَسَاقِ، ويا لَكَاعِ».

وكذلك ينقاس استعمال فَعَالِ، مبنيّاً على الكسر، من كل فعل ثلاثي، للدلالة على الأمر، نحو «نزالِ، وَضَرَابِ، وَقَتَالِ» أي: «أنزِلْ، واضرِبْ، واقتُلْ».

وكثر استعمال فُعَل في النداءِ خاصة مقصوداً بِهِ ذم المذكور، نحو: «يا فُسَق، ويا غُدَر ويا لُكَع». ولا ينقاس ذلك.

وأشار بقولِهِ: «وجُرَّ في الشعرِ فُلُ» إلى أن بعض الأسماءِ المخصوصة بالنداءِ قد تستعمل في الشعر في غير النداءِ، كقولِهِ:

تَضِلُّ منهُ إبِلِي بِالهَوْجَلِ ... في لَجَّةٍ أَمسِكْ فُلاناً عَن فُلِ[1]

الإستغاثة

إذَا ٱسْتُغِيْثَ ٱسْمٌ مُنَادى خُفِضَا ... بِٱللَّامِ مَفْتُوحاً كَيَا لَلْمُرْتَضَى

يقال: «يا لَزيدٍ لِعَمْرٍو» فيجر المستغاث بلام مفتوحة، ويجر المستغاث لهُ بلام مكسورة، وإنما فتحت مع المستغاث لأن المنادى واقع موقع المضمر، واللام تفتح مع المضمر، نحو «لَكَ، ولَهُ»:

وَٱفْتَحْ مَعَ ٱلْمَعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ «يَا» ... وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِٱلْكَسْرِ ٱئْتِيَا

إذا عطف على المستغاث مستغاث آخر: فإما أن تتكرر معهُ «يا» أو لا
فإن تكررت لزم الفتح، نحو «يا لزَيدٍ ويا لَعمرٍو ولِبكرٍ».
وإن لم تتكرر لزم الكسر، نحو «يا لَزيدٍ ولِعمرو لِبكر» كما يلزم كسر اللام مع المستغاث لهُ، وإلى هذا أشار بقولِهِ: «وفي سوى ذلك بالكسر ائتيَا» أي: في سوى المستغاث والمعطوف عليهِ الذي تكررت معهُ «يا» اكسر اللام

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي. وهو في سيبويه ١: ٣٣٣ والخزانة ١: ٤٠١ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٠١ والعيني ٤: ٢٢٨ ولسان العرب (لجج، وفنن) والدرر ١: ١٥٤ والأشموني ٣: ١٦١ والهمع ١: ١٧٧.

وجوباً، فتكسر مع المعطوف الذي لم يتكرر معهُ «يا» ومع المستغاث لهُ.

* * *

وَلاَمُ مَـا ٱسْتُغِيْثَ عَـاقَبَتْ أَلِـفْ   وَمِـثْـلُهُ ٱسْـمُ ذُو تَـعَـجُّـبٍ أُلِـفْ

تحذف لام المستغاث، ويؤتى بألف في آخرِهِ عوضاً عنها، نحو «يا زيدا لعمروٍ» ومثل المستغاثِ المتعجَّبُ منهُ، نحو «يا لَلدَّاهية» «ويا لَلْعَجَب» فيجر بلام مفتوحة كما يجر المستغاث، وتعاقب اللام الألف في الاسم المتعجِبِ منهُ فتقول «يا عجبا لزَيدٍ».

الندبة

مَا لِلْمُنادَى ٱجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا   نُكِّـرَ لَم يُنْـدَبْ، وَلاَ مَـا أُبْهِمَـا
وَيُنْدَبُ ٱلْمَوْصُـوْلُ بِٱلَّـذِي ٱشْتَهَرْ   كـ «بِئْر زَمْزَمٍ» يَلِي «وَامَنْ حَفَرْ»

المندوب هو: المتفجع عليهِ، نحو «وازيداه» والمتوجع منهُ، نحو «واظهراه» ولا يندب إلاَّ المعرفة، فلا تندب النكرة، فلا يقال «وارجلاه» ولا المبهم كاسم الإشارة، نحو «واهذاه» ولا الموصول، إلاَّ إن كان خالياً من «أل» واشتهر بالصلة، كقولهم «وامن حَفَرَ بئر زَمْزَمَاه».

* * *

وَمُنْتَهى ٱلْمَنْـدُوبِ صِلْهُ بِـٱلألِفْ   مَتْلُوُّهَـا إنْ كَـانَ مِثْلَهَـا حُـذِفْ
كَـذَاكَ تَنْـوِيْنُ ٱلْـذِي بِـهِ كَمَـلْ   مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِها، نِلْتَ ٱلأَمَـلْ

يَلْحَقُ آخرَ المنادى المندوب ألف، نحو «وازيدا لا تبعد» ويحذف ما قبلها إن كان ألفاً، كقولك: «واموساه» فحذفت ألف «موسى» وأتي بالألف

الدلالة على الندبة، أو كان تنويناً في آخر صلة أو غيرها، نحو «وامن حَفَرَ بئر زمزماه» ونحو «يا غلام زيداه».

* * *

وَٱلشكْلَ حَتْماً أَوْلِـهِ مُجَانِسَـا إنْ يَكُن ٱلْفَتْـحُ بِـوَهْمٍ لاَبِسَـا

إذا كان آخر ما تلحقه ألفُ الندبة فتحةً الحقتهُ ألف الندبة من غير تغيير لها. فتقول: «واغلامَ أَحمداه» وإن كان غير ذلك وجب فتحهُ، إلاَّ إن أوقع في لبس، فمثال ما لا يوقع في لبس قولك في «غلام زيد» «واغلام زيداه» وفي «زيد» «وازيداه». ومثال ما يوقع فتحهُ في لبس «واغلامهوهُ، واغلامكيهِ» وأصلُهُ «واغلامِكِ» بكسر الكاف، «واغلامُهُ» بضم الهاءِ، فيجب قلب ألف الندبة: بعد الكسرة ياءً، وبعد الضمة واواً، لأنك لو لم تفعل ذلك وحذفتَ الضمة والكسرة وفتحتَ وأتيت بألف الندبة، فقلت: «واغلامكاهُ، واغلامهاهُ» لالتبس المندوب المضاف إلى ضمير المخاطبة بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطب، والتبس المندوب المضاف إلى ضمير الغائب بالمندوبِ المضافِ إلى ضمير الغائبة، وإلى هذا أشار بقوله: «والشكل حتماً - إلى آخرِهِ» أي: إذا شُكِلَ إلى آخر المندوب بفتح، أو بضم، أو بكسر، فأولِهِ مجانساً لهُ من واوٍ أو ياءٍ إن كان الفتح موقعاً في لبس، نحو «واغلامهوهُ، واغلامكيهِ» فإن لم يكن الفتح موقعاً في لبس فافتح آخرهُ، وأولِهِ ألف الندبة، نحو «وازيداه، واغلام زيداه».

* * *

وَوَاقِفاً زِدْ هَاءَ سَكْتٍ، إنْ تُـرِدْ وَإنْ تَشَـأْ فَٱلْمَـدُّ، وَٱلْهَا لاَ تَـزِدْ

أي إذا وقف على المندوب لحقهُ بعد الألف هاءُ السكت، نحو

«وازيداه» أو وقف على الألف، نحو «وازيدا» ولا تثبت الهاءُ في الوصل إلّا ضرورةً، كقولِهِ:

أَلَا يَـا عَـمْـرُو عَـمْـرَاهُ   وَعَـمْـرُو بـنَ الـزُّبَـيْـرَاهُ[1]

* * *

وَقَـائِلٌ: وَاَعَبْـدِيَـا، وَاعَبْـدَا   مَنْ فِي اَلنِّدَا اَلْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

أي: إذا نُدِبَ المضافُ إلى ياءِ المتكلم على لغة مَنْ سكَّنَ الياءَ قيل فيهِ: «واعَبدِيَ» بفتح الياءِ، وإلحاق ألف الندبة، أو «يا عَبْدَا» بحذف الياءِ، وإلحاق ألف الندبة.

وإذا ندب على لغة من يحذف «الياءَ» و يستغني بالكسرة، أو يقلب الياءَ ألفاً والكسرة فتحةً ويحذف الألف ويستغني بالفتحة، أو يقلبها ألفاً ويبقيها قيل: «وَاعَبْدَا» ليسَ إلّا.

وإذا ندب على لغة من يفتح الياءَ يقال «واعبديا» ليسَ إلّا.

فالحاصل: أنهُ إنما يجوز الوجهان ـ أعني «واعبديا» و «واعبدا» على لغة من سكن الياءَ فقط، كما ذكر المصنف.

الترخيم

تَـرْخِيماً اَحْـذِفْ آخِرَ اَلْمُنَـادَ   كَيَـاسُعَـا، فِيْمَنْ دَعَـا سُعَـادَا

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت ومنهُ قولُهُ:

---

(1) البيت من الرجز، ولا يعلم قائله. وهو من شواهد العيني ٤: ٢٧٣.

لها بَشَرٌ مِثلُ الحريرِ، ومَنطِقٌ   رخيمُ الحواشي: لا هراءٌ، ولا نزرُ[1]

أي: رقيق الحواشي، وفي الاصطلاح، حذف أواخر الكَلِمِ في النداءِ، نحو «ياسُعا» والأصل «يا سعادُ».

* * *

وَجَــوِّزَنْـهُ مُـطْلَقاً فِي كُـلِّ مَا   أُنِّثَ بِـالْهَا، وَالَّـذِي قَـدْ رُخِّمَـا
بِحَـذْفِهَا وَفِّـرْهُ بَعْـدُ، وَاحْـظُلاَ   تَرْخِيْمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَـدْ خَلاَ
إلاَّ الـرُّبَـاعِيَّ فَمـا فَـوْقُ، الْعَلَمْ   دُوْنَ إضَـافَـةٍ، وَإسْنَـادٍ مُتـمّ

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنثاً بالهاءِ، أو لا، فإن كان مؤنثاً بالهاءِ جاز ترخيمهُ مطلقاً، أي: سواءً كان علماً، كـ«فاطمة» أم غير علم، كـ«جارية» زائداً على ثلاثة أحرف كما مثل، أو على ثلاثة أحرف كـ«شاة»، فتقول: «يا فاطمَ، ويا جاريَ، ويا شا» ومنهُ قولهم: «يا شا ادجني» أي: أقيمي، بحذف تاءِ التأنيث للترخيم، ولا يحذف منهُ بعد ذلك شيء آخر، وإلى هذا أشار بقولِهِ: «وجوّزنهُ» إلى قولِهِ: «بَعْدُ».

وأشار بقولِهِ: «واحظُلا إلى آخرِهِ» إلى القسم الثاني، وهو: ما ليس مؤنثاً بالهاءِ، فذكر أنهُ لا يرخم إلاَّ بشروط:

الأوّل: أن يكون رباعيّاً فأكثر.

الثاني: أن يكون علماً.

الثالث: أن لا يكون مركباً: تركيب إضافة، ولا إسناد.

وذلك كـ«عثمان، وجعفر» فتقول «يا عُثمَ ويا جَعفَ». وخرج ما كان على ثلاثة أحرف، «كزيد، وعمر» وما كان غير علم على وزن فاعل

(١) البيت لذي الرمة. وهو في ديوانه ٢١٢ والأشموني ٣: ١٧١ وابن يعيش ١: ١٦ و٢: ٤١٩ والعيني ٤: ٢٨٥.

كـ «قائم» وقاعد» وما ركب تركيب إضافة، كـ «عبد شمس» وما ركب تركيب إسناد، نحو «شابَ قرناها». فلا يرخم شيء من هذه. وأما ما ركب تركيب مزج فيرخم بحذف عجزِهِ، وهو مفهوم من كلام المصنف، لأنهُ لم يخرجهُ، فتقول في من اسمهُ «معدي كرب»: «يا معدي».

* * *

وَمَعَ ٱلآخِرِ ٱحْذِفِ ٱلَّذِي تَلاَ ... إنْ زِيْدَ لِيْناً سَاكِنَا مُكَمِّلاَ
أَرْبَعَةً فَصَاعِداً، وَٱلْخُلْفُ فِي ... وَاوٍ وَيَاءٍ وَبَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ ـ قُفِي

أي: يجب أن يحذف مع الآخر ما قبلهُ إن كان زائداً ليناً، أي: حرفَ لِينٍ، ساكناً، رابعاً فصاعداً، وذلك نحو «عثمان، ومنصور، ومسكين» فتقول: «يا عثْمُ، ويا مَنْصُ ويا مِسْكُ»، فإن كان غير زائد، كمختار، أو غير لين كَقِمَص ٍ،أو غير ساكن، كَقَنَوَّرٍ، أو غير رابع، كَمَجِيدٍ، لم يجز حذفُهُ، فتقول: يا مُخْتَا، ويا قَنَوَّ، ويا مَجِي، وأما فِرْعَونُ ونحوُهُ، ـ وهو ما كان قبل واوِهِ فتحة، أو قبل يائِهِ فتحة، كغرنيق ـ ففيهِ خلاف، فمذهب الفراءِ والجَرْمِيّ أنهما يعاملان معاملة مسكين ومنصور، فتقول ـ عندهما ـ يا فِرْعَ، ويا غُرْنَ، ومذهب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك، فتقول ـ عندهم ـ يا فَرعَوْ، ويا غُرْنَي.

* * *

وَٱلْعَجُزَ ٱحْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلْ ... تَرْخِيْمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرُو نَقَلْ

تقدَّم أن المركب تركيب مزج يرخم، وذكر هنا أن ترخيمَهُ يكون بحذف عجزِهِ، فتقول في «معدي كرب» يا معدي، وتقدَّم أيضاً أن المركب تركيب إسناد لا يرخم، وذكر هنا أنهُ يرخم قليلاً، وأن عمراً ـ يعني سيبويه ـ وهذا اسمُهُ، وكنيتُهُ: أبو بشر، وسيبويه: لقبُهُ، نقل ذلك عنهم، والذي نص عليهِ

سيبويه في باب الترخيم أن ذلك لا يجوز، وفهم المصنف عنهُ من كلامِهِ في بعض أبواب النسب جواز ذلك، فتقول في «تأبط شراً» «يا تأبط».

* * *

وَإنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ ـ مَا حُذِفْ فَـاْلْبَـاقِيَ اْسْتَعْمِـلْ بِمَـا فِيـهِ أُلِفْ
وَاْجعَلْهُ ـ إنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً ـ كَمَا لَـوْ كَـانَ بِـاْلآخِرِ وَضْعـاً تُمِّمـا
فَقُلْ عَلَى اْلأَوَّلِ فِي ثَمُودَ: «يَا ثَمُو» وَ «يَا ثَمِي» عَلَى اْلثَّانِي بِيَا

يجوز في المرخم لغتان، إحداهما: أن يُنوَى المحذوف منهُ، والثانية: أن لا ينوى، ويُعبَّر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف، وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحرف.

فإذا رخمت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليهِ: من حركة، أو سكون، فتقول في «جعفر» «يا جعفَ، وفي» حارث «يا حارِ» وفي «قِمَطْر» يا قِمَطْ.

وإذا رخمت على لغة من لا ينتظر عاملت الآخِرَ بما يعامل بِهِ لو كان هو آخِرَ الكلمة وضعاً، فتبنيهِ على الضم، وتعاملُهُ معاملة الاسم التام، فتقول «يا جعفُ، ويا حارُ، ويا قِمَطُ» بضم الفاءِ والراءِ والطاءِ.

وتقول في «ثمود» على لغة من ينتظر الحرف «يا ثمو» بواوٍ ساكنة، وعلى لغة من لا ينتظر تقول «يا ثمي» فتقلب الواو ياءً والضمة كسرة، لأنك تعاملُهُ معاملة الاسم التام، ولا يوجد اسم معرب آخرهُ واو قبلها ضمة إلاَّ ويجب قلب الواو ياءً والضمة كسرة.

* * *

وَاْلْتَـزِمِ اْلأَوَّلَ فِي كَـمُـسْـلِمَـةْ وَجَـوِّزِ اْلْـوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَـةْ

إذا رُخِّمَ ما فيهِ تاءُ التأنيث ـ للفرق بين المذكر والمؤنث، كمسلمة ـ وجب ترخيمُهُ على لغة من ينتظر الحرف، فتقول: «يا مُسْلِمَ» بفتح الميم، ولا يجوز ترخيمُهُ على لغة من لا ينتظر، فلا تقول: «يا مسلمُ» ـ بضم الميم ـ، لئلا يلتبس بنداءِ المذكر.

وأما ما كانت فيهِ التاءُ لا للفرق، فيرخم على اللغتين، فتقول في «مَسْلَمة» عَلَماً «يا مسلمَ» بفتح الميم، وضمها.

* * *

وَلِا ضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

قد سبق أن الترخيم حذف أواخر الكلم في النداءِ، وقد يحذف للضرورة آخِرُ الكلمة في غير النداءِ، بشرطِ كونها صالحة للنداءِ، كـ «أَحْمَدَ»، ومنهُ قولُهُ:

لنعم الفتى تَعْشُو إلى ضَوءِ نَارِهِ ... طَريفُ بنُ مَالٍ ليلَةَ الجُوْعِ والخَصَرْ[1]

أي طريف بن مالك.

الاختصاص

أَلاخْتِصَاصُ : كَنِدَاءٍ دُونَ يَا ... « كأَيُّها ٱلْفَتَى » بـإِثْرِ « ٱرْجُـونِيَا »

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ «أَيٍّ» تِلْوَ «أَلْ» ... كَمِثْلِ «نَحْنُ ٱلْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ»

الاختصاص يشبه النداءِ لفظاً، ويخالفهُ من ثلاثة أوجه:

---

(١) البيت لامرىء القيس. وهو في ديوانه ١٤٢ والأشموني ٣: ١٨٤ والعيني ٤: ٢٨٠ والهمع ١: ١٨١ وسيبويه ١: ٣٣٦ والدرر ١: ١٥٧.

أحدهما: أنهُ لا يستعمل معهُ حرف نداءٍ.

والثاني: أنهُ لا بد أن يسبقَهُ شيءٌ.

والثالث: أن تصاحبهُ الألف واللام.

وذلك كقولك: «أنا أفعل كذا أيها الرجلُ، ونحنُ العربَ أسخى الناسِ» وقوله ﷺ: «نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نورَثُ، ما تركناه صدقة». وهو منصوب بفعل مضمر، والتقدير: «أخصُّ العربَ، وأخصُّ معاشرَ الأنبياءِ».

التحذير والإغراءُ

«إيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ، بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإيَّا انْسُبْ، وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

إلاَّ مَعَ الْعَطْفِ، أَوِ التَّكْرَارِ، كـ «الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي»

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منهُ.

فإن كان بإيّاك واخواتِهِ ـ وهو إياكِ، وإياكما، وإياكم، وإياكن ـ وجب إضمار الناصب: سواءٌ وجد عطف أم لا، فمثالُهُ مع العطف «إياك والشر» فـ «إيّاك» منصوب بفعل مضمر وجوباً، والتقدير: إياك أحَذِّر، ومثالُهُ بدون العطف «إياك أن تفعل كذا» أي: إياك من أن تفعل كذا. وإن كان بغير «إياك» وأخواتِهِ ـ وهو المراد بقولُهُ: «وما سواهُ» ـ فلا يجب إضمار الناصب، إلاَّ مع العطف، كقولك: «ماز رأسكَ والسيفَ» أي: يا مازن قِ رأسك واحذَرِ السيفَ، أو التكرار، نحو «الضيغَمَ الضيغمَ» أي: احذر الضيغمَ، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهارُهُ، نحو: «الأسدَ» أي احذر الأسد، فإن شئت أظهرت وإن شئت أضمرت.

* * *

وَشَذَّ «إِيَّايَ» و «إِيَّاهُ» أَشَذّ وَعَنْ سَبِيلِ ٱلْقَصْدِ مَنْ قَاسَ ٱنْتَبَذْ

حق التحذير أن يكون للمخاطب، وشذّ مجيئهُ للمتكلم في قولِهِ: «إياي وأن يحذفَ أحدكُمُ الأرنبَ» وأشذ منهُ مجيئهُ للغائب في قولِهِ: «إذا بلغ الرجل الستين فإياهُ وإيَّا الشوابِّ» ولا يقاس على شيءٍ من ذلك.

* * *

وَكَمُحَذِّرٍ بِلَا إِيَّا ٱجْعَلَا مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

الإغراءُ هو أمر: المخاطب بلزوم ما يحمد، وهو كالتحذير: في أنه إن وُجِدَ عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبِهِ، وإلاَّ فلا، ولا تستعمل فيهِ «إيا». فمثال ما يجب معهُ إضمار الناصب قولك: «أخاكَ أخاك» وقولك «أخاك والإحسان إليهِ» أي: الزم أخاك.

ومثال ما لا يلزم معهُ الإضمار قولك: «أخاك» أي: الزم أخاك.

أسماءُ الأفعال والأصوات

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ ٱسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ
وَمَا بِمَعْنَى ٱفْعَلْ، كـ «آمِينَ» كَثُرْ وَغَيْرُهُ كـ «وَيْ، وَهَيْهَاتَ» نَزُرْ

أسماءُ الأفعال: ألفاظ تقوم مقام الأفعال: في الدلالة على معناها، وفي عملها، وتكون بمعنى الأمر ـ وهو الكثير فيها ـ كَمَهْ، بمعنى اكْفُفْ، وآمِينَ، بمعنى استجب. وتكون بمعنى الماضي، كَشَتَّانَ، بمعنى افترَقَ، تقول: «شَتَّانَ زيدٌ وعمرو»، وهيهَات، بمعنى بَعُدَ، تقول: «هيهاتَ العقيق» وبمعنى المضارع، كاوَّه، بمعنى أتوجعُ، وَوَيْ، بمعنى أعجب، وكلاهما غير مقيسٍ.

وقد سبق في الأسماء اللازمة للنداءِ: أنهُ ينقاس استعمال فَعَالِ اسم فعل، مبنيّاً على الكسر، من كل فعل ثلاثي، فتقول: ضَرَابِ زيداً، أي: اضرِبْ، ونَزَالِ، أي: انزِل، وكَتَابِ، أي: اكتُبْ، ولم يذكرهُ المصنف هنا استغناءً بذكرِهِ هناك.

* * *

وَٱلْفِعْـلُ مِنْ أَسْمَـائِـهِ عَـلَيْكَـا   وَهَـكَـذَا دُونَـكَ مَـعْ إِلَـيْـكَـا
كَـذَا رُوَيْـدَ بَـلْهُ نَـاصِـبَـيْـنِ   وَيَـعْمَـلَانِ ٱلْخَفْضَ مَـصْـدَرَيْنِ

من أسماءِ الأفعال ما هو في أصلِهِ ظرف، وما هو مجرور بحرف، نحو «عليك زيداً» أي: الزمهُ، و«إليك» أي: تنحَّ، و«دونك زيداً» أي: خذهُ.

ومنها ما يستعمل مصدراً واسم فعل «كرويدَ وَبَلْهَ».

فإن انجرَّ ما بعدهما فهما مصدران، نحو «رويدَ زيدٍ» أي: اروَادَ زيدٍ، أي امهالهُ، وهو منصوب بفعل مضمر، و«بله زيدٍ» أي: تركهُ.

وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعل، نحو «رويدَ زيداً» أي: أمهِل زيداً و«بَلْهَ عمراً» أي: اتركهُ.

* * *

وَمَـا لِمَـا تَنُـوبُ عَنْـهُ مِنْ عَمَـلْ   لَهَا، وَأَخِّرْ مَـا لِذِي فِيـهِ ٱلْعَمَلْ

أي: يثبت لأسماءِ الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنهُ من الأفعال.

فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك، كَصَهْ: بمعنى اسكت، وَمَهْ: بمعنى اكفف، وهيهاتَ زيدٌ: بمعنى بَعُد زيد. ففي «صَهْ وَمَهْ» ضميران مستتران، كما في اسكت واكفف، وزيد: مرفوع بهيهات كما ارتفع بِبَعُدَ.

وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسم الفعل كذلك، كـ «دراكِ زيداً» أي: أدْرِكهُ، و«ضراب عمراً» أي: اضربهُ، ففي «دراك، وضرابِ» ضميران مستتران، و«زيداً وعمراً» منصوبان بهما.

وأشار بقولِهِ «وآخّر ما لذي فيهِ العمل» إلى أن معمول اسم الفعل يجب تأخيرُهُ عنهُ، فتقول: «دَرَاكِ زيداً» ولا يجوز تقديمُهُ عليهِ، فلا تقول: «زيداً دراكِ» وهذا بخلاف الفعل، إذ يجوز: «زيداً أدْرِكْ».

* * *

وَٱحْكُمْ بِتَنْكِيـرِ ٱلَّـذِي يُنَـوَّنُ　　مِنْهَـا، وَتَعْرِيْفُ سِـوَاهُ بَيِّـنُ

الدليل على أن ما سمي بأسماءِ الأفعال أسماءُ لحاق التنوين لها، فتقول في صَهْ: صَهٍ، وفي حيهل: حَيْهَلاً، فيلحقها التنوين للدلالة على النكير، فما نوّن منها كان نكرة، وما لم ينوَّن كان معرفة.

* * *

وَمَـا بِـهِ خُـوطِب مَـا لاَ يَعْقِـلُ　　مِنْ مُشْبِهِ ٱسْمِ ٱلْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ
كَذَا ٱلَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَـ «قَبْ»　　وَٱلْزَمْ بِنَا ٱلنَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَـدْ وَجَبْ

أسماءُ الأصوات: ألفاظ استعملت كأسماءِ الأفعال في الاكتفاءِ بها، دالة على خطاب ما لا يَعْقِل أو على حكاية صوت من الأصوات، فالأول كقولكَ: هلا، لزجر الخيل، وَعَدَسْ: لزجر البغل، والثاني كَقَبْ: لوقوع السيف، وغاق: للغراب.

وأشار بقولِهِ «والزم بنا النوعين» إلى أن أسماءَ الأفعال وأسماءَ الأصوات كلها مبنية، وقد سبق في باب المعرب والمبني أن أسماءَ الأفعال مبنية لشبهها الحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر، حيث قال: «وكنيابة عن الفعل بلا تأثر» وأما أسماءُ الأصوات فهي مبنية لشبهها بأسماءِ الأفعال.

نونا التوكيد

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ، هُمَا   كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا

أي: يلحق الفعلَ للتوكيد نونان: إحداهما ثقيلة كـ «اذهَبَنَّ» والأخرى خفيفة كـ « اقصدَنْها » وقد اجتمعا في قولِهِ تعالى: ﴿ **لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ** ﴾[1].

* * *

يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا   ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطاً امَّا تَالِيَا

أَوْ مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا   وَقَلَّ بَعْدَ «مَا، وَلَمْ» وَبَعْدَ «لَا»

وَغَيْرِ إما مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا   وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا

أي: تلحق نونا التوكيد فعلَ الأمر، نحو: «اضرِبَنّ زيداً» والفعلَ المضارعَ المستقبلَ الدالَّ على طلب، نحو «لِتَضْرِبن زيداً، ولا تَضْرِبَنّ زيداً، وهل تَضْرِبَنّ زيداً» والواقِعَ شرطاً بعد «إن» المؤكدة بـ «ما» نحو «إمَّا تضربَنّ زيداً أضرِبْهُ» ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ **فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَنْ خَلْفَهُمْ** ﴾[2] أو الواقع جواب قسم مثبتاً مستقبلاً، نحو: « والله لتضربن زيداً ».

فإن لم يكن مثبتاً لم يوكد بالنون، نحو: «والله لا تفعل كذا» وكذا إن كان حالاً، نحو: «والله ليقوم زيد الآن».

وقلَّ دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد «ما» الزائدة التي لا تصحب «إن» نحو: «بِعَينٍ ما أَرَيَنَّكَ ههنا» والواقع بعد «لم» كقولِهِ:

---

(١) سورة يوسف الآية (٣٢).

(٢) سورة الأنفال الآية (٥٧).

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا   شيخاً على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّا[1]

والواقع بعد « لا » النافية كقولِهِ تعالى : ﴿ **وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً** ﴾[2] .

والواقع بعد غير «إمَّا» من أدوات الشرط كقولِهِ:

مَنْ يُثْقَفَنْ مِنْهُمْ فليسَ بـآيبٍ   أبداً وَقَتْلُ بني قُتَيبَةَ شَافِي[3]

وأشار المصنف بقولِهِ: «وآخر المؤكد افتح» إلى أن الفعل المؤكد بالنون يبنى على الفتح إن لم تلهِ ألف الضمير، أو ياؤُهُ، أو واوهُ، نحو «اضربَنَّ زيداً، واقتلَنَّ عمراً».

* * *

وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا   جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا
وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الأَلِفْ   وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ
فَاجْعَلْهُ مِنْهُ - رافعاً ، غَيْرَ الْيَا   وَالْوَاوِ - يَاءً - كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا
وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي   وَاوٍ وَيَا - شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
نَحْوُ « اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ » بِالْكَسْرِ ، وَ « يَا   قَوْمِ اخْشَوُنْ » وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا

---

(١) هذا الرجز لابن حبابة اللص ، أو ابي حيان الفقعسي ، أو العجاج ، أو عبد بني عبس ، أو مساور العبسي . انظر شرح شواهد المغني ٢ : ٩٧٣ وأمالي ابن الشجري ١ : ٣٨٤ وابن يعيش ٩ : ٤٢ والأشموني ٣ : ٢١٨ والعيني ٤ : ٤٢٩ والهمع ٢ : ٧٨ والخزانة ٤ : ٥٦٩ والإنصاف ٦٥٣ ونوادر أبي زيد ١٣ والمقرب ٨٦ ومجالس ثعلب ٦٢١ وحاشية الدمنهوري على متن الكافي ٨٩.

(٢) سورة الأنفال الآية (٢٥) .

(٣) البيت لبنت مرة بن عاهان . وهو في الأشموني ٢ : ٣١٠ و٣ : ٢٢٠ والعيني ٤ : ٣٣٠ والمقتضب ٣ : ١٤ والخزانة ٤ : ٥٦٥ والهمع ٢ : ٧٩والدرر ٢ : ١٠٠ والتصريح ٢ : ٢٠٥ وسيبوية ٢ : ١٥٢ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٠٤ وضرائر الشعر ٣٠ وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٩ . ويروى: من تثقفن.

الفعل الموكد بالنون: إن اتصل بِهِ ألف اثنين، أو واو جمع، أو ياءُ مخاطبة، حُرِّكَ ما قبل الألف بالفتح، وما قبل الواو بالضم، وما قبل الياءِ بالكسر.

ويحذف الضمير إن كان واواً أو ياءً، ويبقى إن كان ألفاً، فتقول: «يا زيدان هل تضربَانِّ، ويا زيدون هـل تضرِبُنَّ، ويا هند هل تَضرِبِنَّ»، والأصل: هل تضربانِنَّ، وهل تضربونَنَّ، وهل تضربينَنَّ، فحذفت النون لتوالي الأمثال، ثم حذفت الواو والياءُ لالتقاءِ الساكنين، فصار «هل تضرُبنَّ، وهل تضرِبِنَّ» ولم تحذف الألف لخفتها، فصار «هل تضربانِّ» وبقيت الضمة دالة على الواو، والكسرة دالة على الياء.

هذا كلهُ إذا كان الفعل صحيحاً.

فإن كان معتلاً: فإما أن يكون آخرهُ ألفاً، أو واواً، أو ياءٍ.

فإن كان آخرهُ واواً أو ياءً حذفت لأجل واو الضمير أو يائِهِ، وضم ما بقي قبل واو الضمير، وكسر ما بقي قبل ياءِ الضمير، فتقول: يا زيدون هل تغزُونَ، وهل ترمونَ، ويا هند هل تغزِينَ، وهل ترمِينَ» فإذا الحقتُهُ نون التوكيد فعلت بِهِ ما فعلت بالصحيح، فتحذف نون الرفع، وواو الضمير أو ياءَهُ، فتقول: «يا زيدون هل تغـزُنَّ، وهل ترمُنَّ، ويا هند هل تغزِنَّ، وهل تَرْمِنَّ»، هذا إذا أُسند إلى الواو والياءِ.

فإن أسند إلى الألف لم يحذف آخرهُ، وبقيت الألف، وشكل ما قبلها بحركة تجانس الألف ـ وهي الفتحة ـ فتقول: «هل تغزوانِّ، وهل ترميانِّ».

وإن كان آخر الفعل ألفاً: فإن رَفَعَ الفعل غير الواو والياءِ ـ كالألف والضمير المستتر ـ انقلبت الألف التي في آخر الفعل ياءً، وفتحت، نحو: «اسعيانّ، وهل تسعيانّ، واسْعَيَنَّ يا زيد».

وإن رفع واواً أو ياءً حذفت الألف، وبقيت الفتحة التي كانت قبلها،

وضمت الواو، وكسرت الياءُ، فتقول: «يا زيدون اخْشَوُنَّ، ويا هند اخشِينَّ» هذا إن لحقتهُ نون التوكيد، وإن لم تلحقهُ لم تضم الواو، ولم تكسر الياء، بل تسكنهما، فتقول: يا زيدون هل تَخْشَوْنَ، ويا هند هل تخشَيْنَ، ويا زيدون اخشَوْا، ويا هند اخْشَيْ».

* * *

وَلَمْ تَقَـعْ خَفِيْفَـةٌ بَعْـدَ ٱلأَلِفْ   لَكِنْ شَـدِيـدَةٌ ، وَكَسْـرُهَـا أُلِفْ

لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، فلا تقول: «اضربانْ» بنون مخففة، بل يجب التشديد، فتقول: «اضربانِّ» بنون مشددة مكسورة خلافاً ليونس، فإنهُ أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف، ويجب عندهُ كسرها.

* * *

وَأَلِـفَـاً زِدْ قَـبْـلَهَـا مُـؤَكِّـدَا   فِعْـلاً إِلَى نُـونِ ٱلإِنَـاثِ أُسْنِـد

إذا أكد الفعل إلى نون الاناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الاناث ونون التوكيد بألف كراهية توالي الأمثال فتقول اضربنانّ بنون مشددة مكسورة قبلها ألف.

واحـذف خفيفـة لسـاكن ردف   وبـعـد غيـر فتحـة إذا تـقف
واردد إذا حذفتها في الـوقف ما   من أجلها في الوصل كان عـدما
وابـدلنهـا بـعـد فـتـح الـفـا   وقْفـا كمـا تقـول في قفن قفا

إذا ولي الفعل المؤكد بالنون الخفيفة ساكن، وجب حذف النون لالتقاءِ الساكنين، فتقول: «اضْرِبَ الرجُلَ» بفتح الباءِ، والأصل: اضربَنْ، فحذفت نون التوكيد لملاقاة الساكن ـ وهو لام التعريف ـ ومنهُ قولُهُ:

لَا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ تركَعَ يوماً والدهرُ قَدْ رَفَعْهْ[1]

وكذلك تحذف نون التوكيد الخفيفة في الوقف، إذا وقعت بعد غير فتحة ـ أي بعد ضمة أو كسرة ـ ويردُّ حينَئذٍ ما كان حذف لأجل نون التوكيد، فتقول في «اضرِبُنْ يا زيدون» إذا وقفت على الفعل: «اضربوا»، وفي «اضرِبِنْ يا هند» «اضربي». فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وتردُّ الواو التي حذفت لأجل نون التوكيد، وكذلك الياءُ، فإن وقعت نونُ التوكيدِ الخفيفةُ بعدَ فتحة ابدلت النونُ في الوقف ألفاً، فتقول في «اضربَنْ يا زيد»: اضرِبا.

ما لا ينصرف

الصَّرْفُ تَنوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ ٱلإِسْمُ أَمْكَنَا

الاسم إن أشبه الحرف سمي مبنيّاً، وغير متمكن، وإن لم يشبه الحرف سمي معرباً ومتمكناً. ثم المعرب على قسمين:

أحدهما: ما أشبه الفعل، ويسمى غير المنصرف، ومتمكناً غير أمكن.

والثاني: ما لم يشبه الفعل، ويسمى منصرفاً، ومتمكناً أمكن.

وعلامة المنصرف: أن يجر بالكسرة مع الألف واللام، والإضافة، وبدونهما، وأن يدخلهُ الصرف ـ وهو التنوين الذي لغير مقابلة أو تعويض، الدال على معنى يستحق بِهِ الاسم أن يسمى أمكَنَ، وذلك المعنى هو عدم شبهِهِ بالفعل ـ نحو «مررتُ بغلامٍ، وغلامِ زيدٍ، والغلام».

---

(١) البيت للأضبط بن قريع. وهو في الخزانة ٤: ٥٨٨ والبيان والتبيين ٣: ٢٠٤ والأشموني ٣: ٢٢٥ وابن يعيش ٩: ٤٣ والتصريح ٢: ٢٠٨ وتذكرة ابن حمدون ٢٠ وشرح شواهد المغني ٢: ٤٥٣ (رقم ٢٤٥) والدرر ١: ١١١والهمع ١: ١٣٤ وأمالي القالي ١: ١٠٨ والانصاف ٢٢١. ويروى: لاتحقرن الفقير.

واحترز بقولِهِ «لغير مقابلة» من تنوين «أذرعات» ونحوِهِ، فإنهُ تنوين جمع المؤنث السالم، وهو يصحب غير المنصرف، كأذرعات، وهندات، ـ علم امرأة ـ وقد سبق الكلام في تسميتِهِ تنوين مقابلة.

واحترز بقولِهِ «أو تعويض» من تنوين «جوارٍ، وغواشٍ» ونحوهما، فإنهُ عوض عن الياءِ، والتقدير: جواريُ، وغواشيُ، وهو يصحب غير المنصرف، كهذين المثالين. وأما المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين.

ويجر بالفتحة: إن لم يضف، أو تدخل عليهِ «أل» نحو، «مررتُ بأحمدَ» فإن أضيف، أو دخلت عليهِ «أل» جر بالكسرة، نحو مررت «بأحمدكم، وبالأحمد».

وإنما يمنع الاسم من الصرف إذا وجد فيهِ علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقام علتين، والعلل التسع يجمعها قوله:

عَدْلٌ، وَوَصْفٌ، وَتَأنيثٌ، ومعرِفَةٌ وعُجْمَةٌ، ثم جَمْعٌ، ثم تركيبُ
والنـونُ زائدةٌ من قَبلِهَـا أَلِفٌ ووزنُ فعلٍ، وهذا القول تقريبُ

وما يقوم مقام علتين منها اثنان: أحدهما: ألف التأنيث، مقصورة كانت، كـ «حبلى» أو ممدودة كـ «حمراء». والثاني: الجمعُ المتناهي، كـ «مساجد، ومصابيح» وسيأتي الكلام عليها مفصلاً.

* * *

فَـأَلِفَ ٱلتَّـأْنِيثِ مُـطْلَقـاً مَنَـعْ صَـرْفَ ٱلَّذِي حَـوَاهُ كَيفَمَـا وَقَـعْ

قد سبق أن ألف التأنيث تقوم مقام علتين ـ وهو المراد هنا ـ فيمنعُ ما فيهِ ألف التأنيث من الصرف مطلقاً، أي سواءً كانت الألف مقصورة كـ «حبلى»

أو ممدودة كـ «حمراء» عَلَماً كان ما هي فيهِ، كـ «زكرياءَ»، أم غير عَلَم كما مثل:

* * *

وَزَائِـدَا فَعْـلَانَ فِي وَصْفٍ سَلِم   مِنْ أَنْ يُـرَى بِتَـاءِ تَـأْنِيْثٍ خُتِمْ

أي: يمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك [مختوماً] بتاءِ التأنيث، وذلك نحو: «سكران، وعطشان، وغضبان». فتقول: «هذا سكرانُ ورأيت سكرانَ، ومررت بسكرانَ» فتمنعُهُ من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون. والشرط موجود فيهِ، لأنك لا تقول للمؤنثة: سكرانة، وإنما تقول: سَكْرَى. وكذلك عطشان، وغضبان، فتقول: امرأة عَطْشَى، وَغَضْبَى، ولا تقول: عطشانة، ولا غضبانة، فإن كان المذكر على فَعْلَان، والمؤنث على فَعْلَانَة، صَرَفْتَ، فتقول: هذا رجل سَيفَانٌ، أي: طويل، ورأيتُ رجلاً سيفاناً، ومررت برجل سيفانٍ، فتصرفهُ، لأنك تقول للمؤنثة: سيفانة، أي: طويلة.

* * *

وَوَصْـفٌ آصْلِيٌّ، وَوَزْنُ أَفْـعَـلَا   مَمْنُـوعَ تَـأْنِيثٍ بِتَـا: كَـأَشْهَـلَا

أي: وتمنع الصفة أيضاً بشرط كونها أصلية، أي غير عارضة، إذا انضم إليها كونها على وزن أفعل، ولم تقبل التاءَ، نحو احمر، وأخضر.

فإن قبلت التاءَ صرفت، نحو «مررت برجل أرمل» أي: فقير، فتصرفهُ، لأنك تقول للمؤنثة: أرملة، بخلاف أحمر، وأخضر، فإنهما لا يصرفان، إذ يقال للمؤنثة: حمراءُ، وخضراءُ، ولا يقال أحمرة، وأخضرة، فمنعا للصفة ووزن الفعل.

وإن كانت الصفة عارضة كَأَرْبَعٍ ـ فإنهُ ليس صفة في الأصل، بل اسم عدد، ثم استعمل صفة في قولهم «مررت بنسوة أربع» ـ فلا يؤثر ذلك في منعِهِ الصرف، وإليهِ أشار بقولِهِ:

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةْ … كَأَرْبَعٍ ، وَعَارِضَ الإِسْمِيَّةْ
فَالأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَونِهِ وُضِعْ … فِي الأَصْلِ وَصْفاً انْصِرَافُهُ مُنِعْ
وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى … مَصْرُوفَةٌ ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

أي: إذا كان استعمال الإسم على وزن أفعل صفة ليس بأصل، وإنما هو عارض كأربع فالغهِ، أي لا تعتد بهِ في منع الصرف، كما لا تعتد بعروض الاسمية فيما هو صفة في الأصل كـ «أدهم» للقيد، فإنهُ صفة في الأصل لشيءٍ فيهِ سواد، ثم استعمل استعمال الأسماءِ، فيطلق على كل قيد أدهم، ومع هذا تمنعهُ نظراً إلى الأصل.

وأشار بقولِهِ: وأجدل ـ إلى آخرهِ»، إلى أن هذه الألفاظ ـ أعني أَجْدلاً للصقر، وأخيلاً للطائر، وأفعى للحية ـ ليست بصفات، فكان حقها أن لا تمنع من الصرف، ولكن مَنَعَها بعضهم لتخيل الوصف فيها، فتخيل في «أجدل» معنى القوة، وفي «أخيل» معنى التخيل، وفي «أفعى» معنى الخبث، فمنعها لوزن الفعل والصفة المتخيلة، والكثير فيها الصرف، إذ لا وصفية فيها محققة.

* * *

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ … فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأُخَرْ
وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا … مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

مما يمنع صَرْفَ الاسم: العدل والصفة، وذلك من أسماءِ العدد المبنية على فُعَال ومَفْعَل، كثُلَاثَ ومَثْنَى، فثلاثُ: معدولة عن ثلاثة ثلاثة، ومثنى:

معدولة عن اثنين اثنين، فتقول: «جاءَ القومُ ثُلَاثَ» أي: ثلاثة ثلاثة، و«مثنى» أي: اثنين اثنين.

وسمع استعمال هذين الوزنين ـ أعني فُعَال وَمفعَل ـ من واحد واثنين وثلاثة وأربعة، نحو أَحَادَ وَمَوْحَد، وثُنَاءَ وَمَثْنى، وثُلَاث وَمَثْلث، ورُبَاع وَمَرْبع. وسمع أيضاً في خمسة وعشرة، نحو خُمَاسَ وَمَخْمَس، وعُشَارَ ومَعْشَر.

وزعم بعضهم أنهُ سمع أيضاً في ستة وسبعة وثمانية وتسعة، نحو سُداسَ وَمَسْدَسَ وسُباعَ وَمَسْبَعَ وَثُمَانَ وَمَثْمَن، وتُسَاع وَمَتْسَع.

ومما يمنع من الصرف للعدل والصفة «أُخَر» التي في قولك «مررت بنسوة أُخَر» وهو معدول عن الآخر. وتلخّص من كلام المصنف: أن الصفة تمنع مع الألف والنون الزائدتين، ومع وزن الفعل، ومع العدل.

* * *

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا ... أَوِ ٱلْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلَا

هذه العلة الثانية التي تستقل بالمنع، وهي الجمع المتناهي، وضابطهُ: كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، نحو «مساجدَ ومصابيح».

ونبه بقولِهِ «مشبه مفاعلا أو المفاعيل» على أنهُ إذا كان الجمع على هذا الوزن منع، وإن لم يكن في أوَّلِهِ ميم، فيدخل «ضوارب، وقناديل» في ذلك، فإن تحرَّك الثاني صرف نحو صَيَاقِلة.

* * *

اعْتِـلَالٍ مِنْهُ كَـالْجَـوَارِي   رَفْعـاً وَجَـرّاً أَجْـرِهِ كَسَـارِي

أي: إذا كان هذا الجمع ـ أعني صيغة منتهى الجموع ـ معتل الآخر أجريتُهُ في الرفع والجر مجرى المنقوص كـ «ساري» فتنوّنهُ، وتقدر رفعهُ أو جرهُ، ويكون التنوين عوضاً عن الياءِ المحذوفة، وأما في النصب فتثبت الياءَ، وتحرّكها بالفتح، بغير تنوين، فتقول: «هؤلاءِ جوارٍ وغواشٍ، ومررت بجوارٍ وغواش، ورأيتُ جواريَ وغواشيَ» والأصل في الرفع والجرّ «جواريُ» و «غواشيُ» فحذفت الياءُ، وعوض عنها التنوين.

* * *

وَلِسَـرَاوِيْـلَ بِهَـذَا الْجَـمْـعِ   شَبَـهٌ اقْتَضَى عُـمُـومَ الْمَنْـعِ

يعني أن «سراويل» لما كانت صيغتُهُ كصيغة منتهى الجموع امتنع من الصرف لشبههِ بهِ، وزعم بعضهم أنهُ يجوز فيهِ الصرف وتركُهُ، واختار المصنف أنهُ لا ينصرف، ولهذا قال «شبه اقتضى عموم المنع».

وَإِنْ بِـهِ سُـمِي أَوْ بِمَـا لَـحِقْ   بِـهِ فَـالانْصِـرَافُ مَنْعُـهُ يَحِقْ

أي: إذا سمي بالجمع المتناهي، أو بما ألحق بهِ لكونهِ على زنتِهِ، كَشَرَاحِيلَ، فإنهُ يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، لأن هذا ليس في الآحاد العربية ما هو على زنتِهِ، فتقول في من اسمُهُ مساجد أو مصابيح أو سراويل: «هذا مساجدُ، ورأيتُ مساجدَ، ومررت بمساجدَ» وكذلك الباقي.

* * *

وَالْعَلَمَ امْنَـعْ صَـرْفَـهُ مُـرَكَّبَـا   تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ: «مَعْدِ يَكرِبَا»

مما يمنع صرف الاسم: العلمية والتركيب، نحو «معد يكرب، وبعلبك» فتقول: هذا مَعْدِ يكَرِبُ، ورأيتُ مَعْدِ يَكرِبَ، ومررت بمعد يكربَ» فتجعل

إعرابهُ على الجزءِ الثاني، وتمنعُهُ من الصرف للعلمية والتركيب. وقد سبق الكلام في الأعلام المركبة في باب العلم.

* * *

كَـذَاكَ حَـاوِي زَائِـدَيْ فَعْلاَنَـا كَـغَـطْفَـانَ ، وَكَـأَصْبَـهَـانَـا

أي: كذلك يمنع الإسم من الصرف إذا كان علماً، وفيهِ ألف ونون زائدتان، كغطفان، وأصبهان ـ بفتح الهمزة وكسرها ـ فتقول: «هذا غطفانُ، ورأيت غطفانَ، ومررت بغطفانَ» فتمنعهُ من الصرف للعملية وزيادة الألف والنون.

* * *

كَـذَا مُـؤَنَّـثٌ بِـهَـاءٍ مُـطْلَقَـا وَشَـرْطُ مَنْعِ ٱلْعَـارِ كَوْنُـهُ ٱرْتَقى
فَوْقَ ٱلثَّلاَثِ ، أَوْ كَجُورَ ، أَوْ سَقَرْ أَوْ زَيْدٍ : ٱسْمَ ٱمْرَأَةٍ لاَ ٱسْمَ ذَكَرْ
وَجْهَـانِ فِي ٱلْعَادِمِ تَـذْكِيْـراً سَبَقْ وَعُجْمَـةً ـ كَهِنْـدَ ـ وَٱلْمَنْـعُ أَحَقْ

ومما يمنع صرفَهُ أيضاً العلمية والتأنيث.

فإن كان العَلَمُ مؤنثاً بالهاءِ امتنع من الصرف مطلقاً، أي: سواءً كان عَلَماً لمذكر: كطلحة، أو لمؤنث: كفاطمة، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثل، أو لم يكن كذلك، كَثُبَة وقُلَة عَلَمين.

وإن كان مؤنثاً بالتعليق ـ أي بكونِهِ علم أنثى ـ فإما أن يكون على ثلاثة أحرف، أو على أزيد من ذلك، فإن كان على أزيد من ذلك امتنع من الصرف: كزينب، وسعاد، وعلمين، فتقول: «هذه زينبُ، ورأيت زينبَ، ومررت بزينبَ، وإن كان على ثلاثة أحرف، فإن كان محرّك الوسط منع أيضاً كَسَقَر، وإن كان ساكن الوسط، فإن كان أعجمياً كجُوْرَ ـ اسم بلد ـ أو منقولاً

من مذكر إلى مؤنث كزيد ـ اسم امرأة ـ منع أيضاً، وإن لم يكن كذلك: بأن كان ساكن الوسط وليس أعجميّاً ولا منقولاً من مذكر، ففيهِ وجهان: المنع، والصرف، والمنع أولى، فتقول: «هذه هندُ، ورأيت هندَ، ومررت بهندَ».

* * *

وَٱلْعَجَمِيُّ ٱلْوَضْعِ وَٱلتَّعْرِيفِ، مَعْ زَيْدٍ عَلَى ٱلثلاَثِ ـ صَرْفُهُ ٱمْتَنَعْ

أي: ويمنع صرفَ الاسم أيضاً العجمةُ والتعريفُ، وشرطُهُ أن يكون عَلَماً في اللسان الأعجمي، وزائداً على ثلاثة أحرف، كإبراهيم، وإسماعيل، فتقول: هذا إبراهيمُ، ورأيت إبراهيمَ، ومررت بإبراهيمَ، فتمنعهُ من الصرف للعلمية والعجمة.

فإن لم يكن الأعجمي عَلَماً في لسان العجم، بل في لسان العرب، أو كان نكرة فيهما، كلجام، علماً أو غير علمٍ ـ صرفتهُ، فتقول هذا «لجامٌ، ورأيتُ لجاماً، ومررتُ بلجام» وكذلكَ تصرف ما كان علماً أعجميّاً على ثلاثة أحرف، سواءً كان محرك الوسط كشتر، أو ساكنَهُ كنوح ولوط.

* * *

كَـذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ ٱلْفِعْـلاَ أَوْ غَـالِبٍ: كَـأَحْمَـدٍ، وَيَعْلَى

أي كذلك يمنع صرفُ الاسم إذا كان علما، وهو على وزن يخصُّ الفعل، أو يغلب فيهِ، والمراد بالوزن الذي يخص الفعل: ما لا يوجد في غيرهِ إلا ندوراً، وذلك: كفُعِل وَفَعَّل، فلو سميت رجلاً بِضُرِب أو كلَّم، منعتهُ من الصرف، فتقول: «هذا ضُرِبُ أو كَلّمُ، ورأيت ضُرِبَ أو كَلّمَ، ومررت بضُرِبَ أو كَلّمَ» والمراد بما يغلب فيهِ: أن يكون الوزن يوجد في الفعل كثيراً، أو يكون فيهِ زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى

في الاسم، فالأول: كإثمِد، وإصبَع، فإن هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم، كاضرِبْ، واسْمَعْ، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي، فلو سميت [رجلاً] باثمد واصبع، منعتُهُ من الصرف للعملية ووزن الفعل، فتقول: هذا «إثمد، ورأيت إثمِدَ ومررت باثمد» والثاني: كأحمدَ، ويزيد، فإن كلًّا من الهمزة والياءِ يدل على معنى في الفعل - وهو التكلم والغيبة - ولا يدل على معنى في الاسم، فهذا الوزن وزن غالب في الفعل، بمعنى أنهُ بهِ أولى، فتقول: «هذا أحمدُ ويزيدُ، ورأيتُ أحمدَ ويزيدَ، ومررتُ بأحمدَ ويزيدَ» فيمنع للعلمية ووزن الفعل.

فإن كان الوزن غير مختص بالفعل، ولا غالب فيهِ - لم يمنع من الصرف، فتقول في رجل اسمهُ «ضَرَبَ» هذا ضَرَبٌ، ورأيت ضرباً، ومررتُ بضربٍ» لأنهُ يوجد في الاسم كَحَجَرٍ وفي الفعل كَضَرَب.

* * *

وَمَــا يَصِيْرُ عَلَمــاً مِنْ ذِي أَلِفْ زِيْـدَتْ لإلْحَـاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَــرِفْ

أي: ويمنع صرف الاسم للعلمية وألف الإلحاق المقصورة كعلقى، وأرطى، فتقول فيهما عَلَمين: «هذا علقى، ورأيتُ علقى، ومررت بعلقى» فتمنعُهُ من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث، من جهة أن ما هي فيهِ والحالة هذه - أعني حالة كونِهِ علماً - لا يقبل تاءَ التأنيث، فلا تقول فيمن اسمهُ علقى «علقاة» كما لا تقول في حُبْلى «حبلاة» فإن كان ما فيهِ ألف الإلحاق غير علم كعلقى وأرطى - قبل التسمية بهما - صرفته، لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث، وكذا إن كانت ألف الإلحاق ممدودة كَعِلْباءٍ، فإنك تصرف ما هي فيهِ: علماً كان، أو نكرة.

* * *

وَالْعَلَمَ آمْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ كَفُعَلِ آلتَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلاَ
وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ سَحَرْ إذَا بِهِ آلتَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ

يمنع صرف الاسم للعلمية ـ أو شبهها ـ وللعدل، وذلك في ثلاثة مواضع.

الأوّل: ما كان على فُعَل من ألفاظ التوكيد، فإنهُ يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل، وذلك نحو «جاءَ النساءُ جُمَعُ، ورأيت النساءَ جُمَعَ، ومررت بالنساءِ جُمَعَ» والأصل: جمعاوات، لأن مفردهُ جمعاءُ، فعدل عن جمعاوات إلى جُمَعْ، وهو معرَّف بالإضافة المقدَّرة أي: جَمْعَهُنَّ، فأشبه تعريفُهُ تعريف العلمية من جهة أنهُ معرفة وليس في اللفظ ما يعرّفه.

الثاني: العلم المعدول إلى فُعَلَ: كعُمَر، وزُفَر، وثُعَل، والأصل: عامر وزافر وثاعل، فمنعهُ من الصرف للعلمية والعدل.

الثالث: «سَحَرُ» إذا أريد بِهِ من يوم بعينِهِ، نحو «جئتك يوم الجمعة سَحَر» فسحر ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية، وذلك أنهُ معدول عن السحر، لأنهُ معرفة، والأصل في التعريف أن يكون بأل، فعدل بِهِ عن ذلك، وصار تعريفُهُ مشبهاً لتعريف العلمية من جهة، أنهُ لم يلفظ معهُ بمعرّف.

* * *

وَٱبْنِ عَلَى ٱلْكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا مُؤَنَّثاً، وَهْوَ نَظِيرُ جُشَما
عِنْدَ تَمِيمٍ، وَٱصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا ٱلتَّعْرِيفُ فِيهِ أُثِّرَا

أي: إذا كان علم المؤنث على وزن فَعَالِ، كَحَذَامِ، وَرَقَاشِ، فللعرب فيهِ مذهبان:

أحدهما: ـ وهو مذهب أهل الحجاز ـ بناؤُهُ على الكسر، فتقول: «هذه حَذَامِ، ورأيت حَذامِ، ومررت بحذامِ.

والثاني: ـ وهو مذهب تميم ـ إعرابهُ كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل، والأصل حاذمة وراقشة، فعُدِل إلى حذام ورقاش، كما عدل عُمَر وجُشَم عن عامر وجاشم، وإلى هذا أشار بقولِهِ: «وهو نظير جشما عند تميم».

وأشار بقولِهِ: «واصرفن ما نكرا» إلى أن ما كان منعهُ من الصرف للعلمية وعلة أخرى إذا زالت عنهُ العلمية بتنكيرِهِ صرف لزوال إحدى العلتين، وبقاؤُهُ بعلة واحدة لا يقتضي منع الصرف، وذلك نحو «معد يكرب، وغطفان، وفاطمة، وإبراهيم، وأحمد، وعلقى، وعمراً أعلاماً، فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيءٍ آخر، فإذا نكَّرتها صرفتها لزوال أحد سببيها ـ وهو العلمية ـ فتقول: «رُبَّ مَعْد يَكربٍ رأيت» وكذلك الباقي.

فتلخص من كلامِهِ أن العلمية تمنع الصرف مع التركيب، ومع زيادة الألف والنون، ومع التأنيث، ومع العجمة، ومع وزن الفعل، ومع ألف الإلحاق المقصورة، ومع العدل.

* * *

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي إعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

كل منقوص كان نظيرُهُ من الصحيح الآخر ممنوعاً من الصرف يعامل معاملة جوارٍ في أنه يُنَوَّن في الرفع والجر تنوين العوض، وينصب بفتحة من غير تنوين، وذلك نحو قَاضٍ ـ علم امرأة ـ فإن نظيرَهُ من الصحيح ضارب ـ علم امرأة ـ وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، فَقَاضٍ كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو مشبه بجَوَارٍ من جهة أن في آخره ياءً قبلها كسرة، فيعامل معاملتَهُ، فتقول: «هذه قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضيَ» كما تقول: «هؤلاءِ جَوارٍ، ومررت بجوارٍ، ورأيت جواريَ».

وَلاِضْطِرَارٍ ، أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ　　ذو ٱلْمَنْعِ ، وَٱلْمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

يجوز في الضرورةِ صرف ما لا ينصرف، وذلك كقولِهِ:

تَبصَّرْ خلِيلي هل ترى من ظَعَائنٍ[1]

وهو كثير، واجمع عليهِ البصريون والكوفيون، وورد أيضاً صرفه، للتناسب ، كقولِهِ تعالى : ﴿ سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً وَسَعِيراً ﴾[2] فصرف « سلاسل » لمناسبة ما بعدهُ .

وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة، فأجازهُ قوم، ومنعهُ قوم آخرون، وهم أكثر البصريين، واستشهدوا لمنعهِ بقولِهِ:

ومِمَّنْ وَلَدُوا عَامِـ　　ـرُ ذُو الطّولِ وذُو العَرْضِ[3]

فمنع «عامر» من الصرف، وليس فيهِ سوى العلمية، وإلى هذا أشار بقولِهِ و«المصروف قد لا ينصرف».

* * *

إعراب الفعل

إرْفَعْ مُضَارِعاً إذَا يُجَرَّدُ　　مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ، كـ« تَسْعَدُ »

---

(١) هذا صدر البيت من قصيدة لامرىء القيس، وعجزه:

سَوالِكَ نقباً بين حَزْمَي شَعَبْعَبِ.

انظر ديوانه ٤٣ والأشموني ٣: ٢٧٤ والعيني ٤: ٣٦٨.

(٢) سورة الانسان الآية (٤) .

(٣) البيت لذي الأصبع العدواني. وهو في العيني ٤: ٣٦٤ وابن يعيش ١: ٦٨ والانصاف ٥٠١.

إذا جُرّد الفعل المضارع من عامل النصب وعامل الجزم رُفِعَ، واختلف فِي رافعه، مذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم، فـ «يضْرِبُ» في قولك «زيدٌ يضرب» واقع موقع «ضارب»، فارتفع لذلك، وقيل: ارتفع لتجردِهِ من الناصب والجازم، وهو اختيار المصنف.

* * *

وَبِلَنَ انْصِبْهُ وَكَيْ، كَـذَا بِـأَنْ لَابَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ
فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَـا مِنْ أَنَّ فَهْـوَ مُـطَّرِدْ

يُنصَب المضارع إذا صحبهُ حرف ناصب، وهو: «لن، أو كي، أو أن، أو إذن» نحو: «لن أضربَ، وجئتُ لكي أتعلَمَ، وأريد أن تقومَ، وإذن أكرمك ـ في جواب من قال لك: آتيك».

وأشار بقولِهِ: «لا بعد علم» إلى أنه إنْ وقعت «أن» بعد علم ونحوِهِ ـ مما يدل على اليقين ـ وجب رفع الفعل بعدها، وتكون حينئذٍ مخففة من الثقيلة، نحو: «علمتُ أن يقومُ» التقدير: أنهُ يقوم، فخففت «أنَّ» وحذف اسمها، وبقي خبرها، وهذه هي غير الناصبة للمضارع، لأن هذه ثنائية لفظاً ثلاثية وضعاً، وتلك ثنائية لفظاً ووضعاً

وإن وقعت بعد ظن ونحوه ـ مما يدل على الرجحان ـ جاز في الفعل بعدها وجهان:

أحدهما: النصب على جَعْل «أن» من نواصب المضارع

والثاني: الرفع، على جَعْل «أن» مخففة من الثقيلة، فتقول: «ظننت أن يقومَ وأن يقومُ» والتقدير ـ مع الرفع ـ ظننت أنهُ يقومُ، فخففت «أنّ» وحذف اسمها، وبقي خبرها، وهو الفعل وفاعلُه.

* * *

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ « أَنْ » حَمْلاً عَلَى « مَا » أُخْتِهَا حَيْثُ آسْتَحَقَّتْ عَمَلا

يعني أن من العرب من لم يُعمِل «أن» الناصبة للفعل المضارع، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين ولا رجحان، فيرفع الفعل بعدها حملاً على أختها «ما» المصدرية، لاشتراكهما في أنهما يتقدَّران بالمصدر، فتقول: «أُريد أن تقومُ» كما تقول: «عجبتُ مما تَفْعلُ».

* * *

وَنَصَبُوا بِإِذَنِ آلْمُسْتَقْبَلاَ إِنْ صُدِّرَتْ، وَآلْفِعْلُ بَعْدُ، مُوصَلاَ
أَوْ قَبْلَهُ آلْيَمِينُ ، وَآرْفَعَا إِذَا « إِذَنْ » مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

تقدم أن من جملة نواصب المضارع «إذن» ولا ينصب بها إلاَّ بشروط: أحدها: أن يكون الفعل مستقبلاً.

الثاني: أن تكون مصدرة.

الثالث: أن لا يفصل بينها وبين منصوبها. وذلك نحو أن يقال: «أنا آتيك، فتقول: إذن أكرِمَكَ».

فلو كان **الفعل** بعدها حالاً لم ينتصب، نحو أن يقال: أحبك، فتقول: «إذن أظنك صادقاً». فيجب رفع «أظن» وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن لم تتصدر، نحو: «زيدٌ إذن يكرمك»، فإن كان المتقدم عليها حرف عطف جاز في الفعل، الرفع، والنصب، نحو: «وإذن أكْرِمُكَ» وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن فصل بينها وبينهُ، نحو: «إذن زيد يكرمك» فإن فصلت بالقسم نصبت، نحو: «إذن والله أكرِمَك».

* * *

وَبَيْنَ « لاَ » وَلاَمِ جَرٍّ آلْتُزِمْ إِظْهَارُ « أَنْ » نَاصِبَةً ، وَإِنْ عُدِمْ

«لَا» فَأَنْ اَعْمِلْ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَرَا وَبَعْدَ نِفي كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا
كَذَاكَ بَعْدَ «أَوْ» إذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوِ «الَّا أَنْ» خَفِي

اختصت «أن» من بين بقية نواصب المضارع بأنها تعمل: مظهرة، ومضمرة.

فتظهر وجوباً إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية، نحو: جِئْتُكَ لئلاَّ تضرِبَ زيداً».

وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية، نحو: «جئتك لاقرأ». و«لأن أقرأ». هذا إن لم تسبقها «كان» المنفية. فإن سبقتها «كان» المنفية وجب إضمار «أن» نحو: «ما كان زيدٌ لِيَفْعَلَ» ولا تقول: «لأن يفعل» قال الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾[1]

ويجب إضمار «أن» بعد «أو» المقدّرة بحتى، أو إلَّا، فتقدر بحتى إذا كان الفعل قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً، وتقدير بألَّا إن لم يكن كذلك، فالأوَّل كقولِهِ:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعبَ او أدرِكَ المُنى فما انقادتِ الآمالُ إلَّا لِصَابِرِ[2]

أيَ: لأستَسْهِلَنَّ الصعبَ حتى أدرِكَ المنى، فـ«أدرك» منصوب بـ«أن» المقدّرة بعد أو التي بمعنى حتى، وهي واجبة الإضمار، والثاني كقولِهِ:

وكنتُ إذ غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ. كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أو تَسْتَقِيمَا[3]

---

(١) سورة الأنفال الآية (٣٣).

(٢) لا يعلم قائله. وهو في الأشموني ٣: ٢٩٥ والعيني ٤: ٣٨٤ والدرر ١: ٧ وشرح شذور الذهب ٣٨٥ (رقم ١٤٦) والهمع ٢: ١٠ وشرح شواهد المغني ١: ٢٠٦ (رقم ٩٥).

(٣) البيت لزياد الأعجم. وهو في لسان العرب (غمز) والأشموني ٣: ٢٩٥ والعيني ٤: ٣٨٥ وسيبويه ١: ٤٢٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣١٩ والتصريح ٢: ٢٣٦ وابن يعيش ٥: ١٥ وشرح شواهد المغني ١: ٢٠٥ (رقم ٩٤).

أي: كسرت كُعوبها إلا أن تستقيم، فـ «تستقيم» منصوب بـ «أن» بعد «أو» واجبة الإضمار.

* * *

وَبَعْـدَ حَتَّى هَكَذَا إضْمَـارُ « أَنْ » حَتْمٌ كَـ « جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ »

ومما يجب إضمار «أن» بعدهُ: حتى، نحو «سرتُ حتى أدخلَ البلدَ» فـ «حتى» حرف جر، و «أدخل»: منصوب بأن المقدّرة بعد حتى، هذا إن كان الفعل بعدها مستقبلاً.

فإن كان حالاً، أو مؤَوَّلاً بالحال ـ وجب رفعُهُ، وإليهِ أشار بقولِهِ:

وَتِـلْوَ حَتَّـى حَـالاً اَوْ مُـؤَوَّلاَ بِـهِ ٱرْفَعَنَّ وَٱنْصِبِ ٱلْمُسْتَقْبَـلا

فتقول: «سرتُ حتى أدخلُ البلدَ» بالرفع، إن قلتَهُ وأنت داخل، وكذا إن كان الدخول قد وقع، وقصدت بِهِ حكاية تلك الحال، نحو: «كنتُ سرتُ حتى أدخلُهَا.

* * *

وَبَعْـدَ فَـا جَـوابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ « أَنْ » وَسَتْرُهَا حَتْمٌ ، نَصَبْ

يعني أَنَّ «أن» تنصب ـ وهي واجبة الحذف ـ الفعل المضارع بعد الفاءِ المجاب بها نفي محض، أو طلب محض، فمثال النفي: «ما تأتينا فتحدّثَنَا». وقال تعالى: ﴿لاَ يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[1] ومعنى كون النفي محضاً: أن يكون خالصاً من معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصاً منهُ وجب رفع ما بعد الفاءِ، نحو: «ما أنت إلاَّ تأتينا فتحدثُنا». ومثال الطلب ـ وهو

(١) سورة فاطر الآية (٣٦).

يشمل الأمر، والنهي، والدعاءَ، والاستفهام، والعَرْضَ، والتحضيض، والتمني ـ فالأمر نحو: «ائتني فأكرِمَكَ» ومنهُ.

يَـا نَاقُ سِيـرِي عَنَقـاً فَسِيحـاً إِلى سُلَيْمَـانَ فَنَسْتَرِيحَـا[١]

والنهي نحو: لا تضرب زيداً فيضربك ومنهُ قوله تعالى: ﴿ **لَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي** ﴾[٢] والدعاءُ نحو: رب انصرني فلا أخذل، ومنهُ:

رَبِّ وَفِّقنِي فَـلَا أَعْـدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ في خَيْرِ سَنَنْ[٣]

والاستفهام «نحو هل تكرمُ زيداً فيكرمَكَ» ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ **فَهَل لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا** ﴾[٤] وَالعَرْضُ نحو «أَلَا تَنزِلُ عندنا فَتُصِيبَ خَيراً» ومنهُ قَولُهُ:

يا ابنَ الكرامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبصِرَ مَا قد حَدَّثُوكَ فما رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا[٥]

والتحضيض نحو: لَولَا تأتينا فَتُحَدِّثَنَا» ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ **لَوْلَا أَخَّرتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ** ﴾[٦]. والتمني نحو «ليت لي مالاً فأتصدق منهُ»، وقولُهُ تعالى: ﴿ **يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُم فَأَفُوز فَوْزاً عَظِيماً** ﴾[٧].

---

(١) البيت لابي النجم العجلي. وهو في الأشموني ٣: ٣٠٢ والتصريح ٢: ٢٣٩ والدرر ١: ١٥٨ وابن يعيش ٧: ٢٦ والهمع ١: ١٨٢ والعيني ٤: ٣٨٧ وسيبويه وشرح شذور الذهب ٣٩٤.

(٢) سورة طه الآية (٨١).

(٣) لا يعلم قائله. وهو في شرح شذور الذهب ٣٩٦ (رقم ١٥١) والأشموني ٣: ٣٠٢ والهمع ٢: ١١ والعيني ٤: ٣٨٨ والدرر ٢: ٨ والتصريح ٢: ٢٣٩.

(٤) سورة الاعراف الآية (٥٣).

(٥) لا يعلم قائله. وهو في شرح شذور الذهب ٣٩٨ (رقم ١٥٢) والأشموني ٣: ٣٠٢ والتصريح ٢: ٢٣٩ والعيني ٤: ٣٨٩.

(٦) سورة المنافقون الآية (١٠).

(٧) سورة النساء الآية (٧٣).

ومعنى «كون الطلب محضاً» أن لا يكون مدلولاً عليهِ باسم فعل، ولا بلفظ الخبر، فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وجب رَفْعُ ما بعد الفاءِ نحو: «صَهْ فأحسنُ إليكَ، وحسبكَ الحديثُ فينامُ الناسُ».

* * *

وَٱلْوَاوُ كَٱلْفَا ، إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ   كَـلَا تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِـرَ ٱلْجَـزَعْ

يعني أن المواضع التي ينصبُ فيها المضارع بإضمار «أن» وجوباً بعد الفاءِ ينصب فيها كلها بـ «أن» مضمرة وجوباً بعد الواو إذا قصد بها المصاحبة، نحو: «وَلَمَّا يَعلمِ اللهُ الذينَ جاهدوا منكُم وَيَعلمَ الصابرين». وقول الشاعر:

فقلت: ادعِي وأَدعُوَ، إنَّ أَنْدَى   لِصَوْتٍ أن يُنَادِيَ دَاعِيانِ[(1)]

وقولِهِ:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأتِيَ مِثْلَهُ   عَارٌ عَليكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ[(2)]

---

(1) نسبه سيبويه (١: ٤٢٦) إلى الأعشى، وليس في ديوانه، ونسبه القالي في أماليه (١: ٩٠) إلى الفرزدق، ونسبه ابن يعيش (٧: ٣٣) إلى الحطيئة، وقال أبو عبيد البكري وابن بري: هو لدثار بن شيبان النمري، وقال الزمخشري: هو لربيعة بن جشم وانظر شرح شواهد المغني ٢: ٨٢٧ (رقم ٦٣٥) ومجالس ثعلب ٥٢٤ والأشموني ٣: ٣٠٧ والعيني ٤: ٣٩٢ والانصاف ٣٥١ والتصريح ٢: ٢٣٩ وسمط اللآلي ٧٢٦ وشرح شذور الذهب ٤٠١.

(2) المشهور انه لابي الأسود الدؤلي، وهو في ملحقات ديوانه ١٣٠ ونسبه سيبويه (١: ٤٢٤) إلى الأخطل، ونسب أيضاً إلى الطرماح، والمتوكل بن عبد الله الليثي، وسابق البربري، وانظر شرح شواهد المغني ٢: ٧٧٩ (رقم ٥٧٤) والأشموني ٢: ٢٠٧ والعيني ٤: ٣٩٣ والخزانة ٣: ٦١٧ والتصريح ٢: ٢٣٨ والأغاني (طبعة الدار) ١٢: ١٦٠ والمقتضب ٢: ١٦ وابن يعيش ٧: ٢٤ وشرح شذور الذهب ٣١٠ (رقم ١١٤) و٤٠٢ (رقم ١١٤ أيضاً) والجمل ١٩٨.

وقولِهِ:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ ويكونَ بَيني ... وبينَكُم المَوَدَّةُ والإِخَاءُ(١)

واحترز بقولِهِ: «إنْ تفد مفهوم مع» عَمَّا إذا لم تفد ذلك، بل أردتَ التشريكَ بين الفعل والفعل، أو أردتَ جعل ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف، فإنهُ لا يجوز حينئذٍ النصبُ، ولهذا جار فيما بعد الواو في قولك: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» ثلاثة أوجه: الجزم على التشريك بين الفعلين، نحو «لا تأكل السمك وتشربِ اللبن» والثاني: الرفع على إضمار مبتدأ، نحو «لا تأكل السمك وتشربُ اللبنَ» أي: وأنت تشربُ اللبنَ، والثالث: النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما، نحو: «لا تأكل السمك وتشربَ اللبنَ» أي: لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشربَ اللبن، فتنصب هذا الفعل بأن مضمرة.

* * *

وَبَعْدَ غَيْرِ ٱلنَّفْيِ جَزْماً ٱعْتَمِدْ ... إِنْ تُسْقِطِ ٱلْفَا وَٱلْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

يجوز في جواب غير النفي، من الأشياءِ التي سبق ذكرها، أن تجزم إذا سقطت الفاءُ وقصد الجزاءُ، نحو: «زُرْني أَزُرْكَ». وكذلك الباقي، وهل هو مجزوم بشرط مقدر، أي: زُرني فإن تَزُرني أَزُرْكَ، أو بالجملة قبلَهُ؟ قولان، ولا يجوز الجزم في النفي، فلا تقول: «ما تأتِنا تُحَدِّثْنا».

* * *

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... «إِنْ» قَبْلَ «لَا» دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

---

(١) البيت للحطيئة. وهو في ديوانه ٢٦ وشرح شواهد المغني ٢: ٩٥ (رقم ٨٤٠) وسيبويه ١: ٤٢٥ والأشموني ٣: ٣٠٧ والهمع ٢: ١٣ وشرح شذور الذهب ٤٠٣ (رقم ١٥٥) والدرر ٢: ١٠ والعيني ٤: ٤١٧.

أي لا يجوز الجزم عند سقوط الفاءِ بعد النهي، إلَّا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول إن على لا، فتقول: «لا تدنُ من الأسد تَسْلَمْ» بجزم «تسلم» إذ يصح «إن لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَمْ» ولا يجوز الجزم في قولك: «لا تَدْنُ من الأسد يأكُلُكَ» إذ لا يصح «إن لا تدن من الأسد يأكُلْكَ» وأجاز الكسائي ذلك، بناءً على أنهُ لا يشترط عندهُ دخول «إن» على «لا» فجزمُهُ على معنى «إن تدنُ من الأسد يأكلك».

* * *

وَٱلأَمْـرُ إنْ كَانَ بِغَيْـرِ ٱفْعَلْ فَـلا تَنْصِبْ جَـوَابَـهُ، وَجَـزْمَـهُ ٱقْبَـلا

قد سبق أنهُ إذا كان الأمر مدلولاً عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر، لم يجز نصبهُ بعد الفاءِ، وقد صرح بذلك هنا، فقال: «متى كان الأمر بغير صيغة أَفْعَل ونحوها، فلا تنصب جوابهُ، لكن لو اسقطت الفاءَ جزمتهُ كقولك: «صَهْ أُحْسِنْ إليكَ، وَحَسْبُكَ الحديثُ ينم الناسُ» وإليهِ أشار بقولِهِ: «وَجَزْمُهُ أقبلا».

* * *

وَٱلْفِعْلُ بَعْدَ ٱلْفَاءِ فِي ٱلرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَـا إلَى ٱلتَّمَنِّي يَـنْتَـسِبْ

أجاز الكوفيون قاطبة أن يعامل الرجاءُ معاملة التمني، فينصب جوابُهُ المقرون بالفاءِ، كما ينصب جواب التمني، وتابعهم المصنف، ومما ورد منهُ قولُه تعالى: **﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمٰوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾**(١) في قراءة من نصف «اطلع» وهو حفص عن عاصم.

* * *

---

(١) سورة غافر الآية (٣٦/٣٧).

وَإنْ عَلَى إسمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ   تَنْصِبُهُ « أنْ » ثَابِتـاً ، أَوْ مُنْحَذِفْ

يجوز أن ينصب بأن محذوفة أو مذكورة، بعد عاطفٍ تقدّم عليهِ اسمٌ خالصٌ، أي: غير مقصود بِهِ معنى الفعل، وذلك كقولِهِ:

وَلِـبْسُ عَبَـاءَةٍ وَتَـقَـرَّ عَيْنِـي   أَحَبُّ إليَّ مِن لِبْسِ الشُّفُوفِ(١)

فـ «تَقَرَّ» منصوب بـ «أَنْ» محذوفة، وهي جائزة الحذف، لأن قَبْلَهُ اسماً صريحاً، وهو لُبْسُ، وكذلك قولُهُ:

إنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكـاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ   كالثَّورِ يُضرَبُ لما عَافَتِ البَقَرُ(٢)

فـ «أعقله» منصوب بـ «أن» محذوفة، وهي جائزة الحذف، لأن قبلهُ اسماً صريحاً، وهو «قتلي» وكذلك قولُهُ:

لَـوْلاَ تَـوَقُّـعُ مُعْتَـرٍّ فَـأُرضِيَـهُ   ما كُنتُ أُوثِرُ أَتراباً على تَرَبِ(٣)

فـ «أرضيهُ» منصوب «بأن» محذوفة جوازاً بعد الفاءِ، لأن قبلها اسماً صريحاً ـ وهو «توقُّع» ـ وكذلك قولُهُ تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاَّ وَحْياً أَوْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾(٤) فـ « يرسل » منصوب بـ « أن » الجائزة الحذف لأن قبله « وحياً » وهو اسم صريح .

---

(١) البيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان. وهو في الهمع ٢: ١٧ والخزانة ٣: ٥٩٢ ، ٦٢١ والعيني ٤: ٣٩٧ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٨٠ وابن يعيش ٧: ٢٥ وسيبويه ١: ٤٢٦ وشرح شذور الذهب ٤٠٥ (رقم ١٥٦) وشرح شواهد المغني ٢: ٦٥٣ (رقم ٤١١) و٧٧٨ (رقم ٥٧٣) والدرر ٢: ١٠ والأشموني ٣. ٣١٣.

(٢) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي. وهو في الأشموني ٣: ٣١٤ والعيني ٤: ٣٩٩ والهمع ٢: ١٧ والتصريح ٢: ٢٤٤ والحيوان للجاحظ ١: ١٨ وشرح شذور الذهب ٤٠٦ (رقم ١٥٨) والدرر ٢: ١١.

(٣) لا يعلم قائله. وهو في الأشموني ٣: ٣١٤ والهمع ٢: ١٧ والتصريح ٢: ٢٤٤ والدرر ٢: ١١ وشرح شذور الذهب ٤٠٥ (رقم ١٥٧).

(٤) سورة الشورى الآية (٥١) .

فإن كان الاسم غير صريح ـ أي مقصوداً بِهِ معنى الفعل ـ لم يجز النصب، نحو «الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ» فـ «يغضبُ» يجب رفعُهُ، لأنه معطوف على «طائر» وهو اسم غير صريح، لأنهُ واقع موقع الفعل، من جهة أنهُ صلة لأل، وحق الصلة أن تكون جملة، فوضع «طائر» موضع «يطير» والأصل «الذي يطير» فلما جيءَ بأل عُدِلَ عن الفعل إلى اسم الفاعل لأجل أل، لأنها لا تدخل إلَّا على الأسماء.

* * *

وَشَذَّ حَذْفُ « أَنْ » وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

لما فرغ من ذكر الأماكن التي ينصب فيها بـ «أن» محذوفة ـ إما وجوباً، وإما جوازاً ـ ذكر أنّ حذفَ «أنْ» والنصبَ بها في غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليهِ، ومنهُ قولهم: «مُرْهُ يَحْفِرَهَا» بنصب «يحفر» أي: مرهُ أن يحفرها، وقولهم: خُذِ اللصَّ قبلَ يأخذَكَ» أي: خذ اللص قبل أن يأخذك، ومنهُ قوله:

الَّا أيها ذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللذَّاتِ، هل أنتَ مُخْلِدِي[1]

في رواية من نصب «أَحْضُرَ» أي: أن أحضر.

عوامل الجزم

بِلَا وَلَامٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا فِي الْفِعْلِ ، هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا
وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَيّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا
وَحَيْثُمَا أَنَّى ، وَحَرْفٌ إِذْ مَا كَإِنْ ، وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا

(١) البيت لطرفة بن العبد، وهو في معلقته، والعيني ٤: ٤٠٢ وابن يعيش ٢: ٧ و ٤: ٢٨ وأمالي ابن الشجري ١: ٨٣ والخزانة ١: ٥٧ و ٢: ٥٩٤ والهمع ١: ٥، ١٧٥ وسيبويه ١: ٤٥٢ ومجالس ثعلب ٣٨٣ وشرح شواهد المغني ٢: ٨٠٠ (رقم ٦٠٩).

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين:

أحدهما: ما يجزم فعلاً واحداً، وهو اللام الدالة على الأمر، نحو: «لِيَقُمْ زيدٌ» وعلى الدعاءِ، نحو: «ليقضِ علينا رَبُّكَ»، و«لا» الدالة على النهي، نحو قولِهِ تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا﴾[1] أو على الدعاءِ، نحو ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾[2] و«لم» و«لَمَّا» وهما للنفي، ويختصان بالمضارع، ويَقْلِبانِ معناهُ إلى المُضِيِّ نحو: «لم يقم زيدٌ، ولمَّا يقم عمر» ولا يكون المنفي بلما إلَّا متصلاً بالحال.

والثاني: ما يجزم فعلين، وهو «إنْ» نحو: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ﴾[3] ومن نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾[4] «وما» نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾[5] «ومهما» نحو: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[6] «وأي» نحو: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾[7] «ومتى» كقولِهِ:

متى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوءِ نارِهِ تَجِدْ خَيرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيرُ مُوقِدِ[8]

و«أيَّان» كقولِهِ:

أَيَانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيرَنَا، وإذا لم تدرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا[9]

---

(1) سورة التوبة الآية (٤٠).
(2) سورة البقرة الآية (٢٨٦).
(3) سورة البقرة الآية (٢٨٤).
(4) سورة النساء الآية (١٢٣).
(5) سورة البقرة الآية (١٩٧).
(6) سورة الأعراف الآية (١٣٢).
(7) سورة الاسراء الآية (١١٠).
(8) البيت للحطيئة. وهو في ديوانه ٢٥ والعيني ٤: ٤٣٩ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٧٨ وسيبويه ١: ٤٤٥ وابن يعيش ٢: ٦٦ و٤: ١٤٨ ومجالس ثعلب ٤٦٧.
(9) لا يعلم قائله. وهو في شرح شذور الذهب ٤٣٦ (رقم ١٦٩) والأشموني ٤: ١٠ والهمع ١: ١٤٥ والعيني ٤: ٤٢٣ والدرر ١: ١٢٥.

وأينما كقولِهِ:

أَينَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ(١)

و «إذ ما» نحو قولِهِ:

وإنكَ إِذْمَا تأتِ مَا أنتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ آياهُ تَأْمُرُ آتِيا(٢)

وحيثما كقولِهِ:

حَيْثُمَا تَسْتَقِم يُقَدر لكَ اللهُ نَجاحاً في غَابِرِ الأزمَانِ(٣)

وأَنَّى كقولِهِ:

خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأتِيَانِيَ تَأتِيَا أَخاً غيرَ مَا يُرضِيْكُمَا لا يُحاولُ(٤)

وهذه الأدوات - التي تجزم فعلين - كلها أسماءٌ، إلاَّ «إن، وإذْ مَا» فإنهم حرفان، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً كلها حروف.

* * *

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ: شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو ٱلْجَزَاءُ، وَجَواباً وسُمَا

يعني أن هذه الأدوات المذكورة في قولِهِ: «واجزم بإن - إلى قولِهِ:

---

(١) هذا عجز بيت نسبه سيبويه (١: ٤٥٨) إلى نسب بن جعيل. وقيل: هو لحسام بن ضرار. وصدره:

صَعْدَةٌ نابِتَةٌ في حَائرٍ

وهو في العيني ٤: ٤٣٤، ٥٧١ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٣٢ والانصاف ٦١٨ والدرر ٢: ٧٦ والخزانة ١: ٤٥٧ و٣: ٦٤٠ وسيبويه ١: ٤٥٨ والأشموني ٤: ١٠ والهمع ٢: ٥٩.

(٢) لا يعلم قائله. وهو في الأشموني ٤: ١١ والعيني ٤: ٤٢٥.

(٣) لا يعلم قائله. وهو في الهمع ٢: ٣٧ والأشموني ٤: ١١ والعيني ٤: ٤٢٦ وشرح شواهد المغني ١: ٣٩١ (رقم ١٩٢) والدرر ٢: ٤٠ وشرح شذور الذهب ٤٣٧ (رقم ١٧١).

(٤) لا يعلم قائله. وهو في الأشموني ٤: ١١ والعيني ٤: ٤٢٦ وشرح شذور الذهب ٤٣٧ (رقم ١٧٠).

وَأنَّى» تقتضي جملتين: إحداهما ـ وهي المتقدمة ـ تسمى شرطاً. والثانية ـ وهي المتأخرة ـ تسمى جواباً وجزاءً، ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية، وأما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون إسمية، نحو: «إن جاءَ زيدٌ أكرمتهُ، وإن جاءَ زيدٌ فلهُ الفَضْلُ».

* * *

وَمَـا ضِـيَـيْـنِ ، أَوْ مُـضَـارِعَـيْـنِ تُـلْفِـيـهِـمَـا ـ أَوْ مُـتَـخَـالِـفَـيْـنِ

أي: إذا كان الشرط والجزاءُ جملتين فِعْلِيَّتينِ فيكونان على أربعة أنحاءٍ:

الأول: أن يكون الفعلان مَاضِيَيْن، نحو: «إن قَامَ زيدٌ قامَ عمروٌ» ويكونان في محل جزم، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾[1].

الثاني: أن يكونا مضارعين، نحو: «إن يَقُمْ زَيدٌ يَقُم عَمْرو». ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ﴾[2].

الثالث: أن يكون الأوّل ماضياً والثاني مضارعاً نحو: إن قَامَ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو». ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾[3].

الرابع: أن يكون الأوّل مضارعاً، والثاني ماضياً، وهو قليل، ومنهُ قول الشاعر:

مَنْ يَكِـدْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتَ مِنهُ كالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ[4]

---

(١) سورة الاسراء الآية (٧).

(٢) سورة البقرة الآية (٢٨٣).

(٣) سورة هود الآية (١٥).

(٤) البيت لأبي زيد الطائي. وهو في ديوانه ٥٢ والأشموني ٤: ١٧ والخزانة ٣: ٦٥٤ وجمهرة أشعار العرب ٢٦٣ والعيني ٤: ٤٢٧.

وقولُهُ ﷺ: ﴿من يَقُمْ ليلةَ القدرِ غُفِرَ لهُ ما تقدم من ذنبِهِ﴾

* * *

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ ٱلْجَزَا حَسَنْ ۝ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

أي: إذا كان الشرط ماضياً والجزاءُ مضارعاً ـ جاز جزم الجزاءِ، ورفعهُ، وكلاهما حسن، فتقول «إن جاءَ زيدٌ يقم عمرو، ويقوم عمرو» ومنهُ قولهُ:

وإن أتاهُ خَلِيلٌ يوم مَسْألةٍ ۝ يقولُ: لا غَائبٌ مالي، ولا حَرِمُ(١)

وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجب الجزم ورفع الجزاءِ ضعيف كقولِهِ:

يَا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ ۝ إنكَ إن يُصرَعْ أخوك تُصْرَعُ(٢)

* * *

وَٱقْرُنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ ۝ شَرْطاً لإنْ أَوْ غَيْرِهَا، لَم يَنْجَعِلْ

أي: إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانُهُ بالفاءِ، وذلك كالجملة الإسمية، نحو: «إن جاءَ زيدٌ فهو مُحْسنٌ» وكفعل الأمر،

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى. وهو في ديوانه ١٥٣ والدرر ٢: ٧٦ والتصريح ٢: ٢٤٩ وشرح شذور الذهب ٤٥١ (رقم ١٧٥) والأشموني ٤: ١٧ والهمع ٢: ٦٠ والتصريح ٢: ٢٤٩ والانصاف ٦٢٥ وسيبويه ١: ٣٤٦ وشرح شواهد المغني ٢: ٨٣٨ (رقم ٦٦٥) والدرر ٢: ٧٦.

(٢) هذا البيت من رجز لجرير بن عبد الله البجلي، وقيل: لعمر بن خثارم العجلي وهو في شرح شواهد المغني ٢: ٨٩٧ (رقم ٧٧٠) وأمالي ابن الشجري ١: ٨٤ والخزانة ٣: ٣٩٦، ٦٤٣، و ٤: ٤٥١ والأشموني ٤: ١٨ وابن يعيش ٨: ١٥٨ والتصريح ٢: ٣٤٩ والهمع ١: ٧٢ و ٦١٢ والإنصاف ٦٢٣ والعيني ٤: ٤٣٠ والدرر ١: ٤٧ و ٢: ٧٧ والمقتضب ٢: ٧٢ والمقرب ٥٩.

نحو: «إن جاءَ زيدٌ فاضْربْهُ» وكالفعلية المنفية بما، نحو: «إن جاءَ زيد فما أضْرِبْهُ» أو «لن» نحو: «إن جاءَ زيد فلن أَضْرِبَهُ.

فإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً ـ كالمضارع الذي ليس منفيّاً بما، ولا بلن، ولا مقروناً بحرف التنفيس، ولا بقد، وكالماضي المتصرف الذي هو غير مقرون بقد ـ لم يجب اقترانُهُ بالفاءِ، نحو: إن جاءَ زيد يجيءُ عمرو» أو «قَامَ عَمْرٌو».

* * *

وَتَخْلُفُ ٱلْفَـاءَ إذَا ٱلْمُفَـاجَـأَهْ   كـ« إنْ تَجُـدْ إذَا لَنَـا مُكَـافَـأَهْ »

أي: إذا كان الجواب جملة إسمية وجب اقترانُهُ بالفاءِ، ويجوز إقامة «إذا» الفجائية مقام الفاءِ، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(١) ولم يقيد المصنف الجملة بكونها إسمية استغناءً بفهم ذلك من التمثيل، وهو « إن تَجُدْ إذا لنا مكافأة » .

* * *

وَٱلْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجزا إنْ يَقْتَرِنْ   بِـٱلْفَـا أوِ ٱلْـوَاوِ بِتَثْلِيـثٍ قَمِـنْ

إذا وقع بعد جزاءِ الشرط فعل مضارع مقرون بالفاءِ أو الواو ـ جاز فيهِ ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب. وقد قرىءَ بالثلاثة قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ الله ، فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾(٢) بجزم « يغفر» ورفعِهِ ، ونصبِهِ. وكذلك روي بالثلاثة قولُهُ :

---

(١) سورة الروم الآية (٢٣٦) .

(٢) سورة البقرة الآية (٢٨٣) .

فإنْ يَهْلِكْ أبـو قَابُـوسَ يَهْلِكْ ربيعُ الناسِ والشهر الحـرامُ[1]
ونـأخـذُ بَعـدَهُ بِـذِنَـابِ عَيشٍ أجبِّ الـظَّهْرِ ليسَ لـهُ سَنَـامُ

روي بجزم «نأخذ» ورفعِهِ ونصبِهِ.

* * *

وَجَـزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْـلٍ إثْـرَ فَـا أَوْ وَاوٍ انْ بِـالْجُمْلَتَيْـنِ اكْتُـنِفَـا

أي: إذا وقع بين فعل الشرط والجزاءِ فعل مضارع مقرون بالفاءِ، أو الواو، جاز جزمهُ ونصبهُ نحو: «إن يَقُمْ زيدٌ، ويخرُجُ خالدٌ، أكرِمْكَ» بجزم «يخرج» ونصبِهِ، ومن النصب قولُهُ:

وَمَنَ يَقْتَرِبْ مِنّا وَيَخْضَع نُؤوِهِ وَلَا يخشَ ظُلْماً ما أَقامَ ولا هَضْمَـا[2]

* * *

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

يجوز حذف جواب الشرط، والاستغناء بالشرط عنهُ، وذلك عندما يدل دليل على حذفهِ، نحو: «أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ» فحذف جواب الشرط لدلالة «أنت ظالم» عليهِ، والتقدير: «أنت ظالم، إن فعلتَ فأنتَ ظالم». وهذا كثير في لسانهم.

وأما عكسُهُ ـ وهو حذف الشرط والاستغناءُ عنهُ بالجزاءِ ـ فقليل، ومنهُ قولُهُ:

---

(١) البيتان للنابغة الذبياني، والبيت الأول في ديوانه ٧٥ والأشموني ٤: ٢٤ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٣٥ والبيت الثاني في ديوانه ٧٥ والخزانة ٤: ٩٥ والإنصاف ١٣٤ والأشموني ٣: ١١، ١٤ والانصاف ١٣٤ وابن يعيش ٣: ٥٧٩ و٤: ٥٣٤ و٦: ٨٣، ٨٥ وسيبويه ١: ١٠٠ المقتضب ٢: ١٧٩.

(٢) لا يعلم قائله. وهو في الأشموني ٤: ٢٥١ والعيني ٤: ٣٣٤ وشرح شواهد المغني ٢: ٩٠١ (رقم ٧٧٩) والتصريح ٢: ٢٥١ وشرح شذور الذهب ٤٥٤ (رقم ١٧٦).

فَـطَلِّقْهَـا فلستَ لهـا بكُفءٍ   وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[1]

أي: وإنْ لا تُطلقها يعلُ مفرقَكَ الحُسامُ.

* * *

وَٱحْذِفْ لَدَى ٱجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ   جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

كل واحد من الشرط والقسم يستدعي جواباً، وجواب الشرط: إما مجزوم، أو مقرون بالفاءِ، وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة، مصدرة بمضارع ـ أُكِّد باللام والنون، نحو: «والله لأضرِبَنّ زيداً» وإن صُدِّرت بماض اقترن باللام وقد، نحو: «والله لقد قامَ زيدٌ» وإن كان جملة إسمية فَبِإنَّ واللام، أو اللام وحدها، أو بأنَّ وحدها، نحو: «والله إنَّ زيداً لقائم» و«والله لزيدٌ قائِم» و«والله إن زيداً قائِم» وإن كان جملة فعلية منفية فينفى بما أو لا أو إنْ، نحو: والله ما يقوم زيدٌ، ولا يقوم زيد، وإنْ يقومَ زيْد» والإسمية كذلك.

فإذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الأوّل عليهِ، فتقول: «إن قامَ زيدٌ واللهِ يقمْ عمرٌو» فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليهِ، وتقول: «والله إن يَقُمْ زيدٌ ليقومَنَّ عمرو»، فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه.

* * *

وَإنْ تَـوَالَـيَـا وَقَبْـلُ ذُو خَبَـرْ   فَالشَّرْطَ رَجِّحْ، مُطْلَقاً بِلاَ حَـذَرْ

---

(١) البيت للأحوص. وهو في الأشموني ٤: ٢٥ والعيني ٤: ٤٣٥ وشرح شذور الذهب ٤٤٥ (رقم ١٧٣) وشرح شواهد المغني ٢: ٩٣٦ (رقم ٨٢٨) والتصريح ٢: ٢٥٢ والمقرب ٦٠ والانصاف ٧٢.

أي: إذا اجتمع الشرط والقسم أجيب السابق منهما، وحذف جواب، المتأخر، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، فإن تقدم عليهما ذو خبر رجح الشرط مطلقاً، أي سواءً كان متقدماً أو متأخراً، فيجاب الشرط ويحذف جواب القسم، فتقول: «زيدٌ إن قام واللهِ أكرِمْهُ»، و«زيد واللهِ إنْ قامَ أكْرِمْهُ»، .

* * *

وَرُبــمَــا رُجِّــحَ بَـعْــدَ قَــسَـمِ   شَــرْطٌ بِــلاَ ذِي خَـبَــرٍ مُقَــدَّمِ

أي: وقد جاءَ قليلاً ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم، وإن لم يتقدم ذو خبر، ومنهُ قولُهُ:

لَئِنْ مُنيتَ بنا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ   لا تُلْفِنَا عن دماءِ القومِ نَنْتَفِـلُ[1]

فلام «لئن» موطئة لقسم محذوف ـ والتقدير: والله لئن ـ و «إنْ» شرط، وجوابُهُ «لا تلفنا» وهو مجزوم بحذف الياءِ، ولم يجب القسم، بل حذف جوابُهُ لدلالة جواب الشرط عليهِ، ولو جاءَ على الكثير ـ وهو إجابة القسم لتقدمِهِ ـ لقيل: لا تلفينا، بإثبات الياءِ، لأنهُ مرفوع.

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٤٨ والأشموني ٤ : ٢٩ والخزانة ٤ : ٥٣٤، ٥٤١، ٥٤٧ والعيني ٣: ٢٨٣.

فصل لو

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ ، فِي مُضِيٍّ ، وَيَقِلّ إيْـلاؤُهَـا مُسْتَقْبَـلاً ، لَكِنْ قُبِـلْ

لو تستعمل استعمالين:

أحدهما: أن تكون مصدرية، وعلامتها صحة وقوع «أن» موقعها، نحو: وَدِدْتُ لو قام زيدٌ» أي: قيامه، وقد سبق ذكرها في باب الموصول.

الثاني: أن تكون شرطية، ولا يليها ـ غالباً ـ إلاَّ ماضي المعنى، ولهذا قال: «لو حرف شرط في مُضِيّ» وذلك نحو قولك: «لو قامَ زيدٌ لقمتُ» وفسرها سيبويه بأنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيرهِ، وفسرها غيرُهُ بأنها حرف امتناع لامتناع، وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة، والأُولَى أصح، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، وإليهِ أشار بقولِهِ: «ويقل إيلاؤ ها مستقبلاً» ومنهُ قولُهُ تعالى: **﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾**[1] وقول الشاعر:

وَلَو أَنَّ ليلى الأَخْيَلِيَّة سَلَّمتْ عليَّ ودُوني جَنْدَلٌ وَصَفَـائحُ
لسلَّمت تسليم البشَاشَةِ، أو زَقا إليها صَدى من جانبِ القبرِ صائحُ[2]

* * *

(١) سورة النساء الآية (٩).

(٢) البيتان لتوبة بن الحُمَيِّر. وهما في الأشموني ٤: ٣٨ والهمع ٢: ٦٤ وأمالي القالي ١:

وَهْيَ فِي ٱلِاخْتِصَاصِ بِٱلْفِعْلِ كَإِنْ   لَكِنَّ لَـوْ أَنَّ بِهَـا قَـدْ تَقْتَـرِنْ

يعني أن «لو» الشرطية تختص بالفعل، فلا تدخل على الإسم، كما أَنَّ «إنْ» الشرطية كذلك، لكن تدخل «لو» على «أنّ» واسمها وخبرها، نحو: «لو أَنَّ زيداً قائِمٌ لقمتُ»، واختلف فيها، والحالة هذه، فقيل: هي باقية على اختصاصها، و «أَنَّ» وما دخلت عليهِ في موضع رفع فاعلٌ بفعل محذوف، والتقدير: لو ثبتَ أنَّ زيداً قائِمٌ لقمتُ» أي: لو ثبت قيام زيد، وقيل: زالت عن الاختصاص، و «أنَّ» وما دخلت عليهِ في موضع رفع مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير «لو أَنَّ زيداً قائِم ثابتٌ لقمتُ» أي: لو قيامُ زيدٍ ثابتٌ، وهذا مذهب سيبويه.

وَإنْ مُضَـارِعٌ تَـلاهَـا صُـرِفَـا   إلَى ٱلْمُضِيِّ، نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

قد سبق أن «لو» هذه لا يليها ـ في الغالب ـ إلَّا ماكان ماضياً في المعنى، وذكر هنا أنهُ إن وقع بعدها مضارع فإنها تقلب معناهُ إلى المُضِيِّ، كقولِهِ:

رُهْبَـانُ مَدْيَنَ والـذينَ عَهِدْتُهُمْ   يبكونَ من حَذَرِ العَذَابِ قُـعُـودَا
لو يسمعونَ كما سمعتُ كَلاَمَهَا   خـرُّوا لِعَـزَّةَ رُكَّعـاً وسُجُودًا[1]

أي: لو سمعوا.

ولا بد للو هذه من جواب، وجوابها: إما فعل ماض، أو مضارع منفي

---

١٩٧ والعيني ٤: ٤٥٣ والدرر ٢: ٨٠ وشرح شواهد المغني ٢: ٦٤٤ (رقم ٤٠٤) والأغاني (الدار) ١: ٢٤٤ وشرح ديوان الحماسة ٣: ٢٦٧ وسمط اللآلي ١٢٠.

(١) البيتان لكثير عزة، انظر ديوانه ١ : ٦٥ والعيني ٤ : ٤٦٠ والخصائص ١ : ٢٧ والأشموني ٤ : ٤٢.

بلم، وإذا كان جوابها مثبتاً، فالأكثر اقترانُهُ باللام، نحو «لو قام زيدٌ لقام عمرو» ويجوز حذفها، فتقول: «لو قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو».

وإن كان منفيّاً بلم لم تصحبها اللام، فتقول: «لو قام زيدٌ لم يقم عمرو».

وإن نفي بما فالأكثر تجرُّدهُ من اللام، نحو: «لو قامَ زيدٌ ما قامَ عمرٌو» ويجوز اقترانُه بها، نحو «لو قام زيدٌ لما قام عمرو».

أما، ولولا، ولَوْمَا

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْ، وَفَا ... لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوْباً أُلِفَا

أما: حرف تفصيل، وهي قائمة مقام أداة الشرط، وفعل الشرط، ولهذا فسرها سيبويه بمهما يكُ من شيءٍ، والمذكور بعدها جواب الشرط، فلذلك لزمتهُ الفاءُ، نحو: «أَمَّا زيدٌ فمنطلقٌ» والأصل «مهما يك من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ» فأنيبت «أمّا» منابَ» مهما يك من شيءٍ «فصار» أما فزيدٌ منطلق» ثم أخرت الفاء إلى الخبر، فصار «أما زيدٌ فمنطلق» ولهذا قال: «وفا لتلو تلوها وجوباً ألفا».

* * *

وَحَذْفُ ذِي ٱلْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ، إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

قد سبق أن هذه الفاءَ ملتزمة الذكر، وقد جاءَ حذفها في الشعر، كقول الشاعر:

فـأمَّا القِتـالُ لاَ قِتـالَ لَـدَيكُمُ ولكنَّ سَيراً في عِرَاضِ المَواكِـبِ[1]

أي: فلا قتال، وحذفت في النثر أيضاً، بكثرة، وبقلة، فالكثرة عند حذف القول معها، كقولِهِ عز وجل: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ**﴾[2] أي فيقال لهم: «أكفرتم بعد إيمانكم» والقليل: ما كان بخلافِهِ، كقولِهِ صلى الله تعالى عليهِ وسلم: «أما بعدُ ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله» هكذا وقع في صحيح البخاري «ما بال» بحذف الفاءِ والأصل، أما بعد فما بال رجال، فحذفت الفاءُ.

* * *

لَـوْلاَ وَلَـوْمَـا يَلْزَمَـانِ ٱلابْتِـدَا إذَا ٱمْتِنَـاعـاً بِـوُجُـودٍ عَـقَـدَا

للولا ولوما استعمالان:

أحدهما: أن يكونا دالين على امتناع الشيءِ لوجود غيرهِ، وهو المراد بقولِهِ: «إذا امتناعاً بوجود عقدا» أو يلزمان حينئذٍ الابتداءَ، فلا يدخلان إلاَّ على المبتدأ، ويكون الخبر بعدهما محذوفاً وجوباً، ولا بد لهما من جواب. فإن كان مثبتاً قرن باللام، غالباً، وإن كان منفيّاً بما تجرّد عنها غالباً، وإن كان منفيّاً بلم لم يقترن بها، نحو: «لولا زيدٌ لأكرمتك ولو ما زيد لأكرمتك، ولو ما زيدٌ ما جاءَ عمرو، ولو ما زيدٌ لم يجيءْ عمرو»، فزيدٌ ـ في هذه المُثُل

---

(1) البيت للحارث بن خالد المخزومي. وهو في العيني ١: ٥٧٥ و٤: ٤٧٤ وابن يعيش ٧: ١٣٤ و٩: ١٢ والخزانة ١: ٢١٧ والدرر ٢: ٨١ والمقتضب ٢: ٧١ والأغاني (الدار) ١: ٣٨ وشرح شواهد المغني ١: ١٧٧ (رقم ٧٦) وأمالي ابن الشجري ١: ٢٨٥، ٢٩٠ و٢: ٣٤٨ والهمع ٢: ٧٦ والأشموني ١: ١٩٦ و٣: ٤٥ والتصريح ٢: ٢٦٢.

(2) سورة آل عمران الآية (١٠٦).

ونحوها ـ مبتدأ، وخبرُهُ محذوف وجوباً، والتقدير: لولا زيدٌ موجود، وقد سبق ذكر هذه المسألة في باب الابتداءِ.

* * *

وَبِهِمَـا ٱلتَّحْضِيضَ مِزْ ، وَهَـلَّا أَلَّا أَلَا وَأَوْلِـيَنْـهَـا ٱلْـفِـعْـلَا

أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني للولا ولوما، وهو الدلالة على التحضيض، ويختصان حينئذٍ بالفعل، نحو «لولا ضربتَ زيداً، وَلَوْمَا قتلتَ بكراً» فإن قصدتَ بهما التوبيخَ كان الفعل ماضياً، وإن قصدت بهما الحثَّ على الفعل كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر، كقولِهِ تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾[1] أي: لينفر، وبقية أدوات التحضيض حكمها كذلك، فتقول: لينفر، وبقية أدوات التحضيض حكمها كذلك، فتقول: «هلَّا ضربت زيداً، وألا فعلت كذا»، وأَلا مخففاً كَالَّا مشدَّداً.

* * *

وَقَـدْ يَلِيْهَـا ٱسْمٌ بِفِعْـلٍ مُضْمَرٍ عُـلِّقَ ، أو بِـظَاهِـرٍ مُـؤَخَّـرِ

قد سبق أن أدوات التحضيض تختص بالفعل، فلا تدخل على الاسم، وذكر في هذا البيت أنهُ قد يقع الاسم بعدها، ويكون معمولاً لفعل مضمر أو لفعل مؤخر عن الاسم، فالأوَّل كقولِهِ:

الآنَ بعـد لَجَاجتي تَلْحُـوَنَني هلَّا التقدُّمُ والقلوبُ صِحَـاحُ[2]

فالتقدم» مرفوع بفعل محذوف، وتقديرُهُ: «هلا وجد التقدم»، ومثلُهُ قولُهُ:

---

(١) سورة التوبة الآية (١٢٢).

(٢) لا يعلم قائله. وهو في مجالس ثعلب ٧٥ والعيني ٤: ٤٧٤.

تَعُدُّونَ عُقْرَ النِّيبِ أفضلَ مجدِكُم   بني ضَوْطَرَى لَولاَ الكميَّ المقنَّعا(١)

فـ «الكمي» مفعول بفعل محذوف، والتقدير: «لولا تعدّون الكميّ المقنعَ» والثاني كقولك: «لولا زيداً ضربتَ» فـ «زيداً» مفعول «ضربت».

الإخبار بالذي، والألف واللام

مَا قِيْلَ «أَخْبِرْ عَنْهُ بِٱلَّذِي» خَبَرْ   عَنِ ٱلَّــذِي مُبْتَدأً قَبْـلُ ٱسْتَقَـرْ
وَمَــا سِــوَاهُمَــا فَـوَسِّـطْهُ صِلَهْ   عَـائِـدُهَــا خَلَفُ مُعْطِي ٱلتَّكْمِلَهْ
نَحْـوُ «الَّذِي ضَـرَبْتُهُ زَيْـدٌ» فَذَا   «ضَرَبْتُ زَيْداً» كَانَ، فَٱدْرِ ٱلْمَأْخَذَا

هذا الباب وضعهُ النحويون لامتحان الطالب وتدريبهِ، كما وضعوا باب التمرين في التصريف لذلك.

فإذا قيل لك: أخبر عن اسم من الأسماءِ بـ «الذي» فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل «الذي» خبراً عن ذلك الإسم، لكن الأمر ليس كذلك، بل المجعول خبراً هو ذلك الإسم، والمخبر عنهُ إنما هو «الذي» كما ستعرفُه، فقيل: «إن الباءَ في «بالذي» بمعنى «عن» فكأنهُ قيل: أخبر عن الذي.

والمقصودُ أنهُ إذا قيل لك ذلك، فجيءْ بالذي، واجعلهُ مبتدأ، واجعل ذلك الإسم خبراً عن الذي، وخذ الجملة التي كان فيها ذلك الاسم فوسِّطها

---

(١) البيت لجرير. وهو في ديوانه ٣٣٨ والخزانة ٤٦١ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٧٩ وشرح شواهد المغني ٢: ٦٦٩ (رقم ٤٢٩) وابن يعيش ٢: ٣٨، ١٠٢و ٨: ١٤٤ والخصائص ٢: ٤٥ والهمع ١: ١٤٨ ولسان العرب (ضطر) والجمل ٢٤٥ والأشموني ٤: ٥١ والدرر ١: ١٣٠. ونسب ايضاً لـلأشـهـب بن رميلة.

بين الذي وبين خبرِهِ، وهو ذلك الإسم، واجعل الجملة صلة للذي، واجعل العائد على الذي الموصول ضميراً، تجعلهُ عوضاً عن ذلك الاسم الذي صيرتَهُ خبراً.

فإذا قيل لك: أخبر عن «زيدٍ» من قولك: «ضربتُ زيداً» فتقول: الذي ضربتُهُ زيدٌ، فالذي: مبتدأ، وزيدٌ خبرهُ، وضربته: صلة الذي، والهاءُ في «ضربتُهُ» خلف عن «زيد» الذي جعلتُهُ خبراً، وهي عائدة على «الذي».

* * *

وَبِـاَلـلَّذَيْنِ والـذيـن وَاَلَّتِـي أَخْبِـرْ مُـرَاعِيـاً وِفَـاقَ اَلْمُثْبَتِ

إي: إذا كان الاسم ـ الذي قيل لك أخبر عنهُ ـ مثنى فجيءْ بالموصول مثنى كاللذَيْنِ، وإن كان مجموعاً فجيءْ بِهِ كذلك كالذِيْنَ، وإن كان مؤنثاً فجيء بِهِ كذلك كالتي.

والحاصل أنهُ لا بد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنهُ بِهِ، لأنهُ خبر عنهُ ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنهُ، إن مفرداً فمفرد، وإن مثنى فمثنى، وإن مجموعاً فمجموع، وإن مذكراً بمذكر، وإن مؤنثاً فمؤنث.

فإذا قيل: أخبر عن «الزيدَيْنِ» من «ضربت الزيدَيْنِ» قلت: «اللذان ضربتهما الزيدان» وإذا قيل: أخبر عن «الزيدِيْنَ» من «ضربت الزيدِيْنَ» قلت: «الذين ضربتُهُمُ الزيدُونَ» وإذا قيل: أخبر عن «هند» من «ضربتُ هِنداً» قلت: «التي ضربتُهَا هندٌ».

قَبُـولُ تَـأْخِيـرَ وَتَعْـرِيفٍ لِمَـا أُخْبِـرَ عَنْـهُ هَـاهُنَا قَـدْ حُتِمَـا
كَـذَا اَلْغِنَـى عَنْـهُ بِـأَجْنَبِـيِّ اَوْ بِمُضْمرٍ شَرْطُ فَرَاعِ، مَا رَعَـوْا

يشترط في الاسم المخبر عنهُ بالذي شروط:

أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير، فلا يخبر بالذي عما لهُ صدر الكلام، كأسماءِ الشروط، والاستفهام، نحو: من، ما.

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز.

الثالث: أن يكون صالحاً للاستغناءِ عنهُ بأجنبي، فلا يخبر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً، كالهاءِ في «زيد ضربتُهُ».

الرابع: أن يكون صالحاً للاستغناءِ عنهُ بضمير، فلا يخبر عن الموصوف دون صفتِهِ ولا عن المضاف دون المضاف إليهِ، فلا تخبر عن «رجل» وحدهُ من قولك: «ضربت رجلاً ظريفاً» فلا تقول: «الذي ضربتُه ظريفاً رجل» لأنك لو أخبرت عنهُ وضعت مكانهُ ضميراً، وحينئذٍ يلزم وصف الضمير، والضمير لا يوصف، ولا يوصف بهِ، فلو أخبرت عن الموصوف مع صفتِهِ جاز ذلك، لانتفاءِ هذا المحذور، فتقول: «الذي ضربتهُ رجلٌ ظريفٌ».

وكذلك لا تخبر عن المضاف وحدهُ، فلا تخبر عن «غلام» وحدهُ من قولك: «ضربتُ غلام زيدٍ» لأنك تضع مكانهُ ضميراً كما تقرر، والضمير لا يضاف، فلو أخبرت عنهُ مع المضاف إليهِ جاز ذلك، لانتفاءِ المانع، فتقول «الذي ضربتُهُ غلامُ زيدٍ».

* * *

وَأَخْبرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ فِيهِ ٱلْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

إنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَة مِنْهُ لِأَلْ ... كَصَوْغِ «وَاقٍ» مِنْ «وَقَى ٱللهُ ٱلْبَطَلْ»

يخبر بـ «الذي» عن الاسم الواقع في جملة إسمية أو فعلية، فتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك: «زيد قائِم»: «الذي هو قائِم زيد» وتقول: في الإخبار عن «زيداً» من قولك: «ضربت زيداً»، «الذي ضربتُه زيد».

ولا يخبر بالألف واللام عن الإسم، إلاَّ إن كان واقعاً في جملة فعلية، وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منهُ صلة الألف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول.

فلا تخبر بالألف واللام عن الاسم الواقع في جملة إسمية، ولا عن الاسم الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف، كالرجل من قولك «نعم الرجل» إذ لا يصح أن يستعمل من «نعم» صلة للألف واللام. وتخبر عن الاسم الكريم من قولك: «وقى اللهُ البطلَ» فتقول: الواقي البطلَ اللهُ وتخبر أيضاً عن «البطل» فتقول: «الواقيهِ الله البطلُ».

* * *

وَإنْ يَـكُنْ مَـا رَفَـعَتْ صِـلَةُ أَلْ ضَمِيْـرَ غَيْـرِهَـا أُبِيْنَ وَٱنْفَصَــلْ

الوصف الواقع صلة لأل، إن رفع ضميراً: فإما أن يكون عائداً على الألف واللام أو على غيرها. فإن كان عائداً عليها استتر، وإن كان عائداً على غيرها انفصل.

فإذا قلت: «بلَّغتُ من الزيدَيْنِ إلى العَمْرَيْنِ رِسالةً»، فإن أخبرت عن التاءِ في «بلغتُ» قلت: «المبلّغ من الزيدَينِ إلى العَمْرَين رسالةً أنا» ففي «المبلغ» ضمير عائد على الألف واللام، فيجب استتارُهُ.

وإن أخبرت عن «الزيدَيْنِ» من المثال المذكور قلت: «المبلِّغُ أنا منهما إلى العَمْرِينَ رسالة الزيدان». فـ«أنا» مرفوع «بالمبلغ» وليس عائداً على الألف واللام، لأن المراد بالألف واللام هنا مثنى، وهو المخبر عنهُ، فيجب إبراز الضمير.

وإن أخبرت عن «العَمْرِينَ» من المثال المذكور قلت: «المبلّغُ أنا من

الزيدَيْنِ إليهم رسالةً العَمْرُونَ» فيجب إبراز الضمير، كما تقدّم.

وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن «رسالة» من المثال المذكور، لأن المراد بالألف واللام هنا الرسالة، والمراد بالضمير الذي ترفعُهُ صِلَةُ (أل) المتكلم، فتقول: المبلغُهَا أنا من الزيدَينِ إلى العَمْرِينَ رسالةٌ».

العدد

ثَــلاَثَــةُ بِـاَلتَّـاءِ قُـلْ لِلْعَشَـرَهْ فِـي عَـدِّ مَـا آحَـادُهُ مُـذَكَّـرَهْ
فِي اَلضِّدِّ جَرِّدْ، وَاَلْمُمَيِّـزَ اَجْرُرِ جَـمْعـاً بِـلَفْظِ قِلَّةٍ فِـي اَلأَكْـثَـرِ

تثبت التاءُ في ثلاثة، وأربعة، وما بعدهما إلى عشرة، إن كان المعدود بهما مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً، ويضاف إلى جمع، نحو «عندي ثلاثةُ رجالٍ، وأربع نساءٍ» وهكذا إلى العشرة.

وأشار بقولِهِ: «جمعاً بلفظ قلة في الأكثر» إلى أن المعدود بها إن كان لهُ جمع قلة وكثرة لم يضف العددُ في الغالب إلاَّ إلى جمع القلة، فتقول: «عندي ثلاثة أفلُس، وثلاث أنفس» ويقل «عندي ثلاثة فلوس، وثلاث نفوس».

ومما جاءَ على غير الأكثر قولُهُ تعالى: ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ**﴾[1] فأضاف « ثلاثة » إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة، وهو « أقراء » .

فإن لم يكن للاسم إلاَّ جمع كثرة لم يضف إلاَّ إليهِ، نحو «ثلاثة رجال».

* * *

(١) سورة البقرة الآية (٢٢٨) .

وَمـائَـةً وَٱلألْـفَ لِلْفَـرْدِ أَضِـفْ   وَمَـائَة بِـٱلْجَمْعِ نَـزْراً قَـدْ رُدِفْ

قد سبق أن «ثلاثة» وما بعدها إلى «عشرة» لا تضاف إلاَّ إلى جمع، وذكر هنا أن «مائة» و «ألفاً» من الأعداد المضافة، وإنهما لا يضافان إلاَّ إلى مفرد، نحو «عندي مائة رجل، وألف درهم»، وورد إضافة «مائة» إلى جمع قليلاً، ومنهُ قراءة حمزة والكسائي، ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مَائَةِ سِنِينَ﴾[1] بإضافة مائة إلى سنين.

والحاصل: أن العدد المضاف على قسمين:

أحدهما: ما لا يضاف إلاَّ إلى جمع، وهو: من ثلاثة إلى عشرة.

والثاني: ما لا يضاف إلاَّ إلى مفرد، هو مائة، وألف، وتثنيتهما، نحو «مائتا درهم، وألفا درهم»، وأما إضافة «مائة» إلى جمع فقليل.

* * *

وَأَحَـدَ ٱذْكُـرْ، وَصِلَنْـهُ بِعَشَـرْ   مُـرَكَّبَاً قَـاصِـدَ مَعْـدُودٍ ذَكَـرْ

وَقُلْ لَدَى ٱلتَّأْنِيثِ إحْدَى عَشْـرَهْ   وَٱلشِّينُ فِيهَـا عَنْ تَمِيمٍ كَسْـرَهْ

وَمَـعَ غَـيْـرِ أَحَـدٍ وَإحْـدَى   مَـا مَعْهُمَـا فَعَلْتَ فَـافْعَـلْ قَصْـدَا

وَلِـثَـلاَثَـةٍ وَتِـسْـعَـةٍ وَمَـا   بَيْنَـهُمَـا إنْ رُكِّبَـا مَـا قُـدِّمَـا

لما فرغ من العدد المضاف، ذَكَر العدد المركب، فتركب «عشرة» مع ما دونها إلى واحد، نحو «أَحَدَ عَشَرَ، واثنا عَشَرَ، وثلاثة عَشَرَ، وأربعةَ عَشَرَ، إلى تسعَةَ عَشَرَ»، هذا للمذكر، وتقول في المؤنث: «إحدى عَشَرَةَ، واثنتا عَشْرَةَ، وثلاثَ عشْرَةَ، وأربَعَ عَشْرَةَ ـ إلى تسعَ عَشْرَةَ». فللمذكر: أَحَدٌ، واثْنَا، وللمؤنث إحدى واثنتا.

وأمَّا «ثلاثة» وما بعدها إلى «تسعة» فحكمها بعد التركيب كحكمها قبلهُ،

---

(١) سورة الكهف الآية (٢٥).

فثبتت التاءُ فيها إن كان المعدود مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً.

وأما «عشرة» ـ وهو الجزءُ الأخير ـ فتسقط التاءُ منه إن كان المعدود مذكراً، وتثبت إن كان مؤنثاً، على العكس من «ثلاثة» فما بعدها، فتقول: «عندي ثلاثةَ عشرَ رجلًا» وثلاثَ عشرَة امرأةً» وكذلك حكم «عشرة» مع أحد وإحدى، واثنين واثنتين، فتقول: «أحدَ عشرَ رجلًا، واثنا عشرَ رجلًا» بإسقاط التاء، وتقول: إحدى عشرةَ امرأةً، واثنتا عشرةَ امرأة، بإثبات التاء.

ويجوز في شين «عشرة» مع المؤنث التسكينُ، ويجوز أيضاً كسرها، وهي لغة تميم.

* * *

وَأَوْلِ عَشْـرَةَ آثْنَـتَيْ، وَعَـشـرَا اثْنَيْ، إذَا أُنْثَى تَـشَـا أَوْ ذَكَـرَا
والْيا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَآرْفَعْ بِآلأَلِفْ وَٱلْفَتْـحُ فِي جُزْءَيْ سِـوَاهُمَا أُلِفْ

قد سبق أنهُ يقال في العدد المركب «عشرة» في التذكير، و«عشرة» في التأنيث، وسبق أيضاً أنهُ يقال «أحد» في المذكر و«إحدى» في المؤنث، وأنه يقال «ثلاثة وأربعة» ـ إلى تسعة بالتاءِ للمذكر، وسقوطها للمؤنث.

وذكر هنا أنهُ يقال «اثنا عَشَرَ» للمذكر، بلا تاء في الصدر والعَجُز، نحو «عندي اثنا عَشَرَ رجلًا»، ويقال «اثنتا عَشَرَةَ امرأةً» للمؤنث، بتاء في الصدر والعجز.

ونبه بقوله «واليا لغير الرفع» على أن الأعداد المركبة كلها مبنية، صدرها وعجزها، وتبنى على الفتح، نحو «أحدَ عَشَر» بفتح الجزءَين، و«ثلاث عَشْرَةَ» بفتح الجزءَين. ويستثنى من ذلك «اثنا عشر، واثنتا عشرة» فإن صدرهما يعرب بالألف رفعاً، وبالياءِ نصباً، وجرًّا، كما يعرب المثنى. وأما عجزهما فيبنى على الفتح، فتقول «جاءَ اثنا عَشَرَ رجُلًا، .ورأيتُ اثني عَشَرَ

رجلاً، ومررت باثني عشر رجلاً، وجاءَت اثنتا عَشْرَةَ امرأة، ورأيتُ اثنتي عَشْرَةَ امرأة، ومررت باثنتي عَشْرَةَ امرأةً.

* * *

وَمَيِّــزْ ٱلْعِشْــرِينَ لِلتِّسْعِينَــا بِــوَاحِــدٍ، كَــأَرْبَعِيــنَ حِينَــا

قد سبق أن العدد مضاف ومركب، وذكر هنا العدد المفرد وهو من «عشرين» إلى «تسعين». ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ولا يكون مميزُه إلَّا مفرداً منصوباً، نحو «عشرون رجلاً، وعشرون امرأةً» ويذكر قبله النيِّف، ويعطف هو عليهِ، فيقال «أحدٌ وعشرون، واثنان وعشرون، وثلاثة وعشرون»، بالتاءِ في «ثلاثة» وكذا ما بعد الثلاثة إلى التسعة للمذكر ويقال للمؤنث: «إحدى وعشرون، واثنتان وعشرونْ، وثلاث وعشرون» بلا تاء في «ثلاث» وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع.

وتلخص مما سبق، ومن هذا، أن أسماء العدد على أربعة أقسام: مضافة، ومركبة، ومفردة، ومعطوفة.

* * *

وَمَيِّــزُوا مُــرَكَّبــاً بِمِثْــلِ مَــا مُيِّــزَ عِشْــرُونَ فَسَــوِّيَنْهُمَــا

أي: يميز العدد المركب كتمييز «عشرين» واخواته، فيكون مفرداً منصوباً، نحو «أحد عشر رجلاً، وإحدى عَشْرَةَ امرأة».

* * *

وَإِنْ أُضِيــفَ عَــدَدٌ مُــرَكَّــبُ يَبْقَى ٱلْبِنَـا، وَعَجُزٌ قَـدْ يُعْـرَبُ

يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مُمَيِّزها، وتمييزها ما عدا «اثني عَشَر» فإنهُ لا يضاف، فلا يقال: «اثنا عشرك».

وإذا أضيف العدد المركب: فمذهب البصريين أنهُ يبقى الجزآنِ على بنائهما، فتقول: «هذه خَمْسَةَ عشرَكَ، ورأيت خمسةَ عَشرَكَ، ومررت بخمسةَ عشرَكَ» بفتح آخر الجزءَين، وقد يعرب العجز مع بقاءِ الصدر على بنائِهِ، فتقول «هذه خمسةَ عشرِكَ، ورأيتُ خمسَةَ عشرِكَ، ومررتُ بخمسةَ عشرِكَ».

* * *

وَضُـعْ مِنْ ٱثْنَيْنِ فَمَـا فَـوْقُ إلى ... عَشَـرةٍ كَفَـاعِـلٍ مِـنْ فَـعَـلَا
وَٱخْتِمْهُ فِي ٱلتَّأْنِيثِ بِـأَلتَّا ، وَمَتى ... ذَكَّـرْتَ فَـأَذْكُـرْ فَـاعِـلًا بِغَيْـرَ تَـا

يصاغ «من اثنين» إلى «عشرة» اسم موازن لفاعل، كما يصاغ من «فَعَلَ» نحو ضارِبٌ من ضَرَبَ، فيقال ثانٍ، ورابعٌ - إلى عاشر، بلا تاءٍ في التذكير، وبتاءِ فِي التأنيث.

* * *

وَإنْ تُـرِدْ بَعْضَ ٱلَّـذِي مِنْـهُ بُنِي ... تُضِفْ إلَيْـهِ مِثْـلَ بَعْضٍ بَيِّـنِ
وَإنْ تُـرِدْ جَعْلَ ٱلأَقَـلِ مِثْـلَ مَـا ... فَـوْقُ فَحُكْمُ جَاعِـلٍ لَـهُ ٱحْكُمَـا

للفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالان:

أحدهما: أن يفرد، فيقال ثانٍ، وثانية، وثالث، وثالثة، كما سبق.

والثاني: أن لا يفرد، وحينئذٍ: إما أن يستعمل مع، اشتق منهُ، وإما أن يستعمل مع ما قَبْلَ ما اشتق منه.

ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعدهُ، فتقول في التذكير، ثاني اثنين، وثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ - إلى عاشر عشرة»، وتقول في التأنيث: «ثانيةُ اثنتينِ، وثالثةُ ثـلاثٍ، ورابعةُ أربع - إلى عاشرة عَشْر». والمعنى: أحد اثنين، وإحدى اثنتين، وأحد عشر، وإحدى عشرة.

وهذا هو المراد بقولِهِ: «وإن ترد بعض الذي ـ البيت»، أي: وإن ترد بفاعل ـ المصوغ من اثنين فما فوقهُ إلى عشرة ـ بعض الذي بني فاعلٌ منهُ، أي واحداً مما اشتق منهُ، فأضف إليه مثل بعض، والذي يضاف إليه هو الذي اشتق منهُ.

وفي الصورة الثانية يجوز وجهان: أحدهما: إضافة فاعل إلى ما يليه، والثاني: تنوينهُ ونصب ما يليهِ بِهِ، كما يُفعَلُ باسم الفاعل، نحو «ضاربُ زيدٍ، وضاربٌ زيداً»، فتقول في التذكير: ثَالِثُ اثنين، وثالثٌ اثنين، ورابعُ ثلاثةٍ ورابعٌ ثلاثةً» وهكذا إلى عاشِرِ تسعةٍ، وعاشرٍ تسعةً. وتقول في التأنيث: ثالثةُ اثنتين، وثالثةٌ اثنتين، ورابعةُ ثلاثٍ، ورابعةٌ ثلاثاً» وهكذا إلى عاشرةِ تِسعٍ، وعاشرةٍ تسعاً، والمعنى: جاعل الاثنين ثلاثة، والثلاثة أربعة.

وهذا هو المراد بقولِهِ: «وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق» أي: وإن ترد بفاعل ـ المصوغ من اثنين فما فوقهُ ـ جعلَ ما هو أقلُّ عدداً مثل ـ ما فوقُه، فاحكم لهُ بحكم جاعل: من جواز الاضافة إلى مفعولِهِ، وتنوينِهِ، ونصبِهِ.

* * *

وَإنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي آثْنَيْنِ ... مُرَكَّباً فَجِيءْ بِتَرْكِيبَيْنِ
أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
وَشَاعَ ٱلأَسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ... وَنَحْوِهِ، وَقَبْلَ عِشْرِينَ آذْكُرَا
وَبَابِهِ ٱلْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ ٱلْعَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

قد سبق أنهُ يبنى فاعل من اسم العدد على وجهين، أحدهما: أن يكون مراداً به بعض ما اشتق منهُ، كثاني اثنين. والثاني: أن يراد بِهِ جعل الأقلّ مساوياً لما فوقُه: كثالث اثنين. وذكر هنا أنهُ إذا أريد بناءُ فاعل من العدد

المركب للدلالة على المعنى الأوَّل، ـ وهو أنهُ بعض ما اشتق منهُ ـ يجوز فيهِ ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يجيءَ بتركيبين صدر أوَّلهما «فاعل» في التذكير، و«فاعلة» في التأنيث، وعجزهما «عشر» في التذكير، و«عشرة» في التأنيث، وصدر الثاني منهما في التذكير: «أحد، واثنان، وثلاثة ـ بالتاءِ ـ إلى تسعة». وفي التأنيث: «إحدى، واثنتان، وثلاث ـ بلا تاء ـ إلى تسع» نحو «ثالثَ عَشَرَ، ثلاثَةَ عَشَرَ» وهكذا إلى «تاسعَ عشَرَ، تسعَةَ عَشَرَ، وثالثةَ عَشَرَةَ، ثَلَاثَ عَشَرَةَ، إلى تاسعة عشرة تسع عشرة»، وإليه أشار بقولِهِ: «وشاع الاستغنا بحادي عشرا، ونحوه».

ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني ـ وهو أن يراد به جعل الأقل مساوياً لما فوقُه ـ فلا يقال: «رابع عشر ثلاثة عشر» وكذلك الجميع، ولهذا لم يذكرهُ المصنف، واقتصر على ذكر الأوّل.

وحادي: مقلوب واحد، وحادية: مقلوب واحدة، جعلوا فاءَهما بعد لامهما، ولا يستعمل «حادي» إلا مع «عشر» ولا تستعمل «حادية» إلا مع «عشرة» ويستعملان أيضاً مع «عشرين» واخواتها، نحو «حادي وتسعون، وحادية وتسعون».

وأشار بقولِهِ: «وقبل عشرين ـ البيت» إلى أن فاعلاً المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل العقود ويعطف عليه العقود، نحو «حادي وعشرون، وتاسع وعشرون ـ إلى التسعين» وهو أنهُ يقال: «فاعل» في التذكير، و«فاعلة في التأنيث.

كَمْ ، وَكَأَيِّن ، وَكَذَا

مَيِّزْ في ٱلاسْتِفْهَامِ «كَمْ» بِمِثْلِ مَا   مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا
وَأَجِزَ ٱنْ تَجُرَّهُ «مِنْ» مُضْمَرَا   إنْ وَلِيَتْ «كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

«كم» اسم، والدليل على ذلك دخول حرف الجرّ عليها، ومنهُ قولهم: «على كم جذعٍ سقفتَ بيتَكَ» وهي اسم لعدد مبهم، ولا بد لها من تمييز، نحو «كم رجلاً عندَكَ»؟ وقد يحذف للدلالة، نحو: «كم صُمْتَ»؟ أي: كم يوماً صمت؟

وتكون استفهامية، وخبرية، فالخبرية سيذكرها، والاستفهامية يكون مميزها كمميز «عشرين» واخواتِه، فيكون مفرداً منصوباً، نحو «كم درهماً قبضتَ» ويجوز جرُه بـ «من» مضمرة إن وَلِيَتْ «كم» حرف جر، نحو «بكم درهم اشتريت هذا» أي: بكم من درهم، فإن لم يدخل عليها حرف جر، وجب نصبُهُ.

* * *

وَٱسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ   أَوْ مائَةٍ: كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ
كَكَمْ كَأَيِّنْ ، وَكَذَا وَيَنْتَصِبْ   تَمييزُ ذَيْنِ ، أَوْ بِهِ صِلْ «مِنْ» تُصِبْ

تستعمل «كم» للتكثير، فتميز بجمع مجرور كعشرة، أو بمفرد مجرور كمائة، نحو «كم غِلمَانٍ مَلَكْتَ، وكم درهم أنفقتَ»، والمعنى: كثيراً من الغلمان ملكت، وكثيراً من الدراهم أنفقت.

ومثل «كم» ـ في الدلالة على التكثير ـ كذا، وكأيٍّ، ومميزها منصوب أو مجرور بمن ـ وهو الأكثر ـ نحو قوله تعالى ﴿وَكَأَيٍّ مِنْ نَبِيٍ قَاتَلَ مَعَهُ﴾[1] « وملكت كذا درهماً » .

(١) سورة آل عمران الآية (١٤٦).

وتستعمل «كذا» مفردة كهذا المثال، ومركبة، نحو «ملكتُ كذا كذا درهماً ومعطوفاً عليها مثل، نحو «ملكت كذا وكذا درهماً».

«وكمِ» لها صدر الكلام: استفهامية كانت، أو خبرية، فلا تقول: «ضربت كم رجلاً، ولا ملكت كم غلمان» وكذلك «كأيٍّ» بخلاف «كذا» نحو «ملكت كذا درهماً».

الحكاية

اِحْـكِ «بِأَيٍّ» مَـا لِمَنْكـورٍ سُئِـل   عَنْهُ بها: فِي ٱلْوَقْفِ، أَوْ حينَ تَصِلْ
وَوَقْفـاً احك مَـا لِمَنْكـورٍ «بِمَنْ»   والنُّـونَ حَـرِّكْ مُـطْلَقـاً، وَأَشْبِعَنْ
وَقُـلْ «مَنَانِ، وَمَنَيْنِ» بَعْـدَ «لِي   إلْفَـانِ بِـآبْنَيْنِ» وَسَكِّنْ تَعْـدِلِ
وَقُلْ لِمَنْ قالَ: «أَتَتْ بِنتُ» «مَنَهْ»   وَٱلنُّـونُ قَبْـلَ تَـا ٱلمُثَنَّى مُسْكَنَـهْ
وَٱلْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ ٱلتَّا وَٱلأَلِفْ   بِمَنْ بِـإِثْـرِ «ذَا بِنِسْـوَةٍ كَلِفْ»
وَقُـلْ: «مَنُونَ، وَمَنِينَ» مُسْكَنـاً   إنْ قِيـلَ: جَا قَـوْمٌ لِقَوْمٍ فُـطَنَـا
وَإنْ تَصِلْ فَلَفْظُ «مَنْ» لاَ يَخْتَلِفْ   وَنَـادِرٌ «مَنُونَ» في نَـظْمٍ عُـرِفْ

إن سئل بـ«أيّ» عن منكور مذكور في كلام سابق حكي في «أي» ما لذلك المنكور من إعراب، وتذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، ويفعل بها ذلك وصلاً ووقفاً، فتقول لمن قال: «جاءَني رجل»: «أَيٌّ» ولمن قال: «رأيت رجلاً»: «أيّاً» ولمن قال: «مررت برجل» «أيٍّ»، وكذلك تفعل في الوصل، نحو «أيٌّ يا فتى، وأيّاً يا فتى، وأيٍّ يا فتى» وتقول في التأنيث: «أيةٌ» وفي التثنية: «أيان، وأَيَّتَان» رفعاً، وأَيَّيْنِ، وَأَيتين» جرّاً ونصباً، وفي الجمع: «أيُّون، وأيَّات» رفعاً، وأيِّينَ، وَأَيَّاتٍ جرّاً ونصباً.

وإن سئل عن المنكور المذكور بـ«من» حكي فيها ما لهُ من إعراب، وَتُشْبَعُ الحركة التي على النون، فيتولّد منها حرف مجانس لها. ويحكي فيها

ما له تأنيث وتذكير، وتثنيه وجمع، ولا تفعل بها ذلك كلهُ إلاَّ وفقاً، فتقول لمن قال «جاءَني رجل»: «منو» ولمن قال: «رأيت رجلاً»: «منا» ولمن قال: «مررت برجل»: «مني». وتقول في تثنية المذكر «مَنَانْ» رفعاً، و «منين» نصباً وجراً وتسكن النون فيهما، فتقول لمن قال «جاءَني رجلان»: «منان» ولمن قال مررت برجلين»: «مَنْين»، ولمن قال: «رأيت رجلين»: «مَنْيْن»، وتقول للمؤنثة: «مَنَهْ» رفعاً ونصباً، وجرًّا، فإذا قيل: «أَتَتْ بنتٌ» فقل «مَنَه» رفعاً، وكذا في الجرّ والنصب، وتقول في تثنية المؤنث «مَنْتَان» رفعاً، و «مَنْتَيْنْ» جرّاً ونصباً، بسكون النون التي قبل التاءِ وسكون نون التثنية. وقد ورد قليلاً فتح النون التي قبل التاء، نحو «مَنَتَان، وَمَنَتَين» وإليهِ أشار بقولِهِ: «والفتح نزر»، وتقول في جمع المؤنث «مَنَات» بالألف والتاء الزائدين كهندات، فإذا قيل: «جاءَ نِسْوَةٌ» فقل «مَنَاتْ» وكذا تفعل في الجر والنصب، وتقول في جمع المذكر «منون» رفعاً، و «مَنِيْن» نصباً وجرًّا، بسكون النون فيهما. فإذا قيل: «جاءَ قومٌ» فقل «منون». وإذا قيلَ «مررتُ بقومٍ، أو رأيتُ قوماً» فقل: «منِينْ».

هذا حكم «مَنْ» إذا حكي بها في الوقف، فإذا وُصِلَتْ لم يحكَ فيها شيءٌ من ذلك، لكن تكون بلفظ واحد في الجميع، فتقول: «من يا فتى» لقائل جميع ما تقدم، وقد ورد في الشعر قليلاً «منون» وصلاً، قال الشاعر:

أَتَوا نَارِي، فقلتُ: مَنُونَ أنتُمْ؟ فقالوا: الجنُّ، قلتُ: عِمُوا ظَلَاما[1]

---

(١) البيت لسمير بن الحارث، وقيل لتأبط شراً. وهو في التصريح ٢: ٢٨٣ والأشموني ٤: ٩٠، ٢٢٠ والهمع ٢: ١٥٧، ٢١١ وابن يعيش ٤: ١٦ ونوادر ابي زيد ١٢٣ والخزانة ٢: ٣ والخصائص ١: ١٢٩ والعيني ٤: ٤٩٨، ٥٥٧ والحيوان ١: ١٨٦، ٣٢٨ و٦: ١٩٧ وسيبويه ١: ٤٠٢ والدرر ٢: ٢١٨، ٢٣٧ والمقرب ٦٥ والمقتضب ٢: ٣٠٧ والجمل ٣٢٠.

فقال: «مَنُونَ أنتم» والقياس: «مَنْ أَنْتُم».

* * *

وَٱلْعَلَمَ أَحْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْـدَ «مَنْ» إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَـا ٱقْتَرَنْ

يجوز أن يحكى العلم بـ«من» إن لم يتقدم عليها عاطف، فتقول لمن قال: «جاءَني زيدٍ» «مَنْ زيدٌ». ولمن قال: «رأيت زيداً» «مَنْ زَيداً» ولمن قال: «مَررتُ بزيدٍ» «من زيدٍ» فيحكى في العلم المذكور بعد «مَنْ» ما للعلَم المذكور في الكلام السابق من الإعراب.

وَمَنْ: مبتدأ، والعَلَمُ الذي بعدها خبرٌ عنها، أو خبر عن الاسم المذكور بعد «مَن».

فإن سبق «مَنْ» عاطف لم يجز أن يحكى في العلم الذي بعدها ما قبلها من الإعراب، بل يجب وفعهُ على أنهُ خبر عن «مَنْ» أو مبتدأ خبرهُ «مَنْ» فتقول لقائل «جاءَ زيدٌ، أو رأيتُ زيداً، أو مررتُ بزيدٍ» و«مَنْ زيدٌ».

ولا يحكى من المعارف إلاَّ العلم، فلا تقول لقائل: «رأيت غلامَ زيدٍ» «من غلامَ زيدٍ» بنصب غلام، بل يجب رفعُهُ، فتقول «مَنْ غلامُ زيدٍ»، وكذلك في الرفع والجر.

التأنيث

عَـلاَمَـةُ آلتَّـأْنِيثِ تَـاءٌ أَوْ أَلِفْ وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا آلتَّا : كَآلْكَتِفْ
وَيُعْـرَفُ آلتَّقْـدِيـرُ : بِـآلضَّمِيـرِ وَنَحْـوِهِ ، كَـآلـرَّدِّ فِي آلتَّصْغِيـرِ

أصل الاسم أن يكون مذكراً، والتأنيث فرع عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكَّر عن علامة تدل على التذكير، ولكون التأنيث فرعاً عن التذكير افتقر إلى علامة تدل عليهِ ـ وهي: التاءُ، والألف المقصورة، أو الممدودة ـ والتاءُ أكثرُ في الاستعمال من الألف، ولذلك قُدِّرت في بعض الأسماءِ: كعين وكتف.

ويستدل على تأنيث ما لا علامة فيهِ ظاهرة من الأسماءِ المؤنثة بعَوْدِ الضمير إليهَ مؤنثاً، نحو: «الكتف نَهَشْتُهَا، والعين كحلتها» وما أشبه ذلك كوصفِهِ بالمؤنث، نحو: أكلتُ كتفاً مشويةً» وكردّ التاءِ إليهِ في التصغير، نحو: ككُتَيْفَةٍ، ويُدَيَّة.

* * *

وَلاَ تَـلِي فَـارِقَـةٌ فَـعُـوْلاَ أَصْـلاً ، وَلاَ آلْمِفْعَـالَ وَآلْمِفْعِيـلاَ
كَـذَاكَ مِـفْـعَـلٌ ، وَمَـا يَـلِيـهِ تَـا آلْفَـرْقِ مِنْ ذِي فَشُـذُوذٌ فِيـهِ
وَمِنْ فَعِيْـلٍ كَقَـتِيـلٍ إنْ تَـبِـعْ مَـوْصُـوفَـهُ غَـالِبـاً آلتَّـا تَمْتَنِـعْ

قد سبق أن هذه التاءَ إنما زيدت في الأسماءِ لتمييز المؤَنث من المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات، : كقائِم وقائمة، وقاعد وقاعدة. وَيَقلُّ ذلك في الأسماءِ التي ليست بصفات: كرجل ورَجُلَةَ، وإنسان وإنسانة، وامرىءٍ وامرأة.

وأشار بقولِهِ: «ولا تلي فارقة فعولا ـ الأبيات» إلى أن من الصفات ما لا تلحقهُ هذه التاءُ، وهو: ما كان من الصفات على «فعول» وكان بمعنى فاعل، وإليهِ أشار بقولِهِ: «أصلاً» واحترز بذلك من الذي بمعنى مفعول، وإنما جعل الأوّل أصلاً لأنهُ أكثر من الثاني، وذلك نحو «شكور، وصبور» بمعنى شاكر وصابر. فيقال للمذكر والمؤَنث «صبور وشكور» بلا تاءٍ، نحو «هذا رجل شكور، وامرأة صبور».

فإذا كان فعول بمعنى مفعول فقد تلحقُهُ التاءُ في التأنيث نحو «رَكُوبَة» ـ بمعنى مركوبة ـ.

وكذلك لا تلحق التاءُ وصفاً على «مفعال» كامرأة مهذار ـ وهي الكثيرة الهذر ـ وهو الهذيان، أو على «مِفعِيل» كامرأة مِعطِير ـ من «عطرت المرأة» إذا استعملت الطيب أو على مِفعَل كمِغْشَم ـ وهو: الذي لا يثنيهِ شيءُ عما يريدُهُ ويهواهُ من شجاعتِهِ.

وما لحقتهُ التاءُ من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤَنث فشاذ لا يقاس عليهِ، نحو «عَدُوّ وَعَدُوَّة، ومِيقَان ومِيقَانة، ومِسْكِين ومسكينة».

وأما «فَعِيل» فإما أن يكون بمعنى فاعل، أو بمعنى مفعول، فإن كان بمعنى فاعل لحقتهُ التاءُ في التأنيث، نحو «رجل كريم، وامرأة كريمة». وقد حُذِفت منهُ قليلاً، قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ**﴾[1]

---

(١) سورة الأعراف الآية (٥٦).

وقال تعالى: ﴿مَنْ يُحْيِي العِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾(1) وإن كان بمعنى مفعول - وإليهِ أشار بقولِهِ «كقتيل» - فإما أن يستعمل استعمال الأسماءِ أو لا. فإن استعمل استعمال الأسماءِ - أي لم يتبع موصوفَهُ - لحقتْهُ التاءُ نحو: «هذه ذبيحة، ونطيحة، وأكِيلة» أي: مذبوحة ومنطوحة ومأكولة السبع. وإن لم يستعمل استعمال الأسماءِ أي: بأن يتبع موصوفَهُ - حذفت منهُ التاءُ غالباً، نحو «مررت بامرأة جريح، وبعين كحيل» أي: مجروحة ومكحولة. وقد تلحقهُ التاءُ قليلاً، نحو «خصلة ذميمة» أي: مذمومة، و«فَعْلَة حميدة» أي: محمودة.

* * *

وَأَلِفُ ٱلتَّأْنِيثِ: ذَاتُ قَصْرِ ... وَذَاتُ مَدٍّ، نَحْوُ أُنْثَى ٱلْغُرِّ

وَٱلاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي ٱلأُولَى ... يُبْدِيهِ وَزْنُ «أُرَبَى، وَٱلطُّولَى

وَمَرَطَى» وَوَزْنُ «فَعْلَى» جَمْعَا ... أَوْ مَصْدَراً، أَوْ صِفَةً: كَشَبْعَى

وَكَحُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى ... ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى، مَعَ ٱلْكُفُرَّى

كَذَاكَ خُلَّيْطَى، مَعَ ٱلشُّقَّارَى ... وَٱعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ ٱسْتِنْدَارَا

قد سبق أن التأنيث على ضربين: أحدهما: المقصورة، كحُبْلى وسَكْرى. والثاني: الممدودة، كحمراءَ وغرّاءَ، ولكل منهما أوزان تعرف بها.

فالمقصورة لها أوزان مشهورة، وأوزان نادرة. فمن المشهورة: فُعَلَى، نحو: أُربَى - للداهية، وشُعَبَى - لموضع.

ومنها: فُعْلَى، اسماً كبُهْمَى - لنبت، أو صفة كحُبْلَى، والطولى، أو مصدراً كرجعى.

---

(1) سورة يس الآية (78)

ومنها: فَعَلى، اسماً كَبَرَدى، لنهر بدمشق. أو مصدراً كمرطى ـ لضرب من العدّو، أو صفة كَحَيَدَى، يقال: حمار حَيَدَى، أي: يحيد عن ظلِهِ لنشاطِهِ.

قال الجوهري: ولم يجيءْ في نعوت المذكر شيءٌ على فَعَلى غيرُهُ.

ومنها: فَعْلى، جمعاً، كصرعى جمع صريع، أو مصدراً كدعوى، أو صفة كشبعى وكسلى.

ومنها فُعَالَى، كحبارى لطائر، ويقع على الذكر والأنثى.

ومنها: فُعَّلى، كسُمَّهَى للباطل.

ومنها: فِعَلّى كسِبَطْرَى، لضرب من المشي.

ومنها: فِعْلى، مصدراً كذكرى، أو جمعاً كظِربى جمع ظربان، وهي دويبة كالهرّة منتنة الريح، تزعم العرب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحتُهُ حتى يبلى الثوب، وكحِجْلى جمع حجل، وليس في الجموع ما هو على وزن فِعْلى غيرهما.

ومنها: فِعِّيلَى، كحِثِّيثى، بمعنى الحث. ومنها فُعُلَّى، نحو كُفُرّى ـ لوعاءِ الطلع.

ومنها: فُعَّيلى، نحو خُلَّيطى ـ للاختلاط، ويقال: وقعوا في خُلَّيطى، أي: اختلط عليهم أمرهم. ومنها: فُعّالى، نحو شُقَّارى ـ لنبت.

* * *

لِـمَـدِّهَـا: فَـعْـلَاءُ أَفْـعِـلَاءُ ـ مُـثَـلَّثَ ٱلْـعَـيْـنِ ـ وَفَـعْـلَلَاءُ
ثُـمَّ فِعَـالَا، فُعْلُلَا، فَـاعُـولَا وَفَـاعِـلَاءُ، فِـعْلِيَـا، مَـفْعُـولَا
وَمُـطْلَقَ ٱلْعَيْـنِ فَعَـالَا، وَكَـذَا مُـطْلَقَ فَـاءٍ فَـعَـلَاءُ أُخِـذَ

لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة، نبه المصنف على بعضها.

فمنها فَعْلَاءُ، اسماً كصحراءَ، أو صفة مذكَّرها على أفعل كحمراءَ، أو

على غير أفعل كديمة هطلاءَ، ولا يقال: سحاب اهطل، بل سحاب هَطِل. وكقولهم: فرس أو ناقة روغاءُ، أي: حديدة القياد، ولا يوصف بِهِ المذكر منهما، فلا يقال: جمل أروغ، وكأمرأة حسناءَ، ولا يقال رجلٌ أَحسَنُ، والهَطْلُ: تتابع المطر والدمع وسيلانُهُ. يقال: هطلت السماءُ تهطل هطلاً وهطلاناً وتهطالاً.

ومنها أَفْعِلَاءُ ـ مثلثة العين ـ نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع: أربِعاءُ ـ بضم الباءِ وفتحها وكسرها.

ومنها: فعللاءُ: نحو عقرباءُ ـ لأنثى العقارب.

ومنها فِعَالاءُ، نحو قِصَاصَاءُ ـ للقصاص.

ومنها: فُعْللاءُ، كقُرفُصاءَ.

ومنها: فَاعُولاءُ، كعاشوراءَ.

ومنها: فاعلاءُ، كقاصعاءَ لجحر من جِحَرة اليربوع.

ومنها: فِعْلياءُ، نحو كبرياءَ، وهي العظمة.

ومنها: مفعولاءُ، نحو مشيوخاءَ، جمع شيخ. ومنها: فعالاءُ، مطلق العين، أي: مضمومها ومفتوحها، ومكسورها، نحو: دَبُوقاءَ، للعذرة، وَبَرَاسَاءَ، لغة في البَرْنَسَاءَ، وهم الناس. قال ابن السكيت: يقال ما أدري أي البَرْنَسَاءَ هو أي أي الناس هو، وكَثِيرَاءَ.

ومنها: فَعَلاءُ ـ مطلق الفاءِ، أي: مضمومها ومفتوحها ومكسورها، نحو: خُيَلَاءَ للتكبر، وجَنَفَاءَ اسم مكان، وسِيَرَاءَ لِبُرْدٍ فِيهِ خطوط صُفْر.

المقصور والممدود

إذَا آسْمٌ آسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحاً، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ
فَلِنَظِيرِهِ آلْمُعَلِّ الآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ
كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ، نَحْوُ آلدُّمَى

المقصور: هو الاسم الذي حَرْفُ إعرابِهِ ألف لازمة.

فخرج بالاسم: الفعلُ، نحو: يَرْضَى، وبحرف إعرابِهِ: ألف المبني، نحو: إذا، وبلازمة المثنى، نحو: الزيدان، فإن ألفَهُ تنقلب ياءً في الجر والنصب.

والمقصور على قسمين: قياسي، وسماعي. فالقياسي: كل اسم معتل لهُ نظير من الصحيح، ملتزم فتح ما قبل آخرِهِ، وذلك: كمصدر الفعل اللازم الذي على (وزن) فَعِلَ، فإنهُ يكون فَعَلًا بفتح الفاءِ والعين، نحو: أسف أَسَفاً. فإذا كان معتلًّا وجب قصرُهُ، نحو: جَوِيَ جَوًى، (لأن نظيرهُ من الصحيح الآخر ملتزم فتح ما قبل آخرِهِ) ونحو فِعَل في جمع فِعْلة بكسر الفاءِ، وفُعَل في جمع فُعْلة بضم الفاءِ، نحو: مِرًى جمع مِرْيَة، ومُدى جمع مُدْية، فإن نظيرهما من الصحيح قِرَب وقُرَب جمع قِرْبة وقُرْبة لأن جمع فِعْلة بكسر الفاء يكون على فِعَل، بكسر الأول وفتح الثاني. وجمع فُعْلة بضم الفاءِ يكون على فُعَل، بضم الأوّل وفتح الثاني.

والثرى: التراب، والسَّنا: الضوءُ. ومن الممدود السماعي الفتاءُ: حداثة السِّنِّ، والسَّناءُ: الشرف، والثَّراءُ: كثرة المال، والحِذاءُ: النعل.

* * *

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ عَلَيْـهِ، وَالْعَكْسُ بِخُـلْفٍ يَقَـعُ

لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر الممدود للضرورة. واختلف في جواز مدّ المقصور، فذهب البصريون إلى المنع، وذهب الكوفيون إلى الجواز، واستدلوا بقولِهِ:

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ ومن شِيشَاءِ يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللّهَـاءِ[1]

فمدّ «اللهاءَ» للضرورة، وهو مقصور.

---

(١) هذا البيت من الرجز لأبي المقدام. وهو في لسان العرب (حدد، شيش، لها) والأشموني ٤: ١١٠ وأمالي القالي ٢: ٢٤٦ والخصائص ٢: ٢٣١، ٣١٨ والدرر ٢: ٢١١ والانصاف ٧٣٦ وسمط اللآلي ٨٧٤ والهمع ٢: ١٥٧ والعيني ٤: ٥٠٧ وابن يعيش ٦: ٤٢.

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي ٱجْعَلْهُ يَا   إنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا
كَذَا ٱلَّذِي ٱلْيَا أَصْلُهُ ، نحو الْفَتَى   وَٱلْجَامِدُ ٱلَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى
فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً ٱلأَلِفْ   وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

الإسم المتمكن إن كان صحيح الآخر، أو كان منقوصاً، لحقتْهُ علامة التثنية من غير تغيير، فتقول لرجل، وجارية، وقاض: رجلان، وجاريتان، وقاضيان.

وإن كان مقصوراً فلا بد من تغييرهِ، على ما نذكرهُ الآن.

وإن كان ممدوداً فسيأتي حكمهُ.

فإن كانت ألف المقصور رابعة فصاعداً قلبت ياءً، فتقول: في «ملهى» «ملهيان» وفي «مستقصى»: «مستقصيان». وإن كانت ثالثة: فإن كانت بدلاً من الياءِ ـ كفتى ورحى ـ قُلبت أيضاً ياءً، فتقول: «فَتَيان، وَرَحَيَان». وكذا إن كانت ثالثة مجهولة الأصل وأُمِيْلَت، فتقول في «متى» عَلَماً: «مَتَيَان». وإن كانت ثالثة بدلاً من واو ـ كعصا وقفا ـ قلبت واواً، فتقول: «عَصَوَان، وَقَفَوَان». وكذا إن كانت ثالثة مجهولة الأصل ولم تُمَل، كإلى عَلَماً، فتقول: «إلَوَانِ».

فالحاصل: أن ألف المقصور تقلب ياءً في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كانت رابعة فصاعداً.

الثاني: إذا كانت ثالثة بدلاً من ياءٍ. الثالث: إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأميلت.

وتقلب واواً في موضعين.

الأول: إذا كانت ثالثة بدلاً من الواو.

والثاني: إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل ولم تُمَل.

وأشار بقولِهِ: «وَأَولهَا ما كان قبلُ قد أُلف» إلى أنهُ إذا عمل هذا العمل المذكور في المقصور ـ أعني قلب الألف ياءً أو واواً ـ لحقتها علامة التثنية، التي سبق ذكرها أول الكتاب، وهي الألف والنون المكسورة رفعاً، والياءُ المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جرّاً ونصباً.

* * *

وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا ... وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا

بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ ... صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

لما فرغ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع في الكلام على ذكر كيفية تثنية الممدود.

والممدود إما أن تكون همزتُهُ بدلاً من ألف التأنيث، أو الإلحاق، أو بدلاً من أصل، أو أصلاً.

فإن كانت بدلاً من ألف التأنيث، فالمشهور قلبها واواً، فتقول في «صحراءَ وحمراءَ»: صحراوان وحمراوان.

وإن كانت للإلحاق، كعِلْباءَ، أو بدلاً من أصل، نحو «كِساءٍ، وحياءٍ» جاز فيهِ وجهان، أحدهما: قلبها واواً، فتقول: «عِلْباوان، وكِسَاوَان، وحياوان». والثاني: إبقاءُ الهمزة من غير تغيير، فتقول «علباءان وكساءان وحياءان»

والقلب في الملحقة أولى من إبقاءِ الهمزة، وإبقاءُ الهمزة المبدلة من أصل أولى من قلبها واواً.

وإن كانت الهمزة الممدودة أصلاً وجب إبقاؤُها، فتقول في «قُرّاءٍ، ووُضّاءٍ»: «قراءان، ووضاءان». وأشار بقولِهِ: «وما شذ على» «نقل قصر» إلى أن ماجَاءَ من تثنية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر، اقتصر فيهِ على السماع، كقولِهِم في «الخوزلى»: «الخوزلان» والقياس «الخوزليان». وقولهم في «حمراءَ» «حمرايان» والقياس «حمراوان».

* * *

وَٱحْذِفْ مِنَ ٱلْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ ٱلْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا
وَٱلْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ ... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ
فَٱلأَلِفَ ٱقْلِبْ قَلْبَهَا فِي ٱلتَّثْنِيَةْ ... وَتَاءَ ذِي ٱلتَّاءِ ٱلْزِمَنَّ تَنْحِيَةْ

إذا جمع الصحيح الآخر على حد المثنى ـ وهو الجمع بالواو والنون ـ لَحقتُهُ العلامة من غير تغيير، فتقول في «زيد» «زيدون».

وإن جمع المنقوص هذا الجمع حذفت ياؤُهُ، وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياءِ، فنقول في «قاض» «قاضون» رفعاً، «وقاضين» جرّاً ونصباً.

وإن جمع الممدود هذا الجمع عومل فيهِ معامَلَتَهُ في التثنية، فإن كانت الهمزة بدلاً من أصل، أو للإلحاق ـ جاز فيهِ وجهانِ: إبقاءُ الهمزة، وإبدالها واواً، فتقول في «كساءٍ» عَلَماً «كِسَاؤ ون» و «كساوْ ون» وكذلك «عِلْباءُ». وإن كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤُها، فتقول في «قُرَّاءٍ» «قراؤُون».

وأما المقصور ـ وهو الذي ذكرهُ المصنف ـ فتحذف ألفهُ إذا جمع بالواو والنون، وتبقى الفتحة دليلاً عليها، فتقول في مصطفى «مُصْطَفَون» رفعاً، وَمُصْطَفَون» رفعاً، و «مُصْطَفَين» جرّاً ونصباً، بفتح الفاءِ مع الواو والياءِ. وإن

جمع بألف وتاءٍ قلبت ألفهُ، كما تقلب في التثنية، فتقول في «حبلى»: «حبليات» وفي «فتى» و«عصا» عَلَمي مؤنث: «فتيات وعصوات».

وإن كان بعد ألف المقصور تاءٌ وجب حينئذٍ حذفها، فتقول في «فتاة» «فتيات» وفي «قناة» «قنوات».

* * *

ٱلسَّالِمَ ٱلْعَيْنِ ٱلثُّلَاثِي ٱسْمَا أَنِلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

إِنْ سَاكِنَ ٱلْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا ... مُخْتَتَماً بِٱلتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

وَسَكِّنِ ٱلتَّالِيَ غَيْرَ ٱلْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِٱلْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

إذا جمع الاسم الثلاثي، الصحيح العين، الساكنها، المؤنث، المختوم بالتاءِ أو المجرد عنها، بألف وتاءٍ، اتبعت عينُهُ فاءَهُ في الحركة مطلقاً، فتقول في «دَعْد»: «دعدات» وفي «جَفنة» «جفنات» وفي «جُمْل، وبُسْرة» «جُمُلات، وبُسُرات» بضم الفاءُ والعين، وفي «هند وكِسْرة» «هِندات، وكِسِرَات» بكسر الفاءِ والعين،.

ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التسكينُ والفتحُ، فتقول: «جُمْلات، وجُمَلَات، وبُسْرات، وبُسَرَاتَ وهِنْدات وهِنَدَات، وكِسْرَات وكِسَرَات» ولا يجوز ذلك بعد الفتحة، بل يجب الاتباع.

واحترز بالثلاثي من غيرِهِ كجعفر ـ علم مؤنث، وبالإسم عن الصفة، كَضَخْمَة، وبالصحيح العين من معتلها، كَجَوْزَة، وبالساكن العين من متحركها، كَشَجَرَة، فإنهُ لا اتباع في هذه كلها، بل يجب بقاءُ العين على ما كانت عليهِ قبل الجمع، فتقول «جَعْفَرَات، وَضَخْمَات، وَجَوْزَات، وَشَجَرَات» واحترز بالمؤنث عن المذكر كبدر، فإنهُ لا يجمع بالألف والتاءِ.

* * *

وَمَنَعُوا آتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةْ   وَزُبْيَةٍ، وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

يعني أنهُ إذا كان المؤنث المذكور مكسور الفاءِ، وكانت لامُهُ واواً، فإِنهُ يمتنع فيه إتباع العين للفاءِ، فلا يقال في «ذِرْوَةٍ» ذِرِوَات ـ بكسر الفاءِ والعين ـ استثقالاً للكسرة قبل الواو، بل يجب فتح العين أو تسكينها، فتقول: ذِرَوَات، أو ذِرْوَات، وشذ قولهم «جِرِوات» بكسر الفاءِ والعين.

وكذلك لا يجوز الاتباع إذا كانت الفاءُ مضمومة واللام ياءً، نحو «زُبْية» فلا تقول «زُبُيَات» بضم الفاءِ والعين، استثقالاً للضمة قبل الياءِ، بل يجب الفتح أو التسكين، فتقول «زُبَيَات أو زُبْيَات».

وَنَادِرٌ أَوْ ذُو آضْطِرَارٍ ـ غَيْرُ مَا   قَدَّمْتُهُ، أَوْ لأُنَاسٍ آنْتَمَى

يعني أنه إذا جاءَ جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر عُدّ نادراً، أو ضرورة، أو لغة لقوم. فالأول كقولهم في «جِرْوَة» «جِرِوَات» بكسر الفاءِ والعين. والثاني كقولِهِ:

وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا   ومالي بِزَفْرَاتِ العشيِّ يَدانِ(١)

فسكن عين «زَفْرات» ضرورة، والقياس فتحها اتباعاً.

والثالث: كقول هذيل في جَوْزَة، وبيضة، ونحوهما: جَوَزَات، وَبَيَضَات، بفتح الفاءِ والعين، والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت غير صحيحة.

* * *

---

(١) البيت لعروة بن حزام. وهو في ديوانه ٤ وأمالي القالي ٣: ١٦٠ والأشموني ٤: ١١٨ والمقرب ٨٢ والدرر ١: ٦ والتصريح ٢: ٢٩٨ والعيني ٤: ٥١٩ والهمع ١: ٢٤.

جمع التكسير

أَفْـعِـلَةٌ أَفْـعُـلُ ثُـمَّ فِـعْـلَهْ   ثُـمَّتَ أَفْعَـالٌ ـ جُمُـوعُ قِـلَّةْ

جمع التكسير هو: ما دل على أكثر من اثنين، بتغيير ظاهر كرجُل ورجال، أو مُقَدَّر كَفُلْك ـ للمفرد والجمع ـ فالضمة التي في المفرد كضمة قُفْل، والضمة التي في الجمع كضمة أُسْد وهو على ضربين: جمع قلة، وجمع كثرة، فجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة. وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غيرِ نهاية، وقد يستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازاً. فامثله جمع القلة: أَفْعِلَة كَأَسْلِحَة، وأَفْعُل كَأَفْلُس، وفِعْلَة كَفِتْيَة، وأفعال كَأَفْرَاس. وما عدا هذه الأربعة من أمثلة التكسير فجموع كثرة.

* * *

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْـرَةٍ وَضْعـاً يَـفِي   كَأَرْجُلٍ ، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي

قد يُستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة، كرجل وأرجُل، وعنق وأعناق، وفؤاد وأفئدة؛ وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة: كرجل ورجال، وقلب وقلوب.

* * *

لِفَعْـلٍ آسْمـاً صَـحَّ عَيْنـا أَفْعُـلُ   وَللرُّبَـاعِيِّ آسْمـا آيْضـاً يُجْعَـلُ
إنْ كـانَ كَـالْعَنَـاقِ وَالـذِّرَاعِ فِي   مَـدٍّ وَتَـأْنِيثٍ وَعَـدِّ الأَحْـرُفِ

أَفْعُلُ: جمع لكل اسم ثلاثي على فَعْل، صحيح العين، نحو كَلْبٍ وأَكْلُبٍ، وَظَبْيٍ وأَظْبٍ، وأصله أَظْبُيٌ، فقلبت الضمة كسرة لتصح الياءُ فصار أَظْبِيٌ، فعومل معاملةَ قاض.

وخرج بالإسم الصفة، فلا يجوز نحو: ضَخْمٌ وَأَضْخُم، وجاءَ عَبْدٌ وَأَعْبُد، لاستعمال هذه الصفة استعمال الأسماءِ، وخرج بصحيح العين المعتل العين، نحو: «ثوبٍ، وعينٍ» وشَذّ عَيْنٌ وَأَعْيُنٌ، وَثَوبٌ وأَثْوُبٌ.

وأَفْعُل أيضاً جمع لكل اسم، مؤنث، رباعي، قبل آخره مدة، كعناق وأعْنُق، ويمين وأيمُن. وشذ من المذكر: شِهَاب وأشْهُب وغُرَابٌ وأغرُب.

* * *

وَغَيْـرُ مَـا أَفْعُـلُ فِيـهِ مُـطَّرِدْ ... مِنَ ٱلثُّلَاثِي ٱسْمَاً ـ بِأَفْعَالٍ يَـرِدْ

وَغَـالِـبـاً أَغْـنَـاهُـمُ فِـعْـلَانُ ... فِي فُعَـلٍ : كَقَـوْلِهِـم صِـرْدَانُ

قد سبق أن أفعل جمع لكل اسم ثلاثي على فَعْل صحيح العين، وذكر هنا أن ما لم يطرد فيهِ من الثلاثي أفعُلُ يجمع على أَفعَال، وذلك كثوب وأثواب، وجمل وأجمال، وعضُدْ وأعضاد، وحِمْل وأحمال، وعِنب وأعناب، وإبل وآبال، وقُفْل وأقفال. وأما جمع فعل الصحيح العين على أفعال فشاذ: كفَرْخ وأفراخ،.

وأما فُعَلٌ فجاءَ بعضُهُ على أفعال: كرُطَبْ وأرطاب، والغالب مجيئهُ على فِعْلان كصُرَد وصِرْدان، ونُغَر ونِغْران.

* * *

فِي ٱسْمٍ مُـذَكَّرٍ رُبَـاعِيٍّ بِمَـدْ ... ثَالِثٍ ٱفْـعِـلَةُ عَـنْـهُـمُ ٱطَّـرَدْ

وَٱلْـزَمْـهُ فِي فِعَـالٍ ، أَوْ فَعَـالِ ... مُصَـاحِبَيْ تَضْعِفٍ ، أَوْ إِعْـلَالِ

«أفعلة» جمعٌ لكل اسم، مذكر، رباعي، ثالثهُ مدة، نحو قَذَال وأَقذِلة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة. والتُزِم أفعِلَة في جمع المضاعف أو المعتل اللام من فَعَال أو فِعَال كَبَتَات وأبتة، وزِمَام وأزِمّة، وقَباءٍ وأقبية، وفِناءٍ وأفنية.

فُعْــلٌ لِنَحْــوِ أَحْمَــرٍ وَحَمْــرَا وَفِـعْلَةٌ جَـمْعـاً بِـنَقْـلٍ يُــدْرَى

من أمثلة جمع الكثرة: فُعْلٌ، وهو مطرد في (كل) وصف يكون المذكر منهُ على أَفعَلَ، والمؤنث منهُ على فَعْلَاءَ، نحو: أحمر وحُمْرٍ وحَمْراءَ وحُمْر.

ومن أمثلة القلة: فِعْلَة، ولم يطرد في شيءٍ من الأبنية، وإنما هو محفوظ، ومن الذي حفظ منهُ «فتى وفتية، وشيخ وشيخة، وغلام وغِلْمة، وصبي وصِبْية».

* * *

وَفُعُــل، لاسْمٍ رُبَاعِيٍّ، بِمَــدْ قَدْ زِيدَ قَبْـلَ لَامٍ، آعْلَالاً فَقَـدْ
مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي آلأَعَمِّ ذُو آلأَلِفْ وَفُـعَــلٌ لِفُـعْلَةٍ جَـمْـعـاً عُــرِفْ
وَنَحْــوِ كُبْـرَى، وَلِفِعْـلَةٍ فِعَــلْ وَقَــدْ يَجِيءُ جَمْعُــهُ عَلَى فُعَــلْ

من أمثلة جمع الكثرة: فُعُلٌ، وهو مطرد في كل اسم رباعي، زيد قبل آخرِهِ مدة، بشرط كونِهِ صحيح الآخر، وغير مضاعف إن كانت المدة ألفاً، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث، نحو: قَذَال وقُذُل، وحمار وحُمُر، وكَرَاع وكُرُع، وذِرَاع وذُرُع، وَقَضِيب وقُضُب، وعمود وعُمُد.

وأما المضاعف فإن كانت مدتُهُ ألفاً فجمعهُ على فُعُل غير مطرد، نحو: عِنَان وعُنُن، وحِجَاج وحُجُج، فإن كانت مدتهُ غير الف فجمعهُ على فُعُل مطرد، نحو: «سرير وسُرُر وذَلول وذُلُل».

ومن أمثلة جمع الكثرة فُعَل، وهو جمع لاسم على فُعْلَة أو على الفُعْلى ـ أنثى الأفعل ـ. فالأول كقُرْبَة وقُرَبَ وغُرفة وغُرَفَ، والثاني كالكُبْرى والكُبَر والصُّغرَى والصُّغَر. ومن أمثلة جمع الكثرة فِعَل، وهو جمع لاسم على فِعْلَة

نحو: كِسْرة وكِسَر، وحِجَّة وحِجَج، ومِرْيَة ومِرَى، وقد يجيء جمع فِعْلَة على فُعَل، نحو: لِحْية ولُحَى، وحِلْية وحُلًى.

* * *

فِي نَحْــوِ رَامٍ ذُو آطِّــرَادٍ فُــعَلَهْ   وَشَــاعَ نَــحْــوُ كَــامِــلٍ وَكَمَــلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة: فُعَلَة، وهو مطَّرد في كل وَصْفٍ ، على فاعل، معتل اللام لمذكر عاقل، كَرَامٍ ورُمَاة، وقَاضٍ وقُضَاة.

ومنها: فَعَلَة، وهو مطرد في وصف، على فاعل صحيح اللام، لمذكر عاقل، نحو: كَامِلٍ وكَمَلة، وساحِرٍ وَسَحَرة. واستغنى المصنف عن ذكر القيود المذكور بالتمثيل بما اشتمل عليها، وهو رَامٍ وكامِلٌ.

* * *

فَعْلَى لِــوَصْفٍ كَقَتِيــلٍ ، وَزَمِنْ   وَهَــالِــكٍ ، وَمَيِّــتٍ بِــهِ قَــمِــنْ

من أمثلة جمع الكثرة: فَعْلَى، وهو جمع لوصف، على فَعِيل بمعنى مفعول، دال على هلاك أو توجُّع: كَقَتِيلٍ وقتلى، وجريح وجَرْحى، وأسيرٍ وأسرى. ويحمل عليهِ ما أشبههُ في المعنى، من فعيل بمعنى فاعل، كمريض ومَرْضَى، ومن فَعِلٍ ، كَزَمِنٍ وَزَمْنى، ومن فاعل، كهالِكٍ وَهَلْكَى، ومن فَيْعِلٍ : كمِّيت وَمَوتَى، وَأَفعَلَ: كأحْمقْ وَحَمْقَى..

* * *

لِفُعْــلٍ آسمــاً صَــحَّ لاَماً فِعَلَهْ   وَآلْــوَضْــعُ فِي فِعْــلٍ وَفَعْــلٍ قَلَّلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة فِعَلَة، وهو جمع لِفُعْل، اسماً، صحيح اللام،

نحو قُرْط وقِرَطة، ودرج ودِرَجَة، وكُوزٍ وَكِوَزَة. ويحفظ في اسم على فِعْل نحو: قِرْد وقِرَدَة، أو على فَعْل نحو: غَرْد وغِرَدَة.

* * *

وَفُـعَّـلٌ لِـفَـاعِـلٍ وَفَـاعِـلَهْ وَصْفَيْنِ، نَحْـوُ عَـاذِلٍ وَعَـاذِلَـهْ

وَمِـثْـلُهُ ٱلْـفُـعَّـالُ فِـيـمَـا ذُكِـرَا وَذَانِ فِي ٱلْمُعَـلِّ لَامـاً نَـدَرا

من أمثلة جمع الكثرة: فُعَّل، وهو مقيس في وصف، صحيح اللام، على فاعل أو فاعلة، نحو: ضارِب وضُرَّب، وصائِم وصُوَّم، وضاربة وضُرَّب، وصائمةٍ وصُوَّم.

ومنها فُعَّال، وهو مقيس في وصف، صحيح اللام على فاعل، لمذكر، نحو: صائِم وصُوَّم، وقائِم وقُوَّام. وندر فُعَّل وفُعّال في المعتل اللام المذكر، نحو: غازٍ وغُزّى، وسارٍ وسُرّى وعافٍ وعفّى أو قالوا غزاء في جمع غاز وسراء في جمع مسارٍ وندر أيضاً في فاعلة، كقول الشاعر:

أبصارهنَّ إلى الشبان مائلة وقد أراهنَّ عني غير صدادِ[1]

يعني جمع صادة.

* * *

فَـعْـلٌ وَفَـعْـلَةٌ فِـعَـالٌ لَـهُـمَـا وَقَـلَّ فِيمَا عَيْنُـهُ ٱلْيَـا مِنْهُمَـا

من أمثلة جمع الكثرة: فِعَال. وهو مُطَّرد في فَعْلٍ وفَعْلة، اسمين، نحو: كَعْب وكِعاب، وثوب وثِياب، وقَصْعة وقِصاع أو وصفين، نحو: صَعْب وصعاب، وصعبة وصِعاب. وقلَّ فيما عينُهُ ياءٌ نحو: «ضَيْف وضِياف، وضَيْعة وضِيَاع».

(١) البيت للقطامي. وهو في ديوانه ٧ والأشموني ٤: ١٣٣ والعيني ٤: ٥٢١ ومجالس العلماء ٢٧٥ والتصريح ٢: ٣٠٨.

وَفَـعَـلٌ أيْـضـاً لَـهُ فِـعَـالُ ... مَـا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِـهِ آعْتِـلَالُ
أَوْ يَـكُ مُضْعَفـاً وِمِثْـلُ فَعَـلٍ ... ذُو آلتَّا ، وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ ، فَآقْبَلِ

أي: اطَّرد أيضاً فِعال في فَعَلَ وَفَعَلَة ما لم يكن لامهما معتلاً أو مضاعفاً، نحو: جبل وجبال، وجمل وجمال، ورقبة ورقاب، وثمرة وثمار. واطرد أيضاً فِعَال في فِعْل وفُعْل نحو: ذئب وذئاب، ورمح ورماح. واحترز من المعتل اللام: كفتى، ومن المضاعف كَطَلَل.

* * *

وفي فَعِيـل وَصْفَ فَـاعِـلٍ وَرَدْ ... كَـذَاكَ فِي أُنْثَـاهُ أَيْضـاً آطَّـرَدْ

اطرد أيضاً فِعَال في كل صفة على فعيل بمعنى فاعل: مقترنة بالتاءِ أو مجرّدة عنها: ككَرِيم وكِرام، وكريمة وكرام، ومريض ومِراض ومريضة ومِراض.

* * *

وَشَـاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْـلَانَـا ... أَوْ أُنْثَيَيْـهِ ، أَوْ عَلَى فُـعْـلَانَـا
وَمِثْلُهُ فُعْـلَانَـةٌ ، وَآلْـزَمْـهُ فِي ... نَـحْـوِ طَـوِيـلٍ وَطَـوِيلَةٍ تَـفِي

أي: واطرد أيضاً مجيءُ فِعال جمعاً، لوصف على فعلان، أو على فَعْلَانة، أو على فعل نحو: عطشان وعِطاش، وعَطشى وعطاش، وندمانة ونِدام.

وكذلك اطرد فِعَال في وصف، على فُعلان أو على فُعلانة، نحو: خُصْمَانٍ وخِمَاص، وخُمْصانة وخِماص. والتزم فِعال في كل وصف على فَعِيلٍ أو فعيلة معتل العين، نحو: طويل وطِوال. وَطويلة وطِوال.

وَبِفُعُـولٍ فَـعِـلٌ نَـحْـوُ كَبِـدْ ... يُخَصُّ غَـالِبـاً ، كَـذَاكَ يَـطَّرِدْ

فِي فِعْلٍ اسما مُطْلَقَ آلْفَا ، وَفَعَلْ لَـهُ وَلِلْفُعَـالِ فِـعْـلاَنُ حَصَـلْ
وَشَـاعَ فِي حُوتٍ وَقَـاعٍ مَعَ مَـا ضَـاهَـاهُمَـا ، وَقَـلَّ فِي غَيْـرِهِمَـا

من أمثلة جميع الكثرة: فُعُول، وهو مطَّرد في اسم ثلاثي على فَعِل نحو: كَبِد وكُبود، ووَعِل ووُعُولُ، وهو ملتزم فيهِ غالباً.

واطرد فُعُول أيضاً في اسم على فَعْل ـ بفتح الفاءِ ـ نحو: كَعْب وكُعوب، وفَلْس وفلوس، أو على فعل ـ بكسر الفاء ـ نحو: حِمْل وحمول، وضِرْس وضُرُوس» أو على فُعْل ـ بضم الفاءِ ـ نحو: جُنْد وجنود، وبُرْد وبُرود، ويحفظ فُعُول في فَعَلٍ نحو: «أَسد وأُسود» ويفهم كونُهُ غير مطرد في قولِهِ: «وَفَعل لهُ» ولم يقيدهُ باطراد.

وأشار بقولِهِ: «وللفُعال فعلان حصل» إلى أن من أمثلة الكثرة فِعْلانا، وهو مطَّرد في اسم على فعال، نحو: غُلاَم وغِلمان، وغُرَابٍ وغِرْبان». وقد سبق أنهُ مطرد في فُعَل: كصُرَد وصِرْدان. واطرد فِعْلان ـ أيضاً ـ في جمع ما عينُهُ واو: من فُعْل أو فَعْل نحو: عُود وعِيدان، وحُوت وحِيتان، وقاع وقيعان، وتاج وتيجان». وقلّ فِعْلان في غير ما ذكر نحو «أخ، وإخوان، وغَزال وغِزلان».

* * *

وَفَعْـلاً آسْمـاً ، وَفَعِيـلاً ، وَفَعَـلْ غَيْـرَ مُعَلِّ آلْعَيْنِ ـ فُعْـلاَنُ شَمَـلْ

من أمثلة جمع الكثرة: «فُعْلان، وهو مقيس في اسم صحيح العين، على فَعْل، نحو: «ظَهْر وظُهران، وَبَطن وبُطنان» أو على فعيل، نحو: قضيب وقضبان، ورغيف ورُغفان، أو على فَعَل، نحو: ذكر وذكران، وحمل وحُمْلان.

وَلِكَـرِيـمٍ وَبَـخِيـلٍ فُـعَـلا   كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلا
وَنَـابَ عَنْهُ أَفْعِـلاءُ فِي ٱلْمُعَـلْ   لاماً وَمُضْعَفٍ وَغَيْـرُ ذَاكَ قَـلْ

من أمثلة جمع الكثرة: فُعَلاءُ، وهو مقيس في فعيل ـ بمعنى فاعل ـ صفة لمذكر عاقل، غير مضاعف، ولا معتل، نحو: ظريف وظرفاءَ، وكريم وكرماءَ، وبخيل وبخلاءَ. وأشار بقولِهِ: «كذا لما ضاهاهما» إلى أن ما شابه فعيلاً ـ في كونِهِ دالاً على معنى هو كالغريزة ـ يجمع على فُعَلاَءَ، نحو: عاقل وعُقَلاءَ، وصالح وصُلَحاءَ، وشاعر وشعراءَ. وينوب عن فُعَلاَءَ في المضاعف والمعتل: أفعِلاءُ نحو: «شديد واشدّاءَ، وَوَلِيّ وأولياءَ». وقلّ مجيءُ أفعِلاءَ جمعاً لغير ما ذكر، نحو: «نصيب وانصباءَ، وهيِّن وأهوناءَ».

* * *

فَـواعِـلٌ لِفَـوْعَـلٍ وَفَـاعَـلٍ   وَفَـاعِـلاَءَ مَـعَ نَحْـوِ كَـاهِـلَ
وَحَـائِضٍ ، وَصَـاهِـلٍ ، وَفَـاعِلَةْ   وَشَذَّ فِي ٱلفَارِسِ ، مَعْ مَا مَاثَلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة: فَوَاعل. وهو الإسم على فَوْعَل نحو: «جوهر وجواهر»، أو على فَاعَل، نحو: «طَابَع وطوابع»، أو على فَاعِلاء نحو: «قاصعاءَ وقواصع»، أو على فاعِل نحو: «كاهل وكواهل».

وفواعل ـ أيضاً ـ جمع لوصف على فاعل إن كان لمؤنث عاقل، نحو: «حائض وحوائض»: أو لمذكر ما لا يعقل، نحو: «صاهل وصواهل» فإن كان الوصف الذي على فاعل لمذكر عاقل، لم يجمع على فواعل، وشذ «فارس وفوارس، وسابق وسوابق». وفواعل ـ أيضاً ـ جمع لفاعلة نحو: «صاحبة وصواحب، وفاطمة وفواطم».

* * *

وَبِفَعَائِلَ ٱجْمَعَنْ فَعَالَةْ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ آوْ مُزَالَةْ

من أمثلة جمع الكثرة: فَعَائل، وهو لكل اسم، رباعي، بمدّة قبل آخرِهِ، مؤنثاً بالتاءِ، نحو: سَحابة وسَحائب، ورِسالة ورَسائل، وكَناسة وكنائس، وصحيفة وصحائف، وحلوبة وحلائب»، أو مجرداً منها، نحو: شَمَال وَشَمائل، وعُقَاب وعقائب، وعَجوز وَعَجائز».

* * *

وَبِـٱلْفَعَالِي وَٱلْفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَٱلْعَذْرَاءُ، وَٱلْقَيْسَ ٱتْبَعَا

من أمثلة جمع الكثرة: فَعالِي وَفَعَالَى. ويشتركان فيما كان على فعلاءَ، اسماً، : «كصحراءَ وصحاري وصحارى، أو صفة كعذراءَ وعذارِي وعذارَى».

* * *

وَٱجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ، كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ ٱلْعَرَبْ

من أمثلة جمع الكثرة فعاليُّ وهو جمع لكل اسم، ثلاثي، آخرهُ ياءٌ مشددة غير متجددة للنسب، نحو: كرسي وكراسي، وبَرْدي وبرادي، ولا يقال «بَصْري وَبَصَاري».

* * *

وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ ٱنْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ ٱلثَّلَاثَةِ ٱرْتَقَى
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ، ٱلآخِرَ ٱنْفِ بِـٱلْقِيَاسِ
وَٱلرَّابِعُ ٱلشَّبِيهُ بِٱلْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ ٱلْعَدَدْ
وَزَائِدَ ٱلْعَادِي ٱلرُّبَاعِي ٱحْذِفْهُ، مَا لَمْ يَكُ لِيناً ٱثْرُهُ ٱللَّذْ خُتِمَا

من أمثلة جمع الكثرة: «فَعَالِلٌ» وشبههُ، وهو: كل جمع ثالثهُ ألف بعدها حرفان، فيجمع بفعالل: كل اسم، رباعي، غير مزيد فيهِ، نحو: «جعفر وجعافر، وزِبْرِجٍ وزبارج، وبُرْثن وبَرَاثن». ويجمع بشبههِ: كل اسم، رباعي، مزيد فيهِ، «كجوهر وَجَوَاهر وصيرف وصيارف، ومسجد ومساجد». واحترز بقولِهِ: «من غير ما مضى» من الرباعي الذي سبق ذكر جمعهِ، كاحمر وحمراءَ، ونحوهما، مما سبق ذكرُهُ.

وأشار بقولِهِ: ومن خماسي جُرِّد الآخر أنف بالقياس» إلى أن الخماسي المجرد عن الزيادة يجمع على فَعَالِل قياساً، ويحذف خامسهُ نحو: «سفارج» في سفرجل، و«فَرَازد» في فرزدق، «وَخَوارِن» في خَوَرْنق.

وأشار بقولِهِ: «والرابع الشبيه بالمزيد ـ البيت» إلى أنهُ يجوز حذف رابع الخماسي المجرد عن الزيادة، وإبقاءُ خامسةِ، إذا كان رابعُهُ مشبهاً للحرف الزائد ـ بأن كان من حروف الزيادة، كنون «خورنق»، أو كان من مخرج حروف الزيادة كدال «فرزدق» ـ فيجوز أن يقال: «خوارق، وفرازق» والكثير الأول، وهو حذف الخامس وإبقاءُ الرابع، نحو: «خوران وفرازد».

فإن كان الرابع غير مشبه للزائد لم يجز حذفُهُ، بل يتعين حذف الخامس، فتقول: في «سفرجل» سفارج، ولا يجوز سفارل.

وأشار بقولِهِ: «وزائد العادي الرباعي ـ البيت» إلى أنهُ إذا كان الخماسي مزيداً فيهِ حرف حذف ذلك الحرف، إن لم يكن حرفَ مَدّ قبل الآخر، فتقول: في «سِبَطْرى»: «سباطر» وفي «فدوكس»: «فداكس» وفي «مدحرج» «دَحارج». فإن كان الحرف الزائد حرف مدّ قبل الآخر لم يحذف، بل يجمع الاسم على «فعاليل» نحو: «قِرطاس وقَراطيس، وقنديل وقناديل، وعصفور وعصافير».

وَٱلسِّينَ وَٱلتَّا مِنْ كـ « مُسْتَدْعٍ » أَزِلْ   إذْ بِبِنَا ٱلْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ
وَٱلْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِٱلْبَقَا   وَٱلْهَمْزُ وَٱلْيَا مِثْلُهُ إنْ سَبَقَا

إذا اشتمل الاسم على زيادة، لو أُبقيت لاختل بناءُ الجمع، الذي هو نهاية ما ترتقي إليهِ الجموع ـ وهو فَعالل، وفَعاليل، حُذفت الزيادة، فإن أمكن جمعهُ على إحدى الصيغتين، بحذف بعض الزائد وابقاءِ البعض، فلهُ حالتان:

إحداهما: أن يكون للبعض مزية على الآخر.
والثانية: أن لا يكون كذلك.

والأولى هي المرادة هنا، والثانية ستأتي في البيت الذي في آخر الباب. ومثال الأولى «مستدع» فتقول: في جمعهِ «مداع» فتحذف السين والتاءُ، وتبقى الميم، لأنها مصدّرة ومجرَّدة للدلالة على معنى. وتقول: في «أَلَنْدَدٍ و يلندد» «أَلَادّ» و«يلادّ» فتحذف النون، وتبقى الهمزة من «الندد» والياءُ من «يلندد» لصدرهما، ولأنهما في موضع يقعان فيهِ دالين على معنى، نحو: «أقوم ويقوم، بخلاف النون، فإنها في موضع لا تدل فيهِ على معنى أصلاً. والألندد، واليلندد،: الخَصِم، يقال: رجل ألندد، ويلندد، أي خَصِم، مثل: الألد.

* * *

وَٱلْيَاءَ لَا ٱلْوَاوَ ٱحْذِفِ ٱنْ جَمعتَ مَا   كـ « حَيْزَبُونٍ » فَهوَ حكْمٌ حُتِمَا

أي: إذا اشتمل الاسم على زيادتين، وكان حذف احداهما يتأتى معهُ صيغة الجمع، وحذف الأخرى لا يتأتي معهُ ذلك ـ حذف ما يتأتى معهُ، وابقي الآخر، فتقول: في «حيزبون» «حزابين» فتحذف الياءُ، وتبقى الواو، فتقلب ياءً، لسكونها وانكسار ما قبلها، أوثرت الواو بالبقاءِ لأنها لو حذفت لم

يغنِ حذفها عن حذف الياءِ، لأن بقاءَ الياءِ مفوّتٌ لصيغة منتهى الجموع.

والحيزبون: العجوز.

* * *

وَخَيَّـرُوا فِي زَائِـدَيْ سَـرَنْـدَى وَكُـلِّ مَا ضَـاهَـاهُ كـ « ٱلْعَلَنْدَى »

يعني أنهُ إذا لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر كنت بالخِيار، فتقول في: «سرندى» «سراند»بحذفالألف وإبقاءِ النون، « وسرادي » بحذف النون وإبقاءِ الألف، وكذلك «عَلَنْدى» فتقول«: «علاند»«وعلادي» ومثلهما «حَبَنْطى» فتقول «حبانط وحباطي ، لأنهما زائدتان، زيدتا معاً للإلحاق بسفرجل، ولا مزية لإحداهما على الأخرى، وهذا شأن كل زائدتين زيدتا للإلحاق.

والسرندى: الشديد، والأنثى سَرَنْداة، والعلندَى ـ بالفتح ـ الغليظ من كل شيءٍ، وربما قيل جمل عُلندى ـ بالضم ـ والحبنطَى: القَصير البطين، يقال رجل حبنطى ـ بالتنوين ـ وامرأة حبنطاة.

التصغيـر

فُعَيْـلاً ٱجْـعَـلِ الثُّـلاَثِـيَّ ، آذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ « قُذَيٍّ » فِي « قَذَى »
فُـعَيْـعِـلٌ مَـعَ فُعَيْعِيـلٍ لِمَـا فَـاقَ كَجَعْـلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِـمَـا

إذا صغر الاسم المتمكن ضم أولُهُ، وفتح ثانيهِ، وزيدَ بعد ثانيهِ ياءٌ ساكنة، ويقتصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثيّاً، فتقول: في «فَلْس» «فُلَيس» وفي «قَذَى» «قُذيّ».

فإن كان رباعيّاً فأكثر فُعل بهِ ذلك، وكسر ما بعد الياءِ، فتقول: في «درهم» «دريهم» وفي «عصفور» «عُصَيفير».

فأمثلة التصغير ثلاثة: فُعَيل، وفُعَيعل وفُعيعيل».

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهى ٱلْجَمْعِ وُصِلْ بِهِ إلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

أي: إذا كان الاسم مما يصغر على فُعَيْعِل أو على، فُعَيْعِيل - توصل إلى تصغيرِهِ بما سبق أنهُ يتوصل بِهِ إلى تكسيرهِ على فَعَالِل أو فَعَالِيل: من حذف حرف أصلي أو زائد، فتقول: في «سفرجل»: «سُفَيْرِج»، كما تقول: «سفارج». وفي «مستدع»: «مُدَيْع»، كما تقول: «مَدَاعٍ» فتحذف في التصغير ما حذفت في الجمع، وتقول: في «عَلَنْدَى: عُلَنْد» وإن شئت قلت: «عليدٍ» كما تقول في الجمع: «علاند» و«علادٍ».

* * *

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ ٱلطَّرَفْ
إنْ كَانَ بَعْضُ ٱلاسْمِ فِيهِمَا ٱنْحَذَفْ

أي: يجوز أن يعوَّض مما حذف في التصغير أو التكسير ياءً قبل الآخر، فتقول: في «سفرجل» «سفيريج» «وسفاريج»، وفي «حبنطى»: «حبينيط» «وحبانيط».

* * *

وَحَائِدٌ عَنِ ٱلْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي ٱلْبَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا

أي: قد يجيءُ كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحِدِهِ، فيحفظ ولا يقاس عليهِ، كقولهم: في تصغير مَغْرب «مُغَيربان» وفي عَشِيَّة

«عُشَيشِيَّة»، وقولهم: في جمع رهط «أراهط» وفي باطل «أباطيل».

* * *

لِتِلْوِيَا التَّصْغِيرِ - مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَـأْنِيثٍ، أَوْ مَدَّتِـهِ - ٱلْفَتْحُ إنْحَتَمْ
كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ أَفْعَـالٍ سَبَـقْ أَوْ مَـدَّ سَكْـرَانَ وَمَـا بِـهِ ٱلْتَحَقْ

أي: يجب فتح ما وليَ يَاءَ التصغير، إن وليتُهُ تاءُ التأنيث، أو ألفُهُ المقصورة، أو الممدودة، أو ألف أفعال جمعاً، أو ألف فَعْلَان الذي مؤنثه فَعْلَى، فتقول: في تمرة: «تُميرة» وفي حبلى «حُبيلى» وفي حمراءَ: «حُميراءَ» وفي «أجمال» «أجيْمَال» وفي سكران «سُكيران».

فإن كان فَعْلان من غير باب سكران، لم يفتح ما قبل ألفِهِ، بل يكسر، فتقلب الألف ياءٍ، فتقول: في سِرْحَان «سُرَيحِين» كما تقول: في الجمع «سَرَاحِين».

ويكسر ما بعد ياءِ التصغير في غير ما ذكر، إن لم يكن حرف إعراب، فتقول: في «درهم» «دُريهم» وفي «عصفور»«عصفير» فإن كان حرف إعراب حرك بحركة الإعراب، نحو: «هذا فليسٌ، ورأيت فليساً، ومررت بفليس».

* * *

وَأَلِـفُ ٱلتَّـأْنِيـثِ حَيْـثُ مُـدَّا وَتَـاؤُهُ مُـنْـفَـصِـلَيْـنِ عُـدَّا
كَـذَا ٱلْـمَـزِيـدُ آخِـراً لِلنَّسَبِ وَعَـجُـزُ ٱلْمُضَـافِ وَٱلْمُـرَكَّـبِ
وَهَـكَـذَا زِيَـادَتَـا فَـعْـلَانَـا مِنْ بَعْـدِ أَرْبَـعٍ كَـزَعْـفَـرَانَـا
وَقَـدِّرِ ٱنْـفِصَـالَ مَـا دَلَّ عَـلَى تَثْنِيَـةٍ أَوْ جَمْـعِ تَصْحِيـحٍ جَـلَا

لا يعتد في التصغير بألف التأنيث الممدودة، ولا بتاءِ التأنيث، ولا بزيادة ياءِ النسب، ولا بعجز المضاف، ولا بعجز المركب، ولا بالألف والنون

المزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعداً، ولا بعلامة التثنية، ولا بعلامة جمع التصحيح. ومعنى كون هذه لا يعتد بها، أنهُ لا يضر بقاؤُها مفصولة عن ياءِ التصغير بحرفين أصليين، فيقال: في «جُحْدِباءَ» «جُحَيدِباءُ» وفي «حنظلة» «حُنَيظلة» وفي عبقري «عُبَيقري» وفي «عبد الله» عبيد الله وفي «زعفران» «زعيفران» وفي بعلبك «بعيلبك» وفي مُسْلِمَيْن «مُسَيْلِمَيْنْ» وفي مسلمين «مُسَيْلِمين» وفي مثلمات «مُسيلمات».

وَأَلِفُ ٱلتَّأْنِيثِ ذُو ٱلْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا
وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ بَيْنَ ٱلْحُبَيْرَى فَادْرِ وَٱلْحُبَيِّرِ

أي: إذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعداً وجب حذفها في التصغير، لأن بقاءَها يخرج البناءَ عن مثال: فُعَيْعِل، أو فُعَيْل، فتقول: في «قرقرى» «قُرَيقِر» وفي «لُغَّيزَى» «لُغَيْغِيز». فإن كانت خامسة وقبلها مَدَّة زائدة جاز حذف المَدَّة المزيدة وإبقاءُ ألف التأنيث، فتقول في «حُبَارَى» «حُبَيْرَى»، وأجاز أيضاً حذف ألف التأنيث وإبقاءَ المَدَّة فتقول: «حُبَيِّر».

* * *

قال المؤلف

وَٱرْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لِيناً قُلِبْ فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ
وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ، وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ
وَٱلأَلِفُ ٱلثَّانِي ٱلْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاواً، كَذَا مَا ٱلأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

أي: إذا كان ثاني الاسم المصغر من حروف اللين، وجب ردهُ إلى أصلِهِ.

فإن كان أصلُهُ الواو قلب واواً، فتقول: في «قيمة» «قويمة» وفي «باب» «بويب».

وإن كان أصلُهُ الياءَ قلب ياءً، فتقول في «موقن» «مييقن» وفي «ناب» «نييب».

وشذ قولهم في «عيد» «عييد» والقياس «عويد» بقلب الياءِ واواً، لأنها أصلُهُ من عاد يعود. فإن كان ثاني الاسم المصغر ألفاً مزيدة أو مجهولة الأصل وجب قلبها واواً، فتقول: في «ضارب» «ضويرب» وفي «عاج» «عويج».

والتكسير ـ فيما ذكرنا ـ كالتصغير، فتقول: في «باب» «أبواب» وفي «ناب» «أنياب» وفي «ضاربة» «ضوارب».

* * *

وَكَمِّلِ ٱلْمَنْقُوصَ فِي ٱلتَّصْغِيرِ مَا   لَمْ يَحْوِ غَيْرَ ٱلتَّاءِ ثَالِثاً كَمَا

المراد بالمنقوص ـ هنا ـ ما نقص منهُ حرف، فإذا صغر هذا النوع من الأسماءِ، فلا يخلو: إما أن يكون ثنائيّاً، مجرداً عن التاءِ، أو ثنائيّاً ملتبساً بها، أو ثلاثيّاً مجرداً عنها.

فإن كان ثنائياً مجرداً عن التاءِ أو ملتبساً بها ـ رد إليهِ في التصغير ما نقص منهُ، فيقال: في «دم» «دُمَي» وفي «شفة» «شفيهة» وفي «عِدَة» «وعيدة» وفي «ما» ـ مسمى بِهِ ـ مُوي».

وإن كان على ثلاثة أحرف وثالثهُ غير تاءِ التأنيث صغر على لفظِهِ، ولم يرد إليهِ شيءُ، فتقول: في «شاك السلاح» «شويك».

* * *

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ ٱكْتَفَى   بِٱلأَصْلِ كَٱلْعُطَيْفِ يَعْنِي ٱلْمَعْطِفَا

من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو عبارة عن تصغير الإسم

بعد تجريدِهِ من الزوائد التي هي فيهِ. فإن كانت أصولُهُ ثلاثة صغر على فُعَيل، ثم إن كان المسمى بِهِ مذكراً جرد عن التاءِ، وإن كان مؤنثاً الحق تاءَ التأنيث، فيقال في «المعطف» «عطيف» وفي «حامد» «حميد» وفي «حبلى» «حبيلة» وفي «سوداءَ» «سويدة»، . وإن كانت أصولُهُ أربعة صغر على فُعَيْعِل، فتقول: في «قرطاس» «قُرَيطِس» وفي «عُصفور» «عصيفر».

* * *

وَٱختِمْ بتَا ٱلتَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَـارٍ ثُـلاَثِـيٍّ، كَسِـنْ

مَـا لَمْ يَكُنْ بالتَّـا يُـرَى ذَا لَبْسِ ... كَـشَـجَـرٍ وَبَـقَـرٍ وَخَـمْسِ

وَشَـذَّ تَـرْكُ دُونَ لَـبْسٍ وَنَـدَرْ ... لَحَـاقُ تَـا فِيمَـا ثُـلاَثِيّـاً كَثَـرْ

إذا صغر الثلاثي، المؤنث، الخالي من علامة التأنيث ـ لحقتُهُ التاءُ عند أمن اللبس، وشذ حذفها حينئذٍ، فتقول: في «سِنّ» «سُنَينة» وفي «دار» «دويرة» وفي «يَدا» «يُدَية». فإن خيف اللبس لم تلحقهُ التاءُ، فتقول: في شجر، وبقر، وخمس، «شجير، و«بقير» و«خميس» ـ بلا تاءٍ ـ إذ لو قلت «شجيرة» و«بقيرة» و«خميسة» لالتبس بتصغير «شجرة، وبقرة، وخمسة،». المعدود بِهِ مذكر.

ومما شذ فيهِ الحذف عند أمن اللبس قولهم: في «ذود» و«حرب» و«قوس» و«نعل»، «ذويد» و«حريب» و«قويس» و«نعيل». وشذ أيضاً لحاق التاءِ فيما زاد على ثلاثة أحرف كقولهم: في «قدام» «قديديمة».

* * *

وَصَغَّـرُوا شُـذُوذاً: «ٱلَّـذِي ٱلَّتِي ... وَذَا» مَعَ ٱلْفُرُوعِ مِنْهَا «تَا، وَتِي»

التصغير من خواص الأسماءِ المتمكنة، فلا تُصَغّر المبنيات، وشذ

تصغير «الذي» وفروعِهِ «وذا» وفروعِهِ، قالوا: في «الذي»: «اللذيا» وفي «التي» «اللتيا» وفي «ذا، وتا»: «ذيا، وتيا».

النسب

يَاءً كَيَا الْكُـرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ   وَكُـلُّ مَـا تَلِيـهِ كَسْـرُهُ وَجَبْ

إذا أريد إضافة شيءٍ إلى بلد أو قبيلة، أو نحو ذلك ـ جعل آخرهُ ياءً مشددة، مكسوراً ما قبلها، فيقال: في النسب إلى «دمشق»: «دمشقي» وإلى «تميم»: «تميمي» وإلى «أحمد» «أحمدي».

* * *

وَمِثْلَهُ مِمَّـا حَـوَاهُ احْـذِفْ، وَتَـا   تَـأْنِيثٍ اَوْ مَـدَّتَـهُ، لاَ تُـثْبِتَـا

وَإِنْ تَكُنْ تَـرْبَـعُ ذَا ثَـانٍ سَكَنْ   فَـقَلْبُـهَـا وَاواً وَحَـذْفُهَـا حَـسَنْ

يعني أنهُ إذا كان آخر الاسم ياءً كياءِ الكرسي ـ في كونها مشددة، واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً ـ وجب حذفها، وجعل ياءُ النسب موضعها، فيقال: في النسب إلى «الشافعي» «شافعيٌّ» وفي النسب إلى «مُزَنِي» «مزنِيٌّ».

وكذلك إذا كان آخر الاسم تاءَ التأنيث وجب حذفها للنسب فيقال: في النسب إلى «مكة» «مكي».

ومثل تاءِ التأنيث ـ في وجوب الحذف للنسب ـ ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً، كحباري وحباريُّ، أو رابعة متحركاً ثاني ما هي فيهِ، كَجَمَزَى وجَمَزِي، وإن كانت رابعة ساكناً ثاني ما هي فيهِ ـ كحبلى ـ جاز فيهِ وجهان: أحدهما: الحذف وهو المختار ـ فتقول: حُبْلِيٌّ. والثاني: قلبها واواً فتقول: حُبْلَوِيّ.

* * *

لِشِبْهِهَا ٱلْمُلْحَقِ وَٱلأَصْلِيِّ ـ مَا لَهَا وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
وَٱلأَلِفَ ٱلْجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ كَذاكَ يَا ٱلْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ
وَٱلْحَذْفُ فِي اليا رابعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ

يعني أن ألف الإلحاق المقصورة كألف التأنيث: في وجوب الحذف إن كانت خامسة كَحَبَرْكَى وَحَبَرْكِي، وجواز الحذف والقلب إن كانت رابعة، كَعَلْقَى وَعَلْقِيّ وَعَلْقِوِي، ولكن المختار هنا القلب، عكس ألف التأنيث.

وأما الألف الأصلية فإن كانت ثالثة قلبت واواً: كعصا وعصوي، وفتى وفتوي، وإن كانت رابعة قلبت أيضاً واواً: كَمَلْهَوي. وربما حذفت كَمَلْهِيّ، والأول هو المختار. وإليهِ أشار بقولِهِ: «وللأصلي قلب يعتمى» أي: يختار، يقال اعتميت الشيءَ ـ أي: اخترتُهُ ـ وإن كانت خامسة فصاعداً وجب الحذف، كمُصْطَفِيّ في مصطفى، وإلى ذلك أشار بقولِهِ: «والألف الجائز أربعاً ازلْ».

وأشار بقولِهِ: «كذاك يا المنقوص ـ إلى آخِرِهِ» إلى أنهُ إذا نسب إلى المنقوص، فإن كانت ياؤُهُ ثالثة قلبت واواً وفتح ما قبلها، نحو «شَجَوِي» في شَجٍ، وإن كانت رابعة حذفت، نحو «قاضي» في «قاضٍ» وقد تقلب واواً نحو «قاضوي»، وإن كانت خامسة فصاعداً وجب حذفها «كمُعْتَدي» في مُعتدٍ، و«مُسْتَعْلي» في مستعل.

والحبركى: ذكر القراد، والأنثى: حَبَرْكاة. والعَلْقى: نَبْتٌ، واحدة عَلْقاة.

* * *

وَأَوْلِ ذا ٱلْقَلْبِ ٱنْفِتاحاً ، وَفَعِلْ وَفُعِلُ عَيْنَهُمَا ٱفْتَحْ وَفِعِلْ

يعني أنهُ إذا قلبت ياءُ المنقوص واواً وجب فتح ما قبلها، نحو «شجوي وقاضوي». وأشار بقولِهِ: «وَفَعِلْ ـ إلى آخِرِهِ» إلى أنهُ إذا نسب إلى ما قبل آخرِهِ كسرة، وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد ـ وجب التخفيف بجعل الكسرة فتحة، فيقال: في نَمِر «نَمَرِي» وفي «دُئل» «دؤلي» وفي «إبل» «إبَلِي».

وَقِيلَ مَا فِي ٱلْمَرْمَى مَرْمَوِيُّ وَٱخْتِيرَ فِي ٱسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ

قد سبق أنهُ إذا كان آخر الاسم ياءً مشدَّدة مسبوقة بأكثر من حرفين، وجب حذفها في النسب، فيقال: في «الشافعي» «شافعيّ» وفي «مزني» «مزنيّ». وأشار هنا إلى أنهُ إذا كانت إحدى الياءين أصلاً، والأخرى زائدة، فمن العرب من يكتفي بحذف الزائدة منهما، ويبقي الأصلية، ويقلبها واواً، فيقول: في «المرمى» «مرموي»، وهي لغة قليلة، والمختار اللغة الأخرى ـ وهي الحذف ـ سواءٌ كانتا زائدتين، أم لا، فتقول: «في الشافعي» «شافعي» وفي «مَرمى» «مَرْميّ».

* * *

وَنَحْوَ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَٱرْدُدْهُ وَاواً إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

قد سبق حكم الياءِ المشددة المسبوقة بأكثر من حرفين.

وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يحذف من الاسم في النسب شيءٌ، بل يفتح ثانِيهِ ويقلب ثالثهُ واواً، ثم إن كان ثانيهِ ليس بدلاً من واو لم يغير، وإن كان بدلاً من واو قلب واواً، فتقول: في «حَي» «حيوي» لأنهُ من حَيِيْتُ. وفي «طي» «طَوَوِيّ» لأنهُ من طَوَيتُ.

* * *

وَعَلَمَ ٱلتَّثْنِيَـهِ ٱحْـذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصحِيحٍ وَجَبْ

يحذف من المنسوب إليهِ ما فيهِ من علامة تثنية، أو جمع تصحيح، فإذا سميت رجلاً «زيدان» ـ واعربتهُ بالألف رفعاً، بالياءِ جرّاً ونصباً ـ قلت: «زَيدِيّ». وتقول في من اسمهُ «زيدون» ـ إذا أعرَبْتَهُ بالحروف ـ «زيديّ». وفي من اسمهُ هندات «هنديّ».

* * *

وَثَـالِثٌ مِنْ نَحْـوِ طَيِّبٍ حُـذِفْ وَشَـذَّ طَـائيٌّ مَقُـولاً بِـٱلألِـف

قد سبق أنهُ يجب كسر ما قبل ياءِ النسب، فإذا وقع قبل الحرف الذي يجب كسرُهُ في النسب ياءٌ مكسورة مدغم فيها ياءٌ، وجب حذف الياءِ المكسورة، فتقول: في «طَيِّبْ» «طَيْبي»

وقياس النسب في طيىءٍ: «طَيئيّ» لكن تركوا القياس، وقالوا: «طائي» بإبدال الياءِ ألفاً. فلو كانت الياءُ المدغم فيها مفتوحة لم تحذف، نحو «هَبَيَّخِي» في «هَبَيَّخ». والهبيخ: الغلام الممتلىءُ، والأنثى «هَبَيَّخَة».

* * *

وَفَـعَـلِيٌّ فِـي فَـعِـيلَهَ ٱلْـتُـزِمْ وَفُـعَـلِيٌّ فِـي فُـعَـيْـلَةٍ حُـتِـمْ

يقال في النسب إلى فَعِيلَة: فَعَلِيّ ـ بفتح عينِهِ وحذف يائِهِ ـ إن لم يكن معتل العين، ولا مضاعفاً، كما سيأتي، فتقول: في حنيفة: «حنفي». ويقال في النسب إلى فُعيلَة: «فُعَلِي» ـ بحذف الياءِ ـ إن لم يكن مضاعفاً، فتقول: في جُهَينة: «جُهَني»

* * *

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا ... مِنَ ٱلْمِثَالَيْنِ بِمَا ٱلتَّا أُولِيَا

يعني إن ما كان على فَعِيل أو فُعَيل، بلا تاءٍ، وكان معتل اللام ـ فحكمهُ حكم ما فيه التاءِ: في وجوب حذف يائِهِ وفتح عينِهِ، فتقول: في «عدي» «عدوي» وفي «قُصي» «قُصوي»، كما تقول: في أُمية «أُموي». فإن كان فَعِيل وفُعَيل صَحِيحَي اللام، لم يحذف شيءُ منهما، فتقول: في «عَقِيل» «عَقيلي» وفي «عُقَيل» «عُقَيلي».

* * *

وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَٱلطَّوِيلَةْ ... وَهٰكَذَا مَا كَانَ كَٱلْجَلِيلَةْ

يعني إن ما كان على فعيلة، وكان معتل العين، أو مضاعفاً، ـ لا تحذف ياؤُهُ في النسب، فتقول: في طَوِيلة «طَوِيلي» وفي جليلة «جَلِيلي» وكذلك أيضاً ما كان على فُعَيلة وكان مضاعفاً، فتقول: في قليلة: «قُلَيلِي».

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي ٱلنَّسَبْ ... مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَـهُ ٱنْتَسَبْ

حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية، فإن كانت زائدة للتأنيث قلبت واواً نحو «حمراوي» في حمراءَ، أو زائدة للإلحاق كعِلْبَاءَ، أو بدلاً من أصل نحو كساءٍ، فوجهان: التصحيح نحو: علْبائي وكسائي، والقلب نحو: عِلباوي وكِساوي، أو أصلاً فالتصحيح لا غير نحو: قُرَّائِي في قراءٍ.

* * *

وَٱنْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا ... رُكِّبَ مَزْجاً، وَلِثَانٍ تَمَّمَا
إِضَافَةً مبدوءةً بِٱبْنٍ أَوَ ٱبْ ... أَوْ مَالَهُ ٱلتَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ
فِي مَا سِوَى هٰذَا ٱنْسُبَنْ لِلأَوَّلِ ... مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَـ «عَبْدِ ٱلأَشْهَلِ»

إذا نسب إلى الاسم المركب، فإن كان مركباً تركيب جملة، أو تركيب مزج، حذف عجزهُ، والحق صدرُهُ ياءَ النسب، فتقول: في تأبط شرًّا «تأبطيّ» وفي بعلبك «بَعْلِيّ»، وإن كان مركباً تركيب إضافة، فإن كان صدرهُ ابناً، أو أباً، أو كان معرفاً بعجزِهِ ـ حذف صدرُهُ والحق عجزُهُ ياءَ النسب، فتقول: في ابن الزبير «زبيري» وفي أبي بكر «بكري» وفي غلام زيد «زيدي». فإن لم يكن كذلك، فإن لم يُخَف لَبْسٌ عند حذف عجزهِ حذف عجزُهُ ونسب إلى صدرِهِ، فتقول: في امرئِ القيس «امرئي» وإن خيف لبس حذف صدرُهُ ونسب إلى عجزهِ فتقول: في عبد الأشهل وعبد القيس «اشهلي، وقيسي».

* * *

وَٱجْبُرْ بِرَدِّ ٱللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ   جَـوَازاً آنْ لَـم يَـكُ رَدُّهُ أُلِـفْ
فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ ، أَوْ فِي ٱلتَّثْنِيَةْ   وَحَقُّ مَجْبُـورٍ بِهَـذِي تَـوْفِيَـةْ

إذا كان المنسوب إليهِ محذوف اللام، فلا يخلو: إما أن تكون لامُهُ مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية، أو لا. فإن لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جاز لك في النسب الرد وتركُهُ، فتقول: في «يد وابن» «يدوي، وَبَنوي، ويديّ، وابنيّ» كقولهم في التثنية «يدان، وابنان» وفي «يد» علماً لمذكر «يدون». وإن كانت مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية وجب ردها في النسب، فتقول: في «أب، وأخ، وأخت»: «أبوي وأخوي» كقولهم: «أبوان، وأخوان، وأخوات».

وَبِـأَخٍ أُخْتـاً ، وَبِـآبْنٍ بِنْتَـا ،   أَلْحِقْ ، وَيُـونُسٌ أَبَى حَذْفَ ٱلتَّـا

مذهب الخليل وسيبويه ـ رحمهما الله تعالى ـ الحاق اخت وبنت في النسب بأخ وابن، فيحذف منهما تاءُ التأنيث، ويرد إليهما المحذوف، فيقال:

«أخوي، وَبَنَوي» كما يفعل ذلك بأخ وابن، ومذهب يونس أنهُ ينسب إليهما على لفظهما فتقول: «أختي وبنتي».

* * *

وَضَـاعِفِ ٱلثَّـانِيَ مِنْ ثُنَـائِي ثَـانِيـهِ ذُو لِيـنً كـ« لا وَلَائِي »

إذا نسب إلى ثنائي لا ثالث لهُ، فلا يخلو الثاني: من أن يكون حرفاً صحيحاً، أو حرفاً معتلاً. فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيهِ التضعيف وعدمُهُ، فتقول: في كم «كَمِّيٌّ، وكَمِيّ»، وإن كان حرفاً معتلاًّ بالواو وجب تضعيفُهُ: فتقول: في لو: «لَوِّيٌّ». وإن كان الحرف الثاني ألفاً ضوعفت وأبدلت الثانية همزة: فتقول: في رجل اسمُهُ لا: «لائي». ويجوز قلب الهمزة واواً، فتقول: لَاوِيّ.

* * *

وَإنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا ٱلْفَـا عَـدِمْ فَـجَبـرُهُ وَفَـتْـحُ عَيْنِـهِ ٱلْـتُـزِمْ

إذا نسب إلى اسم محذوف الفاءِ، فلا يخلو: إما أن يكون صحيح اللام، أو معتلها، فإن كان صحيحها لم يرد إليه المحذوف، فتقول: في: عِدَةٍ وصِفَةٍ: «عِدِيّ، وصِفِيٌّ». وإن كان معتلها وجب الرد، ويجب أيضاً - عند سيبويه - فتح عينِهِ فتقول: في شِيَة «وِشَوِيّ».

وَٱلْـوَاحِـدَ ٱذْكُـرْ نَـاسِبـاً لِلْجَمْـعِ إنْ لَمْ يُشَـابِهْ وَاحِـداً بِـٱلْـوَضْـعِ

إذا نسب إلى جمعٍ باقٍ على جمعتيهِ جيءَ بواحدِهِ ونسب إليهِ، كقولك: في النسب إلى الفرائض: «فَرضِي» هذا إن لم يكن جارياً مجر العَلَم، فإن جرى مجراهُ، كأنصارٍ، نسب إليهِ على لفظهِ، فتقول: في أنصار

«أنصاري»، وكذا إن كان عَلَماً فتقول: في أنمار: «أنماري».

* * *

وَمَــعَ فَــاعِــلٍ وَفَــعَّــالٍ فَعِــلْ فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنْ آلْيَــا فَقُبِــلْ

يستغنى غالباً في النسب عن يائِهِ ببناءِ الاسم على فاعل - بمعنى صاحب كذا - نحو «تامر، ولابن» أي صاحب تمر وصاحب لبن. وببنائه على فعَّال في الحِرَفِ غالباً، كبقَّال وبزَّاز، وقد يكون فَعَّال بمعنى صاحب كذا، وجعل منهُ قولُهُ تعالى: ﴿وما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾(١) أي: بذي ظلم. وقد يستغنى - عن ياءِ النسب أيضاً بفَعِل بمعنى صاحب كذا، نحو: «رجل طَعِمٌ ولَبِسٌ» أي صاحب طَعَامٍ ولباس. وانشد سيبويه رحمهُ الله تعالى:

لَـسْتُ بِـلَيْلِيٍّ، وَلَـكِنِّـي نَهِــر لا أُدلِجُ اللَّيلَ ولكن ابتَكِرْ(٢)

أي: ولكني نهاريٌّ أي، عامل بالنهار.

* * *

وَغَـيْــرُ مَــا أَسْــلَفْــتُــهُ مُـقَــرَّرَا عَلَى آلَّــذِي يُنْقَــلُ مِنْــهُ آقْتُصِــرَا

أي: ماجَاءَ من المنسوب مخالفاً لما سبق تقريرهُ فهو من شواذ النسب، التي تحفظ ولا يقاس عليها كقولهم: في النسب إلى البصرة «بِصري» وإلى الدهر «دُهري» وإلى مرو «مَرْوَزِيّ».

---

(١) سورة فصّلت الآية (٤٦).

(٢) البيت من الرجز ولا يعلم قائله. وهو في لسان العرب (ليل، ونهر) والأشموني ٤: ٢٠١ والمخصص ٩: ٥١ والتصريح ٢: ٣٣٧ ونوادر أبي زيد ٢٤٩ والعيني ٤: ٥٤١ والمقرب ٨٢ وسيبويه ٢: ٩١.

الـــوقـــف

تَنْوِينـاً اثْـرَ فَتْـحٍ ٱجْعَـلْ أَلِفَـا وَقْفـاً وَتِلْوَ غَيْـرِ فَتْـحٍ ٱحْـذِفَـا

أي: إذا وُقِفَ على الاسم المنوَّن، فإن كان التنوين واقعاً بعد فتحة ابدل ألفاً، ويشمل ذلك على ما فتحتهُ للإعراب، نحو: «رأيت زيدا» وما فتحتهُ لغير الإعراب، كقولك: في إيهاً وَوَيْهاً: «إيها وَوَيْها». وإن كان التنوين واقعاً بعد ضمة أو كسرة حذف وسكن ما قبلُهُ، كقولك: في «جاءَ زيدٌ» و«مررت بزيدٍ»: «جاءَ زيدْ» و«مررت بزيدْ».

* * *

وَٱحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى ٱضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْـرِ ٱلْفَتْـحِ فِي الاضْمَـارِ
وَأَشْبَهَـتْ «إِذاً» مُنَـوَّنـاً نُـصِبْ فَـأَلِفاً فِي ٱلْـوَقْفِ نُونُهَـا قُلِبْ

إذا وُقِفَ على هاءِ الضمير: فإن كانت مضمومة نحو: «رأيتهُ» أو مكسورة نحو: «مررت بِهِ» حذفت صلتها، ووقف على الهاءِ ساكنة، إلاَّ في الضرورة، وإن كانت مفتوحة نحو: «هند أريتُهَا» وقف على الألف ولم تحذف. وشبَّهوا «إذاً» بالمنصوب المنوَّن، فابدلوا نونها ألفاً في الوقف.

* * *

وَحَذْفُ يَا ٱلْمَنْقُوص ذِي ٱلتَّنْوِينِ ـ مَا لَمْ يُنْصَبَ ـ آوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَٱعْلَمَا
وَغَيْرُ ذِي ٱلتَّنْوِينِ بِٱلْعَكْسِ ، وَفِي نَحْوِ مُرٍ لُـزُومُ رَدِّ ٱلْيَا ٱقْتُفِي

إذا وُقِفَ على المنقوص المنون، فإن كان منصوباً أبدل من تنوينِهِ ألف، نحو: «رأيت قاضياً»، وإن لم يكن منصوباً فالمختار الوقف عليهِ بالحذف، إلَّا أن يكون محذوف العين أو الفاءِ، كما سيأتي، فتقول: «هذا قاضْ، ومررت بِقَاضْ» ويجوز الوقف عليهِ بإِثبات الياءِ كقراءَةَ ابن كثير: «ولكل قوم هَادِي».

فإن كان المنقوص محذوف العين كَمُر ـ اسم فاعل من أرى ـ أو محذوف الفاءِ كيقي ـ علماً ـ لم يوقف عليهِ إلَّا بإِثبات الياءِ، فتقول: «هذا مري، وهذا يقي». وإليهِ أشار بقولِهِ: «وفي نحو مرٍ لزوم رد اليا اقتفي».

فإن كان المنقوص غير منون، فإن كان منصوباً ثبتت ياؤُهُ ساكنة، نحو: «رأيت القاضي». وإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات الياءِ وحذفها، والإِثبات أجود، نحو: «هذا القاضي، ومررت بالقاضي».

* * *

وَغَيْرَهَا . ٱلتَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ ، أَوْ قِفْ رائم ٱلتَّحَرُّكِ
أَوِ ٱشْمِمِ ٱلضَّمَّةَ ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً ، إنْ قَفَا
مُحَرَّكاً أَوْ حَرَكَاتٍ ٱنْقُلاَ لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ

إذا أريد الوقف على الإِسم المتحرك الآخر، فلا يخلو آخرهُ من أن يكون هاءَ التأنيث، أو غيرها. فإن كان آخره هاءَ التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون، كقولك: في «هذه فاطمةُ أقبلت»: «هذه فاطمةْ».

وإن كان آخرُهُ غير هاءِ التأنيث ففي الوقف عليهِ خمسة أوجه: التسكين، والرَّوْمُ، والإشمام، والتضعيف، والنقل.

فالروم: عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفي.

والإشمام: عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلاَّ في ما حركتُهُ ضمة. وشرط الوقف بالتضعيف إن لا يكون الأخير همزة كخطأ، ولا معتلاًّ كفتى، وان يليَ حركة، كالجَمَل، فتقول في الوقف عليهِ: الجملّ - بتشديد اللام - فإن كان ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف، كالحمْل. والوقف بالنقل عبارة عن: تسكين الحرف الأخير، ونقل حركتِهِ إلى الحرف الذي قبلهُ، وشرطهُ: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، قابلاً للحركة، نحو: «هذا الضرْب» و «رأيت الضرْبَ» و «مررت بالضرْبِ» فإن كان ما قبل الآخر محركاً لم يوقف بالنقل كَجَعْفَرٍ. وكذا إن كان ساكناً لا يقبل الحركة كالألف، نحو: باب، وإنسان.

* * *

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سوى ٱلْمَهْمُوزِ لَا يَـرَاهُ بَصْرِيٌّ، وَكُـوفٍ نَقَـلَا

مذهب الكوفيين أنهُ يجوز الوقف بالنقل: سواءٌ كانت الحركة فتحة، أو ضمة، أو كسرة، وسواءٌ كان الآخر مهموزاً، أو غير مهموز، فتقول: عندهم «هذا الضرُبْ» ورأيت الضَّرَب» و «مررت بالضَّرِبْ» في الوقف على «الضَّرْب» و «هذا الردء، ورأيت الرِدء، ومررت بالردِء» في الوقف على الرِّدْءِ.

ومذهب البصريين أنهُ لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلاَّ إذا كان الآخر مهموزاً، فيجوز عندهم «رأيت الردَءْ»، ويمتنع «رأيت الضَرب». ومذهب الكوفيين أولى، لأنهم نقلوهُ عن العرب.

وَٱلنَّقْلُ إنّ يُعْدَمُ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ ... وَذَاكَ فِي ٱلْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

يعني أنهُ متى أدى النقل إلى أن تصير الكلمة على بناءٍ غير موجود في كلامهم امتنع ذلك، إلاَّ إن كان الآخر همزة فيجوز، فعلى هذا يمتنع «هذا العِلُمْ» في الوقف على «العِلْمِ» لأن فعلاً مفقود في كلامهم، ويجوز «هذا الردُءْ» لأن الآخر همزة.

* * *

فِي ٱلْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ ٱلاسْمِ هَا جُعِلْ ... إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ... ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِٱلْعَكْسِ ٱنْتَمَى

إذا وقف على ما فيهِ تاءُ التأنيث، فإن كان فعلاً وقف عليهِ بالتاءِ، نحو: «هند قامتْ» وإن كان اسماً فإن كان مفرداً فلا يخلو: إما أن يكون ما قبلها ساكناً صحيحاً، أو لا، فإن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً وقف عليها بالتاءِ، نحو: «بِنْتْ وأخْتْ». وإن كان غير ذلك وقف عليها بالهاءِ، نحو: «فاطمةْ وحمزةْ وفتاةْ». وإن كان جمعاً أو شبهُهُ وقف عليهِ بالتاءِ، نحو: «هندات، وهيهات» وقل الوقف على المفرد بالتاءِ، نحو «فَاطِمَتْ» وعلى جمع التصحيح وشبهِهِ بالهاءِ، نحو: «هِنداةْ، وهَيهاةْ».

* * *

وَقِفْ بِهَاٱلسّكْتِ عَلَى ٱلْفِعْلِ ٱلْمُعَلْ ... بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ ... كَيَعِ مَجْزُوماً، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

يجوز الوقف بهاءِ السكت على فعل حذف آخرهُ: للجزم، أو الوقف، كقولك: في لم يُعطِ: «لم يُعْطِهْ». ولا يلزم ذلك إلاَّ إذا كان الفعل الذي حذف آخرهُ قد بقي على حرف واحد، أو على حرفين أحدهما زائد، فالأوّل

كقولك: في «عِ» و«قِ» «عِهْ وقِهْ»، والثاني كقولك: في «لم يعِ» و«لم يقِ»: «لم يَعِه، ولم يَقِه».

* * *

وَمَا فِي ٱلاسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا الهَا إنْ تَقِفْ
وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا ٱنْخَفَضَا ... بِٱسْمٍ، كَقَوْلِكَ ٱقْتِضَاءَ مَ ٱقْتَضَى

إذا دخل على «ما» الاستفهامية جارٌّ وجب حذف ألفها، نحو: «عمَّ تسأل؟» «وبمَ جئتَ» و«اقتضاءَمَ اقتضى زيد». وإذا وُقِفَ عليها بعد دخول الجار، فإما أن يكون الجار لها حرفاً، أو اسماً، فإن كان حرفاً جاز الحاق هاءِ السَّكت، نحو: «عمَّهْ» و«فيمَهْ». وإن كان اسماً وجب إلحاقها، نحو: «اقتضاءَ مَهْ، و«مجيءَ مَهْ».

* * *

وَوَصْلَ ذِي ٱلْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ، فِي ٱلْمُدَامِ ٱسْتُحْسِنَا

يجوز الوقف بهاءِ السكت على كل متحرك بحركة بناءٍ لازمة، لا تشبه حركة إعراب كقولك في: «كيف» «كيفهْ» فلا يوقف بها على ما حركتهُ إعرابية، نحو: «جاءَ زيدٌ» ولا على ما حركتهُ مشبهة للحركة الإعرابية، كحركة الفعل الماضي، ولا على ما حركتُهُ البنائية غير لازمة، نحو: «قَبْل» و«بَعْدُ» والمنادى المفرد، نحو: «يا زيدُ، ويا رجلُ واسم «لا» التي لنفي الجنس، نحو: «لا رَجُلَ» وشذ وصلها بما حركتُهُ البنائية غير لازمة، كقولهم: في «مِنْ عَلُ» «من عَلُهْ» واستحسن إلحاقها بما حركتُهُ دائمة لازمة.

* * *

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ ٱلْوَصْلِ مَا   لِلْوَقْفِ نَثْراً ، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

قد يُعْطَى الوصلُ حكمَ الوقفِ، وذلك كثير في النظم، قليل في النثر، ومنهُ في النثر قولُهُ تعالى : ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ﴾[1] ومن النظم قولُهُ :

مثل الحريق وافق **القصبّا**[2]

فضعف الباءَ وهي موصولة بحرف الاطلاق، وهو الألف.

الإمالة

أَلأَلِفَ ٱلْمُبْدَلَ مِنْ « يَا » فِي طَرَفْ   أَمِلْ ، كَذَا ٱلْوَاقِعُ مِنْهُ ٱلْيَا خَلَفْ

دُونَ مَزِيدٍ ، أَوْ شُذُوذٍ ، وَلِمَا   تَلِيهِ هَا ٱلتَّأْنِيثِ مَا ٱلْهَا عَدِمَا

الإمالة : عبارة عن أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياءِ. وتمال الألف إذا كانت طرفاً : بدلاً من ياءٍ، أو صائرة إلى الياءِ، دون زيادة أو شذوذ، فالأول كألف «رَمَى، وَمَرْمَى» والثاني كألف «مَلْهى» فإنها تصير ياءً في التثنية نحو «ملهيان».

واحترز بقولِهِ «دون مزيد أو شذوذ» مما يصير ياءً بسبب زيادة ياءِ التصغير، نحو: «قُفَيّ» أو في لغة شاذة، كقول هذيل في «قفا» إذا أُضيف إلى ياءِ المتكلم «قَفَيَّ». وأشار بقولِهِ: «ولما تليهِ ها التأنيث ما الها عدما» إلى أن الألف التي وجد فيها سبب الإمالة تمال، وإن وليتها هاءُ التأنيث كفتاة.

* * *

(١) سورة البقرة الآية (٢٥٩) .

(٢) البيت من الرجز المشطور، وينسب إلى رؤبة، وهو في التصريح ٢ : ٣٤٦ والعيني ٤ : ٥٤٩ وابن يعيش ٣ : ٩٤ و ٩ : ٦٨ وشرح شواهد الشافية ١٣٠ .

وَهَكَـذَا بَـدَلُ عَيْنِ ٱلْفِعْـلِ إنْ يَؤُلْ إلَى فِلْتُ، كَمَاضِي خَفْ وَدِنْ

أي: كما تمال الألف المتطرفة كما سبق تمال الألف الواقعة بدلاً من عين فعل يصير عند إسنادِهِ إلى تاءِ الضمير على وزن فِلْتُ (بكسر الفاءِ) سواءٌ كانت العين واواً كخاف، أو ياءً كباع وكدان، فيجوز إمالتها كقولك: خِفْتُ ودِنْتُ وبِعْتُ» فإن كان الفعل يصير عند إسنادِهِ إلى التاءِ على وزن فُلْتُ (بضم الفاءِ) امتنعت الإمالة، نحو: «قَالَ، وجَالَ» فلا تملهما كقولك: «قُلْتُ، وجُلْتُ».

كَذَاكَ تَالِي ٱلْيَاءِ، وَٱلْفَصْلُ ٱغْتُفِرْ بِحَرْفٍ اَوْ مَعْ هَا كـ «كجَيْبِها أَدِرْ»

أي كذاك تمال الألف الواقعة بعد الياءِ: متصلة بها نحو: بيان، أو منفصلة بحرف نحو: يسار، أو بحرفين أحدهما هاءٌ نحو: أدر جيبها، فإن لم يكن أحدهما هاءً امتنعت الإمالة، لبعد الألف عن الياءِ، نحو: بيننا، والله أعلم.

كَـذَاكَ مَـا يَلِيـهِ كَسْـرٌ، أَوْ يَلِي تَـالِيَ كَسْـرٍ أَوْ سُكُـونٍ قَـدْ وَلِي
كَسْراً، وَفَصْلُ ٱلْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدْ فـ «دِرْهَمـاكَ» مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ

أي: كذاك تمال الألف إذا وليتها كسرة، نحو: عالمٍ، أو وقعت بعد حرف يلي كسرة، نحو: كتاب، أو بعد حرفين وليا كسرة أحدهما ساكن، نحو: شِمْلَال، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاءٌ، نحو، يريد أن يضربها، وكذا يمال ما فصل فيهِ الهاءُ بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرة أوّلهما ساكن، نحو: «هَذَانِ دِرْهَمَاك»، والله أعلم.

وَحَـرْفُ ٱلاسْتِعْـلَا يَكُفُّ مُـظْهِـرَا مِنْ كَسْرٍ اَوْ يَا، وَكَذَا تَكُفُّ رَا
إنْ كَـانَ مَـا يَكُفُّ بَعْـدُ مُتَّصِـلْ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَـرْفَيْنِ فُصِلْ
كَـذَا إذَا قُـدِّمَ مَـا لَمْ يَنْكَسِـرْ أَوْ آثْـرَ ٱلْكِسْـرِ كَـٱلْمِـطْوَاعِ مِـرْ

حروف الاستعلاءِ سبعة: وهي: الخاءُ، والصاد، والضاد، والطاءُ، والظاءُ، والغين، والقاف، وكل واحد منها يمنع الإمالة، إذا كان سببها كسرة ظاهرة، أو ياءً موجودة، ووقع بعد الألف متصلاً بها، كساخط، وحاصل، أو مفصولاً بحرف كنافخ وناعق، أو حرفين كمناشيط ومواثيق.

وحكم حرف الاستعلاءِ في منع الإمالة يعطي للراءِ التي ليست مكسورة ـ وهي المضمومة، نحو: هذا ـ عِذار، والمفتوحة نحو: هذان عذاران، بخلاف المكسورة على ما سيأتي، إن شاءَ الله تعالى.

وأشار بقولِهِ: «كذا إذا قُدِّم البيت ـ إلى أن حرف الإستعلاءِ المتقدم يكف سبب الإمالة، ما لم يكن مكسوراً، أو ساكناً اثر كسرة، فلا يمال، نحو: صَالِح، وظالِم، وقاتِل، ويمال نحو: طِلاب وغِلاب وإصلاح.

* * *

وَكَـفُّ مُـسْتَـعْـلٍ وَراً يَـنْـكَـفُّ بِكَسْـرِ رَا كَـغَـارِمـاً لَا أَجْفُـو

يعني أنهُ إذا اجتمع حرف الاستعلاءِ، أو الراءُ التي ليست مكسورة، مع الراءِ المكسورة غلبتهما الراءُ المكسورة وأميلت الألف لأجلها، فيمال نحو: «على أبصارهم، ودار القرار». وفهم منهُ جواز امالة نحو: «حِمَارك» لأنهُ إذا كانت الألف تمال لأجل الراءِ المكسورة مع وجود المقتضي لترك الإمالة ـ وهو حرف الاستعلاءِ، أو الراءُ التي ليست مكسورة ـ فإمالتها مع عدم المقتضي لتركها أولى وأحرى.

* * *

وَلَا تُـمِـلْ لِسَبَبٍ لَـمْ يَـتَّـصِـلْ وَالْكَفُّ قَـدْ يُـوجِبُـهُ مَـا يَنْفَصِـلْ

إذا انفصل سبب الإمالة لم يُؤثِّر، بخلاف سبب المنع، فإنهُ قد يؤثر منفصلاً، فلا يمال «أتى قاسمٌ» بخلاف «أتى أحمد».

* * *

وقَـدْ أَمَـالُـوا لِتَـنَـاسُـبٍ بِـلاَ دَاعٍ سِـوَاهُ، كَـعِمَـادَ او تَـلاَ

قد تمال الألف الخالية من سبب الإمالة، لمناسبة ألف قبلها، مشتملة على سبب الإمالة، كإمالة الألف الثانية من نحو: «عِمَاداً» لمناسبة الألف الممالة قبلها، وإمالة ألف «تلا» كذلك.

* * *

وَلاَ تُمِـلْ مَـا لَمْ يَنَـلْ تَمَكُّنَـا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ « ها » وَغَيْرَ « نا »

الإمالة من خواص الأسماءِ المتمكنة، فلا يمال غير المتمكن إلاَّ سماعاً، إلاَّ «ها» و«نا» فإنهما يمالان قياساً مطَّرداً، نحو: يريدُ أن يُضِرَّ بِها» «ومرَّ بنا».

* * *

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْـرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ كـ « لِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ »
كَذَا الَّذِي تَلِيهِ « هَا » التَّأْنِيثِ فِي وَقْفٍ إذَا مَـا كَـانَ غَيْـرَ أَلِـفِ

أي: تمال الفتحة قبل الراءِ المكسورة: وصلاً، ووقفاً، نحو: بِشَرَرٍ «وللأيسر مل» وكذلك يمال ما وليهُ هاءُ التأنيث من نحو «قَيِّمَة، ونِعِمَة».

* * *

التصريـــف

حَـرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّـرْفِ بَرِي ... وَمَـا سِـوَاهُمَـا بِتَصرِيفٍ حَـرِي

التصريف عبارة عن: عِلْم يُبحثُ فيهِ عن أحكام بنية الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك.

ولا يتعلق إلَّا بالأسماءِ المتمكنة والأفعال، فأما الحروف وشبهُهَا فلا تعلق لعلم التصريف بها.

* * *

وَلَـيْسَ أَدْنَى مِـنْ ثُـلاَثِيٍّ يُـرَى ... قَـابِـلَ تَصْـرِيفٍ سِـوَى مَـا غُيِّـرَا

يعني أنهُ لا يقبل التصريف من الأسماءِ والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين، إلَّا إن كان محذوفاً منهُ، فأقلُّ ما تبنى عليهِ الأسماءُ المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف، ثم قد يعرض لبعضها نقص كـ «يد» و«قل» و«مَ الله» و«قِ زيداً».

* * *

وَمُنْتَهى آسْمٍ خَمْسٌ آنْ تَـجَـرَّدَا ... وَإنْ يُـزِدْ فِـيـهِ فَمَـا سَبْعـاً عَـدَا

الإسم قسمان: مزيد فيه، ومجرد عن الزيادة.

فالمزيد فيهِ هو: ما بعض حروفِهِ ساقط في أصل الوضع، وأكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة سبعة أحرف، نحو: احْرِنْجَام، واشْهِيبَاب.

والمجرد عن الزيادة هو: ما بعض حروفِهِ ليس ساقطاً في أصل الوضع، وهو: إما ثلاثي كَفَلْس، وإما رباعي كَجَعْفر، وإما خماسي ـ وهو غايتُهُ ـ كسفرجل.

* * *

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاَثِي افْتَحْ وَضُمْ ... وَاكْسِرِ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمْ

العبرة في وزن الكلمة بما عدا الحرف الأخير منها، وحينئذٍ فالاسم الثلاثي: إما أن يكون مضموم الأول أو مكسورَهُ أو مفتوحهُ، وعلى كل من هذه التقادير: إما أن يكون مضموم الثاني أو مكسورَهُ أو مفتوحهُ، أو ساكنهُ، فيخرج من هذه اثنا عشر بناءً حاصلة من ضرب ثلاثةٍ في أربعة، وذلك نحو: قُفْل، وعُنُق، ودُئِل، وصُرَد، ونحو: عِلْم، وحِبُك، وابِل، وعِنَب، ونحو: فَلْس، وَفَرَس، وعضُد وكَبِد.

* * *

وَفِعُلٌ أُهْمِلَ، وَالْعَكْسُ يَقِلْ ... لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

يعني أن من الأبنية الأثني عشر بناءً بناءَين أحدهما مهمل والآخر قليل. فالأول: ما كان على وزن فِعُل ـ بكسر الأول، وضم الثاني ـ وهذا بناءً من المصنف على عدم إثبات حِبُك.

وكسر الثاني ـ والثاني: ما كان على وزن فُعِل ـ بضم الأول، كدُئل،

وإنما قَلَّ ذلك في الأسماءِ لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ كضُرِب وقُتِل.

* * *

وَٱفْتَحْ وَضُمَّ وَٱكْسِرِ ٱلثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ
وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إنْ جُرِّدَا وَإنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتّاً عَدَا

الفعل ينقسم إلى مجرد، وإلى مزيد فيهِ، كما انقسم الاسم إلى ذلك، وأكثر ما يكون عليهِ المجرد أربعة أحرف، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة.

وللثلاثي المجرد أربعة أوزان: ثلاثة لفعل الفاعل، وواحد لفعل المفعول، فالتي لفعل الفاعل فَعَل ـ بفتح العين ـ كضَرَبَ وَفَعِلَ، بكسرها، كَشَرِبَ، وفعُل، بضمها، كَشَرُفَ. والذي لفعل المفعول فُعِل ـ بضم الفاءِ، وكسر العين ـ كَضُمِنَ.

ولا تكون الفاءُ في المبني للفاعل إلَّا مفتوحة، ولهدا قال المصنف: «وافتح وضم واكسر الثاني» فجعل الثاني مثلثاً، وسكت عن الأول، فعلم أنهُ يكون على حالة واحدة، وتلك الحالة هي الفتح.

وللرباعي المجرد ثلاثة أوزان: واحد لفعل الفاعل، كَدَحْرَجَ، وواحد لفعل المفعول كدُحْرِجَ، وواحد لفعل الأمر كدَحْرِج.

وأما المزيد فيهِ، فإن كان ثلاثيّاً صار بالزيادة على أربعة أحرف؛ كَضَارَبَ، أو على خمسة: كانطَلَقَ، أو على ستة: كاسْتَخْرَجَ، وإن كان رباعياً صار بالزيادة على خمسة: كَتَدَحْرَجَ، أو على ستة: كاحْرَنْجَمَ.

* * *

لإسمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ
وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ، وإنْ عَلاَ فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلا
كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌّ، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ ٱلنَّقْصِ ٱنْتَمَى

الاسم الرباعي المجرد لهُ ستة أوزان: الأول: فَعْلَلٌ ـ بفتح أولِهِ وثالثِهِ، وسكون ثانيهِ ـ نحو جَعْفَرٍ.

الثاني: فِعْلِلٌ ـ بكسر أولِهِ وثالثِهِ ـ نحو: زبرج.

الرابع: فُعْلُل بضم أولِهِ وثالثِهِ، وسكون ثانيهِ، نحو: بُرْثُن.

الخامس: فِعَلٌّ ـ بكسر أولِهِ، وفتح ثانيهِ، وسكون ثالثهِ ـ نحو: هِزْبر.

السادس: فُعْلَل ـ بضم أولِهِ، وفتح ثالثِهِ، وسكون ثانيهِ ـ نحو: جُخْدَب.

وأشار بقولِهِ: «ان عَلاَ ـ إلخ» إلى ابنية الخماسي، وهي أربعة:

الأول: فَعَلَّل ـ بفتح أولِهِ وثانيهِ وسكون ثالثه، وفتح رابعه ـ نحو: سفرجل.

الثاني فَعْلَلِلٌ بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه، نحو جحمرش.

الثالث: فُعَلِّل ـ بضم أولُه، وفتح ثانيهِ، وسكون ثالثِهِ، وكسر رابعهِ ـ نحو: قُذَعْمِل.

الرابع: فِعْلَلّ بكسر أولِهِ، وسكون ثانيهِ، وفتح ثالثهِ، وسكون رابعِهِ ـ نحو: قِرْطَعْب.

وأشار بقولِهِ: «وما غاير ـ إلخ» أنهُ إذا جاءَ شيءُ على خلاف ما ذكر، فهو إما ناقص، وإما مزيد فيهِ، فالأول كَيَدٍ وَدَمٍ. والثاني: كاستخراج واقتدار.

* * *

وَٱلْحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَٱلَّذِي لَا يَلْزَمُ ٱلزَّائِدُ، مِثْلُ تَا ٱحْتُذِي

الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الأصليّ، والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد، نحو: ضارِبٍ ومضروب.

* * *

بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ ٱلْأُصُولَ فِي وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ ٱكْتُفِي
وَضَاعِفِ ٱللَّامَ آذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ

إذا أريد وزن الكلمة قوبلت أصولها بالفاءِ والعين واللام، فيقابل أولها بالفاءِ، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصل عُبِّر عنهُ باللام.

فإذا قيل: ما وزن ضَرَبَ؟ فقل: فَعَلَ. وما وزن زيد؟ فقل فَعْل. وما وزن جعفر؟ فقل فَعْلَل. وما وزن فستق؟ فقل فُعْلُل. وتكرر اللام على حسب الأصول.

فإن كان في الكلمة زائد عُبِّر عنهُ بلفظِهِ، فإذا قيل: ما وزن ضارب؟ فقل فاعل. وما وزن جوهر؟ فقل فَوْعَل. وما وزنُ مُسْتَخْرِج؟ فقل مُسْتَفْعِل.

هذا إن لم يكن الزائد ضعف حرف أصلي، فإن كان ضعفُهُ عبر عنهُ بما يعبر بِهِ عن ذلك الأصلي، وهو المراد بقولِهِ:

وَإنْ يَكُ ٱلزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فَٱجْعَلْ لَهُ فِي ٱلْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

فتقول في وزن اغدَوْدَنَ: افْعَوْعَلَ، فتعبر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى، لأن الثانية ضِعْفها، وتقول: في وزن قَتَّل: فَعَّل. ووزن كَرّم فَعَّل. فتعبر عن الثاني بما عبرت بِهِ عن الأول، ولا يجوز

أن يعبر عن هذا الزائد بلفظِهِ، فلا تقول: في وزن اغْدَوْدَن افْعَوْدَلَ، ولا في وزن قَتَّل فَعْتَل، ولا في وزن كَرَّم فَعْرَل.

* * *

وَٱحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ، وَٱلْخُلْفُ فِي كَلَمْلِمِ

المراد بسمسم الرباعيُّ الذي تكررت فاؤُهُ وعينُهُ، ولم يكن أحد المكررين صالحاً للسقوط، فهذا النوع يحكم على حروفِهِ كلها بأنها أصول، فإن صلح أحد المكررين للسقوط ففي الحكم عليهِ بالزيادة خلاف ـ وذلك نحو: «لَمْلِمْ» أمر من «لَمْلَمَ» و«كَفْكِفْ» أمر من كَفْكَفَ، فاللام الثانية والكاف الثانية صالحتان للسقوط، بدليل صحة لَمَّ وكفَّ. واختلف الناس في ذلك، فقيل: هما مادتان، وليس كفكف من كف، ولا لملم من لم، فلا تكون اللام والكاف زائدتين، وقيل: اللام زائدة وكذا الكاف، وقيل: هما بَدَلَان من حرف مضاعف، والأصل لَمَّمَ وكَفَّفَ، ثم أبدل من أحد المتضاعفين: لام في لملم، وكاف في كفكف.

* * *

فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ ـ زَائِدٌ بغير مَيْنِ

إذا صبحتِ الألف ثلاثة أحرف أصول حُكِمَ بزيادتها، نحو: ضَارِبٍ وعضباءَ، فإن صحبت أصلين فقط فليست زائدة، بل هي إما أصل، كإلى، وإما بدل من أصل، كقَالَ وَبَاعَ.

* * *

وَٱلْيَا كَذَا وَٱلْوَاوُ إنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤيُؤ وَوَعْوَعَا

أي: كذلك إذا صحبت الياءُ أو الواو ثلاثة أحرف أصول، فإنهُ يحكم بزيادتها، إلَّا في الثنائي المكرر.

فالأول: كَصَيْرَف، ويَعْمَل، وَجَوْهر، وَعَجُوز.

والثاني: كيؤَيؤ ـ لطائر ذي مخلب ـ وَوَعْوَعَةٌ مصدر وَعْوَعَ إذا صوّت.
فالياءُ والواو في الأول زائدتان، وفي الثاني أصليتان.

* * *

وَهَكَــذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَــا ثَــلاَثَــةً تَــأَصِيلُهَــا تُـحَـقَّــقَــا

أي: كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول: كأحمدَ ومُكْرِم، فإن سبقتا أصلين حكم بأصالتهما كإبل ومَهْد.

* * *

كَــذَاكَ هَمْــزٌ آخِــرٌ بَعْــدَ أَلِـفْ أَكْثَـرَ مِنْ حَـرْفَيْنِ لَفْــظُهَــا رَدِفْ

أي: كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخراً بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين، نحو: حمراءَ، وعاشوراءَ، وقاصعاءَ. فإن تقدم الألف حرفان فالهمزة غير زائدة، نحو: كساءٍ، ورداءٍ. فالهمزة في الأول بدل من واو، وفي الثاني بدل من ياءٍ، وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد: كماءٍ وداءٍ.

* * *

وَٱلنُّونُ فِي ٱلآخِرِ كَٱلْهَمزِ، وَفِي نَحْــوِ «غَضَنْفَــرٍ» إصَــالَــةً كُفِي

النون إذا وقعت آخراً بعد ألف، تقدمها أكثر من حرفين، حكم عليها

بالزيادة، كما حكم على الهمزة حين وقعت كذلك، وذلك نحو: زَعْفَرَان، وسكران. فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصلية، نحو: مكان، وزامن.

ويحكم أيضاً على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان كَغَضَنْفَر.

* * *

وَالتَّـاءُ فِي ٱلتـأْنِيثِ وَٱلْمُضَـارَعَـةْ وَنَحْـوِ ٱلإسْتِفَعَـالِ وَٱلْمُـطَاوَعَـةْ

تزاد التاءُ إذا كانت للتأنيث، كقائمة، وللمضارعة، نحو: أنت تَفْعَلُ، أو مع السين في الاستفعال وفروعِهِ، نحو: استخراج ومُسْتَخْرَج واسْتَخْرَجَ، أو لمطاوعة فَعَّلَ نحو علَّمتُهُ فتعلَّم، أو فَعْلَلَ كَتَدَحْرَجَ.

* * *

وَٱلْهَـاءُ وَقْفـاً كَلِمَـهْ وَلَمْ تَـرَهْ وَٱلـلَّامُ فِي الإشَـارَةِ ٱلْمُشْتَهِـرَةْ

تزاد الهاءُ في الوقف، نحو: لِمَهْ ولم تَرَهْ. وقد سبق في باب الوقف بيان ما تزاد فيهِ، وهو «ما» الاستفهامية المجرورة، والفعل المحذوف اللام للوقف، نحو «رَهْ» أو الجزم نحو «لم تَرَهْ» وكل مبني على حركة نحو «كَيْفَهْ» إلا ما قطع عن الإضافة كَقَبْلُ وَبَعْدُ. واسم «لا» التي لنفي الجنس نحو: «لا رَجُلَ» والمنادى نحو: «يا زيدُ» والفعل الماضي نحو: ضَرَبَ. واطرد أيضاً زيادة اللام في أسماءِ الإشارة، نحو: ذلك، وتلك، وهنالك.

* * *

وَٱمْنَـعْ زِيَـادَةً بِـلَا قَيْـدٍ ثَبَتْ إنْ لَـمْ تَبَيَّنْ حُجَّـةُ كَحَـظِلَتْ

إذا وقع شيءٌ من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك:

«سألتمونيها» خالياً عما قيدت بِهِ زيادتُهُ فاحكم بإصالتِهِ، إلا إن قام على زيادتِهِ حجة بينة: كسقوط همزة «شَمْألَ» في قولهم: «شملت الريحُ شمولاً» إذا هبت شمالاً، وكسقوط نون «حَنْظَل» في قولهم: «حظِلَتِ الإبلُ» إذا آذاها أكل الحنظل، وكسقوط تاءِ «ملكوت» في «الملك».

فصل في زيادة همزة الوصل

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُتُ ... إلاَّ إذَا ٱبْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا

لا يُبتدا بساكن، كما لا يوقف على متحرك، فإن كان أول الكلمة ساكناً وجب الإتيان بهمزة متحركة، توصلاً للنطق بالساكن، وتسمى هذه الهمزة همزة وصل، وشأنها أنها تثبت في الإبتداءِ وتسقط في الدَّرْج، نحو: استثبتوا، أمر للجماعة بالاستثبات.

* * *

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ ٱحْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نَحْوُ ٱنْجَلَى

وَٱلأَمْرِ وَٱلْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا ... أَمْرُ ٱلثُّلاَثِي كَٱخْشَ وَٱمْضِ وَٱنْفُذَا

لما كان الفعل أصلاً في التصريف اختصَّ بكثرة مجيءِ أولِهِ ساكناً، فاحتاج إلى همزة الوصل، فكل فعلٍ ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الإتيان في أولِهِ بهمزة الوصل نحو: استخرج، وانطلق، وكذلك الأمر منهُ نحو: استخرِجْ وانطلِقْ، والمصدر نحو: استخراج، وانطلاق، وكذلك تجب الهمزة في أمر الثلاثي نحو: اخشَ وامضِ وانفُذْ، من خَشِيَ وَمَضَى وَنَفَذَ.

* * *

وَفِي ٱسْمٍ ٱسْتٍ ٱبْنٍ ٱبْنُمٍ سُمِعْ　　وَٱثْنَيْنِ وَٱمْرِىءٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ
وَأَيْمُنٌ ، هَمْزُ ٱلْ كَذَا ، وَيُبْدَلُ　　مَدّاً فِي ٱلاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

لم تحفظ همزة الوصل في الأسماءِ التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة، إلا في عشرة أسماءٍ: اسمٍ، واسْتٍ، وابْنٍ، وابنُم، واثنين، وامرىءٍ، وامرأة، وابنةٍ، وابنتين، وأيْمُنُ ـ في القسم.

ولم تحفظ في الحرف إلاَّ في «أل» ولما كانت الهمزة مع «أل» مفتوحة، وكانت همزة الاستفهام مفتوحة، لم يجز حذف همزة الاستفهام، لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل وجب إبدال همزة الوصل ألفاً، نحو: الأمير قائِم؟ أو تسهيلها ومنهُ قولُهُ:

أألحق أنْ دَارُ الرَّبابِ تَبَاعَدَت　　أو انبتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طائرُ(١)

الإبدال

أَحْرُفُ الابْدَالِ «هَدَأْتُ مُوطِيَا»　　فَأَبْدِلِ ٱلْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
آخِراً ٱثْرَ أَلِفٍ زِيدَ، وَفِي　　فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا ٱقْتُفِي

هذا الباب عقدهُ المصنف لبيان الحروف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً، وهي تسعة أحرف جمعها المصنف ـ رحمهُ الله تعالى ـ في قولِهِ: (هدأْت موطيا) . ومعنى «هدأْت» سكنت، و«موطياً» اسم فاعل من «أوطأَتَ الرَّحْلَ» إذا جعلتهُ واطئا، لكنهُ خفف همزتهُ بإبدالها ياءً لانفتاحها وكسر ما قبلها.

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ١٠١ والأشموني ٤: ٤٧٨ وسيبويه ١: ٤٦٨ والتصريح ٢: ٣٦٦.

واما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذ، أو قليل، فلم يتعرض المصنف لهُ، وذلك كقولهم: في اضْطَجَعَ «الْطجَعَ» وفي أُصَيْلَان «أُصَيْلَال».

فتبدل الهمزة من كل واو أو ياءٍ تطرفتا، ووقعتا بعد الف زائدة، نحو: دعاءٍ، وبناءٍ. والأصل دُعاوٌ، وبُنَايٌ. فلو كانت الألف التي قبل الياءِ أو الواو غير زائدة، لم تبدل، نحو: آية وراية، وكذلك إن لم تتطرف الياءُ أو الواو كتَبَايُنٍ وتَعَاوُن.

واشار بقولهِ «وفي فاعل ما أُعل عيناً ذا اقتفي» إلى أن الهمزة تبدل من الياءِ والواو قياساً متبعاً اذا وقعت كل منهما عين اسم فاعل واعلت في فعلهِ، نحو قائل، وبائع، واصلهما قَاوِلٌ وبَايِعٌ، لكن أعَلُّوا حملاً على الفعل، فكما قالوا: قال وباع، فقلبوا العين الفاً، قالوا: قائل وبائع، فقلبوا عين اسم الفاعل همزة، فإن لم تعتل العين في الفعل صحت في اسم الفاعل، نحو: عَوِرٌ فهو عَاوِر، وَعَيِنَ فهو عَايِن.

وَٱلْمَـدُّ زِيـدَ ثَـالِثـاً في ٱلْـوَاحِـدِ هَمْـزاً يُرَى في مِثْـلِ كَـٱلْقَـلَائِـدِ

تبدل الهمزة، ايضاً، مما وليَ ألف الجمع الذي على مثال مَفَاعِل، إن كانت مَدَّة مزيدة في الواحد، نحو: قِلَادَة وقَلَائد، وصَحِيفة وصَحَائف، وعَجُوزة وعَجَائز، فلو كانت غير مدَّة لم تبدلَ نحو: قَسْوَرَة وقَسَاوِر، وهكذا إن كانت مَدّة غير زائدة نحو: مَفَازَة ومَفَاوِز وَمَعِيشة ومَعَايش، إلاَّ فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليهِ، نحو: مُصِيبَة وَمَصَائب.

* * *

كَـذَاكَ ثَـانِي لَيِّنَيْـنِ ٱكْـتَـنَـفَـا مَـدَّ مَفـاعِـلَ كَـجَمْـعِ نَـيِّفَـا

أي: كذلك تبدل الهمزة من ثاني حرفين لينين، تَوَسَّط بينهما مَدَّة مفاعل، كما لو سميت رجلاً بنيّف ثم كسرتهُ فإنك تقول: نَيَائف، بابدال الياءِ الواقعة بعد الف الجمع همزةً ومثلهُ أوَّل وأوائل، فلو توسط بينهما مدة مفاعيلٌ امتنع قلب الثاني منهما همزة، كطواويس، ولهذا قيد المصنف ـ رحمهُ الله تعالى ـ ذلك بِمَدَّة مفاعل.

* * *

وَٱفْتَـحْ وَرُدَّ ٱلْهَمْزَ يَـا فِيمَا أُعِـلْ　　لاَمـاً، وَفِي مِثْـلِ هِـرَاوَةٍ جُعِـلْ
وَاواً، وَهَمْــزاً أَوَّلَ ٱلْـوَاوَيْنِ رُدْ　　فِي بَـدْءِ غَيْرِ شِبْـهِ وُوفِيَ ٱلأَشَـدْ

قد سبق أنهُ يجب ابدال المدة الزائدة في الواحد همزة، إذا وقعت بعد ألف الجمع نحو: صحيفة وصحائف، وانهُ اذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قلب الثاني منهما همزة، نحو: نيّف ونيائف.

وذكر هنا أنهُ إذا اعتل لام احد هذين النوعين فإنهُ يخفف بابدال كسرة الهمزة فتحة ثم إبدالها ياءً.

فمثال الأول قضية وقضايا، واصلهُ قضائي، بإبدال مَدّة الواحد همزة، كما فعل في صحيفة وصحائف، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحة، فحينئذٍ تحركت الياءُ وانفتح ما قبلها فانقلبت الفاً فصارت قضاءا، فأبدلت الهمزة ياءً، فصارت «قضايا».

ومثال الثاني زاوية وزوايا، واصلهُ: «زوائي» بابدال الواو الواقعة بعد الف الجمع همزة كَنَيِّف ونيائف، فقلبوا كسرة الهمزة فتحة، فحينئذٍ قلبت الياءُ الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبوا الهمزة ياءً، فصار «زوايا».

واشار بقولهِ: «وفي مثل هراوة جعل واواً» إلى أنهُ انما تبدل الهمزة ياءً

اذا لم تكن اللام واواً سلمت في المفرد كما مثل، فإن كانت اللام واواً سلمت في المفرد، لم تقلب الهمزة ياءً، بل تقلب واواً، ليشاكل الجمع واحدهُ، في ظهور الواو رابعة بعد الف. وذلك نحو قولهم: «هِرَاوة وهَرَاوي» واصلها: هرائو كصحائف، فقلبت كسرة الهمزة فتحة، وقلبت الواو الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا، ثم قلبوا الهمزة واواً فصار هراوي.

واشار بقولِهِ: «وهمزاً أوّل الواوين رد» إلى أنهُ يجب رد أول الواوين المصدرتين همزة، ما لم تكن الثانية بدلاً من الف فَاعَلَ، نحو أوَاصِلُ في جمع واصلة، والأصل «وواصل» بواوين: الأولى فاءُ الكلمة، والثانية بدل من الف فاعلة، فإن كانت الثانية بدلاً من الف فاعل لم يجب الإبدال نحو: وُفيَ ووُوْري ـ اصلهُ وافى ووارى ـ فلما بني للمفعول احتيج إلى ضم ما قبل الألف فأبدلت الألف واواً.

* * *

وَمَدًّا آبْدِلْ ثَانِي ٱلْهَمْزَيْنِ مِنْ كِلْمَةٍ آنْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَآئتمِنْ
إنْ يُفْتَحِ آثْرَ ضَمٍّ آوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاواً، وَيَاءً إثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ
ذُو ٱلْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا، وَمَا يُضَمْ وَاواً، أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمْ
فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا، وَأَؤُمْ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ في ثَانِيهِ أُمْ

إذا اجتمع في كلمة همزتان وجب التخفيف، إن لم يكونا في موضع العين نحو سَئَّالٌ، ورَأَّاس، ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما، وجب ابدال الثانية مدَّة تجانس حركة الأولى، فإن كانت حركتها فتحة ابدلت الثانية الفاً، نحو: آثرت، وإن كانت ضمة ابدلت واواً، نحو: أوثر، وإن كانت كسرة ابدلت ياءً، نحو إيثار. وهذا هو المراد بقولِهِ: و«مدّاً ابدل ـ البيت».

وإن تحركت ثانيتهما: فإن كانت حركتها فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو

ضمة قلبت واواً، فالأول نحو: أوادِم جمع آدم، واصله أآدم، والثاني نحو، أُوَيْدِم، تصغير ادم، وهذا هو المراد بقولِه: «ان يفتح اثر ضم أو فتح قلبت واواً.

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياءً، نحو: إيَمٌّ، وهو مثال: إصبع من أمَّ، واصلهُ إئمَمٌ، فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها، وادغمت الميم في الميم فصار إئَمٌّ، فقلت الهمزة الثانية ياءً، فصار إيَم. وهذا هو المراد بقولِهِ: «وياءً اثر كسر ينقلب».

واشار بقولِهِ: «ذو الكسر مطلقاً كذا» إلى أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة تقلب ياءً مطلقاً ـ أي: سواءٌ كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فالأول نحو: أَينٌّ ـ مضارع أنَّ ـ وأصلها أئِنٌّ، فخففت بإبدال الثانية من جنس حركتها فصار أينٌّ وقد تحقق، نحو: أئنٌّ بهمزتين، ولم تعامل بهذه المعاملة في غير الفعل إلاَّ في «أئمة» فإنها جاءَت بالإبدال والتصحيح، والثاني نحو، إيِمٌّ مثال: إصبح من أمَّ، وأصلهُ إئِمٌ، فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية، وادغمت الميم في الميم فصار إئِمّ، فخففت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها، فصار إيِم، والثالث نحو: أُينٌّ، اصلهُ أُئنّ، والأصل أؤنن لأنهُ مضارع أأننتهُ: أي جعلتهُ يَئنُّ فدخلهُ النقل والإدغام، ثم خفف بإبدال ثاني همزتيهِ من جنس حركتها فصار أُينٌّ.

وأشلر بقوله: «وما يضم واواً أصر» إلى أنهُ اذا كانت الهمزة الثانية مضمومة، قلبت واواً، سواءً انفتحت الأولى، أو انكسرت، أو انضمت، فالأولى نحو: أوُبٌّ جمع أَبٍّ، وهو المَرْعَى، اصلهُ أأْبُبٌ، لأنهُ أفْعُلٌ، فنقلت حركة عينهِ إلى فائهِ، ثم ادغم فصار أؤُبٌّ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها، فصار أُوُبٌّ، والثاني نحو: إوُمٌّ، مثال: إصْبُع من أمَّ، والثالث نحو: أوَمٌّ، مثال: أُبلُم من أمّ.

واشار بقولهِ: «ما لم يكن لفظاً اتم، فذاك ياءً مطلقاً جا» إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إنما تصير واواً إذا لم تكن طرفاً، فإن كانت طرفاً صُيِّرت ياءً مطلقاً، سواءً انضمت الأولى، أو انكسرت، أو انفتحت، أو سكنت، فتقول في مثال: جَعْفَرٍ من قَرَأَ «قرأأ» ثم تقلب الهمزة ياءً فيصير قَرْأياً، فتحركت الياءُ وانفتح ما قبلها، فقلبت الفاً، فصار قَرْأى، وتقول في مثال: زِبرِج من قرأ «قِرْئىء» ثم تقلب الهمزة ياءً فتصير قِرئيا، كالمقوص، وتقول في مثال: بُرثُن من قرأ «قرؤُؤُ» مثم تقلب الضمة التي على الهمزة الأولى كسرة، فيصير قرءى مثل المولى.

واشار بقولهِ: «وأؤم ونحوهُ وجهين في ثانيهِ أم» إلى أنهُ إذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها، وكانت الهمزة الأولى للمتكلم جاز لك في الثانية وجهان: الإبدال، والتحقيق، وذلك نحو أَؤُم ـ مضارع أم، فإن شئت ابدلت، فقلت أوُمّ، وإن شئت حققت، فقلت أَؤُم. وكذا ما كان نحو: أَؤُم في كونهِ أولى همزتيهِ للمتكلم، وكسرت ثانيتهما، يجوز في الثانية منهما الإبدال، والتحقيق، نحو: أينّ مضارع إنّ، فإن شئت ابدلت فقلت: أيِنُّ، وإن شئت حققت فقلت: أئنّ.

* * *

وَيَـاءً ٱقْلِبْ أَلِفـاً كَسْـراً تَـلاَ أَوْ يَـاءَ تَصْغِيرٍ بِـوَاوٍ ذَا ٱفْعَـلاَ
فِي اخِرٍ ، أَوْ قَبْلَ تَا ٱلتَّأْنِيثِ ، أَوْ زِيَـادَتَيْ فَعْـلاَنَ ، ذَا أَيْضـاً رَأَوْا
فِي مَصْدَرِ ٱلْمُعْتَلِ عَيْناً ، وَٱلْفِعَلْ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً ، نَحْـوُ ٱلْحِوَلْ

إذا وقعت الألف بعد كسرة وجب قلبها ياءً، كقولك في جمع مصباح ودينار: مصابيح ودنانير، وكذلك إذا وقعت قبلها ياءُ التصغير، كقولك في غزال غُزَيِّل، وفي قذال قُذَيِّل.

واشار بقولهِ: «بواو ذا افعلا في آخر - إلى آخر البيت» إلى أن الواو تقلب ايضاً ياءً، إذا تطرفت بعد كسرة، أو بعد ياءِ التصغير، أو وقعت قبل تاءِ التأنيث، أو قبل زيادتي فَعْلَان مكسوراً ما قبلها. فالأول نحو: رَضِيَ وقَوِي، اصلهما رضو وقوِوَ لأنهما من الرضوان والقوة، فقلبت الواو ياءً.

والثاني نحو: جُرَيّ تصغير جَرْوٍ، واصلهُ جُرَيْوٌ، فاجتمعت الواو والياءُ وسبقت احداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وادغمت الياءُ في الياءِ.

والثالث نحو: شجية، وهي اسم فاعل للمؤنث، وكذا شُجَية، مصغراً، واصلهُ شجيوة، مرة من الشَجْو.

والرابع نحو: غَزِيَان وهو مثال: ظَرِبَان من الغَزْو.

واشار بقولهِ: «ذا ايضاً رأوا في مصدر المعتل عيناً» إلى أن الواو تقلب بعد الكسرة ياءً في مصدر كل فعل اعتلت عينهُ، نحو: صام صياماً، وقام قياماً، والأصل صِوَام وقِوَام، فأعِلّت الواو في المصدر حملاً لهُ على فعلهِ. فلو صحت الواو في الفعل لم تعتل في المصدر، نحو: لَاوَذَ لِوَاذاً، وجَاوَر جِوَاراً. وكذلك تصح إذا لم يكن بعدها الف وإن اعتلت في الفعل، نحو: حَالَ حِوَلاً.

* * *

وَجمْـعُ ذِي عَيْنٍ أُعِـلَّ أَوْ سَكَـنْ فَٱحْكُمْ بِذَا ٱلْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

أي: متى وقعت الواو عين جمع، وأُعلت في واحدهِ أو سكنت، وجب قلبها ياءً: إن انكسر ما قبلها، ووقع بعدها الف، نحو: دِيَار، وثِياب، أصلهما دِوار وثِواب، فقلبت الواو ياءً في الجمع لإنكسار ما قبلها ومجيءِ

الألف بعدها، مع كونها في الواحد إما معتلة كدارٍ، أو شبيهة بالمعتل في كونها حرف لين ساكناً كثوب.

* * *

وَصَحَّحُوا فِعَلَةً ، وَفِي فِعَـلْ وَجْهَانِ ، وَٱلإِعْلاَلُ أَوْلَى كَٱلْحِيلْ

إذا وقعت الواو عين جمع مكسوراً ما قبلها واعتلت في واحدهِ، أو سكنت، ولم يقع بعدهاالألف وكان على فِعَلَة، وجب تصحيحها، نحو: عَوْدٌ وعِوَدَةٍ، وكوز وكِوَزَة، وشَذّ ثورٌ وثِيَرة.

ومن ههنا يعلم أنهُ انما تعتل في الجمع إذا وقع بعدها الف كما سبق تقريرهُ، لأنهُ حكم على فِعَلة بوجوب التصحيح، وعلى فِعَل بجواز التصحيح والإعلال، فالتصحيح نحو: حَاجَة وحِوَج، والإعلال نحو: قَامَة وقِيَم، ودِيْمَة ودِيَم، والتصحيح فيها قليل، والإعلال غالب.

* * * *

وَٱلْوَاوُ لاَماً بَعْدَ فَتْحٍ يَا ٱنْقَلَبْ كَـٱلْمُعْطَيَانِ يَـرْضَيَـانِ ، وَوَجَبْ
إِبْـدَالُ وَاوٍ بَعْـدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ وَيَـا كَمُوقِنٍ ، بِـذَا لَهَـا ٱعْتَـرِفْ

إذا وقعت الواو طرفاً، رابعة فصاعداً، بعد فتحة، قلبت ياءً، نحو: أعطيتُ، اصلهُ أعطَوْتُ، لأنهُ من «عطا يعطو» إذا تناول، فقلبت الواو في الماضي ياءً حملاً على المضارع، نحو: «يُعْطِي» كما حمل اسم المفعول، نحو: مُعْطَيَان على اسم الفاعل نحو: مُعطِيَان، وكذلك يَرْضَيَانِ، اصلهُ يرْضَوَان، لأنهُ من الرضوان، فقلبت واوهُ بعد الفتحة ياءً، حملاً لبناءِ المفعول على بناءِ الفاعل، نحو: يُرْضِيان. وقولهُ: «وَجَبَ ابدال واو بعد ضم من ألف» معناهُ أنهُ يجب أن تبدل من الألف واواً إذا وقعت بعدد ضمة كقولك في «بايع»: «بويع»، وفي ضَارَبَ «ضُورِبَ».

وقولهُ: «ويا كموقن بذا لها اعترف». معناهُ أن الياءَ اذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب ابدالها واواً، نحو: مُوْقِنٍ ومُوسِر، اصلهما مُيقِنٌ ومُيسِرٌ، لأنهما من أيقَنَ وأيسَرَ، فلو تحركت الياءُ لم تعلّ، نحو: هُيَام.

* * *

وَيُكْسَرُ ٱلْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ « هِيمٌ » عِنْدَ جَمْعِ « أَهْيَمَا »

يجمع فَعْلَاءُ وأفْعَلُ على فُعْلٍ، بضم الفاءِ، وسكون العين، كما سبق في التكسير، كحمراءَ وحُمْرَ، وأحمر وحُمْر. فإذا اعتلت عين هذا النوع من الجمع بالياءِ قلبت الضمة كسرة لتصح الياءُ، نحو: هَيْمَاء وهِيمٍ، وبيضاءَ وبِيضٍ. ولم تقلب الياءُ واواً كما فعلوا في المفرد - كموقن - استثقالاً لذلك في الجمع.

وَوَاواً آثْرَ ٱلضَّمِّ رَدَّ ٱلْيَا مَتَى أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ آوْ مِنْ قَبْلِ تَا
كَتَاءِبَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ

إذا وقعت الياءُ لام فعل، أو من قبل تاءِ التأنيث، أو زيادتي فَعْلان، وانضم ما قبلها في الأصول الثلاثة، وجب قلبها واواً.

فالأول، نحو: «قَضُو الرجل».

والثاني: كما اذا بَنَيتَ من رمى اسماً على وزن مَقْدُرة، فانك تقول: مَرْمُوَة.

والثالث: كما اذا بنيت من رمى اسماً على وزن سَبُعَان، فإنك تقول: رَمُوَان. فتقلب الياءُ واواً في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها.

* * *

وَإنْ تَكُنْ عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

إذا وقعت الياءُ عيناً لصفة على وزن فعلى، جاز فيها وجهان: احدهما: قلب الضمة كسرة لتصح الياءُ.

والثاني: إبقاءُ الضمة، فتقلب الياءُ واواً، نحو: الضِّيْقَى، والكِيْسَى، والضُوقَى والكُوسَى، وهما تأنيث الأضيق والأكيس.

فصل

مِنْ لَامِ فَعْلَى آسْماً أَتَى آلْوَاوُ بَدَلْ يَاءٍ كَتَقْوَى، غَالِباً جَا ذَا آلْبَدَلْ

تبدل الواو من الياءِ الواقعة لام اسم على وزن فَعْلَى، نحو: تقوى، واصلهُ تَقْيا، لأنهُ من تَقَيتُ، فإن كان فَعْلَى صفة لم تبدل الياءُ واواً، نحو: صَدْياً وخَزْياً، ومثل: تقوى: فَتْوَى، بمعنى الفُتْيا، وبَقْوَى بمعنى البُقْيا. واحترز بقولهِ: «غالباً» مما لم تبدل الياءُ فيهِ واواً وهي لام اسم على وزن فَعْلَى كقولهم للرائحة: رَيّا.

* * *

بِآلْعَكْسِ جَاءَ لَامُ فُعْلَى وَصْفَا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لَا يَخْفَى

أي ـ تبدل الواو الواقعة لاماً لفُعْلى وصفاً ياءً، نحو الدُّنْيَا والعُلْيَا، وشذ قول اهل الحجاز: القُصْوَى، فإن كان فُعْلى اسماً سلمت الواو، كَحُزْوَى.

* * *

فصل

إنْ يَسْكُنِ السَّـابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَـا وَٱتَّصَـلَا وَمِنْ عُـرُوضٍ عَـرِيَـا
فَيَاءً ٱلْـوَاوَ ٱقْـلِبَـنَّ مُـدْغِـمَـا وَشَـذَّ مُعْطَى غَيْـرَ مَا قَـدْ رُسِمَـا

إذا اجتمعت الواو والياءُ في كلمة، وسبقت احداهما بالسكون، وكان سكونها اصليّاً، ابدلت الواو ياءً، وادغمت الياءُ في الياءِ، وذلك نحو سَيِّد، ومَيِّت» والأصل: سَيْوِدْ ومَيْوِتْ. فاجتمعت الواو والياءُ وسبقت احداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وادغمت الياءُ في الياءِ، فصار سَيِّد ومَيِّت، فإن كانت الياءُ والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك نحو: يُعْطِي وافد، وكذا إن عرضت الواو والياءُ للسكون كقولك: في رُؤْيَة رُوْيَة، وفي قَوِيَ قَوْي، وشذ التصحيح في قولهم: «يومٌ أيْوَم» وشذ ايضاً ابدال الياءِ واواً في قولهم «عوى الكلب عَوَّة».

* * *

مِنْ يَـاءٍ اَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيـكٍ أُصِلْ أَلِفـاً ٱبْـدِلْ بَعْـدَ فَتْـحٍ مُتَّصِـلْ
إنْ حُـرِّكَ ٱلتَّالِي وَإِنْ سُكِّنَ كَفْ إعْلَالَ غَيْرِ ٱللَّامِ ، وَهْيَ لَا يُكَفْ
إعْـلَالُهَـا بِسَـاكِـنٍ غَيْـرِ أَلِـفْ أَوْ يَـاءٍ ٱلتَّشْـدِيـدُ فِيهَـا قَـدْ أُلِفْ

إذا وقعت الواو والياءُ محركةً بعد فتحة قلبت الفاً نحو: قَالَ وبَاعَ، اصلهما قَوَلَ وَبَيَعَ، فقلبت الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، هذا إن كانت حركتهما اصلية، فإن كانت عارضة لم يعتد بها كجَيَلٍ وتَوَم، واصلهما جيئل وتوءم، فنقلت حركة الهمزة إلى الياءِ والواو فصار جَيَلاً وتَوَماً.

فلو سكن ما بعد الياءِ والواو ولم تكن لاماً وجب التصحيح، نحو: بيان وطويل، فإن كانتا لاماً وجب الإعلال، ما لم يكن الساكن بعدهما الفاً أو ياءً مشددة، كَرَمَيَا وعَلَوِيٍّ، وذلك نحو: يَخْشَوْنَ اصلهُ يَخْشَيُونَ فقلبت الياءُ

الفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت، لالتقائها ساكنة مع الواو الساكنة.

* * *

وَصَــحَّ عَــيْــنُ فَــعَــلٍ وَفَــعِــلاَ   ذَا أَفْــعَــلٍ كَــأَغْــيَــدٍ وَأَحْــوَلاَ

كل فعل كان اسم الفاعل منهُ على وزن أفعَلَ فإنهُ يلزم عينهُ التصحيح، نحو: عَوِر فهو أَعْوَر، وَهَيِف فهو أهْيَف، وَغَيدَ هو أَغْيَد، وحوِلَ فهو أحْوَل، وحمل المصدر على فِعله، نحو: هَيَفٍ وَعَوَرٍ وَحَوَلٍ وَغَيَدٍ.

* * *

وَإنْ يَبِنْ تَـفَـاعُــلُ مِنْ آفْـتَـعَــلْ   وَٱلْعَيْـنُ وَاوٌ سَلِمَـتْ وَلَمْ تُـعَــلْ

إذا كان افتعل معتل العين فحقُّهُ أن تبدل عينُهُ الفاً نحو: اعْتَادَ وارتَادَ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإن أبان افتعل معنى تفاعل، وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية، حمل عليه في التصحيح إن كان واويّاً نحو: اشْتَوَرُوا، فإن كانت العين ياءً وجب اعلالها، نحو: ابتاعوا، واستافوا أي: تضاربوا بالسيوف.

* * *

وَإنْ لِحِـرْفَيْنِ ذَا آلاعْلاَلُ آسْتُحِقْ   صُحِّــحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَــدْ يَـحِقْ

إذا كان في كلمة حرفا علة، كل واحد متحرك مفتوح ما قبلهُ، لم يجز اعلالهما معاً، لئلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان، فيجب إعلال أحدهما وتصحيحُ الآخر، والأحق منها بالاعلال الثاني، نحو: الحيا والهوى، والأصل حَيَيٌ وَهَوِيٌ، فوجد في كل من العين واللام سبب الإعلال، فعمل

بِهِ في اللام وحدها لكونها طرفاً، والأطراف محل التغيير، وشذ اعلال العين وتصحيح اللام نحو «غاية».

* * *

وَعَيْنُ مَـا آخِـرُهُ قَـدْ زِيـدَ مَـا   يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَـا

إذا كان عين الكلمة واواً، متحركة، مفتوحاً ما قبلها، أو ياءً متحركة مفتوحاً ما قبلها، وكان في آخرها زيادة تخص الاسم، لم يجز قلبها ألفاً، بل يجب تصحيحها، وذلك نحو: جَوَلاَنَ، وَهَيَمَان، وشذ مَاهَان ودَارَان.

* * *

وَقَبْـلَ بَـا ٱقْلِبْ مِيمـاً ٱلنُّـونَ إذَا   كَـانَ مُسَكَّنـاً كَمَـنْ بَتَّ ٱنْبِذَا

لما كان النطق بالنون الساكنة قبل الباءِ عسراً وجب قلب النون ميماً، ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة، ويجمعهما قولُهُ: «من بت انبذا» أي: من قطعك فالقهِ عن بالك واطرحهُ، والف «انبذا» بدل من نون التوكيد الخفيفة.

* * *

فصل

لِسَاكِنٍ صَحَّ ٱنْقُلِ ٱلتَّحْرِيـكَ مِنْ   ذِي لِينٍ آتٍ عَينَ فِـعْـلٍ كَـأَبِنْ

إذا كان عين الفعل ياءً أو واواً متحركة، وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً، وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها، نحو «يَبِينُ ويَقُوُمُ»، بكسر الياءِ، وضمِ الواو، فنقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما، وهو الباءُ، والقاف، وكذلك فعل في «أَبِنْ».

فإن كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة، نحو: بَايَع، وَبَينَ، وَعَوق.

* * *

مَـا لَم يَكُنْ فِعْـلَ تَعَجُّبٍ ، وَلاَ   كَـآبْيَضَّ أَوْ أَهْـوَى بِـلاَمٍ عُلِّلا

أي: إنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الفعل للتعجب، أو مضاعفاً، أو معتل اللام، فإن كان كذلك فلا نَقْلَ، نحو: ما أبينَ الشيءَ وَأَبْيِنْ بِهِ، وَمَا أَقْوَمَهُ وأقوِمْ بِهِ، ونحو: ابيض واسود، نحو: أهْوَى.

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا آلاعْلاَلِ آسْمُ   ضَـاهَى مُضـارِعـاً وَفِيـهِ وَسْمُ

يعني أنهُ يثبت للاسم الذي يشبه الفعل المضارع، في زيادتِهِ فقط، أو في وزنِهِ فقط، من الإعلال بالنقل ما يثبت للفعل.

فالذي اشبه المضارع في زيادتِهِ فقط تِبيعٌ ، وهو مثال: تحلىءبالهمز من البيع ، والأصل تِبْيعٌ بكسر التاءِ وسكون الباءِ، فنقلت حركة الياءِ إلى الباءِ، فصار تِبيع.

والذي اشبه المضارع في وزنِهِ فقط مَقَامٌ،والأصل:مَقْوَمٌ، فنقلت حركة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة.

فإن اشبههُ في الزيادة والزنة، فإما أن يكون منقولاً من فِعْلٍ ، أو لا ، فإن كان منقولاً منهُ أعَلَّ كيزيد، والا صح كابيض واسود.

* * *

وَمِفْعَـلٌ صُحِـحَ كَـآلْمِـفْعَـالِ   وَأَلِـفَ آلإفـعـالِ وَآسْـتِـفْعَـالِ

أَزِلْ لِذَا ٱلإعلَالِ ، وَٱلتَّا ٱلْزَمْ عِوَضْ ، وَحَذْفُهَا بِٱلنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

لما كان مفعال غير مشبه للفعل استحق التصحيح كمِسْوَاكٍ، وحمل أيضاً مِفْعَلٌ عليهِ: لمشابهتهِ لهُ في المعنى، فصحح كما صحح مفعال كمِقْوَل ومِقْوال.

وأشار بقولِهِ: «والف الأفعال واستفعال ازل، إلى آخرِهِ» إلى أن المصدر إذا كان على وزن إفعال أو اسْتِفعَال، وكان معتل العين، فإن ألفهُ تحذف لالتقائها ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر، وذلك نحو: إقَامَةً واسْتِقَامَةً، وأصلُهُ: إقْوَامٌ، واسْتِقْوَام، فنقلت حركة العين إلى الفاءِ، وقلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها، فالتقى ألِفَان، فحذفت الثانية منهما، ثم عُوِّضَ عنها تاءُ التأنيث، فصار إقَامَةً واستقامة، وقد تحذف هذه التاءُ كقولهم: أَجَابَ إجَاباً، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾[1].

* * *

وَمَا لإِفْعَالٍ ـ مِنَ الحَذْفِ ، وَمِنْ نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضاً قَمِنْ
نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُوْنٍ ، وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي ٱلْوَاوِ ،وَفِي ذِي ٱلْيَا ٱشْتَهَرْ

إذا بُنِيَ مَفعولٌ من الفعل المعتل العين ـ بالياءِ أو الواو ـ وجب فيهِ ما وجب في إفعالٍ واستفعالٍ من النقل والحذف، فتقول: في مفعول من باع وقال: «مَبِيْعٌ ومَقُولٌ» والأصل مَبْيُوع ومَقْوُولٌ، فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العين، وواو مفعول، فحذفت واو مفعول، فصار مَبِيع مَقُول، وكان حق مبيع أن يقال فيهِ: مَبُوع، لكن قلبوا الضمة كسرة لتصح الياءُ، وندر التصحيح فيما عينُهُ واو، قالوا: ثَوْبٌ مَصْوُونٌ، والقياس مَصُونٌ، ولغة تميم تصحيح ما عينُهُ ياءٌ، فيقولون: مَبْيُوعٌ ومَخْيوطٌ، ولهذا قال

(١) سورة النور الآية (٣٧).

المصنف ـرحمهُ الله تعالى ـ: «وندر تصحيح ذي الواو، وفي ذي اليا اشتهر».

* * *

وَصَحِحِ ٱلْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلِ آنْ لَمْ تَتَحَرَّ ٱلأَجْوَدَا

إذا بني المفعول من فعل معتل اللام، فلا يخلو: إمَّا أن يكون معتلاً بالياءِ أو بالواو.

فإن كان معتلاً بالياءِ وجب إعلالهُ بقلب واو مفعول ياءً وإدغامها في لام الكلمة نحو: مَرْمِيٌّ، والأصل: مَرْمُوي، فاجتُمعت الواو والياء. وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وادغمت الياءُ في الياءِ، وإنما لم يذكر المصنف ـ رحمهُ الله تعالى ـ هذا هنا لأنهُ قد تقدم ذكرُهُ.

وإن كان معتلاً بالواو، فالأجود التصحيح، إن لم يكن الفعل على فَعِلَ نحو: «مَعْدُوّ» من عَدَا، ولهذا قال المصنف: «من نحو عدا. ومنهم من يُعِلّ فيقول: مَعْدِيّ، وإن كان الواويّ على فَعِلَ، فالصحيح الإعلال، نحو: مَرْضِيّ من رَضِيَ ، قال الله تعالى: ﴿ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾[1]، والتصحيح قليل ، نحو مَرْضُوٌّ .

* * *

كَذَاكَ ذُو وَجْهَيْنِ جَا ٱلْفُعُولُ مِنْ ذِي ٱلْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ آوْ فَرْدٍ يَعِنْ

إذا بني اسم على فُعُول، فإن كان جمعاً، وكانت لامُهُ واواً، جاز فيهِ وجهان: التصحيح، والإعلال، نحو: عُصِيٌّ ودُلِيٌّ، في جمع عَصاً ودَلْو وأُبُوٌّ ونجُوٌّ

---

(١) سورة الفجر الآية (٣٨) .

جمع أبٍ ونَجْو، والإعلال أجود من التصحيح في الجمعِ ، فإن كان مفرداً جاز فيهِ وجهان: الإعلال، والتصحيح، والتصحيح اجود، نحو: عَلا عُلوّاً، وعَتَا عُتُوّاً، وَيَقِلُّ الإعلالُ، نحو: قَسَا قِسِيّاً، أي: قسوة.

* * *

وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نُوَّمِ وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِي

إذا كان فُعَّل جمعاً لما عينُهُ واو جاز تصحيحه وإعلالُه، إن لم يكن قبل لامهِ ألف، كقولك: في جمع صائِم: صُوَّم، وصُيَّم. وفي جمع نائِم نُوَّم ونُيَّم. فإن كان قبل اللام ألف وجب التصحيح، والإعلال شاذ، نحو: «صُوَّام، ونُوَّامٌ» ومن الإعلال قولُهُ:

فما أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ كَلاَمُهَا(١).

---

(١) عجز البيت لأبي الغمر الكلابي. وهو في الأشموني ٤: ٣٢٨ والتصريح ٣: ٢٨٣ والعيني ٥٧٨.

فصل

ذُو اللَّينِ فَا تَا في ٱفْتِعَـالٍ أُبْدِلاَ   وشَذَّ في ذِي ٱلْهَمْزِ نَحْـوُ ٱئتَكَلاَ

إذا بني افتعال وفروعُهُ من كلمة فاؤُها حرف لين ـ وجب إبدال حرف اللين تاءً، نحو: اتصال، واتصل، ومتصل ـ والأصل فيه: أوتصال، واوتَصَل، ومُوتَصِل، فإن كان حرف اللين بدلاً من همزة لم يجز إبدالُهُ تاءً، فتقول: في افتعل من الأكل: ائتكل ثم، تبدل الهمزة ياءٍ، فتقول: ايتكل، ولا يجوز إبدال الياءِ تاءً، وشذ قولهم: «اتزر» بابدال الياءِ تاءً.

طَـا تَا: ٱفْتِعَـالٍ رُدَّ إِثْـرَ مُـطْبَقِ   فِي ٱدَّانَ وَٱزْدَدْ وَٱدَّكِـرْ دَالاً بَقِي

إذا وقعت تاءُ الإفتعال بعد حرف من حروف الإطباق ـ وهي: الصاد، والضاد، والطاءُ، والظاءُ، وجب إبدالها طاءً كقولك: اصْطَبَرَ، واضطَجَعَ، واظْطعنوا واظْطَلَمُوا. والأصل: اصتبروا، واضتجع، واظتعنوا، واظتلموا، فابدل من تاءِ الافتعال طاءً.

وإن وقعت تاءُ الافتعال بعد الدال والزاي والذال قلبت دالاً، نحو: أدَّان، وازدَدْ، وادَّكِرْ. والأصل: ادْتَانَ وازْتَدْ، واذْتَكِرْ، فاستثقلت التاءُ بعد هذه الأحرف، فابدلت دالاً، وادغمت الدال في الدال.

* * *

فصل

فَا أَمْرٍ اَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ   إحْذِفْ، وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اَطَّرَدْ
وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اَسْتَمَرَّ فِي   مَضَارِعٍ وبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

إذا كان الفعل الماضي معتل الفاءِ كَوعَدَ، وجب حذف الفاءِ: في الأمر، والمضارع، والمصدر، إذا كان بالتاءِ، وذلك نحو: وَعَدَ، يَعِدُ، عِدة، فإن لم يكن المصدر بالتاءِ لم يجز حذف الفاءِ، كَوَعْدٍ.

وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع، واسم الفاعل واسم المفعول، نحو قولك في: أَكْرَمَ: يُكرِمُ، والأصلُ يُؤَكْرِمُ، ونحو: مُكْرَمٍ ومُكْرِمٍ، والأصل مؤَكرَم ومؤَكرِم، فحذفت الهمزة في اسم الفاعل واسم المفعول.

* * *

ظَلْتُ وَظِلْتُ فِي ظَلِلْتُ اَسْتُعْمِلاَ   وَقِرْنَ فِي اَقْرِرْنَ، وَقَرْنَ نُقِلاَ

إذا اسند الفعل الماضي، المضاعف، المكسور العين، إلى تاءِ الضمير أو نونِهِ، جاز فيهِ ثلاثة أوجه:

أحدها: اتمامُهُ، نحو: ظَلِلْتُ أفعل كذا، إذا عملتهُ بالنهار.
والثاني: حَذْفُ لامِهِ، ونقل حركة العين إلى الفاءِ، نحو: ظِلْتُ.

الثالث: حذف لامِهِ، وإبقاءُ فائِهِ على حركتها، نحو: ظَلْتُ.

وأشار بقولِهِ: «وقرن في اقررن» إلى أن الفعل المضارع، المضاعف، الذي على وزن يَفْعِلْ: إذا اتصل بنون الإناث، جاز تخفيفهُ بحذف عينِهِ بعد نقل حركتها إلى الفاءِ، وكذا الأمر منهُ، وذلك نحو قولك في: يَقْرِرْنَ «يَقِرْنَ» وفي اقرِرْنَ «قِرْنَ».

وأشار بقولِهِ: «وَقَرْنَ نُقلاً» إلى قراءَة نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ بفتح القاف، واصلُهُ اقْرَرْنَ، من قولهم: قرَّ بالمكان يقَرُّ، بمعنى يَقِرُّ، حكاه ابن القطاع، ثم خفف بالحذف بعد نقل الحركة، وهو نادر، لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين.

* * *

الإدغام

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحـرَّكَـيْنِ فـي كِلْمَةٍ آدْغِمْ لَا كَمِثْـلِ صُـفَفِ
وَذُلُـلٍ وَكِـلَلٍ وَلَـبَـبِ وَلَا كَجُسَّسٍ وَلَا كَـاْخْصُصْ أَبِي
وَلَا كَـهَيْـلَل، وَشَـذَّ فـي أَلِـلْ وَنَـحْـوِهِ فَـكٌّ بِنَقْلٍ فَـقُبِـلْ

إذا تحرك المثلان في كلمة أدم أولهما في ثانيهما، إن لم يتصدرا، أو لم يكن ما هما فيهِ اسماً على وزن فُعَل، أو على وزن فُعُل، أو فِعَهل، أو فَعَل، ولم يتصل أول المثلين بمدغم، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة، ولا ما هما فيهِ ملحقاً بغيرِهِ.

فإن تصدر فلا ادغام كدَدَنْ، وكذا إن وجد واحد مما سبق ذكرُهُ. فالأول: كصُفَفٍ ودُرَرَ. والثاني: كذُلُلٍ وجُدُدٍ، والثالث: ككِلَلٍ ولِمَمٍ، والرابع: كَطَلَلٍ وَلَبَبَ، والخامس: كَجُسَّسٍ جمع جَاسٍّ، والسادس: كاخْصُص أبي، فنقلت حركة الهمزة إلى الصاد، وحذفت الهمزة. والسابع: كَهَيْلَل، أي أكثرَ من قَوْلِ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، ونحوه: قَرْدَدٌ، ومَهْدَدٌ. فإن لم يكن شيءٌ من ذلك وجب الإدغام، نحو: رَدّ، وَضَنّ، أي: بَخِلَ وَلَبّ، والأصل: رَدَدَ، وَضَنِنَ، وَلَبُبَ.

---

(١) سورة الأحزاب الآية (٣٣).

وأشار بقولِهِ: «وشذ في أَلل ونحوِهِ فك بنقل فقبل» إلى أنهُ قد جاءَ الفك في ألفاظٍ قياسها وجوب الإدغام فجعل شاذّاً يحفظ ولا يقاس عليهِ، نحو: أَلِلَ السِّقَاءُ» إذا تغيرت رائحتهُ، و«لَحِحَت عينُهُ» إذا التصقت بالرَّمَصْ.

* * *

وَحِيِيَ ٱفْكُكْ وَٱدَّغِمْ دُونَ حَذَرْ   كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَٱسْتَتَرْ

أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيهِ الإدغام، والفك.

وفهم منهُ: أنّ ما ذكرهُ قبل ذلك واجب الإدغام. والمراد «بحيي» ما كان المثلان فيهِ يائين لازماً تحريكهما، نحو: حيي وعيي، فيجوز الإدغام اتفاقاً، نحو: حَيَّ وعَيَّ، فلو كانت حركة أحد المثالين عارضة بسبب العامل لم يجز الإدغام اتفاقاً نحو: لن يُحْيِيَ.

وأشار بقولِهِ: «كذاك نحو تتجلى واستتر» إلى أن الفعل المبتدا بتائين مثل «تتجلى» يجوز فيهِ الفك والإدغام، فمن فَكّ - وهو القياس - نظر إلى أن المثلين مصدران، ومن أدغم أراد التخفيف، فيقول: اتَّجَلّى، فيدغم أحد المثلين في الآخر فتسكن إحدى التائين، فيأتي بهمزة الوصل توصلاً للنطق بالسكن. وكذلك قياس تاءَي «استتر» يجوز فيهِ الفك لسكون ما قبل المثلين، ويجوز الإدغام فيهِ بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن، نحو: سَتَّر يستر سِتَّاراً.

* * *

وَمَا بِتَاءَيْنِ ٱبْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ   فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ ٱلْعِبَرْ

يقال في تتعلم، وتتنزل وتتبين، ونحوها. «تَعَلَّمُ، وتَنَزَّلُ وتَبَيَّنُ» بحذف

إحدى التائين وإبقاء الأخرى، وهو كثير جدّاً، ومنه قولِهِ تعالى: ﴿تَنَزَّلُ المَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾[1].

* * *

وَفُـكَّ حَيْثُ مُـدْغَمٌ فِيـهِ سَكَنْ   لِكَـونِـهِ بِمُضْمَـرِ ٱلـرَّفْـعِ ٱقْتَـرَنْ
نَحْـوُ: حَلَلْتُ مَـا حَلَلْتُـهُ وَفِي   جَـزْمٍ وَشِبْهِ ٱلْجَـزْمِ تَخْيِيـرٌ قُفِي

إذا اتصل بالفعل المدغم عينُهُ في لامِهِ ضمير رفع سكن آخرهُ، فيجب حينئذٍ الفك، نحو: حَلَلْتُ وحَلَلْنَا، والهندات حَلَلْنَ، فإذا دخل عليهِ جازم جاز الفكّ ، نحو : لم يَحْلُل . ومنهُ قولُهُ تعالى : ﴿وَمَنْ يَحْلُلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾[2] وقوله ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ﴾[3] والفكّ لغة أهل الحجاز ، وجاز الإدغام ، نحو : لم يَحُلْ ، ومنهُ قولُهُ تعالى : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الله وَرَسُولَهُ﴾[4] وهي لغة تميم ، والمراد بشبه الجزم سكون الآخر في الأمر ، نحو: احلل ، وإن شئت قلت : حُلَّ ، لأن حكم الأمر كحكم المضارع المجزوم .

* * *

وَفَـكُّ أَفْعِـلْ فِي ٱلتَّعَجُّبِ ٱلْتُـزِمْ   وَٱلْتُـزِمِ ٱلإِدْغَـامَ أَيْضـاً فِي هَلُمْ

ولما ذكر أن فعل الأمر يجوز فيهِ وجهان ـ نحو احْلُل، وحُلّ ـ استثنى من ذلك مسألتين: أحداهما: أفعِل في التعجب، فإنهُ يجب فكهُ، نحو: احبب بزيد إليَّ، واشدد ببياض وجهِه، والثاني هَلُمَّ، فإنهم التزموا إدغامُه. والله سبحانهُ وتعالى أعلم بالصواب.

* * *

(1) سورة القدر الآية (٤) .
(2) سورة طه الآية (٨١) .
(3) سورة البقرة الآية (٢١٧) .
(4) سورة الأنفال الآية (١٣) .

وَمَــا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَــدْ كَمَــلْ نَظْماً عَلَى جُلِّ ٱلْمُهِمَّاتِ ٱشْتَمَــلْ
أَحْصَى مِنَ ٱلْكَافِيَةِ ٱلْخُــلاَصَةْ كَمَـا ٱقْتَضَى غِنىً بِـلاَ خَصَـاصَةْ
فَــأَحْــمَــدُ اللهَ مُـصَــلِّيــاً عَــلَى مُـحَـمَّــدٍ خَيْــرِ نَبِــيٍّ أُرْسِــلاَ
وَآلِــهِ ٱلْـغُــرِّ ٱلْكِـرَامِ ٱلْبَـرَرَةْ وَصَحْبِــهِ ٱلْـمُنْتَخَبِيـنَ ٱلْخِيَــرَةْ

فهـــــرس